

(فهرست الجزء الثاني من شرح الزرقاني على الموطأ وأوله كتاب الجنائز وغسل الميت)\*

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٦٣	أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها	٥	ما جاء في كف الميت
٦٤	ما جاء في الصدقات والتشديد فيها	٧	المشي امام الجنائز
٦٥	زكاة ما يخرص من ثمار النخل والاعناب	٨	النهي ان تتبع الجنائز بنار
٦٧	زكاة المحبوب والزيتون	٩	التكبير على الجنائز
٦٩	مالا زكاة فيه من الثمار	١٢	ما يقول المصلي على الجنائز
٧١	مالا زكاة فيه من القصب والبقول	١٣	الصلاة على الجنائز بعد الصبح الى الاسفار
٧٣	جزية أهل الكتاب والمجوس		وبعد العصر الى الاصفرار
٧٦	عشور أهل الذمة	١٤	الصلاة على الجنائز في المسجد
٧٦	اشتراء الصدقة والعود فيها	١٥	جامع الصلاة على الجنائز
٧٨	من يجب عليه زكاة الفطر	١٦	ما جاء في دفن الميت
٧٩	مكة لزكاة الفطر	١٩	الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر
٨٣	وقت ارسال زكاة الفطر	٢٠	النهي عن البكاء على الميت
٨٣	من لا يجب عليه زكاة الفطر	٢٥	الحسبة في المصيبة
٨٤	كتاب الصيام	٢٨	جامع الحسبة في المصيبة
٨٤	ما جاء في روية الهلال للصائم والغطر في رمضان	٣٠	ما جاء في الاختفاء
		٣٠	جامع الجنائز
٨٨	من أجمع الصيام قبل الفجر	٤١	كتاب الزكاة
٨٨	ما جاء في تجهيل الفطر	٤١	ما يجب فيه الزكاة
٨٩	ما جاء في صيام الذي يصح جنباً في رمضان	٤٤	الزكاة في العيين من الذهب والورق
		٤٦	الزكاة في المعادن
٩٢	ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	٤٧	زكاة اتركاز
٩٤	ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	٤٨	مالا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر
٩٥	ما جاء في الصيام في السفر	٤٩	زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها
٩٩	ما يفعله من قدم من سفر أو اراده في رمضان	٥٠	زكاة الميراث
٩٩	كفارة من أفطر في رمضان	٥٠	الزكاة في الدين
١٠٣	ما جاء في حجامه الصائم	٥١	زكاة العروض
١٠٤	صيام يوم عاشوراء	٥٣	ما جاء في الكنز
١٠٦	صوم يوم الفطر والاضحى والذهر	٥٤	صدقة المساكين
١٠٨	النهي عن الوصال في الصيام	٥٧	ما جاء في صدقة البقر
١١٠	صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٦٠	صدقة الخلاء
١١٠	ما يفعله المريض في صيامه	٦١	ما جاء فيما يعتد به من السجل في الصدقة
١١١	النذر في الصيام والصيام عن الميت	٦٢	العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا
		٦٣	النهي عن التضيق على الناس في الصدقة



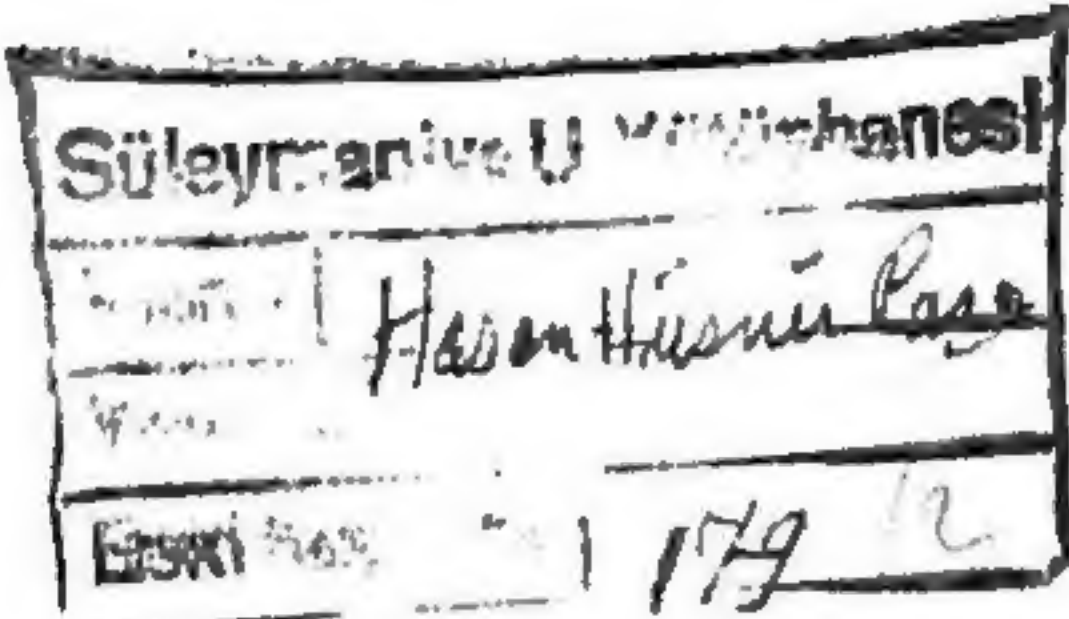
صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١١٢	ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	١٨٤	نكاح المحرم
١١٤	قضاء التطوع	١٨٧	حجامة المحرم
١١٦	فدية من افطر في رمضان من علة	١٨٧	ما يجوز للمحرم اكله من الصيد
١١٧	جامع قضاء الصيام	١٩١	ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد
١١٨	صيام يوم لذي شئت فيه	١٩٤	امر الصيد في المحرم
١١٨	جامع الصيام	١٩٤	الحكم في الصيد
١٢٧	كتاب الاعتكاف	١٩٥	ما يقتل المحرم من الدواب
١٣٠	ما لا يجوز الاعتكاف الابه	١٩٨	ما يجوز للمحرم ان يفعله
١٣١	خروج المعتكف الى العيد	١٩٩	الحج عن الحج عنه
١٣١	قضاء الاعتكاف	٢٠١	ما جاء فيمن احصر بعدد
١٣٣	النكاح في الاعتكاف	٢٠٢	ما جاء فيمن احصر بغير عدد
١٣٤	ما جاء في ليلة القدر	٢٠٤	ما جاء في بناء الكعبة
١٤٣	كتاب الحج	٢٠٨	الرمل في الطواف
١٤٣	الفصل للاهلل	٢١٠	الاستلام في الطواف
١٤٤	عمل المحرم	٢١١	تقبيل الركن الاسود
١٤٧	ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام	٢١٢	ركعتا طواف
١٥٠	لبس الثياب المصبغة في الاحرام	٢١٣	الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف
١٥١	لبس المحرم المنطقة	٢١٤	وداع البيت
١٥٢	تخمير المحرم وجهه	٢١٥	جامع الطواف
١٥٣	ما جاء في الطيب في الحج	٢١٧	البدء بالصفا في السعي
١٥٧	مواقيت الاهلال	٢١٨	جامع السعي
١٦٠	العمل في الاهلال	٢٢١	صيام يوم عرفة
١٦٦	رفع الصوت بالاهلال	٢٢٢	ما جاء في صيام ايام منى
١٦٧	افراد الحج	٢٢٤	ما يجوز من الهدى
١٧٠	القران في الحج	٢٢٦	العمل في الهدى حين يساق
١٧٢	قطع التلبية	٢٢٨	العمل في الهدى اذا عطف ارضل
١٧٤	اهلال اهل مكة ومن بهما من غيرهم	٢٢٩	هدى المحرم اذا اصاب اهله
١٧٥	ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى	٢٣٠	هدى من فاته الحج
١٧٧	ما تفعل المحائض في الحج	٢٣١	هدى من اصاب اهله قبل ان يفيض
١٧٧	العمرة في شهر الحج		ما يستيسر من الهدى
١٧٨	قطع اتمانية في العمرة	٢٣٢	جامع الهدى
١٧٩	ما جاء في التمتع	٢٣٣	الوقوف بعرفة والمزدلفة
١٨١	ما لا يجب فيه التمتع	٢٣٥	وقوف الرجل وهو غير طاهر وقوفه على دابته
١٨١	جامع ما جاء في العمرة		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٩٥	النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو	٢٣٥	وقوف من فاته الحج بعرفة
٢٩٧	ما جاء في الوفا بالامان	٢٣٦	تقديم النساء والصيدان
٢٩٨	العمل في من اعطى شيئاً في سبيل الله	٢٣٧	السيرة في الدفعة
٢٩٩	جامع النفل في الغزو	٢٣٨	ما جاء في التحرف في الحج
٣٠٠	ما لا يجب فيه الخمس	٢٤١	العمل في النحر
٣٠٠	ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس	٢٤٢	الحلاق
٣٠١	ما ردت قبل ان يتع القسم مما اصاب العدو	٢٤٤	التقصير
٣٠٢	ما جاء في السلب في النفل	٢٤٥	التأيد
٣٠٧	ما جاء في اعطاء النفل من الخمس	٢٤٥	الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتبجيل
٣٠٨	القسم للتحيل في الغزو		الخطبة بعرفة
٣٠٩	ما جاء في الغلول	٢٥١	الصلاة بمنى يوم التروية والجمعة بمنى وعرفة
٣١٤	الشهداء في سبيل الله	٢٥٢	صلاة المزدلفة
٣١٨	ما تكون فيه الشهادة	٢٥٤	صلاة منى
٣١٩	العمل في غسل الشهداء	٢٥٦	صلاة العيم بمكة ومنى
٣٢٠	ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله	٢٥٧	تكبير ايام التشريق
٣٢٠	الترغيب في الجهاد	٢٥٨	صلاة المعرس والمحصب
٣٢٥	ما جاء في الخيل والمسايرة بينهما والنفقة في الغزو	٢٥٩	البيتوتة بمكة ليالي منى
٣٣٠	احراز من اسلم من اهل الذمة ارضه	٢٥٩	رمي الجمار
٣٣٠	الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذاً في بكررضى الله عنه عدة النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٦١	الرخصة في رمي الجمار
٣٣٢	كتاب النذور والايمان	٢٦٣	الافاضة
٣٣٢	ما يجب من النذر في المشي	٢٦٣	دخول المحائض مكة
٣٣٥	ما جاء فيمن نذر شيئاً الى بيت الله	٢٦٦	افاضة المحائض
٣٣٦	العمل في المشي الى الكعبة	٢٧٠	فدية من اصاب من الطير والوحش
٣٣٦	ما لا يجوز من النذور في معصية الله	٢٧١	فدية من اصاب شيئاً من الجراد وهو محرم
٣٣٨	الوقوف بالمين	٢٧١	فدية من حلق قبل ان ينحر
٣٣٨	ما لا يجب فيه الكفارة من الايمان	٢٧٤	ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً
٣٣٩	ما يجب فيه الكفارة من الايمان	٢٧٤	جامع الفدية
٣٤٠	العمل في كفارة لايمان	٢٧٥	جامع الحج
٣٤٠	جامع الايمان	٢٨٦	حج المرأة بغير ذي محرم
٣٤٣	كتاب النجاسات	٢٨٧	صيام المتع
		٢٨٧	كتاب الجهاد
		٢٨٨	الترغيب في الجهاد
		٢٩٤	النهي عن ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو

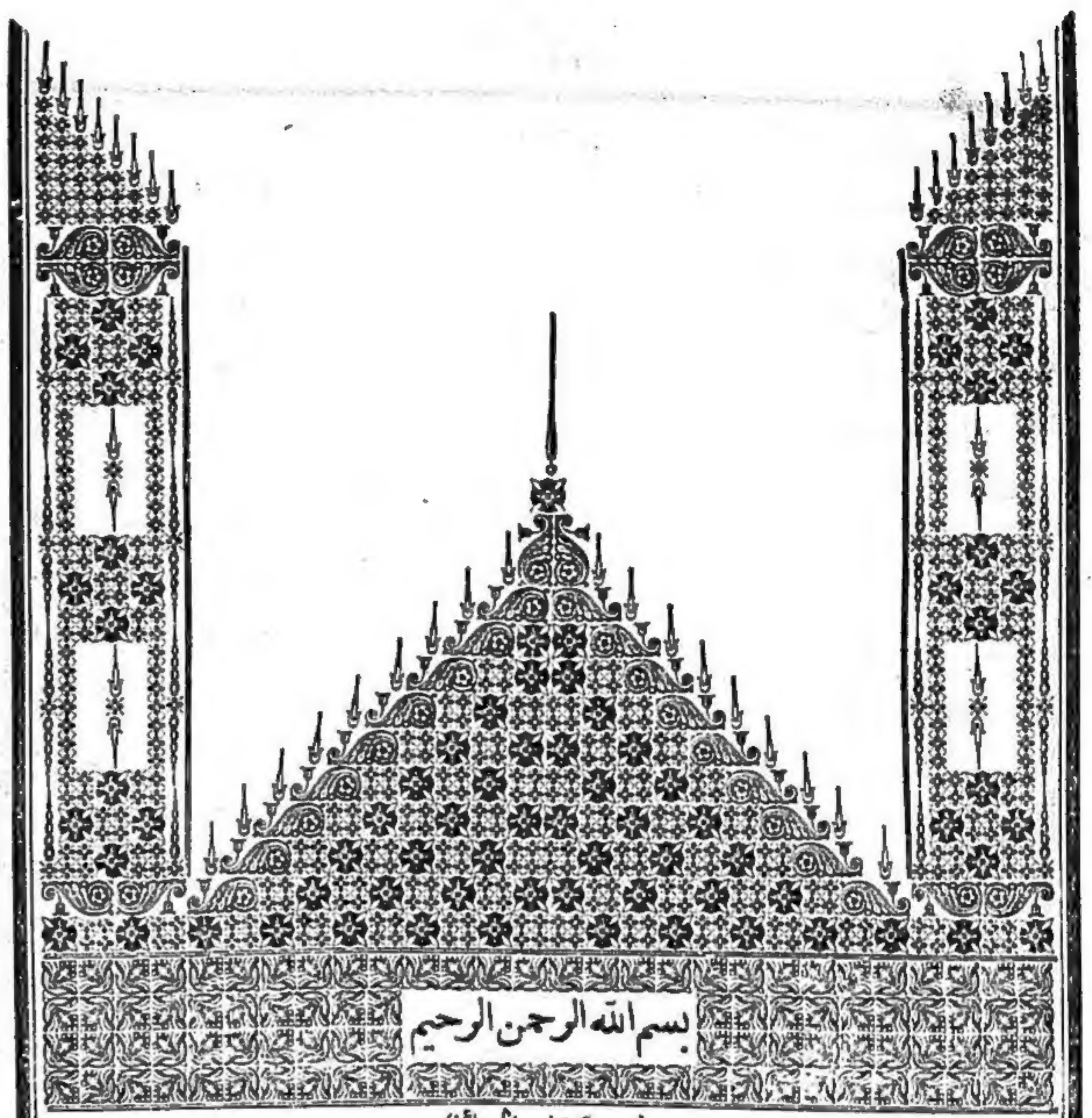


صفحة	صفحة
ما ينهى عنه من الضحايا ٣٤٣	كتاب العقبة ٣٦٢
ما يستحب من الضحايا ٣٤٥	ما جاء في العقبة ٣٦٣
النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام ٣٤٥	العمل في العقبة ٣٦٤
ادخار لحوم الاضاحي ٣٤٧	كتاب الفرائض ٣٦٥
الشركة في الضحايا وعن كم تذبح البقرة ٣٤٩	ميراث الصاب ٣٦٥
والبدنة	ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها ٣٦٧
الضحية عما في بطن المرأة وذكرياها ٣٥٠	ميراث الاب والام من ولدهما ٣٦٧
الاضحى	ميراث الاخوة للام ٣٦٨
كتاب الذبايح ٣٥١	ميراث الاخوة للاب والام ٣٦٩
ما جاء في التسمية على الذبيحة ٣٥١	ميراث الاخوة للاب ٣٦٩
ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة ٣٥٢	ميراث المجدة ٣٧٠
ما يكره من الذبيحة في الزكاة ٣٥٣	ميراث المجدة ٣٧١
زكاة ما في بطن الذبيحة ٣٥٣	ميراث الكلاله ٣٧٣
كتاب الصيد ٣٥٤	ما جاء في العمة ٣٧٤
ترك كل ما قتل المعراض والحجر ٣٥٤	ميراث ولاية العصبه ٣٧٥
ما جاء في صيد المعلمات ٣٥٥	من لا ميراث له ٣٧٥
ما جاء في صيد البحر ٣٥٧	ميراث أهل المال ٣٧٦
تحريم كل ذي ناب من السباع ٣٥٧	من جهل أمره بالقتل أو غير ذلك ٣٧٨
ما يكره من اكل الدواب ٣٥٩	ميراث ولد المملأ عنه وولد الزنا ٣٧٩
ما جاء في جلود الميتة ٣٦١	
ما جاء فيمن يضطر الى اكل الميتة ٣٦٢	

الجزء الثاني من شرح العلامة  
الزرقاني على موطأ الامام  
مالك رضي الله عنه  
آمين  
٢







بسم الله الرحمن الرحيم

\*(كتاب الجنائز)\*

بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان قال ابن قتيبة وجاعة الكسر أفصح وقيل بالكسر للنعش وبالفتح الميت وقالوا لا يقال نعش الا اذا كان عليه الميت واورد الامام وغيره هذا الكتاب بين الصلاة والزكاة لتمامها بهما ولان الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغيرها اهمه الصلاة عليه لما فيه من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه

\*(غسل الميت)\*

(مالك عن جعفر) الصادق لصدقه في مقاله (ابن محمد) الباقر لانه بقر العلم أى شقه فعرف اصله وخفيه ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) قال ابن عبد البر اسناده رواة الموطأ الاسعبد ابن عفير فقال عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبض) قال واسند في غير الموطأ عن جابر وهو عن عائشة أصح قال وهو حديث مشهور عند العلماء واهل السير والمغازي وقال الباجي يحتمل ان يكون ذلك خاصا به صلى الله عليه وسلم لان السنة عند مالك وأبي حنيفة والجمهور ان يجرد الميت ولا يغسل في قبضه وقال الشافعي لا يجرد ويغسل فيه وقد قالت عائشة لما ارادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندرى أنجرده من ثيابه كما تجرد موتانا أو نغسله وعليه ثيابه فألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل الا وذقته في صدره ثم كلهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه (مالك عن أيوب بن أبي تيممة) بغوية بلقظ واحدة التمام واسمه كيسان (السنخيتاني عن محمد بن سيرين) الانصاري مولاهم (عن أم عطية) اسمها نسبية بنون ومهملة

وموحدة مصغر على المشهور وعن ابن معين وغيره فتح النون وكسر السين بنت كعب ويقال بنت الحارث (الانصارية) صحابية فاضله مشهورة مدينة ثم سكنت البصرة قال ابن المنذر وابن عبد البر ليس في احاديث غسل الميت أصح منه ولا أعم وعليه قول العلماء انها (قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته) وفي رواية عبد الوهاب الثقفي وابن جريح عن أيوب دخل علينا ونحن نغسل ابنته وجع بأنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وللنساء من وجه آخر عن أم عطية ماتت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم فامرسل اليها المشهور انها زينب والدة امامة المتقدمة وهي أكبر بناته ماتت في أول سنة ثمان ولمسلم عن عاصم الاحول عن أم عطية ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا اغسلنها الحديث ولابن ماجه باسناد جيد دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وفي مبهجمات ابن بشكوال من وجه آخر عن أم عطية كنت فيمن غسل أم كلثوم وللدولابي عن أم عمره ان أم عطية كانت فيمن غسل أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم فيمكن ترجيحه لتعدد طرقه وبه جزم الداودي والجمع بأن تكون خضرتهم جميعا فقد جزم ابن عبد البر بان أم عطية كانت غاسلة الميتات وعزوا النووي تبعا لعياض أي تبعا لابن عبد البر تسميتها أم كلثوم لبعض أهل السير قصور شديد وقول المنذر انها ماتت والنبي يدرفلم يشهدا غلط فالهيئة وهو بدر رقية (فقال اغسلنها) أمر لام عطية ومن معها ووقفت من تسميتهن على ثلاث فعند الدولابي عن اسماء بنت عيسى انها كانت فيمن غسلها قالت ومعنا صغيفة بنت عبد المطلب ولابي داود عن ليلى بنت قانف بقاف وبنون الثقفية قالت كنت فيمن غسلها للطبراني عن أم سليم ما يوصي الى انها حضرت ذلك أيضا قال ابن بريزة استدلل به على وجوب غسل الميت وهو ينفى على ان قوله بعد ان رايتن ذلك يرجع الى الغسل أو الى العدد والثاني أرجح فيثبت المدعى قال ابن دقيق العيد لكن قوله (ثلاثا) ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فالاستدلال به على تجويز ارادة المعنيين المختلفين بلقظ واحد لان لفظ ثلاثا لا يستقل بنفسه فلا بد من دخوله تحت الامر فيراد به الوجوب بالنسبة لاصل الغسل والتدب بالنسبة الى الاتساراه وقواعد الشافعية أي والمالكية لا تأتي ذلك وذهب المحسن والكوفيون واهل الظاهر والمزني الى وجوب الثلاث وان خرج منه شيء بعد غسل موضعه فقط ولا يزداد على الثلاث وهو خلاف ظاهر الحديث (أوخسا) وفي رواية حفصة عن أم عطية اغسلنها وترا وليكن ثلاثا وأوخسا وأول الترتيب لا للتخيير وحاصله أن الاتسار مطلوب والثلاثة مستحبة فان حصل الاتقاء بهما لم يشرع ما زادوا لا يزداد وتراحتى يحصل الاتقاء الواجب مرة واحدة تعم جميع البدن قاله النووي وقال ابن العربي في قوله أوخسا إشارة الى الاتسار لانه نقلهن من الثلاث الى الخمس وسكت عن الأربع (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب للمؤنث وفي رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية عند البخاري ثلاثا وأوخسا أو سبعا ولم أر في شيء من الروايات بعد سبعا التعبير بأكثر من ذلك الا في رواية أبي ذر وأما سواها فاما سبعا واما أو أكثر من ذلك فيحتمل تفسيره بالسبع وبه قال احمد وكره الزيادة عليها وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا قال بمجاوزة السبع وساق من طريق قتادة ان ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثا والأفخمسا والأفكرا قال فرأينا ان أكثر من ذلك سبع (ان رايتن ذلك) تقويض الى اجتهادهن بحسب الحاجة لا التشبي وقال ابن المنذر انما فوض اليهن بالشرط المذكور وهو الاتسار وقال بعضهم يحتمل أن يرجع الى الاعداد المذكورة ويحتمل ان معناه ان رايتن فعل ذلك والاتقاء لا يكفي قاله كله المحافظ ببعض اختصار قال ابن عبد البر وجميع رواة الموطأ قالوا ان رايتن ذلك الا يحيى وهو ما عده من سقطه وفي هذه اللفظة من القه ردة عدد الغسلات الى الغاسل على حسب ما يرى بعد الثلاث من بلوغ الوتر فيها (بماء وسدر) متعلق بقوله اغسلنها وظاهره ان السدر يخط



في كل مرة من مرات الغسل وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ويخفف حتى إلى أن يخرج رغوة ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلة وقال قوم يطرح ورقات السدر في الماء لئلا يمازج الماء فيتغير عن وصف المطلق وانكر ذلك احمد فقال يغسل في كل مرة بالماء والسدر وقال ابن العربي هذا الحديث اصل في التطهير بالماء المضاف اذ لم يسلب الماء الاطلاق اه وهو مبني على الصحيح المشهور عند الجمهور ان غسل الميت تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الاغتسالات الواجبة والمندوبة خلافا لابن شعبان وغيره من المالكية انه للتنظيف فيجزي بماء الورد ونحوه وانما كرهه للسرف وقيل شرع احتياطا لاحتمال انه جنب وفيه نظر لان لازمه أن لا يشرع من لم يبلغ وهو خلاف الاجماع (واجعلني في) الغسلة (الآخرة) بكسر الخاء (كافورا) طيب معروف يكون من شجر بجبال الهند والصين يظل خلقا كثيرا وتألفه النور وخشبه ابيض هش ويوجد في اجوافه الكافور وهو انواع ولونه احمر وانما يبيض بالتصعيد (أو شيا من كافور) شك من الراوى قال أى اللغظين والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق بكل شئ منه وحزم في رواية الثقفى وابن جرير عن ابوب عند البخاري بالشق الاول وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل في المخلوط بعد انتهاء الغسل والتجفيف وحكمة الكافور زيادة على تطيب رائحة الموضع للحاضرين من الملائكة وغيرهم ان فيه تحفيضا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصلب بدن الميت وطرد الهوام عنه ورد ما يتخلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو اقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا سر جعله في الاخيرة اذ لو كان في الاولى مثلا لاذ به الماء وهل يقوم المسك مثلامقامه ان نظرا الى مجرد التطيب نعم والافلاوقد يقال اذا قدم الكافور قام غيره مقامه اذا ماثل له ولو لم يخالصه واحدة قاله الحافظ (فاذا فرغت) من غسلها (فادنى) بماء الهمزة وكسر المجمة وفتح النون الاولى مشددة وكسر الثانية أى اعلني (قالت) ام عطية (فلما فرغت) بصيغة الماضي جماعة المتكلمين وفي رواية فرغت بصيغة الغائب لمجمع المؤنث (اذناه) اعلناه (فاعطانا حقوه) بفتح الحاء المهملة ويحوز كسر هاء وهى لغة هذيل بعدها قاف ساكنة (فقال اشربها) بهمزة قطع (اياء) أى اجعلته شعارها أى الثوب الذى يلبى جسدها تبركا وحكمة تأخيرها معه حتى فرغت من الغسل دون اعطائه انهن ليكون قريب العهد من جسده الكريم بلا فاصل بين انتقاله من جسده الى جسدها وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين (تغنى) ام عطية (بحقوه ازاره) وهو في الاصل معقد الازار اطلاق على الازار مجازا وفي رواية ابن عون عن ابن سيرين فترغ من حقوه ازاره والمحفوظ في هذا على حقيقته وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل بن عبد الله ومسلم والثلاثة عن قتيبة بن سعيد وابوداود عن التميمي الثلاثة ايضا عن مالك به وله طرق في الصحيحين وغيرهما عن ابوب وغيره زيادات ومباده على محمد بن سيرين واخته حفصة بنت سيرين عن ام عطية (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو ابن خزيمة لا نصارى المدنى قاضيا المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة وله سبعون سنة (ان اسماء بنت عيسى) بضم المهملة وآخره مهملة مصغرا الحنمية صحابية تزوجها جعفر بن أبي طالب ثم ابوبكر ثم على وولدت لكل منهم وماتت بعد على وهى اخت ميمونة بنت الحارث ام المؤمنين لامها (غسات) زوجها (ابابكر الصديق حين توفي) ليله الثلاثة لثمان بقين من جادى الاخرة سنة ثلاث عشرة وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة وهو الصحيح كما في الفتح وغلط في الاصابة من قال مات في جادى الاولى وليلة خلت من ربيع الاول ولا خلاف في جواز تغسيل المرأة زوجها وأما تغسيله لها فاجازه الجمهور والائمة الثلاثة لان عليا غسل قاطمة وقال ابو حنيفة والثوري تغسله لانها في عدة منته ولا يغسلها لانه ليس في عدة منتهى ولا حجة فيه لانها في حكم الزوجة لافي حكم البيونة بدليل الارث

واعملوا ايضا بان له ان يتزوج اختها كذا لا يغسلها وهذا ينتقض بغسلها له واحتجوا بحديث ام عطية لان زوج ابنة النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضرا وامر المصطفى النسوة بغسلها وتعقب بانه يتوقف على صحة دعوى انه كان حاضرا وعلى تقدير تسليمه فيحتاج الى ثبوت انه لا مانع به ولا أثر النسوة على نفسه وعلى تسليمه فغاية ما فيه ان النسوة اولى منه لا على منعه من ذلك لو اراده (ثم خرجت فسالته من حضرها من المهاجرين فقالت انى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا لا) غسل عليك واجب ولا مستحب لغزرها بالصوم والبرد واختلف جماعة من الصحابة والتابعين في وجوب غسل من غسل الميت واختلف فيه قول مالك فروى ابن القاسم وابن وهب عنه في العتبية عليه الغسل ولم أدرك الناس الا عليه ابن القاسم وهو واجب الى ولم أراه يأخذ بحديث اسماء وروى عنه المدنيون وابن عبد الحكم انه مستحب لا واجب وهو مشهور المذهب وبه قال ابو حنيفة قالوا وانما أسقطوه عن اسماء لغزرها بالصوم والبرد وفي حديث أبي هريرة مرفوعا من غسل مئة فليغتسل رواه ابوداود وبرجال ثقات الا واحدا لم يعرف حاله وقال الشافعي لا يغسل عليه الا أن يثبت حديث أبي هريرة وظاهر الامر الوجوب لكن صرفه عنه حديث ام عطية حيث لم يأمر به فدل على انه للاستحباب واما الاستدلال به على عدم الاستحباب لانه موصح تعليم ولم يأمر به ففيه نظر لاحتمال انه شرع بعد ذلك واما قول الخطابي لا أعلم أحدا قال بوجوبه فقال الحافظ كانه ما درى ان الشافعي عاق القول به على صحة الحديث والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار اليه بعض الشافعية ايضا وقال ابن بريدة الظاهر انه مستحب والحكمة تتعلق بالميت لان الغاسل اذا علم انه سيغتسل لم ينفذ من شئ يصيبه من اثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده مما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى (مالك انه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى المحرم) كاخ وعم وفي نسخة المحارم بالمجمع (أحد يلى ذلك منها) فيجوز للمحرم من فوق الثوب كما قال مالك في المدونة والعتبية (ولازوج يلى ذلك منها يعمت) لكوعيم فقط كما قال (فمسمح بوجهها وكفيها من الصعيد) الظاهر (قال مالك واذا هلك الرجل) أى مات (وليس معه احد الا نساء) اجانب (يضمنه أيضا) لمرقبته فان كن محارم غسلنه من فوق الثوب كافي المدونة وغيرها ابن عبد الحكم عن مالك تغسل المرأة ذمحرها والرجل ذمحره في درعها ولا يطلع أحد منهم على عورة صاحبه وقال أشهب وأبو حنيفة والشافعي لا يغسل ذوا المحارم بعضها ويضمون (قال مالك وليس يغسل الميت عندنا شئ موصوف) لا يجوز تغذيه وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر ويستحب أن يبدأ في المرة الاولى بغسل رأسه وتحية ثم يجسده ويبدأ بشقه الايمن ويستحب أن يوضأ الحديث ابدأ ان يما مناه ومواضع الوضوء ومنها

\*(ما جاء في كفن الميت)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اوثاب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي ازار ورداء ولقافة وزاد ابن المبارك عن هشام بن عمارية بخفة الباء نسبة الى اليمن (بيض) فيستحب بياض الكفن لان الله لم يكن ليختار لنبية الا الفضل وروى أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البياض فانها أطهر وأطيب وكفنها فيها موتاكم صححه الترمذى والحاكم وله شاهد من حديث سمرة بن جندب نحوه باسناد صحيح واستحب الحنفية أن يكون في احداها ثوب حبرة لما في أبي داود عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة واسناده حسن لكن روى مسلم والترمذى عن عائشة انهم نزعوها عنه قال الترمذى وتكفينه في ثلاثة



اثواب بيض أصح ما ورد في كفته وقال ابن عبد البر هذا ثبت حديث في كفته صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن عروة بن جعفر في برد حبرة جفف فيه ونزع عنه وحديث الصحيحين عن أنس رضي الله عنه كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحبرة وهي بكسر الميم المملة وفتح الموحدة ما كان من البرود مخطا لا دلالة فيه لأن كونه أحب في حال الحياة لا يقتضي أحبيته في الكفن (سحولية) بضم المهملةين ولا م ويروي بفتح أوله نسبة إلى سحول قرية باليمن وقال الأزهرى بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة إلى القرية بالضم وأما الفتح فنسبة إلى التصار لأنه يسحل الثياب أي يتقها قاله الحافظ وقال النووي بفتح السين وضمها والفتح أشهر وهي رواية الأكثرين انتهى زاد الثوري وابن المبارك عن هشام من كسف بضم الكاف والسين أي قطن وبه رد تفسير ابن وهب وغيره السحول بالتطن (ليس فيها قميص ولا عمامة) معدودان من جملة الثلاثة بل زائدان عليها فلا يخالف قول مالك وأبي حنيفة باستحبابهما ويحتمل أن معناه لم يكن مع الثلاثة شيء غيرهما وهو قول الشافعي والمجهر بعدم استحبابهما وإنما هو جائز وقال الحنابلة بالكراهة والنفي في الحديث نحو ما قيل في قوله تعالى بغير عمد ترونها أي بغير عمد أصلا أو بغير عمد مربة وقال بعض الحنفية معناه ليس فيها قميص جديد أو غسل فيه أو كفن فيه أو ملفوف الأطراف والحديث رواه البخاري عن اسماعيل وأصحاب السنن الثلاثة عن قتيبة كلاهما عن مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت دخلت على أبي بكر (وهو مريض) مرض الموت عرض السل أو بسم يهودية في خزيمة أو غيرها هذتهاله فتعلل سنة أو باغتساله في يوم بارد فحم خمسة عشر يوما ومات روايات لا منافاة بينها فتدبركون أكل السم وتعلل لكن لم يقطع وحصل له بسبب ذلك مرض السل ثم في شهر موته اغتسل فحم حتى مات فجمع الله له ذلك زيادة في الزلفى ورفع الدرجات (في كم) معمول مقدم لتولاه (كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم) سألها وإن كان اغتاتولى غسله وتكفينه صلى الله عليه وسلم أهله علي والعباس وابنه الفضل لأن ذلك كان في بيته فشا حدته قيل ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده واستنطاقها بما يعلم أنه يعظم عليه ذكره لما في بدائه لها بذلك من ادخال الغم العظيم عليها لأنه بعد أن يكون أبو بكر نسي ما سألها عنه لقرب العهد ويحتمل أن السؤال عن الكفن على حقيقته لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البعثة (فقلت في ثلاثة اثواب بيض سحولية) بفتح السين وضمها فتال أبو بكر خذوا هذا الثوب لثوب عليه زاد البخاري كان يمرض فيه (قد أصابه مشق) بكسر الميم واسكان الشين المغرعة عند أهل المدينة بفتح الميم والغين وبسكون الغين لغتان قاله أبو عبد الملك (أورعقران) وفي رواية البخاري به ردغ من زعفران (فاغسلوه) لتزول المحرقة التي فيه أو علم فيه شيئا والافال ثوب اللبس لا يجب غسله قاله سحنون (ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين) موافقة لما فعل بالمصطفى (فالت عائشة وما هذا) وفي رواية البخاري قلت أن هذا خلق (فقال أبو بكر الحى أحوج إلى الجديد من الميت وأعلم هذا للمهلة) رواه يحيى بكسر الميم وروى بضمها وروى بفتحها قاله عياض ثم هاء ساكنة ثم لام وهي الصديد والقبح الذي يذوب فيسيل من الجسد ومنه قيل للنحاس الذائب مهل كافي النهاية قال أبو عمر من ضم الميم شبه الصديد بعكر الزيت وهو المهل والمهلة قال الباكي ورواه أبو عبيد وأما هو للمهل والتراب قال ويحتمل أنه أوصى بتكفينه في هذا الثوب لأنه لبسه في المحروب وأحرم فيه وفيه اعتبار وصية الميت في كفته وغيره إذا وافق صوابا روى علي عن مالك إذا أوصى أن يكفن بسرف كفن منه بالتصدق أن يوص

وتساح الورثة لم ينقص عن ثلاثة اثواب من جنس ما كان يلبس في حياته وقال غيره يحتمل أن أبا بكر اختار ذلك الثوب بعينه لعني فيه من التبرك به ليكون صارا إليه من النبي صلى الله عليه وسلم أو جاهد فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد قال أبو بكر كفنوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما وإن كان ظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الكفن لتولاه إنما هو للمهلة وروى أبو داود عن علي قال قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فإنه يسلبه سريعا ولا يدافع قوله صلى الله عليه وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه مسلم عن جابر ومجمل التحسين على الصفة والمغالاة على الثمن وقيل التحسين حق لليت فإذا أوصى بتركها اتبع كما فعل الصديق وقول ابن عبد البر الجديد والمخلوق سواء تعتب بما مر من احتمال أنه اختاره لعني فيه وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة زاد في رواية البخاري وقال لها في أي يوم توفي صلى الله عليه وسلم قالت يوم الاثنين قال فأي يوم هذا قالت يوم الاثنين قال أرجو فيما بيني وبين الليل فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن من ليلته قبل أن يصبح قال ابن المنير حكمته تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع حبه لذلك لكونه قام في الأمر بعد المصطفى فتاب تأخر موته عن الوقت الذي قبض فيه صلى الله عليه وسلم (مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف) الأزهرى المدني ثقة من كبار التابعين مات سنة خمس ومائة على الصحيح (عن عبد الله) هذا هو الصواب وغلط يحيى فسماه عبد الرحمن (ابن عمرو بن العاصي) بالياء وبدونها العجاني ابن العجاني (أنه قال الميت يغمص) يلبس القميص وبه قال مالك وأبو حنيفة وزادوا وغمص وقال الشافعي لا يغمص ولا يغم وروى أيضا عن مالك قال الباكي والاول أظهر لأنه صلى الله عليه وسلم كسا عبد الله بن أبي بعد ما دخل حفرته قميصه (ويؤزر) يجعل له أزار وهو ما يشد به الوسط (ويلف في الثوب الثالث) فإن لم يكن له الاثوب واحد كفن فيه (ولا ينظر يد فنه ارتباب شيء آخر اذهوا الواجب باتفاق

### \* (المنشئ امام المجازة) \*

(مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام) بالفتح قدام (المجازة) مرسل عند جميع الرواة ووصله عن مالك خارج الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابنه وكذا وصله جماعة ثقات من أصحاب الزهري كابن أخيه وابن عينة ومعمرو يحيى بن سعيد وموسى بن عتبة وزباد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم ذكره ابن عبد البر ثم أسند هذه الروايات كلها ورواية ابن عينة أخرجهما أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي عتب أخرجهما كذا رواه غير واحد موصولا ورواه معمر بن يوسف ومالك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري مرسل وأهل الحديث يرون أن المرسل أصح وقال النسائي هذا خطأ والصواب مرسل قال ابن المبارك الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمرو ابن عينة فإذا اتفق اثنان منهم على شيء وخالفهما الآخر تركنا قوله (والخلفاء) بعدهم ودخل فيهم علي وماروى أنه مشى خلف جنازة والعمرين أمامها فليل له في ذلك فقال فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل صلاة المكتوبة على النافلة وانهما العلمان ذلك ولكنهما ساهلا على الناس وأنه قال إذا شهدت جنازة فتدما بين يديك فانها موعظة وتذكيرة وعبرة وخبر أبي حنيفة مرفوعا المجازة متبوعة وليست بتابعة وليس يتبعها من تقدمها وخبرنا مشوا خلف الجنازة فقال ابن عبد البر هذه أحاديث كوفية لا يقوم بأسانيد هامة واختلف النخابة والتابعون في ذلك والمنشئ أمامها أكثر عنهم وهو أفضل وبه قال الأئمة الثلاثة وقال الأوزاعي وأبو حنيفة المشي خلفها أفضل وقال سفيان الثوري كل ذلك في الفضل



سواء ولا أعلم أحد كره ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم من شيع جنازة وصلى عليها كان له قيراط من الاجر ومن قعد حتى تدفن كان له قيراطان والثيراط كاحد ولم يخص الماشي خلفها أو امامها وقال الباجي لا يقول أحدان ذلك على الاباحة وانما الخلاف هل الماشي امامها مشرع وهو قول الاثمة الثلاثة وعلمه بعض اصحابنا بأن الناس شفعاء له والشفيع يحشى بين يدي المشفوع له أو بمنوع والسنة الماشي خلفها وبه قال أبو حنيفة (هلم جرا) قال ابن الأنباري معناه سيروا على حيث كنتم أي تتبوا في سيركم ولا تتجهدوا أنفسكم مأخوذ من الجتر وهو ان يترك الابل والغنم ترعى في السير قال ونصب جراحا على انه مصدر في موضع الحال والتقدير هلم جازين أي متبئين أو على المصدر لان في هلم معني جرحا كانه قيل جروا جراحا أو على التمييز زاد أبو حيان وأول من قاله عابد بن زيد قال

فان جاوزت متفردة رمت بي \* الى أخرى كمثلك هلم جرا

وفي هذا البيت ونطق ابن شهاب به وهو من قرأ بش الفخاء ما يدفع توقف ابن هشام في كونه عروبيا محضا ونقل السيوطي هنا كلامه برفقه (وعبد الله بن عمر) كان أيضا عشي امامها وكان من اتبع الناس للسنة (مالك عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني تابعي ثقة فاضل من رجال الجميع مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير) وقد ينسب الى جدته ويقال بن عبد الله والهدير ربيعة له رؤية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ثلاث وتسعين (انه) أي ربيعة (أخبره) أي محمدا (انه رأى عمر بن الخطاب يتقدم) بفتح أوله وسكون القاف وضم الدال أي يتقدم ولابن وضاح يتقدم بضم أوله وفتح التاني وكسر الدال المشددة من التقديم (الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش) الاسديّة أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله بقوله فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية بعد انقضاء عدتها فدخل عليها بلاذن كافي مسلم وغيره وأما هبة بنت عبد المطلب فجدها واحد ومات سنة عشرين عند ابن اسحاق والواقدي وقيل سنة احدى وعشرين ولها اخوان أو ثلاث وخمسون سنة وروى البراز عن عبد الرحمن بن ابري انه صلى مع عمر على زينب فكبر أربعا وكانت أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم موتا (مالك عن هشام بن عروة قال ما رأيت أبي) عروة (قط في جنازة الأمامها) قدامها (قال) هشام (ثم يأتي البقيع) مقبرة المدينة (فيجاس حتى يمر واثله) بالجنازة (مالك عن ابن شهاب انه قال الماشي خلف الجنازة من خطا السنة) أي من مخالفتها قيل لمالك في رواية أشهب اذ لك على الرجال والنساء قال انما ذلك للرجال وكرهه أن يتقدم النساء امام النعش وامام الرجال وكرهه جماعة شهود النساء الجنائز على كل حال

\* (النهى ان تتبع الجنازة بنار) \*

لما فيه من التفاؤل بالنار قاله ابن حبيب قال ابن عبد البر وهو من فعل النصارى ولا ينبغي أن يتشبه بهم وفي الحديث ان اليهود والنصارى لا يصفون أو قال لا يصنعون فحذفوا (مالك عن هشام بن عروة عن) جدته (اسماء بنت أبي بكر انها قالت لا لها أجروا) بفتح الميمزة واسكان الجيم وكسر الميم بخروا (ثماني اذا عت ثم حنطوني) قال الباجي الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفنه من طيب مسك وعنبر وكافور وكل ماله ربح لا لون فالقصد صيانته الميت لئلا يظهر منه ريح مكرهه دون التحمل باللون وقال أبو عمر أجاز لا أكثر المسك في الحنوط وكرهه قوم والحجة في قوله صلى الله عليه وسلم أطيب أطيب المسك (ولا تذر واعي كفي حنطا) بكسر الحاء بزنة كتاب ويقال أيضا حنوط بزنة رسول كل طيب يخلط للميت خاصة وكرهته للباهة وذلك وقت لا ينبغي فيه (ولا تتبعوني بنار). وكذا أوصى أبو سعيد وعمران بن حصين وأبو هريرة

كرواه فقال (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري عن أبي هريرة انه نهى أن يتبع بعد موته بنار) قال ابن عبد البر جاء النهي عن ذلك عن ابن عمر مر فوعا انتهى بل وعن أبي هريرة نفسه ففي أبي داود عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار ولا يمشي بين يديها أي بنار ولا بصوت قال ابن القطان حديث لا يصح وان كان متصلا للجهل بحال ابن عمر راويه عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة انتهى لكن حسنه بعض الحفاظ ولعله لشواهد (قال يحيى سمعت مالكا يكره ذلك) أي اتباعها بنار في مجرة وغيرها لانه من شعار الجاهلية والنصارى ولما فيه من التفاؤل ومن ثم قيل يحرم وقال بعض العلماء لا تجعلوا آخرا ذى الى قبري نار وهو بضامن السرف والباهة واضاعة المال للود الذي يحرق والله تعالى أعلم

\* (التكبير على الجنائز) \*

اختلف السلف في عدده ففي مسلم عن زيد بن أسلم يكبر خمساً ورفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود انه صلى على جنازة فكبر خمساً وكان على يكبر على اهل بدر ستاً وعلى النخابة خمساً وعلى سائر الناس أربعاً وعن ابن عباس وأنس ثلاثاً ورواهما ابن المنذر وعن أنس أيضاً رفعاً وجمع بانه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع اكمل منها أو من اطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لانها افتتاح الصلاة فقد جاء عنه التكبير ثلاثاً فقيل له أربع قال اجل غير ان واحدة هي افتتاح الصلاة والليبق عن أبي وائل كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخمسا وستاً وأربعاً فيجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة قال ابن عبد البر اعتد الاجماع على الأربع وعليه فقهاء الانصار وشذابن أبي ليلى فقال خمساً (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النخاشي) بفتح النون على المشهور وقيل بكسر وخفة الجيم واخفا من شددوها وتشديد آخره وحكى المطرزي التخفيف ورجحه الصغاني وهو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أحممة بن ابجر ملك الحبشة اسلم على عهده صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر اليه وكان ردءا للمسلمين نافعاً واصحمة بنوزن أربعة وحاوهم مهيمة وقيل مجهمة وقيل بموحدة بدل الميم وقيل بحمة بلا ألف وقيل كذلك لكن بتقديم الميم على الصاد وقيل بيم أوله بدل الالف فتحصل من هذا الخلاف في اسمه ستة ألقاب لم أرها مجموعاً ومعناه بالعربية عطية قاله في الاصابة (الناس) أي أخبرهم بموته (في اليوم الذي مات فيه) في رجب سنة تسع قاله ابن جرير وجاعة وقيل كان قبل الفتح ففيه جواز الاعلام بالجنازة ليجمع الناس للصلاة والنهي المنهى عنه هو الذي يكون معه صباح خلافاً لما ناوله على الاعلام بالموت للاجتماع للجنازة وفي حديث من صلى على جنازة كان له من الاجر كذا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت أحد من المسلمين فيصلي عليه أمة من الناس يبلغون مائة فيشفون له الاشغوافيه دليل على الاباحة وشهود الجنائز خير والدعاء الى الخير خير اجبا عاقاله ابن عبد البر وقال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل والاصحاب واهل الصلاح وهذا سنة اثنائية دعوة الجففي للفاخرة فهذا يكره الثالثة اعلام بالنخابة ونحوها فهذا يحرم وفي البخاري عن عقيل وصالح بن كيسان عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة نعي انا الجحشي يوم مات فقال استغفروا لاجنكم (وخرج بهم الى المصلى) مكان يطبخان فقوله في رواية ابن ماجه من طريق معمر عن ابن شهاب فخرج وأصحابه الى البقيع أي بقيع بطنان والمراد بالمصلى موضع معد للجنائز بفتح الغين غير مصلى العيدين والأول اطهر قاله الحافظ وفي الصحيحين عن جابر قال صلى الله عليه وسلم قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش فلهم فصلوا عليه وللخاري فقوموا فصلوا على أحيكم أحممة ولد لم مات عبد الله صالح أحممة وثي الاصابة جاء من طريق زمعة بن صالح عن الزهري



عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصبحت ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه جبريل فقال إن أخاك أحمدة النجاشي قد توفي فصاروا عليه فوثب صلى الله عليه وسلم ووثبنا معه حتى جاء المصلى (نصف بهم) لازم والباء بمعنى مع أي صف معهم أو متعدد والباء زائدة للتوكيد أي صفهم لأن الظاهر أن الإمام متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم إلا على المعنى الآخر ولم يذكرهم صفهم وفي النساء عن جابر كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي وفيه أن للصوف على الجنائز تأخير ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه صلى الله عليه وسلم عدد كثير والمصلى فضاء لا يضيق بهم لو صفوا فيه صفوا واحدا ومع ذلك صفهم وهذا ما فهمه مالك بن عميرة النخعي فكان صف من يحضر صلاة الجنائز ثلاثة صفوف سواء قلاوا وكثروا ويبقى النظر إذا تعددت الصفوف والعدد قليل أو كان الصف واحدا والعدد كثيرا ما أفضل قاله الحافظ (وكبر أربع تكبيرات) ففيه أن تكبير صلاة الجنائز أربع وهو المقصود من الحديث واعترض بأن هذا صلاة على غائب لا على الجنائز واجب بأن ذلك يفهم بطريق الأولى وروى ابن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر أربعين مرة وقال لم أر في شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا في هذا قال وإنما ثبت أنه كبر على النجاشي أربعين مرة وعلى قبره أربعين مرة على الجنائز هكذا فلا هذا الحديث والظاهر أن خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلى لقصد تكبير الجمع الذين يصلون عليه وإشاعة أوتيه على السلام لأن بعض الناس لم يعلم أنه أسلم روى ابن أبي حاتم والدارقطني عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه صلى على علي من الحبشة فنزلت وأن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم إلى آخر السورة وله شاهد من حديث وحشي في الطبقات الكبير وآخر في الأوسط عن أبي سعيد وفيه أن قائل ذلك كان منافقا وفيه الصلاة على الميت الغائب عن البلد وفيه الشافعي وأحمدوا أكثر السلف وقال الحنفية والمالكية لا تشرع ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وأنهم قالوا ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم قال ودلائل الخصوصية واضحة لا يجوز أن يشرك فيها غيره لأنه والله أعلم أحضر روحه بين يديه أو رفعت له جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سأله قبرش عن صفته وعبر غيره عن ذلك بأنه كشف له عنه حتى رآه فتكون صلاته كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها وقول ابن دقيق العيد يحتاج هذا النقل ثقب بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ويؤيده ما ذكره الواحدى بإسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ولا بن حبان عن عمران بن حصين فقاموا وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ولا في عوانة عن عمران فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنائز قد أمنا واجب أيضا بأن ذلك خاص بالنجاشي لإشاعة أنه مات مسلما واستتلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته أذ لم يأت في حديث صحيح أنه صلى على ميت غائب غيره وأما حديث صلاته على معاوية بن معاوية الليثي فجاء من طرق لا تخال من مقال وعلى تسليم صلاحيته للحجة بالنظر إلى مجموع طرق دفع بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رفعت له الحجب حتى شاهده جنازته وقول الكرماني قولهم رفع الحجاب عن النجاشي ممنوع وإن سلم فكان غائبا عن الصحابة رديما تقدم أنه صلى كاليت الذي صلى عليه الإمام وهو يراه دون المأموم فإنه حاضر اتفاقا وأما ابن العربي إمام المالكية فتعامل عليهم فقال قولهم إنما ذلك لمجد قلنا وما عمل به محمد تعمل به أمته قالوا طويت الأرض واحضرت الجنائز بين يديه قلنا إن بنا عليه لقادر ونيتنا لاهل لذلك ولكن لا تقولوا إلا ما روينا ولا تختبروا أحدنا من عند أنفسكم ولا تتحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف فإنها سبيل إلى تلاف ما ليس له تلاف وقد علمت جوابه بأن الاحتمال يكفي في مثل هذا من جهة المانع خصوصا

وقد جاء ما يؤيده بإسنادين صحيحين من حديث عمران فما حدثنا إلا بالثابتات وقول بعضهم ولو فتح باب الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على قتله ممنوع فأنما جؤزنا الخصوصية لأنها قضية عين يتطرق اليها الاحتمال أذ لم ثبت أنه صلى على غائب غيره ومثل هذا لا يلزم توفر الدواعي عليه واجب أيضا بأنه كان يارض لم يصل عليه بها أحد فتعينت الصلاة عليه لذلك فإنه لم يصل على أحد مات غائبا من أصحابه وبهذا جزم أبو داود واستحسنه الروياني قال الحافظ وهو محتمل إلا أني لم اتف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلد واحد اه وهو مشترك الزام فلم يرو في شيء من الأخبار أنه صلى عليه أحد في بلد كما جزم به أبو داود ومحله في اتساع الحفظ معلوم والحديث أخرجه البخاري في موضعين هنا عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن ابن شهاب (مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة) بضم الهمزة اسمه اسعد (ابن سهل) بفتح فسكون (ابن خنيفة) بضم المهملة وفتح النون وسكون التحتية وبالفاء سماء النبي صلى الله عليه وسلم لما ولد قبل موته بسنتين باسم جدته لأمه أسعد بن زرارة وكناهه ومسمى رأسه فهو صحابي من حيث الرؤية تابعي من حيث الرواية ومات سنة مائة وأبوه صحابي شهير بدرى (أنه أخبره) لم تختلف رواة الموطأ في إرساله ووصله موسى بن محمد القشيري عن مالك فزاد عن رجل من الأنصار وموسى موقوف ووصله سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي امامة عن أبيه أن رجلا من أبي شيبه وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري باتفاق فالصواب عن أبي امامة مرسل نعم الحديث صحيح جاء من رواية جماعة من الصحابة بإسناد ثابتة (أن مسكينة) وفي حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنها امرأة سوداء كانت تقم المسجد بتأق مضمومة أي تجمع القمامة وهي الكناسة وفي لفظ كانت تنقى المسجد من الأذى ولا بن خزيمة كانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد ولليهيقي بإسناد حسن عن بريدة أن أم محجن كانت مولعة بلقط القذى من المسجد بقاف ومججمة متصوورة في العين والشراب ثم استعمل في كل شيء يتبع في البيت وغيره إذا كان قليلا وفي الإصابة بمجينة وقيل أم محجن امرأة سوداء كانت تقم المسجد ذكرت في الصحيحين بلا تسمية (مرضت فأنخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها) قال الباقى فيه اهتباله بأخبار ضعفاء المسلمين ولذا كان يخبر بمرضهم وذلك من تواضعه وقال أبو عمر في التحدث بأحوال الناس عند العالم إذا لم يكن مكروه فيكون غيبة (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم) لمزيد تواضعه وحسن خلقه ففيه عيادة النساء وإن لم يكن محرما أن كانت محتالة والأفلا أن يسأل عنها ولا ينظر إليها قاله أبو عمر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات فاذنوني) بالذات علموني بها الشهود جنازتها والاستغفار لها لأن لها من الحق في بركة دعائه صلى الله عليه وسلم ما لا أغنياء قاله الباقى فانت (فخرج بجنازتها ليلا) لجوازه وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر من يحضرها دون مشقة ولا تكلف فإن كان لضرورة فلا بأس به ولا بن أبي شيبه فأنوه لمؤذنه فوجدوه نائما وقد ذهب الليل (فكبروها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) اجلالا له لأنه كان لا يوقظ لأنه لا يدري ما يحدث له في نومه زاد ابن أبي شيبه وتخوفوا عليه ظلمة الليل وهوام الأرض قال فدقناها (فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها) بعد سؤاله فلا بن أبي شيبه فلما أصبح سأل عنها وكذا في حديث أبي هريرة في الصحيح وفي حديث بريدة عند البيهقي أن الذي أجابه صلى الله عليه وسلم عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق (فقال ألم أمركم أن تؤذوني بها) قال ذلك تذكير لهم بامرهم ونهيهم عن العود إليه (فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك) ولا بن أبي شيبه فقالوا اتيناك لمؤذنتك بما فوجدناك نائما فكبرها أن نوقظك وتخوفنا عليك ظلمة الليل وهوام الأرض ولا ينافي هذا



قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري فخرها وأشأنها وسلم وكأنتهم صغروا أمرها زادها من ربيعة قتال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا ادعوني مجتازكم رواه ابن ماجه وفي حديث زيد بن ثابت قال فلا تفعلوا لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا أدنوني به فان صلاتي عليه له رجة أخرجه أحمد (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها) فصل (وكبر أربع تكبيرات وفي حديث ابن عباس عند الطبراني وقال اني رأيتها في الجنة تلقاها النبي من المسجد وهذا مقصود الترجمة وأما الصلاة على القبر فقال بمشروعيته الجمهور ومنهم الشافعي وأحمد بن وهب وابن عبد الحكم ومالك في روايته شاذة والمشهور عنه ومنه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجعاعة وعنه أن دفن قبل الصلاة شرع والأفلا وأجابوا بأن ذلك من خصائصه ورده ابن حبان بأن تركه إنكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر دليل على جواز غيره وأنه ليس من خصائصه وتعب بأن الذي يتبع بالتبعية لا ينهض دليلا للصلاة والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في حديث زيد بن ثابت فان قال ان هذه التبرير لمؤلة طلبة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاحي عليهم وفي حديث زيد بن ثابت فان صلاتي عليه له رجة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس العمل على حديث السوداء قال أبو عمر يريد عمل المدينة وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر إنما هي آثار بصرية وكوفية ولم يجد على مدني من الصحابة فمن بعدهم أنه صلى على القبر انتهى واستدل به على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلي عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه واجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك ابن عبد البر أجمع من يرى الصلاة على القبر أنه لا يصلي عليه إلا بتبر دفته وأكثر ما قالوا في ذلك شهر وقال غيره اختلاف في أمد ذلك فقيده بعضهم بشهر وقيل ما لم تبل الجنة وقيل يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهذا هو الأرجح عند الشافعية وقيل يجوز أبدا ومحل الخلاف ما عدا قبور الأنبياء فلا يجوز الصلاة عليها إلا نالم نكمن من أهل الصلاة عند موتهم قال الإمام أحمد روي الصلاة على التبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان كلها قال ابن عبد البر بل من تسعة كلها حسان وساقها كلها باسانيد في تمهيده من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وابن عباس وزيد بن ثابت والخمسة في صلاته على المسكينة وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر وحديث الحصين بن حوح في صلاته عليه الصلاة والسلام على قبر طحمة بن البراء ثم رفع يديه وقال اللهم اني طحمة يفتح اليك وتفتح اليه وحديث أبي امامة بن ثعلبة أنه صلى الله عليه وسلم رجع من بدر وقد توفيت أم أبي امامة فصلى عليها وحديث انس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وهو محمل للمسكينة وغيرها وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي بإسناد حسن كما قدمنا وهو في المسكينة فهي عشرة أوجه (مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويقوته بعضه فقال يتضي ما فاتته من ذلك) بعد سلام الإمام وبه قال مالك والليث وابن المسيب يضي نسا بلا دعاء بين وربيعة والأوزاعي لا يضي ويختلف الأولون فقال مالك والليث وابن المسيب يضي نسا بلا دعاء بين التكبير وقال أبو حنيفة يدعو بين تكبير القضاء واختلاف فيه عن الشافعي

(ما يقول المصل على الجنائز)

(مالك عن سعيد بن أبي سعيد بكسر العين فيهما) المتبري عن أبيه واسمه كيسان (أنه سأل أبا هريرة كيف تصلي على الجنائز قال أبو هريرة أنا لعن الله) أي حياته (أخبرك بزيادة عن سؤالك ففيه جواز ذلك إذا أراد تعليمه ما يعلم أن به حاجة إليه) (اتبها) بشد التأني أي أسير معها (من أهلها) لاني روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم حسن رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز

واجابة

واجابة الدعوة وتسميت العاطس رواه البخاري ومسلم ولا في سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ثم تبعها حتى تدفن كان له قبر أطان من أجل كل قبر أطان مثل أحد رواه الشيخان واللفظ لمسلم (فإذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه) فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلاتها ثم أقول (اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك) فيه مزيد الاستعطاف فان شأن الكرام السادات الصغ عن عبيدهم ولا أكرم منه عز وجل (كان يشهدان لاله الا انت وان محمد عبدك ورسولك) وقد وعدت من يشهد بذلك بالجنة ووعدك الحق فمن كمال عفوك لا تعذبه قبل ذلك (وانت أعلم به) منا ومنه (اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه) أي ضاعف له الاجر فيما احسن فيه (وان كان مسيئا فتنزهني عنه) فلا تأخذ به (اللهم لا تحرمنا أجره) أي اجر الصلاة عليه أو شهود جنازته أو اجر المصيبة بموته فان المؤمن مصاب بأخيه المؤمن (ولا تقتنا) بما يشغلنا عنك (بعدة) فان كل شاغل عن الله تعالى فتنة وفيه ان المصلي له أن يشرك نفسه في الدعاء بما شاء فان الدعوات للمصلي لا للميت (مالك عن يحيى بن سعيد بن قيس الانصاري) (أنه قال سمعت سعيد بن المسيب) بفتح الياء وكسرها التابعي ابن الصحابي (يقول صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط) لموته قبل البلوغ مأخوذ من حديث رفع القلم عن ثلاث فعذ الصبي حتى يحتلم وقال عمر الصغير يكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (فسمعت يقول اللهم اعذه من عذاب القبر) قال ابن عبد البر عذاب القبر غير فتنة بذلائل من السنة الثابتة ولو عذب الله عباده أجمعين لم يظلمهم وقال بعضهم المراد بعذاب القبر هنا عقوبته ولا السؤال بل مجرد الالم بالغم والههم والحسرة والوحشة والضغطة وذلك يعم الاطفال وغيرهم وقال الساجي يحتمل ان أبا هريرة اعتقده شئ سمعه من المصطفى ان عذاب القبر عام في الصغير والكبير وان الفتنة فيه لا تسقط عن الصغير بعدم التكليف في الدنيا أي لان الله تعالى يفعل ما يشاء وقال أبو عبد الملك يحتمل انه قال ذلك على العادة في الصلاة على الكبير أو ظن انه كبير أو دعاه على معنى الزيادة كما كانت الانبياء عليهم الصلاة والسلام تدعوا الله أن يرجمها وتستغفروا (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز) وبه قال أبو هريرة وجعاعة من التابعين وأبو حنيفة ومالك وعن ابن عباس وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والسورين مخزومة مشروعيته وبه قال الشافعي وأحمد وفي البخاري عن طلحة بن عبد الله صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا الفاتحة وقال تعلقوا بها حسنة وفي البيهقي عن جابر بإسناد ضعيف وقرأ بأمر القرآن بعد التكبير الأولى والله تعالى أعلم بالصواب

(الصلاة على الجنائز بعد الصبح الى الاسفار وبعد العصر الى الاصفران)

فيجوز بلا كراهة هذا المشهور ورواية ابن القاسم وروي ابن عبد الحكم جوازها كل وقت وعند طلوع الشمس وعند غروبها وهو قول الشافعي لان النهي إنما ورد في التطوع لا الواجب (مالك عن محمد بن أبي حرملة) الترشى مولا لهم المدني مات سنة بضع وثلاثين ومائة (مولي عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب) بن عبد العزى القرشي العامري وحويطب صحابي شهير (ان زينة بنت أبي سلمة) عبد الله ابن عبد الاسد المخزومية ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم (توفيت) سنة ثلاث وسبعين وحضر ابن عمر جنازتها قبل أن يموت بمكة (وطارق) بن عمرو المكي الاموي مولا لهم وثقه أبو زرعة وروي له مسلم وأبو داود والمشهور انه كان من أمراء الجورمات في حدود الثمانين (أمير المدينة) لعبد الملك بن مروان



(فأني يجازتها بعد صلاة الصبح فوضعت بالقبيل قال) محمد (وكان طارق يغلس بالصبح) أي يصلها وقت الغلس في أول وقتها (قال ابن حزملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لا هاهنا ما أن تصلوا على جنازة تكلم الآن) وقت الغلس قبل الأسفار (وأما أن تركوها حتى ترتفع الشمس) الكراهة الصلاة عند الأسفار (مالك من نافع أن عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا أصابتها لوقتها) قال الباقى أي لوقت الصلواتين المختار وهو في العصر إلى الاصفرار وفي الصبح إلى الأسفار وقال المحافظ مقتضاه أنهما إذا اتفقا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ وبين ذلك رواية محمد بن أبي حرملة التي قبلها عنه فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وغروبها لا مطلق ما بين الصلاة والطلوع أو الغروب انتهى وفيه تأمل فالظاهر منه عدم الاختصاص وجهه على ما قال الباقى ولا بن أبي شبة عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طاعت وحسن تقرب وهذا لا يقتضي الاختصاص إذ هو لا ينافي رواية نافع وابن أبي حرملة كراهتها قبل ذلك من الاصفرار والأسفار وبه قال الأوزاعي ومالك والكوفيون واجدوا إسحاق

\*( الصلاة على الجنازة في المسجد )\*

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين الترشى التيمى (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يجمع رواية الموطأ منقطعاً وانفرد جاد بن خالد الخياط فرواه عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قاله ابن عبد البر ورواه مسلم من طريق الضحاك ابن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة وانتقد الدارقطني بأن حافظين خالفوا الضحاك وهما مالك والماجدشون فرواه عن أبي النضر عن عائشة مرسلًا وقيل عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة ولا يصح الأمر سلا وأجاب النووي بأن الضحاك ثقة فزيادته مقبولة لانه حفظ ما نسيه غيره فلا يتدح فيه (أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص) مالك الزهرى آخره وفاة (في المسجد) لأن حجرته إذا دخله (حين مات) بالعتيق سنة خمس وخمسين على المشهور ورجل إلى المدينة (لتدعوله) بحضرته لأن مشاهدته تدعو إلى الاشتاق والاجتهاد له ولذا يسجد إلى الجنازة ولا يكتفى بالدعاء في المنزل وكان أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يخرجن مع الناس إلى جنازة ثم الدعاء يحتمل الصلاة عليه والدعاء خاصة قاله الباقى (فأنكر ذلك الناس عليها) وفي مسلم عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة لما توفي سعد أمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يمررن بجنازته في المسجد فيصلين عليه ففعلوا فوقف به على حجرته يصلين عليه أخرجه من باب الجنازة الذي كان إلى القاعد فبلغن أن الناس عابوا ذلك وقالوا ما كانت الجنازة تدخل بها المسجد فبلغ ذلك عائشة فقالت ما أسرع الناس إلى أن يعيبوا ما لا علم لهم به عابوا علينا أن يمر بجنازة في المسجد فقالت عائشة ما أسرع الناس قال مالك أي ما أسرع ما نسوا السنة وقال ابن وهب أي ما أسرعهم إلى الطعن والعيب وقال ابن عبد البر أي إلى أنكار ما لا يعلمون وروى ما أسرع ما نسي الناس (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل) بضم السين مصغر (ابن بيضاء) هي أمه واسمها عذو وبيضاء وصف لها لأنها كانت بيضاء وابوه وهب ابن ربيعة القرشي القهري مات سنة تسع واختلف في شهوده بدرافق قال ابن إسحاق وابن عتبة شهدا وأنكره الكلبي وقال أنه الذي أسرى يوم بدر فشهد له ابن مسعود وردة الواقدي وقال أنما هو أخوه سهيل ويؤيد قول الكلبي ما لا يطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم يوم بدر لا يفلت أحد منهم إلا بغداء أو ضرب عنق قال عبد الله بن مسعود فقالت الأسهيل بن بيضاء وقد كنت سمعته يذكر الأسلام فقال الأسهيل ابن بيضاء قاله في الأصابة (الافى المسجد) وفي رواية لمسلم (الافى جوف المسجد وعنده من طريق الضحاك

يسنده على ابنى بيضاء سهيل وأخيه وعذبان منده سهيل بالتكثير وبه جزم في الاستيعاب وزعم الواقدي أن سهيلاً المكبر مات بعده صلى الله عليه وسلم وقال أبو نعيم اسم أخى سهيل صفوان ورواه من سماه سهيلاً كذا قال ولم يزد ما لك في روايته على ذكر سهيل قاله في الأصابة لمخصاً واستدل به الجمهور على جواز الصلاة على الجنازة في المسجد وفي رواية المدنين وغيرهم عن مالك وكرهه في المشهور وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلويت وجعلوا الصلاة على سهيل بانه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جازاً اتفاقاً وفيه نظر لأن عائشة استدلّت به لما أنكرت وأعلمها امرها بمروءة جنازة سعد على حجرته لتصلي عليه واحتج بعضهم بأن العمل استتر على ترك ذلك لأن المنكرين على عائشة كانوا أصحابية وردّ بانها لما أنكرت عليهم سلواها فدل على أنها حفظت ما نسوه وقال ابن عبد البر لم تر عائشة ذلك بتكبير وروايت الحجة فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن أنكره جهل بالسنة لا ترى قولها ما أسرع الناس تريد إلى أنكار ما لا يعلمون (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد) وروى ابن أبي شبة وغيره أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن سهيلاً صلى على عمر في المسجد ووضعت الجنازة تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعني فيكون اجتماعاً سكوتياً قال واحتجاج بعضهم بانه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي إلى المصلى غفلة إذ ليس في صلاته على الجنازة أو صلاة العيد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر

\*( جامع الصلاة على الجنازة )\*

(مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان) ذا النورين (وعبد الله بن عمر) بن الخطاب (وابا هريرة) كانوا يصلون على الجنازة بالمدينة الرجال والنساء) بخفضهما بدل من الجنازة (فيصليون الرجال مما يلي الإمام والنساء مما يلي القبلة) وعلى هذا أكثر العلماء وقال به جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن عباس وأبو هريرة وأبو قتادة هي السنة وقول الصحابي ذلك له حكم الرفع وقال الحسن وسالم وأقسام النساء مما يلي الإمام والرجال مما يلي القبلة واختلف فيه عن عطاء (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى على الجنازة يسلم حتى يسمع من يليه) وكذا كان أبو هريرة وابن سيرين وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي ومالك في رواية ابن التماسم وكان علي وابن عباس وأبو أمامة بن سهل وابن جبير والنخعي يسرونه وقال به الشافعي ومالك في رواية ويعلم المأمومون تحمله بانصرافه (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنازة إلا وهو طاهر) من الحدث الأكبر والأصغر وفي مسلم مرفوعاً لا يقبل الله صلاة بغير طهور وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على الجنازة صلاة في نحو قوله صلوا على صاحبكم وقوله في النجاشي فصلوا عليه ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها إلا عن الشعبي لأنها دعاء واستغفار فيجوز بلا طهارة ووافقه إبراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن كثير من قوله ونقل غيره أن ابن جابر وافقهما وهو مذهب شاذ قال ابن المرباط قد سمعنا ما صلى الله عليه وسلم صلاة ولو كان الغرض الدعاء وحده ما أخرجهم إلى المصلى ولذا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التماسين على دعائه ولما صنفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمنونة وكذا في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في الخلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان وحده وكذا امتناع الكلام فيها وأنما لم يكن فيها ركوع وسجود لثلاثتهم بعض الجهلة أنها عبادة وليتفضل بذلك (قال يحيى سمعت مالكا يقول لم أر أحداً من أهل العلم يكره أن يصلى على ولد الزنا وأمه) قال ابن عبد البر ولا أعلم فيه خلافاً وروى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ولد الزنا وأمه ماتت من نفاستها ونقل الباقى عن قتادة لا يصلي على ولد الزنا \*



\*(ما جاء في دفن الميت)\*

(مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين) كافي الصحيح عن عائشة وأنس ولا خلاف فيه بين العلماء زاد ابن سعد في الطبقات عن علي وعائشة لا تثنى عشرة مضت من ربيع الأول وعنده عن الزهري حين زاعت الشمس وفيه فضل الموت في يومه على غيره كما أشار إليه البخاري وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو مرفوعا ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة التبرأ منه ضعیف وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه بأسناد ضعيف قال الزين بن المنير تعيين وقت الموت ليس لاحد فيه اختيار لكن التسبب في حصوله كالرغبة إلى الله لتصدق التبرك في لم يحصل له الاجابة انيب على اعتقاده (ودفن يوم الثلاثاء) أخرجه ابن سعد عن علي قال اشتكى صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء ليلة بقيت من صفر وتوفي يوم الاثنين لا تثنى عشرة مضت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء وكذا أخرجه عنه يوم الثلاثاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب وعنده عن سهل بن سعد دفن يوم الاربعاء قال ابن كثير القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب والمشهور عن الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء انتهى ولا غرابة فيه وقد جاء عن علي وابن المسيب وأبي سلمة وانما أخرجه لا لاختلافهم في موته أو في محل دفنه أولا اشتغالهم في أمر البيعة بالخلافة حتى استقر الأمر على الصديق اولدهشتهم من ذلك الأمر الهائل الذي ما وقع قبله ولا بعده مثله فصار بعضهم كجسد بلا روح وبعضهم عاجزا عن النطق وبعضهم عن المشي أو الخوف هجوم عداوا ولصلاة عجم غفير عليه (وصلى الناس عليه اذ اذا الاثومهم احد) أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن المسيب وغيره وللترمذي ان الناس قالوا لا بى بكر انصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف نصلى قال يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرادى ولا بن سعد عن علي قال هو امامكم حيا وميتا فلا يقوم عليه أحد فكان الناس تدخل رسل فرسلافهم يصلون صفافا ليس لهم امام ويكبرون وعلى قائم يحيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم اناشهد أن قد بلغ ما أنزل اليه ونصح لامته وجاهد في سبيل الله حتى اعز الله دينه وتمت كلمته اللهم فاجعلنا ممن يتبع ما أنزل اليه وثبتنا بعده واجمع بيننا وبينه فيقول الناس آمين حتى صلى عليه الرجال ثم النساء ثم الصبيان وظاهر هذا ان المراد بالصلاة عليه ما ذهب اليه جماعة ان من خصائصه انه لم يصل عليه اصلا وانما كان الناس يدخلون فيدعون ويصدقون قال الباجي ولهذا وجه وهو انه افضل من كل شهيد والشهيد يغنيه فضله عن الصلاة عليه وانما فارق الشهيد في الغسل لانه حذر من غسله ازالة الدم عنه وهو مطلوب بقاءه لطيمه ولانه عنوان بشهادته في الآخرة وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ما يكره ازالته عنه فافترقا انتهى \* واجيب بان المتصور من الصلاة عليه عود التشريف على المسلمين مع ان الكامل يقبل زيادة التكميل وقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقية لا مجرد الدعاء فقط اه نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد فقيل تعبدى وقيل لبيك لكل واحد الصلاة عليه منه اليه وقال السهيلي اخبر الله انه وملائكته يصلون عليه وأمر كل واحد من المؤمنين ان يصلى عليه فوجب على كل واحد ان يباشر الصلاة عليه منه اليه والصلاة عليه بدموته من هذا القبيل وايضا فان الملائكة لنا في ذلك اثمة انتهى وقال الشافعي في الام وذلك لظلم أمره صلى الله عليه وسلم وتنافسهم فيمن يتولى الصلاة عليه وقيل لعدم اتفاقهم على خليفة وقيل لو صيته بذلك روى البراء والحكم بسند فيه مجهول انه صلى الله عليه وسلم

لما جمع أهله في بيت عائشة قالوا فنصلى عليك قال اذا غسلكموني وكفنتوني فضعوني على سريري ثم أخرجوا عني فان أول من يصلى على جبريل ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم ملك الموت مع جنوده من الملائكة يجمعهم ثم ادخلوا على فوجا يسد فوجا فصلوا على وسيلوا تسليما وعند ابن سعد فلما فرغوا من الصلاة تكلموا في موضع قبره (فقال ناس يدفن عند المنبر) لان عنده روضة من رياض الجنة فناسب دفنه عنده (وقال آخرون يدفن بالقيص) لانه دفن فيه جماعة من أصحابه (فجاء أبو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبي قط الا في مكانه الذي توفي فيه فحفر له فيه) أخرجه ابن سعد من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأخرج الترمذي عن أبي بكر مرفوعا ما قبض الله تعالى نبيا الا في الموضع الذي يحب ان يدفن فيه وأخرجه ابن ماجه عنه بلفظ ما مات نبي الا دفن حيث قبض ولذا سأل موسى ربه عنده موته ان يدنيه من الارض المتدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء فينبون من بيوتهم التي ما توافيها الى المدائن فالأفضل في حق من عداهم الدفن في المقبرة فهذا من خصائص الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العربي وهذا الحديث يرد قول الاسرائيلية ان يوسف نقله موسى من مصر الى آباءه بفلسطين الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح أى ويكون محبة يوسف لدفنه بمصر موقفة بقصد من ينقله وذكر بعضهم ان هذا أول اختلاف وقع بين الصحابة (فلما كان عند غسله ارادوا نزع قيضه) فيه انه سنة الغسل عندهم اذ لو كان نزعها وتبأؤه سواء لذهب اليه بعضهم كوضع الدفن واللحْد قاله الباجي (فسموا صوتا يقول لا تنزعوا القيض وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم) وهذا أخرجه ابوداود عن عائشة وابن ماجه عن بريدة قال ابن عبد البر هذا الحديث لا اعلمه يروى على هذا التساق بوجه غير بلاغ مالك هذا ولكنه صحيح من وجوه مختلفة واحاديث شتى جمعها مالك (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال) وصله ابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت (كان بالمدينة رجلان احدهما) وهو ابو طلحة زيد بن سهل الانصاري (يلحد) بفتح اوله وثالثه كفتح يقع من لحد ويضم اوله وكسر ثالثه من الحديث شتى في جانب التبر (والآخر) وهو ابو عبيدة ابن الجراح (لا يلحد فتالوا اليهما جاء اول) يمنع الصرف للوصف ووزن الفعل وروى ابوالا بصرف على انه ظرف (عمل عليه فيما الذي يلحد) اول (فلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وروى ابن سعد عن ابي طلحة قال اختلفوا في الشق واللحد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما تحفراهل مكة وقالت الانصار الحدوا كما يحفروا بارضنا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خرن ليدك ابعثوا الى ابي عبيدة واني طلحة فايهما جاء قبل الاخر فليعمل عمله فجاء ابو طلحة فسال والله اني لا أرجو ان يكون قد خرن ليديه انه كان يرى اللحد فيحجبه وروى ابن ماجه وابن سعد عن ابن عباس لما ارادوا ان يحفروا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجلان كان ابو عبيدة بن الجراح يصرح كحفراهل مكة وكان ابو طلحة زيد بن سهل الانصاري هو الذي يحفر لاهل المدينة وكان يلحد فدعا العباس رجلين فتال احدهما اذهب الى ابي عبيدة وقال لا تخر اذهب الى ابي طلحة اللهم خرن ليدك فوجد صاحب ابي طلحة ابا طلحة فجاء به فاحدله ويصرح بضاد مجمعة أى يشق في الارض على الاستواء وفيه جواز الامرين وان اللحد افضل لانه الذي اختاره الله لنيه قاله مالك ولانه استر ليد وفي مسلم عن سعد بن ابي وقاص الحد والى الحد وانصوا على اللحن نصا كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابوداود وغيره عن ابن عباس مرفوعا اللحد لنا والشق لغيرنا قال الزين العراقي اى اهل الكتاب لكن الحديث ضعيف وليس فيه نهى عن الشق



غايته تفضيل اللحد والاجماع على جوارهما انتهى وقال ابن عبد البر من هذا الحديث كره الشق من كرهه ولا وجه لكرهاته (مالك انه بلغه ان ام سلمة) هند بنت أبي امية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كانت تقول ما صدقت بموت النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين بكاف فراء فالف فزاي متعولة فتحتية فنون أي المساحي جمع كززين بفتح الكاف وتكسر ومعنى ذلك انها اخذتها دهنه وبهته كما وقع لمراته قال لم يمت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر لا احفظه عن ام سلمة متصلا وانما هو عن عائشة وهو تصغير فتدروا الواقدي عن ابن أبي سبرة عن الحليس بن هشام عن عبد الله بن موهب عيم قبل الواو عن ام سلمة فتعوه وفي التتريب عبد الله بن موهب عن ام سلمة كذا وقع في احكام عبد الحق وهو وهم والصواب عثمان بن عبد الله بن موهب وقول عائشة أخرجه ابن سعد من طريق عبد الله بن أبي بكر عن ابيه عن عمرة عن عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساحي ليله الاربعاء في السحر (مالك عن يحيى بن سعيد بن عائشة) كذا لا أكثر رواية الموطأ من سلا ووصله قتيبة بن سعيد عن مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب عن عائشة وكذا أخرجه ابن سعد من طريق يزيد بن هارون والبيهقي من طريق ابن عيينة كلاهما عن يحيى عن ابن المسيب عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) قالت رايت ثلاثة اقاار سقطن في حجرى وفي رواية التاسم عنها في حجرى (فتصمت رؤياي على أبي بكر الصديق) لانه كان عالما بالتعبير قال ابن عبد البر يحتمل انه لم يحيا حين قصت عليه ويحتمل انه اجل لها الجواب وروى ابن سعد عن التاسم بن محمد قال قالت عائشة رايت في حجرى ثلاثة اقاار فأتيت ابا بكر فتعال ما ألقها قلت ألقها ولدان رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت أبو بكر حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فقال خير اقاارك ذهب به ثم كان أبو بكر وعمر دفنوا جميعا في بيتها قال الباجي امسك عن تعبها لانه تبين له منها موت النبي صلى الله عليه وسلم لان القمريدل على السلطان وعلى العلم الذي يهتدى به وعلى الزوج والولد وسقوطهم في حجرها دليل على دفنهم في حجرها وسنة الرؤيا اذا كان فيها ما يكره أن لا تبسر (قالت فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها أبو بكر هذا أحد اقاارك وهو خيرها) وقد كان أبو بكر مبررا بحسب ما اوفيه ما كانوا عليه في الرؤيا واعتقاد صحتها وحسب انما جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة ما لم يكن اخفاها احلام (مالك عن غير واحد من يثق به ان سعد بن أبي وقاص) مالك الزهري آخر الاشارة موتا (وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل) بضم النون وفتح الفاء العدوى أحد العشرة مات سنة خمسين أو بعدها سنة أو ستين (توفيا بالعتيق) موضع بقرب المدينة (وجلا الى المدينة) كل بعد موته وموت سعد سنة خمس وخمسين (ودفنا بها) قال الباجي يحتمل تنالهما الكثرة من كان بالمدينة من الصحابة ليتولوا الصلاة عليهما أو لفضل اعتقده في الدفن بالقيع أو ليقرب على اهلهم زيارة قبورهما والدعاء لهما انتهى واختلف في جوار ثل الميت من لدن الى بلد فتبيل يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعميره لهتك حرمة وقيل يستحب والارلى تنزل ذلك على جالين فالمنع حيث لا يكون هناك غرض راجع كالدفن في الباع الفاضلة وتختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم والاستحباب حيث يكون ذلك قال ابن عبد البر واحتج من كره ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أمر برد القتي الى مضاجعهم ويحدث تدفن الاجساد حيث تقبض الارواح والاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر ولكل مدينة جبانة يدل على فساد نقل هذا الحديث الا أن يريد البلد وحديث ما دفن نبي الا حيث يتقبض دليل على تخصيص ذلك بالانبياء وليس في النقل اجماع ولا سنة فيجوز (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ما أحب ان ادفن بالبقيع) بالوحدة اتفاقا مقبرة المدينة (لان ادفن في غيره أحب الى من ان ادفن به)

وبين وجه كراهته لذلك بقوله (انما هو أحد رجلين اما ظالم فلا أحب ان ادفن معه) لانه قد يعذب في قبره بظلمه فأتأذي بذلك (واما صالح فلا أحب ان تنبش لي عظامه) فلم يكره مجاورته فعلى الكراهة تنبش عظامه وكره مجاورته انظام فعلتها بذلك وان كان انظامه حرمة قاله الباجي وبه رد قول أبي عمر ظاهر كلام عروة انه لم يكره نبش عظام الظالم وليس كذلك فلنظامه حرمة قال وقد نبش عروة قصره بالعتيق وخرج من المدينة لما رأى من تغير اهلها هناك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

\*(الوقوف للجنازة والجلوس على المتابر)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن واقد) بالتأني (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سعد بن معاذ) الانصاري الاشملي أبي عبد الله المدني ثقة روى له مسلم والثلاثة ومات سنة عشر ومائة وثبت قوله ابن عمرو لجميع الرواة الا يحيى قال واقد بن سعد نسبة الى جده سيد الاوس (عن نافع ابن جابر بن مطعم) بن عدي لشرى التوفى ثقة فاضل من رجال الجمع مات سنة تسع وتسعين (عن مسعود بن الحكم) بن الربيع بن عامر الانصاري الزرقى المدني له روية ورواية عن بعض الصحابة في الاسناد اربعة من التسعين في نسق من حيث الرواية (عن علي بن أبي طالب) أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة وأمر بذلك أيضا كما صح من حديث عامر بن ربيعة وأبي سعيد وأبي هريرة ولا بن أبي شيبة عن زيد بن ثابت كما معه صلى الله عليه وسلم فطلعت جنازة فلما راها قام وقام أصحابه حتى بعدت والله ما أدري من شأنها ومن تضايق المكان وما سألتناه عن قيامه وفي الصحيحين عن جابر ممر بنا جنازة فقام لها النبي وقتنا فتلنا انها جنازة يهودى قال اذا رأتم الجنازة فقوموا زاد مسلم ان الموت فزع وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد قال صلى الله عليه وسلم ليست نفسا ولحماكم عن انس واجد عن أبي موسى مرفوعا انما قال للملائكة ولا جدوا بن حبان والحماكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انما قال لعظما الذي يقبض النفوس ولقظ ابن حبان الله الذي يقبض الارواح ولا منافاة بين هذه التعاليل لان القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لامر الله وتعظيم للتأمين بأمره في ذلك وهم الملائكة ومعهود الحديث أن لا يستمر الانسان على العقلة بعد رؤية الميت لا شامرا بالتساهل بأمر الموت ولذا استوى كون الميت مسلما أو غير مسلم وأما ما أخرجه احمد عن الحسن بن علي انما قام صلى الله عليه وسلم تأذيا برحيم اليهودى زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بختية ومجتمعة فاذا رجع بخورها والبيهقي والطبراني من وجه آخر عن الحسن كراهية أن يعلو على رأسه فلا تارض الاخبار الاولى لان اسانيد هذه لا تؤم تلك في الصحة ولان هذا التعليل فهو الزاوى والتعليل الماضي لفضه صلى الله عليه وسلم فكأنه لم يسمع تصريحه بالتعليل فعلى باجتهاده (ثم جلس بعد) بالبناء على الفم والقيام والجلوس في موضعين أحدهما من مرتبه والثاني لمن يشيعها يقوم لها حتى توضع والجلوس ناسخ للقيام في الموضعين قاله الباجي وقال البيضاوى يحتمل قوله بعد أي بعد ان جازته وبعدت عنه ويحتمل انه كان يوم في وقت ثم تركه أصلا وعلى هذا يكون فعله الاخير قرينة في ان الامر بالقيام للندب أو لمنع للوجوب المستفاد من ظاهر الامر الاول ارجح لان احتمال الجنازة أولى من دعوى النسخ قال المحافظ والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي في حديث علي انه اشار الى قوم قاموا ان يجلسوا ثم حدثهم بالحديث ولذا قال بكرهه القيام جماعة انتهى وقال مالك جالوسه صلى الله عليه وسلم ناسخ لقيامه واختار ان لا يقوم وقال الشافعي في الام قيامه اما منسوخ أو قام لعله واجها كان فتدبث انه تركه بعد فعله والحجة في الآخر من امره والتعود أحب الى وقال ابن خزم قعوده يدل على ان أمره للندب ولا يجوز انه نسخ لانه انما يكون بنهى أو ترك معه نهى قال المحافظ قد ورد النهى عن



عبادة قال كان صلى الله عليه وسلم يتوم للجنازة فربه خبر من اليهود فقال هكذا تفعل فقال اجلسوا  
وخالقوهم اخرجه احد واصحاب السنن الا النسائي قالوا لم يكن اسناده ضعيفا كان حجة في النسخ وقال  
عياض ذهب جمع من السلف الى نسخه بحديث علي وتعبه النووي بأنه انما يصار اليه اذا تعذر الجمع  
وهو هنا يمكن باحتمال انه جلس لبيان الجواز قال والمختار ان القيام مستحب وبه قال المتولي انتهى  
ورده الاذري بان الذي فهمه على رضي الله تعالى عنه الترك مطلقا وهو الظاهر ولذا امر بالعود من  
رأه قائما واحتج بالحديث وقال ابن الماحشون وابن حبيب قعوده صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز  
فن جلس فهو في سعة ومن قام فله اجر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق الليث وغيره عن يحيى بن  
سعيد مطولا بقصة وساقه بعد احاديث الامر بالقيام ففيه ايماء الى نسخه وبه جزم الترمذي (مالك انه  
بلغه ان علي بن أبي طالب) بلاغه صحيح وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي (كان يتوسد التبور  
ويضطجع عليه وفي البخاري قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور) قال مالك وانما نهى عن القعود  
على التبور) بتوليه صلى الله عليه وسلم لا تتعدوا على التبور أخرجه احمد عن عمرو بن حزم الانصاري  
وبتوليه صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على التبور ولا تصلوا اليه هارواه مسلم عن ابي مرثد الغنوي وبتوليه  
صلى الله عليه وسلم لان يقعد أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خيره من ان يجلس على  
قبر أخرجه مسلم عن أبي هريرة (فيما نرى) بضم النون أي نطق زاد في رواية ابن وضاح والله أعلم  
(للذهب) يريد حاجة الانسان بدليل فعل على والقعود والمنشئ مثله فلم يبق الا ان ذلك للحاجة ويؤيده  
قول عقبه ما ابالي قضيت حاجتي على التبور أو في السوق والناس ينظرون يريد لان الموقف يحب ان  
يستحي منهم كالا حياء لان ارواحهم على التبور وزعم ابن بطال ان تأويل مالك بعيد لان الحديث على  
التبراقع من ان يكره وانما يكره الجلوس المتعارف وقول النووي تأويله بعيد او باطل متعبد  
بان ما ظنه مالك ثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على  
القبور لحدث غائط او بول أخرجه الطحاوي برجال ثقات وقد وافق مالك على عدم كراهة التعود  
الحقيقي أبر حنيفة وأصحابه كما نقله الطحاوي عنهم واحتج له باثر على وابن عمر وأسد همار برجال  
ثقات وقال البايع انه الاظهر لانه صلى الله عليه وسلم زار القبور وأمر بزيارتها وذهب الجمهور الى كراهة  
ذلك لظواهر الاحاديث المتقدمة ورواية احمد عن عمرو بن حزم رآني النبي صلى الله عليه وسلم وانما تكي  
علي قبر فقال لا تؤذ صاحب التبراسناده صحيح (مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف)  
الانصاري الاوسى المدني أنه روى له البخاري ومسلم والنسائي (انه سمع) عمه (ابا امامة بن سهل بن  
حنيف) صحابي من حيث الرواية وأبو سهل بدرى شهير (يقول كذا تشهد الجنازة ثم يجلس آخر  
الناس حتى يؤذوا) بالصلاة عليها وقال الداودي يؤذن لهم بالانصراف بعد الصلاة قاله البايع  
وقال ابن عبد البر رواه ابن المبارك عن أبي بكر شريح مالك بلفظ خاين صرف الناس حتى يؤذوا قال  
واختلف في ذلك فروى عن عمرو بن علي وأبي هريرة والمسور والحنفي انهم كانوا لا ينصرفون حتى يؤذن لهم  
أو يستأذوا وكان ابن مسعود وزيد بن ثابت وجاعة من التابعين ينصرفون اذا وريت بلاذن  
وهو قول مالك والشافعي واكثر العلماء وهو الصواب بحديث ومن قد حتى تدفن فله قبر اطان قال  
البايع ولان أهل الجنازة لو شأوا ان يحسبوا لم يكن لهم ذلك ومن لم يكن له الامساك لم يستبرأ منه والله  
سبحانه وتعالى اعلم

(النهى عن البكاء على الميت)

(مالك عن عبد الله بن عبد الله) بفتح العين فيهما وهذا مما توافق فيه اسم الاب وابنه (ان جابر) ويقال

جبر (ابن عتيك) بفتح المهملة وكسر الفوقية وسكون التحتية وكاف الانصاري المدني (عن عتيك بن  
الحارث) بن عتيك الانصاري المدني (وهو جزم) الراوى عنه (عبد الله بن عبد الله بن جابر أبو أمهاته  
اخبره ان جابر بن عتيك) بن قيس الانصاري صحابي جليل اختلف في شهوده بدرامات سنة احدى  
وستين وهو ابن احدى وتسعين (اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت) بن  
قيس الانصاري الاوسى ويقال انه ظفري مات في العهد النبوي وقال الواقدي وابن الكلابي هو  
عبد الله بن عبد الله له ولا يبيح حجة قال الكلابي دفنه صلى الله عليه وسلم في قبصه وعاش الاب  
الى خلافة عمر وكانا جميعا شهدا احدا وكذا قال الطبري وابن السكن وآخرون وقال بعضهم انه اخو  
خزيمة بن ثابت قاله في الاصابة (فوجهه قد غلب عليه) أي غلبه الالم حتى منعه اجابة النبي صلى الله  
عليه وسلم (فصاح به) أي ناداه (فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي قال انا الله  
وانا اليه راجعون تصيرا لنفسه واشعار الهان الكل لله وراجع اليه (وقال غلبنا عليك) قال البايع  
يحتمل انه اراد التصريح بمعنى استرجاعه وتأسفه (يا ابا الربيع) كنيته رضي الله عنه وفيه تسمية  
الرئيس لمن دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخائف الامن حرم التقوى (فصاح النسوة وبكين) وفيه  
البكاء فعمله على عموه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن) يبكين حتى يموت (فاذا وجب  
فلا تبكين باكية) أي لا ترفع صوتها بالبكاء امام مع العين وخن التلب فالسنة ثابتة باحاجة ذلك في كل  
وقت وعليه جماعة العلماء بكي صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم وعلى ابنته زينب ابنته وقال هي  
رحمة جدهم الله في قلوب عباده وترجى جنازة يسكني علم افا تهرهن عمر فقال دعهن فان النفس مصابة  
والعين دامة والبهد قريب قاله أبو عمر (قالوا يا رسول الله وما الوجوب) الذي اردت بقولك فاذا وجب  
(قال اذا مات) فلا تبكين باكية قال البايع اشار به والله أعلم الى بكاء مخصوص وهو ما جرت به  
العادة من الصياح والدعاء بالويل والنبور وفي الحديث ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب  
ولكن يعذب بهذا أو برحم وأشار الى لسانه (فقال ابنته والله ان كنت لا رجوان تكون شهيدا  
فانك كنت قد قضيت) أي اتممت (جهازك) بفتح الجيم وكسرها ما يحتاج اليه في سفره للغزو والخطاب  
لا يها قال في الفتح الجهاز بفتح الجيم وتكسر ومنهم من أنكره وهو ما يحتاج اليه في السفر وقال في النور  
بكسر الجيم أفصح من فتحها بل نحن من فتح والذي في الصحاح واما جهاز العروس والسفر فيفتح ويكسر  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجره على قدر نيته) أي على مقدار العمل الذي فواه  
كأنواه فالنية بمعنى النوى ويحتمل ان له من الاجر بقدر ما يجب انيته وهذا اظهر من جهة اللفظ والاول  
اظهر من جهة المعنى لان القصد ان يخبر ان ما فواه لم يفته ولو لم يكن له من الاجر الا بقدر النية لما كان  
لا نيته في ذلك راحة قاله البايع وقال ابن عبد البر فيه ان المتجهز للغزو اذ لحيل بينه وبينه يكتب له  
اجر الغزو على قدر نيته والا تار بذلك متواترة صحاح منها قوله صلى الله عليه وسلم في تبوك ان  
بالمدينة قوما ما سرتهم سير ولا انقمتم من نفقة ولا قطعتهم واديا الا وهم معكم حبسهم العذرات تهى وفي مسلم  
عن أنس مرفوعا من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم تصبه أي اعطى ثوابها ولو لم يقتل وصرح منه  
ما أخرجه المحاكم بلفظ من سأل التمل في سبيل الله صادقا مات اعطاه الله اجر شهيد والنسائي من  
حديثه ما ذكره وللحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعا من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله  
منازل الشهداء وان مات على فراشه (وما تعدون الشهادة قالوا التمل في سبيل الله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) زاد ابن ماجه من حديث أبي هريرة ومن وجه آخر من حديث جابر بن عتيك



نفسه ان شهداه امتي اذن لآل (الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله) وتقدم في باب العمة والصبي  
من حديث أبي هريرة الشهداء خمسة قليل نسي بعض روايتها باقي السبع قال الحافظ وهو بعيد لكن  
يترويه ان مسلما روى من حديث أبي هريرة شاهداً الحديث جابر بن عتيك هذا وزاد فيه وتضمن  
في زيادته ومن مات في سبيل الله فهو شهيد والذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم اعلم بالاقل ثم علم  
زيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد المحصر في شيء من ذلك وقد اجتمع لنا من الطرق الحميدة  
أكثر من عشرين جملة وتبلغ بطرق فيها ضعف ازيد من ذلك (المطعون) الميت بالطاعون (شهيد)  
وفي الحديث ان فتاه امتي بالظن والطاعون قالت عائشة أما الطعن فقد عرفناه فإنا الطاعون قال عذة  
صكفة البعير يخرج في المراق والآباط (والفرق) بفتح الفين وكسر الراء الذي يموت غرقاً في الماء  
(شهيد وصاحب ذات الجنب) مرض معروف وهو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للاضلاع ويؤذي  
هو الشوصة (شهيد والمبطون) قال ابن عبد البر قيل هو صاحب الاسهال وقيل المحصور وقال ابن الاثير هو  
الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء ونحوه وفي كتاب الجنائز لابن بكر المروزي عن شيخه شريح انه صاحب  
القولنج (شهيد والمحرق) بفتح فس كسر الميت بحرق النار (شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة  
تموت بجمع) بضم الجيم وتفتح وتكسر وسكون الميم الميتة في النفاس وولدها في بطنها لم تلده وقد تم خلقه  
وقيل هي التي تموت من الولادة سواء أتت ولدها أم لا وقيل التي تموت عذراء والاول الشهورا كثر كما قال  
ابن عبد البر والحافظ وزاد وقيل الميتة بمزدلفة وهو خطأ ظاهر انتهى وفي النهاية الجمع بالضم يعني  
المجموع والمعنى انها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من جل او بكارة (شهيد) قال النضر بن شميل  
سمي بذلك لانه حي فكان ارواحهم شاهدة أي حاضرة وقال ابن الانباري لانه والله ملائكة يشهدون  
له بالجنة وقيل لشهوده عند خروجه روحه ما اعتدله من الكرامة وقيل لانه يشهد له بالامان من النار  
وقيل لان عليه شاهداً يكونه شهيداً وقيل لانه لا يشهد عند موته الا ملائكة الرحمة وقيل لانه الذي  
يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل وقيل لان الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة وقيل لان الانبياء تشهد  
له بحسن الاتباع لهم وقيل لان الله يشهد له بحسن نيته واخلاصه وقيل لانه يشاهد الملائكة عند  
احتضاره وقيل لانه يشاهد الملائكة من دار الدنيا ودار الآخرة وقيل لان عليه علامة شاهدة أي  
حاضرة بانه قد نجحاً وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره وبعضها قد ينازع فيه  
وقد زاد على هذه الثمانية مسلم في حديث أبي هريرة الميت على فراشه في سبيل الله وأجد من حديث  
راشد بن حنبل والطبراني من حديث سلمان والسل وهو بكسر الميم وشد اللام وروى أصحاب السنن  
وصححه الترمذي عن سعيد بن زيد مرفوعاً من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدنم والاهل مثل  
ذلك وللنساء عن سويد بن مقرن مرفوعاً من قتل دون ماله فهو شهيد ولا يداود والطبراني والحاكم  
عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً من وقصه فرسه أو بعيره في سبيل الله أولدغته هاقمة وأمات على أي  
حتف شاء الله فهو شهيد ولا بن ماجه عن ابن عباس والبيهقي عن أبي هريرة والدارقطني وصححه عن  
ابن عمر والصابوني في المائتين عن جابر كره مرفوعاً موت الغريب شهادة والطبراني من حديث ابن عباس  
ان الذي يغتره السبع والخازن دابته شهيد وفي أبي داود من حديث أم  
حرام المائتي في البحر الذي يصيبه التي له اجر شهيد وتقدم قريباً حديث في من طلب الشهادة بنية صادقة  
انه يكتب شهيداً والطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح من تردى من رؤس الجبال شهيد وفي  
البخاري من حديث عائشة ليس من احد يبع الطاعون فيمكث في بلده صابراً محتسباً يعلم انه لا يصيبه  
الا ما كتب الله له الا كان له مثل اجر شهيد فهذه سبع وعشرون جملة زائدة على القتل في سبيل الله ذكر

الحافظ أن طرقها حميدة وانه وردت خصال اخرى في احاديث لم اعرج عليها لضعفها انتهى وروى الديلمي  
من حديث انس صاحب الحنبل وابن منده من حديث علي الميت في السجن وقد جنس ظمناً والديلمي من  
حديث ابن عباس الميت عتاً والبراز من حديث أبي ذر وأبي هريرة الميت وهو طالب العلم قال الباجي  
وتبعه ابن التين هذه ميقات فيها شدة الالم فتفضل الله تعالى على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ان جعلها  
تحميها لذنوبهم وزيادة في اجورهم حتى يبلغهم بها مراتب الشهداء قال الحافظ والذي يظهر ان  
الذكور ليسوا في المرتبة سواء ويدل عليه ما روى احمد وابن حبان عن جابر والدارقطني واحمد والطحاوي  
عن عبد الله بن حنبل وابن ماجه عن عمرو بن عتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الجهاد افضل  
قال من عقره جواده وأهريق دمه وروى الحسن بن علي الخلواني في كتاب المعرفة له باسناد حسن عن  
علي قال كل مائة يموت بها المسلم فهو شهيد غير ان الشهادة تتفاضل وتحصل مما ذكر في هذه الاحاديث  
ان الشهداء قسمان شهداء الدنيا والآخرة وهو من قتل في حرب الكفار مقبلاً لا غير مدبر مخلصاً وشهداء  
الآخرة وهم من ذكر بمعنى انهم يعطون من جنس اجر الشهداء ولا يتجرى عليهم أحكامهم في الدنيا ولا احد  
والنساء عن العرياض واحد عن قتبية بن عبد مرفوعاً يختص الشهداء والمتوفون على فراشهم في الذين  
يتوفون زمن الطاعون فيقول انظروا الى جراحهم فان اشبهت جراح المتولين فانهم معهم فاذا جراحهم  
قد اشبهت جراحهم واذا تقرر ذلك فاطلاق الشهيد على غير المقتول في سبيل الله مجاز فيحتاج به من يجيز  
استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه والمنازع يجب بانه من عموم المجاز وقد يطلق الشهيد على من قتل  
في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لمعارض يمنع كالا نهمزام وفساد النية انتهى وهذا  
الحديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق مالك وصححه ابن حبان وقال النووي وهو صحيح باتفاق  
وان لم يخرج الشيوخ (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن ابيه  
عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارية المدنية (انها خبرته) أي ابا بكر (انها سمعت  
عائشة أم المؤمنين تقول) (قد ذكر لها) من ابن عباس كافي الصحيح (ان عبد الله بن عمر يقول) عن  
النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر (ان الميت لعذب ببكاء  
الحبي) الظاهر انه متايل الميت ويحتمل القبيالة واللام بدل من الضمير أي حبه أي قيمته فيوافق رواية  
ابن أبي مليكة ببكاء اهله وفي رواية مسلم من يبكي عليه يعذب ولفظها أعم وفيه انه ليس خاصاً بالكافر  
(فقالت عائشة يغفر الله لابي عبد الرحمن) كنية ابن عمر وهذا من الآداب الحسنة قدّمته ثم هذا  
ودفعاً لما يوحش من نسبته الى النسيان والخطأ (امانه لم يكذب) أي لم يتعمده حاشاه من ذلك والا  
فالكذب عند أهل السنة الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عدا أو نسياناً ولكن لا يتم اختصاصه بالعامد  
(ولكنه نسي أو اخطأ) في الفهم فحدث بما ظنه صواباً (انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية  
يبكي على اهله فقتل انكم لتبكون عليها وانها لتعذب في قبرها) بعذاب الكفر لا بسبب البكاء  
ولم ينفرد ابن عمر برواية ذلك بل رواه ابو بصير بن سنان كافي الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة  
عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال ان الميت لعذب ببكاء اهله عليه فقال ابن عباس لما أصيب  
عمر دخل صهيب يبكي يقول وأخاه واصحابه فقتل عمر يا صهيب اتبكي علي وقد قال صلى الله عليه  
وسلم ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت يرحم  
الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعذب المؤمن ببكاء اهله عليه لكن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء اهله وقالت حسبكم القرآن ولا ترزوا رزوا  
اخرى قال ابن عباس والله هو واضحك وابكي قال ابن أبي مليكة والله ما قال ابن عمر شيئاً وفي الصحيحين



أيضا عن أبي موسى لما أصيب عمر رجل صبي يكي ويقول يا أخاه قتال عمر ما علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الميت لم يذب ببيكاه الحي وفيه دلالة ان صبيبا معه من المطلق أيضا وكأنه نسيه حتى ذكره به عمر قال القرطبي ليس سكوت ابن عمر أشك طرأ له بعدما صرح برفع الحديث ولكن احتمل عنده قبوله للتأويل ولم يتعين له محمل يحمله عليه حينئذ او كان المجاس لا يقبل المارة ولم تتبين الحاجة اليها حينئذ ويحتمل كما أشار اليه الكرماني ان ابن عمر فهم من استشهاده ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن ان يتسك بها في ان الله له ان يذب بلا ذنب ويكون بكاء الحي علامة على ذلك وقال الخطابي الرواية اذا ثبت لم يكن اليه سبيل بالنظر وقد رواه عمر وابنه وليس فيما حكيت عائشة ما يدفع روايته ما انفجران معا صحيحان ولا منافاة بينهما فايت انما يذب اذا وصى بذلك في حياته وكان ذلك مشهورا في العرب موجودا في اشعارهم كقول طرفة

اذميت فانعني بما انا امله \* وشقي على الحبيب يا ابنة معبد

وعلى هذا جمل الجمهور حديث عمر وابنه وقال النووي انه الصحيح واجمعوا على ان المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت ونياحة لا بمجرد العين انتهى واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية بمجرد صدورها والحديث دال على انه انما يقع عند امتثالها واجيب بأنه لا حصر في السياق فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذ لم يتمثلوا وحمل أيضا على من كانت عادته النوح والبكاء فحشى اهله على عادته وحمل أيضا على من أهمل نحي اهله عن ذلك قال ابن المرباط اذا علم المرء ما جاء في النهي عن النوح وعرف من شأن اهله فعله ولم يعلمهم بحرمته ولا زجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك فبقل نفسه لا بفعل غيره بمجرد وبأن معنى الحديث انه يذب بتقريب ما يكرهه اهله لان الافعال التي يمددون بها عليه غالبا من الامور المنهية فهم يمدحونه بها وهو يذب بصنعه عين ما مدحوه به وقيل معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه اهله به كما رواه أحمد عن أبي موسى مرفوعا الميت يذب ببيكاه الحي اذا قالت النائحة واعضدها وانا صرناه وكاسباه جسد الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسبها ورواه الترمذي وابن ماجه بنحوه وفي البخاري عن النعمان بن بشير قال اغشى على ابن رواحة فجمعت اخته تبكي وتقول واجبله واكذوا وكذا قال حين افاق ما قلت شيئا الا قيل لي أنت كذلك وقيل معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من اهله من النياحة وغيرها واختاره ابن جرير وروجه ابن المرباط وعياض وتبعه جماعة واستشهدوا به بحديث قتيلة بنت مخزومة قلت يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك ثم أصابته الحي فهاث وترك على البكاء فقال صلى الله عليه وسلم ان يذنب أحدكم ان يصاحب صويحبه في الدنيا معروفا فاذا مات استرجع فوالذي نفس محمد بيده ان أحدكم ليبيكي فيستعبر اليه صويحبه فيا عباد الله لا تعذبوا موتا كم الحديث أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم قال ابن المرباط هذا نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا في ان المراد صويحبه الميت بل يحتمل انه صاحبه الحي وان الميت يذب حينئذ ببيكاه الجماعة عليه وقيل غير ذلك قال الحافظ ويحتمل الجمع بتزليل هذه التوجيهات على اختلاف الاشخاص فمن كانت طريقته النوح فحشى اهله عليها أو بالغ فأصاهم بذلك عذب بصنعه ومن كان ظالمًا فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ومن علم من اهله النياحة وأهمل نهيهم عنها راضيا بذلك التحق بالاول وان كان غير راض عذب بالنوح لانه أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهاهم ثم خالفوه فعذابه تألمه بما رآه منهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصية ربه وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك لكن اختصره فقال سمعت عائشة تقول انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ومسلم عن قتبية بن سعيد عن مالك به تاما

(الحكمة في المصيبة)

الحكمة الصبر والتسليم قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب) ابن خزن (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لاحد ذكر او انثى (من المسلمين) نوح الكافر قال الحافظ لكن هل يحصل ذلك لمن مات له اولاد في الكفر ثم أسلم فيه نظروا يدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الاشجعي قال قلت يا رسول الله مات لي ولدان قتال من مات له ولدان في الاسلام ادخلهما الجنة وحديث عمرو بن عبسة مرفوعا من مات له ثلاثة اولاد في الاسلام قبل ان يبلغوا ادخلهم الله الجنة رواهما أحمد (ثلاثة من الولد) بفقتين وهو يشمل الذكر والانثى الصابية على الظاهر لرواية النسائي من حديث انس ثلاثة من صلبه وكذا في حديث عقبة بن عامر وفي دخول اولاد الاولاد بحث ويظهر ان اولاد الاولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسايط بينهم وبين الاب والتقييد بقوله من صلبه يدل على اخراج ولد البنات وزاد في الصحيح من حديث انس لم يبلغوا الحنث وكذا ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة وعلقه البخاري وهو بكسر المهملة وسكون النون ومثله على المحفوظ أي الحلم وخص الصغير بذلك لان الشفقة عليهم أعظم والمحبة لهم أشد والرحمة أوفر فبلغ الحنث لا يحصل لغا فقه هذا الثواب المذكور وان كان له اجر وهذا صرح كثير من قواين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المتقضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فلا يتصور منه لعدم خطابه وقال الزين بن المنير بل يدخل الكبير بطريق الفحوى لانه اذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحنث وقوى الاول قوله في بقية حديث انس بفضل رحمة اياهم لان الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الاثم منهم وهل يلحق بالصغار من بلغ مجنونًا مثلاً سبق كذلك حتى مات فيه نظر لان كونهم لا اثم عليهم يقتضي الاتحاق وكون الامتحان بهم يخفف عنهم يقتضي عدمه ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة المحبة ولا عدمه والقياس يقتضي ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه به ولا سيما من كان ضيق الحال لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نبط به المحكم وان تخلف في بعض الافراد (فتمسه النار) بالنصب جوابا للنفي (الاتحالة) بفتح الفوقية وكسر الحاء وشذ اللام أي ما يفعل به (القسم) وهو اليمين أي قوله تعالى وان منكم الا واردها عند الجمهور وقيل معناه تليل امروردها وهذا القطع يستعمل يقال ما ضربته الا تحملا اذ لم يبلغ في الضرب أي قد راى صبيبه منه مكروه وقيل الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار كثيرا ولا قليلا ولا تحمله القسم وقد جوز الفراء والاختفش مجي الا بمعنى الواو وجعلامته لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم قال الخطابي معنى الحديث لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها بجنابها ولا يكون ذلك الجواز الا قدر ما يحل به الرجل يمينه ويدل عليه ما لعبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث يعني الوورود لسعيد بن منصور عن رمعة بن صالح عن الزهري قيل وما تحمله التسم قال قوله وان منكم الا واردها وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وروى الطبراني نحوه عن عبد الرحمن بن بشير الانصاري مرفوعا من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم ير النار الا عابرا سبيل يعني الجواز على الصراط واختلاف في موضع التسم من الآية قيل مقدر هو والله وان منكم وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله فوربك لتحشرنهم أي وربك ان منكم وقيل مستفاد من قوله حتما متضمنا أي قسما واجبا وبه فسر ابن مسعود الآية ويجاهد وقادة أخرجه الطبراني وغيره وقال الطبراني يحتمل ان المراد بالتسم ما دل على الطمع والبذ من السياق فان قوله كان على ربك تذييل وتقرير لقوله وان منكم فهو بمنزلة التسم او بالغ لمجي لاستثناء بالنفي والاثبات وروى احمد والنسائي



والحاكم عن جابر مرفوعا الورود الدخول لا يبقى برولا فاجرا لا دخلها فتكون على المؤمنين برادوسا  
وروي الترمذي عن ابن مسعود موقوفا مرفوعا رديونها أو يلجونها ثم يصرون عنها بأعمالهم وقيل  
الورود المروور عليها زواة الطبري وغيره عن أبي هريرة وابن مسعود وقادة وكعب الاحبار وزاد سيور وكل  
على متنها ثم ينادى مناد أمسي أصحابك ودعي أصحابي فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم وهذا التولان  
أصح ما ورد ولا تنافي بينهما لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور لأن المار عليها فوق الصراط في معنى  
من دخلها لكن تختلف أحوالهم باختلاف أعمالهم فاعلاهم من يمر كلح البرق كما فصل في حديث  
الشفاعة يؤيد صحة هذا التأويل ما في مسلم أن حفصة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال لا يدخلها  
أحد شهدا المدينة ليس الله يتول وان منكم الا وادها فقال ليس الله يتول ثم تنجي الذين اتوا  
الآية وفي هذا ضعف القول ان الورود مختص بالكفار والقول بأن معناه الدفون بها والتول بأنه  
الاشراف عليها وقيل معنى ورودها ما يصبب المؤمن في الدنيا من المحي على ان هذا الاخير ليس بعيد  
ولا ينافيه بقية الاحاديث انتهى ملخصا والحديث أخرجه البخاري في الايمان والنذور عن اسماعيل  
ومسلم في البر عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه ابن عيينة ومعه عن مسلم قائلا الا أن في حديث  
سفيان فيج الزيار لا تحلة القسم (مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن خزم) الانصاري (عن ابيه عن أبي  
النضر السلمي) كذا رواه يحيى والاكثر غير مسمى وقال ابن بكير والقاضي عن أبي النضر بإداة الكنية  
ولبعضهم عبد الله بن النضر وبعضهم محمد بن النضر ولا يصح وابن النضر هذا مجهول في الصحابة والتابعين  
لا يعرف الا بهذا الخبر ولا اعلم في الموطأ رجلا مجهولا غيره وقال بعض المتأخرين انه انس بن مالك بن  
النضر نسب الى جده تارة وكفى تارة بابي النضر وهذا جهل لان انساب جاري ليس بسلي من بني سلمة  
وكنته أبو جزة باجاء قاله في التمهيد زاد الداني وانس وان كان له ولد اسمه النضر فلم يكن به وجاء معنى  
الحديث عن انس عند النسي فظن بعض الناس انه المعنى هنا وليس كذلك وذكر كلام التمهيد وقال  
في الاستيعاب مجهول لا يعرف ولا يعرف له غير هذا الحديث وقد ذكره في الصحابة ومنهم من يقول عبد  
الله ومنهم من يقول محمد ومنهم من يقول ابو النضر كل ذلك قاله أصحاب مالك فأما ابن وهب فجعل الحديث  
لاي بكر بن محمد عن عبد الله بن عامر الاسلمي زاد الداني انفرد ابن وهب بهذا قال في الاصابة ويبيده  
من الصحابة رواية ابن وهب فان عبد الله الاسلمي من اتساع التابعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد) قال في الاستذكار ساق مالك هذا الحديث لقوله  
(فيحتسبهم) فيعمله تفسير الحديث قبله وهكذا شأنه في كثير من الموطأ انتهى أي يصير راضيا بقضاء الله  
راجيا فضله فن لم يحتسب لم يدخل في الوعد بل من تسخط ولم يرص بقدر الله فهو اقرب الى الاثم قاله  
الباسجي (الا كانوا له الجنة) بضم الجيم وشدا نون أي وقاية (من النار) ولمسلم من طريق أبي صالح عن  
أبي هريرة مرفوعا لا يموت لاحد اكن ثلاثة من الولد فتحسبهم الا دخلت الجنة ولا جدر الطبراني عن  
عقبة من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة قال المحافظ وقد عرف من القواعد  
الشرعية ان الثواب انما يترتب على النية فلا بد من قيد الاحتساب والاحاديث المطلقة محمولة على المقيدة  
لكن أشارا لاسماعيل الى اعتراض لفظي بأنه يقال في البالغ احتساب وفي الصغير اقترط انتهى وبه قال  
كثير من اهل اللغة لكن لا يلزم من كون ذلك هو الاصل ان لا يستعمل هذا في موضع هذا بل ذكر ابن  
دريد وغيره احتساب فلان بكذا طلب أجر عند الله وهذا اعم من أن يكون لكبير أو صغير وثبت ذلك في  
الاحاديث المذكورة وهي حجة في صحة هذا الاستعمال فتالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

هي ام سليم الانصارية والدة انس بن مالك كمال الطبراني باسناد جيد عنها وكذا سألته ام مبشر الانصارية  
عن ذلك وام ايمن رواهما الطبراني أيضا ولترمذي عن ابن عباس ان عائشة سألت ذلك وحكى ابن  
شكوال ان ام هاني سألت عن ذلك فيحتمل ان كلا منهن سأل عن ذلك في المجلس وأما تعدد القصة  
فبعيد لانه لما سئل عن الاثنين بعد الثلاث وأجاب بانهما كذلك بعد الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك نعم  
في حديث جابر انه من سأل عن ذلك وكذا عمر عن هذا الحكم وصححه وكذا أبو ذر وهذا لا يعد تعدده  
لان علم النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال (بارسول الله أو اثنان) قال عياض فيه ان مفهوم العدد  
ليس بحجة لان الصحابة من أهل اللسان ولم تعتبره اذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندها عمدا الثلاثة لكنها  
جوزت ذلك فسألت كذا قال وتبعه ابن التين والظاهر انها اعتبرت مفهوم العدد اذ لو لم تعتبره لم تسأل  
والتحقيق ان دلالة ليست نصابا محتملة ولذا سألت (قال أو اثنان) الظاهر انه يوحى الى في الحال  
وبه جزم ابن بطل وغيره ولا بعد في نزول الوحي في اسرع من طرفه عين ويحتمل انه كان عالما بذلك لكنه  
اشفق عليهم ان يتكلموا لان موت الاثنين غالبا اكثر من موت الثلاثة كما في حديث معاذ وغيره في الشهادة  
بالتوحيد ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والحديث ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة  
والاثنين ويتناول الاربعة فافوقها من باب اولي ولذا لم تسأل عما زاد على الثلاثة لانه من المعلوم  
عندهم ان المصيبة اذا كثرت كان الاجراء عظم وقول القرطبي خصت الثلاثة بالذكور لانها اول مراتب  
الكثرة فتعظم المصيبة بكثرة الاجراء ما ان زاد عليها فقد يخف امر المصيبة لكونها تصير كالعادة كما قيل  
روعت بالبين حتى ما راع له \* جود شديد فان مات له اربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لانهم ان ماتوا  
دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ولا يخف ان المصيبة بذلك اشد وان ماتوا واحدا بعد واحد فان  
الاجر يحصل له عند موت الثالث بنص الصادق فيلزم على كلام القرطبي ان مات له اربع ارتفع له ذلك  
الاجر مع تجديد المصيبة وكفى هذا فسادا لابن حبان فقالت المرأة يا ليتني قلت وواحد لابن أبي شيبة من  
حديث أبي سعيد وأبي هريرة ثم لم نسأله عن الواحد ولا جد عن محمد بن يزيد عن جابر مرفوعا عن مات  
له ثلاثة من الولد فاحتسبهم دخل الجنة قلنا واثنان قال واثنان قال محمدا جابر أراكم لو قلتم وواحد  
لقال وواحد وانما ظن ذلك وهذه الاحاديث الثلاثة أصح من حديث جابر بن سمرة مرفوعا عن دفن  
ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة فتالت ام ايمن أو اثنين قال أو اثنين فقالت وواحد  
فسكت ثم قال وواحد أخرجه الطبراني وحديث ابن مسعود مرفوعا عن قدم ثلاثة من الولد لم يلقوا  
الجنة كانوا له حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال اي بن كعب قدمت واحدا  
قال وواحد رواه الترمذي وقال غريب وعنده عن ابن عباس من كان له فرطان من أمي ادخله الله  
الجنة فتالت عائشة ومن له فرط قال ومن له فرط وليس في شيء من طرق هذه الثلاثة ما يصلح للاحتجاج  
به لكن روي البخاري عن أبي هريرة رفعه يقول الله عز وجل ما لعبدي المؤمن عندي جزاء اذا قبضت  
صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة وهذا يدخل فيه الواحد فافوقه وهو أصح ما ورد في ذلك  
انتهى ملخصا من فتح الباري وتعميمه في صلاحية شيء من الثلاثة فيه شيء فقد قال الترمذي حديث  
ابن عباس حسن غريب (مالك انه بلغه) قال ابن عبد البر كذا العامة رواية الموطأ ورواه عن مالك  
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (عن أبي الحباب) بضم المهملة وموحدين بينهما الف (سعيد بن يسار  
عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده) ذكر أو اثنان  
(وحاقته) بفتح المهملة والميم المشددة فقوية أي قرابته وخاصته ومن يحزنه ذهابه وموته جمع جميع  
(حتى يلقى الله وليست له خطيئة) قال الباسجي أي يحيط عنه خطايا به بذلك أو يحصل له من الاجر ما يزن



جميع ذنوبه فهو بمنزلة من لا ذنب له وهذا من صبر واحتساب كما مر قال ابن عبد البر في معناه احاديث كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال السلايا بالاثمن والثمن في نفسه وماله وولده حتى يلقى الله وليست عليه خطيئة وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصب منه

(جامع الحسبة في المصيبة)

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق قال ابن عبد البر وزادت طائفة عن أبيه وقدرى مسند من حديث سهل بن سعد وعائشة والمصورين مخزومة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن بضم الياء من التفرية وهي الحمل على الصبر والتسلي قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون) المسلمين في مصائبهم المصيبة (في) لان كل مصاب به دونها اذ كل مصاب به عنه عوض ولا عوض عنه صلى الله عليه وسلم وأي مصيبة أعظم من مصيبة من يموتها انقطع خير النعماء ومن هورجة للمؤمنين ونهيج للدين وقالت طائفة من الصحابة ما نغضنا ايدينا من تراب قبره صلى الله عليه وسلم حتى انكرونا قلوبنا ولا في العتاهية

لكل اخي ثكل عزاء واسوة \* اذا كان من اهل التقي في محمد

وقال غيره اصبر لكل مصيبة وتجلد \* واعلم بان المرء غير مخلد

واذا ذكرت مصيبة تسلوبها \* فاذا ذكر مصابك بالنبي محمد

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدني المعروف بريعة الراي ثمة فقيه مشهور مات سنة اثنين وثلاثين ومائة على الصحيح وقيل سنة ثلاث وقال الباسجي سنة اثنين وأربعين (عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) تزوجها سنة أربع وقيل ثلاث ومات سنة اثنين وستين وقيل سنة احدى وقيل قبل ذلك والاول اصح ولم يذكرها بريعة ولذا قال أبو عمر هذا حديث متصل من وجوه شتى الا ان بعضهم يجعله لام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم يجعله لام سلمة عن أبي سلمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته) وفي رواية لمسلم ما من مسلم تصيبه (مصيبة) أي مصيبة كانت لقوله صلى الله عليه وسلم كل شيء ساء الا المؤمن فهو مصيبة رواه ابن السني قال الباسجي هذا اللفظ موضوع في أصل كلام العرب لكل من ناله شر أو غير ولكن يختص في عرف الاستعمال بالرزاي والمكاره (فقال كما أمره الله) بالثناء والتبشير لقائله وذلك يقتضي نديه والندوب مأثوره على المختار في الاصول (انا لله) ملكا وعبيدا يفعل بشارا يشاء (وانا اليه راجعون) في الاثنية فيجاء زينا في مراسيل أبي داود ان مصباح النبي صلى الله عليه وسلم طفي فاسترجع فقالت عائشة انما هذا مصباح فقال كل ما ساء المؤمن فهو مصيبة وقال الباسجي لم يرد لفظ الامر بهذا القول في القرآن بل تبشير من قاله والثناء عليه فيحتمل ان يشير الى غير القرآن فهو خبر عن البارئ بذلك ولذا وصله بقوله (اللهم اجري) بقهر الهمة وضع الحميم وسكون الرأف قال عياض يقال اجرا بالقصر والمد والاكثر انه متصور لا يمد أي أعطى اجري وجزاء صبري وهي (في مصيبي واعتقبي) بسكون العين وكسر التاني في رواية لمسلم وأخلف لي بقطع الهمة وكسر اللام (خير امنها الا فعل الله ذلك به) ولمسلم الا اخلف الله له خيرا منها وله أيضا الا اجره الله في مصيبته واخلف له خيرا منها قال أبو عمر فينبغي لكل من أصيب بمصيبة ان يفرغ الى ذلك تأسيًا بكتاب الله وسنة رسوله قال ابن جرير ما يمنعه ان يستوجب على الله ثلاث خصال كل خصلة منها خير من الدنيا وما فيها صلوات الله ورحمته والهدى انتهى ولطيف في وابن مردويه عن ابن عباس رفعه اعطيت امتي شيئا لم يعطه احد من الامم ان يقولوا عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون ولا بن جرير والبيهقي عن سعيد بن جبير لقد اعطيت هذه الامة عند المصيبة ما لم يعط

الانبياء مثله انا لله وانا اليه راجعون ولو اعطيه الانبياء لا يعطيه يعقوب اذ قال يا اسفا على يوسف وظاهر الاحاديث ان المأمور به قول ذلك مرة واحدة فورا وذلك في الموت عند الصدمة الاولى وخبر اذا ذكرها ولو بعد اربعين عاما فاسترجع كان له اجرها يوم وقوعها زيادة فضل لا ينافي الاستحباب بقور وقوع المصيبة (قالت أم سلمة فلما توفي أبو سلمة) عبد الله بن عبد الاسدين هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الترسبي المخزومي اخو النبي صلى الله عليه وسلم من رضاع ثوبية وابن عمته برة بنت عبد المطلب كان من السابقين شهد بدرًا ومات في جادى الاخرة سنة اربع بعد احد وفي مسلم عن أم سلمة دخل صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فاعغضه وقال ان الروح اذا قبض تبعه البصر فضج ناس من اهله فقال لا تدعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يومنون على ما ترون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه (قلت ذلك) المذكور من الاسترجاع وما بعده (ثم قلت ومن خير من أبي سلمة) أي قالته في نفسها ولم تحرك به لسانها ولا انكرت انه صلى الله عليه وسلم قال حقًا ولكن هو شئ يخطر بالبال وليس احد معصوما منه ولو قال ذلك قائل لمنع العوض كما يمنع الذي يجهل بدعائه الاجابة قاله ابو عبد الملك وفي مسلم فلما مات قلت أي المسلمين خير من أبي سلمة أول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اني قلتها فاخلف الله لي رسوله قال ابو عبد الله الا في المعنى بالنسبة اليها فلا يكون خيرا من أبي بكر وعمر لان الاخير في ذاته قد لا يكون خيرا لها ويحتمل ان تعني انه خير مطلة اقا لاجماع على فضل أبي بكر انما هو فحين تأخرت وفاته عن النبي صلى الله عليه وسلم اما من مات في زمنه ففيه خلاف انتهى والاول اولى فالخلاف شاذ لا يعتد به (فأعنتها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فتزوجها) وفي مسلم من طريق شقيق عن أم سلمة فلما ماتت أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان اباسلمة قد مات قال قولي اللهم اغفر لي وله واعقبني منه عقبي حسنة فقلت فاعتقني الله من هو خير منه محمد صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد عن التاسم بن محمد) ابن الصديق (انه قال ملكك امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي) بضم القاف المدني ولد سنة أربعين على الصحيح ووهبهم من قال في العهد النبوي فقد قال البخاري ان اياه كان ممن لم ينبت من بني قريظة مات سنة عشرين ومائة وقيل قبلها (يعزني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد في العبادة وما قبلها) وكانت له امرأة وكان بها همجا مستحسنا لها راضيا بها (لها) وفي نسخة ولها بالواو (محباهات فوجد) حزن (عليها وحدا) حزن (شديدا ولقى عليها اسفا) تلهف وخزنا (حتى) خلا في بيت وغلق) بالتشديد للبالغة فقل (على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه احد) لما غلبه من شدة الحزن (وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه) أطلب فتيها (فيها ليس يجزني) بضم اوله من اجزأ يعني اغني أي يغنيني وفتح اوله من جزى تلهفما الا خفش لغتين بمعنى واحد فقال الثلاثي بلا همزة الحجاز والرابعي المهموز لغة تميم (فيها الا مشافهته) خطابه بالشفاه بلا واسطة (فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالي منه بد) أي محبدا (فقال له قائل ان هاهنا امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان) نافية أي ما (اردت الا مشافهته) وقد ذهب الناس وهي لا تفاق الباب فقال ائذوا لها فدخلت عليه فقالت اني جئتك استفتيك في امر قال وما هو قالت اني استعرت من جارة لي حليا) بفتح فسكون مفرد حلي بضمين (فكنت البسه) بفتح الباء (واعيره زمانا ثم انهم ارسلوا الى فيه أأؤديه اليهم فقال نعم والله) يلزمك تأديته واقسم تأكيدا للفتوى (فالت انه قد مكث عندي زمانا قال ذلك) بكسر الكاف (أحق لك يا اباه اليهم حين اعادوكه زمانا قالت أي) بفتح فسكون بدها لا ترب (برجك الله أفتأسف على ما عاركه) ولا بن وضاح عارك (الله ثم أخذه منك وهو احق



به منك) قال لبيد

وما المال والاهلون الا ودائع \* ولا بد يوم ان ترد الودائع

فابهر ما كان فيه ونفعه الله بقولها) ففهم وعظ العالم وان كان الواعظ دونه في العلم فقد خطى الفاضل ويوفى الفضول قاله الساجي وفي الاستدكار هذا خبر حسن عجيب في التعازي وليس في كل الموطنات وما ذكرته من العارية للملح على جهة ضرب المثل لا يدخل في مذهب الكذب بل ذلك من الامر المحمود عليه صاحبه وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس بالكاذب من قال خيرا او نفي خيرا او اصلح بين اثنين انتهى وقد ضربت المثل بالعارية ام سلمة لزوجها ابي طلحة وعلم بذلك المصطفى فأقره وذلك لما مات ابنه منها ابو عمير ونحسته في جانب البيت ولم يكن فيه ابي طلحة فلما جاءه قال كيف الغلام قالت هداة نفسه وارجو انه استراح وقربت له المشاة فغشي ثم تطيب وتعرضت له حتى واقعا فلما اراد ان يخرج قالت يا ابا طلحة ارايت لو ان قوما عاروا اهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم اهلهم ان يمنعوهم قال لا قالت فاحسب ابنك فغضب وقال تركتني حتى تلطخت ثم اخبرتني يا بني وفي رواية قتال ابي طلحة ليس لهم ذلك ان العارية مؤذاة الى اهلها فقالت ان الله اعارنا غلاما ثم اخذه منا فاسترجع ثم صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخبره بما كان منها فقال لعل الله ان يبارك لك في ليلتك وفي رواية اللهم بارك لهما فجاأت بعداته ابن ابي طلحة قال بعض الانصار فرأيت له تسعة اولاد بتقديم التاء على السين كما هم قد قرؤا القرآن كذلك مبسوط في مسلم والبخاري وغيرهما وقد عد علماء الانساب من اسماء اولاد عبد الله من قرأ القرآن وحمل اسم اسحاق واسماعيل ويعقوب وعمر وعمر و محمد وعبد الله وزيد والتاسم تسعة

\*(ما جاء في الاختفاء)\*

ولابن وضاح المختفي (وهو النباش مالك عن ابي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور بهذه الكنية وهي اقب لانه كان له عشرة اولاد رجال وكنته في الاصل ابو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الانصاري من الثقات خرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول) ارسله الموطأ قال ابن عبد البر واسند يحيى بن صالح وعبد الله بن عبد الوهاب كلاهما عن مالك عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة (امن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الساجي اللعن لغة الابداد وهو مستعمل في الابداد من الخير (المختفي والمختفية) بالخاء المعجمة فيهما اسم فاعل قال ابن عبد البر خفيت الشيء اذا أظهرته واخفيتها سترته وقرئ ان الساعة آتية أكاد أخفيها بفتح الهمزة وضمها وقيل خفيت بمعنى سترت واظهرت (يعني نباش القبور) تفسير مالك ولا أعلم احدا يخالفه في ذلك وفيه تحريم النباش كما لمن شارب الحجر وبائنها وآكل الربا وموكله وقال بعضهم يروى المختفي بخاء معجمة وحاء مهملة والاحتفاء بالمهملة اقتلاع الشيء وكل من يقتلع شيئا فهو مختف والذى عليه الناس بالخاء المعجمة انتهى (مالك انه بلغه) قال ابو عمر كذا لا كثر الرواة ولبعضهم مالك عن ابي الرجال عن عائشة موقوفا ولا أعلم احدا رفعه عن مالك (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي يعني في الاثم) للاتفاق على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لافي القصاص والدية فرغوا عن كسر عظم الميت اجاعا وهذا مرفوعا اخرج اجدوا ابو داود وابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت ككسر عظم الحي حسنه ابن القطان وقال ابن دقيق العيد انه على شرط مسلم ورواه القضاعي من وجه آخر عنها وزاد في الاثم واخرجه ابن ماجه ايضا من حديث ام سلمة

\*(جامع الجناثر)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن عباد) بشد الموحدة (ابن عبد الله بن الزبير) بن العوام كان قاضي مكة زمن ابيه وخليفته اذا حج (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت وهو مستند الى صدرها واصغت) باسكان الصاد المهملة وفتح الفين المعجمة أي امالت سمعها (اليه يقول) وفي رواية قتيبة وهو يقول (اللهم اغفر لي وارحمني) فيه نذب الدعاء بهما ولا سيما عند الموت واذا دعا بذلك المصطفى فأتين غيره منه والدعاء مع العبادة لما فيه من الاخلاص والخضوع والصراعة والرجاء وذلك صريح الايمان (والمختفي) بهجرة قطع (بالرفيق الاعلى) وفي البخاري من رواية ذكوان عن عائشة فعمل يقول في الرفيق الاعلى حتى قبض ومالت يده ولا جدم من رواية المطلب عن عائشة فقال مع الرفيق الاعلى مع الذين انعم الله عليهم من النبيين الى قوله رفيقا ومعنى كونهم رفيقا تعاوتهم على الطاعة وارتفاق بعضهم ببعض وافردة اشارة الى ان اهل الجنة يدخلون على قلب رجل واحد قاله السهيلي فالمراد بالرفيق هؤلاء المذكورون في الآية قال الحافظ وهو المعتمد وعليه الاكثر وفي حديث ابي موسى عند النسائي وصححه ابن حبان فقال اللهم الرفيق الاعلى الا معدم مع جبريل وميكائيل واسرافيل وظاهره ان الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين وهذه الاحاديث ترد عن ابن الرفيق تغيير من الراوي والصواب الرقيع بالتاف والعين المهملة وهو من اسماء السهاء وقال ابن عبد البر هو اعلى الجنة والمجوهري الجنة ويؤيده ما عند ابن اسحاق الرفيق الاعلى الجنة وقيل الرفيق الاعلى الله عز وجل لانه من اسمائه ففي مسلم وابي داود مرفوعا ان الله رفيق يحب الرفيق وهو صفة ذات كالحليم اوصفة فعل وغلط الازهرى هذا القول ولا وجه له لان تأويله على ما يليق بالله سائغ قال السهيلي الحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة تفهمها التوحيد والذكر بالتب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره انه لا يشترط ان يكون الذكرا باللسان لان بعض الناس قد ينه عن النطق مانع فلا يضره اذا كان قلبه عامرا بالذكر قال وفي بعض كتب الواقدي اول ما تكلم به صلى الله عليه وسلم وهو مسترضع عند حليلة الله اكبر واخر ما تكلم به ما في حديث عائشة يعني في الصحبين قالت عائشة فكانت آخر ما تكلم بهما صلى الله عليه وسلم قوله اللهم الرفيق الاعلى وروى الحاكم عن انس آخر ما تكلم به جلال ربي الرفيع قد بلغت ثم قضى وجع بان هذا آخر على الاطلاق بعدما كثر اللهم الرفيق الاعلى قبل جلال أي اختار جلال ربي الرفيع قد بلغت ما وحي الى وحديث الباب رواه مسلم في المناقب حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن نابعه ابو اسامة وعبد الله بن عمر وعبد بن سليمان كلهم عن هشام بن مسلم في مثل ايضا وله طرق في الصحبين وغيرهما (مالك بلغه ان عائشة) اخرجه البخاري ومسلم من طريق ابراهيم بن سعد عن ابيه عن عروة عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي) اراد ما شمل الرسول (يموت حتى يخبر) بضم اوله مبني للقول بين الدنيا والاخرة (قالت فسمعه يقول) في مرضه الذي مات فيه واخذته بحة شديدة كما في رواية سعد (اللهم الرفيق الاعلى فعرفت انه ذاهب) وفي الصحبين من طريق الزهري عن عروة عنها كان صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول انه لم يبق حتى يرى مقعده ثم يمينا او يخبر فلما حضره التيفس غشي عليه فلما افاق شخص بصره نحو سقف البيت فقال اللهم الرفيق الاعلى فقلت اذن لا يجترأوا وعرفت انه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح وفي مغاري ابي الاسود عن عروة ان جبريل نزل عليه في تلك الحالة فخير وعندها جدم ابي مويبة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اوقيت مفاتيح خزائن الارض والمخلد ثم الجنة فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي والجنة فاخترت لقاء ربي والجنة ولعبد الرزاق من مرسل طاوس رفعه خبرت بين ان ابقي حتى ارى ما يقع على امتي وبين التعجيل



فاختبرت التجمل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان  
احدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) اي فيهما قال الباجي العرض لا يكون الا على حي  
يعلم ما يعرض عليه وفيههم ما يخاطب به قال ويحتمل غداة واحدة وعشية واحدة ويحتمل كل غداة وكل  
عشي وقال ابن التين يحتمل غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيهما ويكون معنى حتى يبعثك  
اي لا تصل اليه الى يوم البعث ويحتمل كل غداة وعشي وهو محمول على انه يحيا منه جزء لا يدرك ذلك  
فغير محتج ان تعاد الحياة الى غير من الميت او اجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه قال الحافظ والاول  
موافق لاحاديث سياق المسئلة وعرض المتعدين على كل احد وقال القرطبي يجوز ان هذا العرض على  
الروح فقط ويجوز ان يكون عليه مع جزء من البدن قال والمراد بالغداة والعشي وقتها والاولى  
لا صباح عندهم ولا مساء قال وهذا في حق المؤمن والكافر واضح واما المؤمن المخطئ فحتمل ايضا  
في حقه لانه يدخل الجنة في الجملة ثم هو مخصوص بغير الشهادة ويحتمل ان يقال فائدة العرض في حقهم  
تبشيرا وروايتهم باسنة تراه في الجنة تترى باجسادها فان فيه قدرا زائدا على ما هي فيه الا ان كان  
من اهل الجنة من اهل الجنة (التحذير الشرط والجواز لفظا فلا بد من تقدير قال التوريشي في التقدير  
فعدم من متاع اهل الجنة يعرض عليه وقال الطبري الشرط والجواز اذا اتحد الغداة على الفجامة  
والمراد انه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المتعد انتهى وعنده سلم بلفظ ان كان من اهل  
الجنة فالجنة اي فالمعرض الجنة (وان كان من اهل النار فان اهل النار) اي فمعه من متاع  
اعطاه يعرض عليه او يعلم بالنعكس مما يسره اهل الجنة لان هذه المنزلة طليعة تبشير اهل السعادة الكبرى  
ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى وفي ذلك تنعيم لمن هو من اهل الجنة وتعذيب لمن هو من اهل النار  
بمعانية ما اعده وانتظاره ذلك اليوم الموعود (يقال) له (هذه مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيمة)  
كذا في رواية يحيى بلفظ الى وللاكثر يحذفها ويحصى النيسابوري وابن القاسم اليه بالضمير حكاه ابن  
عبد البر قال والمعنى حتى يبعثك الله الى هذه المقعد ويحتمل ان الضمير يعود الى الله فالى الله ترجع الامور  
والاول اظهر قال الحافظ ويؤيده رواية الزمري عن سالم عن ابيه بلفظ ثم يقال هذا مقعدك الذي  
تبعت اليه يوم القيمة اخرجه مسلم واخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن يحذف اليه كالاكثر وفيه  
اثبات عذاب القبر وان الروح لا تبقى بقفاها الجسد لان العرض لا يقع الا على حي قال ابن عبد البر واستدل  
به على ان الارواح على اافية القبور وهو الصحيح لان الاحاديث بذلك اصح من غيرها والمعنى عندي انها  
قد تكون على اافية القبور لانها لا تغارقها بل هي كما قال مالك بلفظي ان الارواح تسرح حيث شاءت  
والحديث رواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن ابي الزناد) عبد الله  
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال كل ابن آدم تاكله الارض) اي جميع جسمه وينعدم بالكلية او المراد انها باقية لكن زالت  
اعراضها للهودة قال امام الحرمين لم يدل قاطع سمعي على تعيين احدهما ولا بعد ان تصير اجسام العباد  
بصفة اجسام التراب ثم تدبر تركيبها الى المهود (الاجب الذنب) بفتح العين وسكون الحيم وبالوحدة  
ويقال بالميم وهو الحصص اسفل النظم الهابط من الصلب فانه قاعدة البدن كتاعدة الجدار فلان كل  
الارض (لانه منه خالق) اي ابتدى خلقه (ومنه يركب) خلقه عند قيام الساعة وهذا اظهر من  
اجتماع ان المراد منه ابتداء الخلق وابتداء التركيب وبالأول جزم الباجي فقال لانه اول ما خلق من  
الانسان وهو الذي سبق منه ليعاد تركيب الخلق عليه قال ابن عبد البر وهذا عموم براديه الخصوص لما روى  
في اجساد الانبياء والشهداء ان الارض لا تأكلهم وحسبك ما جاء في شهادة احدثا اخرجه ابوداود

واربعين سنة لينة اجسادهم يعني اطرافهم فكأنه قال من تاكله الارض فلان كل منه عجم الذنب  
واذا جاز ان لا تأكله جاز ان لا تأكل الشهادة وانما في هذا التسليم لم يجب له التسليم صلى الله عليه وسلم  
انتهى وزاد غيره الصديقين والعلماء العاملين والموذن المحتسب وحامل القرآن الدامل به والمربط والميت  
بالطاعون صابر محتسب والمكتر من ذكر الله والمحبين لله فتلك عشرة كاملة (مالك عن ابن شهاب عن  
عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري) ابي الخطاب المدني من كبار التابعين وقال ولد في العهد  
النبوي ومات في خلافة سليمان (انه اخبره ابا كعب بن مالك) السلي المدني الصحابي المشهور واحد  
الثلاثة الذين خلفوا مات في خلافة علي رضي الله عنهما (كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال انما اسم المؤمن) بفتح النون والسين أي روحه وفي كتاب ابي التاسم الجوهري النسمه الروح  
والنفس والبدن وانما يعني في هذا الحديث الروح قال الباجي ويحتمل عندى ان يراد به ما يكون فيه  
الروح من الميت قبل البعث ويحتمل انه شئ من محل الروح تبقى فيه الروح (طير يعلق) بالتحنية صفة  
طير وفتح اللام رواية الاكثر كما قال ابن عبد البر وروى بضمها قال والمعنى واحد وهو الاكل والرمي (في  
شجر الجنة) لتأكل من ثمارها قال الروي معنى رواية الفتح تاوى والضم ترعى تقول العرب ما ذقت اليوم  
علوقا وقال السهيلي يعلق بفتح اللام يتشبث بها ويرى متهمة منها ومن رواه بضم اللام فغناه يصيب منها  
العلقة من الطعام فتداساب دون ما صاب غيره من أدرك الرغد أي العيش الواسع فهو مثل مضروب  
يفهم منه هذا المعنى وان اراد بعلق الاكل نفسه فهو مخصوص بالشهيد فتكون رواية الضم للشهيد والفتح  
لمن دونهم والله اعلم بمراد رسوله انتهى واختلف في ان هذا الحديث عام في الشهداء وغيرهم اذ لم يحسم  
عن الجنة كبيرة ولا دين او خاص بالشهداء دون غيرهم لان القرآن والسنة لا يدلان الا على ذلك حكاهما  
ابن عبد البر وذكره من ادلة الثاني وقال بحمله على الشهداء يزول ما ظنه قوم من معارضة هذا الحديث  
للحديث قبله في عرض المقعد لانه اذا كان يسرح في الجنة فهو يراها في جميع احسانه وليس كما قالوا انما  
هذا في الشهداء خاصة وما قبله في سائر الناس واختار الاول ابن كثير قال في هذا الحديث ان روح  
المؤمن تكون على شكل طير في الجنة واما ارواح الشهداء ففي حواصل طير تحضر ترادها الجنة وتاكل  
من ثمارها وتاوى الى قناديل من ذهب في ظل العرش كما رواه احمد عن ابن عباس مرفوعا فهي  
كالراكب بالنسبة الى ارواح عموم المؤمنين فانها تطير بانفسها فهو بشرى لكل مؤمن بان روحه تكون  
في الجنة ايضا وتسرح فيها وتاكل من ثمارها وترى ما فيها من النضرة والسرور (حتى يرجعه الله الى  
جسده يوم يبعثه) يوم القيامة قال وهذا حديث صحيح عزيز عظيم اجتمع فيه ثلاثة ائمة فرواه احمد عن  
الشافعي عن مالك به انتهى (مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال قال الله تبارك وتعالى) هذا من الاحاديث الالهية فيصحت ان يكون صلى الله عليه وسلم ثلثه  
عن الله بلا واسطة او بواسطة قاله الحافظ (اذا أحب عبدي تبارك وتعالى) عند حضور اجله ان عاب ما يحب احب  
لنساء الله وان عاب ما يكره لم يكره لم يحب الخروج من الدنيا هذا معناه كما تشهد به الاثار المرفوعة وذلك حين  
لا تمل قربة وليس المراد الموت لانه لا يخلو من كراهته نبي ولا غيره ولكن المكروه من ذلك اشارة الى الدنيا  
وكراهة ان يصير الى الله قاله ابن عبد البر (احب لقاءه) اي اردت له الخير (واذا كره لقاءه) كرهت  
لتناؤه زاد في حديث عبادة في الصحيحين فقالت عائشة انا لنكره الموت قال صلى الله عليه وسلم ليس  
ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشير برضوان الله وكرامته فليس شئ احب اليه مما امامه فأحب لقاء  
الله واحب الله لقاءه وان الكافر اذا حضر بشير بعذاب الله وعقوبته فليس شئ اكره اليه مما امامه  
فكره لقاء الله وكره الله لقاءه ولا جدع عائشة مرفوعا اذا اراد الله بعبده خيرا قبض الله له قبل موته



بعام ملكا يستدده ويوفقه حتى يقال مات بخير ما كان فاذا حضر ورأى الى ثوابه اشتاقت نفسه فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه واذا اراد الله بعد شرا قبض الله له قبل موته بشهر شيئا فافضل وقتنه حتى يقال مات بشرا ما كان عليه فاذا حضر ورأى ما أعد الله له من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه وقال الخطابي معنى محبة لقاء الله ايثار العبد الاخرة على الدنيا ولا يجب طول القيام فيها لكن يستعد للارتحال عنها واللقاء على وجوه منها الرؤية ومنها البعث كتولاه تعالى قد خسر الذين كذبوا بقاء الله اي البعث ومنها الموت كتولاه تعالى من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت وقال ابن الاثير المراد باللقاء المصير الى الدار الآخرة وطلب ما عند الله وليس الغرض به الموت لان كلايكرهه فمن ترك الدنيا وابتغى لقاء الله ومن آثرها وركن اليها كره لقاء الله ومحبة الله لقاء عبده ارادة الخير له وانعامه عليه وفي الكواكب ان قيل الشرط ليس سببا للجزاء بل الامر بالعكس قلت مثله يقول بالاخبار اي اخبره باي احييت لقاءه وكذا الكراهة والمحدث رواه البخاري في التوحيد عن اسماعيل عن مالك به (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي والتخفيف (عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) هكذا رفعه أكثر رواة الموطأ ووقفه التبعي ومصعب وذلك لا يضر في رفعه لان رواه ثقات حفاظ (قال رجل) قال الحافظ قيل اسمه جهينة وذلك ان في صحيح أبي عوانة ان هذا الرجل هو آخر اهل النار وجامنها وفي رواية مالك الخطيب عن ابن عمر آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقول اهل الجنة عند جهينة الخبز اليتيم (لم يعمل حسنة قط) ليس فيه ما ينفي التوحيد عنه والعرب تقول مثل هذا في الاكثر من فعله كحديث لا يضع عصاه عن عاتقه وفي رواية لم يعمل خيرا قط الا التوحيد قاله ابن عبد البر وفي الصحيح من كان قبلكم يسيء الظن بعلمه وفي رواية يسرف على نفسه وفي ابن حبان انه كان نباشا أي لا يقبور يسرق اكفان الموتى (لا الهه) وفي الصحيح من طريق ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة مرفوعا فلما حضره الموت قال لبنيه اذما مات فحرقوه وفي رواية الزهري اذا أنامت فاحرقوني ثم اطحنوني (ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لئن قدر الله عليه) بخفة الدال وشدها من القدر وهو القضاء لا من القدرة والاستطاعة كتولاه فظن ان ان تقدر عليه أو بمعنى ضيق كتولاه تعالى ومن قدر عليه رزقه وقال بعض العلماء هذا رجل جهل بعض صفات الله وهي القدرة ولا يكفر جاهل بعضها وانما يكفر من عاند الحق قاله أبو عمر (اي عذبه عذابا لا يعذبه أحد من العالمين) الموحدين (فلما مات الرجل فعلموا ما أمرهم به فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الله البحر فجمع ما فيه) زاد في رواية الزهري فاذا هو قائم وزاد أبو عوانة في اسرع من طرفه عين وفيه دلالة على رده من زعم ان الخطاب لروحه لان التحريق والتذرية انما وقع على الجسد وهو الذي جمع واعيد (ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وانت اعلم) اني انما فعلته من خشيتك اي خوف عتابك قال ابن عبد البر وذلك دليل على ايمانه اذا الخشية لا تكون الا مؤمن بل لعالم قال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ويستحيل ان يخافه من لا يؤمن به وقد روى الحديث قال رجل لم يعمل خيرا قط الا التوحيد وهذه اللفظة ترفع الاشكال في ايمانه والاصول تضعدها ان الله لا يغفر ان يشرك به وقد (قال فغفر له) ولا ي عوانة من حديث حذيفة عن الصديق انه آخر اهل الجنة دخولا قال ابن التين ذهب المعتزلة الى ان هذا الرجل انما غفر له لتوبته التي تابها لان قبولها واجب عند المعتزلة والاشعرى قطع بها سمعا وغيره جوز التبول كسائر الطاعات وقال ابن المنير قبول التوبة عند المعتزلة واجب على الله تعالى عقلا وعندنا واجب بحكم الوعد والفضل والاحسان اذ لو وجب القبول على الله عقلا لاستحق الذم ان لم يقبل وهو محال لان من كان كذلك يكون مستكملا بالقبول والمستكمل بالغير

ناقص بذاته وذلك في حق الله محال ولان الذم انما يمنع من الفعل من يتأذى لسماعه وبغفر عنه طبعه ويظهر له بسببه نقص حال اما المتعالي عن الشهوة والغفلة والزيادة والنقص فلا يعمل تحقيق الوجوب في حقه بهذا المعنى ولانه تعالى تمدح بقبول التوبة في قوله ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ولو كان واجبا لمدح به لان اداء الواجب لا يقيد المدح والتثناء والتعظيم قال بعض المفسرين قبول التوبة من الكفر يتطوع به على الله تعالى اجبا وهذا محمل الآية واما المعاصي فيقطع بأنه يقبل التوبة منها من طائفة من الامة واختلف هل يقبل توبة الجميع واما اذا عين انسان تائب فيرجى قبول توبته بلا قطع واما اذا فرضنا تابعا غير معين صحيح التوبة فيقبل يتطوع بقبول توبته وعليه طائفة منها الفقهاء والمحدثون لانه تعالى اخبر عن نفسه بذلك وعلى هذا يلزم ان يقبل توبة جميع التائبين وذهب أبو المعالي وغيره الى ان ذلك لا يقطع به على الله بل يقوى في الرجاء والقول الاول ارجح ولا فرق بين التوبة من الكفر والتوبة من المعاصي بدليل ان الاسلام يجب ما قبله والتوبة يجب ما قبلها انتهى والمحدث رواه البخاري في التوحيد عن اسماعيل ومسلم من طريق روح كلاهما عن مالك به (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود) أي من بني آدم مخرج به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة باللفظ كل بني آدم وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ذكرهما ابن عبد البر (يولد على الفطرة) عام في جميع المولودين على ظاهره واصرح منه رواية البخاري ما من مولود الا يولد على الفطرة واسلم ما من مولود الا وهو على الفطرة وحكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم وان المراد كل من يولد على الفطرة وله ابوان غير مسلمين نقله الى دينهما فالتقدير كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهوديان مثلافانهم ما يهودانه ثم يصير عند بلوغه الى ما يحكم به عليه ويكنى في الرذع عليهم رواية مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ليس من مولود الا على هذه الفطرة حتى يعرب عنه لسانه واصرح منها رواية كل بني آدم واشهر الاقوال ان المراد بالفطرة الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف واجمع علماء التأويل على ان المراد بقرآن فطرة الله التي فطر الناس عليها الاسلام واحتجوا بقول أبي هريرة عند الشيخين في آخر الحديث اقرؤا ان شئتم فطرة الله الآية وبحديث عياض بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه اني خلقت عبادي حنفاء كلهم فاخلفتهم الشياطين عن دينهم الحديث ورواه غيره فتال حنفاء مسلمين ورجح بقوله تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله لانها اضافة مدح وقد أمر الله نبيه بلزومها فعلم انها الاسلام وحكى ابن عبد البر عن الازاعي وسحنون ورواه أبو داود عن حماد بن سلمة ان المراد حين اخذ الله العهد فقال الست بربكم قالوا بلى قال الطيبي ويؤيده وجوه أحدها ان التعريف في الفطرة اشارة الى معهود وهو قوله فطرة الله ومعنى فأقم وجهك اثبت على العهد القديم ثانياً محجي رواية باللفظ الملة بدل الفطرة والدين في قوله للدين حنيفا فهو عين الملة قال تعالى ديننا قديم ابراهيم حنيفا ثالثها التشبيه بالمحسوس المعين ليفيد ان ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس قال والمراد تمسك الناس من الهدى في أصل المجلبة والتبوء لقبول الدين فلوترك المرء عليها الاستمرار على لزومها ولم يفارقها الى غيرها لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لاقفة من الاقوال البشرية كالتقليد انتهى والى هذا مال القرطبي في المفهم فقال المعنى ان الله خلق قلوب بني آدم متاهلة لقبول الحق كما خلق أعينهم واسماعهم قابلة للمريثيات والمجموعات فسادت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الاهلية أدركت الحق ودين الاسلام هو الدين الحق ودل على هذا المعنى بقية الحديث وقال ابن التيم ليس المراد انه خرج من بطن امة يعلم الدين لان الله يقول والله انخرجكم من بطون امماتكم لا تعلمون شيئا ولكن



المراد ان فطرته متضمنة لمعرفة دين الاسلام ومحبة فنفس الفطرة تستلزم الاقرار بالمحبة وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك فانه لا يتغير تهو يدا ابوين مثلاً بحيث يخرج ان الفطرة عن القبول وانما المراد ان كل مولود يولد على اقراره بالرؤية فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره كما انه يولد على محبة ما يلايم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت اياه في تأويل الرؤيا انتهى وقيل معناه انه يولد على ما يصير اليه من شاة أو وسادة فمن علم الله انه يصير مسلماً ولد على الاسلام ومن علم انه يصير كافراً ولد على الكفر فكانت اول الفطرة بالعلم وتعب بأنه لو كان كذلك لم يكن له فإبواه الى آخره معنى لغتها ما هو الفطرة التي ولد عليها فينا في التمثيل بحال البهية وقبل معناه نه تعالى خلق فيهم المعرفة والانكار فلما اخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعاً بلى اما اهل السعادة فطوعاً واما اهل الشاة ففكرها وتعب بأنه يحتاج الى ذلك صحيح فانه لا يعرف هذا التفصيل عند اخذ الميثاق الا عن السدى ولم يستند وكأنه اخذ من الاسرائيليات وقيل الفطرة الخلقة أى يولد مسلماً لا يعرف كفر ولا ايماناً ثم يعتد اذا بلغ التكليف ورغبه ابن عبد البر وقال انه يطابق التمثيل بالبهية ولا يخالف حديث عياض لان المرادة وله حنفاء أى على الاستقامة وتعب بأنه لو كان كذلك لم يتصرف في احوال التبدل على الكفر دون ملة الاسلام ولم يكن لاستشهاد أى هزيمة بالآية معنى وقيل اللام في الفطرة للعهد أى فطرة ابويه وهو متعقب بما ذكر في الذي قلبه رحمه محمد بن الحسن الشيباني على احكام الدنيا فادعى فيه النسخ قال هذا في اول الاسلام قبل ان تنزل القرائض والامر بالجهاد قال أبو عبيد كانه عني انه لو كان يولد على الاسلام فبات قبل ان يهوده أبواه مثلاً برناه والمحكم انهما برناه فدل على تغير الحكم ورد ابن عبد البر بأنه حاد عن الجواب وفي حديث الاسود بن سريع ان ذلك كان بعد الامر بالجهاد وكذا رده غيره والحق انه اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وقع في نفس الامر ولم يرد اثبات احكام الدنيا قال ابن التيم وسبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة ان التربية اخجوا بالحديث على ان الكفر والمصيبة ليسا بقضاء الله بل مما ابتدأ الناس احداثه فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الاسلام ولا يلزم من حملها عليه موافقة القدرية لمجمله على ان ذلك يقع بتدبير الله ولذا احتج مالك عليهم بوله الله اعلم بما كانوا عاهدين انتهى روى ابوداود عن ابن وهب سمعت مالكا يقول له ان اهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث فقال مالك احتج عليهم بآخروا الله اعلم بما كانوا عاهدين ووجه ذلك ان التربية استدلوا به على ان الله فطر العباد على الاسلام وانه لا يضل احد اذ غابوا عن الكفر اياه فأشار مالك الى رده بوله الله اعلم فانه دال على علمه بما يصيرون اليه بعد ايجادهم على الفطرة فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ومن ثم قال الشافعي اهل القدر ان أثبتوا العلم نجسوا (فأبواه يهودانه أو ينصرانه) زاد ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحيحين أو يحسانه قال الطبري الغناء ما لم تقب أو المسيية أو جزاء شرط متقدر أى اذا تردد ذلك فمن تغير كان بسبب أبويه اما بتعليمهما اياه أو ترغيبهما فيه أو كونه تبعاً لهما في الدين يتقضى ان حكمه حكمهما وخص الابوان بالذكر للغباب فلا حجة فيه لمن حكمه باسلام الفضل الذي يموت أبواه كافرين كما هو أحد قولي أجد قتال استتر على الحصانة فمن بعدهم على عدم التعرض لاطفال اهل الدمة واستشكل الحديث بأنه يقتضى ان كل مولود يقع له اليهود أو غيره مما ذكر مع ان كثيراً يبق مسلماً لا يتبع له شيء واجب بأن المراد ان الكفر ليس من ذات المولود ومتضى طبعه بل انما يحصل بسبب خارجي فان سلم منه استقر على الحق (كنا نتائج) بفوقية فنون فألف بفوقية فجميع أى يولد (الابل من بهية جماء) بضم الجيم وسكون الميم والمذمت لبهية أى لم يذهب من بدنه اثنى سميت بذلك لاجتماع اخصائها (هل تحسن) بضم أوله وكسر ثانيه أى تبصروني رواية

هل ترى (فيها من جدعاء) بفتح الجيم واسكان ا هملة والمدأى متطوعة الاقف أو الاذن والاطراف والجملة صفة أو حال أى بهية تقول فيها هذا الاول أى كل من نظر اليها قاله لفظه ورسالتها زاد في رواية في الصحيح حتى تكونوا أنتم تجدعونها قال الباجي يريد ان المولود يولد على الفطرة ثم يغيره بعد ذلك أبواه كما ان البهية تولد تامة لا جدع فيها من أصل الخلقة وانما تجرد بعد ذلك ويغير خلقتها وقال في المفهم يبنى ان البهية تلد الولد كامل الخلقة تلوترك كذلك كان برياً من العيب لكنهم تصرفوا فيه بتطاع اذنه مثلاً فخرج عن الاصل وهو تشبيه واقع ووجه واضح وقال الطبري كما حال من الضمير المنصوب في يهودانه أى يهودان المولود بعد خلقه على الفطرة حال كونه شبيهاً بالبهية التي جدعت بعد ان خلقت سليمة أو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه مثل تغييرهم البهية السليمة وقد تنازعت الافعال الثلاثة في كمال على التدبير بن (قالوا يا رسول الله أرايت) أى اخبرنا من اطلاق السبب على المسبب لان مشاهدة الاشياء طريق الى الاخبار عنها أى قدرايت (الذي يموت وهو صغير) لم يبلغ الحلم ايدخل الجنة (قال الله اعلم بما كانوا عاملين) قال ابن قتيبة أى ابواه تساهم فلا تحصى مواعيلهم بشئ وقال غيره أى علم انهم لا يعلمون شيئاً ولا يرجعون فيعلمون أو اخبر يعلم الشئ لو وحده كيف يكون ولم يرد انهم يجازون بذلك في الآخرة لان العبد لا يجازي بما لم يعمل أو معناه انه علم انهم لم يعملوا ما يقتضى تعذيبهم ضرورة انهم غير مكافئين وقال البيضاوي فيه اشارة الى ان الثواب والعقاب لا لاجل الاعمال والالزم ان تكون ذراري المسلمين والكافرين لا من أهل الجنة ولا من أهل النار بل الموجب لهم ما اللطف الرباني والمخذلان الالهى المتدبر ما في الازل فالاولى فيهما التوقف وعدم الجزم بشئ فان اعمالهم موكولة الى علم الله فيما يعود الى أمر الآخرة من الثواب والعقاب وقال النووي اجمع من يعتد به من علماء المسلمين ان من مات من اطفال المسلمين فهو من أهل الجنة لانه ليس مكلفاً وتوقف به بعض من لا يعتد به الحديث عائشة في مسلم انه صلى الله عليه وسلم دعى مجازة صبي من الانصار فقلت طوي له عصافير من عصافير الجنة لم يمل السوء ولم يدركه فقال أو غير ذلك يا عائشة فان الله خلق الجنة أهلاً خلقهم لها وهم في اصلااب آبائهم وخلق النار أهلاً خلقهم لها وهم في اصلااب آبائهم واجابوا عن هذا بانه لعله نهاها عن التسارعة الى القطع من غير ان يكون عندها دليل قاطع أو قاله قبل ان يعلم ان اطفال المسلمين في الجنة انتهى واطلق ابن أبي زيد الاجماع في ذلك وله له أراد اجماع من يعتد به وقال المازري الخلاف في غير اولاد الانبياء انتهى واما اطفال الكفار فاختلف العلماء قديماً وحديثاً فيهم على عشرة اقوال احدها انهم في المشيئة ونقل عن المجادين واسحاق وابن المبارك والشافعي قال ابن عبد البر وهو متضى صنيع مالك ولا نص عنه لكن صرح أصحابه بان اطفال المسلمين في الجنة واطفال الكفار في المشيئة والمجة فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة في الصحيحين سئل صلى الله عليه وسلم عن اولاد المشركين فقال الله اعلم بما كانوا عاملين ثانياً انهم تبع لا يأتهم حكاة ابن خزم عن الازارقة والخوارج ولا جدع عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن اولاد المشركين قال في النار فقلت لم يدركوا الاعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت استعنتك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جداً لان في اسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك ثالثاً انهم في برزخ بين الجنة والنار اذ لا حسنات لهم يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار رابعاً انهم خدام أهل الجنة روى الطيالسي وأبو يعلى والطبري والبرازم مرفوعاً واولاد المشركين خدام أهل الجنة واسناده ضعيف خامساً يصيرون تراباً سادساً في النار حكاة عياض عن أحمد وغلطه ابن قتيبة بانه قول بعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلاً وهو غير الساقى لانهم تبع لا يأتهم لانه لا يلزم من



كونهم في النار ان يكونوا مع آباؤهم كما ان عصاة الموحدين في النار لا مع الكفار سابعها يمتحنون في الآخرة بان ترفع لهم نار من دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن ابي عذب أخرجه البراز من حديث أنس وأبي سعيد الطبراني من حديث معاذ وقد صحت مسئلة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكى البيهقي انه المذهب الصحيح وتعب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء واجب بان ذلك بعد الاستمرار في الجنة أو النار وأما في عرصات التمام فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبعا فلا يستطيع ان يسجد فامنها الرقف تاسعها الامساك وفي الفرق بينهما دقة عاشرها انهم في الجنة قال النووي وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا لم يعذب العاقل لانه لم تباغته دعوة فاولى غير انتهت وفي حديث سمرة عن عبد الجباري في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الشيخ في اصل الشجرة ابراهيم والصبيان حوله فأولاد الناس وهو عام يشمل أولاد المسلمين وغيرهم وروى ابن عبد البر من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قال سألت خديجة النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال هم مع آباؤهم ثم سأله بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين ثم سأله بعد ما استحكم الاسلام فنزلت ولا ترزوا زرة وزر أخرى فقال هم على الفترة وقال في الجنة قال الحافظ وأبو معاذ هو سليمان بن ارقم وهو ضعيف ولو صح هذا لكان قاطعا للنزاع انتهى وحديث الباب له طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه) أي ميتا وذلك عند ظهور الفتن وخوف ذهاب الدين لعل الباطل وأهله وظهور المعاصي أو ما يقع لبعضهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دينه وان لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدنيته وعند مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعا لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيقرع عليه ويتول يا ليتني مكان صاحب هذا القبر وليس به الدين الا البلاء وعن ابن مسعود قال سيأتي عليكم زمان لو وجد أحدكم الموت يباع لا اشتراه وعليه قول الشاعر وهذا العيش ما لا خير فيه \* الاموت يباع فأشتره

وسبب ذلك انه يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو اعظم المصائب أهون على المرء فيمتني أهون المصيبة في اعتقاده وذکر الرجل للغالب والافعال لا يمكن ان تمتي الموت لذلك أيضا لكن لما كان الغالب ان الرجال هم المتلون بالشدائد والنساء محجبات لا يصلن نار الفتنة خصهم كما قيل

كتب القتل والقتال علينا \* وعلى القانيات جالذيول

قال الحافظ العراقي ولا يلزم كونه في كل بلد ولا كل زمن ولا في جميع الناس بل يصدق على اتفاعة لبعض في بعض الاقطار في بعض الأزمان وفي تعليق تميمه بالمرور اشعار بشدة ما نزل بالناس من فساد الحال حالته اذا المرء قد تمتي الموت من غير استحضار شيء فاذا شاهد الموتى ورأى التبور نشربطبعه ونفر بهجته من تميمه فلقوة الشدة لم يصر فنه عنه ما شاهده من وحشة القبور ولا يناقض هذا النبي عن تمتي الموت لان هذا الحديث اخبار عما يكون وليس فيه تعرض لمحكم شرعي وقال ابن عبد البر لا يعارض هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يتمين أحدكم الموت لضر نزل به وقول خباب بن الارت لولان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان ندعوا بموت لدعوت به لانه اخبار بشدة ما نزل بالناس من فساد الدين لا لضر يصيب جسمه بخطايا به وقد قال عتيق الغفاري زمن الطاعون يا طاعون خذني اليك فقبل الميات انتهى عن تمتي الموت فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بادروا بالموت امره

السفهاء وكثرة الشرط وبيع المحكم واستحقاقا بالدم وقطعة الرحم ونشاء يتخذون مزاهير يقدمون الرجل يفتنهم بالترآن وان كان اقلهم فقها ويوضح ذلك قوله صلى الله عليه وسلم واذا اردت بالناس فتنة فاقبضني اليك غير مقتون وقول عمر اللهم قد ضعفت قوتي وكبرت سني وانتشرت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفطر انتهى وهو ناظر الى ان المعنى الاول هو المراد بالحديث ورواه الشيخان في الفتن البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتبية بن سعيد كلاهما عن مالك بن مالك عن محمد بن عمرو (بفتح العين ابن الحجلة) بجاءين مهملتين مقتوحين ولا ميم اولاهما ساكنة والثانية مقتوحة زاد ابن وضاح (الديلمي) بكسر الدال وسكون التختية المدني (عن معبد) بفتح الميم وسكون العين وموحدة (ابن كعب ابن مالك) الانصاري السلي المدني (عن أبي قتادة) الحارثي وثالث عمرو ويقال النعمان (ابن ربيع) بكسر الراء وسكون الموحدة وعين مهملة السلي المدني شهدا احدا وما بعدها ولم يصح شهوده بدر او مات سنة اربع وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين والاول اصح واشهر قال ابن عبد البر هكذا الحديث في الموطأ بهذا الاسناد وخطأ فيه سويد بن سعيد عن مالك فقال عن معبد بن كعب عن أبيه وليس بشيء (انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من) بضم الميم وشدة الراء (عليه بجنارة فقال مستريح ومستراح منه) قال ابن الاثير يقال اراح الرجل واستراح اذا رجعت اليه نفسه بعد الاعياء انتهى والواو بمعنى اوفى للتوبيخ أي لا يخلو ابن آدم من هذين المعنيين فلا يختص بصاحب الجنارة (قالوا يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه) وفي رواية الدارقطني باعادة ما (قال العبد المؤمن) المتقى خاصة أو كل مؤمن (يستر من نصب الدنيا) بفتح تين تعمو مشقتها (وأذاها) وهو عطف عام على خاص (الى رحمة الله) تعالى قال مسروق ما غبط شيئا لشيء يؤمن في محله أمن من عذاب الله واستراح من الدنيا (والعبد الفاجر) الكافر والعاصي (يستر من عباده) أي من ظلمه لهم وقول الداودي لما يأتي به من المنكر فان انكروا وآذاهم وان تركوه انما رده الباجي بانه لا يأثم تاركه الا انكارا ذائلا الذي ويكفيه ان ينكر بقلبه (والبلاد) بما يقع فيها من المعاصي فيجعل الجذب فيها لك الحرث والنسل أولعصم ومنعها من حقها (والشجر) لقلعه اياها غصبا أو غصب ثمرها (والدواب) لاستعمالها فوق طاقتها وتصويره في غلفها واستيقها وقال الطيبي اما استراحة البلاد والاشجار فان الله تعالى بقدره يرسل السماء مدرارا ويحيي به الارض والشجر والدواب بعدما حبس بشؤم ذنوبه الامطار لكن اسنادا لراحة اليها مجازا لراحة انما هي لما لكها والحديث رواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتبية بن سعيد كلاهما عن مالك بن مالك عن (مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي امية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين الترشى (انه قال) وصلى ابن عبد البر من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون) بالنطاء المجمة ابن حبيب بن وهب بن حذافة الترشى الجمعي اسلم قديما وهاجر الى الحبشة الهجرة الاولى وروى ابن شاهين والبيهقي عنه قلت يا رسول الله اني رجل تشق على الغربة في المغازي فتأذن لي في الخضاء فأختصي فقال لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصوم وفي الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص رد النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصينا توفي بعد شهوده بدر في السنة الثانية من الهجرة وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين وأول من دفن منهم بالتيمع (ومر بجنارته) عليه (ذهب ولم تلبس) بمحذوف احدي التامين ولا ابن وضاح تلبس بئامن (منها) أي الدنيا (بشيء) كثير لانه تلبس بشيء منها لا محالة وفيه مدح الزهد في الدنيا ودم الاستكثار منها والتناهي عن المرء بما فيه وروى الترمذي عن عائشة قبل النبي صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكي وعينا تذر فان فلما توفي ابنه ابراهيم قال الحق بسلفنا



الصالح عثمان بن مظعون (مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال المدني وولي عائشة وهو علقمة بن أم علقمة ثقة علامة مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن أمه) مرجانة وتكنى بأختها بعية ثقة وهي مولاة عائشة بخلاف (أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج فأمرت جارية بربرة) بموحدة مفتوحة وراء من بلاطة بينهما تحية ساكنة ثم هاء صحابية مشهورة عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية (تبعه) لتستفيد علما ويحتمل غيره منها مخافة أن يأتي بعض حجر نسائه وقد روى ذلك قاله الباجي (فتبعه حتى جاء البقيع) بالموحدة اتفاقا (فوقف في أدناه) أقربه (ما شاء الله أن يقف ثم انصرف فسيبته بربرة فأخبرتني) بما فصل (فلم أذكر له شيئا حتى أصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم) قال ابن عبد البر يحتمل أن الصلاة هنا الدعاء والاستغفار وأن تكون كالصلاة على الموتى خصوصية له لأن صلواته على من صلى عليه رجة فكأنه أمر أن يستغفروا لهم وللإجماع على أنه لا يصلي على قبر مرتين ولا يصلي على قبر من صلى إلا بحد ثان ذلك وأكثر ما قيل ستة أشهر قال وأما بعثه ومسيره إليهم فلا يدري مثل هذا علة ويحتمل أن يكون يعلمهم بالصلاة منه عليهم لأنه ربما دفن منهم من لم يصل عليه كاسكنية ومثلها من دفن ليلا ولم يشعربه ليكون مساويا بينهم في صلواته عليهم ولا يؤثر بعضهم بذلك إتيان عدله وجاء حديث حسن يدل على أن ذلك كان منه حين خبر فخرج إليه كما ودع للأحياء والأموال ثم أخرجه عن أبي مويبة مرفوعا في قد أمرت أن استغفروا أهل البقيع فاستغفروا لهم ثم انصرف فأقبل على قتال بابا مويبة أن الله قد خيرني في مقاتيخ نوائن الدنيا والآخرة فيها ثم الجنة وآتاني فاخترت لقاء ربي فاصبح من تلك الليلة فبدأه وجهه الذي مات منه صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه النسائي عن محمد بن سلمة والمحارب بن مسكين كلاهما عن ابن القاسم عن مالك به (مالك عن نافع عن أبي هريرة قال) كذا وقفه جهور ورواه الموطأ ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتابع على ذلك عن مالك ولكنه مرفوع من طريق أبيوب عن نافع عن أبي هريرة ومن طريق الزهري عن ابن السيب عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر ومن طريق الزهري رواه البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه عليه وسلم قال (أسرعوا) بهمة قطع (بجنازكم) أي بحملها إلى قبرها اسرعا خفيفا فوق المشي المعتاد والتجيب بحيث لا يشق على ضعفة من يتبعها ولا على حاملها ولا يحدث مفسدة بالميت والامر بالاستحباب باتفاق العلماء وشذابن خرم فقال بوجوبه وقيل المراد شدة المشي وهو قول الحنفية وبعض السلف ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ومن كرهه أراد الإفراط كالميل والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف منها حدوث مفسدة بالميت ومشقة على الحامل أو المشيع للآيافي المقصود من النظافة وإدخال المشتة على المسلم قال الترطبي مقصود الحديث أن لا يطأ بالميت عن الدفن ولأن البطء ربما أدى إلى التباهي والاحتفال قال ابن عبد البر وتأوله قوم على تعجيل الدفن لا المشي وليس كما ظنوا ويرده قوله تصفونه عن رقابكم وتبعه النووي فقال أنه باطل مردود بهذا وتعبه الفاكهاني بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما يقول جل فلان على رقبته ديونا فيكون المعنى استريحوا من نظركم لا خير فيه قال ويؤيده أن الكل لا يحملونه قال الحافظ ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا مات أحدكم فلا تجسوه وأسرعوا به إلى قبره أخرجه الطبراني بإسناد حسن ولا يداود عن حصين بن جوح مرفوعا لا ينبغي بحقيقة مسلم أن يتبع بين ظهراني أهله (فإنما هو خير تشد مونه) كذا في الأصول والقياس تشد مونها أي الجنازة (اليه) أي الخبير باعتبار الثواب والأكرام الحاصل له في قبره فيسرع به ليلته قريبا قال ابن مالك وروى إليها

بتأنيث الضمير على تأويل الخبر بالرجة والحسن (أو شرفه مونه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبتهم لأنها بعيدة من الرجة ويؤخذ منه ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين وفيه نذير بالمسارعة بدفن الميت لكن بعد تحقق أنه مات أمما مثل المطعون والمسبوت والمفلوج فينبغي أن لا يسرع بتجهيزهم حتى يمضي يوم وليلة ليحقق موتهم به عليه ابن بزرقة والله تعالى أعلم قال الامام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبركا وقدمها على الترجمة ليكون البدن بها حقيقيا

(كتاب الزكاة)

لغة النماء يتال زكاة الزرع اذ انفي وبمعنى التطهير وشرعا بالاعتبارين اما الاول فلان انما سبب النماء في المال فسميت زكاة بما يؤول اليه انما سبب النماء كقوله تعالى أعصر خرا أو بمعنى أن الاجر يكثر بسببها أو بمعنى أن متعلقها الاموال ذات النماء كالجارة والزراعة ودليل الاول حديث ما نقص مال من صدقة ولا نها يضاعف ثوابها كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل وتطهير من الذنوب وهي الركن الثالث من الأركان التي بنى عليها الاسلام ولها اسماء الزكاة من قوله تعالى وآتوا الزكاة والصدقة خذ من أموالهم صدقة والحق وأتواحقه يوم حصاده والنفقة قال ابن نافع عن مالك من قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والعرف خذا العفو وأمر بالعرف قال الباجي إلا أن عرف الاستعمال في الشرع جرى في الغرض بلفظ الزكاة وفي النفل بلفظ الصدقة وقال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والندوبة والنفقة والعفو والحق وتعرفها شرعا اعطاء مخرج من النصاب المحولي إلى فقير ونحوه غير ما شئى ولا مطلبى ثم لها ركن وهو الاخلاص وشرطه هو السبب وهو ملك النصاب المحولي وشرط من يجب عليه العقل والبلوغ والحرية ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار قال الحافظ وهو جيد لكن في شرط من يجب عليه اختلاف والزكاة أمر مقطوع به شرعا يستقنى عن تكلف الاحتجاج له فمن جحد فرضها كفر وانما اختلف في بعض فروعها وفرضت بعد الهجرة عند الاكثر فيل في السنة الثانية قبل رمضان وقبل في السنة الاولى وخرم ابن الاثير بأنه في التاسعة وأدعى ابن خرم أنه كان قبل الهجرة وفيهما نظريته في فتح الباري بما فيه طول

(ما تجب فيه الزكاة)

(مالك عن عمرو بن يحيى) بفتح العين واسكان الميم (المازني) بكسر الزاي نسبة إلى مازن بن النجار الانصاري وفي موطأ ابن وهب مالك أن عمرو بن يحيى حدثه (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن (أنه قال) وللبخاري من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن يحيى أنه سمع اياه قال (سمعت ابا سعيد) سعد بن مالك بن سنان (أنه حدثني) الصحابي ابن الصحابي (يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون) بمعنى أقل من (خمس ذود صدقة) زاد التميمي من الابل وهو بيان لذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة قال النووي الرواية المشهورة باضافة خمس إلى ذود وروى بتثوين خمس ويكون بدلا منه قال أهل اللغة الذود من الثلاثة إلى العشرة لا واحدا له من لفظه انما يقال للواحد بغير وقال الزين بن المنير اضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكور والمؤنث وضافه

هذا الجزء الاول من تجزئة المؤلف شرحه بثلاثة اجزاء  
واول الثلث الثاني بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الزكاة



الى الجمع لوقوعه على المفرد والجمع وقول ابن قتيبة يقع على الواحد فقط لا يدفع نقل غيره انه يقع على الجمع وقال الحافظ الاكثر على ان الذود من ثلاثة الى عشرة لا واحد له وقال ابو عبيد من اثنين الى عشرة وهو مختص بالاناث وقال سيبويه تقول ثلاثة ذود لان الذود مؤنث وانكر ابن قتيبة ان يراد بالذود الجمع وقال لا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك لكن قال ابو حاتم السجستاني تركوا التماس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا ثلثائة على غير قياس قال القرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في لفظه والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد وامه ذاد ذاد دفع شيئا فكان من كان عنده دفع عن نفسه معرفة القدر وشدة الفاقة والحاجة (وليس فيمادون خمس اواق) بالتنبؤ كجوار أي من الورق كما في الرواية المتبالية (صدقة) جمع اوقية وهي اربعون درهما باتفاق من الفضة الخالصة سواء كان مضروبا او غير مضروب وحكى ابو عبيد في كتاب الاموال ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ورده ابن عبد البر وعياض وغيرهما بانه يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم حال نصاب الزكاة على امر مجهول وهو مشكل قال عياض والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة الوزن بالنسبة الى العدد فثمة مثاقيل وزن عشرة دراهم وعشرة وزن ثمانية فانفق رأيهم على ان تتش بالعبدية ويصير وزنها وزنا واحدا وقال ابن زرقون انما اوجب صلى الله عليه وسلم الزكاة في اواق معلومة ولم يوجبها في دراهم معلومة فلا يضر ان تكون الدراهم مختلفة اذ لا اعتبار بالواقية المعلومة وقال غيرهم لم يتغير المثل في جاهلية ولا اسلام واما الدراهم فاجمعوا على ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ولم يخالف في ان نصاب الزكاة مائة درهم يبلغ مائة واربعين مثقالا من الفضة الخالصة الا ابن حبيب فانفرد بقوله ان اهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلافا في الوزن بالنسبة لدراهم الاندلس وغيرهما من البلاد وخرق بعضهم الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن (وليس فيمادون خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو واشهر من كسرها وجهه على الكسر اوساق وجاء رواية في مسلم كحمل واحمال وهو ستون صاعا باتفاق ولا بن ماجه من وجه آخر عن ابي سعيد والوسق ستون صاعا (صدقة) وفي رواية لمسلم ليس فيمادون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة قال عياض وذكر الاوسق يدل على انه لا زكاة في الخضر لانها لا توسق ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل لانه نقي عن غير الخمس الصدقة كما زعم من لا يعتد بقوله وان دون بمعنى غير فاستدل به على وجوبها في الثلاثة ولم يتعرض في الحديث للقدر الزائد على المحدود وقد اجعوا في الاوسق على انه لا وقص فيها وكذا الفضة عند الجمهور وعن ابي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ اربعين فجعل لها وقصا كالماشية واحتج عليه الطبري بالقياس على الثمار والمحجوب والجمع كون الذهب والفضة يستخرجان من الارض بكلفة ومؤنة وجمعوا على ذلك في خمسة اوسق فما زاد وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك وابوداود عن القسبي كليه ما عن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد في الصحيحين وابن عيينة وابن جريح عند مسلم كلهم عن عمرو بن يحيى به قال ابن عبد البر وهو صحيح عند جميع اهل الحديث وقد رواه عن عمرو بن يحيى جماعة من جلة العلماء احتجوا اليه فيه ورواه ايضا عن ابيه جماعة وقيل انه لم يأت من وجه لا مظهر فيه ولا علة عن ابي سعيد الا من رواية يحيى بن عمار عنه من رواية ابنه عمرو عنه ومن رواية محمد بن يحيى بن حبان عنه وقال بعض اهل الحديث لم يروه احدا من الصحابة باسناد صحيح غير ابي سعيد قال وهذا هو الاغلب الا في وجدته من رواية سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن خالد قال الحافظ

والقياس مئات ومئين ولا يكاد يولونه هذا باقي كلام ابي حاتم اه بخط مؤلفه

ورواية سهيل في الاموال لابي عبيد ورواية محمد بن مسلم في المستدرک واخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر وجاء ايضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي وعائشة وابي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش اخرج الاربعة الدارقطني ومن حديث ابن عمر اخرج ابن ابي شيبة وابو عبيد ايضا (مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة) بصادين بعد كل عين مهملات الانصاري (المنازني) بالزاي المدني المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة (عن ابيه) عبد الله هكذا يحيى وجماعة من رواة الموطأ كالشافعي فنسب محمد الابيه وجده مجده لانه عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي صعصعة وفي رواية التميمي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة فنسب محمد الى جده ونسب جده الى جده هذا وزعم ابن عبد البر ان حديث محمد عن ابيه عن ابي سعيد خطأ في الاسناد وانما هو محض ووط يحيى بن عمار عن ابي سعيد مردود بنقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذي ان الطريقين محفوظان وان محمد المذكور سمعه من ثلاثة انفس (عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة اوسق من التمر صدقة) قال ابن عبد البر كانه جواب لسائل سأل عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والمحجوب بدليل الا ثاروا لاجماع (وليس فيمادون خمس اواق) بتشديد الهمزة وتخفيفها جميع اوقية بضم الهمزة وشدة التفتيح وبتال اواق بحذف الياء كما في الرواية الاولى وحكى اللحياني وقيته بحذف الالف وفتح الواو (من الورق) بفتح الواو وكسرها وبكسر الراء وسكونها أي الفضة مطلقة او المضمومة دراهم وانما تطلق على غيرها مجازا لخلاف في اللغة والمراد هنا الفضة مضروبا وغيرها (صدقة) وليس فيمادون خمس ذود من الابل بيان لذود (صدقة) بالاضافة وبعض الشيوخ يرويه بالتنبؤ لا بالاضافة قاله ابن عبد البر وقال عياض رويته في جميع الامهات بالاضافة ورواه بعضهم بالتنبؤ على البدل قال ومعنى دون اقل أي ليس في اقل من الخمس شيء فائدتين ستوسط الزكاة فيمادون النصاب وثبوتها فيه وتيقنه الا في بان الاولى نصابا للمنطوق والثانية بالزوم او بالمفهوم ان شئت ففيه اعتبار الداليتين لخصي دلالة النص والمفهوم والمقصود بالذات انما هو معرفة قدر النصاب وفائدة التعبير عنه بذلك انه لو قيل في خمسة اوسق زكاة لتوهم ان مادونها مما قاربها كذلك لان ما قارب الشيء له حكمه وليس كذلك لانه لا زكاة فيمادونها وان قل النقص انتهى ويرد بان معنى قول عياض فضمن أي بالمنطوق والمفهوم أي شمل فائدتين لا تضمن الاصطلاح كما ظنه الا في وانما ذكر الامام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمر فان الاول ليس فيه بيان المكمل بالاوسق قد ذكر هنا بعض ما بين به وفي مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد مرفوعا ليس فيمادون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة ولزيادة قوله من الورق وبيان الذود بتوهمه من الابل وللإشارة الى صحة اسناده ففيه الرد على من زعم انه خطأ وقد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ورواه في باب آخر عن قتيبة بن سعيد عن يحيى التتبان عن مالك بنحوه (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز) أحد الخلفاء الراشدين (كتب الى عامله على دمشق) بكسر الدال وفتح الميم (في الصدقة) الزكاة (انما الصدقة في الحرث والعين والماشية) قال ابو عمر لا خلاف في جلة ذلك ويختلف في تفصيله وقال الباجي لفظ انما المحصر فيحتمل نفيها عما عدا الثلاثة وان جاز ان يكون منها ما لا زكاة فيه لكنه لم يقصد بيانه ويحتمل انه اوقع الثلاثة على ما يجب فيه الزكاة لانها معظم ما يجب فيه كحديث جعلت لي الارض مسجدا وترباها طهورا فعبير عن الارض باسم التراب لانه اعظم اجزائها (قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلاثة اشياء في الحرث) وهو كل ما لا ينمو وز كوالا بالحرث (والعين) الذهب والفضة (والماشية) الابل والبقر والغنم



## \* (الزكاة في العين من الذهب والورق) \*

(مالك عن محمد بن عقبة) بالقاف (مولى الزبير) المدني اخي موسى ثقة (انه سمع) كذا العبد الله بن يحيى ولا بن وضاح عنه انه سأل (القاسم بن محمد) بن أبي بكر (عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم) قال أبو عمر معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال مجمل منه دون ما كوتب عليه ليحل عتقه (هل عليه فيه زكاة فقال القاسم ان أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول) والمقاطعة فائدة لازكاة فيها حتى يمر عليها عند مستفدها الحول واجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والتقدم دون العشرات (قال القاسم بن محمد وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم) جمع عطايا جمع عطية (يسأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة) بان كان نصابا مزرعيه الحول (فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال) الذي عنده (وان قال لا أسلم اليه عطائه ولم يأخذ منه شيئا) اعدم الوجوب (مالك عن عمر بن حسين) بن عبد الله الجمحي مولا هم أبي قدامة المكي ثقة روى له مسلم (عن عائشة بنت قدامة) القرشية الجمحية الصحابية (عن أبيها) قدامة بضم القاف والتخفيف ابن مطعون بالطاء المشالة الصحابي البدرى (انه قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان) في خلافته (اقبض عطائي سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال) قدامة (فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الي عطائي) كله وفي سؤاله كافي بذكر وقوله ما وان قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة وجواز اخراج زكاة المال من غيره ولا يخالف لهما اذا كان من جنسه فان كان ذهبا عن فضة أو عكسه فخلافا (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال) عموم خص منه العشرات لادلة آخر (زكاة حتى يحول عليه الحول) رواه مالك موقوفا وانخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وفي اسناده بقية بن الوليد مدلس وقدرناه بالنعنة عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله واسماعيل ضعيف في غير الشاميين قال الدارقطني والصحيح وقفه كافي الموطأ وقد أخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعا وضعفه وانخرجه أيضا من حديث أنس وضعفه وانخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده (مالك عن ابن شهاب انه قال أول من أخذ من الاعطية) جمع جمع لعطية (الزكاة معاوية بن أبي سفيان) قال ابن عبد البر يريد اخذ زكاتها بنفسها منها لانه اخذ منها عن غيرهما حال عليه الحول قال ولا اعلم من وافقه الا ابن عباس ولم يعرفه الزهري فلذا قال ان معاوية أول من اخذ قال وهذا شذوذ لم يرج عليه احد من العلماء ولا قال به احد من ائمة القوي وقال البايع قال ابن مسعود وابن عمر مثل قولهما ثم انعتدا لاجماع على خلافه قال وانما كان معاوية يأخذ من العطاء زكاة ذلك العطاء لانه كان يرى حقه واجبا قبل دفعه اليه فكان يراه كالمال المشترك يمر عليه الحول في حالة الاشتراك واما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يأخذوا ذلك منها اذ لم يتحقق ملك من اعطياها الا بعد القبض لان الامام ان يصرفها الى غيره بالاجتهاد ونحو هذا التأويل ذكر ابن حبيب (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) بالمدينة (ان الزكاة تجب في عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم) قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصاب الذهب شي الا ما روى الحسن بن حمادة عن علي انه صلى الله عليه وسلم قال ها توارز زكاة الذهب من كل عشرين دينارا نصف دينار وابن حمارة اجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثرة خطائه ورواه الحفاظ موقوفا على علي لكن عليه جمهور العلماء وما زاد على عشرين فيحسب به قل او اكثر سواء كانت قيمتها مائتي درهم او اقل او اكثر

والله ذهب الائمة الاربعة وغيرهم الا ان ابا حنيفة مع جماعة من اهل العراق حملوا في العين او قاصا كالماشية وقالت طائفة لازكاة في الذهب حتى يبلغ صرفها مائتي درهم فاذا بلغت اركبت كانت اكثر من عشرين دينارا او اقل الا ان تبلغ اربعين دينارا ففيها دينار ولا راي حتى يبلغ اربعين دينارا ففيها ربع عشرة واكثر احباب داود ورواية عن الثوري لازكاة في الذهب حتى يبلغ اربعين دينارا ففيها ربع عشرة وما زاد فيحسب به (قال مالك ليس في عشرين دينارا قاصة بينة النقصان زكاة) لعدم بلوغ النصاب (فان زادت حتى تبلغ بزيادتها عشرين دينارا وازنة ففيها الزكاة) وجوبا (وليس فيما دون عشرين دينارا عينا الزكاة) ودون بمعنى اقل (وليس في مائتي درهم ناقصة بينة النقصان زكاة فان زادت حتى تبلغ بزيادتها مائتي درهم واقية ففيها الزكاة) وفي نسخة زكاة بالتكثير (فان كانت تجوز بجواز الزكاة رأيت فيها الزكاة دنائير كانت او دراهم) قال الابهري وابن القصار معناه انها وازنة في ميزان وفي آخرنا قصة فاذا نقصت في جميع الموازين فلا زكاة وقال عبد الوهاب معناه النقص القليل في جميع الموازين كحبة وجبتين وما جرت العادة بالمساحة فيه في البيع وغيره وعلى هذا جمهور اصحابنا وهو الاظهر ويحتمل وجهان ثالثا وهو ان يكون النقص فيها غالبا غرض الوازنة وهو المشهور عن مالك ومساواة تأويل وهذا قول اصحابنا العراقيين وحملوا نقصه على الدناير والدرهم الموزونة والاظهر ان تكون في المعدودة قاله البايع قال ابن زرقون ويظهر ان قول ابن القصار والابهري في الموزونة وقول عبد الوهاب في المعدودة فلا يكون خلافا كذا قال ولا يصح لان نص عبد الوهاب في جميع الموازين فكيف يقال في المعدود (قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف الدراهم ببلده ثمانية دراهم بدينار انما لا تجب فيها الزكاة وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا او مائتي درهم) لان المال انما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته فلا تعتبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه كما لو كان له ثلاثون شاة قيمتها اربعون من غيرها او قيمتها عشرون دينارا او اربعون دينارا فلا زكاة وان نقص النقد عن النصاب وبلغت قيمة صياغته اكثر من نصاب فلا زكاة قاله البايع (قال مالك في رجل كانت له خمسة دنائير) مثلا والمراد اقل من نصاب (من فائدة أو غيرها ففتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة انه يزكها وان لم تتم الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد او بهد ما يحول عليها الحول بيوم واحد ثم لازكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت) هذا مذهب مالك رحمه الله ان حول ربح المال حول أصله وان لم يكن أصله نصابا قياسا على نسل الماشية ولم يتابعه غير اصحابه وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا في فرعوه وهما اصلان والاصول لا يرتفع بعضها الى بعض وانما برد الفرع الى أصله قال أبو عبيد لان علم احد افرق بين ربح المال وغيره من الفوائد غير مالك وليس كما قال قد فرق بينهما الا فراعي وأبو ثور وأجدل لكنهم شرطوا ان يكون أصله نصابا وانما انكر أبو عبيد انه يجعله كاصله وان لم يكن أصله نصابا وهذا لا يقدح في غير مالك واصحابه وقال الجمهور الربح كالقوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة قاله ابن عبد البر (وقال مالك في رجل كانت له) أي عنده (عشرة دنائير فتجر فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا انه يزكها مكانها ولا يتطربها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيه الزكاة) وهو العشرون (لان الحول قد حال عليها وهي عنده عشرون) بالربح وهو يقدر كانه كان فيها (ثم لازكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت) وهذا بمعنى ما قبله غايته انه فرضها في الاولى في خمسة والثانية في عشرة بحسب سؤاله عن ذلك وأجاب فيهما بحكم واحد وهو ضم الربح لاصله وان لم يكن نصابا (قال مالك الا ما راجع عليه عندنا) بالمدينة (في اجارة العبيد ونحو اجارهم وكراء المساكن وكاتبه المكاتب انه لا تجب في شيء



من ذلك الزكاة قل ذلك أو كثر حتى يحول عليه المحول من يوم يقبضه صاحبه) وهو نصاب لانها فوائد  
تحددت لاعتن مال فيستقبل بها (وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء ان من بلغت  
حصته منهم عشر بن دينار عينا أو مائتي درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته عما يجب فيه الزكاة  
فلا زكاة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما يجب فيه الزكاة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيبا من بعض)  
بان كان لواحد نصاب واخر نصابا مثلاً (انخذ من كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصته  
كل انسان منهم ما يجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس  
اواق من الورق صدقة) ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم فاقضى انه انما يعتبر ملك كل واحد على حدة  
(قال وهذا احب ما سمعت الى) يدل على انه قد سمع خلافه وذلك ان عمر والحسن والشعي قالوا ان الشركاء  
في العين والماشية والزروع اذا لم يعلم احدهم ماله بعينه انهم يزكوا الزكاة الواحد قياسا على الخطاه  
في الماشية وبه قال الشافعي في الجديد ووافق مالك ابو حنيفة وأبو ثور (قال مالك واذا كانت  
لرجل ذهب أو ورق متفرقة بأيدي الناس شتى فانه ينبغي له ان يجمعها جميعا ثم يخرج ما وجب عليه  
من زكاتها كلها) هذا اجماع اذا كان قادرا على ذلك ولم تكن ديونا في الذم ولا قراضا ينتظر ان ينض  
قوله أبو عمر (قال مالك ومن افاد ذهباً أو ورقاً) بخوميراث أو هبة أو صدقة وما تقدم من آجارة الى آخره  
(انه) بكسر الهمزة هو مقول الاول (لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها المحول من يوم افادها اذ هي  
تحددت عن غير مال فيستقبل وما هنا غم مما تقدم فليس بتكرار

(الزكاة في المعادن)\*

جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به أو لاقامة الناس فيها شتاء وصيفا  
(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) واسمه فروخ المدني أحد الاعلام (عن غير واحد) مرسل عند  
جميع الرواة ووصفه البرار من طريق عبد العزيز الدروري عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن  
الحارث المزني عن أبيه وأبو داود من طريق ثور بن يزيد الديلمي عن عكرمة عن ابن عباس (ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث) بن عامر بن سعيد (الزني) من أهل المدينة  
وكان صاحب لواء منية يوم فتح مكة وكان يسكن وراء المدينة ثم تحول الى البصرة احادته في السنين  
ومحيي ابن خزيمة وابن حبان قال المدايني وغيره مات سنة ستين وله ثمانون سنة (معادن القبلية)  
قال ابن الاثير نسبة الى قبل بفتح القاف والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الامكنة القبلية  
بكسر التاف وبعد هالام مفتوحة ثمانية (وهي من ناحية القرع) بضم القاف والاء كما جزم به السهيلي  
وعياض في المشارق وقال في كتابه التنبيهات هكذا قيده الناس وكذا رواه غيره وحكى عبد الحق عن  
الاحول اسكان الراء ولم يذكره غيره انتهى فاقصر النهاية والنووي في تهذيبه على الاسكان مرجوح  
قال في الروض بضمين من ناحية المدينة يقال انها أول قرية مات اسماعيل وامه التمر بمكة وفيها  
عينان يقال لهما الرض والتحف يسقيان عشر بن الف نخلة كانت لمجزة بن عبد الله بن الزبير والرض  
منابت الاراك في الرمل (قل لك المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة) فدل ذلك على وجوب زكاة  
المعدن (قال مالك ارى والله اعلم ان لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها  
قدر عشر بن دينار عينا) أي ذهباً (أو) قدر (مائتي درهم) فضة وهي خمس اواق وبهذا قال جماعة  
وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما المعدن كالزكوة فيه الخمس يؤخذ من قليله وكثيره وتعقب بانه  
صلى الله عليه وسلم قال في المعدن جباروني الزكاة الخمس فغير بينهم ما ولو كانا بمعنى واحد جمعهما والفرق  
بينهما ان المعدن يحتاج الى عمل ومؤنة ومعالجة لا استخراج بخلاف الزكاز وقد جرت عادة الشرع

ان ما عظمت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيديته (فاذا بلغ ذلك فيه الزكاة) ربع الشر  
(مكانه) يريد عند اخذه من المعدن واجتماعه عند العامل ويحتمل ان يريد عند تصفيته واقسامه  
والاظهر عندى ان الزكاة تجب فيه عند انفصاله من معدنه كالزكاة تجب فيه الزكاة بيد وصلاحه  
قوله الباجي (وما زاد على ذلك اخذ بحسب ذلك مادام في المعدن نيل) فيضم الى الاول الذي بلغ  
النصاب ويترك لانه بقية عروة (فاذا انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل) آخر (فهو مثل الاول يتعدا  
فيه الزكاة كما ابتديت في الاول) فان كان نصابا زكى والا فلا يضم بقية عرقه ان بلغ كالأول  
فلا يضاف الثاني الى الاول بلغ الاول نصابا ام لا كما لا يضاف زرع عام الى زرع عام آخر (والمعدن)  
ولا بن وضاح والمعادن (بمنزلة الزرع) لان الله ينبت في الارض كما ينبت الزرع (يؤخذ منه) ولا بن  
وضاح منها (مثل ما يؤخذ من الزرع) ليس المراد بالمثلية في القدر المخرج بل في تركته مكانه كما افاده  
قوله (يؤخذ منه) اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به المحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد  
العشر (أو نصفه) ولا ينتظر ان يحول عليه المحول (فاستدل بالقياس على المحكم الذي اعطاه ولا بقوله  
مكانه وواقته الشافعي في القديم وقال في الجديد كاني خيفة لا زكاة حتى يحول عليه المحول لانه فائدة  
يستقبل بها

(زكاة الزكاز)\*

بكسر الزاء وتخفيف الكاف وآخرة زاي مأخوذ من الزكز بفتح الزاء يقال زكزه يركزه ركزا اذا دفعه فهو  
مركوز وتسمية المأخوذ منه زكاة مجازاً وباعتبار ان في بعض صور الزكاة (مالك عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب) بن زون (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف كلاهما (عن أبي هريرة ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الزكاز الخمس) سواء كان في دار الاسلام أو الحرب عند الجمهور  
ومنه الاثمة الاربعة خلافا للحسن البصري في قوله فيه الخمس في ارض الحرب وفي ارض الاسلام فيه  
الزكاة قال ابن المنذر لا اعلم احدا فرق هذه التفرقة غيره ولا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره  
لظاهر الحديث خلافا لقول الشافعي في الجديد لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب ولا بين القدين  
وغيرهما كخماس وحيد ووجاهه ربه قال أحمد وغيره وعن مالك أيضا رواية باسقاط كونه احد  
التدين وظاهر الحديث العموم وهو المشهور \* لطيفة \* وقع ان رجلا رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
في النوم فقال له اذهب الى موضع كذا فاحفره فان فيه زكازا ففذه لك ولا خمس عليك فيه فلما اصبح  
ذهب الى ذلك الموضع فحفره فوجد الزكاز فيه فاستفتى علماء عصره فافتوه بانه لا خمس عليه لانه رؤيا  
واقى العزيز بن عبد السلام بان عليه الخمس وقال اكثر ما ينزل منامه منزلة حديث روى باسناد صحيح  
وقد عارضه ما هو أصح منه وهو حديث في الزكاز الخمس واختصر الامام هنا لفظ هذا الحديث وساقه  
تاما في كتاب الدييات باسناد المذکور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجماعة جبار والبئر  
جبار والمعدن جباروني الزكاز الخمس فدل ذلك على ان مذهبه جواز ذلك وقد رواه البخاري هنا  
عن عبد الله بن يوسف عن مالك به تاما (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل  
العلم يقولون ان الزكاز انما هو دفن) بكسر الدال وسكون الفاء أي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح  
وأما ما تقدم فالمصدر ولا يراد هنا قاله المحافظ كازر كشي ورده الدماميني بانه يصح الفتح على أنه مصدر  
اريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا الثوب تسج العين (يؤخذ من دفن المجاهلية ما) أي مدة  
كونه (لم يطلب بمال) يتفق على انجازه (ولم يشك فيه نفقة) عطف تفسير (ولا كبير عمل  
ولا مؤنة) فهذا الذي فيه الخمس ساعة يوجد (فاما ما طلب بمال) وكلف فيه كبير عمل فاصيب مرة



واخطى مرة فليس بركاز) حكاي يؤخذ منه الزكاة ولا يخمس والافاسم الر كازباق عليه وفي هذا افادة الفرق المتقدم بين المعدن والر كازبا احتياج المعدن الى عمل وموتة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الر كازوقيل انما جعل في الر كاز الخمس لانه مال كافر فنزل واجده منزلة القاسم فكان له اربعة اجاسه وقال الزين بن المنير كان الر كاز مأخوذ من اركوته في الارض اذا غرزه فيها وأما المعدن فانه ينبت في الارض بغير وضع واضع هذه حقيقة ما اذا افترقا في أصلهما فكذلك في حكمهما

(مالا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر)

اختلف في العنبر فقال الشافعي في الام اخبرني عدد من اتق بخبره نه نبات يخلق الله في جنبات البحر وقيل انه يأكله حوت فيموت فيلتهيه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيخرج منه \* وحكي ابن رستم عن محمد ابن الحسن انه نبت في البحر بمنزلة الخشيش في البروقيل هو شجر ينبت في البحر فينكسر فيلتهيه الموج الى الساحل وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا قال وما يحكي انه روث دابة اوقيتها اومن زبد البحر فيعبد (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه) القاسم بن محمد بن الصديق (ان عاتشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبى بنات اخيها) لا يها محمد بن أبي بكر قاله الباجي (يتامى في حجرها) أي منعها الهن من التصرف (لهن الحلي) بفتح فسكون مفرد ويضم وكسر اللام وشد الياء جمع (فلا يخرج من حليهن) بالجمع والافراد (الزكاة) ففيه انه لا تجب الزكاة في الحلي قال الباجي قوله لهن يقتضي ملكتهن له وان لم يتصرفن فيه لكونهن محجورات فقد علك من لا يتصرف كصغير وسفينة ويتصرف من لا يملك كالاب والوصي والامام (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة) قال الباجي يحتمل ان يملكهن ذلك ويحتمل ان يزبنهن به وهو على ملكه والذهب والقضة من الاموال المرصدة للتخمة فتجب فيها الزكاة ولا يخرج عن ذلك الا بامر من الصياغة المباحة واللباس المباح وقال ابو عمر ذهب الائمة الثلاثة واكثر المذنبين الى انه لا زكاة في الحلي وقالت طائفة كافي حنيفة تجب فيه وتناولوا ان عاتشة وابن عمر لم يخرجوا زكاته لانه لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتناولوا في النجوارى ان ابن عمر كان يرى ان العبد يملك ولا زكاة على عبد وهو تامل بعبد وابن عمر كان لا يرى ما يحلي به بناته وليس في هذا يتيم ولا عبد وكان ابن عمر ينكح البنات له على ألف دينار يحليها منه بربع مائة فلا يركيه واحتجوا بظاهر حديث في الرقة ربع العشر وحديث ليس فيما دون خمس اواق وحديث الذهب في اربعين دينارادينار ولم يخص حليها من غيره وهذا يرده العمل المعمول به في المدينة ويخصه وقال ابو عبيد الرقة عند العرب الورق المنة وشة ذات السكة السائرة بين الناس واحتجوا بحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يديها بنتها مسكتان من ذهب اوفضة فقال اتطين زكاة هذا قالت لا قال ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فخلعهما والتهمما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله وعن عاتشة نحو هذا وحديث الموطأ باستطاع الزكاة اثبت اسنادا ويستحيل ان تجمع عاتشة منه مثل هذا الوعيد وتخالفه ولو صح ذلك عنها علم انها علمت النسخ والاصل الجمع عليه في الزكاة انما هو الاموال الثمانية او اطلوب فيها النماء بالتصرف (قال مالك من كان عنده تبر او حلي من ذهب اوفضة) وهو نصاب (لا يتقعر به للباس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشره الا ان يتقص من وزن عشرين دينارا عينا) أي ذهابا خالصا (او مائتي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة ويعلم من هذا ان وزنه كل عام اذا كان يخرج منه أو نسي وزنه اما اذا اخرج عنه من غيره ولم ينس وزنه فيكفي علم وزنه اول عام (وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه غير اللبس) كاعداده لعاقبة اوقية

(فاما التبر والحلي المكسور الذي يزيد أهله اصلاحه ولبسه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة) وخالف الشافعي فأوجب فيه الزكاة (قال مالك ليس في اللؤلؤ) وهو مطر الربيع يقع في الصدف (ولا في المسك) الطيب المعروف وفي مسلم مرفوعا الطيب الطيب المسك (ولا العنبر زكاة) لانها كسائر العروض لا زكاة في اعيانها اتفاقا واختلف في اللؤلؤ والعنبر حين يخرجان من البحر فاجمعه ولا شيء فيه ما خلا القول المحسن البصري فيه الخمس ورده البخاري بانه صلى الله عليه وسلم انما جعل في الر كاز الخمس ليس في الذي يصاب في الماء أي لانه لا يسمى لغة ركازا قال ابن القصار ومعهوم الحديث ان غير الر كاز لا خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لانها يتولدان من حيوان البحر فاشبهها المسك وبهذا يرد قول أبي يوسف في العنبر وكل حلية تخرج من البحر الخمس ولا بن أبي شبة مثل ابن عباس عن العنبر فقال ان كان في يد شي فيفيه الخمس وروى الشافعي والبيهقي وابن أبي شبة أيضا عن ابن عباس ليس العنبر بركاز انما هو شيء دسره البحر وجمع بينهما بانه كان يشك فيه ثم تبين له ما جزم به وقال ابو عمر أمر الله بآياته زكاة زكاة قال خذ من أموالهم صدقة فأخذ صلى الله عليه وسلم من بعض الاموال دون بعض فعلم انه تعالى لم يرد جميع الاموال فلا يبذل الى ايجاب زكاة الا ما أخذه صلى الله عليه وسلم ووقف عليه اصحابه

(زكاة اموال يتامى والتجارة لهم فيها)

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اتجروا في اموال يتامى لا تأكلها الزكاة) انما قال ذلك لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم واردها على فقرائكم ولم يخص كبير من صغير وانما الزكاة توسعة على الفقراء فتى وجسد الفتى وجبت الزكاة وبه قال الجمهور وقال ابو حنيفة في طائفة لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتناول بعض اصحابه قول عمر على ان الزكاة هنا النفقة فكذلك اذا انفق المسلم على أهله كانت له صدقة وتعقب بان اسم الزكاة لا يطاق على النفقة لغة ولا شرعا ولا يقاس على لفظ صدقة لان اللغة لا تؤخذ بالقياس وايضا فالصدقة لا تطلق على النفقة وانما وصفت بالصدقة في الحديث لانه يؤجر عليها وحنة الجمهور وعوم حديث تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم والقياس على زكاة المحرث والفطر والولى هو الخطاب بالزكاة فيما تم ترك انما جبالا الطفل (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن ابيه انه قال كانت عاتشة تلبي) تتولى امرى (انا واخا لي يتيمين في حجرها) بعد قتل ابيهما بمصر (انما كانت تخرج من اموال الزكاة) وهي بالمكان السالى من المصطفى فدل ذلك على وجوبها في مال يتامى واحتج له ابو عمر بالاجماع على زكاة حرث اليتيم وثماره وعلى وجوب ارض جانيته وقيمة ما يتلفه وعلى ان من جن احياها والحائض لا يراعى قدر الجنون والحيض من المحول فدل ذلك كله على انها حق المال لا البدن كاصلاة فتجب الزكاة على من تجب عليه الصلاة ومن لا تجب (مالك انه بلغه ان عاتشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى اموال يتامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها) لثلاثا كلها الزكاة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (انه اشترى لبي اخيه) عبد ربه بن سعيد يتامى في حجره (مالا) أي شيئا تمولا (فبيع ذلك المال بعد) بالضم أي بعد ذلك (بمال كثير) بموحدة أو مثله (قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال يتامى لهم) فيسداول (اذا كان الولي مأمونا) قيدان في الجواز فان خسرت اموالهم أو تلفت (فلا يرى عليه ضمانا) لانه فعل ما هو مأموربه واما ان تسلفها وتجبر لنقصه فلا يجوز الا ان تدعو ضرورة في وقت الى قليل منه ثم يسرع برده وليس كتسلف المودع من الودعة لان المودع ترك الانتفاع به مع القدرة عليه فجاز للمودع الانتفاع على خلاف في ذلك ولا كذلك



مال اليتيم لانه مأور بتمتية ماله كالمبضع منه قاله الباسجي والله أعلم

\*(زكاة الميراث)\*

(مالك انه قال ان الرجل اذا هلك مات ولم يود زكاة ماله انى ارى ان يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوز بها الثلث لانه يترحم ان يقر على نفسه بالزكاة ليحرم وارثه ماله فلا يشاء أحد ان يمنع وارثه الامتعه وقال (وتبدأ على الوصايا) تأكيذا وقد قال انه يبدأ عليها مذهب الحنيفة وقال بعض اصحابه يبدأ عليها صدق المريض (واراها بمنزلة الدين عليه) ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا وانما اراد بتبذير الزكاة على الوصايا كتمدية الدين عليها كما قال (فلذلك رأيت ان تبدأ على الوصايا) ولم يشك عند ذلك انه لم يحصل فيه لفظه قاله ابن عبد البر (قال وذلك اذا أوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك) وقال الشافعي تبدأ الزكاة قبل الديون لان من وجبت عليه زكاة ليس له ان يحدث فيه شيئا حتى يخرجها وله التصرف فيه وان مدينما لم يوقف للغرماء (والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بالمدينة (انه لا تجب على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا ويدة) أى امة (حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك او اقضى) قبض (الحول) فاعل يحول (من يوم باعه وقبضه) لانه فائدة (قال مالك السنة عندنا انه لا تجب على وارث في مال ورثه الزكاة حتى يحول عليه الحول) لانه فائدة يستقبل به الحول من يوم يقبض قال ابو عمر هذا اجماع لا خلاف فيه الا ما جاء عن ابن عباس ومعاوية وقد تقدم انتهى لكن الذي جاء عنهما هو في العطاء تنزيلا له منزلة المال المشترك لان له حقا في بيت المال بخلاف الارث فلا شركة والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(الزكاة في الدين)\*

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) الكندي صحابي صغير (ان عثمان بن عفان كان يقول) وفي رواية البيهقي من وجه آخر عن الزهري قال أخبرني السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (هذا شهر زكاةكم) قيل الاشارة لرجب وانه محمول على انه كان تمام حول المال لكن يحتاج الى نقل في رواية البيهقي المذكورة عن الزهري ولم يسم لي السائب الشهر ولم اسأله عنه (فان كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم قوتون منه) بالتذكير أى مما يحصل بعد أداء الدين (الزكاة) لان ما قبل الدين لا زكاة فيه (مالك عن ايوب بن أبي تميمة) واسمه كيسان (السمتاني) نسبة لسمتانيان بفتح السين المجلد لبيع أو عمل احدا الاعلام يقال حج اربعين حجة (ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظمما بامر برده الى أهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنين) لانه على ملك صاحبه يورث عنه وبه قال سفيان الثوري وزفر والشافعي في قول (ثم عقب بذلك بكتاب ان لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة) لما مضى السنين (فانه كان ضمرا) بكسر الضاد غائبا عن ربه لا يقدر على أخذه ولا يعرف موضعه ولا يرجوه والزكاة فانما تتعلق بالاموال التي يقدر على تميتها أو النامية قال ابن عبد البر وقيل الضمار الذي لا يدري صاحبه يخرج أم لا وهو أصح وبما أخرقوني عمر هذا قال مالك والاوزاعي قال ابن زرقون شبهه مالك بعرض المحتكر يبيعه بعد سنين فيتركه لعام واحد انتهى وقال الليث والكوفيون يستأنف به حولا وتجاهل ابن حبيب عن مالك وهو أحد قول الشافعي (مالك عن يزيد) بتمتية فزاي (ابن خزيمة) بمجمة ثم مهملة مصغر نسبة الى جده فهو بن يزيد بن عبد الله بن خزيمة بن يزيد الكندي المدني ثقة من رجال

الجميع (انه سأل سليمان بن يسار) أحد الفقهاء (عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة فقال لا) زكاة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي اذا لم يكن له عرض ولا مال غيره وللشافعي قول آخر ان الدين لا يمنع الزكاة لانها في عين المال والدين في الذمة (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه) لانه لا يقدر على تميتها (وان اقام عند الذي هو عليه) أى المدين (سنتين ذوات عددهم قبضه صاحبه لم يجب عليه الا زكاة واحدة) اذ لو وجبت لكل عام لادى الى ان الزكاة تستهلكه ولهذه العلة لم تطلب في اموال القنية لان الزكاة مواساة في الاموال الممكن تميتها فلا تقبضها الزكاة غايبا (فان قبض منه شيئا لا تجب فيه الزكاة) لنقصه عن النصاب (فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة فانه يزكي) بالبناء للفعول ولان وضاح يزكيه مبنيا للفاعل وهاء الضمير (مع ما قبض من دينه ذلك) وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم قبض ما اذا اضافه اليه ثم به نصاب فانه يزكي يوم القبض عنهما فان لم يحل الحول على ما يده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصابا (قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن ليحفظ عدد ما اقتضى فان اقتضى بعد ذلك عددا تمت به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه الزكاة) لانه مال واحد حال عليه الحول فاذا بلغ النصاب زكاه (قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولا ولم يستهلكه فان زكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير فعليه الزكاة بحسب ذلك) فيزكي ما قبض ولو دينارا أو درهما (قال والدليل على الدين يغيب اعواما يقتضى فلا يكون فيه الا زكاة واحدة ان العروض تكون عند الرجل) وصف طردى فالمراد عند التاجر المحتكر ولوانى للتجارة (اعواما ثم يبيعها فلا يس عليه في اثمانم الا زكاة واحدة) فاستدل بقياس الدين على عرض المحتكر والجامع بينهما عدم القدرة على النماء وذلك انه ليس على صاحب الدين أو العرض ان يخرج زكاة ذلك الدين أو العرض من مال سواه كعين عنده (وانما يخرج زكاة كل شيء منه ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره) انيس يدر على غناه كما افاده ما قبله اما ان وجبت بقبض الدين أو ثمن العروض المحتكرة فله ان يخرج ما وجب عليه فيها من سواها ولا يتعين الاخراج منها كما له ان يخرج ذهابا عن فضة وعكسه (قال مالك الامر عندنا في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض الذهب والفضة (سوى ذلك ما) أى قدر (تجب فيه الزكاة فانه يزكي ما يده من ناض تجب فيه الزكاة) ويجعل العروض في متبالة الدين (واذا لم يكن عنده من العروض والنقد الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده) من الناض (فضل) أى زيادة (عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه) فما قبل الدين ولو نقد الا زكاة فيه

\*(زكاة العروض)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن رزيق) قال الباسجي رواه يحيى بتقديم الرأ والصواب بتقديم الرأى أى المتقوطة وعليه جمهور الرواة وهو لقب واسمه سعيد (بن حبان) بفتح الحاء المهملة والتخمية الثقيلة وفي التقریب في حرف الرأ رزيق بن حبان الدمشقي أبو المقدم ويتال بتقديم الرأى قيل اسمه سعيد ورزيق لقب صدوق مات سنة خمس ومائة وله ثمانون سنة (وكان) رزيق (على حواز مصر) أى موضع يؤخذ منهم فيه الزكاة قاله البونى (في زمان الوليد وسليمان) ابني عبد الملك بن مروان (و) في زمان ابن عمهما (عمر بن عبد العزيز بن مروان الخليفة العادل ولها بعد سليمان باستخلافه له



(فذكر) زريق (ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من مربيك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم مما يدبرون من التجارات من كل اربعين دينارا) تميز (دينارا) معقول خذ (خاتمة) فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا فان نقصت اقل فانزكاة قال ابن القاسم لم يأخذ مالك بهذا وقال لازكاة في الناقصة ولو قل الامثل الحجة والمحبتين فانزكاة ومعناه لم يأخذ بظاهرة قاله الباجي وقال ابو عمر اشتراطه نقص ثلث دينار رأى واستحسن فهو يضارع قول مالك فيما مضى ناقصة بينة انتصان والاولى بظاهر حديث ليس فيما دون خمس اواق صدقة فاصح انه دون ذلك قل اوكثر لازكاة فيه (ومن مربيك من اهل الذمة فيخذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين دينارا دينارا فانقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من المحول) قال ابو عمر سلك عمر بن عبد العزيز طريق عمر بن الخطاب فانه كتب الى عامل ايلة اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما ثم اكتب له براءة الى السنة ونحزم من التاجر المعاهد من كل عشرين درهما درهما ومن لاذمة له من كل عشرة دراهم درهم وليس في كتاب ابن الخطاب ان يكتب للذي بما يؤخذ منه كتاب الى المحول وهو دليل مالك انه يؤخذ منه كلما تجر من بلدته الى غير بلدته (قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله) بالتشديد اي دفع صدقة اي زكاة (ثم اشترى به عرضا بنا) بفتح الواحدة والراي نوع من الثياب او الثياب خاصة من امتعة البيت او امتعة التاجر من الثياب (او رقيقا) او ما شبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه المحول فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه المحول من يوم صدقة (ادى زكاته) وانه ان لم يبيع ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه الا زكاة واحدة) وحاصله ان ادارة التجارة ضربان احدهما التقلب فيما وارثا بالاسواق بالعروض فلا زكاة وان اقام اعواما حتى يبيع فيركي لهام واحد والثاني البيع في كل وقت بلا انتظار سوق كفعل ارباب الحوانيت فيركي كل عام بشروط اشار اليه الباجي وذهب الائمة الثلاثة وغيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام ويركي مديرا كان او محتكرا وقال داود لازكاة في العرض بوجه كان لتجارة او غيرها فخير ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ولم يقل الا ان ينوي بما التجارة وتعب بان هذا انقص لاصله في الاحتجاج بانظاه لان الله تعالى قال خذ من اموالهم صدقة فعلى اصنافهم يؤخذ من كل مال الا ما خص بسنة او اجاع فيؤخذ من كل مال ما عد الرقيق والخيول لانه لا يقيس عليهم ما في معناه من العروض وقد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة وان اختلفوا في الادارة والاحتكار والحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين وما نقله مالك من عمل المدينة وخبر ابي داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما نعدده للبيع قال الطحاوي ثبت عن عمر وابنه زكاة عروض التجارة ولا يخالف لهما من العكابة وهذا يشهدان قول ابن عباس وعائشة لازكاة في العروض انما هو في عروض القنية (قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او قمرا او غيرها للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها المحول ثم يبيعه ان عليه فيها الزكاة حين يبيعهها اذا بلغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة) اذ ليس في اقل من نصاب زكاة (وليس ذلك مثل المحصاد) بكسر الحاء وفتحها (بمسكه) بكسر الصاد وضمها (الرجل من ارضه ولا مثل المجداد) بجيم ودالين مهملتين قطع الثمار من اصولها كالنخل (وما كان عند رجل يديره للتجارة ولا ينقص) بكسر النون يحصل (لصاحبه منه شيء) يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي فيه ما كان عنده من نقد او عين

ذهب اوفضة (فاذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فانه يزكاه) وهذا في المدير (ومن تجر من المسلمين في مال) ومن لم تجر سواء ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه (اي المال) (اولم تجروا) لكن ان تجروا يفرق بين المدير والمحتكر كما مر

(ما جاء في الكنز)\*

قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعصه على بعض في بطن الارض او ظهرها زاد في مختصر العين وكان مخرونا وقال ابن دريد هو كل شيء غمسته بيدك اور جلك في وعاء او ارض قاله عياص (مالك عن عبد الله بن دينار) المدني مولى ابن عمر (انه قال سمعت عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وهو يسأل عن الكنز) في قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والنفضة (ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة) ما اديت منه فليس يكنزوا على هذا التفسير جمهور العلماء الا ما صار وقد رواه سفيان الثوري عن ابن دينار عن ابن عمر مرفوعا نحوه الطبراني والبيهقي وقال ليس بحفظ وروى ابن مردويه عن طريق سويد بن عبد العزيز والبيهقي من رواية عبد الله بن غير كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كل ما اديت زكاته وان كان تحت سبع ارضين فليس يكنزوا كل ما لا تؤدي زكاته فهو كنز وان كان ظاهرا على وجه الارض قال البيهقي ليس بحفظ والمشهور وقعه قال ابن عبد البر وشهد له حديث ابي هريرة مرفوعا اذا اديت زكاة مالك فتدققت ما عليك انخرجه الترمذي وقال حسن غريب وصححه الحماكم ولا يروى عن ام سلمة كنت اللبس اوضحا من ذهب فتأت يا رسول الله انكر فقال ما بلغ ان تؤدي زكاته فيركي فليس يكنز صححه الحماكم وابن القطان وقال ابن عبد البر في سننه مقل وقال الزين العراقي سننه جيد وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ما أدى زكاته فليس يكنز والحماكم عن جابر مرفوعا اذا اديت زكاة مالك فتدققت عنك شرة ورواه عبد الرزاق موقوفا ورجحه ابو زرعة والبيهقي وغيرهما وقد استدلل به البخاري بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة قال ابن بطال وغيره وجه الاستدلال ان الكنز المذموم هو المتروك عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو اعم من ذلك ومفهومه ان ما زاد فيه الصدقة وما اخرجت منه الصدقة لا وعيد على صاحبه فلا يسمى كنزا وقال ابن رشد ما لا يجب فيه الزكاة لا يسمى كنزا لانه معفو عنه فاخرجت زكاته كذلك لانه عفي عنه باخراج الواجب فيه فلا يسمى كنزا قال ابو عمر لا اعلم خلافا في تفسير الكنز بذلك الا ما روى عن علي وابي ذر والضحاك وابي ذر وقوم من اهل الزهد ان في المال حقا سوى الزكاة وجاءت آثار عن ابي ذر تدل على ان الكنز ما فضل عن التوت وسداد العيش وان آية الوعيد نزلت في ذلك وعنه ايضا انه في منع الزكاة (مالك عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح) ذكوان (السمان) بائع السم (عن ابي هريرة انه كان يقول) موقوفا ورفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وتابعه زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا عند مسلم وسأقه مطولا وكذا رفعه ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عند البخاري وسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عند مسلم والقعقاع بن حكيم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن عائدة النسي وخالفهم عبد العزيز بن ابي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم انخرجه النساء ورجحه لكن قال ابن عبد البر رواية عبد العزيز خطا بين في الاسناد لانه لو كان عند ابن دينار عن ابن عمر ما رواه عن ابي صالح اصلا قال المحافظ وفي هذا التعليل نظر وما المانع ان له فيه شيخين نعم الذي على طريقة اهل الحديث ان رواية عبد العزيز بن شاذة لانه سلك طريق المجادة ومن عدل عن اهل على مز يد حفظه (من كان عنده مال لم يؤد زكاته) وفي رواية البخاري من آناه الله ما لا فلم يؤد زكاته (مثل) بضم الميم



مبيناً للمفعول أي صور (له يوم القيامة) ماله الذي لم يؤذركاته (شجاعاً) بضم الشين والنصب مفعول ثانٍ  
لمثل والضمير الذي فيه يرجع إلى مال وقد ناب عن المفعول الأول وقال الطيبي نصب تجريه مجرى  
المفعول الثاني أي صور ماله شجاعاً وقال الدماميني نصب على الحال وهو الحية المذكورة الذي يقوم  
على ذنبه ويؤاتب الفارس وازاجل وربما بلغت وجه الفارس تكون في الصحارى (أقرع) برأسه بياض  
وكما كثر سمه أبيض رأسه قاله ابن عبد البر في الفتح الأقرع الذي تنزع رأسه أي تمط لكثرة سمه وفي  
كتاب أبي عبيد سمي أقرع لأن شعر رأسه يقطع بجمه السم فيه وتغيبه القزاز بان الحية لا شعر برأسها  
فلهذا يذهب جلد رأسه وفي تهذيب الأزهري سمي أقرع لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمط فروة  
رأسه قال ذوالرمة \* فرى السم حتى انما فروة رأسه \* عن العظم عدل فالتك السع ماردة  
(له زيبتان) بفتح الزاي وموحدتين تثنية زيبية وهما الزبدتان اللتان في الشدين يقال تكلم  
فلان حتى زبت شدقه أي خرج الزبد منهما وقيل هما اللتان السوداوان فوق عينيه  
وهي علامة الحية المذكورة المؤذي وقيل نقطتان يكتنفان فاه وقيل هما في حلاته بمنزلة زغتي العنز وقيل  
لحمتان على رأسه مثل القرنين وقيل نابان يخرجان من فيه (يطلبه حتى يمكته) وللبخاري  
والنسائي فلا يزال يتبعه حتى يلقمه أصبعه (يقول أنا كنزك) وللبخاري أقرع بطوقه يوم  
القيامة ثم يأخذ به زميته يعني شقيقه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ثم تلالا تحسبن الذين يخلون الآية  
وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب حتى لا ينفعه الندم وفيه نوع من التهكم ولابن حبان  
في حديث ثوبان يتبعه فيقول أنا كنزك الذي تركته بعدك فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيعضه ثم  
يتبعه ساثر جسده ولمسلم في حديث جابر يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يقر منه فإذا رأى أنه لا بد له منه  
أدخل يده في فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة  
وفي حديث جابر هذا مسلم مثل كما هنا قال القرطبي أي صور أو نصب وأقيم من قولهم مثل قائما أي منتصبا  
أو ضمن مثل معنى التصيير أي صير ما له على هذه الصورة وقال عياض ظاهراً أن الله خلق هذا الشجاع  
لعدا به ومعنى مثل نصب كقولهم من سره أن يقتل له الناس قياماً أي ينتصرون وقد يكون معناه صور ماله  
على هذه الصورة كقوله أشد الناس عذاباً الممثلون أي المصورون ويشهد له رواية الإجماع كثر يوم  
القيامة شجاعاً ثم لا تنافي بين هذا وبين رواية مسلم مرفوعاً من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها  
حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأجى عليها في نار جهنم فتكوى بها جهته  
وجنبه وظهره لأنه يجتمع له الأمران جميعاً فحديث الباب يوافق الآية وهي سيطون ما يخلوا به يوم  
القيامة ورواية مسلم توافق الآية فتكوى بها أجباهم وجنوبهم وظهورهم لأنه جمع المال ولم يصرفه  
في حقه لتحصيل الجاه والتعبد بالمطاعم والملابس أو لأنه أعرض عن الفقير ولا يظهره ولا أنها اشرف  
الأعضاء الظاهرة لاشتمالها على الأعضاء الرئيسة وقيل المراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن  
ومؤخره وجنباه نسأل الله السلامة هذا وفي الحديث دلالة على أن المراد بالتطويق في الآية الحقيقة  
خلافاً لما قال معناه سيطون الأثم وفي تلاوته صلى الله عليه وسلم لها كما صرح به في حديث ابن مسعود  
عند الحميدي والشافعي ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحسبن الآية وللترمذي ثم قرأ مصداقه  
سيطون ما يخلوا به دلالة على أنها في مانع الزكاة وهو قول أكثر علماء التفسير وقيل نزلت في اليهود  
الذين كتموا صقته صلى الله عليه وسلم وقيل فيمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق

(صدقة الماشية)\*

(مالك أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة) المروي عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه

والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرجها إلى عماله وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به  
عمر حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم ولم يرفعه  
وانما رفعه سفيان بن حسين قال الحافظ وهو ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري  
فأرسله آخره الحاكم من طريق يونس عنه وقال إن فيه تقوية رواية سفيان بن حسين لأنه قال عن  
ابن شهاب أقرأنيها سالم فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به فتحسين  
الترمذي له باعتبار شأده وهو حديث انس عند البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجة أن أبا بكر كتب  
لانس هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين فذكره ينعوه وفي رواية لأبي داود أن أبا بكر كتبه لانس  
وعليه خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم) ففيه طلب البسملة أول  
الكتاب قال الحافظ ولم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتداء المراسلات بالمحمد وقد جعلت كتبه صلى  
الله عليه وسلم إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البسملة بالمحمد بل بالبسملة (هذا كتاب الصدقة)  
والبخاري هذه فريضة الصدقة التي فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها  
رسوله فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط (في أربع وعشرين من الأبل  
فدونها) الفاء بمعنى أو (الغنم) مبتدأ أخبره في أربع وقدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التي تجب فيها  
الزكاة وانما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم (في كل خمس شاة) مبتدأ وخبر وفيه تعيين إخراج الغنم  
فلو أخرج بعيراً من الأربع وعشرين بعيراً لم يجزه وهو قول مالك وأحمد وقال الشافعي والجمهور يجز به أن  
وقت قيمته بقيمة أربع شياه لأنه يجزى عن خمس وعشرين فأولى ما دونها ولأن الأصل أن تجب  
الزكاة من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فإذا رجع باختياره إلى الأصل اجزاء ويرد بأنه  
قياس في معرض النص فهو فاسد الاعتبار على أنه لا دخل له في هذا الباب نعم صحيح المال كسكة  
اجزاء بمسير عن شاة تنفي قيمته بقيمتها والام يجز قال الباجي اختلف قول مالك وأبي حنيفة والشافعي  
في الوقف هل هو مركب فالماخوذ من الصدقة عن الجملة وهو ظاهر قوله في أربع وعشرين أو المأخوذ انما  
هو على ما روى والزايد وقص لا تجب فيه ولا يؤخذ عنه شيء واختار ابن القصار الثاني قال ابن زرقون  
ودليله في كل خمس شاة فانما جعلها في الخمس (وفيما فوق ذلك) من خمس وعشرين وإلى ذهب الجمهور  
(إلى خمس وثلاثين ابنة) وفي رواية بنت (مخاض) بفتح الميم والمجتمعة الخفيفة وأخوه مجمعة أتى عليها  
حول ودخلت في الثاني وملت أمها والمخاض الحامل أي دخل وقت حملها وان لم تحمض وجاء عن  
علي أن في خمس وعشرين شاة فإذا صار ستا وعشرين بنت مخاض ورواه ابن أبي شيبة وغيره عنه  
موقوفاً ومرفوعاً واستناد المرفوع ضعيف (فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون) وهو ما دخل  
في الثالثة فصارت أمه لبوناً بوضع الحمل (ذكر) وصفه به وإن كان ابن لا يكون إلا ذكر أو زيادة في البيان  
لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره واتاه لفظ ابن كإبن عرس وابن أوى فرفع هذا الاحتمال أو أريد مجرد  
التاكيد لا اختلاف اللفظ كقوله غريب سود قاله الباجي أوليته على نفسه بالذكورة حتى يعدل بنت  
المخاض قاله ابن زرقون قال الحافظ أوليته رب المال لي طيب نفساً بالزيادة وقيل احتراز بذلك عن  
المختنى وفيه بعد (وفيما فوق ذلك) إلى خمس وأربعين بنت لبون والغاية داخله وان كانت إلى الغاية  
فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها لا بدليل لأن دليله قوله (وفيما فوق ذلك) إذا الإشارة لا قرب مذكور وهو  
الخمس وأربعون فعلم أن حكمها حكم ما دونها وان ما دونها وقص باللفظ وهي وقص بالاجماع فهما  
وقصان متصلان وان الأعداد في الغنم تختلف غير ما عرفنا فلو أباح لنظامه ما بين درهم إلى عشرة فهم



منه عرفا باحة العشرة بخلاف اجبت لك المجلس بين هذه الدار الى هذه الاخرى فلا يفهم منه اباحة واحدة منهم قاله الباجي واواها اولها واقتصر عليه غيره (الى ستين حقة) بكسر الميم وشد القاف والجمع حقاق بالكسر والتخفيف (طروقة الفحل) بضم الطاء اي مطروقة فعوله بمعنى مفعوله حكومة بمعنى محكمة اي بلغت ان يطرقها الفحل وفي رواية الجمل وهي التي اتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة (وفيما فوق ذلك) وهو احدى وستون (الى خمس وسبعين جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي دخلت في الخامسة سميت بذلك لانها جذعت مقدم اسنانها الى اسقطته وهي غاية اسنان الزكاة (وفيما فوق ذلك) وهو ست وسبعون (الى تسعين ابتالبون وفيما فوق ذلك) وهو احدى وتسعون (الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل) بالقاء والحاء المذكور وفي رواية طروقتا الجمل (فازاد على ذلك من (الابل) بواحدة فصاعدا عند الجمهور (ففي كل اربعين بنت) وفي رواية ابنت (لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة واربعين بنتا لبون وحقتان وهكذا وقال ابو حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت الى فريضة الغنم ففي خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة ورد بان في ابى داود وغيره في كتاب عمر المذكور فاذا كانت الابل احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فصرح بان ما زاد على ذلك زكاة بالابل خاصة ومتفق الحديث ان لا مدخل للغنم بعد الخمس وعشرين في زكاة الابل وبه قال مالك والشافعي والجمهور (وفي سائمة الغنم) اي راعيها (اذا بلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة) مبتدأ خبره ما قبله (وفيما فوق ذلك) وهو احدى وعشرون ومائة (الى مائتين شاتان) وفي رواية ابى داود والترمذي فان زادت واحدة فشاتان الى مائتين (وفيما فوق ذلك) من واحدة (الى ثلثمائة ثلاث شياه) بالكسر جمع (فازاد على ذلك) اي الثلثمائة (ففي كل مائة شاة) ففي اربع مائة اربع وهكذا مقتضاه ان الاربعة لا تحب حتى توفي اربع مائة وهو قول الجمهور قالوا فائدة ذكر ثلثمائة ابيان النصاب الذي بعده لكون ما قبله مختلفا وقال بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن احمد اذا زادت على ثلثمائة واحدة وجب اربع زاد في حديث انس فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربها ثم لا خلاف في وجوب زكاة السائمة واختلاف في المعلوفة والعاملة من ابل وبقر فقال مالك والليث فيها الزكاة رعت ام لا لانها سائمة في صفتها والماشية كلها سائمة ومنعهما من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة والحجة قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وانه اخذ من ثلاثين بقرة تبيعاه ومن اربعين مسنة ومن اربعين شاة شاة ولم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار واهل الحديث لا زكاة فيها وروى عن جمع من الصحابة لا يخالف لهم منهم فعلى قولهم من له اربع من الابل سائمة وواحد عامل او تسع وعشرون بقرة راعية وواحدة عاملة او تسع وثلاثون شاة راعية وكبس معلوف في داره لا تحب عليه زكاة ولا اعلم من قال بقول مالك والليث من فقهاء الامصار قاله ابن عبد البر وقال الباجي يحتمل انه عبر بالسائمة لانها عامة الغنم لا تكاد توجد فيها غير سائمة ولذا ذكرها في الغنم دون الابل ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم نص على السائمة ليكلف المجهد للاجتهاد في الحاق المعلوفة بها فيحصل له اجر المجهدين (ولا يخرج) وفي رواية ولا يؤخذ (في الصدقة تبس) وهو فحل الغنم او مخصوص بالاعز لانه لا منفعة فيه لدرولانسل وانما يؤخذ في الزكاة ما فيه منفعة للنسل قاله الباجي (ولا هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها (ولادات عوار) بفتح الميم وضمها وقيل بالفتح اي معيبة وبالفهم العور واختلف في ضبطها فلا اكثر على انه ما ثبت به الردي البيع وقيل ما يمنع الاجزاء في الضحية ويدخل في الغيب المريض والصغير سنا بالنسبة الى سن اكبر منه (الاماشاء المصدق) يريد اذا كان ذلك خيرا

للمساكين فيأخذ ما يجتهد به وقال القاضي ابو الحسن ان ذا الغيب لا يجزى وان كانت قيمته اكثر من السليمة قاله الباجي فتراه حقة الصاد وهو الساعي وجعل ابن عبد البر التيس من الخيار لانه يزور وروى بان اشتراط مشيئة المصدق مع اقترانه بالهرمة وذات العوار يدل على انه من الشرار وفي حديث انس ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ولا تبس الا ان يشاء المصدق قال الحافظ اختلف في ضبطه فلا اكثر انه بالتشديد اي المالك وتقديره لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب اصلا ولا تبس الا برضى المالك لا احتياجه اليه فآخذ به الارضاء امراربه فالاستثناء مختص بالتبس لا بغيره من ضبطه بخفيف الصاد وهو الساعي وكانه اشير الى التفويض اليه لانه كالوكيل فلا يتصرف بغير مصلحة وهذا قول الشافعي في البويطي وهو شبه بقاعدته في تناول الاستثناء جميع ما قبله وعن مالك يلزم المالك ان يشتري شاة بحرية تمسكا بظاهر هذا الحديث وفي رواية عنه كالاول انتهى (ولا يجمع) بضم اوله وفتح ثالثه (بين مفترق) بقاء ففوقية فراء خفيفة وفي رواية مفترق بتقديم التاء وشد الراء (ولا يفرق) بضم اوله وفتح ثالثه مشددا (بين مجتمع خشية) وفي رواية مخافة (الصدقة) ونصب مفعول لا يخله تنازع فيه الفعلان ويحتمل ان التقدير لا يفعل شي من ذلك خشية الصدقة فيحصل المراد بل تنازع قاله الدماميني وبأني معناه قريبا (وما كان من خليطين) تنية خياط بمعنى محالط كدريم وجليس بمعنى منادم ومجالس (فانهما يتراجعا بينهما بالسوية) يأتي تفسيره (وفي الرقة) بكسر الراء وخفة القاف الفضة سواء كانت مضمومة او غير مضمومة قيل اصلها الورق فحذفت الواو وعوضت اليها نحو العدة والوعد (اذا بلغت خمس اواق) بالتونين كجوار وهي ما شادهم (ربيع العشر) خمسة دراهم وما زاد فحسابه يجب ربع عشره وقال ابو حنيفة لاشي فيما زاد عليها حتى تبلغ اربعين درهما فدرهم واحد وكذا في كل اربعين قال القاضي عياض اعتمد مالك والعلما والخلفاء قبلهم على ما في هذا الكتاب ولم يرد عن الصحابة انكار شي منه وهو الذي طلبه عمر بن عبد العزيز من آل عمر بن الخطاب مع الكتاب الذي كان عند آل عمرو بن خرم وهذا يدل على ان الذي كان عند عمر هو الذي كان عند أبي بكر اذ لو كان خلافه لطلبه من آل أبي بكر كما طلبه من آل عمرو

(ما جاء في صدقة البقر)\*

وفي نسخة زكاة البقر اسم جنس للمذكروا الموثق اشتقت من بقرت الشيء اذا شقته لانها تبقر الارض بالحراثة وأخرز كاة البقر لانها اقل النعم وجودا ونسبا قاله الزين بن المنير وفي طرة قديمة هذا التبويب ليس من الرواية وهو في حاشية كتاب أبي عمرو عند الباجي في اصل الكتاب (مالك عن جيد) بضم الجاء (ابن قيس المكي) الاعرج أبي صفوان القاري لا بأس به من رجال الجمع مات سنة ثلاثين ومائة وقيل بعدها (عن طاوس) بن كيسان (اليمني) الحضرمي مولاهم الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب تابعي ثقة فقيه فاضل مات سنة ست ومائة وقيل بعدها (ان معاذ بن جبل الانصاري) الخزرجي الامام المتقدم في علم الحلال والحرام وكان ابيض وضي الوجه براق الثنايا اكل العينين شهد بدراوا المشاهد كلها ومناقبه كثيرة جدا قال الحافظ هذا منقطع فطاوس لم يلق معاذا وهو في السن من طريق مسروق عن معاذ وقال الترمذي حسن وصححه الحاكم وفيه نظر لان مسروقا لم يلق معاذا وانما حسنه الترمذي لشواهد وفي الباب عن علي بن داود (اخذ من ثلاثين بقرة تبيعا) وهو ما دخل في الثانية سمي تبيعا لانه فطم عن امه فهو يتبعها (ومن اربعين بقرة مسنة) دخلت في الثالثة وقيل الرابعة ولا تؤخذ الا اثني سواء كانت البقر ذكورا كلها او انا قاله الباجي وقال ابن عبد البر فان زادت على اربعين حتى تبلغ ستين فتبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع ثم في كل ثلاثين تبس وفي كل اربعين مسنة هذا مذهب مالك



والشافعي والفقهاء من أهل الرأي والمحدثين ثم أقوال شاذة عن الجمهور والآن قال وهذا الحديث ظاهره الوقف على معاذ إلا أن قوله (وأتى بمادون ذلك) أي الثلاثين (فأبى أن يأخذ منه شيئاً) قال لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً (فيه دلالة واضحة على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والاربعين مع أن مثله لا يكون رأياً وإنما هو توقيف عن أمر بأخذ الزكاة من المؤمنين (حتى) غاية لمقدراً لا آخذاً إلى أن (القضاء فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل) من الذين قال عمرو بن شعيب لم ينزل معاذ بن جبل من نبضه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم على عمر فذكر ما كان عليه قال أبو عمرو توفي معاذ في طاعون عمواس وكان سنة سبع عشرة وثمان عشرة والمجند من اليمن بلد طاعوس له والذي في الإصابة وقدم معاذ من اليمن في خلافة أبي بكر وتوفي بالطاعون بالشام سنة سبع عشرة أو التي بعدها وهو قول الأكثر وهما شأراً بعاً وثلاثين سنة وقيل غير ذلك وشهد بدراؤه إحدى وعشرون سنة (قال مالك أحسن ما سمعت فحين كانت له غنم على راعيي مفرقين) بتقديم الفاء وفي نسخة متفرقين بتقديم التاء (أو على رعاة) بكسر الراء ممدود جمع (مفرقين في بلدان شتى) أن ذلك يجمع كله على صاحبه فيؤدي صدقته (وكذلك الماشية والحمر) وقوله أحسن ما سمعت يدل على الخلاف والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى اقتراح المواضع إلا من جهة السعاة قاله أبو عمر (ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب أو الورق متفرقة في أيدي ناس شتى) بكسر الهمزة وفتحها (ينبغي له) أي يجب عليه (أن يجمعها فيخرج ما يجب عليه في ذلك من زكاتها) بيان لما وجب (قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمغزاة يجمع عليه في الصدقة) فان كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت بضم الصاد وشد الذال أخرج صدقتها (وأغماها غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) تميز (شاة) مبتدأ استدلال على جمع المغزاة والضأن لأن اسم الغنم يشملهما (قال فان كانت الضأن هي أكثر من المغزاة لم يجب على ربه إلا شاة واحدة) بخلاف الصدوق (بخلاف الصدوق) تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن (تغليبا للأكثر) وإن كان المغزاة أكثر من الضأن أخذ منها فان استوى الضأن والمغزاة كخمس مائة وخمسين مغزاة (أخذ الشاة من إيتما شاء) إذا لا طرف يرجع (وكذلك الأبل العراب) بكسر العين (والجنت) جمع بجنتى مثل روم ورومي ثم يجمع على البخاني ويخفف ويثقل وعند ابن وضاح والجب بنون وجيم وموحدة جمع نجيب ونجيبه بمعنى الخيار (يجمعان على ربهما في الصدقة وقال إنما هي أبل كلها) فيشملها اسم الأبل في الحديث (فان كانت العراب هي أكثر من الجنت ولم يجب على ربهما إلا بعير واحد فليأخذ من العراب صدقتها) أي الجميع من جنت وعراب (فان كانت الجنت أكثر فليأخذ منها) صدقتها (فان استوت فليأخذ من إيتما شاء) إذا كانت في كل واحدة منهما السن الواجبة فان كانت في أحدهما خاصة أخذها وليس له الزام المالك بشيء من ذلك من الآخر (قال مالك وكذلك البقر والجواميس) جمع جاموس نوع من البقر قيل كانه مشتق من جنس الودك إذا جدد لانه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والدياسة (تجمع في الصدقة على ربهما وإنما يقر بركابها) وقد ثبت زكاة البقر (فان كانت البقر هي أكثر من الجواميس) المحالة أنه لا يجب على ربهما إلا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها أو ان كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها فان استوت كخمس مائة من الجواميس ومثلها من البقر (فليأخذ من إيتما شاء) مع وجودها والآن من الموجود (فأذا وجبت في ذلك الصدقة صدقت الضغائن جميعاً) كتابين من البقر ومثلها جاموس فليأخذ من كل شيئاً (قال مالك من أفاد ماشية من أبل أو بقراً وغنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليه الحول من يوم

أفادها إلا أن يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما يجب فيه الصدقة) وهو لغة الأصل واستعمل في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فكذا أنه أصل لما يجب فيه (أما خمس ذود من الأبل وأما ثلاثون بقرة وأما أربعون شاة فإذا كان للرجل) مثلاً (خمس ذود من الأبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة ثم أفاد إليها أبل أو بقراً أو غنماً باشتراؤه أو هبة أو ميراث فانه يصدقها) يعطى صدقتها (مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحول على الفائدة الحول) فخصاص مذهبه في فائدة الماشية أنها انما تنضم إلى نصاب ولا استوفى بالجميع حولاً فان كان له نصاب من نوع ما أفاد زكى الفائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول أو قبل مجيء الساعي بيوم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأبو ثور لا تنضم الفوائد ويركى كل على حوله الانتاج الماشية فتزكى مع أمهاتها ان كانت نصاباً (وان كان ما أفاد من الماشية إلى ماشيته قد صدقت) أي صدقتها ما لكها البائع أو الوهاب أو المورث (قبل أن يشتريها بيوم واحد وقبل أن يرثها بيوم واحد فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدق ماشيته) فهو مال زكاة انسان في عام واحد (قال مالك وإنما مثل ذلك) قياسه (مثل الورق) الفضة (يركها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضاً وقد وجبت عليه في عرضه ذلك إذا باعها الصدقة) لتحرره فيه (فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم ويكسرها) لا تحرقها من الغنم (ولا غرابه في ذلك) (قال مالك في رجل كانت له غنم لا يجب فيها الصدقة) لضعفها عن النصاب (فاشتري اليها غنماً كثيرة تجب في دونها الصدقة أو ورثها) أو هبت له (أنها لا يجب عليه في الغنم كلها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها باشتراؤه أو ميراث) أو هبة (وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا يجب فيها الصدقة) صفة ماشية (من أبل أو بقراً أو غنم) بيان لماشية (فليس بعد ذلك نصاب مال) بل هو مفعول عنه (حتى يكون في كل صنف منها) أي الثلاثة (ما يجب فيه) بالتذكير وفي نسخة فيها بالتأنيث (الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق) يركى (معه ما أفاد إليه صاحبه) فاعل يصدق (من قليل أو كثير) بيان لما (من الماشية) بأصنافها الثلاثة (ولو كانت لرجل أبل أو بقراً وغنم تجب في كل صنف منها الصدقة) لبلوغ النصاب (ثم أفاد إليها بعيراً أو بقرة أو شاة صدقتها مع ماشيته حين يصدقها وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا) قال الساجي يحتمل أنه يجب هذا القول دون غيره وعلى هذا يقال زيداً حق بما له من غيره وان كان لاحقاً لغيره فيه وعليه قول حسان

اتبعوه ولست له بند \* فشركا بخيركم الفداء

قال فشركا ولا شر في النبي صلى الله عليه وسلم وقال بخيركم ولا خير في ما جبه ويحتمل أن يريد باحب أنه اصح وأرجح دليلاً فاعل على بابها (قال مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد عندها ان كانت بنت مخاض فلم توجد أخذها كانها ابن لبون ذكر) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ففي حديث انس فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الحكم متفق عليه فلو لم يجدوا أحداً منهم فاقبال مالك وأحمد وغيرهما يتعين شراء بنت المخاض والأصح عند الشافعية أنه أن يشتري أيهما شاء (وان كانت) الفريضة الواجبة عليه (بنت لبون أو حقة أو جذعة ولم يكن عنده كان على رب الأبل أن يتاعها له حتى يأتيه بها ولا أحب أن يعطيه قيمتها) لان اخراج القيمة في الزكاة لا يجوز على المشهور وليس له قوله صلى الله عليه وسلم لمع أخذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الأبل والبقر من البقر ولانه حيوان يخرج على وجه الطهارة فلم تجز فيه القيمة كالرقبة قاله الساجي (قال مالك في الأبل النواضع) جمع ناضج وهو الذي يحمل الماء من نهر أو بئر ليس في الزرع سميت بذلك لانها تنضج العطش أي تبله بالماء الذي تحملها هذا أصله ثم استعمل في كل بعير وان لم يحمل



الماء (والبقر السواني) التي يسنى عليها أي يستقي من البئر (وبقر الحمرث) التي يرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة (لأن الأحاديث الصحيحة وردت باطلاق الزكاة فيها ولم يخص عاملة من غيرها

(صدقة الخلطاء)\*

(قال مالك في الخليطين إذا كان الراعي واحدا والفحل ذكرا الماشية (واحدا والمراح) بضم الميم على الأشهر وتفتح مجمع الماشية للمبيت أو للقائلة (واحدا والدلو) آلة الاستقاء وقيل كناية عن المياه (واحدا قال رجلان خليطان) فيكونان كمالك واحد بشرط نية الخلط (وان عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه) الوالد لخال لا لأمه بالغه بدليل قوله (قال والذي ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط انما هو شريك) فقط لا خليط خلافا لابي حنيفة في ان الخليط الشريك واعترض بأن الشريك لا يعرف عين ماله لعدم تميزه عن مال شريكه حتى يرجع بحصة ما أخذ منه وقد قال في الحديث انهما يتراجعا بينهما بالسوية فلو كان كما قال لم يكن لتراجعهما بالسوية معنى اللهم الا أن يجب بأن التراجع بحسب الحساب وما يدل على ان الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وان كثيرا من الخلطاء وقد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخى له تسع وتسعون نجة ولى نجة واحدة فافاد ان المراد بالخلطة مطلق الاجتماع لا الشراكة (ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة) وكل حر مسلم فيزكى على ما اقتضته الخلطة من تخفيف وتسهيل ومساواة (وتفسير ذلك) أي يسانه (إذا كان لا أحد الخليطين أربعين شاة فصاعدا والآخرا أقل من أربعين شاة) ولو واحدة كانت الصدقة على الذي له الأربعين شاة (لأنه النصاب) ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة (لنقصه عن النصاب) فان كان لكل واحد منهما ما يجب فيه الصدقة جعلا في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعا) بقدر ما لهما وأوضح ذلك بالمثال فقال (فان كانت لهما ألف شاة وأقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة والآخرا أربعين شاة أو أكثر فهما خليطان يتراذان الفضل) أي الزائد بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها) فإذا أخذ الساعي من الألف والأربعين عشرة كان على ذي الألف منها تسعة لقوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بالسوية لأن الشريكين لا يتصور بينهما تراجع وانما يصح في الخليطين إذا أخذت القرية من مال أحدهما وقال أبو حنيفة لا تأمير للخلطة فلا تجب على أحدهما فيما يملك الا مثل الواجب عليه لو لم تكن خلطة وتعبه ابن جرير بأنه لو كان تقريقهما مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث وقال ابن عبد البر لمالك الكوفيين لم يبلغهم هذا الحديث أوروا وان الأصل حديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة ورأوا ان حكم الخلطة يغير هذا الأصل فلم يقلوا به (قال مالك الخليطان في الأبل بمنزلة الخليطين في الغنم مجتمعان في الصدقة جميعا) وكذا الخليطان في البقر (إذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة) واستدل على ذلك مشير للجمع بين الحديثين بقوله (و) دليل (ذلك) أي شرط ملك كل نصاب (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود) بالإضافة والتبوين (من الأبل صدقة) فعموم النفي شامل للخليطين (وقال عمر بن الخطاب) في كتاب الصدقة وتقدم أنه مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم (في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) تميز (شاة) بالرفع مبتدا فقيدز كاتها ببلوغ النصاب وذلك شامل للخليطين فمن لم يكن له نصاب فلا زكاة عليه وان خالط (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) ووافقه على هذا سفيان الثوري وغيره قال الباجي ومن جهة القياس ان من لا تجب عليه منقرضا فلا تجب عليه بخالط أصله إذا كان ذميا وقال أبو عمر راجعوا على ان المنقرضا لا يلزمه زكاة في أقل من نصاب واختلفوا في الخليطين ولا يجوز نقص أصل جمع عليه برأى

مختلف فيه وقال الشافعي وأحد أصحاب الحديث إذا بلغت ما شتبهما النصاب وجبت وان لم يكن لكل نصاب وليس ذلك برأى بل لأنه لم يفرق في حديثي الذود والغنم بين المجتمعين بالخلطة لما لكان أو لكان واحد وغيرهم وقد اتفقوا في ثلاثة خلطاء لهم مائة وعشرون شاة لكل أربعين عليهم شاة واحدة فتقصوا المساكين شاتين للخلطة فقياسه لو كانت أربعون بين ثلاثة وجبت عليهم شاة خلطتهم انتهى ملخصا لكان الاتفاق على هذا انما هو بين القائلين بتأثير الخلطة فلا يعادل القياس على الجمع عليه وكونه لم ينص في الحديثين على الفرق بين المجتمعين بالخلطة لما لكان أو لواحد لا يستلزم ذلك لعوده على الدليل بالابطال اذ يلزم عليه انه وجب على مالك أقل من نصاب الزكاة وذلك خلاف عموم السلب في قوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وخلاف الشرط في حديث الغنم فقول مالك ارجح واستدل له أوصح وقال عمر بن الخطاب) في كتابه المتقدم ومرانه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم (لا يجمع بين مقتري) بتقديم الفاء على التاء الفوقية وخفة الراء بتقديم الفوقية على الفاء وشذرا روايتان كما مر (ولا يفرق) بضم أوله وشذرا ثالثة مقتوحا (بين مجتمع خشية الصدقة انه انما يعني بذلك أصحاب المواشي) لأنه مقتضى قوله خشية الصدقة قاله أبو عمر لا السعاة (قال مالك وتفسير لا يجمع بين مقتري ان يكون الثفر اثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم في غنمهم الصدقة فاذا اظلمهم بظلمة مجمعة اشرف عليهم (المصدق) بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال أي أخذ الصدقة وهو الساعي (جمعوا ثلاثا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة) لانها واجب مائة وعشرين (فنهو عن ذلك) أي عن تقليل الصدقة (وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع ان الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهم فيها ثلاث شياه فاذا اظلمهما المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة واحدة فمنه عن ذلك فقل لا يجمع بين مقتري ولا يفرق بين مجتمع خشية وفي رواية مخافة (الصدقة قال فهذا الذي سمعت في) تفسير (ذلك) واليه ذهب سفيان الثوري وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة وللساعي من جهة فأمر كل واحد منهم ان لا يحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة فرب المال يخشى ان تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي يخشى ان تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر فغنى قوله خشية الصدقة أي خشية ان تكثر او ان تقل فلما احتمل الامر من لم يكن الحمل على أحدهما باولى من الآخر فحمل عليهما معا قال المحافظ لسنن الذي يظهر ان جملة على المالك اظهر

(ما جاء فيما يعتد به من السجل في الصدقة)\*

السجل بفتح السين وسكون المعجمة وباللام جمع سجلة مثل تمر وقرة ويجمع أيضا على سجال (مالك عن ثور) بفتح المثناة (ابن زيد الديلي) بكسر المهملة بعدها تحتانية المدنى ثقة مات سنة خمس وثلاثين ومائة (عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله) بن ربيعة بن الحارث الذي في الهاتفي صحابي وكان عامل عمر على الضائف (ان عمر بن الخطاب بعثه مصدقا) جابيا للصدقة فكان يعد على الناس بالسجل) بفتح فسكون (فقالوا تعد علينا بالسجل ولا تأخذ منه شيئا) في الزكاة (فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك) الذي فعله وانكارهم عليه (فقال) عمر (نعم تعد عليهم) مواشيهم (بالسجلة) الواحدة فضلا عن السجل (يحملها الراعي) لعدم قدرتها على المشى (ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة) السمينة (ولا الربي) براعه وموحدة بزنة فعلى وجهها باب كغرب (ولا الماخض) بجمعتين (ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل) أي وسط (بين غذاء) بجمعتين بزنة كرام جمع غذى وزن كريم سجال (الغنم وخياره) قال الباجي بن عمر ان ما يترك لهم من جيدها ولا يأخذ منه



في جنب الردي الذي لا يؤخذ فكما يحسب الجيد ولا يؤخذ منه كذلك يحسب الردي ولا يؤخذ منه ولا يؤخذ الا من وسط ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الاقهار نصابا لا مبرور عن لا يتد بخلافه انه لا يحسب السخا لبحال (قال مالك السخلة الصغيرة حين تنج) بضم أوله وفتح ثالثة أى ساعة تولد قال الأزهرى تقول العرب لا ولاد الغن ساعة تضربها امهات من الضأن والمعز ذكر كان أو أنثى سخلة (والربي التي قد وضعت فهي تربي ولدها) وقيل التي تحبس في البيت للبناء قال أبو زيد وليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب المجرى انها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضأن وربما أطلق في الابل (والماخص هي الحامل) يقال شاة ماخص (والا كولة) بالفتح (هي شاة اللحم التي تسمن تؤكل) فهي من كرائم المال وأصل هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعته الى اليمن اياك وكرائم اموالهم (قال مالك في الرجل تكون له الغن لا تحب فيها الصدقة فتولد) بمحذف احدى التاءين (قبل ان يأتيا) وفي نسخة يأتية أى الرجل مالكاها (المصدق) الساعى (يوم واحد فتبلغ ما تحب فيه الصدقة بولادتها قال مالك) اعاده لطول الفصل بصورة التصوير (اذا بلغت الغن بولادها ما تحب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغن منها) كرجح المال كما يأتى (وذلك بخلاف لما أفيد منها باشتراء أو هبة أو ميراث) فلا يضيفه لما عنده الناقص عن النصاب بل يستقبل بهما (ومثل ذلك العرض) أى عرض التجارة (لا يبلغ ثمنه ما تحب فيه الصدقة ثم يبعه صاحبه فيبلغ برجحه ما تحب فيه الصدقة فيصدق) أى بركى (رجحه مع رأس المال) ولوقبل المحول بيوم (ولو كان رجحه فائدة) هبة (أو ميراثا لم تحب فيه الصدقة حتى يحول عليه المحول من يوم افاده او ورثه فغذاء الغن) بمحمتين سخا لها جمع غذى بزنة كريمة وكرام (منها كرام جمع المال منه غير ان ذلك يختلف في وجه آخر) هو (انه اذا كان للرجل مثلا (من الذهب أو الورق ما تحب فيه الزكاة ثم افاد اليه ما لا تركه ماله الذي افاد لم يركه مع ماله الا فى حين بركيه) لانه لا تحب عليه زكاة الفائدة (حتى يحول على الفائدة المحول من يوم افاده ولو كانت لرجل غن أو بقرا أو بقل تجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بعيرا أو بقرة أو شاة صدقها) زكاها (مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدقها اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ماشية) وحاصله ان ولادة الماشية كرجح المال ان تم به النصاب قبل مجئ الساعى بيوم زكيت بخلاف ما افاده بشرا أو هبة أو ميراث فلا يكمل النصاب بذلك وان كان عنده نصاب ماشية ثم افاد ماشية اضافها الى حول الاولى (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) من الخلاف وقال الشافعى لا يضم شئ من الفوائد الى غيره الانتاج الماشية اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يعتد بالسخا ل وقال أبو حنيفة اذا كان له في أول المحول أربعون صغارا أو كبارا وفي آخره كذلك فالزكاة فيهما وان نقصت في المحول

\*(العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا)\*

(قال مالك الا فرغ عندنا في الرجل تجب عليه الصدقة وابله مائة بعير فلا يأتية الساعى حتى يجب عليه صدقة اخرى فيأتية المصدق) الساعى (وقد هلك اباه الاخس ذو ديا أخذ المصدق) بمحقة الصاد (من الخمس ذوو الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق ماله) أى بركيه وشرط الوجوب مجئ الساعى ان كان فلا ضمان عليه فيما تلف لانعدام شرط الوجوب سواء تلفت بأمر من السماء أو تلفها من غير قصد القرار عند مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة ان تلفها هو ضمن وقال الشافعى مرة مجئ الساعى شرط وجوب ومرة شرط في الضمان قال سحنون فان لم يكن ساع وجبت عليه كل حول لانه ساعى نفسه (فان هلك ماشيته أو غت) زادت (فانما يصدق

(المصدق) يأخذ الساعى زكاة ما يجد يوم يصدق وان تظا هرت على رب المال صدقات غير واحدة) أى اكثر منها (فليس عليه أن يصدق) بركى (الا ما وجد المصدق الساعى) عنده فان هلك ماشيته أو وجبت عليه فيها صدقات (متعددة لو كان الساعى يأتى كل عام في اطلاق الوجوب تجوز) فلم يؤخذ منه شئ حتى هلك ماشيته كلها أو صارت الى ما لا تحب فيه الصدقة (بتقصها عن النصاب) فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك أو مضى من السنين) سواء كان الهلاك بسماوى أو بأتلافه اياها بدون قصد القرار وأصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين وهل مجئ الساعى شرط وجوب أم لا والمذهب انها انما تجب مجئ الساعى وانها متعلقة بالعين أشار اليه الباجي

\*(النهى عن التصديق على الناس في الصدقة)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة الانصارى المدني (عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت مر بضم الميم (على عمر بن الخطاب بغم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا) حجة ما لبثها يقال حفلت الشاة بالثقل تركت حلبها حتى اجتمع اللبن في ضرعها فهي محفلة وكان الاصل حفلت لبن الشاة لانه هو المجموع فهي محفل لبنها (ذات ضرع) بفتح فسكون ثدى (عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون) قال أبو عمر انما أخذت والله أعلم من غن كلها لبون كالألوان كانت كلها مواضع أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بردها ورد ابن زرقون بأن مشهور المذهب ان الساعى لا يأخذ منها ولربها أن يأتية بما فيه وفاء الباجي يحتمل انه علم ان صاحبها قد طابت نفسه بها (لا تقتنوا) بكسر التاء (الناس لا تأخذوا خيرات) بفتح الحاء المهملة والزاي المنقوطة فراء بلا نقط خيار أموال (المسلمين) جمع خيرة بالسكون يطلق على الذكرو الانثى وقد تسكن في الجميع على توهم الصفة ويروى خيرات بتقديم الزاي قيل سميت بذلك لان صاحبها يحرزها أى يصونها عن الابتذال (نكبو عن الطعام) أى ذوات الدر قال موسى بن طارق قات لما لك ما معناه فقال لا يأخذ المصدق لبونا (مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال أخبرني رجلان من اشجع) بالفتح واسكان المجمة وجم قبيلة مشهورة من العرب (ان محمد بن مسلمة الانصارى) اكبر من اسمه محمد في الصحابة وكان فاضلا مات بعد الأربعين (كان يأتهم مصدقا فيقول رب المال أخرج الى صدقة مالك فلا يعود اليه شاة فيها وفاء) أى عدل (من حقه الا قبلها) قال ابن عبد البر الوفاء المدل في الوزن وغيره وان أراد هنا الزيادة فلا خلاف انه اذا طاع رب المال بأوفى مما عليه انه ينبغي للعامل أخذ ذلك للمساكين وليس له رده (قال مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا انه لا يضيق على المسلمين في زكاتهم وأن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم) وسئل مالك ان يقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها آخذ من أيها شئت فقال لا يريد لان التعيين لربها وتجب مسامحة أرباب الاموال في الزكاة وأخذ عفوهم قاله الباجي

\*(أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل وصله أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق معمر عن زيد بن اسلم عن عطاء عن أبي سعيد الخدرى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى) لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (الاخمس) فتصل لهم وهم أغنياء لانهم أخذوها بوصف آخر (لغازي سبيل الله) لقوله تعالى وفي سبيل الله (أو لعامل عليها) لقوله تعالى والعاملين عليها ويثبت السنة ان شرطه أن لا يكون هاشميا قيسلا ولا مطلبيا (أو لغارم) أى مدبر قال



تعالى والغارمين بشرط في الفروع (أول رجل اشتراها بماله) من الفقير الذي أخذها ر أول رجل له جار مسكين) المراد به ما يشمل الفقير (فتصدق على المسكين فأهدى) أي أهداها (المسكين للغني) فقيل له لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه وفيما قبله وله جار خرج على جهة التحيل فلامعهوم له فالمدار على إهداء الصدقة التي ملكها المسكين لجار أو لغيره ويأتي في حديث إهداء بريرة لما تصدق به عليها إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية وهكذا إهداء ليس بقيد في رواية لأحد وأبي داود في حديث أبي سعيد أوجار فقير يتصدق عليه فهدى لك أويدهوك قال ابن عبد البر هذا الحديث مفسر لمجل قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مرة سوى وأنه ليس على عومه واجمعوا على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغير الخمسة المذكورين الباجي فإن دفعها لغني لغير هؤلاء أعطاها بغنا لم تجزه بلا خلاف فإن اعتقد فقره فقال ابن القاسم نعم إن دفعها لغني أو كافر أو ما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية تحل للغني والفقير (قال مالك لا امرئ عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي) الخليفة أو نائبه في التدر الذي يعطى وفي من يعطى من الاصناف فلا يلزم تعميمهم (فأي الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد أو أثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي) باجتهاده (وعسى أن ينقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حينما كان) وجد ذلك وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم (جلا لا ية على أنها اعلام عن تحل له الصدقة وقد قال حذيفة وابن عباس إذا وضعتها في صنف واحد انزك أبو عمر لا أعلم لها محالها القامن الأصحاب وأجمعوا على أن العامل لا يستحق منها وإنما له بقدر عمله فدل أنها ليست مقسومة على الاصناف بالسوية وقال الشافعي هي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم إلى غيره ما وجد من أهله فإن لم يكن مؤلفة قسم على سبعة إلا العامل فاستحب أن يعطى غنا وحجته حديث ما رضى الله بقسمة أحد في الصدقات حتى قسمها على الاصناف الثمانية لكن تفرده عبد الرحمن بن زياد الأفر ببق ضعفه بعضهم وإثنى عليه أهل المغرب انتهى والمرجح أنه ضعيف في حفظه وكان رجلا صالحا ففعل من أثنى عليه من جهة صلاحه (قال مالك وليس للعامل على الصدقات فريضة مسموعة إلا على قدر ما يرى الإمام) أنه يجزيه في عماله

\*(ما جاء في الصدقات والتشديد فيها)\*

(مالك أنه بلغه أن أبا بكر الصديق قال لومعوف عقلا لجاهدتهم عليه) وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن العقال هو القلوص وقال محمد بن عيسى هو واحد العقل التي يعقل بها الأبل لأن الذي يعطى البعير في الزكاة يلزمه أن يعطى معه عقاله أي لو أعطوني البعير ومنعوني ما يعقل به لجاهدتهم أو أراد المبالغة في تتبع الحق أو التقليل كما يقال والله لا تركت منها شعرة وقال أبو عبيدة العقال صدقة عام كما قال

سعي عقلا فلم يترك لنا سدا \* فكيف لو قد سعي عمر وعقالي

وروى عننا أرا أيضا التقليل لأن العناق لا تؤخذ في الصدقة عند طائفة من العلماء ولو كانت عنقا كلها قاله الباجي واستبعد بعضهم قول أبي عبيدة بأنه تعسف وذهب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج بخروج التصديق والتشديد والمبالغة فيمنع قلها ما علق به العقال وحجته لا صدقة عام وهذا البلاغ أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق الزهري عن عبيدة بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال لما توفي صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر كيف تأتينا الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني

ماله ونفسه الابحثة وحسابه على الله فقال والله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لومعوف عننا كما نواؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو إلا أن شرح الله صدر أبي بكر ففرفت أنه الحق وبسط أبو داود وغيره اختلاف الرواة في أنه قال عننا قال أو قال (مالك عن زيد بن أسلم أنه قال شرب عمر بن الخطاب لبناء أنجبه نسأل الذي سقاه من لبن هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء سماه) ونسب اسمه أولم يمتلئ غرضه بقسمته (فإذا نهم من نعم الصدقة وم يستون) النعم من ذلك الماء (فيلبى لي من لبنها فبجها في سقاء) بكسر السين وعائى (فهو هذا ما أدنى) بل عمر بن الخطاب يده فاستقاه) قال ابن عبد البر رحمه الله عند أهل العلم أن الذي سقاه ليس ممن تحل له الصدقة إذ له غنى أو مملوك فاستقاه لثلاثة فباع به وأصابه حظور وإن لم يأن قدما وهذا نهاية الورع ولعله أعطى مثل ذلك أو قيمته للمساكين ولو كان لدى لب هذا اللبن مستحق الصدقة لما حرم على عمر قصد شربه كما يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم أكل اللحم الذي تصدق به على بريرة قال هو عايناها صدقة ولنا هدية وما ناله عمر ليس بواجب لأنه استهلكه بالترب ولا فائدة في نذره إلا المدة في الورع وقد قل تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وسأل ابن مزين عيسى بن دينار يفعل ذلك رجل أصابه مثل هذا فقال نعم يا حسن ذلك (قال مالك لا امرئ عندنا بالمدينة) أن كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه (كان حقا) إجابا عليهم جهاده حتى يأخذوها منه) بقائه وأصل ذلك قتال الصديق ما نهي الزكاة ثم إن كان مقرها فسلم وإن جاهداه فكافرا جماعا (مالك أنه بلغه أن عاملا) لم يسم (لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلا منع زكاة ماله فكتب إليه أن دعه) أتركه (ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد) قوى وعظم (عليه) ذلك (فأدى) بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر إليه يذكر له ذلك فكتب إليه عمر إن أخذها منه) قال ابن عبد البر يحتمل أنه علم من الرجل منعها من العامل دون منعها من أهله ولم يكن عنده ممن يمنع الزكاة وتفرس فيه أنه لا يخالف جماعة المسلمين الدافين لها إلى الإمام فكان كما طاق ولو صح عنده من الزكاة ما جاز له تركها عنده لأنها حق للمساكين يلزمه القيام لهم وهذا في منعها مقرها ما جازها فرزة أجماعا قال والواجب أن يعطى الإمام من منع الزكاة ويؤممه فإن أصر على المنع أخذها منه جبرا

\*(زكاة ما يخرج من ثمار الخيل والاعناب)\*

المخرج بالسكر خمر قدر الثمار (مالك عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني أتباعي أحد القهات المتوفى بعد المائة وقيل قبلها (وعن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن سعيد) بكسر العين المدني العابد تابعي صغير ثقة حافظ وهذا رواه البخاري والأربعة من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما ست السماء) أي المطر من باب ذكر الحمل وإرادة المحال (والعيون) التجارية على وجه الأرض التي لا يتكلف في رفع ماؤها آلة ولا حمل وهو السيج (والبلع) بموحدة مفتوحة وعين مهملة ساكنة وهو ما شرب بعروقه من الأرض ولم يمتح إلى سقى سماء ولا آلة وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله أو كان عثريا بفتح العين المهملة والمثناة الخفيفة وكسر الراء وشذ الحتمية فقد فسره الخطابي بأنه الذي يشرب بعروقه من غير سقى (العشر) مستأخبره فيما سقت السماء أي العشر واجب فيما سقت السماء (وفيما سقى بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أي بالسانية وهي رواية مسلم (نصف العشر) لثقل المؤنة وحفتها في الأول والناسخ الأبل التي يستقي عليها لكنها كالمثال والأقالق وغيرها كذلك



في المحكم ولذا كان المراد بالنضح الرش أو الصب بما يستخرج من الآبار والأنهار بآلة ومذاق سقى بأحدهما فإن سقى بهما وتساوى فثلاثة أرباع العشر بلا خلاف وهو ظاهر الحديث فإن كان أحدهما أكثر فالأقل تبع له وعموم الحديث ظاهر في عدم شرط النصاب في إيجاب زكاة كل ما يسقى عذوبة وبغير مؤنة لكن خصه الجمهور بالمعنى الذي سبق لأجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر ونصفه بخلاف حديث ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فإنه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملا بالدليل وأخذ أبو حنيفة بعمومه وردّه البخاري بأن المفسر يقتضي على المهم أي الخاص يقتضي على العام لأن فيما سقت عام يشمل النصاب ودونه وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة خاص بقدر النصاب وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك إذا كان البيان وفق المبدأ لا زائد عليه ولا ناقص عنه أما ادعى شيء من أفراد العام مثلا فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما قبل التوسيق وسكت عملا لا يقبله فيمكن التمسك بعمومه وقوله فيما سقت السماء العشر أي فيما لا يمكن التوسيق فيه عملا بالدليلين كما قال ولا يصح له هذا الجواب لأنه يقتضي أن ما تنقص عن الخمسة مما يوسق لا زكاة فيه مع أنه يقول بزكاته ولو وسقا أقل وأجاب الجمهور بما روى مرفوعا لا زكاة في الخضراوات رواه الدارقطني عن معاذ مرفوعا وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسلا وسبق بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال مما يذخر للاقتيات في حال الاختيار وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد تخرج من جميع ذلك وإن لم يفتق وقاله محمد وأبو يوسف وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم قال وزعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما تقل مؤنته مما تكثر مؤنته ولا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجهين (مالك عن زياد ابن سمه) بن عبد الرحمن الخراساني نزول مكة ثم العينة ثبت من رجال الجميع قال ابن عيينة كان أثبت أصحاب الزهري وقال مالك ثقة سكن مكة وقدم علينا المدينة وله هبة وصلاحه مرفوعا في الموطأ حديثان في كتاب الجامع وهذا أيضا ثالث أصله الرفع ولذا ساقه في التمهيد (عن ابن شهاب) شيخ الإمام روى عنه هنا بواسطة (أنه قال لا يؤخذ في صدقة النخل المجعور) بضم الجيم واسكان المهملة بزنة عصفور نوع ردى من التمر إذا جف صار حشفا (ولامصران الفاره) ضرب من ردى التمر يسمى بذلك لأنه إنما على النوى قشرة رفيعة جمع مصير كغيف ورغفان وجمع الجمع مصارين (ولا عذق) بفتح العين جنس من النخل أما بكسرهما فالقنوقال أبو عبد الملك وقال أبو عمر بفتح العين النخلة وبالكسر الكباشية أي القنوكا التمرسمى باسم النخلة لأنه منها انتهى وفي القاموس في فصل العين المهملة يليها ذال مخجمة من باب القاف العذق النخلة بحملها وبالكسر القنومنها (ابن حبيب) بمهمة وموحدة مصغر مسمى به الدقل من التمر لداعته وهذا رواه أبو داود ومن طريق سفيان بن حسين وسليمان بن كثير والنسائي من طريق عبد الجليل بن أحمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المجعور ولون الحبيب أن يؤخذ في الصدقة زاد النسائي في روايته وفيه نزول ولا يعموا الخبيث منه تنفقون قال أبو عمر أجمعوا على أنه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن المجيد (قال) ابن شهاب (وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك التمر تعد على صاحبها بفضائلها والسجل لا يؤخذ منه في الصدقة) ظاهر هذا أنه إذا كان كله رديا فعلى ربه أن يشتري الوسط من التمر ورواه ابن نافع عنه وزوى ابن القاسم وأشهب يؤدى منه وإيس هذا كالمأشيه لأنه مال يركب بالجزء منه فوجب أن تخرج زكاته منه كالعين والفرق بينه وبين المأشيه أن الزكاة تجلب إلى من تدفع إليه وتقل من موضع إلى موضع الضرورة والمأشيه لا مؤنة في حل الوسط منها فلو أجز فيها الربح

والاعرج لما أمكن جملة أن احتج إليه (وقد يكون في الأموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى) بضم الموحدة واسكان الراء ودال مهملة بين وياء من أجود التمر (وما شبهه) في الجودة (لا يؤخذ من أدناه) لا يؤخذ من خياره (اعلاه) وإنما تؤخذ الصدقة من أوساط المال (رفقا بالمالك والمساكين ومقتضاه أنه إذا كان جيدا كله أن له أن يأتي بالوسط إن شاء واختاره سحنون وروى ابن التاسم عن مالك يؤخذ من المجيد ومبنى التولين ما تقدم قاله كله الباجي (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا يخرص من الثمار إلا النخيل والاعناب فإن ذلك يخرص حين يبدو صلاحه ويحل بيته) لمحدث عتاب أمر صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل فلا يخرص في غيرهما عند مالك والشافعي في المجيد وقال في القديم وهي رواية شاذة عن مالك يخرص الزيتون قياسا عليه كما قال أبو حنيفة والليث لا يخرص شيء وإن حديث كان يبعث ابن رواحة إلى خيبر وغيرها للتحريص منسوخ بالتهنى عن المزينة وذلك شذوذ منهم ما شذوذ ودفع قال لا يخرص إلا النخل خاصة (وذلك أن ثمر النخيل والاعناب يؤكل رطبا وعنبا) وتباع وتمطى فإن أبيع ذلك بلا خوص ضرب بالمساكين وإن منع أربابه من ذلك ضربهم (فيخرص على أهله لتوسعة على الناس) أي أهله والمساكين (ولئلا يكون على أحد) منها (في ذلك ضيق) فيخرص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه يأكلونه) ينتفعون بها كالأوبىع أو أعطاه بدليل قوله (كيف شأوا ثم يؤدون منه الزكاة على ما خوص عليهم) ومعنى التحريص أن يخرص ما في النخل أو العنب من الثمر اليابس إذا جذع على حسب جنسه وما علم من حاله أنه يصير إليه عند الاتجار لأن الزكاة إنما تؤخذ منه تمرًا فإن لم يثمر أو يترتب كبطح مصر وعنبها خوصها على تقدير التمر والترتيب (قال مالك فأما ما لا يؤكل رطبا من الفواكه وإنما يؤكل بعد حصاده من المحبوب كلها فإنه لا يخرص) اتفاقا لأن الخوص إنما هو الحاجة انتفاع أهلها به رطبا ولأن ثمر النخل والعنب يزرعان أكمامه فيمكن خوصه وهذه جوبها متوالية فلا يمكن فيها الخوص (وإنما على أهلها فها إذا حصدوها ودقوها وطبخوا وخلصت حباتها على أهلها فيها الأمانة يؤدون زكاتها إذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وظاهره ولوا تهموا وقال الليث ومحمد بن عبد الحكم إن تهم وأنصب السلطان أمينا (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن النخيل يخرص على أهلها ثم يخرص على رؤسها إذا طاب وحل بيته) لا قبل ذلك (وتؤخذ منه صدقة تمر عند الجذاز) لا قبله لأن الزكاة واجبة في عين الثمرة (فإن أصابت الثمرة جاشحة بعد أن يخرص على أهلها وقبل أن تجذ) تقطع من أصلها (فأحاطت الجاشحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة) لوجوبها في عينها وقد زالت (فإن بقي من الثمر شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعدا) وذلك ستون صاعا (بصاع النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاته وليس عليهم فيما صابت الجاشحة زكاة وكذلك العمل في الكرم أيضا) أي مثل العمل في النخل (وإذا كان لرجل قطع أموال متفرقة أو اشتراك في أموال متفرقة لا يبلغ مال كل شريك أو قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت إذا جع بعن ذلك إلى بعض يبلغ ما يجب فيه الزكاة فإنه يجمعها ويؤدى زكاتها) فيزكى ذواتها القطع المجمع مع له منها نصاب كالمأشيه المتفرقة وكذا الاشتراك إنما يراعى كل ماله خاصة دون مال شريكه

## \* (زكاة المحبوب والزيتون) \*

(مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر) لأنه يوسق فدخل في الحديث وبه قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوايه والثاني كابن وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه لأنه إدام لا قوت (قال مالك وإنما يؤخذ من الزيتون العشر بعد أن يصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق) فيؤخذ عشر ونصف عشر زيته ولو قل كرمال (فإن يبلغ زيتونه خمسة أوسق فلا زكاة



فيه) عملا بالحدوث فان بلنها وكان لازيت فيه اخذ من ثمنه لان حبه قاله في المدونة وغيرها (الزيتون  
بمنزلة النخل ما كان منه سقته السماء) اطهر (والبيون او كان بعلا نفيه العشر وما كان يسقى بالنضج)  
الرش والسبب يستخرج من الابار والاناربا لة (ففيه نصف العشر) وهذا بيان ما اجله ابن شهاب  
بقوله فيه العشر (ولا يخرج من شيء من الزيتون في شجره) لانه لم يرد التخصيص الا في النخل والعنب  
(والسنة عندنا في المحبوب التي يدخرها الناس وياكلونها) ونجد ما سقته السماء من ذلك وما سقته  
البيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنضج (الالة (نصف العشر) وشرط ذلك فيه ما (اذا بلغ ذلك  
خسة اوسق) وذلك ستون صاعا (بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم) بالجبر بدل مما قبله  
او بطنين (وما زاد على خسة اوسق نفيه الزكاة بحسب ذلك) ولو قل فلا وقص في المحبوب  
(قال مالك والمحبيب التي فيها الزكاة الخنطة) القمح (والشعير) بفتح السين وكسر (والسلات)  
ضرب من البيرة لا قشر له يكون في الغوز والمجاز له الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر  
صغار الحب وقال الازهرى حب من الخنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كخنطة في ملاسته  
وكالشعير في طيبه وبرودته (والذرة) بذال مجمعة حب معروف (والدخن) بهجمة فجمعة حب معروف  
واحدة دخنة (والارز) بزنة قفل وفي لغة ضم الراء للاتباع وارجى ضم الهـ مزه والراء وشد الزاي  
والربعة فتح الهمزة مع التشديد والخامسة رز بلا همزة وزان قفل (والعديس) بفتح العين (والجلبان)  
بضم الجيم واسكان اللام وحكى فتحها مشددة حب من القطاني (والوايا) نبات معروف مذكر يمد  
ويتمر (والجلجلان) بجمعين مضمومتين بعد كل جيم لام السهم في قشره قبل ان يحصد قال الساجي  
قد كرسه وزاد في مختصر ابن عبد المحكم الترمس والفلول والمحص والبيلة وزاد جماعة من  
اصحابه العلس وذلك داخل في قوله (وما شبه ذلك من المحبوب التي تصير طعاما) فلا زكاة في الكرسة  
على الاظهر لانها علف لا طعام خلافا لرواية اشهب في العتبية فيها الزكاة وانها قطنية وقال ابن حبيب  
صنف على حدة (فالزكاة تؤخذ منها بعد ان تحصد وتصير حيا نال والناس مصدقون في ذلك) وثمنون  
عليه في مبلغ كياه وفيما خرج من زيته (ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا) بالذال اي الذي دفعوه (وسئل  
مالك متى يخرج من الزيتون العشر) اونسفه (انبل النفقة ام بعد ما فقال لا ينظر الى النفقة ولكن  
يسأل عنه اهله كما يسأل اهل الطعام) كخنطة والشعير (عن الطعام ويصدقون بما قالوا) اي فيه  
(من رفع من زيتونه خسة اوسق فصاعدا اخذ من زيته العشر) اونسفه (بعد ان يصرو من لم يرفع  
من زيتونه خسة اوسق لم يجز عليه في زيته الزكاة) انقص النصاب (قال مالك ومن باع زرعه وقد  
صلح وليس في اكامة فعليه زكاته وليس على الذي اشتراه زكاة) لان وجوبها بطيب الثمرة فاذا باعها  
وقد وجبت زكاتها قد باع حصته وحصة لمساكين فيحمل على انه ضمن ذلك لهم (ولا يصلح بيع  
الزروع حتى يبس في اكامة) جمع كم كسر الكاف وعاء الطلح وغطاء النور (ويستغنى عن الماء)  
حتى لو سقى لم ينفعه فيجوز بيعه في سبيل قائما عندا كثر العلماء الحديث نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع  
العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يدرس ويصق لانه من  
الغرر (قال مالك في قول الله تعالى واتوا حقه يوم حصاده) بالفتح والكسر (ان ذلك الزكاة) من  
العشر اونسفه (وقد سمعت من يقول ذلك) وقاله ابن عباس وجماعة وقال ابن عمر وطائفة هو ما يطى  
للساكن عند الحصاد من غير الزكاة وقال النخعي والسدي انها منسوخة بالزكاة (قال مالك ومن باع  
اصل حائطه) بستانه (وارضه وفي ذلك زرع اثم لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المتاع) المشتري  
(وان كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك على البائع الا ان يشترطها على المتاع) المشتري وقال مالك

في الموطن في غير رواية يحيى فمن اهلك وخلف زرعاً فورثه ورثته ان كان الزرع قد يبس فالزكاة عليه  
ان كان فيه خسة اوسق وان كان الزرع يوم مات اخضر فان الزكاة عليهم ان كان في حصة كل انسان منهم  
خسة اوسق والا فلا شيء عليهم

(مالا زكاة فيه من الثمار)\*

(قال مالك ان الرجل اذا كان له ما يجذ) بضم الجيم ودال مهملة ومجمة يصرم ويقطع (منه اربعة  
اوسق من التمر) قال في القاموس في باب الدال المجمة المجذ الاسراع والقطع المستاصل وقال في الدال  
المهملة من جملة معان والقطع وصرام النخل كالمجد اذا انتهى والصرام قطع الثمرة قال تعالى ليصر منها  
أي يقطعون ثمرها (وما يقطف) بكسر الطاء وضمها يقطع (منه اربعة اوسق من الزبيب وما يحصد)  
بكسر الصاد وضمها (منه اربعة اوسق من الخنطة وما يحصد منه اربعة اوسق من القطنية) بكسر  
القاف وضمها لغة (انه لا يجمع عليه بعض ذلك الى بعض) لاختلاف الجنس (وانه ليس عليه  
في شيء من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر) بفوقية (أوفي الزبيب أوفي الخنطة  
أوفي القطنية ما يبلغ النصف الواحد منه خسة اوسق) ستين صاعا (بصاع النبي صلى الله عليه وسلم)  
لانها اصناف مختلفة للمنافع متباينة الاغراض فلا يضاف بعضها الى بعض ليكمل النصاب (كما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خسة اوسق من التمر صدقة) ومن عنده خسة اوسق من  
تمر أو زبيب ليس عنده خسة من تمر (وان كان في الصنف الواحد من تلك الاصناف) على اختلاف  
انواعها (ما يبلغ خسة اوسق ففيه الزكاة فان لم يبلغ خسة اوسق فلا زكاة فيه وتفسير ذلك أن يجذ  
يقطع (الرجل من التمر) للنخل (خسة اوسق وان اختلف اسماءه) كبرني وصيغاني (والوانه)  
اجناسه قال بعضهم واهل المدينة يسمون النخل كله الالوان ما خلا البرني والحوة وقال ابو حاتم الالوان  
الدقل (فانه يجمع بعضه الى بعض ثم يؤخذ من ذلك الزكاة فان لم يبلغ ذلك) أي خسة اوسق وفي نسخة  
فان لم يبلغها (فلا زكاة فيه) لنقص النصاب (وكذلك الخنطة كلها السمراء) تأنيث اسم سميت به لسمرةها  
(والبيضاء) تأنيث الابيض لياضها (والشعير والسلت كل ذلك صنف واحد) لتقارب منافعها (فاذا  
حصد الرجل من ذلك كله خسة اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض ووجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ  
ذلك فلا زكاة فيه) وبهذا قال الحسن وطاوس والزهرى وعكرمة وقال ابو حنيفة والشافعي واجد  
وابو ثور لا تضم كل حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وهي خلافا في الخنطة والطعم الى غيرها قال  
الساجي ولا يتجه بيننا وبين أبي حنيفة اختلاف في الحكم لانه لا يراعى النصاب في المحبوب فهو يركى  
القليل والكثير منها قال ورأى مالك ومن وافقه انها متقاربة للمنافع مثل الذهب الجيد والردى  
والضأن والمزول والخبث والعربا فنافع القمح والشعير والسلت متقاربة ولا ينفك بعضها عن بعض  
في المنبت والمحصد والاظهر عندى تعليل ذلك بتشابه الخنطة والسلت في الصورة والمنفعة وهما اقرب  
تشابها من الخنطة والعلس وقد سلم لنا الخائف العلس في لزومه تسليم السلل ويلحق به الشعير فان الامة  
على قوانين الثلاثة صنف واحد واصناف فن قال السلل والخنطة صنف والشعير صنف ثان فقد خالف  
الاجماع فاذا ثبت ذلك فالزكاة مبنية على المواساة فاذا قصر صنف عن احتمالها وعنده صنف ينفعه  
مع المقصر واحدة ومقصودهما سواء بلغا جميعا قدر الحمل المواساة وهو النصاب جمعا واحتمالا المواساة  
ولا ينظر الى اختلاف الاسماء مع اتفاق المنافع (وكذلك الزبيب كله اسوده واجره فاذا قطف الرجل  
منه خسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه) لنقصه عن النصاب (وكذلك القطنية  
هي صنف واحد) كلها في الزكاة يجمع بعضها الى بعض (مثل الخنطة) كلها صنف (والتمر والزبيب)



كل واحد منهما منف (وان اختلفت اسماءها والوانها) اجناسها قال ابو عمر اجودا على انه لا يجمع  
 تمر الى زبيب فصار أصليا يقاس عليه (والقطنية المحص) بكسر الحاء وشذ الميم مكسورة عند البصريين  
 مفتوحة عند الكوفيين (والعدس واللوبياء والجلبان) وترمس وبسيلة والقول كما افاده بقوله (وكما  
 ثبت معرفته عند الناس انه قطنية) لا قامته وهو القول والبسيلة والترمس وليس منها الكرسنة على  
 المذهب كما مر (فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم  
 وان كان) المحصود (من اصناف القطنية) السبعة كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع  
 ذلك بعضها الى بعض (بذل من ذلك) (وعليه فيه الزكاة) لتقارب المنافع (قال مالك وقد فرق عمر بن  
 الخطاب بين القطنية والمحطة فيما أخذ من النبط) بفتح النون والموحدة النصارى التجار لما قدموا  
 المدينة بالتجارة (ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من المحطة والزبيب نصف  
 العشر) يريد ان يكثر الحمل الى المدينة كما يأتي في عسوراهل الذمة (قال مالك فان قال قائل كيف يجمع  
 القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل يأخذ أي يشتري (منها)  
 من القطاني (اثني عشر بواحد) كاردبين لوبياء باردب عدس (يدأيد) أي مناجزة (ولا يؤخذ من المحطة  
 اثنا عشر بواحد بديل له) في الجواب لا تلازم بين البابين (فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة  
 وقد يؤخذ بالدينار ضعفه في العدد من الورق يدأيد) فليست المسألة متبينة على تحريم التفاضل فيها  
 حتى يأتي سؤالك فقد يحرم التفاضل في اشياء وليست بجنس واحد في الزكاة وقد يساح وهو جنس واحد  
 كالذهب والفضة فان زكاة لا تعتبر فيها المجانسة العينية بل تقارب المنفعة وان اختلفت العين رفعا  
 بالقرآن بخلاف البيع بديل ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهو اجناسان في البيع  
 كما اشار له الامام رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى ان قال  
 فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان ذلك يدأيد (قال مالك في التخييل يكون بين  
 الرجلين فيجزان منها ثمانية أوسق من التمرانه لا صدقة عليهما فيها) لتقص كل عن النصاب (وانه ان  
 كان لا أحدهما منها ما يجزئ منه خمسة أوسق ولا آخر ما يجزئ أربعة أوسق أو اقل من ذلك) أو ازيد  
 ولم يبلغ خمسة (في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة الاوسق) بلوغ النصاب (وليس  
 على الذي جزار به أوسق أو اقل منها صدقة) لانه لم يملك نصيبا (وكذلك العمل في الشركاء كلهم  
 في كل زرع من المحبوب كلها) التي فيها الزكاة (يحصد أو النخل يجذ أو الكرم يقطف) زيبه (فانه اذا  
 كان كل رجل منهم يجزئ من التمر أو يقطف من الزبيب خمسة أوسق أو يحصد من المحطة) وما ضاهاها  
 في ان فيه الزكاة (خمس أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه  
 وانما تجب الصدقة على من بلغ جذاه أو قطافه أو حصاده خمسة أوسق) فالمتبر ملك كل رجل خاصة  
 وبهذا قال الكوفيون واجماد أبو ثور وجهم حديث ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة  
 وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وهو أصح ما في الباب وقال الشافعي الشركاء في الزرع  
 والذهب والورق والمأشبية يزكون زكاة الواحد واحتج بان السلف كانوا يأخذون الزكاة من الموائط  
 الموقوفة على جماعة وليس في حصص كل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة والشركاء أولى بهذا المعنى من  
 خطاطة المأشبية واجاب ابن زرقون بان زكاة الموائط الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك  
 الشركاء انتهى وأما الخطاطة فقد اشترطنا أيضا ان يملك كل نصيبا وانما كوا كالأحد تزيلا لهم  
 لنزله لنص وما كان من خططين فانهما يتراجعا بالسوية وظهرت حكمة ذلك بالارتفاق في الراعي  
 ونحوه (قال مالك العنة عندنا ان كل ما اخرجت زكاته من هذه الاصناف كلها المحطة والتمر والزبيب

والحبوب كلها ثم امسك صاحبها بعد ان ادى صدقته (يوم حصاده) ستمين) ظرف لا مسكه  
 (ثم باعه انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه المحول من يوم باعه اذا كان أصل تلك الاصناف  
 من فائدة أو غيرها) يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها في انه يستقبل بثمنها (و) الحال (انه)  
 لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يفيدها الرجل ثم يمسكها ستمين ثم يبيعها بذهب  
 أو ورق فلا تكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها المحول من يوم باعها) وهذا اذا كان للقطنية  
 كما قال ولم يكن للتجارة وذ كرمه ومه بقوله (فان كان أصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها  
 فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به) ان كان محتكرا فان  
 كان مديرا قومه بعد حوله من يوم زكاه كما في المدونة عن ابن القاسم

(\*) (مالا زكاته فيه من الفواكه والقضب) بضاد معجمة ساكنة (والبقول)

جمع فاكهة وهي ما يتغذى به أي يتغذى به كاله رطب كان أو يابس كالنخيل والبطيخ والزبيب والرطب  
 والرمان وقوته تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان قال أهل اللغة انما خص ذلك بالذ كرا لان العرب  
 تذكر الاشياء بجملة ثم تخص منها شيئا بالسمية تنبيهها على فضل فيه ومثله قوله واذا اخذنا  
 من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم وكذلك من كان عدوا لله  
 وملائكته ورسله وجبريل وميكال فكما ان اخرج محمد ومن بعده من النبيين وجبريل وميكال  
 من الملائكة تمتنع كذلك اخرج النخل والرمان من الفاكهة تمتنع قال الازهرى ولم اعلم احدا  
 من العرب قال النخل والرمان ليسا من الفاكهة ومن قال ذلك من الفقهاء فلجهله بلفظة العرب وبناويل  
 القرآن وكما يجوز ذكر الخاص بعد العام للتفضيل كذلك يجوز ذكر الخاص بعد العام للتفضيل قال  
 تعالى ولقد آتيناك سبعه من المثاق والقرآن العظيم (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا  
 والذي سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها) سوى التمر والزبيب (صدقة الرمان  
 والفرسك) بكسر الفاء والسين بينهما ما راء ساكنة آخره كاف الخوخ أو ضرب منه اجودا وما ينفق  
 عن نواه (والتين) قال الباسجي عده من الفواكه التي لازكاته فيها لانها انما شرعت فيما يقتات ولم يكن  
 التين يقتات بالمدينة وانما يستعملونه تغصصا وان كان بالاندلس قوتا ويحتمل أصله تعلق الزكاة  
 بالتين قياسا على الزبيب والتمر قال ابن عبد البر انه لم يعلم انه يبس ويدخروا تينات كالتمر والزبيب  
 والاشهر عند أهل المغرب لازكاته في التين الابن حبيب وذهب جماعة من البغداديين اسماعيل  
 والابهرى وغيرهما الى ان فيه الزكاة وكانوا يفتون به وبرونه مذهب مالك على اصوله وهو مكمل براعي  
 فيه خمسة أوسق وما كان مثله وزنا كالتمر والزبيب (وما شبه ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه)  
 كاجاص وكتمر وقناه وبطيخ وشبهها مما لا يبس وجوزولوز وبندق وشبه ذلك وان ادخر قال ابو عمر  
 لازكاته باقيا في مالك واصحابه ابن زرقون اظنه لم ير قول ابن حبيب في ايجابه الزكاة في ذلك كله انتهى  
 او اراد باصحابه خصوص من لقيه لاهل مذهبه وهذا امثل بمنزلة حفظ ابن عبد البر وسع اطلاعه  
 (قال ولا في القضب) بفتح القاف واسكان الضاد المعجمة الفصصة نبات يشبه البرسيم يعلق للدواب  
 وليس بصاد مهيمة لان قصب السكر داخل في الفواكه (ولا في البقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرت  
 به الارض قاله ابن فارس (كلها صدقة ولا في اثمانها اذا بيعت صدقة حتى يحول على اثمانها المحول من  
 يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها) وهو نصاب

(\*) (ما جاء في صدقة الرقيق والنخل والعسل)

(مالك عن عبد الله بن دينار) العدوى مولا هم المدني (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عراك



بكسر العين المهملة وخفة الراء قال فبكاف (ابن مالك) الفخاري الكنتاني المدني ثقة فاضل مات  
بعده المائة قال ابن عبد البر ادخل يحيى بن سليمان وعراك واوافجعل الحديث لابن دينار عن سليمان  
وعراك وهو خطأ عد من غلطه والحديث محفوظ في الموطآت كلها وفي غيرها سليمان عن عراك وهما  
تابعان نظيران وعراك اسن وسليمان افقه وابن دينار تابعي أيضا (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده رقيقه ذكرا كان أو أنثى (ولا في فرسه) الشامل للذكر  
والأنثى وجعه الخيل من غير لفظه (صدقة) وفي رواية لمسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر  
والمراد بالفرس اسم الجنس فلا زكاة في الواحدة اتفاقا وخص المسلم وان كان الصبي عند الاصولين  
والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه مادام كافرا لا يجب عليه حتى يسلم وإذا أسلم سقطت لان  
الاسلام يجب ما قبله ولا خلاف انه ليس في رقاب العبد صدقة الا ان يشتري بالتجارة فيه حجة لا كفاة  
انه لا زكاة فيما اتخذ من ذلك للقيمة بخلاف ما اتخذ للتجارة وأوجب جاد وأبو حنيفة وزفر الزكاة  
في الخيل اذا كانت انا ناذ كورا فاذا انفردت زكى اناها لاذ كورها ثم يخير بين ان يخرج عن كل  
فرس دينار وبين ان يقومها ويخرج ربع العشر ولا حجة لهم لهذه الحديث وقد خالف أبو حنيفة  
صاحبه محمد وأبو يوسف ووافقا الجمهور واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة  
فيهما ولو كانا للتجارة واجبيوا بان زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقلها ابن المنذر وغيره فيخص به  
عموم هذا الحديث وقد رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه شعبة عن عبد الله بن دينار عن البخاري  
وله طرق اخرى في الصحيحين وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سليمان بن  
يسار) ان اهل الشام قالوا لابي عبيدة عامر بن عبد الله (بن الجراح) الفهري امين هذه الامة بالنص  
النبي امره عمر على الشام (تخذ من خيلنا ورقيقنا صدقة فأبى) امتنع من الاخذ لانه لا صدقة فيهما  
(ثم كتب الى عمر بن الخطاب فأبى عمر) امتنع فيه انه كان مقررا عندهم ان لا زكاة فيهما (ثم كلوه  
ايضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا فخذها منهم) فرأى عمر لما هو عليه انها صدقة  
طاعوا بها فامرهم بأخذها (وارددها عليهم وارزق رقيقهم) أي الفقير منهم وقيل معناه ارزق عبيدهم  
واما هم من بيت المال لان ابا بكر كان يفرض للسيد وعبد من النبي وكان عمر يفرض للنفس والعبد  
وكذا فعل عثمان وعلي (قال مالك معنى قوله) أي عمر (رحمه الله تعالى واردها عليهم يقول علي  
فقرائهم) لا عليهم أنفسهم لانهم طاعوا بها فترد على فقرائهم وعورض هذا الحديث بما روى عن عمر  
في قصة عبد الرحمن بن امية اذا ابتاع فرسا انثى بمائة فلو ص فقال عمران الخيل لتبلغ هذا عندكم  
فتأخذ من اربعين شاه شاة ولا تأخذ من الخيل شيئا تأخذ من كل فرس دينار واذا تعارض الحديثان  
سقطوا والحجة في الحديث الثابت ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (مالك عن عبد الله بن ابي بكر  
ابن عمرو) بفتح العين (ابن خزم) بهجمة وزاي (انه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز) الخليفة (الى  
أبي) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن عبد الله بن جده وكان قاضي المدينة (وهو يعني ان لا يأخذ من العسل  
ولا من الخيل صدقة) وقد ذهب الأئمة ان لا زكاة في العسل وضعف أحد حديث انه صلى الله عليه وسلم  
أخذ منه العسل قال أبو عمر هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان نقران شاة  
بطن من فهم كانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشرة قرب قربية وكان  
يحمي وادبهم فلما كان عمر بن الخطاب استعمل على ما هنالك سليمان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يؤدوا  
وقالوا انما كنا تؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب الى عمر بذلك فكتب عمر انما الخيل  
ذباب غيث يسوقه الله عز وجل رزقا الى من يشاء فان ادوا اليك ما كانوا يؤدونه الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاحم لهم ولهم والافضل بين الناس وبينه قال فأدوا اليه ما كانوا يؤدونه الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى لهم وحديث أبي يسارة انه صلى الله عليه وسلم امر ان يؤخذ من العسل  
العشر وكان يحميمه منقطع وأبو يسارة لا يعرف ولا يقوم بمثله حجة وقال الزهري والاوزاعي وربيعة ويحيى  
ابن سعيد في العسل العشر وهو قول أبي حنيفة الا ان الكوفيين لا يرون فيه زكاة الا في ارض العشر  
دون ارض الخراج (مالك عن عبد الله بن دينار) انه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن  
بذال معجمة جمع برذون التركي من الخيل يقع على الذكرو الانثى ورعا قالوا برذونة في الانثى قاله  
ابن الانباري (فقال وهل في الخيل من صدقة) وقد صح ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة  
وقال صلى الله عليه وسلم قد عفوت عن الخيل والرقيق فها توأ صدقة الرقة اخرجها أبو داود عن علي  
باسناد حسن

(جزية أهل الكتاب والمجوس)\*

الجزية من جزأت الشيء اذا قسمته ثم سهلت الهمزة وقيل من الجزاء لانها جزاء تركهم ببلاد الاسلام  
أو من الاجزاء لانها تنكفي من توضع عليه في عصمة دمه قال العلماء المحكمة في وضع الجزية ان الذل  
الذي يلحقهم يحملهم على الاسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الاسلام قيل  
شرعت سنة ثمان وقيل تسع (مالك عن ابن شهاب قال بلغني) ان رجلا الدارقطني وابن عبد البر من طريق  
عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال ابن عبد البر وقد ولد السائب  
في عهده صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه وحج معه وتوفي عليه السلام وهو ابن سبع سنين واشهر (ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين) بلفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان  
وهو من بلاد نجد ويعرب اعراب المثني ويجوز جعل النون محل الاعراب مع لزوم الياء مطلقا وهي لفظة  
مشهورة واقصر عليها الزهري لانه صار علما مفردا للدلالة فاشبه المفردات والنسبة اليها بحرفي  
(وان عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس) لقب قبيلة ليس باب ولا ام وانما هم اخلاط من تغلب  
اصطلموا على هذا الاسم كما في القاموس (وان عثمان بن عفان أخذها من البربر) بموحدين وراعي  
وزان جعفر قوم من أهل المغرب كالأعراب في القسوة والغلبة والجمع البرابرة وهو معرب (مالك عن  
جعفر بن محمد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) محمد الساقري (ان عمر بن الخطاب ذكر  
المجوس) قال ابن عبد البر هذا منقطع لان محمد لم يلق عمر ولا عبد الرحمن الا ان معناه متصل من وجوه  
حسان وقال المحافظ هذا منقطع مع ثقة رجاله ورواه ابن المنذر والدارقطني من طريق أبي علي الحنفى  
عن مالك فزاد فيه عن جده وهو منقطع أيضا لان جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر فان عاد  
ضمير جده علي محمد بن علي كان متصلا لان جده الحسين سمع من عمر ومن عبد الرحمن وله شاهد من  
حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبراني بلفظ سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب (فقال ما أدري  
كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
سنوا بهم سنة أهل الكتاب) في الجزية لاني نكاح نسائهم وكل ذبا تحمهم فهو عام اريد به الخصوص  
ولا خلاف في ذلك الا ما روى عن ابن المسيب انه لم يربذ يا نوح المجوس باسا والمعنى ان الجزية أخذت من  
أهل الكتاب اذ لا لهم وتقوية للتؤمنين فواجب ان يجزى هؤلاء مجراهم في الذل والصغار لانهم  
ساو وهم في الكفر بل هم أشد كفرا وليس نكاح نسائهم من هذا لان ذلك تكريم في الكتابين لموضع  
كتابهم ولا خلاف في أخذ الجزية من المجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس البحرين  
ومن مجوس هجر وفعله خلفاؤه الاربعة واختلف في مشركي العرب وعبد الاوثان واليهران فقال مالك



والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز تؤخذ منهم وقال الأئمة الثلاثة وغيرهم إنما تؤخذ من أهل الكتاب  
بالقرآن ومن الجوس بالسنة لا من غيرهم وفي الحديث أن الجوس ليسوا أهل كتاب كظاهر قوله تعالى  
أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا أي اليهود والنصارى واليه ذهب الجمهور وقال  
آخرون كانوا أهل كتاب وأولوا سنة أهل الكتاب الذين يعلم كتابهم علم ظهور واستفاضة أما الجوس فعلم  
كتابهم علم مخصوص والآية أيضا محتملة للتأويل قاله ابن عبد البر جعلا بينه وبين ما روى الشافعي  
وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي قال كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرب  
ملكهم الخمر فوقع على اخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان يتكلم أولاده بناته  
فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء وروى عبد بن  
حميد باسناد صحيح لما هم المسلمون أهل فارس قال عمر أجمعوا أن الجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم  
الجزية ولا من عبدة الأوثان فيجبر عليهم أحكامهم فقال علي بل هم أهل كتاب فذكر نحوه ولكن  
قال وقع على ابنته وقال في آخره فوضع الأخذ ودلن خالفه وفيه قبول خبر الواحد وإن الشافعي المجليل  
قد نيب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه ولا تنقص عليه في ذلك  
وفيه التمسك بالمفهوم لأن عرفهم من قوله أهل الكتاب اختصاصهم بذلك حتى حدثه عبد الرحمن  
بالحاق الجوس بهم فرجع إليه (مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب  
الجزية على أهل الذهب) كهر والشام (أربعة دنانير) في كل سنة (وعلى أهل الورق) كالعراق  
(أربعين درهما) كل سنة واليه ذهب مالك فلا يراد عليه ولا ينقص إلا من يصف عن ذلك فيخفف  
عنه بقدر ما يراه الإمام وقال الشافعي أقلها دينار ولا حد لا أكثرها إلا اذبل الاغنياء دينار الميجز  
قتالهم وقال أبو حنيفة واجدا أقلها على الفقراء والمعتلين اثنا عشر درهما أو دينار وعلى أواسط الناس  
اربعة وعشرون درهما أو ديناران وعلى الاغنياء ثمانية وأربعون درهما أو اربعة دنانير (مع ذلك  
ارزاق المسلمين) أي رقدانها السبل وعونهم قاله ابن عبد البر وقال الباجي اقوات من عندهم من  
اجناد المسلمين على قدر ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقليات وقد جاء ذلك مفسرا أن عمر كتب  
الى أمراء الاجناد أن عليهم من ارزاق المسلمين من المحنطة مئتان ومن الزيت ثلاثة اقسام كل شهر لكل  
انسان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا ادري كم هو ومن كان من أهل مصر ادب كل شهر لكل  
انسان والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين والناس وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان  
كل شهر وودك لا ادري كم هو (وضيافة ثلاثة ايام) للمجتازين بهم من المسلمين من خبز وشعير وتبن  
وادام ومكان ينزلون به يكنهم من الحر والبرد قاله ابن عبد البر وقال الباجي يلزمهم في مدة الضيافة  
ما سهل عليهم وجرت عادتهم باقتيانه دون تكلف وخروج عن عادة قوتهم وقد شكى أهل الشام  
الى عمر لما قدمها انه اذا نزل بهم أحد من المسلمين كفهم ذبح الدجاج والغنم فقال عمر اطعموهم عما  
تأكلون لا تزيدوهم عنه وروى ابن الموازع مالك يوضع عن أهل الجزية ثلاثة ايام لانه لم يوف لهم بما  
عوهدوا عليه وهذا يدل على انها لازمة لهم مع الوفاء (مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال لعمر بن  
الخطاب ان في الظهر ناقة عجماء أي عمت (فقال عمر) طائنا انهم من الصدقة (ادفعها الى أهل بيت  
يتفقون بها قال) اسلم (فقلت وهي عجماء فقال عمر يقطرونها بالابل) فعمما لا يمنع الانتفاع بها  
(قال فقلت كيف تأكل من الارض) لانها وان قطرت مع الابل الى المرحى لا ترى الارض (قال فقال  
عمر) من نعم الجزية هي ام من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزية فقال عمر اردتم والله اكلمها لان الجزية  
ياكلها النبي والفقير والصدقة للمساكين وقال ذلك اسفا فاستظهر عليه اسلم بالوسم (فقلت ان عليها

وسم الجزية فأمر بها عمر فقهرت وكان عنده صحاف) بكسر ففتح جمع صحفة بفتح فسكون انما كانت مصنوعة  
وقال الزعزعي قصة مستطيلة (تسع فلا تكون فأكهة ولا طريقة) بطاء همسلة تصغير طرفه بزنة  
غرفة ما يستطرف أي يستلمح (الاجل منها في تلك الصحاف فبعث بها الى أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم) حفظه في أهله بعده (ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من آخر ذلك فان كان فيه نقصان  
كان في حظ حفصة) نصيبها طلبا لرضا غيرها وعلمها بأنها ترضى ذلك من فعله ولا تأنف من ايساره  
عليها لانه ابوها يجوز له التبسط عليها وتيقن محبة لها (قال فيجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجوزور  
فبعث به الى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) بلا طبع ليصنعن فيه ما احببن (وأمر بباقي من لحم تلك  
الجوزور فصنع) طبخ (فدعا عليه المهاجرين والانصار) فيه دلالة ان عمر كان يطعمهم امثالها استئلافا  
وايناسا وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للاكل عنده وفيه انه كانت عنده فواكه وطرف من  
الجزية وخارج الارض والوجوه المباحة للاغنياء قاله الباجي وقال أبو عمر كان عمر يفضل امهات  
المؤمنين لموقعهم منه صلى الله عليه وسلم ويفضل أهل السابقة وذلك معروف من مذهبه وتلاه عثمان  
على ذلك وكان أبو بكر وعلي يسويان في قسم النبي ويقول أبو بكر ثوابهم على الله الجنة وأما الذين فيهم  
فيها سواهم في المحاجة الى المعيشة (قال مالك لا اري أن تؤخذ النعم من أهل الجزية الا في خبزتهم) أي  
أهل النعم فيؤخذ منهم ما راضاهم عليه الامام (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله  
أن يضموا الجزية عن من اسلم من أهل الجزية به حين يسلمون) قال الباجي يحتمل وضعها عنهم في المستقبل  
ويحتمل أن يريد وضع ما بقي عليهم وهذا الظاهر ولا يخفى على عاقل أن من اسلم ليس عليه جزية مستقبلية  
وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي لا يسقط الباقي من الجزية ويؤديه في حال اسلامه ودليل  
الاول قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ابن عبد البر وقال احمد بقول مالك  
وهو الصحيح (قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم) لقوله تعالى  
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله حتى يعطوا الجزية والنساء والصبيان لا يقاتلون  
(وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم) بشرط الحرية فلا تؤخذ من عبيدهم (وليس  
على أهل الذمة ولا على الجوس) ولا غيرهم من باقي الكفار (في يخلهم ولا كروهم ولا زروهم  
ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهير لهم) من البخل وللمال من الخبز قال  
تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة  
الا لطيب ما بقي من أموالكم رواه أبو داود والحاكم وصححه والبيهقي عن ابن عباس (وردا على فقرائهم)  
لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعثه الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم  
فترد على فقرائهم رواه البخاري وغيره (ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغارا) اذ لا (لهم) كما قال  
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (فهم ما كانوا يبلدهم الذين صاحووا عليه ليس عليهم  
شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم) قال أبو عمر هذا الجاع الا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة  
على بني تغلب دون جزية قاله الثوري وأبو حنيفة والشافعي واجد قالوا يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلم  
ففي الر كازخسان وما فيه العشر عشرين وما فيه ربع العشر نصف العشر وكذلك من نساءهم بخلاف  
الجزية ولا شيء عن مالك في بني تغلب وهم عند أصحابه وغيرهم من النصارى سواء وقد عم الله تعالى  
أهل الكتاب في اخذ الجزية فلامعني لاخراج بني تغلب منهم (الا أن يجروا في بلاد المسلمين ويحتلفوا فيها  
فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من التجارات) وأصله فعل عمر بخضرة الصحابة وسكتوا عليه فكان اجاعا  
(وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصاحووا عليها على أن يقرروا ببلادهم ويقاوموا عدوهم) لانهم



بها حرزوا أموالهم ودماءهم وأهلهم فلا يمنعون من الثقل في بلادهم في التجارات والمكاسب ولا عشر عليهم ولا غيره ماداموا فيها (فخرج منهم من بلادهم إلى غير ما يتجرأ عليه العشر) وأشار إلى أن المراءى في ذلك الاتفاق بقوله (من تجر منهم من أهل مصر إلى الشام) أو عكسه (ومن أهل الشام إلى العراق ومن أهل العراق إلى المدينة أو اليمن أو ما شابه هذا من البلاد فعليه العشر) إذا أخرج ما له ببيع أو شراء أو صرف ومن تجر منهم من أهل مصر فيها ومن أهل الشام فيها فلا شيء عليه قاله الباجي (ولا صدقة على أهل الكتاب) اليهود والنصارى (ولا المجوس في شيء من أموالهم ولا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زرعهم) أعاده لقوله (مضت بذلك السنة) فلا تكرار فيه لأنه ذكره أولاً لتعليقه ثم أخبر أن أصله السنة بياناً للدليل (ويقرون على دينهم ويكفونون على ما كانوا عليه) بالشروط المعلومة في القروع (وان اختلفوا في العام الواحد مراراً في بلاد المسلمين فعليه العشر لأن ذلك ليس مما صالحوا عليه ولا مما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) وقاله جماعة وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة

\*(عشور أهل الذمة)\*

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط بنون فوحدة مقتوحين (من المخططة والزيت) وفي نسخة والزيت بدل الزيت وصوت (نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل) أي المحمول منهما (إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر) على الأصل فيما تجروا فيه وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره أتباعا للعلم وتقدم في الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنطة ولا زيتاً بالمدينة ولا بمكة (مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت غلاماً) أي شاباً كذا رواه يحيى ورواه مصعب ومطرف (عاملاً) قاله الباجي (مع عبد الله بن عتبة بن مسعود) الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقعه العجلى وجماعة ومات بعد السبعين (على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكننا تأخذ من النبط العشر) ظاهره حتى في المخططة والزيت ويكون ذلك فعلة عمر مرة في زمن القلاء ويحتمل أن يخص بما عداها ما بدليل ما قبله (مالك أنه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية) وهي ما قبل البعثة وقبل ما قبل فتح مكة (فأزعمهم ذلك عمر) باجتهاد بمحض الصحابة ولم ينكره أحد فكان أجاباً سكوتياً

\*(اشتراء الصدقة والعود فيها)\*

مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولا هم المدني عن أبيه أسلم الخضر مولى عمر مات سنة ستين وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة (أنه قال سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول جلت رجلان (على فارس) أي تصدقت به ووهبته له ليعاقل عليه (عتيق) أي كريم سابق والجمع عتاق والعتيق الفائق من كل شيء واسم هذا الفرس الوراء أهده تميم الداري للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه عمر فعمل عليه أخرج ابن سعد عن سهل بن سعد ولا يمارضه ما رواه مسلم ولم يسبق لفظه وساقه أبو عوانة عن ابن عمر أن عمر جلت على فارس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً لا يهمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فؤض إليه صلى الله عليه وسلم اختياراً من يتصدق به عليه أو استشاره في من يحمل عليه فأشار عليه فاستب إلى العطية لكونه أحر بها (في سبيل الله) الجهاد لا الوقف فلا حاجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور إلا انتفاع به فيما وقف له (وكان الرجل الذي هو عنده) أي الذي حمله عليه قال المحافظ لم أقف على اسمه (قد ضاعه)

أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له والاول أظهر ويدل له رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده قد ضاعه وكان قليل المال فأشار إلى علة ذلك وإلى عذره في إرادته بيعه انتهى وقال الباجي أي لم يحسن القيام عليه وهذا يبعد في حق الصحابة إلا العذر وأصبره ضائعاً من الهزال لقرط مباشرة الجهاد والاعتاب له فيه (فأردت أن اشتريه منه وظننت أنه يأتني برخص) بضم الراء مصدر رخص السعر وأرخصه الله فهو رخيص (فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره) بل لا يقبل الهاء جزم على النبي ولا بن مهيدي لا يتبعه (وان أعطاك به درهم واحد) مبالغة في رخصه وهو المحامل له على شرائه ويستفاد منه أن البائع ملكه ولو كان وقفاً كما قيل وجاز له بيعه لأنه لا يتنفع فيما حبس عليه لما كان له بيعه إلا بالقيمة الوافرة ولا كان له أن يسامح منها بشيء ولو كان المشتري هو المحبس ويستفاد من التعليق المذكور أيضاً أنه لو وجده مثلاً يساع باع على من ثمنه لم يتناوله النبي كذا في الفتح وفي رواية التميمي لا تشتره ولا تبيع صدقتك وان أعطاك به درهم واحد وعلمها سأل ابن المنير أن الأغنياء في النبي عاداته أن يكون بالآخى والأدنى كقوله تعالى ولا تقل لهم مالاً ولا تخف أن أعطاءه ما يدرهم أقرب إلى الرجوع في الصدقة مما إذا باعه بقيته وكلامه صلى الله عليه وسلم هو المحجة في القضاة وأجاب بأن المراد لا تقب الدين على الآخرة وان وفرها معطياً فإذا أهدف فيها وهي موفرة فلان يزهد فيها وهي مقترنة أولى فهذا على وفق القاعدة (فإن أعتاد في صدقته كالكلب في قيئه) الفاء للتعليل أي كما يقبح أن يقي ثم يأكل كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ثم يجبره إلى نفسه بوجه من الوجوه فشبهه بأخس الحيوان في أخس أحواله تصوبر التهمين وتغير أمره وبه استدلل على حرمة ذلك لأن النبي حرام قال القرطبي وغيره وهو الظاهر من سياق الحديث وذهب الجمهور إلى الكراهة لأن فعل الكلب لا يوصف بتحريم لعدم تكليفه فالتشبيه للتفريق خاصة لأن النبي مما يستقدر ووجه التشبيه أنه أخرج في الصدقة أو ساقه وأدناسه فأشبهه بتغير الطعام إلى حال النبي والحق بالصدقة ما شابهها من كفارة ونذر وغيرهما من القربات وبإشراء الهبة ونحوها مما يتلوه باختياره وأما إذا ورثه فلا كراهة وأبعد من قال يتصدق به قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب والدواب ولده والهبة التي لم يقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك وما عدا ذلك كالتي يهب الفقير ونحوه من يصل رحمه فلا رجوع له ولا رجوع فيه مطلقاً الصدقة برادها ثواب الآخرة واستشكك ذكر عمر لذلك مع ما فيه من إذاعة عمل البر وكتمانها ربح واجب بأنه تعارض عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ المحكم الشرعي فربح الثاني فعمل به وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول جلت رجلان على فارس مثلاً ولا يقول جلت فيجمع بين المصلحتين قال المحافظ والظاهر أن محل رجحان الكتمان إنما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطيه إذا ع ذلك فاستقى الكتمان ويضاف إليه أن في إضافة ذلك إلى نفسه تأكيداً للهبة المحكم المذكور لأن الذي يقع له القصة أجدر بضبطها من إيسر عنده الا وقوعها بحضوره فلما أمن ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح بإضافة المحكم إلى نفسه ويحتمل أن محل ترجيح الكتمان أن يخشى على نفسه من الاعلان الهبة والزيادة أماناً من ذلك كعمر فلا انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في الزكاة عن عبد الله بن يوسف وفي الهبة عن يحيى بن قزعة بفتح القاف والزيادة في المجهاد عن اسماعيل ومسلم في الوصايا والصدقة عن القعني ومن طريق ابن مهيدي الخمسة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب جلت على فارس) أي جعله جولة لرجل مجاهد ليس له جولة وفي رواية سالم عن أبيه



ان عمر تصدق بفارس (في سبيل الله) وظاهره انه حله عليه جل تملك ليفزع وعليه ولذا ساع له بيعه وقيل  
ان عمر وقفه وانما ساع للرجل بعه لانه حصل فيه هزال عجز لا حله عن اللحاق بالتحمل وضعف عن ذلك  
وانتهى الى عدم الانتفاع به ويحتاج الى ثبوت ذلك ويدل على انه تملك قوله (فأراد ان يتناعه) أي  
يشتره اذ لو كان وقفا لم يرد ذلك (فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعه) بالجزم  
أي لا تشتره (ولا تعد في صدقتك) وفيه دلالة على انه تملك ولو كان حبا لقال في وقتك أو حبسك  
وسمى الشراعتود في الصدقة لان العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري فاطلق على  
القدر الذي يسامح به رجوعا وهذا الحديث رواه البخاري في المجاهد عن اسماعيل وعن عبد الله بن يوسف  
ومسلم في الوصايا والصدقة عن يحيى الثلاثة عن مالك به ولما كان في هذا الحديث اسناد ثالث عن عمرو بن  
دينا عن ثابت الاحنف عن ابن عمر اخرجهم ابن عبد البر (قال يحيى سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة  
فوجد هناك غير الذي تصدق بها عليه تباع ايشتريها فقال تركها أحب الي) اذ لا فرق بين  
اشترائها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى لرجوعه فيما تركه الله تعالى كما حرم الله  
على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله عز وجل ولا يفسخ البيع ان وقع مع ان النسي يقتضي  
الفساد لا لاجماع على ثبوت البيع كما قال ابن المنذر قال ابن عبد البر لا احتمال ان حديث الباب على التنزيه  
وقطع الذريعة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم في النخعة الذين تحمل لهم الصدقة أو رجل اشترى بها  
فلم يخص المتصدق من غيره قال وعندى ان الخصوص قاض على العموم لانه مستثنى منه فلو قيل لا تحمل  
الصدقة لغنى الامن اشترى بها بما لم يكن هو المتصدق لم يكن معارضا فيستعمل الحديثين دون رد  
أحدهما فيمنع المتصدق من شرا صدقته انتهى ولك ان تقول نعم الخصوص قاض على العام لكن  
لا نسلم افا دته المحرمة لان غاية قولنا ما لم يكن هو المتصدق فلا تحمل له وعدم المحل صادق بالكراهة  
وان احتملها واحتمل المحرمة سقط به الاستدلال

\*(من يجب عليه زكاة الفطر)\*

ضمنت للفطر لوجوبها بالفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بزكاة الفطر زكاة النفوس مأخوذ  
من الفطرة التي هي أصل الخلقة والاول اظهره ويؤيده الحديث الاتي فرض زكاة الفطر من رمضان  
وعبر في الترجمة بالوجوب اشارة الى حمل الفرض في الحديث عليه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ذلك  
وكذا ابن عبد البر مضيفا قول من قال بالسنة يعني فلا يقدح في حكاية الاجماع ثم الكافة على أن  
وجوبها لم ينسخ خلافا لابراهيم بن علية وأبي بكر بن كيسان الا صم في قوله ما نهى عن المارواه النساء  
وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل  
الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمروا ولم ينهوا ونحن نفعله وتعب بأن في اسناده روايا مجهولا وعلى تقدير  
الصح فلا دليل على النسخ لا احتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض  
آخر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان) ارقائه (الذين يوادى القرى)  
بضم القاف وفتح الراء مقصور موضع قرب المدينة (وبخيمير) بمجمة وفتحية فوحدة فراء بوزن جعفر  
مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع وتخل كثير على نحو أربعة أيام من المدينة الى جهة الشام (مالك  
ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدى ذلك عن كل من يضمن نفقته)  
ضمنان وجوب كما قال (ولا بدله) لا فراق ولا محالة (من ان ينفق عليه) كزوجته (والرجل يؤدى عن  
مكاتبه) لانه عبد ما بقي عليه درهم ولان الاصل ان السيد يعونه ولكنه لكتابته اشترط عليه ما هو لازم  
للسيد من مؤنة فثبتت زكاة الفطر على السيد وهذا قال عطاء وابونور وقال الأئمة الثلاثة وهي رواية

عن مالك ايضا لازكاة عليه في مكاتبه لانه لا يعونه وبما نزل اخذ الصدقة وان كان مولاه غنيا وروى عن  
ابن عمر (ومدبره) فانه لا خلاف انه كالقن (ورقيقه كلهم غائبهم وشاهدهم) احضرهم عطف عام قدم  
عليه الخاص اهتماما به افضله نحو سبعة من المشايخ والقرآن العظيم وقيد الجميع بقوله (من كان منهم  
مسلم ومن كان منهم تجارة او غير تجارة) وبهذا قال الشافعي واجد والليث والاوزاعي واسحاق  
والجمهور وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما لازكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه فيهم الزكاة ولا يجب  
في مال واحد زكاته (ومن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه) لان الحديث قيد بقوله من المسلمين  
(قال مالك في العبد الا تبقى ان سيده ان علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو يرجو حياته  
ورجوعه اليه) فاني أرى ان يزكى عنه) وجوبا (وان كان اباه قد طال ويثس منه فلا يرى  
ان يزكى عنه) وقال ابو حنيفة لا زكاة على سيده فيهما والشافعي يزكى ان علم حياته وان لم يرج رجوعه  
واحدان علم مكانه (قال مالك يجب زكاة الفطر على اهل البادية كما يجب على اهل القرى وذلك ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان) قال الجمهور ارى الزم ووجب (على الناس) وقالت  
طائفة قدروا ورده الباسجي بان على يقتضي الايجاب فلا يصح ان فرض بمعنى قدر ولا ان الموجب عليه غير  
الموجب عنه وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم امر بذلك وهو يدل على انه لا يراد به قدر (على كل حرا وعبد  
ذكر او انثى من المسلمين) فعمومه شامل لاهل البادية فهذا نص من الامام بجملة الاحتجاج بالعموم  
وبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهرى وربيعة ليس على اهل البادية زكاة فطر انما هي على اهل  
القرى

\*(مكيلة زكاة الفطر)\*

بفتح الميم وكسر الكاف واسكان التثنية ما كيل به وكذا المكيال والمكيل ويقال لها ايضا صدقة  
الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم وصدقة الرؤس وزكاة الابدان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض) الزم ووجب عند الجمهور (زكاة الفطر) وما اوجه فبأمر الله  
تعالى وما ينطق عن الهوى قال ابن نافع قال مالك وهي داخله في قوله تعالى واقموا الصلاة وآتوا الزكاة  
أي في عمومها فبين صلى الله عليه وسلم تفصيلا ذلك ومن جعلتها زكاة الفطر وثبت ان قوله تعالى قد  
أفخ من تركي نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيح اثبات الفلاح لمن اقتصر على الواجبات ولا يردان  
في الآية وذكر اسم ربه فصلي فيلزم وجوب صلاة العيد ونحو وجهه بديل عموم قوله تعالى ليلة المعراج هن  
خمس لا تبدل القول لدى وقال اشهب وابن السبان من الشافعية وبهض اهل الظاهر انها سنة مؤكدة  
واولوا فرض بمعنى قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله لغة لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالحمل  
عليه اولى اه ويؤيده تسميتها زكاة والغظة على والامر بها في حديث قيس بن سعد وغيره وقال الحنفية  
واجب لا فرض على قاعدتهم في الفرق بينهما (من رمضان) فتجب بغروب شمس ليلة الفطر لانه وقت  
الفطر منه وبه قال مالك في رواية اشهب والثوري واجد والشافعي في الجديد وقيل وقت وجوبها طلوع  
فجر يوم العيد لان الليل ليس محلا للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاك كل بعد طلوع الفجر وبه قال  
ابو حنيفة والليث ومالك في رواية ابن التمام وابن وهب ومطرف والشافعي في القديم ويؤيده قوله  
في بعض طرق حديث ابن عمر عند البخاري وامرهما ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازري  
قيل مبني الخلاف ان المراد الفطر المعتاد في سائر الشهور فتجب بالغروب والفطر الطارى بعده فتجب  
بطلوع الفجر وقال ابن دقيق العيد الاستدلال لهذا الحكم بالحديث ضعيف لان الاضافة الى الفطر  
لا تدل على وقت الوجوب فطلب من امر آخر (على الناس صاعا) نصب تمييزا ومفعولا ثانيا (من تمر



أوصاعا من شعير) ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الا ما أخرجه ابو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن داود عن نافع فزاد فيه السلت والزيب وقد حكم مسلم في كتاب التيميز بوجه عبد العزيز فيه (على كل حرا وعبد) اخذ ظاهره داود وحده فأوجبها على العبد وأنه يجب على السيد ان يمكنه من الاكساب لهما كما يجب عليه ان يمكنه من الصلاة وخالفه اصحابه والناس محدث ابى هريرة ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وقد ضاع عنها على السيد للعبد فلا يجب عليه لانه فقير اذ ليس لسيد ان يتزاع ما له وقالوا ان على معنى عن ابي ان السيد يخرجها عن عبده قال الباجي او على على بابها لكن يحملها السيد عنه او معناه انه يجب على السيد كما تقول يلزمك على كل دابة من دوابك درهم وقال ابو الطيب وغيره على معنى عن لان العبد لا يطالب باذنها وردبانه لا يلزم من فرض شيء على شخص مطالبة به بدليل الفطرة المتعملة عن غير من لزمته والدية الواجبة بقتل الخطا وقال البيضاوي العبد ليس اهلا لان يكاف بالواجبات المالية فيجبها عليه مجاز ويؤيد ذلك عطف الصغير عليه يعني في بعض طرق الحديث (ذكر اواني) ظاهره وجوبها عليها ولو كان لها زوج وبه قال الثوري وابو حنيفة وقال مالك والشافعي واجدوا الجمهور يجب على زوجها المحاقا بالنفقة قال المحافض وفيه نظر لانهم قالوا ان اعسر كفترا وكانت امة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقوا ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقتها تلزمه قال وانما احتج الشافعي بما رواه عن محمد بن علي الباقر مسلا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه عن ثورون واخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر علي وهو منقطع واخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف ايضا وفي رواية عمر بن نافع عند البخاري على العبد والمحر والذكروا لاني والصغير والكبير (من المسلمين) دون الكفار لانها طاهرة ليسوا من اهلها فلا يجب على الكافر عن نفسه اتفاقا ولا عن مسئولة المسئلة باجتماع حكاها ابن المنذر يمكن فيه وجه للشافعية ورواية عن احمد بالوجوب ولا يجب على المسلم اخراجها عن عبده الكافر عند الجمهور خلافا لطاء والنخعي والثوري والحنفية واسحاق لم يوجبوا حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الفطر واجاب الجمهور بان الخاص يقضي على العام فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين وقال الطحاوي من المسلمين صفة للخرجين لا يخرج عنهم وتعقب بان ظاهر الحديث ياباه لان فيه العبد والصغير وهما ممن يخرج عنهم فدل على ان صفة الاسلام لا تختص بالخارجين ويؤيده رواية الضحاك عند مسلم باقظ على كل نفس من المسلمين حرا وعبد الحديث وقال القرطبي ظاهر الحديث انه قصديان مقدار الصدقة ومن يجب عليه ولم يقصديان من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل اشمل الجميع ويؤيده حديث ابي سعيد الاتي فانه دال على انهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقولهم فيه على كل صغير وكبير لكن لا بد ان يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كالصغير وولي والعبد وسيدته والمرأة وزوجها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه وتنزيلها على المعاني المذكورة على ما يقتضيه علم البيان أنها جاءت مردوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص لئلا يلزم التداخل فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين واما ما كونه في من وجبت فيعلم من نصوص اخر وقال في المصايح هو نص ظاهر في ان قوله من المسلمين صفة لما قبله من التكررات المتعاطفات بأوفى تدفع قول الطحاوي انه خطاب بتوجه معناه الى السادة فاصدا بذلك الاحتجاج لمن ذهب الى اخراج زكاة الفطر عن العبد الكافر اه ونقل ابن المنذر ان بعضهم احتج بما أخرجه من طريق ابن اسحاق حديثي نافع ان ابن عمر كان يخرج عن اهل بيته حرهم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق قال وابن عمر راوى الحديث اعرف بمراده وتعقب بأنه لو صح لوجب على انه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه هذا وقد زعم الترمذي

وابو قلابه الرقاشي ومحمد بن وضاح وشبههم ابن الصلاح ومن تبعه ان مالكا تفرد بقوله من المسلمين دون اصحاب نافع وتعقب بذلك ابن عبد البر فقال كل الرواة عن مالك قالوا فيه من المسلمين الا قتبية بن سعيد وحده فلم يقلها قال واخطأ من ظن ان مالكا تفرد بها فقد تابعه عليها جماعة عن نافع منهم عمر بن نافع اى عند البخاري وكثير بن فرقداى عند الطحاوي والدارقطني والحاكم وعبيد الله بن عمري عند الدارقطني ويونس بن يزيد اى عند الطحاوي وابو السختياى اى عند الدارقطني وابن خزيمة زاد المحافض على اختلاف عنه وعلى عبيد الله في زيادتها الضحاك بن عثمان عند مسلم والمعل بن اسماعيل عند ابن حبان وابن ابي ليلى عند الدارقطني وعبيد الله العمري عند الدارقطني وابن الجارود قال وذكر شيخنا ابن الملقن ان البيهقي أخرجه من طريق ايوب بن موسى ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة ثلاثتهم عن نافع بالزيادة وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم اجد فيها هذه الزيادة من رواية احد من هؤلاء الثلاثة قال وفي الجملة ليس فيما روى هذه الزيادة احد مثل مالك لانه لم يتفق على ايوب وعبيد الله في زيادتها وليس في السابقين مثل يونس لكن في الراوى عنه وهو يحيى بن ايوب مقال ثم ظاهر قوله والصغير وجوبها عليه لكن يخرج عنه وليه فوجب في ما له ان كان والا فعلى من تلزمه نفقته عند الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على لاب مطلقا فان لم يكن له أب فلا شيء عليه وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري انما يجب على من صام حديث ابي داود عن ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث واجيب بان التطهير خرج مخرج الغالب كما نهى يجب على من لم يذنب كتحقق الصلاح وعلى من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة وفي قوله طهرة دليل على وجوبها على القير كالتقي وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابي هريرة عند احمد وثلمة بن صغير عند الدارقطني خلافا للحنفية في انها لا يجب الا على من ملك نصا بالحديث لا صدقة الا عن ظهر غنى قال ابن بري لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لانها زكاة بدنية لا مالية نعم الشرط ان يفضل عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته حديث الصحيح لا صدقة الا عن ظهر غنى والحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن القعني وقتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى اربعة منهم عن مالك به وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد) باسكان العين (ابن ابي سرح) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها همزة القرشي (العامري) المكي من كبار التابعين مات على رأس المائة (انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر) قال عياض مذهب مالك والشافعي ان قول الصحابي كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع لانه اضافته الى زمنه صلى الله عليه وسلم والسنة قوله وفعله واقراره وهذا قراره واما الرواية التي فيها اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخرى في عهد رسول الله فلا خلاف انها مستندة اى مرفوعة لاسيما في هذه الصدقة التي كانت تجمع عنده وبأمر يقبضها ودفعها اه (صاعا من طعام) اى حنطة فانه اسم خاص له ويدل ذلك الصغير وغيره الاقوات والحنطة اعلاها فلو لانه ارادها بذلك لذكرها عند التفصيل كغيرها ولا سيما حيث عطف عليها بحرف او الفاصلة وقد كان الطعام يستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لان ما غلب استعماله خطوره عند الاطلاق اغلب كذا قاله الخطابي وغيره بل حكى بعضهم اتفاق العلماء على ذلك لكن قال ابن المنذر غلط من ظن انه الحنطة لان ابا سعيد اجل الطعام ثم فسره فقال كنا نخرج صاعا من طعام وكان طعامنا الشعير والزيب والاقط والتمر كما في الصحيح زاد الطحاوي ولا يخرج غيره قال وفي قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمراء دليل على انها لم تكن لهم قوتا قبل هذا ولا كثيرة ولا تعلم في القمح خبرا تابعا عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر يومئذ بالمدينة الا الشيء اليسير منه فكيف



يتوهم انهم انجوا ما لم يكن قوتهم وجودا وايداه المحافظ بزيارات ثم قال فهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام غير الخنطة فيحتسب ان الذرة فانه المعروف عند اهل الجواز هي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي عن ابي سعيد صاعا من تمر صاعا من سلت او ذرة وقال الكرماني يحتمل ان قوله او صاعا من شعير الخ بعد قوله من طعام من عطف الخاص على العام لكن محله ان يكون الخاص اشرف وليس الامر هنا كذلك (او صاعا من شعير او صاعا من تمر) اول تقسيم للتخيير لا يقتضاه ان يخرج الشعير من قوته التمر مع وجوده وليس كذلك (او صاعا من أقط) بفتح الهمزة وكسر التاء وهو لبن فيه زبدة (او صاعا من زبيب) فيخرج من اغلب القوت من هذه الخمس وخالف في البر والزبيب من لا يستد بخلافه فقال لا يخرج منها ما ورد به الباسي وعياض بالاجماع السابق عليه ما وقاس عليه ما لا يخلف مافي معناها وهو الارز والدخن والذرة والسلت واجاز ما لا يخرجها من الاقط واباه الحسن واختلاف فيه قول الشافعي وكيف هذا مع نص الحديث عليه (وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) وهو اربعة امداد والمد رطل وثلاث عند مالك والشافعي والجمهور وقال ابو حنيفة وصاحبه المد رطلان والصاع ثمانية ارباط ثم رجع ابو يوسف الى قول الجمهور لما تناظر مع مالك فأراه الصعيان التي توارثها اهل المدينة عن اسلافهم من زمنه صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية سفيان عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد فلما جاء معاوية وفي رواية مسلم فلم ينزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجا ومعتبرا فكلم الناس على المنبر زاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة وجاءت السمراء قال اري مدام هذا يدل مدني وسلم اري مدني من سمراء الشام يعدل صاعا من تمر ويهدا ونحوه تمسك الحنفية في ان الواجب في القمع مدان لكن لم يوافق معاوية على ذلك في مسلم قال ابو سعيد اما اننا فلا نزال اخرج ابداما عشت وله من وجه آخر فذكر ذلك ابو سعيد وقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يدا ولا اخرج ابدالا صاعا ولا دارقطني وابن خزيمة والحاكم بقوله له رجل مدني من قم فقال لا تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها ولا ابن خزيمة فكذلك اول ما ذكره الناس المدين وهذا يدل على ومن ماذكر عن عمرو عثمان انهما قال بالمدني فليس في المسئلة اجماع سكوني خلافا للطحاوي قال النووي وتمسك بقول معاوية من قال بالمدني من الخنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي فخالف فيه ابو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو اطول صحبة منه واعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث ابي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتسلك بالانار وترك الاجتهاد مع النص وفيه دلالة على جواز الاجتهاد وهو محمود لكنه مع النص فاسد الاعتبار فالاشياء المذكورة في حديث ابي سعيد متساوية في مقدار ما يخرج منها متخالف في القيمة وذلك يدل على ان المراد اخراج هذا المقدار من أي جنس كان فلا فرق بين الخنطة وغيرها واما جعل نصف صاع من الخنطة بدل صاع من غيرها فهو اجتهاد مبني على أن قيم ما عدا الخنطة متساوية وكانت الخنطة غالية لئلا يكون يلزم على ذلك اعتبار القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يضبط وربما لم في بعض الاحيان اخراج اصع من خنطة واما قول ابن عمر في الصحيحين امر صلى الله عليه وسلم بركاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير فيعمل الناس عدله مدني من خنطة فراه بالناس معاوية ومن تبعه لاجماع الصحابة كما فهم الطحاوي فلا اجماع وقد صرح بذلك في رواية الحميدي وابن خزيمة بلفظ صدقة الفطر صاع من شعير او صاع من تمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع من بر بصاع من شعير وما رواه ابو داود من طريق عبد العزيز بن رواد عن نافع عن ابن عمر فلما كان عمر كثرت الخنطة فيعمل عمر نصف صاع خنطة مكان صاع من تلك الاشياء

فقد حكم مسلم في كتاب التمييز يوم عبد العزيز ووضح الرد عليه وقال ابن عبد البر الاول اولى اه ملخصا من فتح الباري وحديث ابي سعيد اخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن مالك وله طرق في الصحيحين وغيرهما بزيادات (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر) لانه أغلب قوت اهل المدينة في زمانه (الامرة واحدة فانه اخرج شعيرا) وفي رواية ابيوب عن نافع فأعوز اهل المدينة من التمر فأعطى شعيرا رواه البخاري وأعوز بهملة وزاى احتاج فقال أعوزها اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفيه دلالة على ان التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر وقد روى القريابي عن ابي مجاز قال قلت لابن عمر قد أوسع الله والبر أفضل من التمر أفلا يعطى البر قال لا أعطى الا كما يعطى أصحابي واستنبط من ذلك انهم كانوا يخرجون من أعلى الاصناف التي يقبالت بها لان التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث ابي سعيد وان كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك كذا في الفتح (قال مالك والكفارات كلها) كصيام وعين وغيرها (وزكاة الفطر زكاة المشور) المحبوب التي فيها العشر ونصفه (كل ذلك بالمد الا صغره الذي صلى الله عليه وسلم) والصاع اربعة امداد كما مر (الاظهار فان الكفارة فيه بمدهشام) بن اسماعيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان (وهو المد الاعظم) أي الاكبر واختلف في انه مد وثلاثان بعد صلى الله عليه وسلم أو مدان وذلك للتغليظ لانه منكر من القول وزور

(وقت ارسال زكاة الفطر)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يبعث بركاة فطر الى الذي تجمع عنده) وهو من نصبه الامام لقبضا (قبل الفطريتين ومن أو ثلثة) تجوز تقديمها قبل وجوبها بهذا القدر لحديث ابي هريرة وكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان الحديث وفيه انه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر رواه البخاري فدل على انهم كانوا يجاوزونها بهذا المتدار ولا ابن خزيمة عن ابيوب قلت لنافع متى كان ابن عمر يعطى قال اذا قعد العامل قلت متى كان يقعد قال قبل الفطريتين أو يومين فقوله في رواية البخاري كان ابن عمر يعطيهما للذين يلقونها أي الذي نصبه الامام لقبضا كما جزم به ابن بطال بدليل رواية مالك هذه وأبيوب عند ابن خزيمة فهو كما قال المحافظ اظهر من قول ابن التين معناه من قال انا فطر (مالك انه رأى اهل العلم يستحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى) وبه قال مالك والائمة لقوله تعالى قد أفطحت من تركي وذ كراسم ربه فصلى روى ابن خزيمة عن كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال انزلت في زكاة الفطر واتباعا لحديث ابن عمر في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر باخراج زكاة الفطر قبل خروج الناس الى الصلاة والامر للندب كما (قال مالك وذلك واسع) أي جائز (ان شاء الله) للتبرك (ان تؤدى قبل الغد ومن يوم الفطر وبعده) أي بعد الغد وهو العود من المصلى فيجوز تأخيرها الى غروب شمس يوم العيد وحرم تأخير ادائها عنها الا لعذر كغيبه ماله أو الاخذ لان القصد اغناء الفقراء عن الطاب فيه وفي حديث ابن عمر أغنوههم يعني المساكين عن طواف هذا اليوم رواه سعيد بن منصور ولا تسقط بمضي زمنها بل يجب قضاءها فوراً والتعبير بالصلاة جرى على الغالب من فعلها أول النهار فان أخرت الصلاة استحب الاداء قبلها أول النهار توسعة على المستحقين

(من لا يجب عليه زكاة الفطر)\*

هذه الترجمة مفهوم الترجمة الاولى أي بها وعد خولها زيادة في البيان للنص على اعيان المسائل (قال مالك



ليس على الرجل في عيدين (زكاة لانه لا يؤمنهم اذ نفقتهم على سيدهم كما قاله في المدونة) ولا في اجبره  
 أي من استأجره للخدمة ونحوها ولو استأجره بأكله (ولا في رقيق امرأته زكاة) فيؤدى عنها الا عن  
 رقيقها (الا من كان منهم يخدمه) أي الرجل أو رقيق المرأة يخدمها (ولا بذله منه فيجب عليه) زكاة  
 فطره (وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه الكافر ما) أي مدة كونه (لم يسلم) سواء (التجارة كانوا  
 أول غير تجارة) أقوله في الحديث من المسلمين ولم يخص تاجر من غيره فهو منه نفيم عن الكافر مطلقا والله  
 تعالى أعلم وله المنه والفضل وأسأله العون على التمام خالصا لوجهه الكريم

(كتاب الصيام)

بكسر الصاد والياء بدل من الواو وهما مصدران لصام وهو ربع الايمان لمحدث الصوم نصف الصبر  
 وحديث الصبر نصف الايمان وأتبعه الامام للزكاة عملا بقوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس  
 شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأقام الصلاة وآتاه الزكاة وصيام رمضان والحج فتعال  
 رجل والحج وصيام رمضان فتعال ابن عمر لا صيام رمضان وانج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أخرجه مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر وأما الخطيب ان اسم الرجل القائل لابن عمر  
 يزيد بن بشر السكسكي وفيه افادة ان رواية حنظلة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر في البخاري بتقديم  
 الحج مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع ردا بن عمر على الرجل اتعددا لمجالس أو حضر ذلك ونسبه وتجويز أن  
 ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل بعيد لان  
 تطرق النسيان الى الراوى أولى من الصحابي كيف وفي مسلم من طريق حنظلة المذكور بتقديم الصوم  
 على الحج فدل على انه رواه بالمعنى ويؤيده انه عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة فيقال ان  
 الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا بعيد كما في فتح الباري وشرح الصيام اغواثا عظمت كسر النفس وقهر  
 الشيطان فالشبع نهري النفس برده الشيطان والجوع نهري الروح ترده الملائكة ومنها ان الغنى  
 يعرف قدر نعمته الله عليه باقداره على ما منع منه كثير من الفتر من فضول الطعام والشراب  
 والنكاح فانه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك تذكرة من منع ذلك على  
 الاطلاق فوجب ذلك شكر نعم الله عليه بالفنى ويدعوه الى رجة أخيه المحتاج وهو اسانه بما يمكن  
 من ذلك وذكر بعض الصوفية ان آدم لما تاب من أكل الشجرة تأخر قبول توبته لما بقي في جسده من تلك  
 الاكلة ثلاثين يوما فلما صفا جسده منها تب عليه ففرض على ذوقه صيام ثلاثين يوما قال الحافظ وهذا  
 يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك وهييات وجدان ذلك اه وهولته الامساك  
 عن أى شئ قولا كقولنا انى نذرت للرجل صوما أى امساك وسكوتا أو فلا كقول النابتة

خيل صيام وخيل غير صائمة \* تحت الحجاج وأخرى تعلك الحجما

أى ممسكة عن الحركة وشرعا امساك عن المفطر على وجه مخصوص وقال الطيبي امساك المكلف  
 بالنية من الخيط الأبيض الى الخيط الأسود عن تناول الاطمين والاسمئاء فهو وصف سلبى واطلاق  
 الفعل عليه تجوزا انتهى ويقع في بعض النسخ زيادة والاعتكاف وليس له التدرع انه ترجم لها بعد ذلك  
 فان صح عن الامام ذلك هنا فله للاشارة الى ان الصيام شرط في صحة الاعتكاف كما هو مذهبه رحمه  
 الله وليد القدر لكونها غايبا برضا (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها تبركا وتوقفا فآخرها  
 عن ترجمة كتاب الصيام وقدمها في الزكاة وكفى بالتقن نكتة وفي نسخ تقديمها على الترجمة

(ما جاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان)

الاكثر ان الهلال التمر في حالة خاصه قال الأزهرى سمي القمر اللين من أول الشهر هلالا وفي ليلة  
 ست وسبع وعشرين أيضا هلالا وما بين ذلك يسمى قرا وقال الجوهري الهلال ثلاث ليل من أول  
 الشهر ثم هو قمر بعد ذلك وقيل الهلال هو الشهر بعينه وتبين الامام برضا انما الى جواز ذكره بدون شهر  
 قال الساجي وهو الصواب فقد جاء ذلك في أحاديث صحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان  
 فتحت أبواب السماء الحديث وكذا قال عياض انه الصحيح ومنعه أصحاب مالك الحديث لا تقولوا له ان  
 فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولا يمكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي ووضعه وفرق ابن  
 الباقلاني فقال ان دلت قرينة على صفة الى الشهر كصفت رمضان جاز ولا امتنع بكاء ودخل اه  
 وبالفريق قال كثير من الشافعية قال النووي والمذهبان فاسد ان لان الكراهة انما ثبت بنهي الشرع  
 ولم يثبت فيه معنى ولا يصح قولهم انه اسم من أسماء الله لانه جاء فيه أثر ضعيف وأسماء الله توقيفية  
 لا تطلق الا بدليل صحيح ولو ثبت انه اسم لم يلزم كراهة والصواب ما ذهب اليه المحققون انه لا كراهة  
 في إطلاق رمضان بقريته وبلاقرية (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) أي اذا لم يكمل شعبان ثلاثين يوما وظاهره  
 استحباب الصوم متى وجدت الرؤية ليل أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ووفق بعض العلماء  
 بين ما قبل الزوال وما بعده وخالف الشيعة لاجماع فأوجبوه مطلقا وظاهره أيضا انه عن ابتداء صوم  
 رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها قال الساجي مقتضاه منع صوم آخر شعبان يريد  
 على معنى التلق لرمضان أو الاحتياط أو ما نقله فيجوز قال ابن عبد البر عنده مالك والحجج وروايت ابن  
 عباس وجاعة الفصل بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو يومين أو أيام كما استحبوا الفصل بين صلاة  
 الفريضة والنافلة بكلام أو مشي أو تقدم أو تأخر من المسكن وصح مرفوعا اذا بقي نصف شعبان فلا  
 تصوموا ولم يأخذه أئمة القوي لانه صلى الله عليه وسلم صام شعبان كله قالت عائشة ما رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أكثر صياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وقالت أم سلمة  
 ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وقال عبد الله بن المبارك  
 جاز في كلام العرب ان يقال صام الشهر كله اذا صام أكثره (ولا تظنوا) من صومه (حتى تروا) أى  
 الهلال وليس المراد رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد الى رؤيته بل الاعتبار رؤية بعضهم وهو  
 العدد الذي ثبت به المحقق وهو عدلان ولا يثبت رمضان بعد واحد خلافا لابي حنيفة والشافعي  
 الحديث ابن عباس في السنن قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى رأيت الهلال  
 فقال أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس ان يصوموا  
 عند الكن أعلاه ابن عبد البر بان أكثر الرواة يرسله عن هكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ابن  
 عباس وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه وهذا الشهر قول الشافعي عند أصحابه واحكامها لكن آخر  
 قوله انه لا بد من عدلين قال في الام لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان ولا يثبت شوال بواحد عند  
 الجميع الا بأبواب (فان غم عليكم) بضم الغين المعجمة وشذ الميم أى حال بينكم وبين الهلال غم في صومكم  
 أو فطركم (فاقدروا له) بهجرة وصل الدال تأكيده لقوله لا تصوموا حتى تروا الهلال اذا لم تصود  
 حاصل به وقد أوردت هذه الزيادة المؤكدة عند المخالف شبهة بحسب تفسيره لقوله فاقدروا له فقال  
 الأئمة الثلاثة والجمهور معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما يقال قدرت الشيء وأقدرته وقدرته بمعنى  
 التقدير أى انظروا في أول الشهر واحسبوا ثلاثين يوما كما جاءه ففسر في الحديث الملاحق ولذا أتى به



الامام للإشارة الى انه مفسر ولذا لم يحتج في رواية بل تارة يذ كر هذا وتارة يذ كر هذا وقالت طائفة معناه  
صيقوا له وقد روي تحت الحساب وبه قال أحمد وغيره ممن يجوز صوم ليلة القيم عن رمضان وقال ابن سريج  
معناه قد روي بحسب المنازل وكذا قاله ابن قتيبة من المحدثين ومطرف بن عبد الله من التابعين قال  
ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال ونقله ابن  
خوير من زاد عن الشافعي والمعروف عنه مثل الجمهور ونقل الباجي هذا التفسير عن الداودي وقال لا يعلم  
أحد قاله البعض أصحاب الشافعي انه يترى في ذلك بقول المنجمين والاجماع حجة عليهم فان فعل ذلك  
أحد رجع الى الرؤية ولم يفتد بمصام على الحساب فان اقتضى ذلك قضاء شيء من صومه قضاء وسبقه  
الى ذلك ابن المنذر فقال صوم يوم الاثنين من شعبان اذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب باجماع الأمة  
وقد صرح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا اطلق ولم يفتد بغيره من فرق بينهما  
كان محبوبا بالاجماع ونقل ابن العربي عن ابن سريج ان قوله فاقدروا له خطاب لمن خصه الله بهذا  
العلم وان قوله فاكلوا العدة خطاب للعامة قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف المحال  
يجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب العدد وهذا بعيد عن النبلاء انتهى بل هو يحكم  
محبوج بالاجماع وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر ومعرفة سير الالهة وأمام معرفة الحساب  
فأمر دقيق يختص بمعرفة آحاد معرفة منازل القمر مذكرك بأمر محسوس يدركه مراقب النجوم وه ذا  
هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حق المعارف بها في غصاة نفسه ونقل الرواية عنه انه لم يقل  
بوجوبه بل بجوازها وقال المازني احتج من قال بمعناه بحسب المنجمين بقوله تعالى وبالمنجمين هم يفتنون  
والآية عند الجمهور ومحمولة على الاهتداء في السير في البر والبحر قالوا ولا يصح ان المراد بحسب المنجمين  
لان الناس لو كلفوا ذلك اشق عليهم لانه لا يعرفه الا أفراد والشرع انما يكلف الناس بما يعرفه  
جاءهمهم وايضا فان الاقاليم على رأيهم مختلفة ويصح ان يرى في أقاليم دون آخر فيؤدي ذلك الى اختلاف  
الصوم عند أهلها مع كون الصائمين منهم لا يصومون على طريق مقطوع به ولا يلزم قرا ما ثبت عند غيرهم  
والشهر على مذهب الجمهور ومقطوع به لانه شهر تسع وعشرون فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين  
فالسبع وعشرون مقطوع بها وان غم كل ثلاثين وهي غايته وقال النووي عدم البناء على حساب المنجمين  
لانه حدس وتخمين وانما يعتبر منه ما يعرف به القبلة والوقت قال وفيه دليل لما لا شافعي والجمهور  
انه لا يجوز صوم يوم الشك ولا يوم الاثنين من شعبان عن رمضان اذا كانت ليلة الاثنين ليلة غيم وهذا  
المحدث رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن مالك عن عبد الله بن  
دينا عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون قال عياض  
معناه انه قد يكون تسع وعشرين كما صرح به في رواية يعني في الصحيحين ان الشهر يكون تسعة وعشرين  
يوما قال المحافظ واللام للهد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر لا غلب لقول ابن مسعود عن معاذ  
النبي صلى الله عليه وسلم تسع وعشرين أكثر مما صحتا ثلاثين رواه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة  
عند أحمد بأسناد جيد وقال ابن العربي معناه حصره من جهة أحد طرفيه أي انه يكون تسعة وعشرين  
وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الا كتر احتياط ولا تقتصروا على الأقل  
تخفيفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله كما قال (فلا تصوموا حتى تروا الهلال  
ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له) قال المحافظ اتفق الرواة عن مالك على قوله فاقدروا له  
وكذا رواه اسحاق المحرقي وغيره في الموطأ عن القعني والزعفراني وغيره عن الشافعي عن مالك بن مالك بن ورواه  
البخاري عن القعني والمزني عن الشافعي كلاهما عن مالك بلفظاً كملوا العدة ثلاثين قال البيهقي

ان كانت رواية القعني والشافعي من هذين الوجهين محفوفة فيكون مالك قد رواه باللفظين عن عبد الله  
ابن دينار قال ومع غرابية هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه الشافعي من طريق سالم  
عن ابن عمر بن عبد الله بن الخطاب ومنها ما رواه ابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ فان غم عليكم فكمكم  
ثلاثين وله شواهد عن حذيفة عن ابن خزيمة وابن خزيمة وابن عباس عن أبي داود والنسائي وغيرهما  
وعن أبي بكره وطلق بن علي عن البيهقي واخرجه من طريق أخرى عنهم وعن غيرهم اه وتابع مالك  
عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار بلفظ فاقدروا له عند مسلم (مالك عن ثور) بلفظ الحيوان (ابن زيد  
الدبلي) بكسر الدال المهملة مفتحة ساكنة (عن عبد الله بن عباس) هذا منقطع وقد رواه روح بن  
عبادة عن مالك عن ثور عن عكرمة عنه متصلا وزعم ان مالك اسقط عكرمة لكلام سعيد بن المسيب  
وغيره فيه لا يصح لان مالك كاذ كره في الحج وصرح باسمه قاله ابن عبد البر واخرجه أبو داود والترمذي  
والنسائي من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا) الهلال (ولا تفطروا حتى تروه) أي اربطوا عبادتكم برؤيته ابتداء  
وانتهاء (فان غم عليكم فاكلوا العدة) وفي رواية العدة أي عدة شعبان (ثلاثين) وهذا الذي به الامام  
مفسرا ومبيناً لقوله في الروايتين قبله فاقدروا له وخبر ما فسره بالوارد ولذا لما فسره مطرف بن عبد الله بن  
الشيخير من تابعي البصرة العلماء الفضلاء بنحو قول ابن سريج انه اذا غم يستدل بالنجوم ويبيت الصوم  
ويجزئه قال ابن سيرين كان افضل له لو لم يفته كذا في الاستدكار وتقدم قوله انه لا يصح عن مطرف  
(مالك انه بلغه ان الهلال رؤي) بضم الراء وكسر الهمزة (في زمان عثمان بن عفان بعشي) ما بعد الزوال  
الى آخر النهار (فلم يفطر عثمان حتى امسى وغابت الشمس) ولا خلاف ان رؤيته بعد الزوال لليلة التامة  
وأما قبله فكذلك عند الجمهور ومحدث أبي وائل أنا كتاب عمران الالهة بعضها اكبر من بعض فاذا رأيت  
الهلال نهائرا فلا تفطروا حتى تشهد رجلا من أهلها بالامس وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف  
وابن حبيب الامامية لما رواه النخعي عن عمر اذا رأيت الهلال قبل الزوال فافطروا واذا رأيتوه بعده  
فلا تفطروا وهذا مفصل والاول مجمل لانه قال نهائرا لكان قال ابن عبد البر والاول اصح لانه متصل  
والثاني منقطع فالنخعي لم يدرك عمر قال الباجي ورواه عن النخعي مجهول (قال يحيى سمعت مالكا يقول  
في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وجوبا لا ينبغي لا يجوز له أن يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم  
من رمضان) وبه قال الجمهور ومنهم الاثمة الاربعة عملا بالاحاديث السابقة وقال عطاء والحسن وشريك  
واسحاق لا يصوم حتى يحكم الامام بانه من رمضان وعلى الاول ان افطر عمدا كفر وقضى عند مالك وقال  
الاكثر لا كفارة للشبهة (ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على أن يفطر  
منهم من ليس بمأمونا) من أهل الفسق والبدع (ويقول اولئك اذا ظهر عليهم قدرنا الهلال) فنع منه  
سدا للذريعة وبه قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي وأبو ثور واشهب يفطر وان خاف التهمة  
لم يفطر ويعتقد الفطر الباجي وهذا هو الصحيح (ومن رأى هلال شوال نهائرا فلا يفطر ويتم صيام يومه  
ذلك فانما هو هلال الليلة التي تأتي) اتفاقا فيما بعد الزوال وعلى الاصح فيما قبله كما مر (قال يحيى وسمعت  
مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من رمضان فجاءهم ثبت) بسكون الباء مفتحة  
(ان هلال رمضان قد رؤي قبل أن يصوموا اليوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون) وجوبا  
(من ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر غير انهم لا يصلون صلاة العيدان مكان ذلك جاءهم بعد زوال  
الشمس) لافي اليوم ولا من الغد بخروج وقتها فلو قضيت لاشبهت الفرائض وقد اجعوا على ان سائر السنن  
لا تقضى وقال أحمد وغيره بقضوتها من الغد في الفطر والاخفى لما في النساء وغيره اغنى علينا هلال



شوال واصبحنا صيا ما فجاها ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم انهم راوا الهلال بالامس فامر الناس أن يفطروا من يومهم ويخرجوا للصلاة منهم من الغد وعن أبي خنيفة والشافعي القولان وقيل لا تصلي في الفطر لانه يوم واحد وتصل في الاضحية في الثالث لانها أيام عيد

\*(من اجمع الصيام قبل الفجر)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يصوم الا من اجمع الصيام قبل الفجر) أي عزم عليه وقصد له فلا يصح صوم رمضان ولا غيره الا بنية على مشهور المذهب بخبر الاعمال بالنيات وقياسا على الصلاة اذ فرضها ونقلها في النية سواء قيل يجوز في النفل قبل الزوال لمن لم يأكل ولم يشرب أن يصوم ويحكم له به من أول النهار فيثبت على جميعه وهو مذهب الشافعي لما في الدارقطني وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يوم اهل عندكم من غدا قالت لا قال فاني اذا صوم والاداء بفتح العين المحجمة اسم لما يؤكل قبل الزوال لكن قال ابن عبد البر في سنده اضطراب وبعض الرواة يقول فيه اذا و بعضهم يقول فانما صائم بدون اذا وذهب الحنابلة الى صحته ولو بعد الزوال (مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم يمثل ذلك) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن ايوب عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصح له قال ابن عبد البر اضطرب في اسناده وهو أحسن ما روى مرفوعا في هذا الباب انتهى وأخرجه النسائي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابيه عن حفصة انها كانت تقول فذكره موقوفا وأخرجه أيضا من طريق يونس وسفيان بن عيينة ومعه ثلاثتهم عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن حفصة موقوفا وقال انه الصواب ولم يصح رفعه لأن يحيى بن ايوب ليس باقوى لكن عمل بظاهر اسناده جماعة فصحوا رفع الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن خزم وظاهره الصوم في الصوم فرضا أو نفلا وشهد له الموقوفات عن ابن عمر وعائشة وحفصة والمتفق على صحته انما الاعمال بالنيات

\*(ما جاء في تجهيل الفطر)\*

أي استحبابه قال ابن عبد البر حديث تجهيله وتأخير السجود صحاح متواترة وروى عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اسرع الناس افطارا وابطأهم سجورا (مالك عن أبي حازم) بالهجمة والزاي سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد الساعدي) نسبة الى ساعدة بن كعب بن الخزرج (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير) في دينهم ففي أبي داود وابن خزيمة وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعا لا يزال الدين ظاهرا (ما عجلوا الفطر) عند تحقق غروب الشمس برؤية أو شهادة زاد احمد من حديث أبي ذر وانحروا السجود وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امثالاً للسنة واقفين عند حدودها غير مستبطين بقولهم ما تغير قواعدها وعلى صلى الله عليه وسلم ذلك في حديث أبي هريرة المذكور بقوله لان اليهود والنصارى يؤخرون أي الى ظهور النجم ولا بن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا لا تزال امتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم فيكره تأخيرها ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة قال الباجي وأما تأخيرها على غير هذا الوجه كمن عتله امر مع اعتقاد ان صومه قد كمل مع الغروب فلا كراهة فيه رواه ابن نافع عن مالك في المجموعة وتمام الصوم غروب الشمس لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وهذا يقتضي الامساك الى أول جزء منه لكن لا بد من امساك جزء من الليل ليقين اكمل النهار كذا في المتن وقال هو في الامعاء وهو شرجه الصغير ان هذا قول اصحابنا

ولا يحتاج اليه عندي لانه اذا لم يفطر حتى تغيب الشمس فقد استوفى ذلك ولا يتصور فيه غير هذا انتهى قال المحافظ من البدع المنكرة ما حدث في هذا الزمان من ايقاع الاذان الثاني قبل الفجر بخمسة ثلث ساعة في رمضان واطفاء المصابيح المجدولة علامة لا تقضاء انما من زعموا من احداثه لاحتياط في العبادة وجزم ذلك الى انهم لا يؤذون الا بعد الغروب بدرجة تمكن الوقت فيما زعموا فأنحروا الفطر وعجلوا السجود فحالفوا السنة فادأقل الخيرة عنهم وكثرا الشرف بهم اه وقد قال المازري اشار الحديث الى ان تغيير هذه السنة علم على فساد الامر ولا يزالون بخير ماداموا محافظين عليها وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد العزيز بن أبي حازم ورواه القاري وسفيان الثوري كلاهما عن أبي حازم به عنده مسلم (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة لاسلمى) المدني المتوفى سنة خمس وأربعين ومائة (عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله والتجهيل انما يكون بعد تيقن غروب الشمس فلا يجوز فطر الثالث في غروبها لان الفرض اذا لم يثبت يثبت في غير وقته لا يثبت في وقتها وقال الباجي يحتمل ان يريد بخير في دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسبيل بترد يحتمل ان يريد لا يزالون اقوى على صومهم ما عجلوه ولم يؤخروه تأخيراً يضربهم ويضعفهم لكن يؤيد اوجهين احتمالهما الاول حديث أبي هريرة لا يزال الدين ظاهرا ما عجلوا الناس الفطر لان اليهود يؤخرون (مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن) بن عوف المدني (ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود) أي في افق المشرق عند الغروب وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم رواه الشيخان أي اقبل من جهة المشرق وادبر من جهة المغرب (قبل ان يفطرا ثم يفطرا) بعد الصلاة وذلك في رمضان في كذا يسرعان بصلاة المغرب لانه مشروع اتفاقا وليس من تأخير الفطر المكروه لانه انما يكره تأخيرها الى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر للبادرة الى عبادة قاله الباجي لكن روى ابن أبي شيبة وغيره عن انس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء وروى عن ابن عباس وطائفة انهم كانوا يفطرون قبل الصلاة

\*(ما جاء في صيام الذي يصح جنباً في رمضان)\*

(مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر) بن خزم (الانصاري) قاضي المدينة انه من عبد العزيز بن عتبة من رجال الجميع مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعدها (عن أبي يونس مولى عائشة) من الثقات (عن عائشة) هكذا الجميع رواة الموطأ كيجي عن ابن وضاح وارسله عبيد الله بن يحيى عنه فلم يذكر عائشة (ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وانا اسمع) زادت في مسلم من وراء الباب (يا رسول الله اني اصبح جنباً وانا اريد الصيام) فهل يصح صيامي (فقال صلى الله عليه وسلم وانا اصبح جنباً وانا اريد الصيام فاغتسل واصوم) فذلك في اسوة فأجابته بالفعل لانه ابلغ مما لو قال اغتسل وصم لكن اعتقد الرجل ان ذلك من خصائصه لان الله يحل لرسوله ما شاء (فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلاً) وبين ذلك بقوله (قد غفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) أي ستر وحال يترك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب اصلاً لان الغفر الستر وهو ما بين العبد والذنب وما بين الذنب وعقوبته فاللائق بالانبياء الاول وباعهم الثاني فهو كناية عن العصمة وهذا قول في غاية الحسن (فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه اخبره بقله جواباً لسؤاله وذلك اقوى دليل على عدم الاختصاص اشار اليه ابن العربي وقال الباجي قول السائل



ذلك وان كان على معنى الخوف والتوقى لكن ظاهره انه يعتقد فيه صلى الله عليه وسلم ارتكاب ما شاء  
لانه غفر له اوله اذ ان الله يحل لرسوله ما شاء كما ورد هذا يقتضى ان يرتد عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
قوله لان قوله هذا يجمع الامة ان تتدبى به في افعاله وقدم الله بالاعتقاد به فقال واتبعوه اهل اكبر  
تم دون الاترى انه سأل عن حاله فأجاب به بانه يعلمه ولذا والله اعلم غضب لما منع من الاقتداء به (وقال  
والله انى أرجو) وفي رواية لا رجوب للام التاكيد تقوية للقسم ورجاؤه محقق باتفاق (ان اكون اخشاكم لله  
واعلىكم بما أتى) قال عياض فيه وجوب الاقتداء بافعاله والوقوف عندها الا ما قام الدليل على  
اختصاصه به وهو قول مالك واكثر اصحابنا البغداديين واكثر اصحاب الشافعي وقال معظم الشافعية انه  
مندوب وجملته طائفة على الاباحة وقد بعض اهل الاصول وجوب اتباعه بما كان من افعاله الدينية  
في محل القرية ورواه أبو داود عن القعنبي عن مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن عبد  
الرحمن عند مسلم (مالك عن عبد ربه بن سعيد) بن قيس الانصارى اخو يحيى بن سعيد ومجده قيس  
صحة وهو ثقة مأمون روى عنه مالك وشعبة وجماعة من الائمة وروى له الجميع ومات سنة تسع وثلاثين  
ومائة وقيل سنة احدى وأربعين (عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن الفيرة الخزرجي  
المدني أحد الفقهاء قيل اسمه محمد وقيل اسمه كنيته وقيل أبو بكر اسمه وكنيته أبو محمد قال ابن عبد البر  
هكذا يرويه مالك وخالفه عمرو بن الحارث فرواه عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب عن أبي بكر  
ابن عبد الرحمن (عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصبح جنباً من جوع غير احتلام) صفة لازمة قصدها لما لفته في الرد على من زعم ان فاعل  
ذلك عمد افطر واذا كان كذلك فناسى الاغتسال والناسم عنه اولى بذلك وقال القرطبي في هذا فان كان  
احداهما انه كان يحامع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر يانا للجواز والثانية انه كان لا يحتلم  
لان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره فيه اشارة الى جوازه عليه والاما كان لاستثنته  
معنى ورد بانه من الشيطان وهو معصوم منه واجيب بان الاحتلام يقع على الانزال وقد يحصل بغير رؤية  
شيء في المنام وقال النووي وغيره احتج به من أجاز الاحتلام على الانبياء والاشهر امتناعه لانه من تلاعب  
الشيطان وتناولوا الحديث على ان المعنى يصح جنباً من جوع ولا يجب من احتلام لامتناعه منه وهو  
قريب من قوله تعالى ويقتلون النبيين بغير حق ومعلوم ان قتلهم لا يكون بحق (في رمضان) وادى  
في غيره (ثم يصوم) ذلك اليوم الذي يصح فيه جنباً وفي رواية البخارى ثم يغتسل ويصوم بيانا للجواز  
وان كان الغسل قبل الفجر افضل وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به ورواه مسلم ايضا من طريق  
عمرو بن الحارث عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الجعفي ان أبا بكر حدثه ان مروان ارسله الى ام سلمة  
يسأل عن الرجل يصبح جنباً يصوم فقالت كان صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جوع لا حل ثم لا يفطر  
ولا يقضى فكان عبد ربه سمعه من ابن كعب ثم سمعه من أبي بكر فحدث به على الوجهين فليست رواية  
عمرو من الزيد في متصل الاسانيد ولا رواية مالك منقطعة بدليل ان مسلماً صحح الطريقين فانحرجهما  
جميعاً رواية عمرو وتلوه رواية مالك (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم وشدة التحتية (مولى أبي بكر  
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه سمع مولاة أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول  
كنت انا وابي عبد الرحمن المدني له رؤية وكان من كبار ثقات التابعين وكنيته أبو محمد مات سنة ثلاث  
وأربعين (عند مروان بن الحكم) الاموي لم تصح له صحة مات في رمضان سنة خمس وستين (وهو أمير  
المدينة) من جهة معاوية (فذكره) بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم فذكره عبد الرحمن والبخارى ان  
أبا عبد الرحمن أخبر مروان (ان أبا هريرة يقول من أصبح جنباً افطر ذلك اليوم) الحديث الفضل بن

عباس في مسلم وحديث اسامة بن زيد عند انس بن مالك الفجر جنباً فلا يصوم ولا يناسى  
عن أبي هريرة لا ورب هذا البيت ما انا قلت من ادر كره الصبح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله  
(نقال مروان اقمعت عليك يا عبد الرحمن لذهن الى امي) بضم الهمزة وفتح الميم ثقيلة تنية ام المؤمنين  
عائشة وأم سلمة فالتا لهما عن ذلك) قال أبو بكر (فذهب عبد الرحمن) يعني اباه (ودعت معه) ووقع  
عند انس بن مالك من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن ارسلني مروان الى عائشة فاتيها  
فلقيت غلامها ذكوان فارسلته اليها فاسأله عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً قال فأتيت مروان فحدثته  
فارسلني الى ام سلمة فأتيتها فاطقت غلاماً فاسأله عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً قال فأتيت مروان فحدثته  
وفي اسناده نزلان ابا عياض مجهول فان كان محققاً فيجمع بان كلام من التلام من كان واسطة بين  
عبد الرحمن وبينهما في الاول وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاماً منهما من وراء الحجاب بعد الدخول  
كما قال (حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكره  
ان أبا هريرة يقول من أصبح جنباً افطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن  
اتربع عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع) أي لا تريد أن تبذل ما فعله في الرد (قال  
عبد الرحمن لا والله) لا اربع عنه (فالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح  
جنباً من جوع غير احتلام) وفي رواية للنسائي كان يصبح جنباً مني (ثم يصوم ذلك اليوم) الذي أصبح  
فيه جنباً (ثم خرجنا حتى دخلنا على ام سلمة) فاسألهما عبد الرحمن (عن ذلك فقالا مثل ما قالت عائشة)  
ظاهر الثانية انها قالت يا عبد الرحمن الخ لكن في رواية للنسائي فقالت ام سلمة كان يصبح جنباً مني فيصوم  
ويأمرني بالصيام (قال) أبو بكر (فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكره عبد الرحمن ما قالتا  
نقال مروان) زادت في رواية للنسائي التي أبا هريرة فحدثته بهذا فقال انه مجاري وانى لا كره ان استقبله  
بما يكره وفي اخرى انه لي صديق ولا أحب ان ارد عليه فقال (اقمعت عليك يا أبا محمد) كنية عبد الرحمن  
(التركبن دابتي فانها باباب فلتهذهن الى أبي هريرة فانه بأرضه بالحق فلتخبرنه ذلك) الذي قالتا  
وفي رواية للبخارى ثم قدرنا ان نجتمع بذى الحليفة وكان لابي هريرة هناك أرض فظاهره انهم اجتمعوا من  
غير قصد ورواية مالك نص في القصد فيجعل قوله ثم قدرنا على المعنى الاعم من التدبير لا الاتفاق  
ولا تخالف بين قوله بذى الحليفة وبين قوله بالحق لاحتمال انها قصداه الى العقيق فلم يجداه ثم وجداه  
بذى الحليفة وكان له بها أرض ايضا وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر فقال مروان عزت عليك  
لما ذهبتا الى أبي هريرة قال فقينا أبا هريرة عند باب المسجد واطاهرا ان المراد به مسجد العقيق لا النبوي  
جمع بين الروايتين او يجمع بأنهما التقيا بالحق فذكره عبد الرحمن القصة مجمل ولم يذكرها بل شرع فيها  
ثم لم يتم اليه ذلك كقصصها وسماع جواب أبي هريرة الا بعد رجوعه الى المدينة وأراد دخول المسجد النبوي  
قاله المحافظ (فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى اتينا أبا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة) وعند  
البخارى فقال له عبد الرحمن اني ذا كركك امرأولاً ان مروان اقمعت على فيه لم اذكره لك (ثم ذكره ذلك  
فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك) من المصطفى لا واسطة (انما خبرني به مخبر) عنه ففي مسلم فقال أبو هريرة  
سمعت ذلك من الفضل بن عباس ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخارى فقال كذلك  
أخبرني الفضل بن عباس وهو أعلم أي بما روى ولهم في ذلك عليه لا على وفي رواية النسائي  
عن البخارى ومن أعلم أي ازوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم قال أبو هريرة انها قالتا ذلك قال  
نعم قال هما أعلم ورجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ومذاير حج رواية النسائي والنسائي اخبرني به  
اسامة بن زيد وله أيضاً خبر به فلان وفلان فيجتمعا انه سمعه من الفضل واسامة فأرسل الحديث



ولا ثم استند لما سئل عنه وسبب رجوعه مع انه سمعه منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وحلف انه قاله  
لشدة ريقه بخبرهما انه تعارض عنده الحديثان فجمع بينهما فتأول قوله افطر او فلا يصح على انه ارشاد  
الى الافضل فان الافضل ان يقتل قبل الفجر ولو خالف جاز وقوله المصطفى لبيان الجواز ويكون حينئذ  
في حقه افضل لتضمنه البيان للناس وهو مأثور بالبيان كما توصلنا مرة مرة في بعض الاوقات لبيان الجواز  
وطاف على البعير كذلك ومعلوم ان التليث والمشي في الطواف افضل وهو الذي تكرر منه صلى الله عليه  
وسلم ونظائره كثيرة قال الحافظ ويعكر عليه التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالفطر  
وبالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان اوله لانه يحمل على من ادركه  
الفجر بما عايناه فاستدام بعد طلوعه عالما فانه يفطر ولا صوم له ويعكر عليه ما رواه النسائي عن أبي هريرة انه  
كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يقتل حتى اصبح فلا يصوم وأجاب ابن المنذر بأنه منسوخ  
وانه كان في أول الامر من حين كان الجماع محرما في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرما ثم نسخ  
ذلك لم يمهله أبو هريرة فكان يفتي بما عليه حتى بلغه الناسخ فرجع اليه قال وهذا احسن ما سمعت فيه  
قال الحافظ ويقويه حديث عائشة السابق من قول الرجل غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر  
فان الآية تترت سنة ست وابتداء الصوم كان في السنة الثانية ووافق على دعوى النسخ الخطابي وغير  
واحد واجب ايضا بان حديث عائشة وام سلمة أولى بالا اعتماد لانهما أعلم بمن هذا من غيرهما ووجه  
عنه من طرق كثيرة جدا بمشي واحد حتى قال ابن عبد البر انه صحيح وتواتر وصريح البخاري برحانه ونقله  
البيهقي وغيره عن الشافعي ولان الفعل مرجح على القول عند بعض الاصوليين ولانه وافق القرآن لانه  
اباح المباشرة الى الفجر وهي الجماع فاذا ابيع حتى يتبين الفجر فسلم ان الاعتسالة انما يقع بعده وقد  
قال تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ولانه وافق المقول وهو ان الفسل شيء وجب بانزال وليس في فعله  
شيء محرم على الصائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الفسل ويتم صومه اجماعا وكذا اذا احتلم ليل من باب  
الاولى وانما يمنع الصائم من تعدد الجماع بها وهذا الحديث رواه البخاري عن القعني عن مالك ولم يسق  
لفظه (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر عن) مولا (أبي بكر بن عبد الرحمن  
عن عائشة وام سلمة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر روى جماعة الحديث عن أبي بكر  
عن أبيه ولا معنى لذكر أبيه لانه شهد القصة كلها مع أبيه عند عائشة وام سلمة وعند أبي هريرة وهذا  
محفوظ من رواية سمي وجماعة انهما قالتا (ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصبح جنبا من  
جماع غير احتلام) صفة كاشفة كقوله تعالى وقتلهم الانبياء بغير حق وقال ابن دقيق العيد لما كان  
الاحتلام يأتي بلا اختيار فقد يتسلك به من يرخص لغير التعمد للجماع فيبتا انه من جماع لازالة هذا  
الاحتلام (ثم يصوم) بعد الاغتسال واعاد الامام هذا الحديث مع انه قدمه قبل الذي فوقه لافادة ان له  
فيه شيخين اذ رواه عنه عن عبد ربه وهما عن سمي وقد اجمع العلماء بهذا على صحة صوم المجنب سواء كان  
من احتلام او جماع عملا بهذا الحديث فانه حجة على كل مخالف وللأصوليين خلاف مشهور في صحة  
الاجماع بعد الخلاف واذا انقطع دم المحتاض والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اغتسالهما صح  
صومهما ووجب عليهما اتماهما سواء تركتا الفسل عمدا أو سهوا بعد ارام بغيره كما تجنب عند كافة العلماء  
الاما حكي عن بعض السلف من لا تعلم صحته عنه والحديث رواه البخاري عن اسماعيل عن مالك به

\*(ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل عند جميع الرواة ووصله عبد الرزاق باسناد صحيح عن  
عطاء عن رجل من الانصار (ان رجلا قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد) غضب (من ذلك وجدا

شديدا) خوفا من الاثم قال الباجي اعلمه قبل غافلا عن النظر في ذلك ثم نذ كرفاشفق (فأرسل امرأته  
تسأل له عن ذلك فدخلت على ام سلمة) ذات الجمال البارع والراى المصيب (زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكرت ذلك لها فأخبرتها ام سلمة) هند بنت امية (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) أي  
يقبلها كافي البخاري (وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شرا) قال الباجي يعني  
استدامته الوجدان لم تأت به بما يقنعه (وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الياء  
وكسر الحاء من أحل أي يبيح (لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء) فاعقده ان ذلك من خصائصه كازيادة  
على أربع (ثم رجعت امرأته الى ام سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته ام سلمة) بأنها تسأل عن التمسك للصائم (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا) بالفتح والتثنية (أخبرتها اني افعل ذلك) فيه تنبيه على الاخبار بما فعله ويجب  
عليه ان يخبر بها ليقدي به الناس قال تعالى واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة  
قاله الباجي أبو عمر فيه استحباب العمل بخبر الواحد (فقال قد اخبرتها فذهبت الى زوجها فأخبرته  
فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الياء يبيح (لرسوله صلى الله  
عليه وسلم ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا اعتقاده التخصيص بلا علم كما اشار اليه ابن العربي  
وابن عبد البر وقال عياض غصبه لذلك ظاهر لان السائل يجوز وقوع المنهي عنه منه لكن لا حرج  
عليه اذ غفر له فأناكر صلى الله عليه وسلم ذلك (وقال والله اني لا تقاكم لله واعلمكم بحجوده) فكيف  
تجوزون وقوع ما نهى عنه مني قال ابن عبد البر فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والنسج لانه لم يقل  
للمرأة زوجها شيئا وشاب فلو كان بينهما فرق لسألها لانه المين عن الله وقد اجمعا على ان القبلة  
لا تكره لنفسها وانما كرهها من كرهها خشية ما تؤول اليه واجهه واعلى ان من قبل وسلم فلا شيء عليه فان  
امضى فكذلك عند الحنفية والشافعية وعليه القضاء عند مالك وعن احمد يفطر وان امضى فسد صومه  
اتفاقا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت ان) بكسر فسكون مخففة من  
التقبيلة دخلت على الجملة الفعلية وهي (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيجب اجمال ان واللام  
في قوله (ليقبل) للتما كيدوهي مفتوحة (بعض ازواجه) عائشة نفمها كافي مسلم عنها كان يقبلني وهو  
صائم وام سلمة كافي البخاري او حفصة كافي مسلم ايضا لكن الظاهر ان كلامهن انما اخبرته عن فعله  
معها (وهو صائم) بجملة حالية (ثم ضحكك) تنبيه على انها صاحبة القصة ليكون البالغ في الثقة بها وقد زاد  
ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه فظننا انها هي او ضحكك تبعا عن خالفها في ذلك او تعبت  
من نفسها اذ حدثت بمثل هذا مما يستحي النساء من ذكر مثله للرجال لكن اجاباتها ضرورة تبليغ العلم الى  
ذكر ذلك أو سرورا بتذكر مكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وحالها معه وملاطفته لها ووجهه والبر في  
عنه الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها وفيه جواز الاخبار عن مثل هذا مما يجري  
بين الزوجين على الجملة للضرورة وأما في حال غير الضرورة فنهي عنه وانرجه البخاري عن عبد الله  
ابن سلمة عن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد القطان عند البخاري وسفيان عند مسلم كلاهما عن  
هشام به (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان عائشة ابنة) وفي رواية بنت (زيد بن عمرو) بفتح  
العين (ابن نفيل) بضم النون وفتح الفاء وسكون التحتية ولا م القرشية العدوية محمية من المهاجرات  
وهي اخت سعيد بن زيد أحد العشرة (امراة عمر بن الخطاب) ابن عمها (كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب  
وهو صائم) بجمل بلا لذة (فلانهاها) وكانت حسنا جملة (مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي امية  
(مولي عمر بن عبد الله) بضم العين (ان عائشة بنت طلحة) بن عبيد الله أحد العشرة القرشية التيمية



ام عمران كانت فائقة الجمال ثقة روى لها الستة (اخبرته انها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) التيمي تابعي روى له الشيخان وغيرهما (وهو صائم فقات له) عمته (عائشة ما يملك ان تدنو) تقرب (من اهلك) زوجك (فقبلاها وتلاعها) بس البشرية دون جاع ولعلها قصدت افادته المحكم والا فاعلم انه لا يقبلها بحضور عمته أم المؤمنين وقال أبو عبد الملك تريد ما يملك اذا دخلتما ويحتمل انها شكت لعائشة قلة حاجته الى النساء وسألها ان تكلمه فأفته بذلك اذ صبح عندها ملكه لنفسه (فقال اقبلها وانا صائم قالت نعم) وفي هذا دلالة على انها لا ترى تحريرا ولا انها من الخصائص وانه لا فرق بين شاب وشيخ لان عبد الله كان شابا ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الاسود قلت لعائشة اياها صائم قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت كان املككم لاربه لان جوابها للاسود بالمتع محمول على من تحركت شهوته لان فيه تعريضا لفساد العبادة كما اشهر به قولها كان املككم لاربه فحاصل ما اشارت اليه اباحة القبلة والمباشرة بغير جاع لمن ملك اربه دون من لا يملكه أو يحمل التهمي على كراهة التنزيه فقد رواه أبو يوسف التاضي بلفظ سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكبرتها فلا ينافي الاباحة المستفادة من حديث الباب ومن قولها الصائم يحل له كل شيء الا الجماع رواه الطحاوي (مالك عن زيد بن اسلم ان ابا هريرة وسعد بن أبي وقاص كانا برخصان في القبلة للصائم) وكذا عمر وعائشة كما مروا بن عباس وجاعة غيرهم قال ابن عبد البر لا علم احدا رخص فيها الا وهو يشترط السلامة ما يتولد منها ومن علم انه يتولد منها ما يفصد صومه وجب عليه اجتنابها اه ومن يبيع ما جاء في ذلك قول عمر بن الخطاب هشت فقبلت وانا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرا عظيما قبلت وانا صائم قال ارايت لو مضمت من الماء وانت صائم قلت لا بأس به قال فنه رواه أبو داود والنسائي وقال منكر وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال المازري فاشار الى فقه بديع وذلك ان المضمة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومقتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومقتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفصده الجماع فكذلك ان اوائل الشرب لا يفصد الصيام فكذلك اوائل الجماع ففيه اعتبار التماس والاستدلال قال لكن ينبغي ان يعتبر حال المستقبل فان اثارت الانزال حرمت لمنعه منه فكذلك ما ادى اليه وان اثارت المذي فمن رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكره وان لم تؤد التبله الى شيء فلا معنى لمنعها الا على القول بسد الذريعة

(ما جاء في التشديد في القبلة للصائم)\*

(مالك انه بلغه ان عائشة) أخرجه البخاري ومسلم من طريق الاسود ومسلم من طريق القاسم وعلقمة ومسروق الاربعة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) بعض ازواجه عائشة وحفصة في مسلم وام سلمة في البخاري زاذ في رواية البخاري وبياشروكذا المسلم من طريق مسروق أي يلبس بشرته بشرة المرأة ونحو ذلك لا الجماع (وهو صائم تقول وايكم املك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي انه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة والمباشرة ولا تتوهموا من انفسكم انكم مثله صلى الله عليه وسلم في استباحته لانه يملك نفسه ويأمن الوقوع في قبلة يتولد منها انزال أو شهوة أو هيجان نفس ونحو ذلك وانتم لا تأمنون ذلك فطريقتكم الانكفاف عنها وبرواية الموطأ هذه فسر الترمذي رواية الصفيين ايكم يملك اربه فقال معناه نفسه قال المحافظ العراقي وهو اولى بالصواب لان اولى ما فسر به الغريب ما ورد في بعض طرق الحديث انتهى وارب بكرة الهمزة واسكان الراء رواه الاكثر كما قال الخطابي وعياض قال النووي وهو الاشهر

وروي بفتح الهمزة والراء وقدمه المحافظ وقال انه الاشهر والى ترجيحه اشار البخاري وهو ما يعني وطره وحاجته أي اغلب لهواه وحاجته ويطلق أيضا بفتح الهمزة والراء على العضو الخاص قاله عياض قال التوربشتي لكن جله في الحديث على العضو غير سديد لا يقتربه الا جاهل بوجوده حسن الخطاب ماثل عن سنن الادب ونهج الصواب ورد الطيبي بانها ذكرت انواع الشهوة مربية من الادنى الى الاعلى فبدأت بقدستها التي هي التبله ثم نزلت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعانقة وارتدت ان تعبر عن الجامعة فكنت عنها بالارب وأي عبارة أحسن منها اه وأخذ الظاهرية بظاهر هذا الحديث فجعلوا القبلة للصائم سنة وقربة من القرب اقتداء به صلى الله عليه وسلم ورد بانه كان يملك نفسه فليس كغيره وكيفما كان لا يفطر الا بانزال المني فلو امدى وجب القضاء عند مالك ولا شيء عليه عند أبي حنيفة والشافعي وشذوذهم فقالوا بمجرد القبلة يبطل الصوم (قال مالك قال هشام بن عروة قال عروة بن الزبير لم ارا القبل للصائم تدعو الى خير) لما يخاف من الانزال أو الجماع (مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم فارخص فيها للشيخ) لان الغالب انكسار شهوته (وكبرها للشباب) لان الغالب قوتها وبالفرق قال مالك في رواية والشافعي وأبو حنيفة وعن مالك كراهتها في الغرض دون النفل والمشهور عنه كراهتها مطبقا قال ابن عبد البر اثنان من فرق بينهما ما ذهب الى قول عائشة ايكم املك لاربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي املك لنفسه وشهوته اه وروي البيهقي باسناد صحيح عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك اربه والشاب يفصد صومه فنهى من التعليل انه اذا ترمع تحريك الشهوة بالمعنى المذكور وان التعبير بالشيخ والشاب جرى على الغالب من احوال الشيوخ في انكسار شهوتهم واحوال الشباب في قوتهم فلو انعكس الامر انعكس الحكم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة) على الفم أو الخذا وغيرهما (والمباشرة) بنحو اس البشرية بالجماع (للصائم) لان من حام حول المحي يوشك ان يقع فيه

(ما جاء في الصيام في السفر)\*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها ابن عتبة بضمها واسكان الف. قية (ابن مسعود عن عبد الله بن عباس) قال المحافظ أبو الحسن التابسي هذا من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السنة مقيما مع ابويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة وكأثره سمعه من غيره من الصحابة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في) يوم الارباء بعد العصر لشرخلون من (رمضان) سنة ثمان من الهجرة (فصام حتى بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة الاولى في فتحية فحملت موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينه وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان وهذا تعيين للمسافة فلا ينافي رواية البخاري عن ابن عباس الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان ولا بن اسحاق بن عصفان واجمع بفتح الهمزة والميم وجيم خفيفة اسم واد بقديد (افطرا فافطر الناس) معه لانه بلغه ان الناس شق عليهم الصيام وقيل له انما ينتظرون فيما فعلت فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا باناء من ماء فوضعه على راحلته ليراه الناس فشرب فافطروا وله رجلا الى جنبه فشرب فقبل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة او انك العصاة رواه مسلم والترمذي عن جابر وفي الصحيحين عن طاوس عن ابن عباس ثم دعا بماء فرفعه الى يديه وفي أبي داود في فيه فافطروا والبخاري عن عكرمة عن ابن عباس باناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته أو راحلته بالشك فيهما قال الداودي يحتمل أن يكون دعا بالبن مرة وبالماء مرة ورد المحافظ بانه لا دليل على التعدد فان الحديث



واحد والقصة واحدة وانما شك الراوي فتقدم عليه رواية من جزم بالماضي او بعد الداوي ايضا في قوله كانتا  
قصةين احدهما في الفتح والاخرى في حنين اه قال المازري واحتج به مطرف ومن وافقه من المحدثين  
وهو احد قول الشافعي ان من بيت الصوم في رمضان له ان يفطر ومنعه المجهور اي لانه كان مخيرا  
في الصوم والفطر فلما اختار الصوم وبيتته لزمه وحملوا الحديث على انه افطر للتقوى على الهدوء والمثقة  
الحاصلة له ولهم (وكانوا يأخذون بالاحداث فالاحداث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو قول  
ابن شهاب كما في الصحيحين من طريق معمر عن الزهري قال المحافظ وظاهره انه ذهب الى ان الصوم  
في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك وفي مسلم عن يونس قال ابن شهاب وكانوا يتبعون الاحداث من امره  
وبرونه الناسخ المحكم قال عياض انما يكون ناسخا اذا لم يمكن الجمع او يكون الاحداث من فعله في غير  
هذه القصة اما فيها اعني قضية الصوم فليس بناسخ الا ان يكون ابن شهاب مال الى ان الصوم في السفر  
لا ينعقد كقول اهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه وقال النووي انما يكون الاحداث ناسخا اذا علم كونه  
ناسخا او يكون ذلك الاحداث راجعا مع جوازها ما لا يفقد طاف على العيون وتوضا مرة ومعلوم  
ان طواف الماشي والوضوء ثلاثا راجعا وانما فعل ذلك ليدل على الجواز وهذا الحديث رواه البخاري عن  
عبد الله بن يوسف عن مالك بن نبيه وتابعه الليث ويونس ومرو عقيب عن ابن شهاب في الصحيحين (مالك  
عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن) مولا (أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) وابهام الصحابي لا يضرب لانهم كلهم عدول باتفاق أصحاب الحديث (ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح) بمكة وكانوا عشرة آلاف وقيل اثني عشر الفا وجمع بأن  
العشرة خرج بهم من المدينة ثم تلاحق به الالفان (بالفطر وقال تقوا والعدوكم) بمنزلة التعليل للامركاته  
قيل لاجل ان تقوا والملافة عدوكم (وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقيهه ان الصوم في السفر  
افضل لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (قال أبو بكر) بن عبد الرحمن (قال الذي حدثني لقد رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج) بفتح العين وسكون الراء المهملتين وبالحجيم قرية جامعة على نحو  
ثلاث مراحل من المدينة (يصب الماء على رأسه من العطش أو من الحر) تحتل أو الشك والتنويح  
فتحمل المشقة في نفسه لانه لا يسالي بها في عبادة ربه الا ترى الى قيامه حتى تورمت قدماه (ثم قيل  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت) لانهم فهموا  
ان امره بالفطر ليس على الوجوب بدليل صيامه هو واختصاصه بن شق عليه الصوم جدا والذين  
صاموا لم يكونوا كذلك (فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدرح) من ماء (فشرب  
فأفطر الناس) زاد مسلم والترمذي عن جابر فقل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام قال اولئك  
العصاة اولئك العصاة مرتين قال عياض وصفهم بذلك لانه امرهم بالفطر لمصلحة التقوى على العدو فلم  
يفعلوا حتى عزم عليهم بعد قال النووي او يحمل على من تضرر بالصوم قال غيرهما وعبر به بالقصة  
في حثهم على الفطر فقا بهم وفي مسلم عن أبي سعيد سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن صيام  
فتقال انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر اقوى لكم فكانت رخصة فتنام صام ومنام افطر ثم نزلنا  
منزلا آخر فقال انكم معجود عدوكم والفطر اقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة واخرج ابن عبد البر  
عن أبي سعيد خرجنا عام الفتح صواما حتى بلغنا الكديد فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفطر واصبح  
الناس منهم الصائم ومنهم المفطر حتى اذ بلغنا الظهران آذنا بلبقا العدو وامرنا بالفطر فافطروا اجمعين  
ثم لا تمارض بين حديثي الباب انه افطر بالكديد وهو بين عسغان وقديد وبين حديث ابن عباس  
في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افطر في عسغان وحديث جابر في مسلم بكرة اعانهم بفتح المعجمة

واد امام عسغان مع ان القصة واحدة وهذه اما كن مختلفة لانها كما قال عياض اما كن متتارية وعسغان  
يصدق عليها لان جميع من علمها وانه اخبر بحال الناس ومثقتهم بعسغان وكان فطره بالكديد محدث  
الموطأ هذا وجعه الثاني انما يسهل على المشهور المعروف ان عسغان على ثمانية واربعين ميلا من مكة  
واللايد على اثنين واربعين ميلا منها لا على ما تله هو ان عسغان على ستة وثلاثين ميلا من مكة (مالك عن  
جيد الطويل عن انس) ومسلم من رواية أبي خالد عن جيد اخبرني انس (بن مالك انه قال) وقد سئل  
عن صوم رمضان في السفر كما في رواية أبي خزيمة عن جيد عند مسلم (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في رمضان فلم يعب) بالمجزم وحرك بالكسر لا لتقاء الساكنين (الصائم على المفطر ولا المفطر على  
الصائم) لان كلا فعل ما يجوز وفيه رد على من ابطال صوم المسافر وعمله بان الفطر عزيمة من الله وجعل  
عليه اياما اخر لا تتركهم انكار الصوم والفطر يدل على ان ذلك عندهم من التعارف الذي يجب المحبة  
به وفي مسلم عن أبي سعيد كذا نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فنام الصائم ومنا المفطر  
فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من  
وجد ضيفا فافطر فان ذلك حسن قال المحافظ وغيره وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للزاع  
هذا وزعم ابن وضاح ان مالك لم يتابع على لفظ هذا الحديث وان غيره يرويه عن جيد عن انس كان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم فلا يسيب الصائم على  
المفطر ولا المفطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انه كان يشاهدهم في حالهم  
هذه وتعبه ابن عبد البر بأدلة تسمع في علم الاثر فقد تابع مالك على افطه جماعة من الحفاظ منهم  
أبو اسحاق انقزاري وانس بن عياض ومحمد بن عبد الله الانصاري وعبد الوهاب الثقفي كلهم عن جديده  
قال وما أعلم احدا رواه كما قال ابن وضاح الا شيخه محمد بن مسعود عن يحيى بن سعيد القطان عن جيد  
انتهى وهو حسن لكن قوله لا أعلم الخ قصير من مثله كبير فقد رواه مسلم من طريق أبي خالد سليمان الاجر  
عن جيد كذلك فكان جيد احداث به بالوجهين وحديث مالك انخرجه البخاري عن القعني عن مالك  
به وتابعه أبو خزيمة زهير بن معاوية عن جديده عند مسلم وتابعه في شيخه جيد موزق عن انس قال كنا  
مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فنام الصائم ومنا المفطر فنام الصائم ومنا المفطر فنام الصائم  
الكساء ومنام يتي الشمس بيده فسقط الصوم وقام المفطرون فضرى بالابنية وسقوا الركاب فقال  
صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر رواه مسلم ايضا (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان  
جزرة) بن عمرو بن عويمر (الاسلمى) اباصالح او ابامحمد المدني صحابي جليل مات سنة احدى  
وستين له احدى وسبعون وقيل ثمانون قال ابن عبد البر كذا يحيى وقال جميع أصحاب مالك عن  
هشام عن ابيه عن عائشة ان جزرة وكذا رواه جماعة عن هشام ورواه أبو هريرة عن عبد الحميد والفضل  
ابن فضالة ثلاثتهم عن هشام عن ابيه ان جزرة كما رواه يحيى عن مالك ورواه ابن وهب في موطائه عن عمرو  
ابن الحارث عن أبي الاسود عن عروة عن أبي مرواح عن جزرة فهذا أبو الاسود وهو ثبت في عروة  
وغیره قد خالف هشام فدل على ان روايته صحيحة ليست بخطأ ويحوزان عروة سمعه من عائشة ومن أبي  
مرواح جميعا عن جزرة فحدث به عن كل واحد منهما وأرسله احيانا وقال المحافظ رواه الحفاظ عن هشام  
عن ابيه عن عائشة ان جزرة ورواه عبد الرحيم بن سليمان عند النساى والدر اوردى عند الطبراني ويحيى  
ابن عبد الله بن سالم عن الدارقطني ثلاثتهم عن هشام عن ابيه عن عائشة عن جزرة فجعله من مسند جزرة  
والحفظ انه من مسند عائشة ويحتمل ان هؤلاء لم يقصدوا بقولهم عن جزرة الرواية وانما أرادوا الاخبار  
عن حكايتهم فان تقدير عن عائشة عن قصة جزرة لكن صححى الحديث من رواية جزرة فأخرجه مسلم



من طريق أبي الاسود عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين سمعه من عائشة وسمعه من أبي مرواح عن حمزة انه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انى رجل اصوم) وفي رواية لمسلم اسرد الصوم (افاصوم في السفر) وفي رواية التنيسي عن مالك أن الصوم في السفر وكان كثير الصيام (نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر) حمزة قطع وعنده مسلم من رواية أبي مرواح عنه انه قال أجدي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فتسال صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سئل عن صيام القرينة لأن الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم أن حمزة قال يا رسول الله انى صاحب ظهر أعاجبه اسافر عليه واكرهه وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجدا القوة وأجدنى ان اصوم اهون على من ان اوخره فيكون ديني على فقال أى ذلك شئت يا حمزة قال عياض احتج به من قال الفطر افضل لقوله فيه فحسن وقال في الصوم فلا جناح ولا حجة فيه لأنه جواب لقوله هل على جناح فلا يدل على أن الصوم ليس بحسن لأن نفي الجناح أعم من الوجوب والتدب والاباحة والكرهية وقال انوى فيه دلالة المذهب الشافعي ومواقفه أى كماله أن الصوم الدهر وسرده ليس بمكروه لمن لا يخاف منه ضررا ولا تقويت حق شرط فطر العبد والشرىق لأنه اخبره بسرده ولم ينكره له بل اقره عليه واذن له فيه في السفر في الحضر أولى وهذا محمول على أنه كان يطيق السرد بلا ضرر ولا تقويت حق بدليل قوله أجدي قوة وأما إنكاره صلى الله عليه وسلم على ابن عمرو بن العاصى صوم الدهر فلهلله أنه يصف عنه وقد ضعف في آخر عمره وكان يقول لى تني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه بل استدلل به على أن السرد افضل لأنه سوغه حمزة ولو كان غيره افضل لينة حمزة لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وحديث ابن عمر وخصص به لعلمه بضعف حاله ويلحق به من ضعف حاله وهذا الحديث رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك به موصولا وتابعه الليث وجاد بن زيد وأبو معاوية وغيرهم عن هشام عنده مسلم (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر) لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجوز لأن الفطر عزيمة من الله تعالى لقوله فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيامه أخر فعلم عليه عدة وبه قال أبو عمرو وأبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وقوم من أهل الظاهر ويرد أحاديث الباب قاله ابن عبد البر واحتجوا بذلك أيضا بحديث الأصميين أنه صلى الله عليه وسلم في سفر أى في غزاة الفتح كما في الترمذى رأى زحاما ورجلا قد ظلم عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر ولفظ مسلم ليس البر أن تصوموا في السفر وزاد بعض الرواة لا يحكمكم برخصة الله تعالى التي رخص لكم وروايتها على لغة جبر في مسند أحمد قالوا ما يمكن من البر فهو من الاثم قال ابن عبد البر ولا حجة فيه لأنه عام خرج على سبب فان قصر عليه لم يمت به حجة والاحل على من حاله مثل حال الرجل وبلغ به ذلك المبلغ أى ليس له أن يبلغ هذا بنفسه ولو كان ثمنا لكان صلى الله عليه وسلم به الداس عنه ويحتمل أن يريد ليس البر وليس هو البر اذ قد يكون الفطر أبر منه في حج أو غزاة تقوى عليه وتكون من رائدة كما يقال ما جاء في من أحد وما جاء في أحد ونظيره الحديث ليس المسكين بالطواف الذي تزد التمرة والتمران قيل فمن المسكين قال الذى لا مال ولا يجد ما يغنيه ولا يقطن له فيصدق عليه وهو معلوم أن الطواف مسكين وقال صلى الله عليه وسلم اذا وقف المسكين بسباب أحدكم فليرده ولو بقرعة فغناه أن الفطر فيه بر أيضا لمن شاء أن يأخذ برخصة الله عز وجل (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسافر في رمضان ويسافر معه فيصوم عروة) لأنه يراه افضل كالجور (ونظير نحن فلا يامرنا بالصيام)

لأنهم فعلوا الجائز

\*(ما يدل من م من سفر أراد في رمضان)\*

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان اذا كان في سفر في رمضان فله لم انه داخل المدينة من أول يومه دخل وهو صائم) ظمعه انه يريد دخولها بعد طالع الفجر لأنه من أول اليوم فصومه مستحب قاله مالك في المختصر وان دخل قبل الفجر وجب عليه الصوم قاله الساجي (قال مالك ومن كان في سفر فله ان يدخل داخل أهله) نصب على التوسع (من أول يومه وطالع الفجر قبل أن يدخل داخل وهو صائم) استحب أبا الكمال الامام نفعه في مختصر ابن عبد الحكم كما علم (اذا أراد أن يخرج) للسفر (في رمضان وطلع له الفجر وهو أراضه قبل أن يخرج فانه يصوم ذلك اليوم) وجوبه على المشهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب والمزني وأحمد واسحاق يجوز له الفطر فان افطر على الأول فلا كفارة عنه مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال المسيرة وابن كنانة - له الكفارة ولا حظ له في اثر ولا نظر قاله أبو عمر (قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو فطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها) أو نقاسها (في رمضان أن لزوها أن يصيبها) يجامعها (ارضاء) وأصل ذلك أن من افطر لعدة تبين لفطره مع العلم بمرضاها فانه يستديم الفطر ببقية يومه وان زالت الدلة كحائض طهرت ومريض افاق ومساقر قدم وبه قال للشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة متى زالت علته الفطر وجب له الكفارة ببقية يومه وليس بالاز والفرق بينهم أن أول يوم من رمضان فطرا ثم صح انه من رمضان انه يملك ببقية يومه وليس بالاز والفرق بينهم أن المسافر ونحوه له الفطر والجاهل بدخول الشهر ليس جهله يدافع عنه لواجب اذا علمه قاله أبو عمر

\*(كفارة من افطر في رمضان)\*

(مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة) قال الحافظ هكذا توارده عليه أصحاب الزهري وهم أكثر من أربعين نفاجا تهم في جزعهم منهم ابن عيينة والليث ومنصور ومحمد بن عبد الشكين والواضي وشبيب وأبراهيم بن سعد عند البخارى ومالك وابن جرير عنده مسلم يحيى بن سعيد وعمران بن مالك عند النساء وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوى وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند أحمد ويونس وحجاج بن ارطاة وصالح بن أبي الاخضر عند الدارقطنى ومحمد بن اسحاق عند ابن الزوارق فهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وجزم الزوارق بن خزيمة وأبو عوانة بن هشام بن سعد اخطأ فيه وقد تابعه عبد الوهاب ابن عطاء عن محمد بن أبي حفصة عند أحمد فحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهم ما فقد جدهما عنه صالح بن أبي الاخضر أخرجه الدارقطنى في الليل وفي رواية ابن جرير وأبو اس عند الدارقطنى التصريح بالحديث بين حميد وأبي هريرة (أن رجلا) هو سلمان ويقال فيه سلمة بن خضر أيضا رواه ابن أبي شيبة وابن تجار ود وبه جزم عبد النبي وتقب بأن سلمة هو الظاهر في رمضان وإنما اتى أهله ليلارأى خلفه إلى القبر ولكن رأى ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على أهله في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سلمان بن خضرأحدثني بإضافة قال ابن عبد البر أطلق هذا وهما لأن المحفوظ أن سلمة أو سلمان إنما كان منظارا قال الحافظ ويحتمل أن قوله وقع على امرأته أى ليلابعدان ظاهرا فلا يكون وهما ويحتمل وقوع الامر بينهما قال وسبب ظنهم أنه المحترق أن ظاهرا من امرأته كان في شهر رمضان وجامع ليل الكما هو صريح حديثه وأما المحترق فأعراى جامع تها افتقار انهم اشركا في قدر الكفارة وفي الاتيان بالتمر وفي الاعطاء في قول كل منهما على افطر



امنا ولكن لا يلزم من ذلك اتحادهما (افطر) قال ابا جى استملقت رواية هذا الحديث في لفظه فقال صحاب  
الموطأ واكثر الرواة عن مالك فطروا قال جماعة جامع (في رمضان) وقال ابن عبد البر كذا رواه مالك  
لم يذكره في فطره وتابعه جماعة عن ابن شهاب وقال اكثر الرواة عن الزهري ان رجلا وقع على امراته  
في رمضان فذكرها فطره فتمسك به احمد والشافعي ومن وافقه ما في ان الكفارة خاصة بالجماع  
لان الذم بريء فلا يثبت شيء فيها الا بيقين وقال مالك وابو حنيفة وطائفة عليه الكفارة بتعمد  
اكل او شرب ونحوهما ايضا لان الصوم شرعا لا يمنع من الطعام والجماع قاذن في وجهه من ذلك  
شيء ثبت في نظيره الجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا ولفظ حديث مالك يجمع كل  
فطر لكن قال عياض دعوى عموم قوله افطر ضمة قال الا في لان افطر فعل في سياق الثبوت ولم يقل  
أحد من الاصوليين بموهبة انما اختلفوا فيما اذا كان في سياق النفي (فأمره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا) قال ابن عبد البر  
هكذا روى هذا الحديث مالك لم يختلف رواته عليه فيه بالفظ التخيير وتابعه ابن جرير وابو ايسر عن ابن  
شهاب ورواه جماعة من اصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة لظواهره لم تستطع ان تعقب رقبة  
قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد اطعام ستين مسكينا  
قال لا الحديث واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في طائفة فقالوا لا ينتقل عن التمتع الا عند العجز عنه  
ولا عن الصوم كذلك وقال مالك وجماعة هي على التخيير لظاهر حديث الباب الدال على ان الترتيب  
في الرواية الثانية ليس بمراد ولانه اقتصر على الطعام في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ولذا قال  
مالك الاطعام فضل ولانه سنة البدل في الصيام الا ترى ان الحامل والمرضع والشيخ الكبير والمفرط  
في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا صيام فصار الاطعام له مدخل  
في الصيام ونزاهته من الاصول فلذا فضله مالك واصحابه انتهى ملخصا وما في المدونة عن مالك مما يوهم  
تبين الاطام مؤثر بان المراد افضل وقال المازري ليس في قوله هل تستطيع دلالة على الترتيب  
لانصا ولا اذاعرا انما فيه البداءة بالاول وهو يصح على التخيير والترتيب فبان من رواية ابي ابراهيم المراد  
التخيير انتهى (نزال لاجد) وفي حديث عائشة قال تصدق فقال يا نبي الله مالي شيء وما قدر عليه  
زاد ابن عينة عن ابن شهاب فقال اجلس (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم الهمزة مبنيا  
للفعل ولم يسم الا في لكن للبخاري في الكفارات فباع رجلا من الانصار ولدارقطني عن سعيد بن  
المسيب مرسلان في رجل من ثقيف قال الحافظ فان لم يعمل على انه كان حليفا للانصار او اطلاق  
الانصار بالهني الاعمال والاخافى الصحيح اصح (يعرف تمر) بفتح الهمزة والراء وقاف وروى باسكان  
الراء قال عياض والصواب الفتح وهو انه روى رواية واحدة وقال ابن عبد البر اكثرهم يرونها باسكان  
الراء والصواب عند اهل الاتقان فتح الراء وكذا قال اهل اللغة وفسره الزهري في رواية الصحيحين بانه  
المسكت بكسر الميم وفتح الفوقية قال الاخفش سمي المسكت عرقا لانه يضفر عرقه عرقه والعرق جمع  
عرقه كعلق وعلقة والعرق الضفيرة من الخوص (فتعال خذ هذا فتصدق به) أي يا ابا القحافة الذي فيه  
(فقال يا رسول الله ما احدا حوج) ضبط بازفع على جعل ما تسميه والنصب على جعلها حجازية  
عاملة عمل ليس (مضى) وفي رواية فقال على اقرمني يا رسول الله فواته ما بين لا يتهاير يد المحترمين اهل  
بيت اقرم من اهل بيتي وفي اخرى ما احدا حوج اليه مني ولا بن خزيمة عن عائشة  
ما لتساعدا ليله (فصحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها) جمع ناب وهي الاسنان  
الملاصقة لارباعيات وهي اربعة والفحك فوق التيسيم وقد ورد ان فصكه كان يسجعا في غالب احواله

لكنه يجب هنا من حال الرجل في كونه جاء أولا هالكا محترقا خائفا على نفسه راغب في فداها مهما  
امكنه فلما وجد الرخصة طمع ان يأكل الكفارة (ثم قال كله) وفي رواية اطعمه اهلك وفي اخرى عيالك  
واجب به القائل بانه لا يجب الكفارة ورواها باح له تأخيرها الى وقت اليسر لانه اسقطها عنه جملة  
وليس في الحديث نفي استقرارها عليه بل فيه دليل لاستقرارها لانه اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعجزه  
عن الخصال الثلاث ثم أتى صلى الله عليه وسلم بالتمفرق فمعه ما في الكفارة فلو كانت تسقط بالعجز  
لم يأمربه بذلك لكن لما احتاج الى الاتفاق على عياله في الحال اذن له في اكله واطعام عياله وبقيت  
الكفارة في ذمته ولم يبين له ذلك لان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عند الجمهور وقال ابن العربي  
كان هذا رخصة لهذا الرجل خاصة اما اليوم فلا بد من الكفارة وجاء في رواية كله انت واهلك وصم يوما  
واستغفر الله وقال عياض قال الزهري هذا خاص بهذا الرجل اياح له الاكل من صدقة نفسه لسقوط  
الكفارة عنه لفقره وقيل هو منسوخ وقيل يحتمل انه اعطاه ليكفر به ويحزيه اذا اعطاه من لا يلزمه نفقته  
من اهله وقيل لما عجز عن نفقة اهله جازله اعطاء الكفارة عن نفسه لهم وقيل لما لم يملكها له وهو محتاج  
جازله ولا له اكلها لمحتهم وقيل يحتمل انه لما كان لغيره ان يكفر عنه جاز لغيره ان تصدق عليه عند  
الحاجة بتلك الكفارة وقيل اطعمه اياه لفقره وبقي الكفارة عليه حتى يوسر هذا ما للعلماء في المسألة  
وقال احمد والاوزاعي حكم من زعمه كفارة ولم يجدها السقوط كهذا الرجل وفي هذا الحديث ان من جاء  
مستفتيا فيما فيه الاجتهاد دون الحد انه لا تزيير عليه ولا عقوبة لانه صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه  
على انتهاك حرمة الشهر لان مجيئه واستفتاءه دليل توبته ولانه لو عوقب من جاء مجيئه لم يستفت احد  
عن نازلة خوف العقوبة بخلاف ما فيه الحد واقامت بينة على الاعتراف به فلا يسقط بالتوبة الا المحاربة  
اذا تاب منها قبل القدرة عليه وذكر الكرماني ان بعض العلماء استنبط من هذا الحديث اكثر من  
ألف مسألة وأخرج مسلم من طريق اسحاق بن عيسى وابوداود عن القعني كليهما عن مالك (مالك  
عن عطاء بن عبد الله الخراساني) وقيل اسم أبيه ميسرة وهو عطاء بن أبي مسلم مولى المهلب بن أبي  
صفرة وقيل مولى هذيل والاول اكثر واشهر اصله من مدينة بلخ من خراسان وسكن الشام كان فاضلا  
عالم بالقرآن عاملا روى عنه جماعة أئمة كمالك ومعهرو والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وسنة  
خمس مائة ومات سنة خمس وثلاثين ومائة ووربما كان في حفظه شيء لما لك عنه ثلاثة احاديث قاله  
في التمهيد وفي الترتيب انه صدوق يهيم كثيرا ويرسل ويدلس روى له مسلم والاربعة ولم يصح ان البخاري  
اخرج له (عن سعيد بن المسيب انه قال جاء عرابي) لم يسم أو هو سلة ويقال فيه سلمان بن حنظل أحد  
بنى بياضة كما مر (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا هذا الحديث عند جماعة  
رواة لموطأ ومرسلا وهو متصل بمعناه من وجوه صحاح الا قوله ان تهدي بدنة فغير محفوظ (يضرب  
نحره وينتف شعره) زاد الدارقطني ويحكي على رأسه التراب وفي رواية ويلطم وجهه ويدعوه ويله قيل  
فيه جواز ذلك لمن وقعت له مصيبة في الدين لما يشعر به حاله من شدة الندم وصحة الاقلاع ويحتمل ان  
هذه الواقعة قبل النهي عن اطم الخدود وحلق الشعر عند المصيبة (ويقول هلك الابد) يعني نفسه  
وفي بعض الطرق هلكت واهلكت أي فعلت ما هو سبب لهلاكه وهلاك غيره وهو زوجته التي وطئها  
أو المعنى هلكت بوقوعي في شيء لا قدر عليه واهلكت نفسي بفعل الذي جر على الاثم لكن زيادة  
واهلكت حكم البيهقي وشيخه الحاكم بانها باطالة وغلط ممن قالها كما بسط ذلك في الفتح وفي حديث  
عائشة فقال احترقت احترقت اطلق على نفسه ذلك مجازا عن النفس ان انه يحترق يوم القيامة  
لا اعتقاده ان مرتكب الاثم يستحق عذاب النار وعبر بالمسألة في جعل المتوقع كالواقع (فقال له رسول الله



صلى الله عليه وسلم ما ذلك الذي هلك به ولا جلد الذي اهلكك (قال اصبت اهلى) اى جاءته روحه وفي رواية وقت على امرأتى وفي حديث عائشة وطئت امرأتى (وانا) اى والحال انى (صائم في رمضان) قال المحافظ يؤخذ منه انه لا يشترط في اطلاق اسم المستحق بقاء المشتق منه حقيقة لا استحالة كونه صائما بحجامة فى حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت اى شرعت فى الوطء واراد جامعته بعد اذ انما صائم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع) اى تقدر (تعتق رقبة فقال لا) استطيع وفي رواية فقال والله يا رسول الله وفى اخرى فقال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقبة قط واستدل به الحنفية وموافقوهم على عدم اشتراط ايمان الرقبة لاطلاقه فيها واشترط ايمانها مالك والشافعية والجمهور لقوله فى حديث السوداء اعتقها فانها مؤمنة ولتقيدها بالايمان فى كفارة القتل فيحمل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد وتوقف فى ذلك الا على بان حمل المطلق على المقيد اذا اتحد الموجب فان اختلف كالتظهار والقتل فالذى يتقوله الاصوليون عن مالك واكثر اصحابه عدم الحمل كذهب الحنفية (قال فهل تستطيع ان تهدي بدنة) قال ابن عبد البر ما ذكر فى هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الاثبات الا هذه الجملة فانها غير محفوظة ونقل القاسم بن عاصم عن سعيد بن المسيب انه قال كذب عطاء الخراساني ما حدثته انما بلغنى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له تصدق وقرا اضطرب فى ذلك على القاسم ولا يخرج بمثله عطاء فانه فوقة فى الشهرة بحمل العلم وشهرته فيه وفى الخبر اكثر من القاسم وان كان البخارى ادخله فى كتاب الضعفاء بهذا الخبر فلم يتابع على ذلك وقد اسند البخارى فى التاريخ ذكر البدنة من رواية غير عطاء الخراساني فرواه عن عطاء ومجاهد عن ابي هريرة مرفوعا اعتق رقبة ثم قال انحر بدنة قال البخارى لا يتابع عليه وكذا اسنده قاسم بن اصبغ عن مجاهد مرسل الا ان جمهور العلماء لم يروا انحر البدن عملا بحديث ابن شهاب ولا اعلم احدا افق بذلك الا الحسن البصرى انتهى ملخصا وحاصله ان غلط الثقة فى لفظ لا يقتضى طرح حديثه ولا تكذيبه دائما بل يحكم بقاءه فى هذه اللفظة فقط والذى فى الاحاديث قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين (قال لا) وفي رواية لا اقر وللبزار وهل اقيمت ما لقيت الامن الصيام وسقط من هذه الرواية هل فجدادهم ام ستمين مسكينين قال لا والحكمة فى كون هذه كفارات لفطر الصائم عمدا سواء قبل انها على الترتيب او التخيير ان من انتهك حزمة الصوم بالجماع والاكل والشرب فتداهلك نفسه بالمعصية فتاسب ان يعتق رقبة تقضى نفسه وقد صرح من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوانه من النار والصيام كرامة يصحس المجزية وكونه شهرين لانه امر بصبر النفس فى حفظ كل يوم من الشهر على الولاية فلما افسد منه يوما كان بمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده واما الاطعام فتاسبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين (قال فاجلس) قبل امره بذلك انتظارا لما ياتيه كالموقع ويحتمل انه رجاء فضل الله او انتظارا لروحى ينزل فى امره (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف بقر) اى فيه تمرو فى رواية لمسلم عن عائشة فجلس فيمنها هو على ذلك اذا قبل رجل يسوق حمارا عليه طعام فقال صلى الله عليه وسلم ابن المحرق آتفا فقام الرجل (فقال خذ هذا فتصدق به) وعند البزار والطبراني فقال الى من ادفعه فقال الى اقرب من تعلم (فقال ما احد) بالرفع والنصب (اجوج) بالنصب والرفع كذا ضبط فى النسخ الصحيحة (منى قال كله) ظاهره انه لا يجزيه وانما تصدق عليه ليتبلغ به وتبقى الكفارة فى ذمته وروى اطعمه اهلك وهو اقرب الى الاحتمال لانه يجوز ان يطعمه من اهله من لا تلزمه نفقته ويجزى عنه وقال الزهري هذا خاص بذلك الرجل لانه لم يرد انه اخبره ببقاء الكفارة فى ذمته ولا يحتاج الى هذا لانه قد اخبره بوجودها عليه حين

امره بها فانه ابن عبد البر وماله نريد (وصم يوما مكان ما صبت) فى هذا الزام القضاء مع الكفارة وهو قول الاثمة الاربعة والجمهور واستطاع بعضهم لانه لم يرد فى خبر ابي هريرة ولا خبر عائشة ولا فى مثل الحفاظ لهما ذكر القضاء واجيب بانه جاء من طرق يعرف بحجم وعهات لهذه الزيادة اصلا يصلح للاحتجاج وعن الازمعي ان كفرة بعتى او اطام قضى اليوم وان صام شهرين دخل فيه ما قضاء ذلك اليوم ويؤخذ من تنكير يوم بعدم اشتراط الفورية (قال مالك قال عطاء) الخراساني (فسألت سعيد بن المسيب كم فى ذلك الفرق من التفرقة قال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين) وفي رواية احمد فى حديث ابي هريرة فيه خمسة عشر صاعا وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق فيه عشرون صاعا وفى مرسل عطاء عند مسدد فأمره ببعضه وهو يجمع بين الرويتين فن قال عشرين اراد اصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر اراد قدر ما تقع به الكفارة والمحدث حجة للكافة فى ان الكفارة مذكاة لكل مسكين لان العرق خمسة عشر صاعا وهو اربعة امداد وفى الحديث اختصاص الكفارة بالعمد وهو مشهور وقول مالك والجمهور خلافا لما اوجب على الناسى ايضا متمسكا بانه صلى الله عليه وسلم ترك استفساره عن جماعة هل كان عمدا او عن نسيان وترك الاستفسار فى الفعل منزل منزلة العموم فى المال وتعقب بأية تبيين الحال من قوله احترقت وما كنت قد دل على انه كان عالما بالتحريم واذا قد خول النسيان فى الجماع فى نهار رمضان فى غاية البعد وان امكن (قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ليس على من افطر يوما فى قضاء رمضان باصابة اهله نهارا) عمدا (او غير ذلك) الا كل والشرب بالاولى (الكفارة التى تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن اصاب اهله نهارا فى رمضان) لانها محرمة تنها كنه (وانما عليه قضاء ذلك اليوم) فقط (قال مالك وهذا احب ما سمعت فيه الى) وعلى هذا الكفاة لا قدوة وحده فقال عليه الكفارة والا ابن وهب ورواية عن ابن القاسم فجعل عليه قضاء يومين قبسا على الحج

\*(ما جاء فى حجة الصائم)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يحتجم قال) نافع (وهو صائم ثم ترك ذلك بعد) لما بلغه فيها (فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر) وكان من الورع بكان قاله ابن عبد البر وقال الباقى لما ذكر وصف خافى أن تضطره الحجة الى الفطر اى فكان يفعل ذلك فى حال قوة يأمن فيها الضعف ثم ترك خيفة اضرة لما سبق (مالك عن ابن شهاب ان سعيد بن ابي وقاص) مالك أحد العشرة (وعبد الله ابن عمر كانا يحتجمان وهو صائم) ثم ترك ذلك ابن عمر كما قال نافع قال ابن عبد البر هذا منقطع ثم أخرجه من وجه آخر عن عامر بن سعد عن ابيه ثم قال وفعل سعيد بن جندب حديثه المرفوع افطر الحجام والمججم وقد انفرد به داود بن الزبرقان وهو متروك وان صح حديث افطر الحجام والمججم عن غير سعد وعندي انه منسوخ بحديث ابن عباس يمدنى عند البخارى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم لان فى حديث شاذ وغيره انه صلى الله عليه وسلم مر عام لفتح على من يحتجم اثمان عشرة ليلته خلت من رمضان فقال افطر الحجام والمججم وابن عباس شهر منه حجة الوداع وشهد بحجامة حينئذ وهو محرم صائم وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند اهل الحديث فهو ناسخ لا محالة لانه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم لوفاته فى ربيع الاول ومن جهة النظر ان الاحاديث متعارضة فمقتضى الاحتجاج بها والاصل ان لصائم على صوم لا ينقضه الا بسنة لا معارض لها ثم قال والمسألة اثرية لا نظرية وقد صرح النسخ فيها وايضا طاه قال افطر الحجام والاجماع على ان رجلا لو اطعم رجلا طائفا او مكرها لم ينظر الفاعل فدل



على انه ليس على ظاهره وانما معناه ذهب اجرهما لما علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك كخبر من لقاه يوم الجمعة فلا صلاة له أي ذهب اجر جهته وقيل انهما كانا متقايين أو قاذفين فبطل اجرهما لاجل حكم صومهما انتهى وأوله بعضهم أن المراد سقطان نحواني أرا في عصر خيرا ولا يخفى بعده وقال البغوي معناه تعرضا للأفطار أما المحاجم فلا يأت من وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلا يأت من ضعف قوته بخروج الدم فيؤول إلى الفطر وقيل معنى افطاره لعل مكرها وهو الحجابة فصارا كأنهما غير متباينين بالصيام وقال ابن خزيمة جاء بعضهم بالجوبة فزعم انه صلى الله عليه وسلم انما قال افطار المحاجم والمحجوم لانهما كانا متباينين فاذا قيل له فالجوبة تفطر قال لا فلم يخرج من مخالفة الحديث قال الحافظ أخرجه الطحاوي والبيهقي وعثمان الدارمي وفيه متروك وقال ابن المديني انه حديث باطل (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يحتجم وهو صائم ثم لا يفطر وما رأيته احتجم قط الا وهو صائم) لانه كان يواصل الصوم قاله ابن عبد البر وقال الباغي يحتج أن يريد يحتجم قبل أن يأكل وقال أبو عبد الملك يحتج أنه حكى أكثر افعاله وفي البخاري أن ثابتا سألا أنس بن مالك أكنتم تكررهن الحجابة للصائم قال لا الا من أجل الضعف ولذا (قال مالك لا تكره الحجابة للصائم الا خشية من ان يضره) فيلجأ إلى الفطر ولو لا ذلك لم يكره) لانها خارج وقد قال ابن عباس وغيره الفطر مما دخل وليس مما خرج وهو محمول على الغالب والا فخرج المني فيه القضاء والكفارة (ولو أن رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من أن يفطر لم أر عليه شيئا) لأن فاعل المذكور لا شيء عليه (ولم أمره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لان الحجابة انما تكره للصائم اوضح التعرير) بمهمة وراعي (بالصيام فمن احتجم وسلم من أن يفطر حتى يمسي فلا أرى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم) وبهذا قال الجمهور وقال أحمد وداود والاوزاعي واسحاق وابن المبارك وابن مهدي لا يجوز فان احتجم فعليه القضاء وشذعاء فقال إن وجد الاحتجام أو استقاء فعليه القضاء والكفارة قال أبو عوفان احتج بحديث من ذرعه التي فلا شيء عليه ومن استقاء فعليه القضاء وحديث انه صلى الله عليه وسلم فافطر قبل هذه حجة لنا لانه لما لم يكن على من ذرعه التي شيء دل على أن ما خرج من نجس أو غيره لا يفطر وأما المستقي فبخلافه لانه لا يؤمن منه رجوع التي وتردده وأما حديث فافطر ليس بالتوى ومعنى فافطر استقاء وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفطرن الصائم التي والحجامة والاحتلام وقال أبو سعيد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة والحجامة للصائم انتهى وروى النسائي وابن خزيمة والدارقطني عن أبي سعيد رخص النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم قال ابن خزم واسناده صحيح فوجب الأخذ به لان الرخصة انما تكون بعد الزمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة

(صيام يوم عاشوراء)

بالمدعي المشهور وحكي قصره وزعم ابن دريد انه اسم اسلامي لا يعرف في الجاهلية رده عليه ابن دحية بحديث عائشة في الباب وبغيره وجهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم انه عاشوراء المحرم قال ابن المنير وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقال القرطبي عاشوراء مصدره يدل عن عاشوراء الجاهلية والتعظيم هو في الاصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف إليها فاذا قيل يوم عاشوراء فيكونه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم المأخذ لونه عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وقيل هو تاسع المحرم وقال ابن المنير ففي الاول اليوم مضاف الليلة الماضية وعلى الثاني مضاف الليلة الآتية وفي مسلم عن الحكم ابن الاعرج قلت لابن عباس اخبرني عن صوم عاشوراء فقال اذا رأيت ملال المحرم فاعد وأصبح يوم

التاسع صائما قلت هكذا كان صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وفي المسند عن الفخاءك عاشوراء يوم التاسع قيل لانه مأخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشرا اذا وردت اليوم التاسع لانهم يحسبون في الايام يوم الورد فاذا قامت في الزعي يومين ثم وردت في الثالث قالوا وردت ربعا وان رعت ثلاثا وفي الرابع وردت قالوا وردت خمسا وان بقيت فيه ثمانية ووردت في التاسع قالوا وردت عشرا فيحسبون في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه وأول ايامه الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وقال القاضي عياض والنووي الذي يدل عليه الاحاديث كلها انه العاشر وهو مقتضى اللفظ وتقدير اخذ من الاطماء عبيد وحديث ابن عباس الثاني برده عليه لانه قال في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء أمر به ما به قيل انه يوم تنظمه اليهود والنصارى فقال اذا كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فلما بات العام المقبل حتى توفي صلى الله عليه وسلم فقد صرح بان الذي كان يصومه ليس هو التاسع نعمين كونه الماشر والتاسع لم ينفه ولم يلو بلفظ صامه مع العاشر كما في حديث فصوموا التاسع والعاشر الى استحباب الجمع بينهما ذهب مالك والشافعي وأحمد حتى لا يشبهه باليهود في افراد العاشر وقيل للاحتياط في تحصيل عاشوراء للخلاف فيه والاول اولى وفي الحديث اشارة اليه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية) يحتج انهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يظنون به بكسرة الكهبة فيه لكن في الجلس الثالث من مجالس الباحثين في صومهم ففعلهم صومهم عاشوراء يكفره وفي الاكمال اختلاف العلماء في المحققين الشرعية هل هي باقية على مسمياتها لغة أو نقلها الشارع عنها ورضها على ما انخرطوا في سبيلين العرب قبل ورود الشرع يدل على انهم كانوا يستعملون هذه الالفاظ في معانيهم الشرعية من اقرال وافعال فصرفوا للصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة وتقرروا بجميع ذلك فما خاطبهم بالشرع الا بما عرفوه تحقيقا لانه اتاه بالفاظ ابتدعها لهم أو بالفاظ لغوية لا يعرف منها المتصود الارما كما قال الخالب (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية) يحتج بحكم الموافقة لهم كما في اذان الله له في صيامه على انه فعل خير قاله القرطبي (فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) في ربيع الاول بلارب (صامه) على عادته (وأمر بصيامه) بفتح الهمزة الميم وبضم الهمزة وكسر الميم روايتان اقتصر عياض على الثانية وقال النووي الاول اظهر وقال القرطبي يحتج ان ذلك استثلافا لليهود كما قالهم بالقبائل فقامت ويحتج غير ذلك وعلى كل فلم يعمه اقتداءهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقال الباغي يحتج انه صلى الله عليه وسلم لما بعث ترك صومه فلما هاجر وعلم انه من شريعة موسى صامه وأمر بصيامه وكل منهم ما يقتضي الوجوب ثم نسخ به (فلما فرض رمضان) أي صيامه في السنة الثانية في شهر ربيعان (كان هو الفريضة) بالنصب (وترك يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء تركه) لانه ليس بحتما فعلى هذا يقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى القول بفرضية نقده نسخ ولم ير انه صلى الله عليه وسلم جدد للناس أمر بصيامه بعد فرض رمضان بل تركهم على ما كانوا عليه من غير شيء عن صيامه فان كان أمره بصيامه قبل فرض رمضان للوجوب ففي نسخ الاستحباب اذا نسخ الوجوب خلاف مشهور وان كان للاستحباب كان باقيا على استحبابه وفي الاكمال قيل كان صومه في صدر الاسلام قبل رمضان واجبا ثم نسخ على ظاهر هذا الحديث وقيل كان سنة مرغبا فيه ثم خفف فصار



مخبر فيه وقال بعض السلف لم يرل فرضه باقيا لم ينسخ وانقرض القائلون بهذا وحصل الاجماع اليوم على خلافه وكراه ابن عمر قد صدق ما به بالتعيين لم يحدث جاف في ذلك وقوله من شاء الخ لم يحدث هل على غيرها قال لا الا ان تطوع ظاهرا في عدم وجوبه والحديث رواه البخاري وأبو داود عن عبد الله بن مسleme عن مالك به وتابعه جرير وغيره عن هشام عند مسلم (مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن بن عوف) قال الحافظ هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم وقال الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية قال النساءى وغيره والمخفوط رواية الزهري عن جريد بن عبد الرحمن (انه سمع معاوية بن أبي سفيان) يخبر عن حرب بن امية الاموي وهو وابوه من مسلمة الفتح وقيل اسلم معاوية في حجة القضاء وكنتم اسلامه وكان اميرا عشرين سنة وخليفة عشرين وكان يقول أنا اول الملوك (يوم عاشوراء عام حج) وكان اول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع واربعين وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير قال الحافظ ويظهر ان المراد في هذا الحديث الحجة الاخيرة وكانه تأخر بمكة او المدينة بعد الحج الى يوم عاشوراء (وهو على المنبر) بالمدينة كما في رواية يونس وقال في مقدمة قدمها يقول (يا أهل المدينة أين علماءكم) قال عياض وغيره يدل على انه سمع من يوجهه أو يجره أو يكرمه فأراد اعلامهم انه ليس كذلك واستدعاؤه العلماء تنبيها لهم على الحكم أو استعانة بما عندهم على ما عنده أو توبيخا نراه أو سمع من خالفه وقد خطب به في ذلك الجمع العظيم ولم ينكر عليه قال الحافظ وفيه اشعار بأنه لم ير لهم اهتماما بصيامه فلذا سأل عن علماءهم (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم) بالبناء للمفعول (صيامه) نائب الفاعل وفي رواية ولم يكتب الله عليكم صيامه (وانا صائم من شاء فليصم ومن شاء فليفطر) هذا من المرفوع ففي رواية النساءى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم اني صائم من شاء منكم ان يصوم فليصم ومن شاء فليفطر واحتج به من قال انه لم يفرض قط ولا نسخ برمضان وتعب بان معاوية من مسلمة الفتح فان كان سمع هذا بعد اسلامه فانما سمعه سنة تسع أو عشر وذلك بعد نسفه برمضان فعني لم يكتب لم يفرض بعد ايجاب رمضان جماعيته وبين الادلة الصريحة في وجوبه وان كان سمعه قبل اسلامه فيجوز كونه قبل اقتراضه ونسخ عاشوراء برمضان في حديث عائشة الذي قبله وكون لفظ أمر في قواها وأمر بصيامه مشترك بين الصيغة الطالبة ندبا واجبا بمنوع ولو سلم فقواها فرض رمضان المخدليل على انه مستعمل هنا في الصيغة الموجبة لا قطع بان التخيير ليس باعتبار النسخ لانه مندوب الى الآن فكان باعتبار الوجوب وهذا الحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك به (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الحارث بن هشام) بن العيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المكي من مسلمة الفتح وكان من الفضلاء سأل عن كيفية الوحي ككما مر واستشهد بالشام في خلافة عمر (ان غدا يوم عاشوراء فصم وأمر اهلك ان يصوموا) كان الامام رحمه الله تعالى قصد ما يراه من حديث عائشة ومعاوية الاشارة الى ان تخييره فيها انما كان لسقوط وجوب صيامه لانه لا فضل فيه فلما سقط وجوبه صيم على جهة الفضل ولا رغبة في خلافته وكذا على روى قاسم بن ابيح عن علي انه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء وقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوب رمضان وأمر بصيامه تبررا وفعل ذلك بعده أصحابه رضي الله عنهم اشراليه أبو عمر

(صوم يوم الفطر والاضحى والدرهم)\*

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والياء الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم

(عن)

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) نهى تحريم (يوم الفطر ويوم الاضحى) فصيامهما حرام على كل احد من متطوع وناذر وقاض فرضا ومتعم وغير ذلك اجماعا لانه معصية فلا يصومهما من نذرهما لمحدث من نذر ان يصمى الله فلا يصمى الله قال المازري ذهب مالك الى ان من نذر صوم أحد العيدين لا ينفق ولا يلزمه قضاءه وقال أبو حنيفة يقتضى وان صامه اجزاء والحجة عليه حديث لا نذر في معصية وقضاؤه ليس من لفظ الناذر فلا معنى لازامه وذ كر التوروى ان الشافعى والمجهر ورعى ذلك وان أبا حنيفة خالف الناس كلهم في ذلك وفي فتح البارى اصل الخلاف في المسألة ان النهى هل يقتضى معية المنهى عنه قال الاكثر لا وعن محمد بن الحسن نعم واحتج بانه لا يقال للاعنى لا يصير لانه تحصيل الحاصل فدل على ان صوم يوم العيد ممكن واذا أمكن ثبتت الصحة واجيب بان الامكان المذكور عقلي والتزاع في الشرعى والمنهى عنه شرعا لا يمكن فعله شرعا ومن حجج المانع ان النفل المطلق اذا نهى عن فعله لم ينعقد لان المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجمع الضدان فالفرق بينه وبين الامر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المفصولة ان النهى عن الإقامة في المنسوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطالب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم العيد فالنهى فيه لذات الصوم فاقتضاها انتهى والحديث رواه مسلم عن يحيى النيسابورى عن مالك به واعاده الامام في الحج بسنده ومثله (مالك انه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر) أى يجوز لا اقدام على فعله بلا كراهة ولا فهو مستحب اذ ليس ثم صيام مباح مستوى الطرفين (اذا افطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي ايام منى) ثلاثة بعد يوم النحر كما في البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في ايام التشريق ان يصم الا لمن لم يجد الهدى ولهذا حكم الرفع عن كثير من أصحاب الحديث وللطحاوى والدارقطنى عن ابن عمر وعائشة رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للتمتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم ايام التشريق وروى الامام في الحج عن عمرو بن العاصى انه قال لا يصم عبد الله في ايام التشريق انها الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وأمرنا بفطرهن وأخرج أبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي مسلم عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان ايام التشريق فنسأله انه لا يدخل الجنة الا مؤمنا واما منى أيام أكل وشرب زاد أصحاب السنن وذكر الله فلا يصوم من أحد (ويوم الاضحى والفطر) الحديث الباب (فيما بلغنا قال) ابن عبد البر في نهيه صلى الله عليه وسلم عن ايام ذكره دليل على اباحة ما عداها (وذلك احب ما سمعت الى في ذلك) وعليه جمهور الفقهاء انه يستحب صوم الدهر لا طلاق الادلة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وعند بسنده أخرجه أحمد والنسائى وابن خزيمة وابن حبان والبيهقى أى ضيق عليه فلا يدخلها وعلى معنى عن أى ضيق عنه قال الغزالي لانه لما ضيق على نفسه ممالك الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لانه ضيق طرقها بالعبادة وقال أهل الظاهر واسحاق وأحمد في رواية بكراهة صوم الدهر وقال به ابن العربي من المالكية وشذابن خزم فقال من صام الدهر اثم الحديث الصحيحين لا صام من صام الا بد مرتين لانه ان كان دعاء فيا ويح من اصابه دعاء المصطفى وان كان غير اقيا ويح من اخبر عنه انه لم يصم واجيب بانه محمول على من تضر به أو قوت به حقا ويؤيده ان النهى كان خطابا لعبد الله بن عمرو بن العاصى في مسلم والبخاري عنه انه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل رخصة النبي صلى الله عليه وسلم فنهاء لعلمه بانه سيحجز واقر حجة بن عمر ولعلمه بقدرته بلا ضرر وبان معناه الخبر عن كونه لم يجد من المشقة ما يجده غيره لانه اذا اعتاد ذلك لم يجد في صومه



مختة وتعقبه الطيبي بأنه مخالف لسياق الحديث الاتراء نهاه اولا عن صيام الدهر كله ثم حثه على صوم داود والاولى انه خبر عن انه لم يمثل أمر الشرع وبانه محمول على حقيقته بان يصوم العيدين وأيام التشريق وبهذا اجابت عائشة واختاره ابن المنذر وطائفة وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بان لا أجر ولا اثم ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من اجازها الايام ما يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان الايام المحرمة مستثناة شرعا غير قابلة للصوم فهي بمنزلة الليل وأيام الحجيم فلم تدخل في السؤال عند من علم بتحريرا ولا يصلح الجواب بوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم تحريمها قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم في صوم يوم وفطر يوم لا افضل من ذلك قال المتولي وغيره هو افضل من السرد اظاهر هذا الحديث وفي كلام غيره اشارة الى تفصيل السرد وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه وتقدره لا افضل من ذلك في حثك ويؤيد هذا انه صلى الله عليه وسلم لم يسه حجة بن عمرو عن السرد ويرشده الى يوم ويوم ولو كان افضل في حق كل الناس لارشدوا اليه وبينه له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والله أعلم

\*(انتهى عن الوصال في الصيام)\*

قال ابا جحى يريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يصوم يوم آخر (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتنع من الوصال) وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري وعبد الله بن عمر عن نافع عنده سلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لم يواصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم (يقالوا يا رسول الله فانك تواصل) لم يسم القائلون وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين وفي لفظ فقال رجل بالجمع وكان القائل واحدا ونسب الى الجمع لرضاهم به وفيه استواء المكافين في الاحكام ان كل حكم ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم ثبت في حق امته الا ما استثنى فطالبوا الجمع بين نهيه وفعله الدال على الاباحة فاجابهم باختصاصه به (فقال اني لست كهيتكم) اي ليس حالى كحالكم اذ لظ هيئة زائد والمراد لست كأحدكم واتينى لست مثلكم واسلم عن أبي هريرة استم في ذلك مثلى اي استم على صفتي ومنزلي من ربي (في اطعم واسقي) بضم الهمزة فيهما حقيقة فيؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامته في ليلتي صومه وتعقب بأنه يلزم ان لا يكون مواصلا ولا يشهد له رواية اظلم طعمنى لان اظلم لا يكون الا بالانهار والاكل فيه ممنوع واجب بان طعام الجنة وشرابها لا تحرى عليه احكام التكليف قال ابن المنير الذي فطر شرعا انما هو الطعام المتبادر واما المخارق للمادة كالمخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة فلا يبطل بذلك صومه ولا يتقطع وصاله ولا ينقص أجره والجهور على انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال طعمنى قوة الاكل والشارب وفيض على ما يستمد منه ما يقوى على انواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس او المعنى ان الله تعالى يخلق فيه من الشبع والرى ما ينيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين ما قبله انه عليه طمى القوة بلا شبع ولا رى بل مع الجوع والظلمة اوعلى السانى طمى القوة مع ما روى جده ما قبله ان الثانى ينافى حال الصائم وقوت المقصود من الصوم والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال القرطبي ويبيده ايضا لنظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجازة من الجوع ثم النهى للكرامة عند مالك والجهور لمن قوى عليه وغيره ولولا الى السهر له صوم النهى ومحدث اذا نهيتكم عن شئ فانتهوا عنه وقيل للتحريم وهو الاصح عند الشافعية واجازة جماعة وقالوا النهى عنه رخصة وتخفيف فمن قدر فلا

خرج الحديث الصحيحين عن عائشة نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رجة لهم ورد بان الرجة لا تمنع النهى فمن رجه انه كرهه لهم وأوحى عليهم قال الباجي وعلى جوارحه فاعيا بصام الليل تبع للنهار فاما ان يفرد بالصوم فلا يجوز واجازة ابن وهب واحدا واسحاق الى السهر الحديث البخاري عن أبي سعيد مرفوعا لا تواصلوا فانيكم اريدان تواصل فليواصل الى السهر وعارضه ابن عبد البر بحديث الصحيحين اذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم قال فالوصال خصوص للنبي صلى الله عليه وسلم والواصل لا يتفجع بوصاله لان الليل ليس موضعا للصوم ولا معنى لطلب الفضل في الوصال الى السهر على مذهب من رواه الحديث لانزال الناس بخير ما عجلوا الفطروا قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يجعل الناس فطرا انتهى وفي الترمذي وغيره عن أبي سعيد مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن صام فقد تعنى ولا أجر له قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ما رى عبادة سمع من أبي سعيد وقال ابن منده غريب لان معرفة الامن هذا الوجه وروى أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وغيرهم باسناد صحيح عن ليلى امرأة بشير بن الحصاصية قالت أردت ان أصوم يومين مواصلة فنعني بشير وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى وأتموا الصيام الى الليل فاذا كان الليل فافطروا وحديث الباب رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه جويرية عند البخاري وعبد الله وأيوب عندهم سلم ثلاثتهم عن نافع به (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياكم والوصال) نصب على التحذير اى احذروا الوصال (اياكم والوصال) ذكره مرتين للتأكيد وعند ابن أبي شيبة باسناد صحيح من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والوصال ثلاث مرات (قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم كم اني أبيت طعمنى) بضم الطاء (ربى ويستينى) بفتح الياء وثابت الياء الاخيرة كقراءة ابى ذؤيب في الشعراء حالة الوصل والوقف مراعاة للاصل والحسن البصري في الوصل فقط مراعاة للاصل والرسم فانه رمت في المصحف العثماني بحذف الياء ولا جد وابن أبي شيبة من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة اني اظلم عند ربي فطعمنى ويسقيني وكذلك في حديث أنس في الصحيحين اني اظلم طعمنى ربي ويسقيني وهو محمول على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المحدث عنه والامساك ليلا لا نهارا وكذا روايات انما هو بلفظ أبيت فكان بعض الرواة عبر عنها بلفظ اظلم نظرا الى اشتراكهما في مطلق الكون قال تعالى واذا بشر أحدكم بالانى ظل وجهه مسودا فالمراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل وآثر اسم الرب دون اسم الذات فلم يقل طعمنى الله لان التجلي باسم الربوبية أقرب الى العباد من الالهية لانها تجلى عظيمة لا طاقة للبشر بها وتجلى الربوبية تجلى رحمة وشفقة وهي البقية هذا المقام نعم للاسماعيلي من حديث عائشة اظلم عند الله وكانها بالمعنى فرواية الصحيحين عنها عند ربي ومران قول الجهور انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان على الحقيقة لم يكن مواصلا ومترجوا به وقيل كان يؤتى بطعام وشراب في النوم فيستيقظ وهو يجد الرى والشبع وقال النووي في شرح المذهب معناه ومجبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والمحج بالانغ يشغل عنهما وجنح اليه ابن القيم فقال يحتمل ان المراد انه يشغله بالتمسك في عظمتها والتمسك بعاشدته وتغذى بمعارفه وقررة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي غذاء القلوب ونعيم الارواح وقررة العين وبهجة النفوس عن الطعام والشراب فالقلب بها والروح اعظم غذاء وانعمه وقديس يكون هذا اعظم من غذاء الاجسام ومن له ادنى شوق وتجربة يعلم استغناء



الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرحان الطاهر بطوبه الذي قرت عينه بمحبوبه كما قيل

لها احاديث من ذكر الشغلها \* عن الشراب وتلهيها عن الزاد

وقد زاد في رواية المغيرة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عندهم ما كلفوا ما الكم به طاعة وزاد الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحيحين فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم رأوا الهلال فقالوا لو تأخر زدتكم كالمسكل لهم حين أبوا أن ينتهوا وبه استدلال الباجي وغيره على أن النهي ليس على التحريم اذ لو كان له لم يخالفوه كما يخالفوه بصوم العيدين ولما واصل بهم وأجاب القائلون بالتحريم بانهم فهموا أن النهي للتنزيه وأما مواصلة بعد نهيه فليست بقرينة تقريرها وتبين كفاهاً لصلح النهي في تأكيد جزمهم لانهم اذا باشره ظهرت لهم حكمة النهي فكان ادعى الى قبولهم لما يترتب عليه من المأل في البادة والتقصير فيما هو أهم من الوصال وارجح وظائف الصلاة والقراءة وغيره مما واجهه في ذلك ولا يخفى تصفه اذا احتمال فعل المحرام لمصلحة الزجر عما لا ينبغي أن يقال اذ لو قال لهم هو حرام لكانوا أشد الناس بعداعنه ولم يخالفوه كما يخالفوه في العيدين

(صيام الذي يقتل خطأ أو يتطاهر)\*

(قال يحيى وسمعت مالك يقول أحسن ما سمعت فيمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ) المنصوص على تناهيهما فيه في الكتاب العزيز (أو تطاهر) من نساءهم كذلك (فعرض له مرض يغلبه) بحيث لا يستطيع الصيام بعد ما صام بعض الشهرين (ويقطع عليه صيامه) بالفطر (انه ان صح من مرضه) وأتى بقوله (وقوى على الصيام) لانه يلزم من صحته من المرض قوته (فليس له ان يؤخر ذلك) أي وصل صومه بما مضى قبل مرضه (وهو يبنى على ما قدم في صيامه) جلة حاله فان لم يكن أخر واستأنف الشهرين لان الله قيد بالتتابع في التتل والظهار فأبج له فطر التدر الذي لا يمكن معه الصوم كالمرض فاذا زال وصله فان أخره انقطع التسابع (وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس خطأ) لعدم وجدانها رقة تعقها (اذا حاضت بين ظهري) تنية ظهر (صيامها انها اذا ظهرت لا تؤخر الصيام وهي تبنى على ما قد صامت) فان لم تبين استأنفت الشهرين قال أبو عمر لا أعلم خلافا أن الحائض اذا وصلت قضاء أيام حيضها بصيامها انه يجزئها وفي المريض خلاف فقال مالك وجعاعة كذلك وقال أبو حنيفة وطائفة يستأنف الصيام واختلف فيه قول الشافعي (وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله ان يفطر الا من علة مرض أو حيضة) بجرهما عطف بيان لعله اوبدل قال الباجي ويجري النسيان مجرى ذلك لانه لا يمكن الاحتراز منه ابن زرقون يريد أن يفطر ناسيا في يوم بيت صومه وأما ان بيت الفطر ناسيا فلا (وليس له ان يسافر فيفطر) بل يصوم فان أفطر استأنف لانه يمكنه معه الصوم وان لمحقته فيه مشقة قاله الباجي (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) أي ليس له الفطران سافر فليس بتكرار مع قوله أولا أحسن ما سمعت

(ما يفعل المريض في صيامه)\*

(قال يحيى سمعت مالك يقول الامر الذي سمعت من أهل العلم ان المريض اذا أصابه المرض الذي يشق عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك) أي المشقة والاعتساب (منه فان له ان يفطر) قال الباجي قدر للمرض المبلغ للفطر لا يستطيع ان يقدر بنفسه ولذا قال مالك والله أعلم بقدر ذلك من العبد وقال أبو عمر هذا

يؤمن عليه المسلم فاذا بلغ المريض حالا لا يقدر معها على الصيام أو يتيقن زيادة المرض به حتى يخاف عليه جازا الفطر قال تعالى فمن كان منكم مريضا فاذا صح كونه مريضا صح له الفطر (وكذلك المريض الذي اشتد عليه القيام في الصلاة وبلغ منه وما) الواو زائدة (الله أعلم بعذر) بالعين والذال مجعومة واحدا لا عذار (ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تبلغ صفته فاذا بلغ ذلك صلى وهو جالس) للعذر (ودين الله يسر) كما قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والكلام في الغرض فالنافلة يجوز الجلوس فيها بلا عذر (وقد أرنخص الله للسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض) هذا من باب الاستدلال بالاولى (قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة) أي فعلية عذبا ما فطر (من أيام أخر) يصومها ببدله (فأرنخص الله للسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصوم من المريض) قال الباجي هذا احتجاج على من أنكروا الفطر للمريض بالخوف الهلاك دون المشقة الزائدة وما أعلم أحدا قاله ولكنه خاف اعتراض معترض فنبه على حجة عليه انتهى وبه سقط ما قد يتوهم كيف يستدل بالقياس مع ان المريض منصوص عليه في الآية قبل السفر لكن قد نبهنا كد قوله ما أعلم أحدا قاله بقوله (فهذا أحب ما سمعت إلى) فانه يشعر بانه سمع غيره وما أحبه (وهو الا امر المجتمع عليه) أي بالمدينة وقد حكى ابن عبد البر انه قيل لا يفطر تخشع زيادة المرض لانه ظن لا يقين وقد وجب عليه الصيام بيقين فهذا خلاف قول الباجي ما أعلم أحدا قاله ولكنه انما في عله فلا ينافي ان غيره عله

(التدري في الصيام والصيام عن الميت)\*

(مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب بكسر الهمزة فتحها) انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له ان يتطوع) قبل صوم نذره (فتسأل سعيد لبيد بالندرج قبل ان يتطوع) هذا على الاختيار واستحسن البدار الى ما وجب عليه قبل التطوع قاله أبو عمر (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك) فان قدم التطوع اساء وصح صومه للتطوع وبقي النذر في ذمته هذا ان كان غير معين فان كان معينا لم يجز صوم غيره فيه فان فعل اثم وعليه قضاء نذره لانه ترك صومه قادر عليه وكان حكمه كغير المعين والنذر يلزم بالقول وان لم يدخل فيه بخلاف التطوع انما يلزم بالدخول قاله الباجي (قال مالك من مات وعليه نذر من رقة يعقها أو صيام أو صدقة أو بدنة) البعير ذكر كان أو أنثى يهديها (فأوصى بأن يوفي ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثة) لافي رأس ماله (وهو يبدى) يقدم (على ما سواه من الوصايا الا ما كان مثله) فسيان (وذلك) أي وجه تسمية ذلك (انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهبة ما يتطوع به مما ليس بواجب لنقصه عن الواجب ولو بالنذر) وانما يجعل ذلك في ثلثة خاصة دون رأس ماله (خلافا) اوم قالوا كل واجب عليه في حياته اذا أوصى به فهو في رأس ماله (لانه لو جازله ذلك في رأس ماله لانخرال توفي) الميت (مثل ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة) أي اسبابها (وصار المال لورثته سمي مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتسقاها منه متقاض) بل يؤمر بها بدون قضاء (فلو كان ذلك جائز له اخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سماها وعسى ان يحيط بجميع ماله فليس ذلك له) لاضراره بالورثة وانما هو على الاعتراف بذلك عند الموت لقصد حرمانهم (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسئل) بالناء للفعل (هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد) لانهما من الاعمال البدنية اجاعا في الصلاة ولو تطوعا عن حي أو ميت وفي الصوم عن الحي خلاف حكمه ابن عبد البر وعياض وغيرهما وأما الصوم عن الميت فكذلك عند الجمهور منهم مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وأجد وذهب طائفة من السلف وأجد في رواية والشافعي في القديم الى انه يستحب لو ارثه ان يصوم عنه ويبرأ به الميت ورجحه النووي



تحدثت الصحبة عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه ومحدثهما عن ابن عباس اتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي ماتت وعليها صوم شهر فقال ارأيت لو كان عليها دين اكدت بقضيه قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء واجاب الاولون بان ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد أخرجه النسائي وقالت عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم رواه البيهقي وعنده أيضا أنها سألت عن امرأة ماتت وعليها صوم فقالت يطعم عنها فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على ان العمل على خلافه لان فتوى الصحابي بخلاف مروي به منزلة روايته للناسخ ونسخ المحكم يدل على انراج المناط عن الاعتبار وفي الاستدكار لم يخالف بقوله ما رواه الا لنسخ علمه وهو القياس على الاصل المجمع عليه في الصلاة ان لا يصوم أحد عن أحد انتهى ونقل المالكية ان عمل أهل المدينة على خلافه وأما الجواب بحمل الصيام على الاطعام فحديث الترمذي من مات وعليه صيام فليطعم عنه رواية كل يوم مدامسكينا فضعيف وأيضا فالحديث غير ثابت ولو ثبت أمكن الجمع بالحمل على جواز الامرين فان من يقول بالصيام يجوز عنده الاطعام أو الحديثان تعارضان فيرجع الى قوله تعالى وأن ليس للإنسان الا ما سعى وقد اعل حديث ابن عباس بالاضطراب في رواية ان السائل امرأة ان أمها ماتت وعليها صوم شهر وفي أخرى وعليها خمسة عشر يوما وأخرى ان أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين وأخرى قال رجل مات أمي وعليها صوم شهر ولكن أحببته ليس اضطرابا وانما هو اختلاف يحمل على اختلاف الوقائع لكنه بعيد لا اتحاد المخرج فالروايات كلها عن ابن عباس

■ (ما جاء في قضاء رمضان والكفارات) ■

(مالك عن زيد بن اسلم عن أخيه خالد بن اسلم ان عمر بن الخطاب أفطرت ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم) (ورأي) (اعتقد قبل فطره) (أنه قد أمسى وغابت الشمس فعبأه رجل فقال يا أمير المؤمنين أطلعت الشمس) أي ظهرت فحتمل أنه قصد بذلك إعلم المحكم فيه ويحتمل أنه أخبره أنه لم يبق يومه لانه يجب على من أفطروا ولا يعلم ان الزمان صوم ثم علم ان يسلك بخلاف من ابج له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الاكل ببقية يومه قاله الباجي (فقال عمر الخطيب يسير وقد اجتهدنا في الوقت) حتى غلب على الظن ان الشمس غابت (قال مالك يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما نرى) (نظن) (والله أعلم) بما أراد (و) يريد بقوله يسير (خفة مؤنثه ويسارته يقول نصوم يوما مكانه) وما ظنه رواه عبد الرزاق عن عمر انه قال الخطيب يسير وقد اجتهدنا نقضي يوما وروى انه قال يا هؤلاء من كان أفطرا فان قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطرا فليتم صومه وفي رواية عنه لا تقضي الا وليا بالصلوات قال ابن عبد البر وصرح غيره بضعف رواية النفي وفي البخاري عن هشام عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر أفطرا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل العشاء قيل له شام فأمره بالقضاء قال لا بد من القضاء وقال معمر سمعت هشاما يقول لا أدري أقضوا أم لا والجمهور ومنهم الاثمة الاربعة على التضاع واستحله أبو عمر بالاجماع على انه لو غم هلال رمضان فأفطروا ثم ثبت الهلال أن عليهم القضاء وذهب طائفة الى عدم القضاء بمنزلة من أفطرا ناسيا على التول بأنه لا يقضي (مالك عن نافع ان عبد الله ابن عمر يقول يصوم قضاء رمضان متتابعين أفطره) فاعل يصوم (من مرض وفي سفر) أي بسببهما فذهب ابن عمر وجوب تتابع القضاء وكذا روى عن علي والحسن والشعبية وبه قال أهل الظاهر وذهب الجمهور ومنهم الاثمة الاربعة الى استحبابه فقط وبه قال جمع من الصحابة وان كان القياس التتابع المحققا لصفة القضاء بصفة الاداء وتبجلا لبراءة الذمة ولكن لم يجب لا مطلق الاية وفي الدارقطني باسناد

ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال ان شاء الله وان شاء الله (مالك عن ابن شهاب ان عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق بينه) جواز ويجزئه (وقال الآخر لا يفرق بينه لا أدري أيهما قال يفرق بينه) قال ابن عبد البر لا أدري عن أخذ ابن شهاب هذا وقد صرح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما لجازا تفرق قضاء رمضان وقال لا بأس بتفرقه لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر وقالت عائشة نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات ثم سقطت متتابعات بحتمل ان معنى سقطت نسخت وليس بين اللوحين متتابعات فصم سقوطها ووقفها وفي الفتح هكذا أخرجه مالك منقطعاً ما رواه عن عبد الرزاق معينان معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان قال يقضيه مفرقا قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال سمعته كيف شئت ورويناه في فوائد أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري باقظ لا يضرك كيف قضيتها انما هي عدة من أيام أخر فأحصه وقال عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء بن ابن عباس وأبا هريرة قال لا فرق اذا أحصيته انتهى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاه) تكلف القى (وهو صائم فعليه التضاع ومن ذرعه) بمجمة وراءه ومهمة غلبه وسبقه (القي فليس عليه القضاء) الا ان يتيقن رجوع شيء الى حلقه بعد ان صار في فيه فيقضي قاله الباجي وقدروى البخاري في تاريخه الكبير وأصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاه فليقض ضعفه البخاري وقال أبو عمر الاصح انه موقوف على أبي هريرة ولكن صححه ابن حبان والمحاكم وقال على شرط الشيخين وقال الترمذي العمل عند أهل العلم عليه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان) هل يجب تتابعه أم لا (فقال سعيد أحب الى ان لا يفرق قضاء رمضان وان بوتر) بفتح التاء يتابعه يقال توارت الخيل اذا جأت يتبع بعضها بعضا قال يحيى سمعت مالكا يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه إعادة وذلك مجزئ عنه وأحب ذلك الى ان يتابعه) المحققا باصله وللأختلاف فيه والافضل أن يأتي بالعبادة على وجه متفق عليه (قال مالك من أكل أو شرب في رمضان ساهيا أو ناسيا أو ما كان من صيام واجب عليه) كظهار وكفارة (ان عليه) وجوبا (قضاء يوم مكانه) وبهذا قال ربيعة وهو القياس فان الصوم قد فات ركنه وهو من باب الماء ورات والقاعدة تقتضي ان النسيان يؤثر في باب المأمورات قاله ابن دق في العبد واما الحديث فمحمول على صوم التطوع جمعاً بينهم ما ليس القياس معارضاً لاص كازعم (مالك عن حميد بن قيس المكي) الاعرج القاري (انه أخبره قال كنت مع مجاهد بن جبر بفتح فسكون المخزومي مولاهم المكي التابعي الثقة الامام في التفسير والعلم مات سنة احدى أو اثنين أو ثلاث أو اربع ومائة) (وهو يطوف بالبيت فجاهد انسان فمأله عن صيام ايام الكفارة امتتبات ام يقطعها قال حميد فقلت له نعم يقطعها ان شاء) لانه جائز (قال مجاهد لا يقطعها فانها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة ايام متتابعات) فيه جواب المتعلم بين يدي المعلم وحسب الشيخ ان كان عنده خلافه ان يفسده ولا ينف وان من رد على غيره وان كان دونه عليه ان يأتي بحجة والاحتجاج بما ليس في صحف عثمان وبه قال جمهور العلماء ويجزئ عندهم مجزئ خبر الواحد في العمل به دون القطع قاله ابن عبد البر وقال الباجي الصحيح ما ذهب اليه الباقلاني انه لا يجب به لانه اذا لم يتواتر فليس بقرآن وحينئذ لا يصح التعلق به (قال مالك وأحب الى ان يكون ماسي الله في القرآن يصام متتابعاً) وكذا استحب الجمهور والتتابع في كفارة اليمين ولا يوجبونه الا في شهري كفارة القتل وفي الظاهر أو الوطء عامدا في رمضان ويستحبون ما استحب مالك في ذلك وسأل رجل طائفة عن كفارة اليمين فقال



صم كيف شئت فقال مجاهد انها في قراءة ابن مسعود متباينات فقال تأخر الرجل (وسئل مالك عن المرأة صائمة في رمضان فقد دفع دفعة) بضم الدال اسم لما يدفع مرة وبقيها المرة قال ابن فارس الدفعة من المطر والدم وغيره مثل الدفعة (من دم عبيط) بضم العين أي طرى خالص لا خلط فيه (في غير أو ان حية ضاها ثم تتطرح حتى تمسى ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئا ثم تصبح يوما آخر فقد دفع دفعة أخرى وهي دون الأولى) أقل منها (ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضها بأيام فسئل مالك كيف تصنع في صيامها وصلاتها قال مالك) بجيبا (ذلك الدم من الحيضة) بفتح الحاء وكسرها (فاذا رأتها فلتفطر لان الحيض يمنع صحة الصوم ولتغض ما أظفرت) وجوبا (فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم) ولا تغضي الصلاة قال أبو الزناد ان السنن ووجوه الحق لتأتى كثيرا على خلاف الراى فما يجد المسلمون بذان اتباعها من ذلك ان المجائض تغضي الصوم ولا تغضي الصلاة فجعل ذلك تعديا وفرق الفقهاء بعدم تكرار الصوم فلا حرج في قضائه بخلاف الصلاة وبغير ذلك قال امام الحرمين كل ما ذكره من الفروق ضعيف (وسئل عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى) حال كفره وان قيل بأنه يجب عليه في الكفر لان الاسلام يسقطه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى ان يقضى اليوم الذي أسلم فيه) ولا يجب خلافه للحسن وعطاء وعكرمة في انه يجب قضاء الماضي قال ابو عمر من اوجب على الكافر يسلم واليهي يحتلم صوم ما مضى فقد كلف غير مكاف لان الصيام انما يجب على المؤمن البالغ لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام وبحديث رفع القلم عن ثلاث فذكر منها الغلام حتى يحتلم والمجارية حتى تحيض

(قضاء التطوع)

(مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة) مرسل وصله ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وقال لا يصح عن مالك الا المرسل وله طرق عند النساءى والترمذى وضعها كلها وقال النساءى الصواب والترمذى الاصح عن الزهري مرسل قال الترمذى وتابع مالك على ارساله مسمر وعبيد الله بن عمرو ياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ وقيل الترمذى عن ابن جريج قال سألت الزهري أحدثك عروة عن عائشة قال لم اسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة (زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصبحت صائمة صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعام) أي شاء كما في رواية أحمد عن عائشة (فأظفرتنا عليه) قد دخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة بدرتني سبقتني (بالكلام وكانت بنت أبيها) أي في المسارعة في الخير فهو غاية في مدحها لها (بارسول الله اني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى لنا طعام فأظفرتنا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوما آخر) والاصل في الامر الوجوب وبه قال ابو حنيفة وابو ثور ومالك وقال الشافعي وأحمد واستحقاق لا قضاء عليه ويستحب أن لا يفطر قال ابن عبد البر ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فم الفرض والنفل وقوله تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه وليس من تعمد الفطر عظم محرمة الصوم وحديث اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وروى فان شاء أكل وان كان صائما فليدع وروى فان كان صائما فلا يأكل فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في اجابة الدعوة وحديث لا تصم امرأة وزوجها شهرا من غير شهر رمضان الا باذنه يدل على أن المتطوع لا يفطر ولا يفطره غيره ولو كان مباحا كان اذنه لا معنى له وقال ابن عمر ذلك المتلاعب بدينه

او قال بصومه واجتج الآخرون بحديث أم هانئ دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فأتى بابا من لبن فشرب ثم أتى فشربت فقلت اني كنت صائمة ولكني كرت أن ارد سؤرك فقال ان كان من قضاء رمضان فاقضى يوما مكانه وان كان من غيره فان شئت فاقضى وان شئت فلا تغضي وحديث عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا حائض أنا لا أك حيا فقال اما اني كنت أريد الصوم ولكن قريبه انتهى والجواب عن الحديثين انه ما قضيه عين لا عموم فيها وما أخبر الترمذى وصححه الحاكم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر فمناه مريد التطوع جميعا بين الأدلة ومنها لا يسلطوا اعمالكم (قال يحيى سمعت مالكا يقول من أكل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطره) جلا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نسي أحدكم فأكلم أو شرب فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه رواه الشيخان على صوم التطوع جميعا بين الأدلة (وليس على من أصابه أمر طبع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما أفطر من عذر) كمرض وحيض (غير متعمد للفطر) بخلاف من عمده حراما (ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة اذا وقع طمها من حدث لا يستطيع حمله) منعه (بما يحتاج فيه الى الوضوء) بول أو غائط أو رج (قال مالك ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدخل الرجل في شيء من الاعمال لصالحه الصلاة والصيام والحج وما أشبه هذا) وهو له مرة والطواف والائتمام والاعتكاف (من الاعمال الصالحة) المتوقف أو لها على تمامها (التي يتطوع بها الناس فيقطعها) بالنصب في جواب النهي (حتى يتم على سنته) طريقته ليأتى بأقل ما يكون من جسد تلك العبادة بعبادة كاملة (اذا كبر لم ينصرف حتى يصلي ركعتين) وذلك أقل ما يكون من عبادة الصلاة (واذا صام لم يفطر حتى يتم صوم يومه) لقوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل (واذا اهل) بالحج (لم يرجع حتى يتم حجه) وكذا العمرة وهذا باتفاق (واذا دخل في الطواف) بالتكبير له عند الحجر الاسود والمني فيه وان لم يكبر (لم يقطعه حتى يتم سبعه) مع ما يتبعه وهو ما لا ركعتان بعده وذلك أقل ما يكون من عبادة الطواف (ولا ينبغي ان يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه) أي يفته ويؤديه والقتضاء يكون بمعنى الأداء كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة اوديت (الامن أمر يعرض له بما يعرض) بـ كسر الراء (لناس من الاسقام) الامراض (التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها) كحوض ونفاس (وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا) جميع الليل (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) بياض النهار (من الخيط الأسود) سواد الليل قال البيضاوي شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق وما يمتد معه من غيش الليل بخيطين أبيض وأسود واكتفى بيديان الخيط الأبيض بقوله من الفجر عن بيان الخيط الأسود لانه عليه ولذلك خرجا عن الاستعارة الى التمثيل وهو زان من للتبعيض فان ما يبدو من الفجر (ثم أتموا الصيام الى الليل) فانه آخر وقته (فعليه اتمام الصيام كما قال الله) لعمومه الفرض والنفل وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر عمدت الى عقابين أسود وأبيض فعملتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يتبين لي فعدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال انما ذلك سواد الليل وبياض النهار وفيهما عن سهل بن سعد لما نزلت وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولم ينزل من الفجر فكان رجال اذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ولا يزال يأكل حتى يتبين له فأنزل الله بعده من الفجر قال المحافظ وغيره حديث عدي يقضي نزول من الفجر تصليا قبله وحديث سهل مبرمج في أنه انما نزل منفصلا فان جل على وقتين في وقتين فلا شك في احتمال ان يكون حديث عدي متأخرا عن



حديث سهل فكان عبدالميلقة ماجرى في حديث سهل وانما منع الآية مجردة فعملها على ما وصل اليه فهو حتى تبين له الصواب وعلى هذا يكون من العبرة بما بين يدي وعلى مقتضى حديث سهل يكون في موضع الحال مثلما عجزت عن انتمى (وقال تعالى وانتموا الحج والعمرة لله فلو ان رجلا اهل) أحرم (بالحج تطوعا وقد قضى القرية) (لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حلالا من الطريق) وكذا العمرة باتفاق فيهما (وكل أحد دخل في نافلة) تصدق نفسه بها ولا تبض (فعله انما هو اذا دخل فيها كما يتم القرية) نصا في الحج والعمرة والصوم وقبائسا في باقي السبع ويضد قوله تعالى ولا تطولوا اعمالكم (وهذا أحسن ما سمعت) فأما المبادات التي تبض كالأقراء والوقف والطهارة والخيار في الايام وانقطع

(فدية من أفطر في رمضان من علة)\*

(مالك أنه بلغه أن أنس بن مالك كبر) بكسر الباء أسن (حتى كان لا يقدر على الصيام) في زمن من الأزمان أصلا (فكان يفتدي) يطعم عن كل يوم مسكينا وروى هذا لكل مسكين وروى نصف صاع وربع أطعم ثلاثين مسكينا كل ليلة من رمضان بتطوع بذلك وربع صاع ثلثمائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة وكان يضع لهم الخبز اللحم حكا أبو عمر (قال مالك ولا أرى ذلك) الاطعام (واجبا واجب الى ان يفعله اذا كان قويا) أي قادر عليه فان عجز فلا شيء عليه (فن فدى) لتحصيل المستحب (فانما يطعم مكان كل يوم مائة مسكينا صلى الله عليه وسلم) المحرم منصب على الاستحباب المتعلق بمن عجز عن الصيام أي انه اذا أطعم المداني بالمستحب فلا ينافي انه ان أطعم أكثر أتى به وزيادة وقيل اطعام المدواجب لانه بدل من الصوم كما أزم الجميع الجمافي على عضو خوف الدية بدلا من القصاص من قوله والجروح قصاص والصحيح في النظر قول مالك ومن وافقه ان الفدية لا تجب على من لا يطبق الصيام لان الله لم يوجبه على من لا يطعمه والفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا اجاع والفرائض لا تجب الا بهذه الوجوه والذمة بنية قاله أبو عمر (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل اذا خافت على ولدها) فلا كاشد أذى (واشد عليها الصيام قال تطعم وتطعم مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة عبد النبي صلى الله عليه وسلم) وبهذا قال أهل الجاهل قال العراقيون نصف صاع (قال مالك وأهل العلم) مبتدأ خبره (يرون عليها القضاء) نقول لا اطعام خلافا لابن عمر (كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وبين وجه الاستدلال بقوله (ويرون ذلك مرضا من الامراض مع الخوف على ولدها) فدخل في عموم الآية وليس فيها اطعام بخلاف المرضع الحائض على ولدها فتقضى وتطعم وهذا هو المشهور من اقوال مالك كما قال عياض وغيره ويحتمل ان مراده انهم يرون على الحامل القضاء مع الاطعام وبه جزم ابن عبد البر وعزاه لطائفة منهم مالك في قول في كك المرضع وثالث اقواله يطعمان ولا قضاء عليهما وقيل يقضيان ولا يطعمان وحملوا في خوفه ما على ولدها ما اذا خافا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب وهو اجاع الا عند من أوجب الفدية على المرض (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) ابن محمد بن الصديق (عن أبيه) أحد الفقهاء بالمدينة (انه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه) لان أصل مرضه أو سفره (حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم) وجوبا (مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة) عند الجمهور وقال أبو حنيفة وصاحباة نصف صاع وأشبه بالمدينة مد ويعبر ما مد وثالث واختلف قوله في مكة هل كالمدينة أو كغيرها (وعليه مع ذلك القضاء) بلانزاع انما النزاع اذا لم يفرط حتى دخل عليه رمضان آخر فقبل بصوم الثاني ان أدركه صحيا ويطعم عن الاول ولا قضاء عليه

ومذهب الاثني اربعة والجمهور يصوم الثاني ثم يقضى الاول ولا فدية عليه لانه لم يفرط ولا تأخير الاداء للعذر جائز فاقضاء اولي (مالك انه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك) وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه لا اطعام عليه انما عليه القضاء لان الله قال فعدة من أيام أخر وسكت عن الاطعام وهو الفدية لتأخير القضاء واجب بانه لا يلزم من عدم ذكره في القرآن ان لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع نعم ورد عن أبي هريرة عند الدارقطني وغيره وابن عباس عند سعيد بن منصور والدارقطني وعمر بن الخطاب فيما ذكره عبد الرزاق انه عليه الاطعام قال ابن عبد البر روى ذلك عن ستة من الصحابة لم يعلم لهم منهم مخالف وقد اختلف في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طاهم مسكين فقال ابن عمر عند البخاري هي مذوخة وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية كان من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى نزلت التي بعدها ففسختها قال عياض والى هذا ذهب الجمهور ثم اختلف هل بقي منها ما لم ينسخ فروى عن ابن عمر والجمهور ان حكم الاطعام باق على من لم يطق الصوم لكبر وقال جماعة من السلف ومالك وأبو ثور وداود جميع الاطعام منسوخ وليس على من لم يطق الصوم واستحب له مالك وقال قتادة كانت الرخصة اكبر تستدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فممن لم يطق وقال ابن عباس وغيره نزلت في الكبير والمرضى الذي لا يقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فممن لم يطق فهي عنده محكمة لكن المريض الذي لا يقدر يقضى اذا برئ واكثر العلماء على انه لا اطعام على المريض وقال زيد بن اسلم والزهرى ومالك هي محكمة ونزلت في المريض يفطر ثم يبرأ ولا يقضى حتى يدخل عليه رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعد ما أفطر ويطعم عن كل يوم مائة من حنطة وأما من اتصل مرضه بربضان الثاني فليس عليه اطعام بل القضاء فقط وقال الحسن البصري الضعيف في يطيقونه عائد على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ ذلك فهي عنده عامة وقال بعض السلف انه عائد على الاطعام لكن في الكبير الهرم فهي عنده محكمة

(جامع قضاء الصيام)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري قال المحافظ ورواه من قال انه القطان لانه لم يدرك أباسلة (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف وفي رواية الاسمي سمعت أباسلة (انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان) بكسر فسكون (كان ليكون على الصيام من رمضان) بتكرير اكون لتحقيق القصة وتعليقها والتعبير بالفظ الماضي اولا والمضارع ثانيا لا ارادة الاستقرار وتكرار الفعل (فما استطيع اصومه حتى يأتي شعبان) زاد البخاري قال يحيى يعني ابن سعيد الشغل بالنبي صلى الله عليه وسلم أي بمعنى الشغل لانها كانت مهينة نفسها الاستماع بها في جميع أوقاتها ان اراد ذلك ولا تعلم متى يريد ولم تستأذنه في الصوم مخافة ان يأذن وقد يحتاجها فتقوتها عليه وهذا من الادب وأما شعبان فكان صومه فتفرغ فيه لقضاء صومها ولانه اذا جاءه افاق الوقت فلا يجوز تأخير عنه وفي مسلم قال يحيى فظننت ان ذلك ما كانها من النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر وهذا التعليق ليس بشيء لان شغل سائر ارجاءه كشغلها أو قريب منه لانه اعدل الناس حتى قال اللهم هذا قمي فيما لك فلا تبني فيما تمك ولا املك ولعل هذا التاثر شبه عليه انه روى انها قالت ما كنت اقضى ما على من رمضان الا في شعبان حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يأت قولها حتى توفي من وجه يحجب به فانما انزلت ذلك للرخصة والتوسعة وتعقب بان في مسلم من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن عائشة قالت ان كانت احدا نالت فطر في رمضان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت ان تتصيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان ولذا قال



عياض هذا نص منها على علة ذلك ورد على من ضعف التعليل به وقال إنما فعلته للرخصة لا للشغل واستشكله بأنه كان يقسم ويعدل وله تسع نسوة فما أتى نوبة الواحدة إلا بعد ثمانية أيام فكان يمكن كل واحدة أن تنقضي في تلك الأيام أجاب عنه القرطبي بأن التمس لم يكن واجبا عليه فحين يتوقف حاجته في كل الاوقات وقد روى الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله الهبي عن عائشة قالت ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قبض صلى الله عليه وسلم والهي صدوق يخطئ وكأنه وجه قول أبي عمر لا يحتج به لكن روى له مسلم والاربعة وعلى مذهب من يقول انه واجب عليه يحتمل ان يقال كانت لا تصوم الا باذنه ولم يأذن لاحتمال احتياجه اليها واذا ضاق الوقت اذن لها وهو لا يجدي لأن احتمال ذلك به طي انه لا يجب عليه القسم وفي الحديث حجة الجمهور ان القضاء لا يجب على الفور اذ لو منع التأخير لم يقرها صلى الله عليه وسلم عليه وأوجه داود من ثانی شوال فان أخره اثم وحديث عائشة مرد عليه قال عياض وهو وان لم يجب فوراً لمبادرة به مستحبة ويقدم على غيره من صوم النفل قال بعض العلماء وانما يجوز التأخير بشرط العزم على الفل فان أخره بلا عزم عصي انتهى ونسب النووي هذه اللمحة من الفقهاء والاصوليين وقال انه لا يصح وكذا سائر الواجب الموسع انما يجوز تأخير بشرط العزم وقيل لا يشترط العزم واجمعوا على انه لو مات قبل خروج شعبان لزمه الفدية في تركه ان تمكن من القضاء فلم يقض فان لم يتمكن فلا اطعام انتهى وجرم الباجي وغيره بألا يشترط العزم ورجحه ابن العربي وجرم عبد الوهاب وغيره باشتراطه ورجحه القرافي في الذخيرة وفيه ان حق الزوج مقدم على سائر الحاجات وقيل ما لم يكن فرضا مضيقا وان منافع الزوجة فيما يرجع للتمتع ممتلئة كالزوج في عامة الاحوال وحتما في نفسها مقصور في وقت دون وقت قاله المازري وهذا الحديث رواه ابو داود عن القعني وهو الترمذي والنسائي من طريق يحيى القطان كلاهما عن مالك بن نابه زهير بن معاوية في الصحيحين وسليمان بن بلال وابن جرير وسفيان وعبد الوهاب عند مسلم الخمسة عن يحيى بن سعيد بن وهيب بن كزيبان وعبد الوهاب كماله قول يحيى الشبل برسول الله صلى الله عليه وسلم

(صيام اليوم الذي يشك فيه)\*

(مالك انه سمع أهل المدينة يقولون ان يصام اليوم الذي يشك فيه) انه (مر شعبان) غني كراهة على ارجح الروايتين عن مالك أو حرمة على الأخرى وهو ظاهر قول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصي أبنا التميمي رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وغيره وعلقه البخاري جزما لأن الهادي لا يقول ذلك من قبل رايه فحكه ارفع قال ابن عبد البر هو مستند عندهم اتفاقا وخالفه الجمهوري المالكي فقال هو موقوف وجع المحافظ بأنه موقوف لانظار فروع حكم ومحل ذلك (اذ أنوي به صيام رمضان) احتياطا لاحتمال انه منه (ويرون ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء اثبت) بفتح الباء وسكونها (انه من رمضان ان عليه قضاء) لانه لم يصمه بنية جازمة انه من رمضان (ولا يربو بصيامه تطوعا بأسا) لأن علة النهي متتفية ومثل ذلك اذا وافق عادته أو صادف نذره أو صامه قضاء (قال مالك وهذا الامر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة وعليه الجمهور رجلا انتهى على تحريمه من رمضان لا لغيره فحبر الصحيحين مرفوعا لا تقدم مواضعه من صوم يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه قال عياض اشار بقوله الارجل الى ان النهي محمول على التقديم تعظيما وتحريما للشهر وفي رواية لا تحترقوا رمضان أما من كانت عادته الصيام قبله أو صيام الاثنين ونحوه فلا يمنع

(جامع الصيام)\*

(مالك عن أبي النضر) بفتح النون وسكون الميم من أبي امية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا قال ابو النضر ووافقه يحيى بن ابي كثير في الصحيحين ومحمد بن ابراهيم وزيد بن ابي غياث عند النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي كلهم عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن ام سلمة اخرجهما النسائي وقال الترمذي عتب طريق سالم هذا اسناد صحيح ويحتمل ان ابا سلمة رواه عن كل من عائشة وام سلمة وايداه المحافظ بأن محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن ام سلمة تارة أخرى اخرجهما النسائي (انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى يقول لا يفطر) أي ينتهي صومه الى غاية تقول لا يفطر (ويقطر حتى تقول لا يصوم) أي ينتهي فطره الى غاية كذلك (وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان) لثلاثا بظن وجوبه (وما رأيت في شهر أكثر) بالنصب ثانيا مفعولي رأيت (صياما) بالنصب وروى بالخفض قال السهيلي وهو وهم كأنه كتب بلا الف على لغة من يقف على المنسوب المنون بدون الف فتوهمه مخفوضا أو ظن بعض الرواة انه مضاف لأن صيغة افعل تضاف كثيرا فتوهمه مضافة وهي ممتعة هنا قطعا (منه في شعبان) متعلق بصياما مرفوعا أعمال العباد فيه في النسائي عن اسامة قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأنا صائم فبين وجهه صيامه دون غيره برفع الأعمال فيه وانه يغفل عنه لانه لما اكتشفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس بهما فصار مغفولا عنه ونحوه في حديث عائشة عند أبي يعلى لكر قال فيه ان الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة فأحب أن يأتي اجلي وأنا صائم ولا يعارضه النهي عن تدمر رمضان بيوم أو يومين بحمله على من لم يدخل في صيام اعتاده قال بعضهم كثير من الناس يظن ان صيام رجب افضل منه لانه شهر حرام وليس كذلك وقال اكثر فيه تعظيما لرمضان لحديث انس سئل صلى الله عليه وسلم أي الصوم افضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيمه رمضان رواه الترمذي وقال غريب ويعارضه خبر مسلم الا في وقيل لانه كان يصوم ثلاثة ايام من كل شهر ورجماعه من صومها عذر وكان يتضيها في شعبان قبل تمام عامه وفيه حديث ضعيف اخرج الطبراني عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة ايام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وحديث الباب دال على ضعفه فان قيل قد قال صلى الله عليه وسلم افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم فكيف اكثر منه في شعبان دونه احب باحتمال انه لم يعلم فضل المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه اوله كان يعرض له اعذار تمنع من اكثار الصوم فيه كمرض وغيرهما وقد عارض هذا الحديث بما في الصحيحين من طريق يحيى بن ابي كثير عن أبي سلمة عن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهر أكثر من شعبان فانه كان يصوم شعبان كله وجمع بين ما بأن المراد بلكه غالبه لحديث الباب فهو مفسر لهذا فأطلق الكل على الاكثر وقد قال ابن المبارك جاز في كلام العرب اذا صام اكثر الشهران يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته اجمع ولعله قد تشبه واشتغل ببعض أمره نقله الترمذي وقال كأنه جمع بين الحديثين بذلك فالمراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطبراني بان كل تأكيد لا رادة الشمول ودفع التجوز من احتمال البعض فتفسيره البعض مناف له انتهى لكن ذلك لا يمنع هنا لما علم ان الحديث يفسر بعضه خصوصاً والمخرج متحد ويكتفي بقول ابن المبارك له عن العرب ومن حقه حجة وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عنها كان يصوم شعبان كله قال يصوم شعبان الا قليلا ولم يعين فاعل قال واستبعده المحافظ العراقي بان



في الترمذي عن ام سلة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان  
ورمضان فمطعم رمضان عليه سعدان يكون المراد بشعبان اكثره اذ لا يجوز ان المراد برمضان  
بعضه والطف بتمضي المشاركة فيما عطف عليه وان مشي ذلك فانما يمشي على رأى من يقول ان  
اللفظ الواحد يحمل على حقيقته ومجازيه وفيه خلاف لاهل الاصول قال غيره بل لا يمشي ذلك على هذا  
الاول ايضا لان من قال ذلك قاله في اللفظ الواحد وما هنا لفظان شعبان ورمضان انتهى وهو ايضا  
استبعاد لا يمنع ارادته للقريئة وجع الطيبي بينهما ما به كان يصومه كله في وقت يصوم مطلقه في آخر  
للايتوهم وجوبه كله كرمضان وتعب بان قولها كان يصوم شعبان كله يقتضي تكرار الفعل وان ذلك  
عادة له على ما هو المعروف في مثل هذه العبارة وقد اختلف في دلالة كان على التكرار فصحح ابن  
الحاجب انها تقتضيه قال وهذا استفدناه من قولهم كان حاتم ترى الضيف وصحح الرازي انها لا تقتضيه  
للا لغة ولا عرفا وقال النووي انه المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوليين وذكري بن  
دقيق العيدانها تقتضيه عرفا فاتعقبه بنى على احد القولين وجع ايضا بانه كان يصوم تارة من اوله  
واخرى من وسطه واخرى من آخره وما يخفى منه شيئا بالصيام لكن في اكثر من سنة وتعب بان  
اسماء الشهور اذا ذكرت غير مضاف اليها لفظ شهر كان العمل عاما مجمعا لا يقول سرت المحرم وقد سرت  
بعضه ولا تقول صمت رمضان وانما صمت بعضه فان اضيف الشهر اليه لم يلزم التعميم هذا مذهب  
سديويه وتبعوه عليه قال الصغفار ولم يخالف في ذلك الا الزجاج وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول  
عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها لثاني متأخر عن قولها الاول فاخبرت عن اول  
أمره انه كان يصوم اكثره واخبرت ثانيا عن آخر امره انه كان يصومه كله قال الحافظ ولا يخفى تكلفه  
والاول هو الصواب ويؤيده قول عائشة في مسلم والنسائي ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة  
غير رمضان وهو مثل حديث ابن عباس في الصحيحين وجع ايضا بان قولها كان يصوم شعبان كله محمول  
على حذف اداة الاستثناء والمستثنى أي الا قليلا منه ويدل عليه رواية عبد الرزاق بلفظ ما رايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر صياما منه في شعبان فانه كان يصومه كله الا قليلا وهذا يرجع في المعنى  
الى الجمع الاول وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى كلاهما  
عن مالك بنه (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي  
هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة) ضم الحميم وشذ النون أي وقاية وسترة قيل  
من المعاصي لانه يكثر الشهوة ويضعفها ولذا قيل انه لحمام التقيين وجنة المحاربين ورياضة  
الابرار والمقربين وقيل جنة من النار به جزم ابن عبد البر لانه امسك عن الشهوات والنار بحقوقها  
وقد زاد الترمذي وسعيد بن منصور عن معيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد من النار ولا جدم من طريق  
أبي يونس عن أبي هريرة جنة حصن حصين من النار والنسائي من حديث عثمان بن أبي العاصي  
جنة تجتة احدكم من القتال والطيراني عنه جنة يستحب بها العبد من النار والبيهقي عنه جنة من  
عذاب الله ولا جدم من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة مالم يخرقها زاد الدارمي بالنسبة  
وال تفسير ان متلازمان لانه اذا كف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان ستراله من النار وفي الاكمل  
معناه يستمر من الاثم او من النار او من جميع ذلك وبالاخير جزم النووي وأشار ابن عبد البر الى ترجيح  
الصيام على غيره فقال حسبك لكونه جنة من النار فضلا وروى النسائي باسناد صحيح عن أبي امامة  
قالت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك قال عليك بالصوم فانه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور  
عند الجمهور ترجيح الصلاة للحديث الصحيح واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة (فاذا كان احدكم صائما

فلا يرفث) بالثلاثة وتليت الفاء أي لا يفحش ويتكلم بالكلام القبيح ويطلق ايضا على الجماع ومقدماته  
وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ويحتمل ان انتهى لما هو اعلم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجاهل  
كصباح وسفه وسخرية ونحو ذلك وعن سعيد بن منصور من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ولا يجادل  
وهذه الثلاثة ممنوعة مطلقا لكنها كذب الصوم ولذا قال القرطبي لا يفهم من هذا اباحة ذلك في غير  
الصوم وانما المراد ان المنع من ذلك يتأ كذب الصوم قال الباسجي الجهم ضد العلم يتعدى بغير حرف جر  
والجهل ضد الجمل يتعدى بحرف الجر قال الشاعر ألا لا يجهلن أحد علينا (فان) بتخفيف  
النون وفي رواية وان بالواو (امرؤ قاتله أو شاتم) قال عياض قاتله دافعه ونارعه ويكون بمعنى شاتم  
ولا عنه وقد جاء انقل بمعنى اللعن وفي رواية أبي صالح فان سابه أحد أو قاتله وفي رواية فان سابه  
أحد أو ماراه يعني جادله ولا جدم فان شاتمك أحد فقل اني صائم وان كنت قائما فاجلس واستشكل  
ظاهرة بأن المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين مع ان الصائم مأثور بان يكف نفسه  
عن ذلك وأجاب الباسجي بأن المفاعلة هنا للواحد كسافر أو المني فان أراد ان يشاتم أو يقاتله  
أو ان وجدت منهما جميعا فليذكر الصوم ولا يستدم ذلك وأجاب غيره بأن المراد بالمفاعلة انتهى لها أي  
ان يتهاى احد لقاتله أو شاتمته (فليقل اني صائم اني صائم) مرتين تأكيدا للانزجار منه  
أو من مخاطبه قال ابن عبد البر قيل يقول له بلسانه للشاتم والمقاتل أي وصومي بمنعني من ذلك ومعنى  
المقاتلة مقاتلته بلسانه وقيل يقول له في نفسه أي فلا تسيل الى شفاء غيظك ولا ينطق بانى صائم  
لما فيه من الرياء واطلاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذي لا يظهر ولذا يحجز الله الصائم  
أجره بغير حساب انتهى وبالنسائي جزم المتولى ونقله الرافي عن الائمة ورجح النووي الاول في الاذكار  
وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولوجهما كان حسنا ونقل الزركشي  
ان ذكره في الحديث مرتين إشارة لذلك فيقولها بقلبه ليكف نفسه وبلسانه يكف خصمه وقال الروياني  
ان كان في رمضان بلسانه والا في نفسه وادعى ابن العربي ان الخلاف في النقل اما الغرض بلسانه  
قطعا وقال في المصابيح الظاهر ان هذا القول علة تأكيد المنع فكانه يقول تحصمه اني صائم  
تحذيرا وتهديدا بالوعيد المتوجه على من انتهك حرمة الصائم وتذرع الى تنقيص أجره بايقاعه في  
المشامة أو بذكر نفسه تشديدا لمنع العلل بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسي  
وظاهر كون الصوم جنة ان يقي صاحبه من أن يؤذى كما يقية ان يؤذى والحديث رواه البخاري وأبو داود  
عن عبد الله بن مسleme التبعني عن مالك بنه وتاب به سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن مسلم (مالك عن أبي  
الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده ان شاء  
ايها وانا شاء أخذها وهو قسم كان يقسم به كثيرا وأقسم تأكيدا (المخلوف) بضم الخاء المجهمة  
واللام وسكون الواو وبالفاء على الصحيح المشهور قال عياض الرواية الصحيحة بضم الخاء وكثير من  
الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي فيه الغم والفتح وقال أهل المشرق يقولونه  
بالوجهين والصواب الضم أي تغير رائحة (فم الصائم) تخلو المعدة بترك الاكل وقال البرقي هو تغير طعم  
القم ويرحمه بتأخير الطعام قال الباسجي وليس هذا التفسير على أصل مالك وانما هو على مذهب الشافعي  
وانما يستمر مالك بتغير رائحة الفم كما تقدم وفيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم الا في ضرورة الشعر لثبوته  
في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله) زاد مسلم والنسائي من رواية أبي صالح عن أبي  
هريرة يوم القيامة (من ربح المسك) فمعلق به العزيز عبد السلام فقال هذا الطيب في الآخرة خاصة  
ولابي الشيخ باسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعا يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواههم



أزاهم أطيب عند الله من ربح المسك وقال ابن الأثير هو عام في الدنيا والآخرة رواية ابن حبان  
 الخلوفاً فم الصائم حين يخلف أطيب عند الله من ربح المسك وروى الحسن بن سفيان في منتهى جابر  
 مرفوعاً أعطيت أمتي في شهر رمضان خمساً قال وأما الثانية فأنهم يحسون وخلوفاً أفواههم أطيب عند  
 الله من ربح المسك حسنه أبو بكر بن السمعاني في أماليه وكل واحد من الحديثين صريح بأنه في وقت  
 وجود الخلوفاً في الدنيا يتحقق وصفه بكونه أطيب عند الله من ربح المسك قال الخطابي طيبة عند  
 الله رضاه به وثناؤه وقال ابن عبد البر معناه أركى عند الله وأقرب إليه عنده من ربح المسك وقال البغوي  
 معناه الثناء على الصائم والرضى بفعله وقال القدوري إمام الحنفية معناه أفضل عند الله من الرائج  
 الطيبة وما له قال البغوي من قدماء المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وأبو حفص  
 الشافعيون وأبو بكر بن العربي فهو لا أثمة المسلمين شرقاً وغرباً لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكروا أحد  
 منهم وجهاً بتخصيصه بالآخرة مع أن كتبهم جامعة للأوجوه المشهورة والغريبة ومع أن الرواية التي فيها  
 يوم القيامة مشهورة في الصحيح بل جزموا بأنه عبارة عن الرضى والتبول ونحوهما مما هو ثابت في الدنيا  
 والآخرة وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوفاً في الميزان على  
 المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضى الله حيث يؤمر باحتسابها واحتساب الرائحة  
 الطيبة كما في المساجد والصلوات وغيرها من العبادات فخص يوم القيامة في رواية لذلك كما خص  
 قوله تعالى إن ربحهم يوم يؤخذ بخير وأطلق في باقي الروايات نظر إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين  
 انتهى وهذه إحدى المسائل التي اختلف فيها المتأصرون المذكوران ابن الصلاح والعزرة اختلف في  
 معناه لأن استطابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء فيستطيبه أو ينفرد عنه  
 فيستقذره والله سبحانه نزه عن ذلك مع أنه يعلم الأشياء على ما هي عليه فقال المازري وهو مجاز لا نه  
 جرت العادة بتقريب الرائح النقية من نافذة تميز ذلك لتقريب الصوم من الله فالمنفى أطيب عند الله من  
 ربح المسك عندكم كأي قرب إليه أكثر من تقرب المسك إليكم وإلى هذا أشار ابن عبد البر وقيل  
 معناه أن حكم الخلوفاً المسك عند الله على ضدهما هو عندكم وهو قريب مما قبله وقيل معناه أن الله يثيبه  
 في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ربح المسك كما يأتي المكوم وربح جرحه يفوح مسكاً وقيل معناه  
 أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لاسيما بالاضافة إلى الخلوفاً حكاها مع عياض  
 وقال الداردي وجماعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثواباً من المسك المندوب في الجمع والاعباد  
 وبجاء السال الذي كروا بخبر وصححه النووي وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضى ونقل القاضي  
 حسين أن الطاعات يوم القيامة ربحاً يفوح قال في صحيح الصيام فيها بين العبادات كالمسك وقيل المعنى  
 أطيب عند ملائكة الله وأنهم يسهطون الخلوفاً أكثر من المسك وإن كان عندنا بضد ذلك وقال ابن  
 بطال أي أركى عند الله أذهوت إلى لا يوصف بالشتم وقال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من  
 الإدراك وكذلك بقية المراتك المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها لا يعلم من خلق وهذا  
 مذهب الأشعرى فإن قيل لم كان أطيب ودم الشهيد ربحه ربح المسك مع ما فيه من المضاطرة بالنفس  
 وبذل الروح أوجب بأن الصوم أحاد كان الإسلام فهو أعظم من الجهاد وأنظرا إلى أصل كل منهما  
 فأعمل الخلوفاً طاهر بخلاف الدم فكان ما أصله طاهر أطيب ربحاً وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم  
 فرض عين وهو أفضل من الكفاية وروى أحمد مرفوعاً يبارك الله على أهلك ودينار تنفقه في سبيل الله  
 أفضلها الذي تنفقه على أهلك فضل النفقة على الأهل لأنه فرض عين على النفقة في الجهاد لأنه  
 كفاية ولا يبارك ما رواه الطيالسي عن أبي قتادة قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الجهاد

وفضله على سائر الأعمال المكتوبة لا حقال أن يكون ذلك قبل وجوب الصيام وقول إمام الحرمين  
 وطائفة فرض الكفاية أفضل من فرض العين ضعيف فنص الشافعي فرض العين أفضل وقد قال ضلي  
 الله عليه وسلم لمن سأله عن أفضل الأعمال عليك بالصوم (انما يذكر) بذال مجهمة يترك الصائم ولم يصرح  
 بنسبته إلى الله تعالى للعلم به وعدم الاشكال فيه ولا جدع عن اسحاق بن الطباع عن مالك يقول الله  
 عز وجل انما يذكر (شهوته) أي الجماع ولا بن خزيمة زوجته (وطاهاه وشرابه) قاله طيف مغاير وان جعلت  
 شهوته عامة فهو من المحاص بعد العام وفي فوائد سموية يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع (من  
 أجلي) لا مثال شرعي ذلك قال الحافظ قد يفهم من النص التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك  
 وهو الاخلاص الخاص به حتى لو صام لغرض آخر فحمة لا يحصل له ذلك الفضل لكن المدار في هذه  
 الاشياء على الداعي التوى الذي يدور به الفعل وجوداً وعدماً ولا شك أن من لم يرض له في خاطره  
 شهوة شيء طول نهاره ليس في الفضل كمن عرض له ذلك فجاءه نفسه في تركه (فالصيام لي) بقاء السببية  
 (وأنا أجزى) بفتح الهمزة (به) صاحبه ولما أفادسة الجزاء وفخامة لتوليه بنفسه دفع توهم أن له غاية  
 ينتهي إليها كغيره من الأعمال بقوله كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام  
 فهو لي وأنا أجزى به) بلا عدد ولا حساب وأعادها لتمام كيد وهذا كقوله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم  
 بغير حساب والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال لأنهم يصبرون أنفسهم عن الشهوات وعند سموية  
 إلا الصوم فإنه لا يدري أحد ما فيه والبيهقي والطبراني عن ابن عمر في حديث وأما العمل الذي لا يعلم  
 مقدار ثواب عام له إلا الله فالصيام وانفقوا على أن المراد بالصائم هنا من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً  
 وتلى ابن العربي عن بعض الزهاد تخصيصه بصوم خواص الخواص فإنه أربعة أنواع صيام العوام وهو  
 الصوم عن المفطرات وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات قولاً وفعلًا وصيام الخواص  
 وهو الصوم عن غير ذلك راته وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم إلى  
 يوم لقائه قال الحافظ وهذا مقام عال يمكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى  
 وقد اختلف في معناه مع أن الأعمال كلها لله وهو الذي يجزي بها على عشرة أقوال أحدها أن الصيام  
 لا يقع فيه رياء كغيره حكاه المازري ونقله عياض عن أبي عبيد ويؤيده حديث الصيام لا رياء فيه  
 قال الله عز وجل هو لي وأنا أجزى به رواه البيهقي عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وأبو عبيد مرسل ولوصح  
 رفع النزاع وكونه لا رياء فيه معناه في فعله وإن كان فيه الرياء بالقول كمن يخبر بأنه صائم رياءً فأنما يقع  
 الرياء فيه من الاخبار بخلاف بقية الأعمال فزيد خلعها بمجرد فعلها وحاول بعضهم المحاق الذي كره الصوم  
 لا مكان فيه له بحركة اللسان ولا يشعر المحاضرون ثناءه معناه أنا المنفرد به لم مقدار ثوابه وتضعيف  
 حسنة وغيره من العبادات أظهر سبحانه بعض مخلوقاته عليها ولا يطله كما دعى القرطبي أن الصوم  
 اليوم بعشرة أيام كافي الأحاديث لأنه يكتب كذلك وأما قدر ثوابه فلا يملكه إلا الله ثالثها معناه  
 أحب العبادات إلى والمقدم عندي ولذا قال أبو عمر كفي به فضلاً للصيام على سائر العبادات وللنساء  
 عليك بالصوم فإنه لا مثل له لكن يعكس عليه الحديث الصحيح واعلموا أن خير أعم لكم الصلاة  
 رابعها الاضافة للتشريف والتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله وناقاة الله وإن  
 المساجد لله مع أن العالم كله لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق  
 لا يفهم منه الا التشريف والتعظيم خامسها أن الاستثناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الله  
 تعالى فلما تقرب إليه الصائم بما يوافق صفاتاً اضافته إليه وإن كانت صفات الله لا يشبهها شيء  
 سادسها المعنى كذلك لكونه بالنسبة إلى الملائكة لأنه من صفاتهم سابعها أنه خاص لله تعالى



وليس له بدخظ فيه قاله الخطائي ونقله عياض وغيره فان اراد بالمحظ التمساع عليه للعبادة رجع  
الى المعنى الاول وبه افصح ابن الجوزي فقال لاحظ فيه للصائم بخلاف غيره فله فيه حظ لنفسه الناس  
عليه أي وان اراد عدم انبساط نفسه به اصلا غلبا بخلاف غيره من العبادات فيوجد لنفسه فيها  
حظ كالفصل والوضوء فله فيه حظ التبرد والتدفى وكالحج فله فيه حظ التنقل والتفرج على  
الامكنة وهكذا فلا يرجع الى المعنى الاول بل يكون غيره وهذا هو الظاهر ثامنها سبب اضافته الى  
الله انه لم يعبده غيره بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض بان عباد النجوم واصحاب  
الهياكل والاستخدامات يتعبدون لها بالصيام واجيب بانهم لا يعتقدون الهية الكواكب  
وانما يتقنون انفسا فعالا بنفسها وليس هذا الجواب بطائل لانهم طائفتان احدهما متعتد الهية  
الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام وبقى منهم من بقى على كفره والاخرى من دخل في الاسلام  
وبقى على تعظيم الكواكب وهم الذين اشير اليهم تاسعها ان جميع العبادات يوفي منها مظالم العباد  
الا الصيام رواه البيهقي عن ابن عبيدة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم  
من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة وتغيبه القرطبي  
بان ظاهرا حديث المقاصد انه يؤخذ كقيمة الاعمال لان فيه الفلاس يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة  
وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا واخذ مال هذا فؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته  
فان قذبت حسناته قبل ان يتص ما عليه طرحت عليه سيئاتهم ثم طرح في النار قلت ان ثبت قول  
ابن عبيدة انه مكن تخصيص الصيام من ذلك وقديلا له حديث احمد عن أبي هريرة رفعه كل العمل  
كفارة الا الصوم الصوم لي وانا اجزى به رواه ابو داود بلفظ قال ربكم كل العمل كفارة الا الصوم  
فهذا الاستثناء شاهد لذلك لكن يعارضه حديث حذيفة في العجيين فتمتة الرجل في أهله وماله  
ولدته وجارها يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ويحبب بحمل الاثبات على كفارة شيء مخصوص  
والنفي على كفارة شيء آخر فانه قد تقدم المال وما ذكره لكن جملة البخاري على تكفير مطلق  
الخطيئة ويؤيده ما في مسلم الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر  
ولابن حبان مرفوعا من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله ولمسلم صيام عرفة يكفر سنتين وصيام  
عاشوراء يكفر سنة وعلى هذا فقول كل العمل كفارة الا الصيام أي فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة  
بشرط خلوصه من الريا والشوائب عاشرها ان الصوم لا يظهر فتكثيره المحظوظ كالاكتساب سائر اعمال  
القلوب واستند قائله الى حديث واه جدا اوردته ابن العربي في المسائل ولقطه قال الله الاخلاص  
سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكفي في رده  
الحديث الصحيح في كتابة الحسنات لمن هم بها ولم يعملها فلهذا ما وقفت عليه من الاجوبة واقربها  
الى الصواب الاول والثاني ويقرب منها التام والتساع وبلغني ان الطالقاني بلغها اكثر في حقاير  
القدس ولم أقف عليه انتهى ملخصا وقال بعض الصوفية معناه ان الصوم لي لالك أي انا الذي ينبغي لي  
أن لا أأطعم ولا أشرب واذا كان كذلك وكان دخولك فيه لا في شرعته لك فانا اجزى به كأنه يقول  
انا جزؤه لان صدقة التنزيه عن الطعام والشراب والشهوة تطلبني وقد تلبست بها وايمت لك لكنك  
اتصفت بها حال صومك فهي تدخلك على فان المرء بحس النفس وقد حبست بها اخرى عما تنهيه  
حققتها من الطعام والشراب والشهوة فلذا قال للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه  
رواه الشيخان وفرحة الفطر لوجه الحيواني لا غير والثانية لنفسه الناطقة لطيفة ربانية فاورثه  
الصوم لقاء الله وهو المشاهدة انتهى وقد علم كل اناس شريعتهم والحديث رواه البخاري عن القسبي

عن مالك لكنه وصله بالحديث قبله لاتحاد اسنادهما وقد فعل ذلك غير مرة ولا مانع منه كما قدمته عن  
المحافظ امكنه قال هنا ما حديثان افردهما الموطأ وجمعهما عنه القسبي وعنه رواه البخاري  
هنا انتهى راجعه ابو داود وانه ذى والنساي كلهم من طريق مالك وغيره وتأمله جماعة عن أبي  
الزناد في الصحيحين وغيرهما والله اعلم (مالك عن عبيد بن ربهيل) نافع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي  
عامر المدني الاصبغي (عن أبي هريرة انه قال) كذا وقع موثقا في الموطأت الاموطا من بن عيسى  
فرفعه وهو لا يكون الا توفيقا قاله ابن عبد البر وقد رواه الشيخان من طريق اسماعيل بن جعفر  
الانصاري ومن طريق الزهري كلاهما عن أبي سهل المذكوري عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول  
صلى الله عليه وسلم قال (اذا دخل رمضان فتحت ابواب الجنة) بتشديد الفوقية ويجوز تخفيفها (ابواب الجنة)  
حقيقة من مات فيه او عمل في ذلك لا يفسد عليه وذلك دلالة على ذلك لدخول الشهادة عليه  
والبخاري ارباب السماء فيل ائذ من تصرف الرواة وأصله الجنة وقال ابن بطال لما راد من السماء الجنة  
بقريته قوله (وغلقت ابواب النار) حقيقة ايضا لذلك (وصفت) بضم الهمزة وشدة الفاء  
غلت (الشياطين) أي شددت بالاصفاد وهي الاغلال التي يربط بها الابل والرجلان  
وتربط في العنق وهي بمعنى رواية البخاري وسالت الشياطين حقيقة أيضا من الهام من اذى المؤمنين  
والتنوير عليهم او مجاز عن كثرة الثواب والغفوة يؤيده رواية مسلم فتحت ابواب الرحمة الا ان يقال  
الرحمة من اسم الجنة أو من تصرف الرواة وان الشياطين يقل اغواؤهم واذاؤهم فيكونون كالمصنفين  
ويكون تصفيدهم عن اشيائهم للناس دون ناس الحديث صفت مردة الشياطين اوفتح ابواب الجنة عبارة  
عميقة ففتح الله لعباده من الطاعات في هذا الشهر التي لا تع في غيره عموما كالصيام واقيام وقيل  
المحيرات والانكفاف عن كثير من المخالفات وهذه اسباب لدخول الجنة وابوابها كذلك تغلق  
ابواب النار وتصفيد الشياطين عبارة عما يكفون عنه من المخالفات هكذا ابدى القاضي عياض  
احتمالي الحقيقة والمجاز على السواء ونقله النووي واقره ورجح القرطبي وابن المنير الحقيقة اذ لا ضرورة  
تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره وقال ابن العربي لا تمتنع الحقيقة لانهم ذرية ابليس يأكلون  
ويشربون ويوطئون ويموتون ويعذبون ولا ينجون وقال ابن بري يدل على ان التصفيد حقيقة ما في  
كثير من الاخبار انها تصفد وترعى في البحر ورجح التوربشتي المجاز فقال هو كناية عن تنزيل الرحمة  
وازالة الفلق عن مصاعدا اعمال العباد تارة بسبب التوفيق واخرى بحسب لقبول وغلق ابواب جهنم  
عبارة عن تتره انفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على المعاصي بقمع الشهوات  
ويمنع جملة على ظاهره انه ذكر على سبيل المن على الصوام واتمام النعمة عليهم فيما مروا به ونذروا اليه  
حتى صارت الجنان في هذا الشهر كأن ابوابها فتحت ونعمها هي والنيران كأن ابوابها غلقت وان كالحا  
عطلت واذا ذهبت الى الظاهر لم تقع المنه وقها وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في الدنيا غير ميسر  
لدخول احدي الدارين وردة الطيبي بأن فائدة الفتح توقيف الاثام على استحسان فعل الصائم وان  
ذلك منه تعالى بمنزلة عظيمة وايضا اذ اعلم المكلف المتقدم ذلك باخبار الصادق يزيد ذلك في نشاطه وتلقاه  
بزيد القبول ويشهد له حديث عمران الجنة لترتفع لرمضان قال ابن العربي وقد استرأب مريب فقال  
نرى المعاصي في رمضان كما هي في غيره فما هذا التصفيد وما معنى الحديث وقد كذب وجهل فانه لا يتعين  
في المعاصي والمخالفة ان تكون من وسوسة الشيطان اذ قد يكون من النفس وشهواتها سلمنا انه من  
الشيطان فليس من شرط وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد يكون مع عبده  
عنها لانها من فعل الله فكما يوجد الام في جسد السحور والمعيون عند تكلم الساحر والعابث فكذلك



يوجد عند وسوسته من خارج أو أن المراد بالشیاطین المردة لانهم في الكفر والتفرد طبقات فتصف المردة  
لا غير فتقبل الخصالات ولا شك في قلتها في رمضان فمن زعم انها فيه كفره فقد باهت وسقطت مكانته  
انتهى و يريد هذا رواية الترمذي وغيره صعدت الشیاطین مردة الجن وأجاب القزويني بأنها غلط  
عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شروطه وروعت آدابه وقال الحلبي أن المراد بالشیاطین مسترقو  
السمع منهم لانهم كانوا من زمان نزول القرآن من استراقه فزیدوا التسلسل في رمضان مبالغة  
في المحظوظ ويحتمل أن المراد بالشیاطین لا يخلصون من اقتتان المسلمين الى ما يخلصون اليه في غيره  
لا شتمهم بالصيام الذي فيه تقع الشهوات وقراءة القرآن والذكر انتهى وقال غيره المراد به منهم وهم المردة  
لمحدث الترمذي والتساعي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة مرفوعا اذا كان أول ليلة  
من شهر رمضان صعدت الشیاطین مردة الجن وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة  
فلم يلق منها باب ونادى مناد يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة  
(مالك انه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله)  
وهو ما قبل الزوال فإنه يجمع على استحبابه (ولا في آخره) من الزوال للغروب (ولم يسمع أحدا من أهل العلم  
يكره ذلك ولا ينهى عنه) بل يستحبونه لظاهر الأدلة كحديث أفضل خصال الصائم السواك ولم يخص  
وقتا وخبر لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولم يخص صائما من غيره ولا وقتا وقال  
عامر بن زبيدة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعوذ ولا أحصى رواه أبو داود  
وغيره وبهذا قال عمرو بن عباس وجاعة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي  
في شرح المهذب انه المختار وكره عطاء ومجاهد والشافعي وإسحاق وأبو ثور السواك للصائم آخر النهار  
لمحدث خلوف فم الصائم لانه يزيل الخلوف الذي هذه صفته وفضيلته وان كان في السواك فضل  
لكن فضل الخلوف اعظم وتعب بأن الخلوف لا يتقطع مادامت المعدة طالبة غايته انه يخفف وقال  
بعضهم السواك طهارة للفم فلا يكره كالمنفضة للصائم لاسيما وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تترك  
هناك وأما الخبر فثابته عظمه بدية وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلوف فيها للناس  
عن تقدير مكالمه الصائمين بسبب الخلوف لانهم الصائمين عن السواك والله غني عن وصول الرائحة  
الطيبة اليه فعملنا يقينا انه لم يرد بالنهي بقاء الرائحة وانما أراد نهى الناس عن كراهتها وهذا التأويل  
أولى لان فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول ولذا قال ابن دقيق العيد يحتاج  
الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء وحديث الخلوف  
لا يخصه انتهى وتعب قياسه على دم الشهيد بالفرق بأن الصائم مناجاة له فندب له تطيب فمه  
والشهيد ليس بمناجاة وهو حقيقه أشد من الدم فزواله لا يؤثر شيئا بل قواؤه يوجب مزيد الرحمة له ولانه  
أثر الظلم الذي يتصف به من خصمه وسبيل المحصومة الظهور ولا نه بعد الموت فيأمن فيه الرياء ولا يرد  
أن مناجاة الصائم لربه مع دوام الخلوف أولى لقوله أطيب عند الله من ريح المسك لأن مدحه يدل على  
فضله لأعلى افضاليته على غيره فهذا التواتر أفضل من الفجور وفي الحديث ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها  
وكم من عبادة اتنى عليها مع فضل غيرها عليها وهذه المسئلة من قاعدة ازدحام المصالح التي تعذر الجمع  
بينها فالسواك اجلالا لله حال مناجاته في الصلاة لأن تطهير الفم للتجاعة تعظيم لها والخلوف مناف  
لذلك فقدم السواك لخبر لولا أن أشق (قال يحيى وسمعت مالك يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر  
من رمضان انه لم يرا أحدا من أهل العلم والفقهاء الاجتهاد (بصومها ولم يلقني ذلك عن أحد من السلف)  
الذين لم يدركهم كالصحابة وكبار التابعين (وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويحذرون بدعيته وأن يلحق)

بضم الياء وكسر الحاء (برمضان ما ليس منه أهل الجهالة) بالرفع فاعل يلحق (والجفاء) الغلط والفظاظة  
(لورا في ذلك رخصة عند أهل العلم وراوهم يعملون ذلك) قال مطرف فانما كره صيامها لذلك فانما  
من صيامها رغبة لما جاء فيها فلا كراهة وفي مسلم والسنن عن أبي ايوب مرفوعا من صام رمضان ثم اتبعه  
ستامن شوال كان كصيام الدهر قال عياض لأن الحسنة بعشرة والسيئة بمائة كراهة النساء قال  
شيخنا انما كره مالك صومها مخافة أن يلحق الجهلة برمضان غيره أما صومها على ما أراه الشرع  
فلا يكره وقيل لم يبلغه الحديث أو لم يثبت عنده أو وجد العمل على خلافه ويحتمل انه انما كره وصل  
صومها يوم الفطر فلو صامها النساء الشهر فلا كراهة وهو ظاهر قوله ستة ايام بعد الفطر من رمضان  
وقال أبو عمر كان مالك متحفظا كثيرا لاحتياط في الدين والصيام عمل يرتكبه من ذلك خوفا على الجهلة  
كما أوجبه انتهى ووجه كونه لم يثبت عنده وان كان في مسلم أن فيه سهدين سيد ضعه أحدهما حنبل  
وقال التساعي ليس بالقوي وقال ابن سعد ثقة قليل الحديث وقال ابن عينة وغيره انه موقوف  
على أبي ايوب أي وهو ممن يمكن قوله رأيا إذ الحسنة بعشرة وله علة ان الاختلاف في رأيه والوقف  
(وقال يحيى سمعت مالك يقول لم يسمع أحدا من أهل العلم والفقهاء ومن يتبعه يبهني عن صيام  
يوم الجمعة وصيامه حسن) أن مستحب لمحدث ابن مسعود كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة  
ايام من كل شهر وقلنا رأيت يوم الجمعة رواه الترمذي وحسنه وصححه ابن عبد البر  
وقال ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وحديث من صام يوم الجمعة  
كتب له عشرة ايام غفر من ايام الآخرة لا تشاكله في الدنيا (وقد رأيت بعض أهل العلم)  
قال أبو عمر قيل انه محمد المنكر وقيل صفوان بن سليم (بصومه واره) بضم الهمزة اظنه (كان يتحراه)  
قال الباجي أني به اخبار الاخرة بارفعه لرواية ابن القاسم كراهة صوم يوم موقت أو شهر ويحتمل ان هذا  
قول له به كراهة قصد يوم الجمعة بالصوم وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا لا يصوم أحدكم يوم الجمعة  
الا ان يصوم قبله يوما أو بعده وفيه ما عن جابر بن سمرة صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة زاد مسلم  
ورب هذا البيت وللنساء وزب الكعبة فلذا ذهب الجمهور الى كراهة افراده قال عياض وأهل قول  
مالك يرجع اليه لانه قال صومه حسن ومذهبه كراهة تخصيص يوم معين بالصوم وانما حكى صومه  
عن غيره وظنه انه كان يتحراه ولم يقل عن نفسه وأنا أراه واجبه وأشار الباجي الى احتمال انه قول  
آخر له يوافق الحديث وقال الداودي لم يبلغه ولو بلغه لم يخالفه قال الابي فالخاصصل ان المازري  
ولداودي فهما من الموطأ الجواز وعياض رده الى ما علم من مذهبه من كراهة تخصيص يوم  
بالصوم وعرض ذلك بما اشار اليه الباجي من احتمال ان ما في الموطأ قول آخر له بالكراهة  
كان في الحديث رأ كثر الشيخوخ انما يحكى عن مالك الجواز وهو ظاهر قول ابن حبيب ورد الترغيب  
في صيام يوم الجمعة

(كتاب الاعتكاف بسم الله الرحمن الرحيم)

هو لغة لزوم الشيء وجلس النفس عليه غيرا أو شرا وأنتم عاكفون في المساجد مكفون على اصنام لهم  
وشرع لزوم المسجد للعبادة على وجه مخصوص وانما يجب بالندراجا عاكفا وقطعه بعد الشروع فيه عند قوم

(ذكر الاعتكاف)

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) كذا الجمهور ولا ين  
مهدى وجماعة مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة لم يذكرها عمرة كما كثر اعتكاف الزهري



قال ابن عبد البر ورواه أبو مصعب وغير واحد عن مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة  
قال أنتم ذى وهو الصحيح وكذا أخرجه الأئمة الستة من طريق الأئمة عن الزهري عن عروة كلاهما  
عن عائشة قال الحفاظ جمع بينهما الليث ورواه يونس والأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ومالك  
عنه عن عروة عن عمرة قال أبو داود وغيره ما يتابع عليه وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابه  
والدائرة طئي أن أبا ويس تابعه واتفقوا على أن المواب قول الليث وأن الباقي اختصروا ذكر عمرة  
وأن ذكرها في رواية مالك من المزني في متصل الأسانيد - رواه بعضهم عنه فوافق الليث أخرجه  
النسائي له أصل من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الصحيح وهو عند أنسائي من  
طريق يحيى بن سلمة عن عروة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا أتتكف يدني (يقرب) إلى رأسه فأرجله) منقطع شعره ونظفه واحسنه فهو من محار  
لحذف لأن الترجيل للشر لا لرأس أو من إطلاق اسم المحل على المحال قال ابن عبد البر الترجيل  
أن يبل الشعر ثم يمشط وفيه أن أخرجه البص لا يجرى مجرى الكل زاد في رواية وأنا حائض وفيه  
أن الحائض طاهرة وأن يدي المرأة ليستا بورة ذلوكا ناعورة ما بشرته بهما في اعتكافه لقوله تعالى  
ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد انتهى وقال الباقى فيه اباحتها تارل المرأة رأس زوجها  
وترجيله رأس - المده بنير لذة ونما يمنع مباشرتها بالذمة (وكان لا يدخل البيت المحاجة الانسان)  
أى البول والغائط كما في تفسيرها الزهري واتفق على استثنائها ما قال الباقى ويجرى مجرى ذلك طهارة  
الحديث وغسل الجنابة والحجامة مما تدعو اليه الضرورة ولا يفعل في المسجد ما لا كل فيباح فيه فإن  
خرج بطل اعتكافه خلا فالبص الشافعية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به كرواية  
الجمهور (مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية (أن عائشة كانت إذا اعتكفت  
لا تسأل عن المريض الا وهي تمشي لا تقف) لأن الوقوف من معنى العبادة ولا يجوز حضور جنازة وطلب  
دين واستيفاء حذو جبه له فان فعل بطل اعتكافه فان كان المحل والدين عليه فان خرج لذلك كرها بطل  
عند ابن اقسام لأن سببه من جهة ولا ينفع عن مالك لا يبطل قاله الباقى (قال مالك لا يأتي  
المعتكف حاجته ولا يخرج لها) من المسجد (ولا يعين احدا الا ان يخرج لمحااجة الانسان) ونحوها  
كفصل وجب أو الجمعة أو عيد أو أصابه فيجوز له قص ظفره أو شاربيه أو ما وقف ابط وإزالة عانة تبعا  
لمخرجه للمحااجة ونحوها ولا يخرج لذلك استقلال (ولو كان خارجا لمحااجة احد كان احق) بالنصب  
والرفع (ما يخرج اليه عبادة المريض) بالنصب والرفع (والصلاة على الجنائز واتباعها) مع أنه لا يخرج  
لذلك لقول عائشة السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبشروا  
ولا يخرج لمحااجة الا لما لا بد له منه رواه أبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن  
عروة عنها وقال أبو داود وغيره عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وخزم الدارقطني بأن الذي من قوله لا يخرج  
المحااجة وما عداه من دونها وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد المعتكف جنازة أو عاد  
مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه (قال مالك لا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب  
ما يجتنب المعتكف من عبادة المريض والصلاة على الجنائز) ولو أويها إذا مات معها (ودخول البيوت  
المحااجة الانسان) ثم تارة تحب العبادة والمخرج للجنازة وذلك إذا مرض أو مات أحد أويها  
والا تخرج ويبطل اعتكافه وتارة يحرم الخروج إذا مات معها (مالك أنه سئل ابن شهاب عن الرجل  
يعتكف هل يدخل لمحااجة تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك) وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة  
وقال جماعة أن يدخل تحت بطل (مالك الا من عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف

في كل مسجد يجمع فيه) بالتشديد يصل فيه الجمعة (ولا يراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع  
فيها الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة) وجوابا ويبطل  
اعتكافه على المشهور (أويدها) فيحرم عليه وفي بطلان اعتكافه قولان (فإن كان) المسجد الذي  
اعتكف فيه (مسجدا لا يجمع فيه الجمعة) وهو مباح عموم الناس (ولا يجب على صاحبه أن يمان الجمعة  
في مسجد سواه) لانقضاء مدة اعتكافه قبل مجئ الجمعة (فأني لا أرى بأسا بالاعتكاف فيه  
لان الله تبارك وتعالى قال) ولا تبشروهن (وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها  
ولم يخص شيئا منها) وهذا تصريح من الامام بالقول بالعموم والتعلق به ودلت الآية على  
أن شرط الاعتكاف المسجد لا نه لو صح في غيره لم يحتج تحريم المباشرة به لان الجماع منافي للاعتكاف  
اجماعا فعلم من ذكر المساجد ان الاعتكاف لا يكون الا فيه وحكي ابن المنذر الاجماع على أن المراد  
بالمباشرة الجماع وروى ابن جرير وغيره عن قتادة في سبب نزولها كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لمحااجة  
فأقرب امرأته جامعها ان شاء (قال مالك فمن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة  
إذا كان لا يجب عليه أن يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة) لانقضاء ما نواه من  
الاعتكاف قبل مجئها وقد اتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمر بن لسانه  
فأحازه في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفي وجه  
لشافعية وقول للمالكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل وذو أبو حنيفة وأحمد الى  
اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب وأما النفل ففي كل مسجد وقال  
الجمهور بعمومه في كل مسجد الا من تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجماع وشرطه مالك لا تقطاع  
الاعتكاف عندهما بالجمعة وخصه طائفة كالزهري بالجماع مطلقا وحذيفة بن اليمان بالمساجد  
الثلاثة وعطاء بن محمد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة (قال مالك ولا يبيت المعتكف الا في  
المسجد الذي اعتكف فيه الا أن يكون خباؤه) بكسر الخاء الجمعة وهو وحدة خيمته (في رحبة من  
رحاب المسجد) وهي محنة وأما خارجه فلا يجوز الاعتكاف فيه قاله الباقى (ولم أسمع أن المعتكف  
يضرب بناء بيت فيه الا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد وما يدل على أنه لا يبيت الا في المسجد  
قول عائشة) الذي رواه أولا (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لا يدخل البيت  
المحااجة الانسان) فصرها في المحاجة دال على أن يمانه كان في المسجد (ولا يعتكف فوق ظهر المسجد)  
لأنه ليس منه ولذا لا تصل في الجمعة فلا يعتكف فيه (ولا في المسار) العلم الذي يمدى به أطرافه على  
النارة التي يؤذن على الجامع الا هذاه فلذا قال (يعني الصومعة) لانها موضع متخذ لغير الصلاة كبيت  
الحصن والقناديل ولها اسم تختص به عن المسجد (وقال مالك يدخل المعتكف المكان الذي يريد أن  
يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها حتى) أي لاجل أن (يستقبل  
باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها) استحبابا فان دخل قبل النجوى في وقت يجوز له نية الصوم  
أجزأه لأن الليلة تبس إذا اعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمانه وبهذا قال باقي الأئمة وطائفة  
وقال الأوزاعي والليث والثوري يدخل بعد صلاة الصبح نظا هر حديث الصحيحين عن عائشة كان  
يعتكف في العشر الاوخر من رمضان فكنت اضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله وأجاب الجمهور بأنه  
دخل من أول الليل ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أحذه لاعتكافه بعد صلاة الصبح (والمعتكف  
مشتغل باعتكافه لا يعرض لغيره مما يشغل به من التجارات) ويجوز ما خف من بيع وشراء (أو غيرها)  
كقيامه لرجل يهنيه أو مزيه أو شهود عقد نكاح يقوم له من مكانه واشتغال بعلم وكاتبه (ولا بأس



بأن يأمر المعتكف بضيقه ومصلحته أهله وإن يأمر ببيع ماله أو يأمر بشئ لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً إن يأمر بذلك من يكفيه أيامه إذا دار على عدم اشتغاله عما هو فيه والامر بما خفف لا يشغله (قال مالك لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكروا في الاعتكاف شرطاً يخرج عنه سنته كمن شرط أنه متى أراد الخروج منه كان له ذلك فإنه لا ينفعه (وإنما الاعتكاف عمل من الإهمال) المتصلة (مثل الصلاة والصيام والحج وما شبه ذلك من الأعمال) وهي العمرة والطواف والاقتمام (ما كان من ذلك فريضة أو نافلة) أن لا فرق بينهما (فمن دخل في شئ من ذلك فأنما يهل بماء في من السنة فيجب عليه الإتمام ولا ينفعه شرط الخروج) وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون لا من شرط يشترطه) أي لبيته أو لاجله قبل دخوله (ولا يتدعه) يحدثه بعد الدخول (وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف) عنه فلم ينقل أحد الشرط في الاعتكاف وقد اجمعوا على أن الصيام والسلا لا شرط فيهما وفي الحج خلاف وكذا الاعتكاف فقال جماعة لا يجوز ولا ينفعه شرطه وقال الشافعي والثوري وإسحاق إن شرط في ابتداء اعتكافه أن عرض له أمر خرج جاز وهو رواية عن أحمد وعن إسحاق أيضاً يجوز في التطوع لا الواجب وفي المنتقى من نذر اعتكافاً وشرط الخروج منه متى أراد لم يلزمه لأنه نذر اعتكافاً غير شرعي فإن دخل لزمه وبطل الشرط وقال الشافعي يصح اشتراط الخروج لبيادة وشهود جنازة وغيرهما من حوائجهم وهذا مبني على أصليين أحدهما أن القرية إذا دخل فيها لزم بالمدخول والثاني أنه لا يصح اعتكاف أقل من يوم لأن شرطه الصوم واجب وأعلى أنه لا يتبعض وقال بعض الحنفية يصح اعتكاف ساعة (قال مالك والاعتكاف والجوار) بكسر الجيم سواء لما في بعض طرق حديث عائشة كان يصنع الخبز رأسه وهو يجاور في المسجد فأرجله وأنا حاض قال الساجي يريد مالك الجوار الذي يعني الاعتكاف في التتابع وما الجوار الذي يفعله أهل مكة فأنما هو لزوم المسجد بالنهار والاعتكاف بالليل وذلك لا يمنع شيئاً وله الخروج في حوائجهم ومطاء أهله متى شاء وغير ذلك (والاعتكاف لا يقرى بالبدوى سواء) في الأحكام

\*(ما لا يجوز الاعتكاف إلا به)\*

(مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد بن أبي بكر (ونافعا مولى عبد الله بن عمر) شيخ مالك وكان له لم يسمعه منه فأورده بلاغا (قال لا اعتكاف إلا بصيام بقول) أي بسبب قول (الله تبارك وتعالى في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض) بياض الصبح (من الخط الأسود) سواد الليل (من الفجر) بيان للخط الأبيض (ثم أتوا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن) لا تحاموهن لقوله قبل أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ثم قال فلا تباشروهن وقيل معناه لا تلامسوهن بشهوة (وانتم عاكفون) معتكفون (في المساجد فأنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام) فيفقدانه لا اعتكاف إلا به نعم ليس من شرطه أن يكون للاعتكاف بل يصح بصيام رمضان ويندرو غيره وتعقب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به ويرد بأن التماس ونافعا لم يدعي التلازم حتى يقال لا دلالة عليه في الآية إذ مفاد كلاهما أنما هو ملزومية الاعتكاف للصيام والالزام إذا كان أعم كالصوم هنا فيفرد عن المزموم أي بوجود بدونه فسط قوله لا صوم إلا باعتكاف بخلاف المزموم الذي هو الاعتكاف لا يوجد إلا بالزوم وهو الصوم فصح الاستدلال بالآية (قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام) وبه قال ابن عمر وابن عباس رواه عنهما عبد الرزاق بإسناد صحيح وعائشة وعروة والشعبي والزهري وأبو حنيفة وقال علي وابن مسعود وجماعة من التابعين وإسحاق بن علية وداود يصح بالصوم وعن أحمد القولان لمحدث ابن عمر

في الصحيحين أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بندرك والليل ليس محلا للصوم فلو كان شرطا لأمره به وتعقب بأنه في رواية لمسلم يؤم بديل ليلة وجمع ابن حبان وغيره بينهما بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الأمر بالصوم عند أبي داود والنسائي ولغظه قال له النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف وصم وإن كان في إسنادهما أرواضه فيفقدان خبر بظاهر الآية ودعوى أن رواية يؤم بأداة لا تسمع مع إمكان الجمع

\*(خروج المعتكف إلى العيد)\*

قال ابن عبد البر من هنا إلى آخر كتاب الاعتكاف لم يسمعه يحيى الأندلسي من مالك أو شك في سماعه فرواه (عن زياد بن عبد الرحمن) الأندلسي القُرطبي المعروف بشبطون بشين مضممة فوحدة فطاء مهملة وكان ثقة واحد زمانه زهدا وورعا سمع الموطأ من مالك وكان أول من أدخله الأندلس متقفا بالسماع منه وله رحلتان إلى مالك وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة وأنجب ولده بقرطبة وكان فيهم عدة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخبر وكان يحيى سمع منه الموطأ بالأندلس في حياة مالك ثم رحل فسمعه من مالك سوى هذه الورقة أو شك فيها فرواه عن زياد (قال حدثنا مالك عن سمي) بضم السين وفقح الميم (مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام القرشي أحد الفقهاء (اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقفة في حجرة مغلقة) بغين مضممة ساكنة أي مغلقة وفي نسخة بعين مهملة مقفوحة وشذ اللام أي عالية (في دار خالد بن الوليد) بن الغيرة المخزومي سيف الله من كبار الصحابة أسلم بين المدينة والفتح وكان أميراً على قتال أهل الردة وغيرها إلى أن مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (ثم لا يرجع) أبو بكر من معتكفه (حتى يشهد العيدين المسلمين) عملاً بالمستحب ومر الخلاف في جواز دخول المعتكف تحت سقف قال أبو عمر الأصل في الأشياء الإباحة ولم يمنع الله ولا رسوله من ذلك ولا تنق على المنع منه يعني فالأرجح جوازه (حدثنا زياد عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكفوا العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهاليهم حتى يشهدوا القطر مع الناس) تحصيل المستحب ليصل اعتكافه بصلاة العيد فيكون قد وصلوا نسكاً بنسك (قال زياد قال مالك وبلغني) ذلك (عن أهل الفضل الذين مضوا) قال القاضي كانوا يستحبون ذلك (وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) يدل على أنه مع الاختلاف فيه وقول سمعون أنه سنة مجمع عليها الخلاف موجود فلم يجمع عليها وقد قال الأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة يخرج إذا غربت الشمس من آخر أيامه وقول ابن الماجشون أن يخرج فسد اعتكافه لأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فإن اتصلاهما على الوجوب كالطواف وركعتيه لم يقل بهذا أحد فمما علمته قاله أبو عمر

\*(قضاء الاعتكاف)\*

(حدثنا زياد عن مالك عن ابن شهاب) قال ابن عبد البر هذا غلط وخطأ مفرد لا أدري هل هو من يحيى أم من زياد ولم يتابعه أحد عليه من رواة الموطأ ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب لأن حديث مالك ولا غيره وإنما الحديث بجميع رواة الموطأ مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أن منهم من يصله (عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) ومنهم من يرسله فلا يذكر عائشة ومنهم من يقطع فلا يذكر عمرة انتهى وبه يتعقب قول فتح الباري أنه مرسل عن عمرة في الموطأ تكاها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف) في العشر الأواخر من رمضان كافي رواية لمسلم ولهما عن عائشة فكنت أعرب له خباء (فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه) وهو الخباء (وجد أخيه) ثلاثة وفي رواية للبخاري فلما



نصرف من الغداة ابصر اربع قباب يسمى قبة له وثلاثة للثلاثة (خباء عائشة) بكسر الخاء المعجمة  
ثم موحدة ممدود اى خيمة من وبر او صوف على عمودين او ثلاثة (وخباء حفصة) وفي رواية للبخاري  
فاستأذنته عائشة فاذن لها فاسالت حفصة عائشة ان تستأذن لها ففعلت وله في اخرى فاستأذنته عائشة  
ان تستكف فاذن لها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة لتعكف معه وهذا شعر بانها ضربتها  
بلاذن وايس عمراذ في رواية النسائي ثم استأذنته حفصة فاذن لها وظهر من رواية البخاري ان  
استأذنها كان على لسان عائشة (وخباء زينب) بنت جحش وفي رواية للبخاري فلما رآته زينب ضربت لها  
خباء آخر وله في اخرى وسمعت بها زينب فضربت قبة اخرى وعند ابي عوانة فلما رآته زينب ضربت معها  
وكانت امرأة غيور اقال الحافظ ولم اقب في شيء من الطرق على ان زينب استأذنت وكان هذا واحدا  
ما بعث على الانكار الا في ووقع في رواية مسلم وابي داود فامرت زينب بخبائها فضرب وامر غيرها  
من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخبائها فضرب وهذا يقتضي تعميم الازواج وليس مراد لفسيرها  
في الروايات الاخرى بالثلاثة وبين ذلك قوله اربع قباب وللنسائي اذا هو باربعة ابنية (فلما رآها سأل  
عنها فقيل له هذا خباء عائشة وحفصة وزينب فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابر) بهمة استفهام  
ممدودة وبغير مد والنصب مفعول مقدم لقوله (تقولون) اى تظنون والاول يطلق على القن قال الاعشى  
اما الرحيل فدون بعد غد \* ففى قول الدار تمعنا

(بهن) اى ملة يسابهن وهو المفعول الثانى ليقولون والمخاطب للحاضرين من الرجال والنساء وفي رواية البربرون (ثم انصرف فلم يعتكف) وفي رواية مسلم فامر بحجابه فقوض بضم القاف وكسر الواو وثنية فضاء مبهمة اى تقضى قال عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام انكرا لفعلهن وقد كان اذن لمضهن في ذلك وسبب انكاره انه خاف ان يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل اردن القرب منه لغيرتهن عليه او لغيرته عليهن فكره ملازمتهم المسجد مع انه يجمع الناس وتحضره الاعراب والمنافقون وهن محتاجات الى الخروج والدخول لما معرض لهن فيتهذن بذلك اولانه راهن عنده في المسجد وهو في معتكفه فصار كانه في منزله محضوره مع ازواجه وذهب المهم من مقصود الاعتكاف وهو التخلي عن الازواج ومتعلقات الدنيا وشبه ذلك اولانهن ضيقن المسجد بانيتهن زاد الحافظ او لما اذن لعائشة وحفصة او لآخشي توارد بقية النسوة على ذلك فضايق المسجد على المصلين وفي رواية فترك الاعتكاف ذلك الشهر (حتى اعتكف عشرة من شوال) وفي رواية للبخارى فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشر الاول من شوال وجمع الحافظ بان المراد بقوله آخر الشهر من شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان اول شوال هو يوم العيد وصومه حرام وتعقب بان المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو صادق بما اذا ابتدأ باليوم الثانى فلا دليل فيه لما قاله واستدل به المالكية على وجوب قضاء الفل لمن شرع فيه ثم ابطله وقال غيرهم يقضى ندبا قال ابن عبد البر ادخل مالك هذا الحديث في قضاء الاعتكاف لانه صلى الله عليه وسلم كان قد عزم على الاعتكاف العشر الاواخر فلما رأى تنافس زوجاته في ذلك ونحشى ان يدخل نياتهن داخله انصرف ثم وفي الله بما نواه وفيه صحة اعتكاف النساء لادنه صلى الله عليه وسلم لهن وانما منعهن بعد ذلك لعارض ولولا ذلك لقطعت بيان اعتكافهن في المساجد لا يجوز وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان النساء شرعن لهن الحجاب في البيوت فلولا يكن للمسجد شرطا ما وقع ما ذكر من الاذن والمنع ولا كفى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن وأخرجه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة قال الحافظ وسقط عن عائشة في روايه النسفي والكشيري

وكذا هو في الموطأ تكلما وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عن عبد الله بن يوسف مرسلًا وخرجه ابن البخاري أخرجه عنه موصولًا وقال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلًا وقال الاسماعيلي تابع مالكًا على إرساله أنس بن عياض وحماد بن زيد على خلاف عنه زاد الدارقطني وعبد الوهاب الثقفي قال ورواه الناس عن يحيى موصولًا وأخرجه أبو نعيم عن عبيد الله بن نافع عن مالك موصولًا انتهى ومر التعقب على قوله مرسل في الموطأ تكلما وكذا أنه اكتفى بهؤلاء فلم يرجع أباعمر (وسئل مالك عن رجل دخل المسجد اعكوف في العشر الاواخر من رمضان فاقام يوما ويومين ثم مرض) مرضا شق عليه فيه المكث في المسجد (فخرج من المسجد ايجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر اذا صح ثم لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضى ما وجب عليه من عكوف) بنذره او الدخول فيه (اذا صح في رمضان وغيره) لكن ان كان في رمضان فبأي وجه افطر لزمه قضاءه لانه صار مع رمضان كالعبادة الواحدة وكذا ان وجب صوم الاعتكاف في غير رمضان وان كان صوم الاعتكاف تطوعا فافطر ناسيا قضي عند مالك في المدونة وقال عبد الملك لا قضاء واما المذخور غير المين فلا خلاف في وجوب قضاؤه وبمين فحكم رمضان فيه على ما مر وفي غيره واستغفره المانع فلا قضاء على ظاهر المذهب وان لم يستغفره وكان في آخر لا اعتكف بعد التلبس به فظاهر المدونة عليه القضاء وقال سحنون لا قضاء قاله الباجي واستدل مالك لوجوب القضاء بقوله (وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يفته عكف حتى اذا هب رمضان اعتكف عشرا من شوال) هو الحديث الذي اسنده ولا صححنا من هنا ونحوه يعلم انه يعاقل على الصحيح ولذا قال الائمة بلاغات مالك صححة (والتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحمل لهما ويحرم عليهما ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعا) وقد قضاها لما قطعه لانه لم يضر فيفيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لم يقطعه بمداخول فيه وقول بعضهم انما قضاء استحبابا لانه لم يقل ان نساء اعتكفن معه في شوال مدفوع فعدم النقل لا يستلزم عدم الفعل وقد يتأخر عن شوال لغيره كحيض (قال مالك في المرأة انما اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع الى بيتها) وجوب المحرمة مكثها في المسجد بالمحيض (فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت ثم تبني على ما مضى من اعتكافها) قبل الحيض حتى تتم ما نوت وأندرت (ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين) لكفارة قتل أو فطر في رمضان (فحيض ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك) فان أخرته استأنفت (مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الانسان في البيوت) ارسله هنا وقده موصولا أول الكتاب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة (قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة ابويه) اذا ماتا معا فان مات أحدهما والا تخرجي خرج وجوبا وبطل اعتكافه (ولا مع غيرها) فان خرج بطل اعتكافه

**\* (النكاح في الاعتكاف) \***

(قال مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك) أى العقد (مالم يكن المسيس) أى الجماع فلا يجوز لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون (والمرأة المعتكفة أيضاً تنكح) تحضب ويعقد عليها كما أفاد بقوله (نكاح الخطبة) بكسر الخاء (مالم يكن المسيس) فيمنع (ويحرم على المعتكف من أهله) حليلته من زوجة وأمة (بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار من الجماع وغيره ففرق بينه وبين الصائم بلا عكوف (ولا يحل لرجل ان يمسه امرأته وهو معتكف) من التذاذ لا كقفلية أو ترجيل أو غسل رأس أو نحو ذلك بل لأنه فلا منع لان عائشة كانت ترجل وتغسل رأس المصطفى ومحدث الترجيل وروي



أحد والناسي عنها كان يأبى وهو متكف في المسجد فيسكن على باب حرقى فأغسل رأسه وسبغ ثوبه في المسجد (لا يتلذذ منه بشئ قبله ولا غيرها) كجسه فان فعل فسدت اعتكافه وقال الشافعي لا يبطله الا الايلاج وعنه ايضا كالك وعنه ابي حنيفة لا يفسد بالتلذذ الا ان انزل (ولم اسمع احدا يكره للمتكف) المذكور (للمتكفة) الا اني (ان يتكف في اعتكافهما) في يقدرا بدليل قوله (ما لم يكن المسك في كرهه) بمعنى يحرم لا بطل الاعتكاف والله تعالى يقول لا تبطلوا اعمالكم (ولا يكره لاصنام ان يكسح في صيامه وان لم يكن متكفا) (وفرق بين تكاح المتكف وبين تكاح المحرم بحج أو عمرة بمعنى انه لا يقاس عليه لا فتراق احكامهما فلا جامع بينهما كما افاده قوله (ان المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد) يحضر (الجنازة ولا يطيب) محرمته عليه (والمتكف والمعتكف كف يدهن ويطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره) حلقا وغيره ويدهن طغان ويتزينان المحرم قال كل ذلك بالترجيل وغسل الرأس الوردين في الحديث ولا يشهدان الجنازة ولا يصلان عليها ولا يعودان المرضى) واذا كان كذلك (فأمره في التكاح مختلف) فيجوز له التكاح اعتكاف دون المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولدا قال (وذلك الماضي من السنة في نكاح المحرم والمتكف والماضي) بلا اعتكاف فيجوز له ما دون المحرم لان مفسدة الاحرام اعظم من مفسدة النكاح ولان الاصل الجواز فيه من نكاح المحرم بالحديث وبقي ما عداه على اصل الجواز لان المتكف له مانع عنه من النساء وهول زمرته للمشهد والمحرم غير منزل عن النساء لانه ينزل معه في المناهل ويخالطهن فيخاف عليه والله اعلم

(ما جاء في ليلة التدرج)\*

سميت بذلك لعظم قدرها اي ذات اقدار العظم تنزل القرآن فيها ولوصفها بانها خير من الف شهر وتنزل الملائكة فيها وتنزل البركة والغفرة والرحمة فيها ولما يحصل لمن احياها بالعبادة من اقدار الجسيم وقيل القدر هذا التضيق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضيق اخفاؤها عن العلم بتعيينها اولضيق الارض فيها عن الملائكة وقيل اقدرها بمعنى القدر بفتح الدال لمواخي للقضاء اي يقدر فيها اسم السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم وبه صدر الروي ونسبه للعلماء ورواه عبد الرزاق وغيره باسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم من المفسرين وقال ابن جرير شتى انما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع في اقداره واخي القضاء فقها يعلم انه لم يرد به ذلك وانما اراد به تفصيل ما جرى به القضاء واظهاره وتحديد في تلك السنة ليحصل ما يليق بهم فيها مقدار المقدار وقال غيره القدر بسكون الدال ويجوز فتحها مصدر قدر الله الشئ قدرا وقدرا كالتنهر والنهر (مالك عن يزيد) بتحتية قبل الزاي (ابن عبد الله بن الهاد) لا ياء بعد الدال عند المحدثين المحدثي المتوفي سنة تسع وثلاثين ومائة (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث النخعي) تيم قريش الم في المتوفي سنة عشرين ومائة على الصحيح (عن ابي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن ابي سعيد الخدري) سعد بن مالك بن سنان (انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاوسط) بضم الواو والسين جمع وسطى وروي بفتح السين مثل كبر وكبر ورواه الباقى باسكانها جمع واسط كازل وبزل قاله الحافظ وتعبه السيوطي بان الذي في متني الباقى وقع في كافي مقيد بضم الواو والسين ويحتمل انه جمع واسط قال في العين واسط الرجل ما بين قادمته وخرجه وقال ابو عبيد وسط البيوت بسطها اذا نزل وسطها واسم الفاعل واسط ويزال في جمعه وسط كازل وبزل واما الوسط بفتح الواو والسين فيحتمل انه جمع واسط وهو جمع وسبط كما يقال كبروا كبروا كبروا ويحتمل انه اسم جمع الوقت

على التوحيد كوسط الدار ووسط الوقت والشهر فاركان قري بفتح الواو والسين فهذا عندى معناه (من رمضان) فيه مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك فالاعتكاف فيه سنة لمواظبته عليه قاله ابن عبد البر واول مراده رمضان لا بقيد وسطه اذ هو لم يداوم عليه (فاعتكف عاما) مصدر عام اذا سجع فالاسان يعوم في دنياه على الارض طول حياته فاذا مات غرق فيها اي اعتكف في رمضان في عام (حتى اذا كان ليلة) بالنصب وضبطه بعضهم بالرفع فاعن كان اتسامة بمعنى ثبت نحوه (احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها) وقوله (من صبحها) رواية يحيى وابن بكير والشافعي ورواه القعني وابن القاسم وابن وهب وجماعة يخرج فيها (من اعتكافه) لم يقلوا من صبحها وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك من اعتكف اول الشهر او وسطه خرج اذا غابت الشمس آخر يوم من اعتكافه ومن اعتكف من آخر الشهر فلا ينصرف الى بيته حتى يشهد العيد قاله ابن عبد البر وقد استشكل ابن حزم وغيره هذه الرواية بان ظاهرها انه خطب اول اليوم الحادى والعشرين فأول ليلة الاعتكاف الاخر ليلة اثنين وعشرين فيخالف قوله آخر الحديث فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جبهته اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقع المطر في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق فكانت في هذه الرواية تحوزا اي من الصبح الذي قبلها فنسبة الصبح اليها مجاز وحكى الطبراني العرب قد جعل ليلة اليوم الاثنية بعده ومنه عشي او صبحا فاضافه الى العشي وهو قبلها ما يؤيده ان في رواية للشيخين فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل احدى وعشرين رجعا الى مسكنه وهذا في غاية الايضاح وقال السراج البلقيني المعنى حتى اذا كان المستقبل من الليلة احدى وعشرين وقوله وهي الليلة التي يخرج فيها الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا انه (قال من اعتكف معي) العشر الاوسط (فليعتكف العشر الاخر) لانه لا يتم ذلك الا باذخال الليلة الاولى وفي رواية للشيخين فيخطبنا صبيحة عشرين وفي اخرى اهما فخطب الناس فأمرهم ما شاء الله ثم قال كنت اجاور هذا العشر ثم بداني ان اجاور هذا العشر الاخر من كان اعتكف معي فليعتكف في معتكفه وفي مسلم من وجه آخر عن ابي سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط في قبة تركية على سدة حصير فأخذه فحماه في ناحية القبة ثم كلم الناس فقال اني اعتكفت العشر الاول التمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اوتيت فتبيل لي انها في العشر الاخر فمن احب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه وعند البخاري ان جابر بن عبد الله قال ان الذي تصلب امامك بفتح الهمزة والميم اي قدامك (وقد رأيت) وفي رواية اريت بهمزة اوله مضعومة مبنى للقبول اي اعلمت (هذه الليلة) نصب مفعول به لا ظرف اي اريت ليلة القدر وجوز الباقى ان الرؤية بمعنى البصر اي رأى علامتها التي اعلمت له بها وهي السجود في الماء والطين (ثم انسيها) بضم الهمزة قال القفال ليس معناه انه رأى الملائكة والانوار عما ناسى في اول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا قل ان ينسى وانما معناه انه قبل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا ففسى كيف قبل له (وقد رأيتني) بضم التاء وفيه عمل الفعل في ضميرى الفاعل والمفعول وهو المتكلم وذلك من خصائص افعال القلوب اي رأيت نفسي (امجد من صبحتها) بمعنى في كقولها تعالى من يوم الجمعة اول ابتداء الغاية الزمانية (في ماء وطنين) علامة جعلت له يستدل بها عليها ثم المراد انه نسي علم تعيينها تلك السنة لارتفاع وجودها لا مره بطلبها بقوله (فالتسوها في العشر الاخر) من رمضان (والقدوها في كل وتر) منه أى اونا رلاليه وأولها ليلة الحادى والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين وهذا الايتافى قوله التسوها في التسع الاواخر لانه



صلى الله عليه وسلم لم يحدث بما هنا جازما به قال الباجي يحتمل في ذلك العام ويحتمل انه الاغلب في كل عام ويدل على الاول انه روى في هذا الحديث اني قد رايتها فنفستها وهي ليلة مطرور ربح او قال قطرور ربح (قال أبو سعيد فاه طمرت السماء تلك الليلة) يقال في الليلة الماضية الليلة الى الزوال فيقال البارحة وفي رواية في الصحيحين وما نرى في السماء قزعة فجاوت صحابة فطرت حتى سال سقف المسجد (وكان المسجد على عريش) أي على مثل العريش والافال عريش هو السقف أي انه كان مظلالا بالخصوص والجحر يدول يمكن بحكم البناء بحيث يمكن من المطر وفي رواية وكان السقف من جريد النخل (فوكف المسجد) أي سال ماء المطر من سقفه فهو من ذكر النخل واردة الحال (قال أبو سعيد فابصرت عيناى) تؤكد كقولك أخذت بيدى وانما يقال في أمره بالوصول اليه اظهارة للتعجب من تلك الحالة الغريبة (رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبهته) وفي رواية جبينه (وانفقه انثر الماء والطين من صلاة صلاة (صبح ليلة احدى وعشرين) متعلق بقوله انصرف وفي رواية فطرت اليه وقد انصرف من صلاة الصبح ووجهه وانفقه فيهما الماء والطين تصديق رؤياه وفيه السجود على الطين وجملة الجهره ووجهه على الخفيف والسجود على الجبهة والانف ج. ما فان سجد على انفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها اساء واخراؤه قاله مالك وقال الشاذلي لا يجزيه انا فاه هذا الحديث وقال أبو حنيفة اذا سجد على جبهته أذقته وانفقه اجزا فخر امرت ان اسجد على سبعة آراب وذكر منها الوجه فأى شئ وضع من الوجه اجزاء وليس بشئ لان هذا الحديث ذكر فيه جمع من الحفاظ الجبهة والانف واخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما وقال ابن عبد البر هذا أصح حديث في الباب (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل واصله البخاري من طريق يحيى القطان وعبد بن سليمان ومسلم من طريق ابن خزيمة وكيع (الاربعة عن هشام عن أبيه عن عائشة) (رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحمروا) اطلبوا ومثله في رواية عبدة وكيع وفي رواية ابن خزيمة والقطان التمسوا واما معنى الطلب لکن معنى التحرى المبلغ لانه يقتضى الطلب بالمجد والاجتهاد وزاد عبدة في قوله قالت كان صلى الله عليه وسلم يحاور في العشر الاواخر من رمضان ويقول تحمروا (ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان) ولم يقع في شئ من طرق حديث هشام هذا التقييد بالوتر ولكنه محمول عليه لان في الصحيح من رواية أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرفوعا تحمروا ليلة القدر في وتر العشر الاواخر من رمضان فيجعل المعلق على المقيد (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاة (عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحمروا) بفتح الفوقية والمهملة والراء واسكان الواو من التحرى أي اطلبوا بالمجد والاجتهاد (ليلة القدر في السبع الاواخر) من رمضان قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك ورواه شعبه عن ابن دينار بلفظ ليلة سبع وعشرين قال والمراد في ذلك العام فلا يخالف قوله فيما قبله في العشر الاواخر ويكون قاله وقد مضى من الشهر ما يوجب ذلك أو اعلم أو لان في العشر ثم اعلم انها في السبع أو حتى على العشر من به بعض القوة وعلى السبع من لا يقدر على العشر انتهى وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى النيسابوري عن مالك به (مالك عن أبي النضر) سالم بن أمية (مولى عمر ابن عبد الله) القرشي التيمي (ان عبد الله بن أنيس المجهني) ابا يحيى الذي حليف الانصار شهد العقبة وأحد ارباب الشام سنة اربع وخمسين ورواه من قال سنة ثمانين قال ابن عبد البر هذا منقطع فان ابا النضر لم يلق عبد الله بن أنيس ولا رآه انتهى وقد وصله مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن سمر بن سعد عن عبد الله بن أنيس بلفظ حديث أبي سعيد واصله أبو داود من طريق ابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن حمزة بن عبد الله بن أنيس عن أبيه بنحو حديثه في الموطأ

انه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل شاسع الدار) أي بعيدها وفي رواية أبي داود اني اكون في باديتي وانا بمحمد الله اصلى بها (فروى ليلة انزل لها) ولا يداود في ليلة من هذا الشهر انزل لها بهذا المسجد اصلها فيه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان) زاد أبو داود فصلها فيه قال أبو عمر يقال ان ليلة المجهني معروفة بالمدنية ليلة ثلاث وعشرين وحديثه هذا مشهور وعندهما متهم وخاصتهم وروى ابن جرير هذا الخبر لعبد الله بن أنيس وقال في آخره فكان المجهني يسمى تلك الليلة بمعنى ليلة ثلاث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئا من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم الفطر وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه كان ينضح الماء على أهله ليلة ثلاث وعشرين وعن سعيد بن المسيب انه قال استقام ملائكة التوم على ان ليلة ثلاث وعشرين يعني في ذلك العام (مالك عن جيد الطويل) الخزاعي البصري قيل كان قصيرا طويلا يدين وكان يقف على الميت فيصل احدى يديه الى رأسه والاخرى الى رجله وقال الاصمعي رأيت له ولم يكن بذلك الطول وكان له جار يقال له جيد القصير فقيل لهذا الطويل للتمييز بينهما (عن أنس بن مالك انه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) من حجرته (في رمضان) زاد في رواية البخاري ليخبرنا ليلة القدر أي بتعيينها (فقال اني أريت) بضم الهمزة (هذه الليلة) قال الحفاظ يحتمل انه من رأى العلية أو البصرية (في رمضان) وللبخاري فقال خرجت لا أخبركم بليلة القدر (حتى تلاخي) بفتح الحاء المهملة تنازع وتخاصم وتشاتم (رجلان) من المسلمين كما في البخاري ولمحمد بن نصر انه ما من الانصار وزعم ابن دحية انه ما عبد الله بن أبي حذر وكتب بن مالك ولم يذكر ذلك مستندا قاله الحفاظ (أرفعت) أي رفع يديها أو علم تعيينها من قاي فنسيتها للاشتغال بالمخاضمين وفي مسلم فنسيتها وقيل رفعت يديها تلك السنة وقيل التاء في رفعت للملائكة لا لليلة قال الباجي قد يذنب البعض فتعدي عتوبته الى غيره فيجزي به من لا سبب له في الدنيا اما الآخرة فلا تزور وزارة وزر أخرى وفي مسلم عن أبي سعيد فجاه رجلان يختصمان معهما الشيطان وعند ابن راهويه انه صلى الله عليه وسلم لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما وفي مسلم عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال أريت ليلة القدر ثم أتيتني بعض أهلي فنسيتها ومقتضاه ان سبب النسيان الايقاظ لا الملاحة وجمع على اتحاد القصة باحتمال وقوع النسيان على مدين والمعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاخي الرجلين ففقت لا يجوز بينهما فنسيتها للاشتغال بهما وعلى تعددها باحتمال ان الرؤيا في خبر أبي هريرة منامية فيكون سبب النسيان الايقاظ والاخرى يقظة فسبب النسيان الملاحة ويقويه ما رواه عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب مرسل الا أخبركم بليلة القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لتدقن لكم وأنا اعلمها ثم أنسيتها فلم يذكر سبب النسيان وهل أعلم بها بعد هذا النسيان قال الحفاظ فيه احتمال وقال ابن عبد البر لا يظهر انه رفع علم تلك الليلة عنه فانسيا بعد ان كان علما بسبب التلاخي وقد قيل المراد الملاحة شؤم ومن شومها حر موالية القدر تلك الليلة ولم يحرموها بقية الشهر لقوله (فالتموها في التاسعة والسابعة والخامسة) قال ابن عبد البر قيل المراد بالتاسعة تاسعة تبقى فتكون ليلة احدى وعشرين والسابعة سابعة تبقى فتكون ليلة ثلاث وعشرين والخامسة خامسة تبقى فتكون ليلة خمس وعشرين على الاغلب في ان الشهر ثلاثون ليلة فان غم عليكم فاكلوا العدة يعني عليه تاسعة وسابعة وخامسة تبقى بعد الليلة تلتهم فيها كما هو ظاهر قال وقيل تاسعة تمضي فتكون ليلة تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وبزم الباجي بالاول وهو قول مالك في المدونة لما في أبي داود من حديث عبادة تاسعة



تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى ورجح المحافظ الثاني لرواية البخاري في كتاب الايمان بانظ التمسوها في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاجد في تاسعة تبقى كذا قال ورواية البخاري محتملة ورواية أحمد نص فيما قال مالك وقد قال أبو عمر كذا ما محتمل الا ان قوله صلى الله عليه وسلم تاسعة تبقى وسابعة تبقى وخامسة تبقى يقضي القول الاول وقد روى أبو داود عن أبي نضرة انه قال لا يسميها الخمرى انكم أعلم بالعدد منها قال أجل قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة قال اذا مضت احدى وعشرون فالتى تليها التاسعة فاذا مضت ثلاثة وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة فانهم وزعم الروافض ومن ضاهاهم ان المعنى رفعت أصلاً أي وجودها وهو غلط فلو كان كذلك لم يأمرهم بالتساهة والبخاري فرقت وعسى أن يكون خير الحكم أي لان اخفاءها يستدعي قيام كل شهر بخلاف ما لو بقي مرفوعة بينها وأخذ منه التقي السبكي استحباب كتمان رآها لان الله تعالى قدر انبياءه انه لم يخبر بها والخبر كله فيما قرره له ويستحب اتباعه في ذلك قال والمحكمة فيه انها كرامة والكرامة ينبغي كتمانها اتفاق أهل الطريق لرؤية النفس فلا يأم من الساب ولا نه لا يأم من الرياء فلا يتشاغل عن شكر الله بالنظر اليها وذكرها للناس ولا نه لا يأم من الحسد فيوقع غيره في المحذور ويسئ لمن له بقوله وب يا بني لا تصص رؤياك على اخوتك الآية قال ابن عبد البر هذا الحديث لا خلاف عن مالك في سنده ومنه وانما هو لانس عن عبادة بن الصامت وقال المحافظ خالف مالك أكثر اصحاب حميد فرووه عنه عن أنس عن عبادة وصوب ابن عبد البر اثبات عبادة وان الحديث من مسنده (مالك عن نافع عن ابن عمر) هكذا رواه القسبي وابن بكير والاكثر من رواه يحيى وقوم مالك انه بلغه (ان رجلاً) لم يسم احد منهم (من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اروا) بضم الهمزة مبنى للقول (ليلة القدر في المنام) الواقع أو الكاش (في السبع الاواخر) بكسر الخاء جمع فليس ظرفاً للراءة بل صفة لقوله في المنام كذا قال بعضهم متعباً قول المحافظ أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر باقضاءه ان ناساً قالوا ذلك وليس هذا من تفسير قرأه أو ليلة القدر في المنام لانه لا يستلزم رؤيتهم بل تفسيره ان ناساً اروه ما يراها فأروها وظاهر الحديث ان رؤياهم كانت قبل دخول السبع اولة فليتمتعها الى آخره قال المحافظ وظاهر ان المراد به آخر الشهر وقبل المراد السبع التي أولها ليلة الثالث والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا يدخل ليلة التاسع والعشرين ويرجح الاول رواية مسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الاواخر فان ضيف أحدكم أربعين فلا يظن على السبع البواقي انتهى وقال غيره يحتمل انهم اروها وعظمها وأنوارها ونزول الملائكة فيها وان ذلك كان في ليلة من السبع الاواخر ويحتمل ان قالوا قال لهم هي في كذا وعين ليلة من السبع ونسبت أو قال ليلة القدر في السبع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أرى) بفتح الهمزة والراء أعلم والمراد أبصر بجهازا (رؤياكم) بالافراد والمراد الجنس لانها ليست رؤيا واحدة فهو مما عاين الافراد فيه الجمع لا من اللبس وقال ابن التين المحدثون يروونه بالتوحيد وهو جائز وأصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمافي مقابلة جمع وتعقب بأنه باضافته الى ضمير الجمع يعلم منه العدد ضرورة وانما عبر باري ليجناس رؤياكم وهي القول الاول لا رى والثاني قوله (قد توطأت) بالهمز أي توافقت ويوجد في نسخ بطائمه ما يؤيدني ان يكتب بالالف ولا بد من قراءته مهموزا قال ثعلبي ليواصلوا عدة ما حرم الله قاله النووي وقال ابن التين روى بلا همز والصواب الهمز وفي المصايح يجوز ترك الهمز (في) رؤيتها في ليلتي (السبع الاواخر) كان مقصودها (أي طالها وقاصدها) فليتمتعها في السبع

(الاولاخر) من رمضان والبخارى في التمييز من طريق الزهري عن سالم عن ابيه ان ناسا اروا ليلة القدر في السبع الاواخر ان ناسا اروا انها في العشر الاواخر فقال صلى الله عليه وسلم التسوها في السبع الاواخر قال المحافظ وكانه نظر الى المتفق عليه من الروتين فأمر به وقد روى أحمد عن علي مرفوعا ان غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقي ولمسلم عن ابن عمر التسوها في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم بحجر فلا يغلبن على السبع البواقي انتهى وظاهر الحديث ان طلبها في السبع مستنده الرؤيا وهو مشكل لانه ان كان المعنى انه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحمل التمييز وهم كانوا ناسا وان كان معناه ان كل واحد رأى المحوادث التي تكون فيها في مناسمه في السبع فلا يلزم منه ان يكون في السبع كل لورأت حوادث القيامة في المنام فانه لا يكون تلك الليلة محل اقيامها والجواب ان الاستناد الى الرؤيا انه من حيث الاستدلال بها على امر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال لانه استند اليها في أمر ثبت استحبابه مطاوعة وطالب ليلة القدر لانها أثبت بها حكم وانما ترجح السبع الاواخر لسبب لما رآه الدالة على كونها فيها وهو استدلال على امر وجودي لزمه استحباب شرعي مخصوص بالتأكد بالنسبة الى هذه الاسباب وان الاستناد الى الرؤيا انما هو من حيث اقراره صلى الله عليه وسلم بما كاد ما قيل في رؤيا الاذان ذكره الابي وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك عن نافع بن (مالك انه سمع من يثوبه من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى) بضم الهمزة مبنيا للمفعول اني اراه الله (اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه تقصيرا عما رآته ان لا يبلغوا من العمل) الصالح (مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر) لتقصير اعمارهم اذ هي ما بين السنين الى السبعين وقيل من يجوز ذلك كما ورد (فاعطاه الله) انزل عليه (ليلة القدر خير من الف شهر) قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديث الاربعة التي لا توجد في غير الموطأ ولا مسند او لا مرسل والثاني اني لانسى وانسى لاسن والثالث اذ انشأت بحرية وتقدموا والرابع قوله لعاذ حسن خلقك للناس قال وليس منها حديث منكروا وما يدفعه اصل قال السيوطي ولهذا شواهد من حيث المعنى فرسلة فخرج ابن ابي حاتم من طريق ابن وهب عن مسلمة بن علي عن علي بن عروة قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما اربعة من بنى اسرائيل عبد الله ثمانين عاما لم يعصوه طرفة عين ائوب وزكريا وخزقيل ويوشع بن نون ففجأ الصحابة من ذلك فاتاه جبريل فقال عجبت امتك من عبادة اربعة وثمانين سنة لم يعصوه طرفة عين فقد انزل الله عليك خيرا من ذلك ليلة القدر خير من الف شهر هذا افضل مما عجبت امتك فسر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم من طرق عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بنى اسرائيل كان يتوم الابل حتى أصبح ثم يجاهد العدو حتى يمسي فعزل ذلك الف شهر ففجأ المسلمون من ذلك فانزل الله تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر قيام تلك الليلة خير من عمل ذلك الرجل الف شهر وفيه دلالة على ان ليلة القدر خاصة بهذه الامة ولم تكن لمن قبلهم وبه جزم ابن حبيب وابن عبد البر وغيرهما من المالكية وقال النووي انه الصحيح المشهور الذي قطع به اصحابنا كلهم وجماهير العلماء قال المحافظ وعمدتهم اثر الموطأ هذا وهو محتمل للتأويل فلا يدفع المريح في حديث أبي ذر عند النسائي قت يا رسول الله ان تكون مع الانبياء فاذا ما توارفت أم هي الى يوم القيامة قال بل هي الى يوم القيامة وسبقه الى ذلك ابن كثير وتعقب ذلك السيوطي بان حديث أبي ذر ايضا يقبل التأويل وهو ان مراده الدوال هل تختص بزمان النبي صلى الله عليه وسلم ثم ترفع بعده بقسمة ما بلته ذلك بقوله أم هي الى يوم القيامة فلا يكون فيه معارضة لاثر الموطأ وقد ورد ما يعضده ففي فواتد أبي طالب



المركب من حديث أنس أن الله وهب لآدم ليلة القدر ولم يطمع بها من كان قبلاهم انتهى (مالك أنه بلغه أن  
سعيد بن المسيب كان يقول من شهد العشاء حضرها وصلواتي جماعة (من ليلة القدر فقد أخذ بحفظه  
منها) نصيبه من ثوابها المنوّه به في القرآن وفي نحوه قوله صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر إيمانا  
واحتمسا باغفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وزاد في سننه الكبير  
وماتاخر قال ابن عبد البر قول ابن المسيب لا يكون رأيا ولا يؤخذ لا توقيفا مراسيله أصح المراسيل وقال  
الباجي هو معنى الحديث المتقدم من شهد العشاء في جماعة فكأنما قام نصف ليلة وخصها لأنهم آمنوا  
الليل دون الصبح فليس منه وروى البيهقي عن أبي هريرة والطبراني عن أبي أمامة مرفوعا عن النبي صلى الله عليه  
في جماعة فتدأخذ بحفظه من ليلة القدر وروى الخطيب عن أنس رفعه من صلى ليلة القدر العشاء والفجر  
في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الوافر وفي مسلم مرفوعا من يوم ليلة القدر فبها غفر له  
ما تقدم من ذنبه ولا جسد والطبراني عن عباد مرفوعا فمن قامها إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه  
وما تقدم من ذنبه وماتاخر قال في شرح التقريب معنى توفيقها له أو موافقة لها أن يكون الواقع أن تلك  
الليلة التي قام فيها بصد ليلة القدر هي ليلة لقدر في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك وقول أنس معنى  
الموافقة أن يعلم أنها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضيه ولا المستنى يساعده وقال الحافظ الذي  
يترجح في نظري ما قاله النووي ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتفاتها وإن لم يعلم بها ولم يوفق له  
وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود به وقد اجتمع من يعتد به على وجودها وبقائها إلى آخر  
الدهر اتفقا على الأحاديث وكثرة رؤية الصالحين لها واشتد إرفاض الشيعة والمجاص الظالم الثقفي  
فقالوا رفعت رأسا وكذا من قال إنما كانت سنة واحدة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد روى عبد الرزاق  
عن أبي هريرة أنه قال كذب من قال ذلك فلا ينبغي أن يصدق هذا قولان أو قول ثم اختلف فيها على  
أربعين قولاً فقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم في جميع السنة وهو قول مشهور للملكية  
والحنفية وزيفه المهلب وقال له بنى على دوران الزمان لنقصان الألهة وهو فاسد لأنه لم يثبت في صيام  
رمضان فلا يثبت في غيره حتى تنتقل ليلة القدر عن رمضان ورد بان مأخذ ابن مسعود كما في مسلم عن أبي بن  
كعب أنه أراد أن لا يتكلم الناس وجاء عن ابن عمر مرفوعا في أبي داود وموقفا عند ابن أبي شيبة  
بإسناد صحيح أنها محضة بر رمضان ممكنة في غيره وبه جزم شارح الهداية عن أبي حنيفة وابن الحجاج  
رواية عن مالك ورجحه السبكي وعن أنس وأبي رزين أول ليلة من رمضان وحكي ابن الملقن ليلة نصفه  
والذي في المفهم وغيره ليلة نصف شعبان فإن ثبتا فهما قولان وحكي ابن العربي عن قوم أنها معينة من  
رمضان في نفس الأمر بهجة علينا وعن زيد بن أرقم وابن مسعود ليلة سبع عشرة والطحطاوي عن ابن  
مسعود وعبد الرزاق عن علي سبع عشرة وحكي ابن الجوزي وغيره ثمان عشرة وأهمل في الشهر الأوسط  
أو أول ليلة من الشهر الأخير مال إليه الشافعي وإن كان الشهر تاما فليست ليلة عشرين وناقضا فاحدى  
عشرين وأول ليلة اثنين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع وعشرين وأول ليلة الثلاثين قال  
عباد ما من ليلة من الشهر الأخير لا قيل إنها فيه أو في أواخر الشهر الأخير محدث عائشة وغيرها في  
هذا الباب قال الحافظ وهو أراجح الأقوال أو في أواخره بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي  
بكر وأحمد من حديث عباد وانتقل في الشهر الأخير كله نص عليه مالك والثروري وأحمد وإسحاق وزعم  
الماوردي الاتفاق عليه وكأنه أخذ من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في الشهر الأخير  
ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيده حديث أبي سعيد الصبح أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
لما أعتكف الشهر الأوسط أن الذي أطلب أمامك ثم اختلف قائلوه هل هي محتملة فيه على السواء

أوبعض ليلة أرجح في أنها إحدى أو ثلاث أو سبع أقوال وانتقل في السبع الأول وانتقل في النصف  
الأخير وأول ليلة ست عشرة أو سبع عشرة أو ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى عشرة رواه سعيد بن  
منصور عن أنس بسند ضعيف وأول ليلة أو تسع عشرة أو سبع عشرة أو إحدى عشرة وعشرين أو ثلث ليلة رواه  
ابن مردويه عن أنس بإسناد ضعيف وأول ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود عن  
ابن مسعود بإسناد فيه مقال وعبد الرزاق عن علي وسعيد بن منصور عن عائشة بسندين منقطعين وأول ليلة  
ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أخذنا من قول ابن عباس سبع يمين أو سبع يمينين ولا جسد عن  
النعمان بن بشير سابعة مفضى أو سابعة تبقى قال النعمان فخص نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون  
ليلة ثلاث وعشرين أو ليلة إحدى أو ثلاث أو خمس وعشرين أو مخصصة في السبع الأول أو من رمضان  
حديث ابن عمر السابق أو ليلة اثنين أو ثلاث وعشرين حديث عبد الله بن أنيس عند  
أحمد وفي إشفاع العشر الأوسط والعشر الأخير أو ليلة الثمانية من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد  
عن معاذ والفرق بينهما وبين ما تقدم أن الثمانية تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع  
وعشرين فينحل إلى أنها ليلة ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين وبهذا غير ما مضى أو في سبع أو ثمان  
من أول النصف الثاني روى الطحاوي عن عبد الله بن أنيس أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
ليلة القدر فقال تحرها في النصف الأخير ثم عاد فسأله فقال لي ثلاث وعشرين فكان عبد الله يحيى  
ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يتصرا في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليلة إلى رواه أبو داود  
عن أبي العباس مرسلا وأول ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين نقله الطحاوي عن أبي يوسف فهذه  
الأقوال كلها متفقة على إمكان حصولها والبحث على التماسها وقال ابن العربي الصحيح أنها لا تعلم وهذا  
يصلح عدة قولاً ولا يملكه النووي وقال قد تطايرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخبر به جماعة من  
الصالحين فلا معنى لانكاره قال الحافظ هذا ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض  
وإن كان ظاهرها اتسافير وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وانها تنتقل كما يفهم من الأحاديث  
وأرجح أوتارها عند الشافعية إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين  
وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما في مسلم وفيه عن أبي هريرة تدأ كرن ليلة القدر فقال صلى الله  
عليه وسلم أيكم يذكرون حين طلع القمر كأنه شق جفنه قال أبو الحسين الفارسي أي ليلة سبع وعشرين  
فإن القمر يطلع فيها بتلك الصفة والطبراني عن ابن مسعود سئل صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر  
فقال أيكم يذكرون ليلة الصهباء قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين وفي مسلم عن ابن عمر رأى رجل ليلة  
القدر ليلة سبع وعشرين ولا جسد عنه مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا بن المنذر من كان متحريها  
فليتحريها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة عند الطبراني ومداوية عند أبي داود ونحوه وحكي عن أكثر  
العلماء وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر الصحابة فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها  
في الشهر الأخير وأخبر قلت لعمراني لا أعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة مفضى أو سابعة  
تبقى من الشهر الأخير أو في ذلك فقلت خذ الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام  
والدهر يدور في سبع والانس خلق من سبع وسجد على سبع والطواف سبع والجمار سبع وأنا كل  
من سبع قال تعالى فانبثقا فيها حباً وعنباً الآية قال فالأب لا نعام والسبعة للانس فقال عمر تلوموني  
في تقرير هذا الغلام فقال ابن مسعود ولود لك أسنانا ما عاشره من رجل ونعم ترجمان القرآن وروى  
ابن راهويه والحمص عن ابن عباس أن عمر كان إذا دعا الأشياخ من الصحابة قال لابن عباس  
لا تسلمكم حتى يتكلموا فقال ذات يوم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ليلة القدر في العشر



الاخر وتراى الوتر فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لى يا ابن عباس مالك لا تتكلم قلت اتكلم برأى قال عن رأيت اسالك فقلت فذ كرضوه وفي آخره فقال عمر ان تكلموا مثل هذا الغلام الذى ما استوت شؤون رأسه وقال انى لارى القول كما قلت وزاد محمد بن نصر فى قيام الليل وان الله جعل النسب فى سبع ثم تلاجوت عليكم امهاتكم الآية وقيل استنبط ذلك من عدد كلمات السورة فان قوله هو سابع كلمة بعد عشر بن نقله ابن خرم عن بعض المالكية وبالح فى رده وقال ابن عطية انه من ملح التفسير لا من متن العلم قال العلماء حكمه اخفاؤها ليجتهد فى التماسها بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها وهذه المحكمة تطرد عند القائل انها فى جميع السنة أو جميع رمضان أو العشر الاخير أو أوتارها خاصة الا ان يكون الاول ثم الثانى البقية واختلاف هل لها علامة تظهر لمن وفقت له ام لا فقيل يرى كل شى ساجدا وقيل يرى الانوار فى كل مكان ساطعة حتى الا ما كن المظلمة وقيل يسمع سلاما أو خطابا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبرى ان جميع ذلك غير لازم وانه لا يشترط لمحوها رؤية شى ولا سماعه واختلاف ايضا هل يحصل الثواب المترتب عليها من قامها وان لم يظهر له شى وذهب اليه الطبرى والمهلب وابن العربى وجاعة أو يتوقف على كشفها له واليه ذهب الاكثر ويدل له ما فى مسلم عن أبي هريرة من يقيم ليلة القدر فيوافقه قال النووي أى يعلم انها ليلة القدر وهو ارجح فى نظري ويحتمل ان المراد فى نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك وفروا على اشتراط العلم انه يخص بها شخص دون آخر وان كانا فى بيت واحد وقال الطبرى فى اخفاؤها دليل على كذب من زعم انه يظهر للعيون ليلتها ما لا يظهر فى سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا لم يخف عن من قام ليلالى السنة فضلا عن ليلالى رمضان وتعبه الزين بن المنير بانه لا ينبغي اطلاق التكذيب لذلك فيجوز انها كرامة لمن شاء الله فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وكانت فى السنة التى حكاها ابو سعيد بن نزل المطر ونحن نرى كثيرا من السنين يتقضى رمضان دون مطر مع اعتادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ولا يعتقد انه لا يراها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم يحصل منها الاعلى العبادات من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق بلا عبادات والذى حصل له العبادات افضل والعبادة انما هى بالاستقامة لا استحالة ان تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة انتهى وقد ورد لها علامات اكثرها لا تقع الا بعد ان تمضى منها ما فى مسلم عن أبي بن كعب ان الشمس تطلع فى صبيحتها لاشعاع لها ولا جده عنه مثل الطست وله عن ابن مسعود مثل الطست صافية ولا بن خزيمة عن ابن عباس مرفوعا ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها جرها ضعيفة ولا جده عن عباد مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها قراسا طعاسا كنه صاحبة لا حرقها ولا برد ولا يحل لكون كبرى بها وان من اماراتها ان الشمس فى صبيحتها تخرج مستوية ليس فيها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن أبى شيبه عن ابن مسعود ان الشمس تطلع كل يوم بين قرنى شيطان الا صبيحة ليلة القدر وله عن جابر مرفوعا ليلة القدر طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تضىء كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضىء فجرها وله عن أبي هريرة مرفوعا ان الملائكة تلك الليلة اكثر فى الارض من عدد الحصى ولا بن أبى حاتم عن مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داع عن الضحك يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وهى من غروب الشمس الى طلوعها رذك الطبرى عن قوم ان الاشجار فى تلك الليلة تسقط الى الارض ثم تعود الى مثباتها وان كل شى يسجد فيها وروى البيهقى عن أبي ابيبة ان المياه لما حلت تعذب ليلتها ولا بن عبد البر عن زهرة بن معبد نحوه والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم واسأله العون على التمام

خالصا لوجهه مقربا الى دار السلام \* متوسلا بحبيبه خير الانام

(كتاب الحج بسم الله الرحمن الرحيم)\*

ختم الامام رحمه الله تعالى بخامس اركان الاسلام كفى الحديث على الموجود فى النسخ الصحيحة المتعروية وان كان يوجد فى كثير من النسخ تقديم كتاب الايمان والندور وكتاب الجهاد على الحج فانه لا يظهر له وجه ولا مناسبة ولا حسن تصنيف وان امكن ان يتعصف توجيهه لذلك بان للايمان والندور تعلقا بما بالصيام من جهة انه قد يختلف به أو يندره فأحقه بما به والجهاد به نوع تعلق من جهة ان الصيام جهاد للنفس على ترك شهواتها كما ان فى جهاد الكفار ذلك اذ هو لا ترضى بالتعب لاسيما المؤدى للعطب والحج بفتح الحاء وكسرهما لغتان الكسر للجد والفتح لغيرهم وقبل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل عكسه ووجوبه معلوم بالضرورة ولا يتكرر اجماعا الا لعارض كالندور وفى انه على الفور والتراخي تخوف الفوات خلاف مشهور بين الأئمة والغول يفرضه قبل الهجرة شاذ والجمهور انه سنة ست من الهجرة لنزول قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فيها بناء على ان المراد ابتداء الفرض وبؤيده قراءة علقمة ومسروق والخفي واقموا أخرجه الطبرى باسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانتماء الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضه على ذلك وفى قصة ضمام ذكر الحج وقدم سنة خمس عند الواقدي فان ثبت دل على تقدمه عليها أو وقوعه فيها وانما يجب على المستطيع ولا يختص بالزاد والراحلة بل يتعلق بالبدن والمال اذ لو اختصت للزم ان يشد على الراحلة من يشق عليه جدا قال ابن المنذر لا ثبت حديث تفسيرها بالزاد والراحلة والا آية الكريمة عامة ليست مجملة فلا تفتقر الى بيان فكيف كل مستطيع قدر بمال أو بدن

(الفصل للاهلل أى التلبية وأصله رفع الصوت

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن اسماء بنت عميس) بضم العين آخره سين مهماتين قال أبو عمر كذا يحيى ومع ابن القاسم وقتية وغيرهم وقال القسنى وابن بكير وابن مهدي ويحيى النيسابورى ان اسماء وعلى كل هو مرسل قال القاسم لم يبق اسماء وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن أبيه عن عائشة ان اسماء بنت عميس (ولدت محمد بن أبى بكر بالبداء) بالمذنب طرف ذى الحليفة (فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فلتغتسل ثم لتهلل) تحرم وتلبى ففيه صحة احرام النفساء ومثلها الحائض واولى منهما الجنب لانهما شاركتا فى شمول اسم الحديث وزادنا عليه بسيلان الدم ولذا صرح صومه ونهما والاغتسال للاحرام مطلقا لان النفساء اذا أمرت به مع انها غير قابلة للطهارة كالحائض فغيرهما واولى واختلاف الاصوليون اذا امر الشارع شخصا ان يأمر غيره بفعل اى يكون امر ذلك الغيرام لا واختاره ابن الحجاج وغيره فأمره لا يبي بكران يأمرها ليس امر الهامنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون امرها بذلك وأبو بكر مبلغ لأمه وجعل امر الامر أبى بكر فى رواية مسلم وغيره عن عائشة قالت نفست اسماء بجمدة بن أبى بكر بالشجرة فأمر صلى الله عليه وسلم أبى بكر ان تغتسل وتهلل باعتبارانه وجه الخطاب اليه أو انه مأمر بالتبليغ وفيه كما قال عياض ان عادة الصحابة تحمل السنن بعضهم عن بعض واكتفواهم بذلك عن سماعها من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الامر ليس للوجوب عند الجمهور وهو سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يترخص فى تركها الا لندروها كذا غتسلات الحج وقال ابن خوير من ناداه آكل من غسل الجمعة وأوجبه أهل الظاهر والحسن وعطاء فى احد قوله على مريد الاحرام طاهرا ام لا وفيه ان ركعتي الاحرام ليستا شرطان فى الحج لان اسماء لم تصلهما وروى النسائي



وابن ماجه من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر انه خرج حاجا معه صلى الله عليه وسلم ومعه امرأته اسماء فولدت محمدا بالشجرة فأخبر أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره ان يأمره ان يغتسل وتهل بالحج وتصنع ما يصنع الحاج الا انها لا تطوف بالبيت ورواه قاسم بن اصبغ من طريق اسحاق بن محمد القروي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه قال ابن عبد البر وهذا الاختلاف في اسناده ارسله مالك فكثيرا ما كان يصنع ذلك انتهى لكنه اختلف لا يقدح في صحته ولا في وصله لانه يحمل على ان لعبد الله فيه اسناد بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ونافع عن ابن عمر واما رواية يحيى عن القاسم عن أبيه عن أبي بكر فخرسلة اذ محمد لم يسمع أباه (مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب ان اسماء بنت عيسى ولدت محمدا بن أبي بكر بذي الحليفة) لا ينافيه الروايتان السابقتان بالشجرة واما البيداء لان الشجرة بذي الحليفة والبيداء بطرفها قال عياض يحتمل انها نزلت بطرف البيداء لتبعد عن الناس ونزل النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة حقيقة وهناك بيوت واحرم فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل امامهم قال والشجرة كانت سمرة وكان صلى الله عليه وسلم ينزلها من المدينة ويحرم منها وهي على ستة اميال من المدينة (فأمرها أبو بكر ان تغتسل ثم تهل) بعد سؤاله للمطفي وأمره ان يأمرها بذلك كما مر وهذا وقفه يحيى بن سعيد ورفعه الزهري كما رواه ابن وهب عن الليث ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث انهم اخبروه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر اسماء بنت عيسى ام عبد الله بن جعفر وكانت عاركا اي نفسها ان تغتسل ثم تهل بالحج ومعناه امرها على لسان أبي بكر كما في الروايات السابقة قال الخطابي فيه استحباب التشبه من أهل التقصير بأهل الفضل والكمال والافتداء بما لهم عامه في ذلك مراتبهم ورجاء لمشاركتهم في نيل الثوبة ومعلوم ان اغتسال المحائض والنفساء قبل اوان الطهر لا يطهرهما ولا يخرجهما عن حكم المحدث وانما هو لفضيلة المكان والوقت ومن هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الاسلميين ان يسكوا بقية نهار عاشوراء عن الطعام وكذا القادم في بعض نهار الصوم بمسك بقية نهاره عند بعض الفقهاء وعادى الماء والتراب والمصوب على خشبة والمحبوس في الحبس والمكان القذر يصلون على حسب الطاقة عند بعض وهذا باب غريب من العلم قال الشيخ ولي الدين هذا يدل على ان العلة عنده في اغتسالهما التشبه بأهل الكمال ومن الطاهرات والظاهر انه انما هو لشعور المعنى الذي شرع الغسل لاجله وهو التنظيف وقطع الرائحة الكريهة لدفع اذاها عن الناس عند اجتماعهم وبذلك علله الرافعي ولا يرد عليه ان المحرم اذا لم يجد ماء أو عجز عن استعماله تيمم كافي الام اذا لا تنظيف في التراب لان التنظيف هو اصل مشروعيته للاحوام فلا ينافي قيام التراب مقامه لانه يقوم مقام الغسل الواجب فأولى المسنون وبعد استمرار الحكم قد لا توجد علة في بعض الاحوال (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل لاجرامه قبل ان يحرم ولد خوله مكة) وفي رواية ايوب عن نافع حتى اذا جاء أي ابن عمر وأطوى باب به حتى أصبح فاذا صلى الغداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواه البخاري (ولو وقفه خشية عرفة)

(غسل المحرم)\*

(مالك عن زيد بن اسلم) العدي مولى عمر (عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين) بضم الحاء وفتح التون الاولى الهاشمية مولا هم المدني أبي اسحاق مات بعد المائة (عن أبيه) مولى العباس بن عبد المطلب المدني مات في أوائل المائة الثانية قال ابن عبد البر اذ دخل يحيى بن زيد وابراهيم ناهيا وهو خطأ لا شك فيه مما يلاحظ من خطأ يحيى وغلطه في الموطأ ولم يتابعه أحد من رواة وقد طرعه ابن وضاح وغيره

وهو الصواب (ان عبد الله بن عباس والمصور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وخفة الواو (بن مخزومة) بفتح الميم وسكون المعجمة ابن نوفل القرشي له ولايته حجة (اختلغا) وهما نازلان (بالاواء) بفتح الهمزة وسكون الواو والمجدل قرب مكة وعنده لادة تنسب اليه قيل سمي بذلك لوبائه وهو على القلب والاقيل الا وياه وقيل لان السيول تنبوا له أي تحله (فقال عبد الله) بن عباس (يغسل المحرم رأسه وقال المسور بن مخزومة لا يغسل المحرم رأسه) قال الا بي الظن بهما انهما لا يختلفان الا في كل منهما مستند قال عياض ودل كلاهما انهما اختلفا في تحريك الشعر اذا اختلفا في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فتخاف المسوران يكون في تحريكه باليد قتل بعض دواب أو طرحتها وعلم ابن عباس ان عند أبي ايوب علم ذلك (قال) عبد الله بن حنين (فأرسلني عبد الله ابن عباس الى أبي ايوب) خالد بن زيد (الاتصاري فوجدته يغتسل بين القرنين) بفتح القاف ثنية قرن وهما الخشبان القائمان على رأس البئر وشبههما من البناء ويمد بينهما خشبة يجرد عليها الحبل المستقي به ويلقى عليها البكرة وقال النبي هما منارتان تبنيان من حجارة أرمدر على رأس البئر من جانيها فان كانتا من خشب فهما نوقان (وهو يسترشب) ففقه التستر في الغسل (فسلمت عليه) قال عياض والنووي وغيرهما فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على المحدث وتعبه الولى المرافق بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام بل ظاهره انه لم يرد لقوله (فقال من هذا) بغاء التعقيب الدالة على انه لم يفصل بين سلامه وبينها بشئ فيدل على عكس ما استدلل به فان قيل الظاهر انه رد السلام وترك ذكره لوضوحه فانه أمره بقر لا يحتاج الى نقل وقوعه وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى ان اضرب بك الحجرة فانه لى أى فاضرب فانفاق فالانفلاق معقب للضرب لا للامر بالضرب وان لم يصرح به في الآية ويدل على ذلك هنا انه لم يذكر رد السلام على المسمى صلاته في أكثر الطرق وفي بعضها انه رد عليه قات لما لم يصرح بذلك رد السلام احتمل الرد وعدمه فمقط الاستدلال للجانبين انتهى وفيه وقفة (فقات انا عبد الله بن حنين أرسلني اليك عبد الله بن عباس أسألك) وفي رواية يسئلك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم) قال ابن عبد البر فيه ان ابن عباس كان عنده علم غسل رأس المحرم عنه صلى الله عليه وسلم أنباء أو أيوب أو غيره لانه كان يأخذ عن الصحابة الا ترى انه قال كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل وقال ابن دقيق العيد هذا يشعر بأن ابن عباس كان عنده علم بأصل الغسل فان السؤال عن كيفية الشئ انما يكون بعد العلم بأصله وان غسل البدن كان عنده معرفة بالجواز إذ لم يسأل عنه وانما سأل عن كيفية غسل الرأس ويحتمل ان يكون ذلك لانه موضع الاشكال اذ الشعر عليه وتحريك اليد يخاف منه تنف الشعر وتعب بان التزاع بينهما انما وقع في غسل الرأس وقال المحافظ لم يقل هل كان يغسل رأسه ليوافق اختلافهما بل سأل عن الكيفية لاحتمال انه لما رآه يغتسل وهو محرم فهم من ذلك الجواب ثم أحب ان لا يرجع الابنائة اخرى فسأله عن الكيفية (قال فوضع ابراهيم يده على الثوب فطأ طأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بدا) بالتحفيف أي ظهر (لى رأسه ثم قال لا تسان) لم يسم (صلى الله عليه) زاد في رواية ابن وضاح الماء (اصيب فصب على رأسه ثم حرك) أبو ايوب (رأسه بيديه) بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) فدل على جواز ذلك ما لم يؤد الى تنف الشعر والبيان بالفعل وهو بالغ من القول (ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل) وفي رواية ابن جريج عن زيد بن اسلم هذا الاسناد فأمروا أبو ايوب بيديه على رأسه جمعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر وذاق فيان بن عيينة فرجعت اليهما فأخبرتهما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أي لا أجادلك وفيه رجوع المختلفين الى من يظنان



ان عنده علم ما اختلف فيه وقبول خبر الواحد وانه كان مشهورا عند الصحابة لان ابن عباس ارسل ابن  
حنين ليسال ابا ايوب ومن ضرورة ذلك قبول خبر ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقبول خبر ابن  
حنين عن ابي ايوب والرجوع الى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند النص قال ابن  
عبد البر وفيه ان الصحابة اذا اختلفوا لم يكن احدهما حجة على الآخر لا بدليل وان حديث اصحابي  
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم محله في النقل عنه صلى الله عليه وسلم كما قال اهل النظر كالمزني لان كلا  
منهم ثقة ما مومن عدل رضى لافي الاجتهاد والراى والالقال ابن عباس للسور أنت نجم وأنما نجم فباينا  
اقتدى اهتدى ولم يحتج الى طلب البرهان من السنة على صحة قوله وكذا حكم سائر الصحابة اذا  
اختلفوا وفيه الاستعانة في الطهارة لقوله اصيب قال عياض والاولى تركها لاجل الحاجة وقال ابن  
دقيق العيد ورد في الاستعانة احاديث صحيحة وفي تركها شيء لا يقابلها في الصحة وان خرج البخاري عن  
عبد الله بن يوسف ومسلم عن قتيبة بن سعيد وابوداود عن التميمي الثلاثة عن مالك بن نابه سفيان بن  
عيينة وابن جريج عن زيد بن اسلم عند مسلم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن ابي رباح)  
بقم الزاهد والموحدة اسلم القرشي مولا هم المكي فقيه ثقة فاضل لكنه كثير الارسال مات سنة اربع عشرة  
ومائة على المشهور (ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن مينة) بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي امه  
واسم امية بن ابي عبيدة بن همام التميمي حليف قريش صحابي مات سنة بضع واربعين (وهو يصب  
على عمر بن الخطاب ما هو به يتسل) وهو محرم (اصيب على راسي فقال ليعلى تريد ان تجعله يابى) قال  
ابو نؤى اى تجعلنى افتيك وتبني القتياع نفسك ان كان في هذا شيء وقال ابن وهب معناه انما افعله  
طوعا ولك لفضلك واما تلك ولا راي لي فيه انتهى وقال ابو عمر اى الفدية ان مات شيء من دواب راسك  
او زال شيء من الشعر لم تنى الفدية فان امرتني كانت عليك (ان امرتني صبيت فقال له عمر بن الخطاب  
اصيب فلن يزيد الماء الاشعثا) لان الماء يلبد الشعر ويدخله مع ذلك الغبار فاجزه عمر انه لا فدية  
على الفاعل ولا على الاتربة وهذا يقتضى ان غسله لم يكن نجاسة اذا اجاع على ان المحرم اذا كان  
جنباً او المرأة حائضاً ونفساء وطهرت يغسل رأسه واختلف في غسل المحرم تبردا او غسل رأسه فاجازه  
الجمهور بلا كراهة كما قال عمر لا يزيد الماء الاشعثا قال عياض وتؤول عن مالك مثله وتؤول عليه  
الكراهة ايضا وقد كره غير المحرم رأسه في الماء وعلت الكراهة بانه في تحريك يده عليه في غسله  
وفي غمسه فديقتل بعض الدواب او سقط بعض الشعر وقيل لعله رآه من قطعية الرأس وكره فقهاء  
الامصار غسل الرأس بالخطمي والسدر او وجب مالك وابو حنيفة فيه الفدية واجازه بعض السلف  
اذا كان ملبدا انتهى وقال الشافعية لا فدية عليه اذا لم يتلف الشعر (مالك عن نافع ان عبد الله  
ابن عمر كان اذا دنا) قرب (من مكة بات بذي طوى) مثل الطاء والفتح أشهر مقصور ممتون وقد لا ينون  
واذ يقرب مكة يعرف اليوم ببئر الزاهد (بين التثنية حتى يصح) اى الى ان يدخل في الصباح (ثم  
يصلى الصبح) وفي رواية ايوب عن نافع فاذا صلى الغداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فعل ذلك رواه البخاري ومسلم وغيرهما اى المذكورة من اللبائى والصلاة والغسل (ثم يدخل) مكة  
(من التنية التي بأعلى مكة) التي ينزل منها الى المعلى ومقابر مكة بجنب الحصب وهي التي يقال لها  
الحجون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على  
ما ذكره الارزقي ثم سهل في سنة احدى عشرة وثمانى مائة موضع ٢ ثم سهل كلها في زمن سلطان مصر  
الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانى مائة وكل عقبة في جبل لوط طريق تسمى تنية بفتح التثنية والنون  
والتيحية الثقيلة كافي الفتح وغيره وابن عمر اقتدى في ذلك بالخطمي ففي البخاري عن ابراهيم بن المنذر

واي داود عن عبد الله بن جعفر البرمكي كلاهما عن معن عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من التنية العليا ويخرج من التنية السفلى قال المحافظ ليس هذا  
الحديث في الموطأ ولا رأيت في غيره في غرائب مالك للدارقطني ولم أقف عليه الا من رواية معن بن عيسى وقد عزر  
على الاسماعيل استخراجهم فرواه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وفي الصحيحين من طريق عبد الله  
عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من التنية العليا التي بالبطحاء  
وخرج من التنية السفلى وكداء بفتح الكاف والدال المهملة ومدود ممتون وقيل لا يعرف على ارادة الةعة  
للعلية والتأنيث (ولا يدخل) مكة (اذا خرج حاجا ومعتمرا حتى يقتل قبل ان يدخل مكة اذا دنا من  
مكة بذي طوى) اقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم وهو كان من اتبع الناس له (ويأمر من معه فيقتلون  
قبل ان يدخلوا) تحصيلاً للمستحب فانه يتدب لغير حاجئ ونفساء لانه للطواف وهما لا يدخلان المسجد  
كما قال صلى الله عليه وسلم وافعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت ويقتلن للاحرام والوقوف  
(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من الاختلام) وظاهره ان غسله  
لدخول مكة كان مجسده دون رأسه قاله المحافظ (قال مالك سمعت اهل العلم يقولون لا بأس ان يغسل  
الرجل المحرم رأسه بالغسل) بالعين المعجمة بوزن صبور وهو كالغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من سدر  
وعطشى ونحوهما (بعد ان يرمى جرة العقبة وقبل ان يحلق رأسه وذلك انه اذا رمى جرة العقبة) يوم  
النحر (فقد حل له قتل القمل وحلق الشعر والقاء التفت) بفوقية فقاء فثلاثة الوسخ (ولبس الثياب)  
ولم يبق عليه من محرمات الاحرام سوى النساء والصيد وكره الطيب حتى يطوف للافاضة فيحل له كل شيء

(ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام)\*

قال ابن دقيق العيد الاحرام الدخول في أحد النساكين والتشاغل باعمالهما وقد كان شيخنا العلامة  
ابن عبد السلام يستشكل معرفة حقيقة الاحرام ويبحث فيه كثيرا واذا قيل انه لنية اعترض عليه بان  
النية شرط في الحج الذي الاحرام ركنه وشرط الشيء غيره ويعترض على انه التنية بانها ليست بركن  
والاحرام هنا ركن وكان يحوم على تعيين فعل يتعلق به النية في الابتداء انتهى واجيب بان المحرم اسم فاعل  
من احرم بمعنى دخل في الحرمه اى ادخل نفسه وصيرها متلبسة بالسبب المقتضى للحرمه لانه دخل في  
عبادة الحج او العمرة اوهما معا فحرم عليه الانواع السبعة لبس الخيط والطيب ودهن الرأس واللحية  
وازالة الشعر والظفر والجناح ومقدماته والعيد فعلم من هذا ان النية مغايرة له لثبوتها له ولغيره لانها  
قصد فعل الشيء تنبأ الى الله فاركنا الحج مثلا الاحرام والطواف والوقوف والسعي والنية فعل كل واحد  
من الاربعة تقربا الى الله تعالى وبهذا يزول الاشكال وكان الذي كان يحوم عليه ما ذكر (مالك عن نافع  
عن عبد الله بن عمران رجلا) قال المحافظ لم أقف على اسمه في شيء من الطرق (سأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب) وللبخاري من طريق الليث عن نافع ما لبس من الثياب  
اذا أمرنا وهو مشعر بان السؤال كان قبل الاحرام وحكى الدارقطني عن ابي بكر النيسابوري  
ان في رواية ابن جريج والليث عن نافع ان ذلك كان في المسجد ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما ثم اخرج  
اليهقي من طريق ايوب وعبد الله بن عون كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وهو بخطب بذلك المكان وأشار نافع الى مقدم المسجد فظهر ان السؤال كان بالمدينة  
والبخاري ومسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد  
ويؤيده ان في حديث ابن عباس ابتداءه في الخطبة وفي حديث ابن عمر اجاب به السائل (فقال



رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ( بضم القاف والميم جمع قميص وفي رواية التبنسي  
لا يلبس بالرفع على الأشهر خبر عن حكم الله اذ هو جواب السؤال أو خبر بمعنى النبي وبالحجز على النبي  
وكبر لا اتقاء الساكنين (ولا العمام) جمع عمامة سميت بذلك لانها تغطي جميع الرأس (ولا السراويلات)  
جمع سراويل فارسي معرب والسراويل بالنون لغة وبالشين المحجمة لغة أيضا (ولا البرانس) جمع برنس  
بضم النون قال المجد قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه ذراعة كان أوجبة (ولا الخفاف) بكسر الخاء  
جمع خف فنه بالقميص على كل ما في معناه وهو المحيط والمحيط المعمول على قدر البدن وبالسراويل على  
المخطط المعمول على قدر عضو منه كالتيان والقفاز وغيرها وبالعمام والبرانس على كل ما يغطي  
الرأس محيطا وغيره وبالخفاف على كل ما يستر الرجل من مداس وجورب وغيرها والمراد بتحرير المخطط  
ما يلبس على الوضع الذي جعل له ولو في بعض البدن فلوارتدي بالقميص مثلا فلا قال الخطابي ذكر  
العمامة والبرنس معا ليدل على انه لا يجوز تعطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ومنه المكمل يحمله  
على رأسه قال المحافظ ان أراد لبسه كالقميص صح ما قال والا فغير موضعه على رأسه على هيئة الحامل له  
لا يضرب مذهب كالا نغماس في الماء فانه لا يسمى لباسا وكذا ستر الرأس باليد وأجمعوا على اختصاص  
النهي بالرجل فيجوز للرجل لبس جميع ما ذكر حكاه ابن المنذر فان قيل السؤال وقع عما يجوز لبسه  
والجواب وقع عما لا يجوز فما حكمته اجاب العلماء كما قال النووي بان هذا الجواب من بدع الكلام  
وجزله لان ما لا يلبس منحصر فصرح به وأما المجازة فغير منحصرة فقال لا يلبس كذا اي يلبس ما سواه وقال  
البيضاوي اجاب بما لا يلبس ايدل بالاتزام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه  
أحصر وأخصر وفيه إشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما لا يلبس لا بالحكم المارض في الاحرام  
المحتاج لبيان انه اذا جواز ثاب بالاصل المعلوم بالاستحباب فكان اللائق السؤال عما لا يلبس قال  
وهذا يشبه أسلوب المحكم ويقرب منه قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين  
الآية فعدل عن جنس المنفق وهو المسئول عنه الى جنس المنفق عليه لانه الأهم وقال ابن دقيق العيد  
يستفاد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل منه المتصور كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة  
قال المحافظ وهذا كله على هذه الرواية وهي المشهورة عن نافع وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن  
نافع بلفظ ما يترك المحرم وهي شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ  
ان رجلا قال يا رسول الله ما يحتجب المحرم من الثياب أنوجه أجدوا بن خزيمة وأبو عوانة من طريق معمر  
عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري فتسأل مرة ما يترك مرة ما يلبس وأنوجه البخاري  
من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري يشعر بان بعضهم رواه  
بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها واتجه البحث المتقدم وطمن بعضهم في قول من قال  
انه من أسلوب المحكم بانه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما يلبس كان يقال ما ليس بمخطط  
ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل والخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس مامسه بوجوب  
الفدية (الا أحدا) بالنصب عربي جيد وروى بالرفع وهو المختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه  
(لا يبدن) زاد معمر عن الزهري عن سالم زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر التعلين بما سبق وهي  
قوله ولا يحرم أحدكم في ازاروردا ونعائين فان لم يجد التعلين (فليلبس خفين) ظاهره الوجوب لكنه لما شرع  
للتسهيل لم يناسب التثقل وانما هو للرحمة قال الزين بن المنير يستفاد منه جواز استعمال أحد  
في الألباس خلافا لمن حمله بضرورة الشعر كقوله

وقد ظهرت فلا تخفى على أحد \* الأعلى أحد لا يعرف القمرا

قال والذي يظهر لي بالاستقراء ان أحد الاستعمال في الألباس الا ان يعقبه النفي وكان الألباس حينئذ  
في سياق النفي وتظهر من زيادة الباعث انها انما تكون في النفي وقد زيدت في الألباس الذي هو في سياق  
النفي كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر على ان يحيي  
الموتى (وليقطعهما أسفل من السكبين) وهما العظمان التامتان عندهم فصل الساق والقدم  
وفيه أن وجد النعنين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وأجازته الحنفية وبعض الشافعية  
قال ابن العربي ان صاروا كالنعنين جازوا لا يفتي ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يجز الا للفاقد وهو من لا يقدر  
على تحصيله لفقدته وترك بذل المال له ويجزئه عن الثمن ان وجد معه او عن الاجرة ولو يسع بغن لم يلزمه  
شراؤه او وهبه له لم يلزمه قبوله الا ان اعير له وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد  
نعلين وقال الحنفية يجب كما اذا احتاج لحلق رأسه يحلق ويغتدى وتعقب بانها لو وجبت لبيها النبي  
صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة وأيضا لو وجبت فدية لم يكن للتقطع فائدة لانها يجب اذا لبسهما  
بلاقطع فان لبسهما مع وجود نعلين اقتدى عند مالك والليث وقال أبو يوسف لا فدية وعن الشافعي  
القولان وظاهره أيضا ان قطعهما شرط في جواز لبسهما خلافا للشهور وعن أحمد في اجازة لبسهما  
بلاقطع لا طلاق حديث ابن عباس وجابر بن الصخيم بلفظ ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وتعقب  
بانه يوافق على حل المطلق على المقيد فينبغي أن يؤول به هنا فان جملة عليه جيد لان التقيد ورد  
بصفة الامر وذلك زيادة على الصور المطلقة فلو عمل بالمطلق الذي هو حديث ابن عباس ألغى الامر  
وذلك لا يسوغ وزعم بعض الحنابلة نسخ حديث ابن عمر بقول عمرو بن دينار وقد روى الحديثين انظروا  
أيهما قبل رواه الدارقطني وقال ان أبا بكر النيسابوري قال حديث ابن عمر قبل لانه بالمدينة قبل الاحرام  
وحديث ابن عباس بعرفات واجاب الشافعي عن هذا في الام فقال كلاهما صادق حافظ وزيادة  
ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك أو قالها فلم يقلها عنه بعض  
رواته ويؤيده أنه ورد في بعض طرق حديث ابن عباس موافقة حديث ابن عمر أخرجه النسائي عن  
ابن عباس مرفوعا بلفظ واذا لم يجد النعنين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من السكبين واسناده  
صحيح وزيادة الثقة مقبولة وبعضهم سلك الترجيح فقال ابن الجوزي حديث ابن عمر يختلف في رفعه  
ووقفه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه قال المحافظ وهو مردود فلم يختلف على ابن عمر في رفع  
الامر بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح  
عن سعيد بن جبير عنه موقوفا ولا يرتاب أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث  
ابن عباس لانه جاء بأسناد وصفي بانه أصح الاسانيد واتفق عليه عنه غير واحد من الحفاظ منهم نافع  
وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيع  
بصري لا يعرف مع انه معروف موصوف بالثقة عند الأئمة ومنهم من اعتل بقول عطاء القطع فساد والله  
لا يحب الفساد وتعقب بان الفساد انما يكون فيما نهي عنه الشارع لا فيما اذن فيه وجعل ابن الجوزي  
الامر بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين لا يخفى تكلفه (ولا تلبسوا) بفتح أوله ونائه  
(من الثياب شيئا من زعفران) بالتحريف واليجي النيسابوري زعفران بالتكثير ممنون لانه ليس فيه  
الالف ونون فقط وهو لا يمنع العرف (ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء وسين مهملة نبت أصفر  
طيب الريح يصبغ به وقال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبيه به على اجتناب الطيب وما يشبهه  
في ملائمة الثم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده التطيب وهذا الحكم  
شامل للنساء قبل فعدل عما تقدم إشارة الى اشتراكهما وفيه نظير بل الظاهر ان نكته العذول ان الذي



بعض الطهارة عن عفوان والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يليه المحرم ولا يليه قاله المحافظ والظاهر أنه لا تنافي بين النكتتين وقال الولي العراقي نبه بهما على ما هو أطيب رائحة منهما كالمسك والنبير ونحوهما وإذا حرم في الثوب ففي البدن أولى وفي معناه تحريمه في الماء كقول لان الناس يقصدون تطيب طعامهم كما يقصدون تطيب لباسهم وكل هذا متفق عليه بين العلماء وهذا فيما يقصد للتطيب به أما الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البركة والشيخ والقميص ونحوهما فليس بحرام لأنه لا يقصد للتطيب انتهى لكن في حكاية الاتفاق في الماء كقول المطيب نظر لأن فيه خلافا عند المالكية وقال الحنفية لا يجوز لأن الوارد للبدن والتطيب والاكل لا يعد تطيبا قال العلماء والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب أنه يدعو إلى الجماع ولأنه مناف للنجس فإن الحاج أشعث أغبر والقصد عن أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها وينجم منه لمقاصد الآخرة والاتصاف بصفة الخاشع والتذلل والقدوم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات ولتذكرة الموت ولبس الأكفان ويتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة وليتفأل بتجرده عن ذنوبه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل بن أبي أويس ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والنسائي عن قتيبة وابن ماجه عن أبي مصعب الستة عن مالك وله طرق عندهم (قال يحيى سئل مالك عما ذكر) فيما رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال) من لم يجد ثوبا فليلبس خفين (ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل) وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لا يجد الأزار والخف لمن لا يجد الثياب (فقال لم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل) على صفة لبسها بلافتق (لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي) في حديث ابن عمر (عن لبس السراويلات فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي) لا يجوز (للمحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين) فيحمل حديث ابن عباس وجابر على ما إذا فتقه وجعل منه شبه أزار فيجوز كما جاز لبس الخفين المقطوعين أو على حاله ضرورة ستر العورة ولكن يجب القدية عند مالك وأبي حنيفة كما لو اضطر إلى تغطية رأسه فيغطيها ويقتدي بها بين حديث ابن عمر أشار إليهما عياض وقول الخطابي الأصل أن تضييع المال حرام والرخصة جاءت في اللبس فظاهرها إباحة اللبس المعتاد إباحة لا تقتضي غرامة وستر العورة واجب فإذا فتق السراويل وترزبه لم يسترها والخف لا يغطي عورة أنما هو لباس رفق وزينة فلا يشتبهان فيه نظر فالمانع من حمله على ظاهره الذي قال به أحمد والشافعي والجمهور رواه لا فدية حديث النهي عنها وزعم أنها لا تستر العورة أن فتقت وترزبهما مكبرة والفرامة للمحرم بالقدية معهوده كثيرا وتخيره بين الفتق والارتزاع وبين لبسها كما هي والقدية تنفي ضرره

(لبس الثياب المصبغة في الاحرام) -

(مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولا (عبد الله بن عمر أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهي تحريم (أن يلبس) بفتح أوله وثاناه (المحرم) رجلا كان أو امرأة (نوبا مصبوغا بزعفران أو ورس) بنت أصفرة مثل نبات السمسم طيب الريح يصبغ به بين الحجرة والصخرة شهر طيب في بلاد اليمن (وقال) صلى الله عليه وسلم (من لم يجد ثوبا فليلبس خفين) حقيقة أو حكما كغلاوة فاحشا (فليلبس خفين) بالتشكيرو ليحيى النيسابوري الخفين (وليقطعهما أسفل من الكعبين) أي أن يقطعهما شرط في جواز لبسهما خلافا للفتنانية ولا فدية خلافا للحنفية والكعبان هما العظمان الناثان عند مفصل الساق والقدم ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن عروة قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهرهما وترك فيهما قدر ما يستسك

رجلاه وجهه وأهل اللغة على أن في كل قدم كعبين وقيل المراد بهما هنا العظم الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وردبانه لا يعرف لغة وقد أنكره الأصمعي لكن قال الزين العراقي أنه أقرب إلى عدم الإحاطة على القدم ولا يحتاج القول به إلى مخالفة اللغة بل يوجد ذلك في بعض الفاظ حديث ابن عمر في رواية الليث عن نافع عنه فليلبس الخفين ما أسفل من الكعبين فقوله ما أسفل بدل من الخفين فيكون اللبس لهما ما أسفل من الكعبين والقطع منهما ما فوق وليس في قوله وليقطعهما أسفل ما يدل على قصر القطع على ما دون الكعبين بل يراد مع الأسفل ما يخرج القدم عن كونه مستورا بإحاطة الخف عليه ولا حاجة حينئذ إلى مخالفة أهل اللغة انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في اللباس عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن نافع عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب) حبشي من الثقات الخضر من عاش أربع عشرة ومائة سنة ومات سنة ثمانين ويقال بعد سنة ستين (يحدث عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله) التمي أحد العشرة (نوبا مصبوغا) بغير زعفران وورس (وهو محرم فقال عمر ما هذا الثوب المصبوغ بالطلحة فقال طلحة يا أمير المؤمنين أنما هو مدر) بيم ودال مهملة أي مغرة (فقال عمر انكم أيها الرهط أئمة يقتدى) بآتم (بكم الناس فلوان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب فقال ان طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا أيها الرهط شيئا من هذه الثياب المصبغة) فانما كره عمر ذلك لئلا يقتدى به جاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر فلاحجة فيه لابي حنيفة في أن العصفرة طيب وفيه القدية قاله ابن المنذر وقد أجاز الجمهور لبس المصفر للمحرم (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن) امه (أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس الثياب المصبغات المشبهات) التي لا ينقض صبغها كما فسره ابن حبيب عن مالك فإذا انقض كره للرجال والنساء لأن ما ينقض منه يشبه الطيب (وهي محرمه ليس فيها زعفران) وكذا جاء عن آخرها روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصبغة وهي محرمه أسناده صحيح (سئل مالك عن ثوب مصبغ طيب ثم ذهب منه ريح الطيب هل يحرم فيه فقال نعم ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس) فيحرم ولو ذهب ريحه على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبسوا شيئا من زعفران ولا الورس وأجازه الشافعية إذا صار بحيث لو بل لم تقع له رائحة لمحدث البخاري عن ابن عباس ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعررة التي تردع المجلد بهما تين أي تلطخ وأما المغسول فنهى مالك أيضا وقال الجمهور إذا ذهب الغسل الرائحة جاز لها ما يحكي الحنفي بكسر الميم والمهملة وشدا الميم في مسنده قال حدثنا أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في حديث ما يلبس المحرم قال فيه ولا تلبسوا شيئا من زعفران ولا ورس إلا أن يكون غسلا ولا حجة فيه لأن الحنفي ضعيف وأبو معاوية وإن كان متقنا للحنفي في حديثه عن غير الأعمش مقال فتال أحمد أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحكي بهذه الزيادة غيره وتابع الحنفي في روايته عنه عبد الرحمن بن صالح الأزدي وفيه مقال

(لبس المحرم المنطقة) \*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة) بكسر الميم ما يشده الوسط وهو اسم خاص لما يسميه الناس الحياصة (للمحرم) وروى عنه الجوز فكانه رجوع عن الكراهة (مالك عن يحيى ابن سعيد) بن قيس الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه) بكسر الهمزة (لا بأس بذلك) أي يجوز (إذا جعل طرفيها جميعا سورا) جمع سير من المجلود (يعقد



بعضها الى بعض) أي يدخل بعضها في بعض (قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك) قال ابن عبد البر فلا يكره عنده وعند فقهاء الامصار واجازوا عقده اذا لم يكن ادخال بعضه في بعض ولم يستقل كراهته الا عن ابن عمر وعنه جوازها ومنع اسحاق عقده وكذا سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة

(تخمير المحرم وجهه) بالخاء المعجمة أي تغطيته \*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال أخبرني الفرافصة) بضم الفاء وفتح الراء قال ففاء فصاد مة حلة (ابن عمر) بضم العين (الحنفى) اليماني المدني روى عن عمر وعثمان والزبير وعنه عبد الله بن أبي بكر والقاسم ويحيى أيضا الراوى عنه هنا بواسطة (أنه رأى عثمان بن عفان بالعرج) بفتح العين المهملة واسكان الراء وبالجمجمة قريبة على ثلاث مراحل من المدينة (يغطي وجهه وهو محرم) وفي رواية عبد الله بن عامر بن ربيعة الانية بعد أبواب قال رأيت عثمان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان لانه كان يرى ذلك جائزا وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر وبه قال الشافعي وقال ابن عمر يحرم تغطية الوجه وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وفيه الفدية على مشهور المذهب وأنكر ما يخالفه ولا يجوز تغطية الرأس اجاعا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول (ما فوق الذقن) بفتح الذال والقاف مجتمع لمحي الانسان (من الرأس فلا تخمره) لا يغطي (المحرم) والى هذا ذهب مالك وغيره انه يحرم تغطية الوجه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كفن ابنه واقد) بالقاف (ابن عبد الله ومات بالجحفة) بضم الجيم واسكان الحاء وفتح الفاء (محرم ما خمر رأسه ووجهه) غطاهما (وقال لولا ان احرم) بضم الحاء (لطيناه) بالتحنوط ونحوه (قال مالك وانما يعمل الرجل) بالتمكليف (مادام حيا فاذ مات فقد انقضى العمل) فلا يمنع تطيب الميت المحرم ولا تغطية وجهه وبهذا قال أبو حنيفة واتباعهما واجابوا عن حديث ابن عباس في الصبي حين وقفت برجل محرم ناقه فقتلته فأثنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث ملبيا بانها واقعة عين لا عموم لها لانه علل ذلك بقوله فانه يبعث ملبيا وهذا الامر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لامر بقضائه بقيمة مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يبعث وما وجوب من منع ذلك بان الاصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمان النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعديل والدول عن ان يقول فان المحرم سلمنا عدم ظهوره فوقائع العين لا عموم لها لما يطرأها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول لا تلتقب) بقوة تين مقتوحتين بينهما نون ساكنة ثم قاف مكسورة مجزوم على النهي فتكسر لا لقاء الساكنين ويجوز رفعه خبر عن المحكم (المرأة المحرمة) أي لا تلبس النقاب وهو الخمار الذي تشده المرأة على الانف وتحت الحاجر وان قرب من العين حتى لا يبدوا جفانها فهو الوصاوص بفتح الواو وسكون الصاد الاولى فان نزل الى طرف الانف فهو اللقاف بكسر اللام وبالفاء فان نزل الى الفم ولم يكن على الارنبسة منه شيء فهو اللثام بالثلثة (ولا تلبس) بفتح الباء والمجزم على النهي ويجوز رفعه (القفازين) بضم القاف وشدة الفاء ثنية قفازين رمان شيء يعمل للدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة للبرد او ما تلبسه المرأة في يديها تغطي اصابعها وكفها عند معاناة الشيء في غزل ونحوه فيحرم على المرأة المحرمة ستروجهما وكفها بقفازين أو أحدهما بأحدهما أو بغيرهما وهذا ما مالك موقفا

وتابعه عبد الله العمري وليث بن أبي سليم وأيوب السختياني وموسى بن عقبة في إحدى الروايتين عنه كلهم عن نافع موقفا كما في البخاري وأبي داود وأخرجه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع في الحديث السابق فقال بعد قوله ولاؤرس ولا تلتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين وتابعه موسى بن عقبة وجويرية وابن اسحاق واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة لكن بينت رواية عبد الله عن نافع عن ابن راهويه وابن خزيمة انه مدرج من قول ابن عمر كما اشار اليه البخاري وايداه برواية مالك هذه واستشكل المحكم بالادراج لانه ورد النهي عن النقاب والقفازين موقفا مفردا رواه أبو داود عن ابراهيم بن سعيد المدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المحرمة لا تلتقب ولا تلبس القفازين قال أبو داود وابراهيم شيخ مدني ليس له كثير حديث وقال ابن عدي ليس بالمعروف وقال في الميزان منكر الحديث غير معروف ولانه ابتدأ بالنهي عنهما عند أحمد وأبي داود والمحكم من طريق ابن اسحاق حديث نافع عن ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما احبت من اللوان الثياب قال في الاقتراح دعوى الادراج في أول المتن ضعيفة واجيب بان الثقات اذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظا خوصا ان كان احفظ والا مرهنا كذلك فان عبد الله بن عمر في نافع احفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف وقوى برواية مالك وهو احفظ اصحاب نافع وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى فكأنه رأى شيئا متعاطفة فقدم واخر لجواز ذلك عنده ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى كما قاله المحافظ ونحوه لشيخه الزين العراقي المحافظ في شرح الترمذي (مالك عن هشام ابن عروة عن) زوجته (فاطمة بنت) عمه (المنذر) بن الزبير (انها قالت كنا نخمر) نغطي (وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع اسماء بنت أبي بكر الصديق) حديثها واحدة زوجها زاد في رواية فلا تشكره علينا لانه يجوز للمرأة المحرمة ستروجهما بقصد السرعة عن اعين الناس بل يجب ان علت أو ظنت الفتنة بها أو ينظر لها به صدقة قال ابن المنذر اجمعوا على ان المرأة تلبس الخيط كله والخفاف وان لها ان تغطي رأسها وتستشعرها الا وجهها فتسدل عليه الثوب سدا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ولا تخمر الا ما روى عن فاطمة بنت المنذر فذكر ما هنا ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك التخمير سدا كما جاء عن عائشة قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مر بنا سد لنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فاذا جازنا رفعناه انتهى وحديث عائشة المذكور أخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق مجاهد عنها

(ما جاء في الطيب في الحج) \*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه عن) عمته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم) وللتنبيس حين يحرم ومعناها كما هنا لانه لا يمكن ان يراد بالاحرام هنا فعل الاحرام لمنع التطيب في الاحرام وانما المراد ارادة الاحرام لرواية النسي حين اراد ان يحرم والمراد تطيب بدنه لا ثيابه لمحدث كنت احد ويص الطيب في رأسه ومحجمته ولا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام اتفاقا وشذ القائل باستحبابه (ومحله) بعد ان يرحى (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه ان كان لا تقتضي التكرار لانها لم تفعله الا مرة واحدة في حجة الوداع كما في الصحيحين عن عروة عنها وروى المدعي تكراره انما هو التطيب لا الاحرام ولا مانع من تكرار الطيب قبل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة



ولا يخفى ما فيه ومران المختار عند الرازي وغيره انه لا يقتضيه وعند ابن الحجاج يقتضيه وقال جماعة من المحققين يقتضيه ظهورا وقد تبدل قرينة على عدمه لكن يستفاد من كان المبالغة في اثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرر فعل التطيب لتكرار منه فعل الاحرام لما علمته من جهة له على ان لفظة كنت لم تتفق الرواة عليها فرواها مالك وتابعه منصور وعند مسلم ويحيى بن سعيد عند النسائي كلاهما عن عبد الرحمن بل فقط كنت ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بل فقط طيبت أخرجه البخاري وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت وفيه استحباب التطيب عند اعادة الاحرام وجواز استداعته بعده وانه لا يضر بقاء لونه ورائحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وبه قال الائمة الثلاثة والجمهور وقال مالك والزهرى وجماعة من الصحابة والتابعين يحرم التطيب عند الاحرام طيب يبق له رائحة بعده قال عياض وتأولوا هذا الحديث على انه طيب لا يبق له ريح وانه اذ به غسل الاحرام ويغسل الثاني رواية مسلم طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم طاف على نسائه ثم اصبح محرما فقد ظهرت علة تطيبه انها كانت لمباشرة نسائه وان غسله بعده لجماعته وغسله للاحرام اذ به لاسيما وقد ذكر انه كان يتطهر من كل واحدة قبل معاودته للآخرى وأى طيب يبق بعد اغتسالات كثيرة ويكون قواها ثم اصبح ينضح طيبا بالحاء المججمة أى قبل غسله واحرامه وجاء في رواية شعبة في هذا الحديث ثم اصبح محرما ينضح طيبا أى يصح بنية الاحرام فيه تقديم وتأخير أى طاف على نسائه ينضح طيبا ثم اصبح محرما وفي مسلم أى والبخاري ان الطيب الذى طيبته به زبرة وهى مما يذهبها الغسل ولا يبق ريحها بعده وقواها كفى انظر الى ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم المراد اثره لا جرمة انتهى بمعناه ورد النوى بانه تأويل مخالف للظاهر بلا دليل عجيب فان عياضا ذكر دليل التأويل كما ترى وقد قال ابن العربي ليس فى شئ من طرق حديث عائشة ان عينه بقيت وتعقب بما لا يداود ابن ابي شيبة عن عائشة ككنا ننضح وجوهنا بالسك المطيب قبل ان نحرم فنغرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانها نافذ امر ربح في بقاء عيّن الطيب ولا مراحة فيه لانهم اغتسلوا والغسل يذهب عينه ونشأ هذا الخلاف اللام فى لاحرامه ونحوه هل هى للتأقيت وبه قال مالك ومن وافقه كقولهم تعالى اقم الصلاة لادلوك الشمس اول التعليل وبه قال الجمهور وابطاله فى المفهوم بانها لو كانت له لكان المحل والاحرام عليّين للطيب وليس كذلك بل هو خلاف مقصود الشرع من المحرم قطعاً وذهب الساجي وجماعة الى ان الطيب للاحرام من خصائصه صلى الله عليه عليه وسلم للقاء الملائكة ولان المحرم اغنامع من الطيب لانه من دواعى النكاح فنهى الناس عنه وكان هو املاك الناس لاربه ففعله ورجحه بعضهم بكثرة ما ثبت له من الخصائص فى النكاح وقد قال حبيب الى من دنيا كم النساء والطيب أخرجه النسائي وتعقب بان الخصائص لا تثبت بالقياس وهو مردود بانالم تثبت بالقياس بل بمخالفة فعله لنيه عن الطيب فهذا ظاهر فى الخصوصية وانما جعلنا القياس سند للاستدلال وايدان عبد البر التخصيص بانه لو كان للناس عامة ما جهله عمر وعثمان وابن عمر مع علمهم بالمناسك وغيرها وجلالتهم فى العكابة ووضع عطاء من علم المناسك موضعه وموضع الزهرى من علم الاثر موضعه وفيه اباحة الطيب بعد رمى الجمرة والحاق وقبل طواف الافاضة وقاله كافة العلماء الا ان مالكا كرهه قبل الافاضة وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القمبي والنسائي عن قتيبة الاربعة عن مالك به وتابعه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عند البخاري ومنصور بن رازان عند مسلم وأيوب السخيتاني والاوزاعي وعبد الله والليث عند النسائي كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن ابي رباح) المكي

التابعي فهو مرسل وصله البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طرق عن عطاء بن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه (ان اعرابا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الحافظ لم اقف على اسمه لكن في تفسير الطرطوشي ان اسمه عطاء بن أمية قال ابن فتحون ان ثبت ذلك فهو اخو يحيى راوى الخبر ويجوز ان يكون خطأ من اسم الراوى فانه من رواية عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويحيى احدا وقول شيخنا ابن الملقن يجوزانه عمرو بن سواد لان في الشفاء عنه اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وانا متخفق فقال ورس ورس خط خط وغشيتي بقضيب في بطني فاجعني الحديث لكن عمرو هذا لا يدرك ذاقه صاحب ابن وهب معترض فاما ولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها وأما ثانيا في الاستدراك فغلة عظيمة لان من يقول اتيت النبي لا يتخيل انه صاحب صاحب مالك بل ان ثبت فهو احوال اتفاقا في الاسم واسم الاب لم يثبت لانه انقلب على شيخنا وانما الذي في الشفاء سواد بن عمرو وقيل سواده بن عمرو وأخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبخاري في معجمه (وهو بخين) أي منصرف من غزوتها والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة قاله ابن عبد البر وفي الصحيحين وغيرهما ان يحيى قال لعمرار بن النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى اليه قال فينبأ النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعرة وهو متضجع بطيب فسكت صلى الله عليه وسلم فجاءه الوحى وأشار عمر الى يحيى فجاءه يحيى وعلى رسول الله ثوب قد اظلم به فادخل رأسه فاذا رسول الله محمر الوجه وهو يغط ثم سرى عنه (وعلى الاعرابي قيض) وفي رواية وعليه جبة (وبه اترصفرة) من زعفران (فقال يا رسول الله انى اهلت بعرة فكيف تأمرني ان اصنع) في عمرتي (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد سكوته حتى نزل عليه الوحى ثم سرى عنه فقال أين الذي سألت عن العمرة فأخى به فقال (انزع قميصك واغسل هذه الصفرة) واسلم اخلع هذه الحجة واغسل هذا الزعفران (عنك) زاد الصحيحان ثلاث مرات قال عياض وغيره يحتمل انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نصا في تكرار الغسل ويحتمل انه من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظ اغسل مرة ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لئلا ينفهم عنه (واغسل في عمرتك ما تفعل) وفي رواية واصنع في عمرتك ما تصنع (في حجتك) مطابقة لقوله ان اصنع وفيه انه كان يعرف اعمال الحج قبل ذلك قال ابن العربي كانوا في الجاهلية يتخفون الثياب ويحتجبون الطيب في الاحرام اذا حجوا ويتساهلون في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم ان يحرامها واحد وقال ابن المنير قوله واصنع معناه اترك لان المراد ما يحتجبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان الترك فعل قال وقول ابن بطال اراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة فيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء فائدة على العمرة كالوقوف وما بعده ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح به بهما فلم يتق الا القديمة قال الحافظ ولا وجه لهذا المحصر بل المأمور به الغسل والترغف في مسلم والنسائي فقال ما كنت صانعا في حجتك أنزع عنى هذه الثياب واغسل عنى هذه الخلق فقال ما كنت صانعا في حجتك فاصنعه في عمرتك وفيه منع استدامة الطيب بعد الاحرام للامر بغسله من الثوب والبدن وهو قول مالك ومن واقفه واجاب الجمهور بان هذه القصة كانت بالجعرانة سنة ثمان باتفاق وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وانما يؤخذ بالاخر من الامرو سبق اجوبة عن حديث عائشة وفيه ايضا ان من اصابه طيب في احرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فسادا الى ازالته فلا كفارة عليه وقال



مالك ان طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية تجب مطلقا وان المحرم اذا صار عليه محظوظ  
نزع ولا ينزعه ولا يشقه وهو قول الجمهور خلافا لقول الخبيشقة والشعبي بنزعه قالوا ولا ينزعه من قبل  
رأسه ثلاثا يصير موطئا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما وعنه علي والحسن وأبي قلابة نحوه ورد  
عنا رواه أبو داود انما عنك الحجة فخلعها من قبل رأسه وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال  
وتخريق الثوب اضاعة له فلا يجوز فيه ان المفتي والمحاكم اذ لم يعلم المحكم بمسك حتى يتبين وان بعض  
الاحكام يثبت بالوحي وان لم تكن مما يتلى وانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد الا اذا  
لم يحضره الوحي ولا دلالة فيه على منع اجتهاده لاحتمال انه لم يظهر له المحكم وان الوحي بذكره قبل تمام  
الاجتهاد ولا يلزم معرفة المحكم بطريق منع ما سواه من طرق معرفته (مالك عن نافع عن اسلم مولى عمر  
ابن الخطاب ان عمر بن الخطاب وجدر محطوب وهو بالشجرة) سمرة بن ذى الحجة على ستة اميال من  
المدينة (فقال من ربح هذا الطيب فقال معاوية بن أبي سفيان مني يا امير المؤمنين) زاد عبد الرزاق عن  
مهر عن الزهري عن سالم عن ابيه فتعبط عليه عمر (فقال منك امر الله) لانك تحب الرفاهية وكان  
عمر يسميه كسرى العرب (فقال معاوية) معتذرا (ان ام حبيبة) رملة بنت أبي سفيان ام المؤمنين  
مشهورة بكنيتها (طابتني يا امير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجمن فلتغسلنه) وفي رواية  
عبد الرزاق اقصت عليك لترجمن الى ام حبيبة فلتغسلنه عنك كما طيبتك وزاد في رواية ايوب عن نافع  
عن اسلم قال فرجع معاوية اليها حتى تحتهم بعض الطريق فهذا عمر مع جلالة لم يأخذ بحديث عائشة  
على ظاهره فتعين تأويله بما مر (مالك عن الصلت بن زيد) بضم الزاي وتحتية بن تصغير زيد الكندي  
وفقه الجعفي وغيره وكفي برواية مالك عنه (عن غير واحد من اهل) أي الصلت (ان عمر بن الخطاب  
وجدر محطوب وهو بالشجرة) بذى الحليفة والى جنبه كثير بن الصلت بن معدى كرب الكندي المديني  
التابعي الكبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان له شرف وحال جيلة ورواه من عده في الصحابة  
(فقال عمر من ربح هذا الطيب فقال كثير مني يا امير المؤمنين لبدت رأسي) أي جعلت فيه شيئا  
نحو الصمغ ليحتمل مع شعره ثلاثا تشبه في الاحرام أو يقع فيه القمل (واردت ان لا اخلق فقال عمر فاذهب  
الى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه) بضم التاء وسكون النون وبالقاف من الطيب (فعل كثير بن  
الصلت) ما امره به (قال مالك الشربة حفر يتركون عند اصل النخلة) وفي التهيد الشربة مستنقع الماء  
عند اصول الشجر حوض يكون مقدار ريرا وقال ابن وهب هو الحوض حول النخلة يجمع فيها الماء  
وروي ابن أبي شيبة عن بشير بن سارما الحارثي عن عمر بن الخطاب قال قال البراء بن  
عازب مني يا امير المؤمنين قال قد علمنا ان امرنا لك عطرة أو عطارة انما الحاج الادفر الا غير فهذا عمر  
قد انكر على صحابيه وتابعي كبير الطيب بمحض الجمع الكثير من الناس صحابة وغيرهم وما انكر عليه  
منهم احد فهو من اقوى الادلة على تأويل حديث عائشة وقد روي وكيع عن شعبة عن سعد بن ابراهيم  
عن ابيه ان عثمان رأى رجلا قد تطيب عند الاحرام فأمره ان يغسل رأسه بطين (مالك عن يحيى بن  
سعيد) الانصاري (وعبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن خزم (وربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ  
المعروف بريقة الراي (ان الوليد بن عبد الملك) بن مروان الاموي (سأل سالم بن عبد الله) بن عمر  
(وخارجة بن زيد بن ثابت) الانصاري المديني ابا زيدا احد الفقهاء مات سنة مائة وأبوه الجعفي الشهير  
(بعد ان رعى الحجرة وحلق رأسه وقبل ان يقبض) يطوف طواف الافاضة (عن الطيب فتهامس سالم)  
لكرامته قبل الافاضة (وارخص له خارجة بن زيد بن ثابت) اما لانه يرى جواره بلا كراهة واما لان  
المكره من الجائز (قال مالك لا بأس ان يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب) كالزيت (فقبل ان

محرم وقبل ان يقبض من منى بعد رمي الحجرة) العقبه (قال يحيى سئل مالك عن طعام فيه زعفران هل  
يأكله المحرم قال اما ما تمسه النار من ذلك) بحيث اقامته الطبخ وان بقي لونه لانه لا يذهب بالطبخ (فلا بأس  
به ان يأكله المحرم واما ما تمسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم) أي يحرم وعليه القدية

(مواقيت الاهلال)

جمع ميقات كواعيد وميعاد واصله ان يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان قال  
ابن الاثير التوقيت والتأقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء  
بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بيقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميقات وقال ابن دقيق العيد  
قبل التوقيت لغة التحديد والتعيين فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وأصل الاهلال رفع  
الصوت لانهم كانوا يرفعون اصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا أيضا  
(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وللخضاري من طريق  
الليث عن نافع عن ابن عمر ان رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا ان نهل قال (يهل)  
بضم أوله يحرم (أهل المدينة) بصيغة الخبر مراد به الامراء مدينة صلى الله عليه وسلم (من ذى الحليفة)  
بالحاء المهملة والفاء مصغر حلقه نبات معروف وهي قرية خربة بينها وبين مكة ما تساميل قاله ابن خزم  
وقال غيره بينهما عشرة مراحل أو تسعة وبينها وبين المدينة ستة اميال وقول ابن الصباغ ميل واحد وهم  
برده الحس وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر قال لها بئر على وهي أبعد المواقيت من  
مكة فقيل حكمة ذلك ان يظلم أجور أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لان المدينة أقرب الآفاق  
الى مكة أي من له ميقات معين (ويهل أهل الشام) زاد النسائي من حديث عائشة ومهر وزاد  
الشافعي في روايته والمغرب (من الحجفة) بضم الحيم وسكون المهملة وهي قرية خربة بينها وبين  
مكة خمس مراحل أو تسعة وقول النووي ثلاث مراحل فيه نظر وهي مهية بفتح الميم وسكون الهاء  
وفتح التحتية بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة والمشهور الاول وسميت الحجفة لان السيل أجف بها قال ابن  
الكثير كان العمال يقسمون يثرب فوقع بينهم وبين بني عييل بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الواو وحده وهم  
أخوة عاد فخرجوهم من يثرب فقتلوا مهية فجاء سليل فاجتمعهم أي استأصلهم فسميت الحجفة والمصريون  
الا بن يحمرون من رابع براء وموحدة وغين مججمة قرب الحجفة لكثرة جهاتها فلا ينزلها أحد الا حم  
(ويهل أهل نجد) كل مكان مرتفع وهو اسم عشرة مواضع والمراد هنا التي أعلى تهامة واليمن وأسفلها  
الشام والعراق (من قرن) بفتح القاف وسكون الراء فنون بلاضافة وفي حديث ابن عباس  
في الصحيحين قرن المنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الاضافي هو اسم المكان وضبط الجوهري قرن بفتح  
الراء وغلطوه وبالغ النووي فحكى الاتفاق على تحطته في ذلك وفي نسبة أويس القرني اليه وانما هو منسوب  
الى قبيله بني قرن بطن من مراد لكن حكى عياض عن القاسمي ان من سكن الرام اراد الجبل ومن فتح  
اراد الطريق والجبل المذكوور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وفي أخبار مكة للفاكهى  
ان قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع سمي قرن  
الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب فقد ظهر انه ليس من المواقيت (قال عبد الله بن عمر)  
ابن الخطاب راوى الحديث (وبلقى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلهم)  
بفتح القمية واللام وسكون الميم وفتح اللام مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويسمى الميم  
بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها وحكى ابن السكيت في برهم برهم بدل اللامين والنجاري من  
طريق الليث عن نافع عن ابن عمر لم أفته هذه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن سالم عن



أبيه وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه ويهل أهل اليمن من يلم وهو من استعمال الزعم على القول المحقق وهو ما رواه ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في الصحيحين وجابر عندهم سلم إلا أنه قال أحسبه رفعه وعائشة عند النسائي والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي قال ابن عبد البر اتفقوا على أن ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين العلماء أن مرسل صاحب صحيح حجة وكأنه لم يعتبر قول أبي إسحاق الأسفرائيني أنه ليس بحجة وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني وأحمد بن يونس كلهم عن مالك بن (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال قال امرؤ رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة) ففي هذا الخبر رواية نافع مراد به الأمر ولذا أتى به الإمام تلووه فهو من حسن التأليف (وأهل الشام) وهو مصر والمغرب (من الحجفة وأهل نجد من قرن) أي قرن المنازل لا قرن العساب (قال عبد الله بن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) ولم أسمع ذلك منه وحكي الأثر من أحمد أنه سئل أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت فقال عام حج وفي الحديث حرمة محاربة هذه المواقيت لم يرد الحج أو المرأة بالأحرام وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور وقالوا عليه الدم لكن بدليل آخر وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب وقال سعيد بن جبير لا يجمع حجه وقال الحسن يجب عليه العود للميقات فإن لم يجد حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه به مرة قال ابن عبد البر وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة فلورجع للميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم عند الجمهور قال مالك بشرط أن لا يسعد وأبو حنيفة بشرط أن يعود مليا وقال أحمد لا يسقط وهذا فيمن لم يكن بين يديه ميقاته فأما كهمري وشامي أراد النسك قرب المدينة فيقاته ذوا الحليفة لا يجتازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي الحجفة التي هي ميقاته الأصلي فإن أترأساء وزعمه دم عند الجمهور وقول النووي بخلاف قال الأبي والولي العراقي والمحافظة عليه أراد في مذهب الشافعي والأقاليم المعروف عند المالكية أن الشامي مثلا إذا جاوز ذوا الحليفة بالأحرام إلى ميقاته الأصلي وهو الحجفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا قالوا ولا يصح الاعتذار مع وجود قول هذين من الشافعية قال عياض فيه رفق النبي صلى الله عليه وسلم بامتة في توقيت هذه المواقيت فجعل الأمر لاهل الاتفاق بالقرب ولاهل المدينة أبعد المواقيت لأنها أقرب الاتفاق إلى مكة قال وقال بعض علمائنا في المواقيت حجة لنا أن أقل ما قصر فيه الصلاة سفر يوم وليلة لأنه أقل مقادير المواقيت لاهل الاتفاق والمسافر حتى يمر بهم سفر وهم محرمون وذلك أن قرن أقرب المواقيت من مكة على يوم وليلة وفيه مجزة من مجزاته صلى الله عليه وسلم وهو ما تضمنه توقيت الحجفة لاهل الشام من الإشارة إلى فتحها وانها تصير دارا لسلام تخرج المسلمون منها ولم تكن ذلك الوقت فتحت ولا شيء عنها وهذا الحديث تابع فيه مالك كما سمعنا عن ابن جعفر عندهم سلم وسفيان بن عيينة عند البخاري في الاعتصام كلاهما عن ابن دينار به وزاد قد ذكر العراق فقال أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ ولا جد عن صدقة فقال له قائل فأين العراق فقال ابن عمر لم يكن يومئذ عراق وروى الشافعي عن طاوس قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل المشرق وكذا قال مالك في المدينة والشافعي في الام في ذات عرق ليس منصوصا عليه وإنما أجمع عليه وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم ويدل ما في البخاري أن أهل العراق أتوا عمر فوقت لهم ذات عرق وصحح الحنفية والحنابلة وجهه والشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب أنه منصوص في ذلك من طريق

ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر ويهل أهل العراق ذات عرق إلا أنه مشكوك في رفعه لأن أبا الزبير قال سمعت جابرا قال سمعت أحسبه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره لكن قال ابن العراقي قوله أحسبه أي أظنه والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين فليس ذلك قادحا في رفعه وأيضا فلوله يصرح برفعه لا يقينا ولا ظنا فهو منزل منزلة المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأي وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع لاسيما وقد ضمه جابر إلى المواقيت المنصوص عليها وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة وعن الحارث بن عمرو والسهمي قالوا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل العراق ذات عرق قال المحافظ وهذا يدل على أن الحديث أصلا فلهل من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا تخلو عن مقال ولذا قال ابن خزيمة روى في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد فيها حديثا ثابتا لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كذا ذكرنا وأما من اعلمه بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هي غفلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح لأنه علم أنها ستفتح فلا فرق بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون لكن يظهر أن مراد ابن عمر بقوله لم يكن عراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون وسبب ذلك أنه روى الحديث بلفظ أن رجلا قال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فاجبه وكل جهة عينها كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العتيق فقد تغرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه فقد جرح بيده وبين حديث جابر بأن ذات عرق ميقات الوجوب والعتيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق وبأن العتيق ميقات بعض العراقيين وهم أهل المدائن والعتيق ميقات لاهل البصرة كما جاء ذلك في حديث أنس عند الطبراني وأسناده ضعيف وبأن ذات عرق كانت في موضع العتيق الآن ثم حوالت وقربت إلى مكة فعلى هذا ذات عرق والعتيق شيء واحد ويتعين الأحرام من العتيق ولم يقل به أحد وإنما قالوا استحباب احتياط واستدل به على أن من ليس له ميقات عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتا من هذه الجهة ولا شك أن هذه محيطه بالحرم فذوا الحليفة شامية ويلزم إيمانية فهي تقابلها وإن كانت أحدهما أقرب إلى مكة من الأخرى وترن شرقية والحجفة غربية فهي تقابلها وإن كانت أحدهما كذلك وذات عرق تحاذي قرنا فعلى هذا لا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتا من هذه المواقيت ثم المحاذاة مختصة بمن ليس ميقاته أمامه كما صرى عمر بن بكر وهي تحاذي ذوا الحليفة فليس عليه الأحرام منها بل يؤثر إلى الحجفة والعتيق المذكور هنا وأدب تدفق ماؤه في غوبتهامة وهو غير العتيق الوارد في حديث أناني أت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك يعني العتيق وهو قريب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل) أحرم (من القرع) بضم الفاء والزاء وبأسكانها موضع بناحية المدينة يقال هي أول قرية مارت اسماعيل وأمه التمر بمكة وفيها عينان يقال لهما الرض والتحف كاتسا يسقيان عشرين ألف نخلة كانت تحمزة بن عبد الله بن الزبير والرض منابت الأثر في الأرض قال ابن عبد البر رحمه الله عند العلماء أنه من ميقات لا يريد أحراما ثم بدله فأهل منه أو جاء إلى القرع من مكة أو غيرها ثم بدله في الأحرام كما قاله الشافعي وغيره وقد روى حديث المواقيت ومحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه دما هذا لا ينظمه عالم انتهى (مالك عن الثقة عنه) قيل هو نافع (أن عبد الله بن عمر أهل من أيلياء) بالمداي بيت المقدس من



عام المحكمين لما افترق أبو موسى وعمرو بن العاصي عن غير اتفاق بدومة الجندل فنهض ابن عمر  
إلى بيت المقدس فأحرم منه كبارواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقف فدل  
على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالا لا يمنع الإحرام قبلها وأما الكراهة فقد رآه لعله أخرى هي  
خوف أن يعرض للمعصية إذا بدت مساقته ما يفسد إحرامه وأما قصيرها فلما فيه من التباس الميقات  
والتضليل عنه وهذا مذهب مالك وجاعة من السلف فانكر عمر على عمران بن حصين إحرامه من  
البصرة وانكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات قال ابن عبد البر وهذا من هؤلاء والله أعلم  
بكراهة أن يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه وكلهم  
أزعمه الإحرام إذا فعل لانه زاد ولم ينقص وذهب جماعة إلى جوازها من غير كراهة وقال به الشافعية  
وإن كان الفضل الإحرام من الميقات اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم وأما حديث أبي داود عن أم سلمة  
مرفوعا من أهل بحجة وعمره من المسجد الأقصى غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأوجب له الجنة  
ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل بعمره من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب وفي لفظه  
من أهل بعمره من بيت المقدس غفرله فحديث معلول قال المنذري اختلف الرواة في متنه واستناده  
اختلافا كبيرا ووضعه عبد الحق وغيره (مالك أنه باه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل)  
في ذي القعدة سنة ثمان بعد قسمه غنائم حنين (من الجعرانة بعمره) أخرجه أبو داود والترمذي  
والنسائي من حديث محرش الكعبي الخزاعي عداه في أهل مكة وهو بضم الميم وفتح المهملة وقيل أنها  
معجمة وكسر الراء الثقيلة بعدها معجمة ضبطه الأمير ابن ماكولا بفتح الهاء من يوسف ويحيى بن معين  
وقيل بالسكون الحاء المهملة وفتح الراء وضو به ابن السكن تبع ابن المديني ولفظه عند النسائي رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلته فنظرت إلى ظهره كأنه سيكة فضة فاعتمر  
وأصبح بها كباث ولفظه عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا معتمرا  
فدخل مكة ليلا فقصى عمرته ثم خرج من ليلته فاصبح بالجعرانة كباث فلما زالت الشمس من الغد خرج  
في بطن سرف حتى جا مع الطريق طريق جمع بطن سرف في أجل ذلك خفيت عمرته على الناس  
قال الترمذي حسن غريب ولا يعرف لمحرش عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وقال ابن  
عبد البر حديث صحيح انتهى

(العمل في الأهل)

هو رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشئ فهو مهمل به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) مصدر لبي أي قال لبيك ولا يكون عاملا لامضرا ولمسلم من رواية  
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم إذا استوت به راحته عند مسجد ذي الحليفة  
أهل فقال وللخضاري من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل  
مليا يقول (لبيك) لفظ مشتق عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس اسم مفرد وألفه انقلب  
باء لا تصالها بالضمير كذا وعلى ورودها قلبت ياء مع الظهور وعن الفراء نصب على المصدر وأصله  
لبيك فشتى على التأكد أي الباء بعد الباء وهذه التسمية ليست حقيقة بل للتكثير والبالغة  
ومعناه إجابة بعد إجابة لازمة قال ابن الأنباري ومثله حنانك أي تحتها بعد تحتين وقيل معنى لبيك  
اتجاعي وقصدى إليك مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أي تجاهها وقيل محبتي لك من قولهم امرأة  
لله أي محبة وقيل اخلاص لك من قولهم حسب لباى أى خالص ومنه لب الطعام وإياه وقيل أنا مقم  
على طاعتك من لب الرجل بالمكان أقام وقيل قربا منك من الباب وهو الرب وقيل خاضعا لك

والاول أظهر وأشهر لأن المحرم مستحب لدعائه تعالى إياه في حج بيته (اللهم ليك) أي يا الله أجبتك  
فيما دعوتك قال ابن عبد البر قال جماعة من العلماء معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن  
في الناس بالحج قال المحافظ وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهم  
بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد وأقوى ما فيه ما أخرجه  
أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس  
قال لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج قال يارب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى  
البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء  
والارض أفلاترون الناس يحييون من أقصى الارض يابون ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن  
ابن عباس وفيه فاجابوا بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس  
حاج يبع من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ قال الزين بن المنير وفي مشروعية  
التلبية تذكير على إكرام الله تعالى إياه بانه وفودهم على بيته إنما كان باستدعائه منه سبحانه وتعالى  
(ليك) في ذكره ثلاثا إشارة إلى أن التأكيذا اللفظي لا يزداد فيه على ثلاث مرات وتنفق عليه اللفظ  
وأما تكرير بربأى الأمر بكما تكذبان وويل للكاذبين فليس من التأكيذ في شئ (ليك لا شريك لك  
ليك ان الحمد) روى بكسر الهمزة استئنافا وفتحها تعليل والكسر أجود عند الجمهور قال ثعلب  
لأن معناه لك الحمد على كل حال ومعنى الفتح لهذا السبب وقال الخطابي لهج العامة بالفتح وقال ابن  
عبد البر المعنى عند واحدلان من فتح أراد ليك لأن الحمد لك على كل حال ورد بان التقيد ليس  
في الحمد بل في التلبية قال ابن دقيق العيد الكسر أجود لانه يقتضي أن الإجابة مطلقة غير مأللة  
وان الحمد والتعظيم لله على كل حال والفتح يدل على التعليل كأنه قيل أجبتك لهذا السبب والاول  
أعم فهو أكثر فائدة ورجح النووي الكسر وهو خلاف نقل الزمخشري أن الشافعي اختار الفتح وأما حنيفة  
اختار الكسر وابن قدامة عن أحمد وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لكن قال في اللامع  
والهدة أنه إذا كسر صار التاء ليل أيضا من حيث أنه استئناف جوابا عن السؤال عن العلة على ما قرر  
في البيان (والنعمة لك) بكسر النون الإحسان والمنة طائفا بالفتح التعميم قال تعالى ذرني والمكذبين  
أولى النعمة أي التعميم في الدنيا والنصب على المشهور قال عياض ويجوز الرفع على الابتداء والخبر  
محذوف أي مستقرة لك وجوز ابن الأنباري أن الموجود خبر مبتدأ وخبر أن هو المحذوف (والمالك)  
بالنصب أيضا على المشهور ويجوز الرفع أي كذلك ومحذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه قال الزين  
ابن المنير قرن الحمد والنعمة وأقر المالك لأن الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع  
بينهما كأنه قال لا جدال لك وأما المالك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر تحقيق أن النعمة كلها لله  
لانه صاحب الملك (لا شريك لك) في ملكك (قال) نافع (وكان عبد الله بن عمر يزيدها) فيقول  
(ليك ليك ليك) ثلاث مرات كافي المرفوع إلا أن فيه الفصل بين الأولى والثانية بلفظ اللهم  
(وشعديك) قال عياض أفرادها وشديتها كليك ومعناه ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة  
واسعاد بعد اسعاد ولذا تني وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال قال الجرمي لم يسمع  
شعديك مفردا (والخبر يديك) أي الخير كله بيد الله ومن فضله أي بقدرته وكرمه قال ابن دقيق العيد  
وهذا من إصلاح الخطأ كقولته تعالى وإذا مرضت فهو يشفين (ليك والرغبي اليك) قال المازري  
يروي بفتح الراء والمد وبضم الراء مع التصريق ونظيره العلية والعلية والنعماء والنعمي قال عياض وحكى  
أبو علي فيه أيضا الفتح مع القصر مثل سكرى ومعناها الطلب والمسالمة إلى من بيده الأمر والمقصود بالعمل



المستحق للعبادة (والعمل) اليك أي القصدية والانتهاية اليك ويحتمل ان يقدر والعمل لك قاله ابن  
 دقيق العيد فان قيل كيف زاد ابن عمر في التلبية ما ليس منها مع انه كان شديد التحري لاتساع السنة  
 وفي حديث عندهم من رواية سالم عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد على هذه الكلمات أي  
 المذكورة أولا اجاب الابن بانه رأى ان الزيادة على النص ليست نسخا وان الشيء وحده كذلك  
 هو مع غيره فزيادته لا تمنع من اتيانه بتلبية النبي صلى الله عليه وسلم او فهم عدم القصر على اوائل  
 الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار المصطفى بيان لا قبل ما يكفي واجاب الولي  
 المراقى بانه ليس فيه خلط السنة بغيرها بل لما اتى بما معه ضم اليه ذكر آخر في معناه وباب  
 الاذكار لا يخبر فيه اذالم يود الى تحريف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فان الذي كثر موضوع  
 والاستكثار منه حسن على ان اكثر هذا الذي زاده كان صلى الله عليه وسلم قوله في دعاء استفتاح  
 الصلاة وهو بسم الله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله  
 ابن عمر كان عمر يهل باهل الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول ليلى اللهم ليلى  
 وسعدك الى آخر ما زاده هنا قال الحافظ فعرف انه اقتدى بابيه وأخرج ابن أبي شيبة عن المسور  
 ابن مخزومة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد ليلى مرغوبا ومرهبا اليك ذا النعماء  
 والفضل الحسن انتهى وقد استحب العلماء الاقتصار على تلبية الرسول واختلفوا في جواز الزيادة عليها  
 وكرهاتها وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه لانه صلى الله عليه وسلم علمهم التلبية كما في حديث عمرو  
 ابن معدى كرب ثم فعلها هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير  
 في الصلاة فلا ينبغي ان يمدى في ذلك شيئا مما علمه وأخرج الطحاوي عن سعد بن أبي وقاص انه سمع  
 رجلا يقول ليلى ذا الممارج فقال انه لذنو الممارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقال آخرون يجوز بلا كراهة لفعل عمر وابيه وفي النسائي عن ابن مسعود كان من تلبية  
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فدل على انه كان يلبى بغيرها وله ولا بن ماجه وابن حبان والحاكم  
 عن أبي هريرة كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ليلى الله الحق وللحاكم عن ابن عباس  
 انه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فلما قال ليلى اللهم ليلى قال انما الخبير خير الاخوة والدارقطني  
 في الهال عن أنس انه عليه السلام قال ليلى حقا بعد اذ رقا وفي مسلم في الحديث الطويل عن جابر  
 حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد ليلى اللهم الى آخره قال وأهل الناس بهذا الذي  
 يهلون به فلم يزد عليهم شيئا منه ولزم تلبيةه وفي ابى داود عن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا الممارج ونحوه من الكلام والنبي صلى  
 الله عليه وسلم سمع فلا يقول لهم شيئا وفي ابن ماجه عن علي نحوه واجاب من قال بالكراهة بان هذا  
 كله يدل على ان الاقتصار على تلبية الرسول أفضل لما دأبته هو صلى الله عليه وسلم عليها واما عدم  
 نهيمهم عن الزيادة فله لا يتوهم المنع كان زيادته هو ما ذكر في بعض الاماكن بيان المجاوز فيه مشروعية  
 التلبية وهو واجبا واجبا ابو حنيفة ويجزى عنده ما في معناه من تسبيح وتهليل وسائر الاذكار  
 كما قاله هو ان التسبيح وغيره يقوم في الاحرام بالصلاة مقام التكبير وقال مالك والشافعي سنة  
 ثم اختلفا فاجب مالك في تركها الدم ولم يوجب الشافعي وقال بوجودها ابن حبيب والباقي وقال  
 قول اصحابنا سنة عنه عندى انها ليست بشرط في صحة الحج والافهي واجبة بدليل ان في تركها الدم  
 فهي واجبة غير شرط فهو فرق ما بيننا وبين أبي حنيفة فانها عنده واجبة شرطا ومع ذلك لا يمتنع عنده  
 لفظها بل يكفي ما في معناه من ذكر وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى

وابوداود عن القعني والنسائي عن قتيبة اربعتهم عن مالك به الا ان البخاري لم يذكر زيادة ابن عمر  
 وتابع مالك الكليل عند الترمذي وعبيد الله بن عمر عن ابن ماجه كلاهما عن نافع به (مالك عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه) مرسل وصله الشيخان وغيرهما من حديث انس ومن طريق صالح بن كيسان  
 عن نافع عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين) سنة  
 الاحرام ففيه صلاتهما قبل الاحرام وانهما نافله وبه قال الجمهور وسلفا وخلفا واستحب الحسن البصري  
 الاحرام بعد صلاة فرض لانه روى ان الركعتين كانتا الصبح واجيب بان هذا لم يثبت (فاذا استوت به  
 راحلته) ومسلم في حديث ابن عمر استوت به الناقة قائمة (أهل) أي رفع صوته بالتلبية عند الدخول  
 في الاحرام وفيه دليل لمالك والشافعي والجمهور ان الافضل ان يهل اذا استوت به راحلته وتوجه  
 لطريقه ما شيا وقال الحنفية الافضل عقب الصلاة لما في ابى داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس  
 انه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من الركعتين واجيب بانه حديث ضعيف كما قاله النووي  
 والمنذري وان حسن الترمذي وسكت عليه ابوداود لان فيه خفيف بن عبد الرحمن ضعيف  
 عند الجمهور وثقه ابن معين وابوزرعة (مالك عن موسى بن عقبة) بضم العين وسكون القاف (عن سالم  
 ابن عبد الله) بن عمر (انه سمع ابا يعقوب يقول بيدائكم) بالمد (هذه) التي فوق على ذي الحليفة لمن صعد  
 الوادي قاله ابو عبيد البكري وغيره واصله اليهم لكونهم كذبوا بسببها كذا يحصل لهابه الشرف  
 (التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها) أي بسببها في التعليم لئلا تنافي فيه لمسكم  
 فيما افضتم وحديث دخلت النار امرأة في هرة فقتلوا ولون انه احرم منها ولم يحرم منها (ماهل) وللحميدي  
 عن سفيان عن ابن عيينة بسنده والله ما أهل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) الا من عند المسجد يعني  
 مسجد ذي الحليفة) ومسلم من طريق حاتم بن اسما عيل عن موسى ماهل الا من عند الشجرة حين  
 قام به بعيره ولا خلف فالشجرة عند المسجد قال الحافظ وكان ابن عمر يكررون رواية ابن عباس عند  
 البخاري بلفظ ركب راحلته حتى استوت به على البيداء أهل وقد زال الاشكال ما رواه ابوداود  
 والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجب لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في اهلاله فقال اني لاعلم الناس بذلك انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة  
 فمن هناك اختلفو اخرج صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب  
 في مجلسه فاهل بالحج حين فرغ منهما فسمع ذلك منه قوم فحفظوه ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل  
 وادرك ذلك قوم لم يشهدوا في المرة الاولى فسمعوه حين ذاك فقالوا انما أهل حين استقلت به راحلته  
 ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل وادرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل واحد ما سمع وانما كان اهلاله  
 في مصلاه وام الله ثم أهل ثانيا وثالثا على هذا فكان انكار ابن عمر على من يخص الاهلال بالقيام  
 على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الامصار على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الافضل انتهى  
 وحديث ابن عباس وان زال به الاشكال لكن فيه خفيف بن عبد الرحمن ضعيف عند الجمهور ومحمد بن  
 اسحاق الراوي عنه مدلس وفيه مقال وان صرح بالتحديث ولذا قال النووي والمنذري حديث ضعيف  
 كما مر على تسليم توثيق خفيف وتليذه فقد عارضه حديث ابن عمر وانس في الصحيحين وغيرهما  
 انه انما أهل حين استوت به ناقته قائمة وقال عياض ليس من شرط الكذب العمدة فقول ابن عمر محمول  
 على ان ذلك وقع منهم سهوا اذ لا يظن به نسبة الصحابة الى الكذب الذي لا يحل وبسط هذا الولي  
 العراقي فقال ان قلت كيف جعلهم كاذبين مع انه وقع منهم باجتهاد فلا يطلق عليهم الكذب وانما يطلق  
 الخطأ قلت الكذب عند أهل السنة الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه هذا كان أو غلط أو سهوا



والعمد شرط للاثم خلافاً للفتنة في جعله شرطاً في صدق اسم الكذب فان قلت كان ينبغي الاحتراز  
عن هذه اللفظة لان الغفلة منها الذم والتأثرون بذلك غير مذمومين بل مشكورون لصدوره عن اجتهاد  
قلت اراد ابن عمر التنفير من هذه المقالة وتشجيعها على قائلها الجذر مع صدق اللفظة الذي ذكره فان قلت  
يحصل مقصوده بكونه صلى الله عليه وسلم احرم من المسجد ولا حاجة الى انكار كونه اهل اى رفع صوته  
بالتلبية بعد وصوله الى البيداء اذ هو غير مناف للاحرام السابق قلت انما اراد انكار كون ابتداء الاحرام  
وقوع عند البيداء لا كونه اهل عند ما فقله ما اهل الامن عند المسجد اهلال مخصوص وهو الذي ابتداء  
به الاحرام انتهى وفيه ان الاحرام من الميقات افضل من ديرة الاهل لانه صلى الله عليه وسلم  
لم يحرم من مسجد مع شرفه المعلوم وأخرجه البخاري وأبو داود عن النبي ومسلم عن يحيى النيسابوري  
عن مالك بن نافع عن سفيان بن عيينة عن عبد الجبار وغيره وحاشم بن اسماعيل عن مسند كلاهما  
عن موسى بن عقبة (مالك عن سعيد) بكسر الهمزة (ابن أبي سعيد) كيسان (المقبري) بضم الباء وفتحها  
(عن عبيد بن جريح) بتصغيرهما التميمي مولا هم المدني ثقة قال الحافظ وليس بينه وبين عبد الملك بن  
عبد العزيز بن جريح المكي مولى بني امية نسب فقد يظن ان هذا عمه وليس كذلك وهذا من رواية  
الاقران لان عبيدا وسعيدا تابعيان من طبة واحدة (انه قال له الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن) كنية  
ابن عمر (رايتك تصنع اربعاً) من الخصال (لم ارا احداً من أصحابك) اى اصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم والمراد بهضهم (يصنعها) بحجة وان كان يصنع بعضها قاله المازري وظاهر السياق ان اراد ابن عمر  
بما ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد (قال وما من يا ابن جريح قال رايتك لاتمس من الاركان) الاربعة  
للكعبة (الا) الركنين (اليانين) بتخفيف الياء لان الالف بدل من احدى ياءى النسب ولا يجمع بين  
البديل والبديل وفي لغة قليلة تشديد ما على ان الالف زائدة لا بدل والمراد بهما الركن اليماني والركن  
الذي فيه الحجر الاسود وهو العراقي لانه الى جهة تغليباً ولم يقع التغليب باعتبار الاسود خوفاً  
الاشتباه على جاهل ولم يقع باعتبار العراقيين لخفة اليمانيين والتخفيف من محسنات التغليب وظاهره  
ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيدا كانوا يستلمون الاركان كلها وصح ذلك عن معاوية وابن  
الزبير وروى عن الحسن والحسين وجابر (ورايتك تلبس) بفتح أوله وثالثه (التعال السبئية) بكسر  
السين المهملة وسكون الموحدة ففوقه اى التي لا شعر فيها مشتمق من السبت وهو الحلق قاله الازهرى  
اولاً انها سبئت بالدياغ اى لانت قال أبو عمر والشياني السبت كل جلد مدبوغ وقال أبو زيد جلود البقر  
مدبوعة ام لا اؤنوع من الدياغ يقلع الشعر أو جلد البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله نبت  
يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال الداودي هي مذسوبة الى موضع يقال له سوق السبت وقال ابن  
وهب كانت سوداء لا شعر فيها وقيل هي التي لا شعر عليها اى لون كانت ومن اى جلد كانت وبأى دباغ  
دبغت وقال عياض فى الاكمال الامع عذرى ان اشتقاقها واصفاتها الى السبت الذى هو الجلد المدبوغ  
او الى الدباغة لان السين مكسورة ولو كانت من السبت الذى هو الحلق كما قال الازهرى وغيره  
كانت النسبة سبئية بالفتح ولم يروها احد فى هذا الحديث ولا غيره ولا فى الشعر فيما علمت الا بالكسر  
قال وكان من عادة العرب لبس التعال بشعرها غير مدبوعة وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره  
ويلبسها اهل الرقابة (ورايتك تصبغ) بضم الموحدة وحكى فتحها وكسرهما (بالصفرة) ثوبك  
أو شعرك (ورايتك اذا كنت) مستقراً (بمكة اهل الناس) اى رفعوا اصواتهم بالتلبية للاحرام بحج  
أو عمرة (اذا راوا الهلال) اى هلال ذى الحجة (ولم تهلل) يلامين بفتح الادغام (انت حتى يكون)  
اى يوجد وفى رواية كان اى وجد (يوم) بالرفع فاعل يكون التامة والنصب خبر على انها ناقصة

(التروية) ثامن ذى الحجة لان الناس كانوا يروون فيه من الماء اى يحملونه من مكة الى عرفات  
ليست بمملوءة شرباً وغيره وقيل غير ذلك (فتل انت) وتبين من جوابه انه كان لا يهل حتى يركب قاصداً الى  
منى (فقال عبد الله بن عمر اما الاركان فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وسلم يحس) وفى رواية يستلم  
منها (الا) الركنين (اليانين) بالتخفيف لان ما على قواعد ابراهيم ومسهما واستلامهما مختلفان  
فالعراقي مسه وهو استلامه التقييل لاختصاصه بالحجر الاسود ان قدر والافيدته أو بعد ذلك وضعه  
على فيه بلا تقيل واليماني مسه بيده ثم يضعها على فيه بلا تقيل ولا يحس به بخلاف الشاميين فليس على  
قواعد ابراهيم فلم يحس بها فاعلم ذلك قال القاسمي لو ادخل الحجر فى البيت حتى عاد الشاميان على قواعد  
ابراهيم استلما قال ابن القصار ولذا الماشي ابن الزبير الكعبة على قواعد استلم الاركان كلها والذي قاله  
الجمه ورسلفا وخلفا ان الشاميين لا يستلمان قال عياض واتفق عليه ائمة الامصار والفقهاء وانما كان  
المخلاف فى ذلك فى العصر الاول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب وقال بعض العلماء اختصاص  
الركنين بين السنة ومستند التعميم القياس وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شئ من البيت  
مهوراً بان لم ندع استلامهما حجر البيت وكيف يحجره وهو يطوف به ولما كنا تتبع السنة فعلاً  
او تركاً ولو كان ترك استلامهما حجراً لهما البكان ترك استلام ما بين الاركان حجر لهما ولا قائل به  
(واما النعال السبئية فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر)  
اشار الى تفسيرها بذلك وهكذا قال جماهير اهل اللغة والغريب والمحدث انها التي لا شعر فيها (ويتوضأ  
فيها) اى النعال اى يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبستان قاله النووي (فانا احب ان البسهما) اقتداه به  
(واما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فانا احب ان اصبغ بها) قال المازري  
قيل المراد صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال والاشبه الثاني لانه اخبر انه صلى الله عليه وسلم صبغ  
ولم يقل عنه صلى الله عليه وسلم انه صبغ شعره قال عياض وهذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن  
عمر بن فيها تصفير ابن عمر بحجته واحتج بانه صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحجته بالورس والزعفران  
رواه أبو داود وذكرنا في حديث آخر احتجاجه بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بها ثيابه  
حتى عمامته واجيب عن الاول باحتمال انه كان مما يطيب به لانه كان يصبغ بها شعره وقال ابن  
عبد البر لم يكن صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة الا ثيابه. واما الخضب فلم يكن يخضب وتعبه  
فى المفهم بان فى سنن أبي داود عن أبي رزمة قال انطلقت مع أبي نحو النبي صلى الله عليه وسلم فاذا هو  
ذو وفرة وفيها ردع من خضاء وعليه بردان اخضران قال الولي العراقي وكان ابن عبد البر انما اراد نفي  
الخضاب فى لحية فقط (واما الاهلال فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبت به راحلته)  
اى تستوى قائمة الى طريقه قال المازري ما تقدم من جواباته نص فى عين ما سئل عنه ولم يكن عنده  
نص فى الرابع اجاب بضرب من القياس ووجهه انه لما رآه فى حجة من غير مكة انما يهل عند الشروع  
فى الفعل آخر هو الى يوم التروية لانه الذى يتسدد فيه باعمال الحج من الخروج الى منى وغيره وقال  
القرطبي ابعده من قال هذا قياس بل هو عمل بنوع الفعل الذى رآه يفعل وتعب بان ابن عمر رآه  
صلى الله عليه وسلم احرم من مكة يوم التروية كما رآه استلم الركنين اليمانيين فقط بل رآه احرم من  
ذى الحليفة حين استوت به راحلته ففاس الاحرام من مكة على الاحرام من الميقات لانها ميقات  
الكاش بمكة فاحرم يوم التروية لانه يوم التوجه الى منى والنزوع فى العمل قياساً على احرامه صلى الله  
عليه وسلم من الميقات حين توجه الى مكة فالظاهر قول المازري وقد قال ابن عبد البر جاء ابن عمر بحجة  
قاطعة نزع بها فاخذ بالعموم فى اهلاله صلى الله عليه وسلم ولم يخص مكة من غيرها فكانه قال لا يهل



الحجاج الا في وقت يميل له عمله وقصده الى البيت ومواقع المناسك والشعائر لانه صلى الله عليه وسلم  
 اهل واتصل له عمله ووافق ابن عمر على هذا جماعة من السلف وبه قال الشافعي واصحابه وهو رواية عن  
 مالك والرواية الاخرى افضل ان يحرم من اول ذي الحجة قال عياض وجل شيون خوارية استحباب  
 الالهلال يوم التروية على من كان خارجا من مكة ورواية استحبابه اول الشهر على من كان في مكة وهو  
 قول اكثر الصحابة والعلماء ليحصل له من الشئ ما يساوي من احرم من الميقات قال النووي  
 والخلاف في الاستحباب وكل منهما جائز بالاجماع وكلام القاضي وغيره يدل على ذلك قال ابن  
 عبد البر في الحديث دليل على ان الاختلاف في الافعال والاوقال والمذاهب كان موجودا في الصحابة  
 وهو عند العلماء اصح ما يكون من الاختلاف وانما اختلفوا بالتأويل المحتمل فيما سمعوه ورأوه وفيما  
 انفرد بعضهم بعلمه دون بعض وما اجمع عليه الصحابة واختلف فيه من بعدهم فليس اختلافهم بشئ  
 وفيه ان الحجة عند اختلاف السنة وانها حجة على من خالفها وليس من خالفها حجة عليها الا ترى  
 ان ابن عمر لم يستوحش من مفارقة اصحابه اذ كان عنده في ذلك علم من النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولم يقل له ابن جريج الجماعة اعلم به منك ولعلك وهمت كما يقول اليوم من لا علم له بل انتقاد الحق  
 اذ سمعه وهو كذا يلزم الجميع انتهى وانوجه البخاري في الطهارة عن عبد الله بن يوسف وفي الناس  
 وابوداود في الحج عن القعني ومسلم عن يحيى كلهم عن مالك به (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان  
 يصلي في مسجد ذي الحليفة) ركعتين سنة الاحرام (ثم يخرج فيركب فاذا استوت به راحلته) قائمة  
 (احرم) اتساعا لما رآه من فعل المصطفى لذلك كفي الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع  
 عنه مرفوعا وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن ابيه كان صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة  
 ركعتين ثم اذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة اهل (مالك انه بلغه ان عبد الملك بن  
 مروان) بن الحكم الاموي احدملوا بني امية (اهل من عند مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته  
 وان ابان) بفتح الهمزة والباء فالف فزون (ابن عثمان) بن عفان الاموي المديني السابعي الثقة مات  
 سنة خمس ومائة (اشار عليه) بالافراد وفي نسخة عليهم أي على عبد الملك ومن معه (بذلك) فاتبهوه  
 والقصد من هذا ان العمل استمر على فعل المصطفى فيرد على من قال يحرم من اليبداء او عقب  
 صلاة الركعتين

\*(رفع الصوت بالاهلال)\*

أي التلبية وقول عياض هو رفع الصوت بالتلبية تعقب بانه لا يلتم حينئذ قوله بالاهلال مع قوله رفع  
 الصوت قال عياض واستهل المؤلود رفع صوته وكل شئ ارفع صوته فقد استهل وبه سمي الهلال  
 لان الناس يرفعون اصواتهم بالاجتماع واستبعده ابن المنير لان العرب ما كانت تعني بالاهلة  
 لانها لا تؤرخ بها والهلال سمي بذلك قبل الغناية بالتاريخ وبان جعل الالهلال مأخوذا من الهلال  
 اولى لقاعدة تصريفية وهي انه اذا تعارض الامر في اللفظين ايهما اخذ من الاخر جعلت الالفاظ  
 المتناولة للذات أصلا للالفاظ المتناولة للعاني والهلال ذات فهو الاصل والاهلال معنى  
 يتعاقب به فهو الفرع انتهى (مالك عن عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن خزم)  
 الانصاري المديني (عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام) الخزرجي المديني مات في اول  
 خلافة هشام (عن خلاد بن السائب الانصاري) الخزرجي السابعي الثقة ووهب من زعم انه صحابي  
 (عن أبيه) السائب بن خلاد بن سويد أبي سهل المديني له صحبة وعمل على اليمن ومات سنة احدى  
 وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا في جبريل فامرني) عن الله تعالى أمرني عند

الجمهور ووجوب عند الظاهرية (ان امر اصحابي او من معي) بالشك في رواية يحيى والشافعي وغيرهما  
 من الراوي اشارة الى ان المصطفى قال احدا للفظين وكل منهما يسد مسدالا خروجا عن ابن الاثير ان  
 الشك من النبي صلى الله عليه وسلم لانه نوع سهو ولا يصح عنك ركيك متعسف وفي رواية  
 القعني ومن معي بالواو قال الولي العراقي يحتمل انه زيادة ايضاح وبيان فان الذين معه اصحابه ويحتمل  
 ان يريد باصحابه الملازمين له المقيمين معه في بلده وهم المهاجرون والانصار وبن معه غيرهم ممن قدم  
 ليحج معه ولم يره الا في تلك الحجة وقال غيره عطفه على اصحابه لما قديتهم ان مراده الذين صحبه وعرفوا  
 به اطول الملازمة له دون من رافقه واتبه في وقت ما فجمع بينهما ليفيد ان مراده كل من صحبه  
 ولو في وقت ما حتى من لم يره الا مرة واحدة ولم يكلمه فطفه عليهم لزيادة الاهتمام بشأن تعليمهم  
 اذ من قرب عهده بالاسلام او الهجرة احق بتأكيده التعريف بالسنة وأما الخاصة فظنة الاطلاع  
 على خفايا الشريعة ودقائقها (ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية) اظهار الشعائر الاحرام وتعلما للجاهل  
 ما يستحب في ذلك المقام (او بالاهلال) وهو رفع الصوت بالتلبية كما مر فالتصريح بالرفع معه زيادة  
 بيان (يريد احدهما) يعني انه صلى الله عليه وسلم انما قال احدهما لفظين لكن الراوي شك فيما  
 قاله من ذلك فأتى بأو التي لاحد الشئين ثم زاد ذلك بيانا بقوله يريد احدهما وفي النسائي عن ابن عيينة  
 بالتلبية وفي ابن ماجه عنه بالاهلال ولا جدوا بن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم عن زيد بن خالد  
 مرفوعا انا في جبريل فقال ان الله يأمرك ان تأمر اصحابك ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعائر  
 الحج ولا بن أبي شيبة باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت مع ابن عمر فابى حتى اسمع  
 ما بين الجبلين وله ايضا بسند صحيح عن المطلب بن عبد الله قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يرفعون اصواتهم بالتلبية حتى تسمع اصواتهم وهذا الحديث رواه ابوداود عن القعني عن مالك به  
 وتابعه ابن جريج كما افاده المزني وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي  
 وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات وان اختلف على السابعي  
 في صحابه فقيل أبوه كنهنا وقيل زيد بن خالد وقيل عن خلاد عن أبيه عن زيد بن خالد وانوجه ابن  
 ماجه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي ليلى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن خلاد عن زيد  
 ابن خالد وقال ابن عبد البر هذا حديث اختلف في اسناده اختلافا كثيرا وارجوان رواية مالك اصح  
 انتهى وهو اختلاف لا يضرمافي الصحابي فلان من ان خلادا سمعه من أبيه ومن زيد كان اياه قد يكون  
 سمعه من زيد ثم من المصطفى فحدث به كل منهما على الوجهين او كان السائب يرسله تارة وأما رواية  
 الثوري فن الجائز ان سمعه من خلاد الرجلان ولهذا لم يلتفت الترمذي ومن عطف عليه الى هذا  
 الاختلاف وصححه كما مر (مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية)  
 لانه يخشى من صوتها الفتنة (تسمع المرأة نفسها) فيستثنى ذلك من قوله ومن معي فليس له ذلك  
 قال مالك لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لئلا يخلط عليهم (ليسمع نفسه ومن يليه  
 الا في المسجد الحرام ومسجد منى فانه يرفع صوته فيهما) ووجه الاستثناء ان المسجد الحرام جعل للحاج  
 والمعتمر وغيرهما فكان الملبى انما يقصد اليه فكان وجه الخصوصية وكذلك مسجد منى قال  
 مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية بركل صلاة (ولو نافلة) وعلى كل شرف (مكان مرتفع  
 من الارض) وكذا يندب لقيام وقعود ونزول وركوب وصعود وهبوط وملاقة رفاق وسماع ملب  
 وفي تلبية من رجع لشيء نسيه في رجوعه روايتان

\*(افراد الحج)\*



هو الا هلال بالحج وحده في شهره اتفاقا وفي غير شهره عند مجيزه والاعتماد بعد الفراغ من اعمال الحج لمن شاء (مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل بن خويلد بن اسد بن عبد العزى الاسدي المدني ثقة علامة بالغازي مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادت عمرة عنها الخمس بقين من ذي القعدة كما يأتي في الموطأ وفي الصحيحين عن القاسم عنها في شهر الحج وفيه ما من وجه آخر عن عروة عنها موافق لزال ذي الحجة (عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها (فما من أهل بعرة) فقط (ومنا من أهل بحجة وعمرة) جمع بينهما فكان قارنا (ومنا من أهل بالحج) وحده مفردا ولا يخالف هذا رواية عمرة الانية عنها والاسود في الصحيحين عنها خرجنا مع رسول الله لاني الا الحج وللبخاري من وجه آخر عن أبي الاسود عن عروة عنها مهلين بالحج واسلم عن القاسم عنها الا نذكر الا الحج وله ايضا مهلين بالحج فظاهره ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج أولا لانه يحمل على انها ذكرت ما كانوا يهدونه من ترك الاعتماد في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتماد في شهر الحج وأما عائشة نفسها ففي الصحيح من رواية هشام وابن شهاب عن عروة عنها في هذا الحديث قالت وكنت ممن أهل بعرة فادعى اسماعيل القاضي وغيره ان هذا غلط من عروة وان العواب رواية الاسود والقاسم وعمرة عنها انها هلت بالحج مفردا وتقب بان قول عروة عنها انها هلت بعرة صريح وقول الاسود وغيره عنها لاني الا الحج ليس صريحا في اهلاها بالحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو اعلم الناس بحديثها وقد وافقه جابر الجعفي كما في مسلم وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة وجمع ايضا باحتمال انها هلت بالحج مفردا كما صنع غيرها من الصحابة وعلى هذا ينزل حديث الاسود ومن وافقه ثم أمر صلى الله عليه وسلم ان يفسخوا الحج الى العمرة ففعلت عائشة ما صنعتوا فصارت متممة وعلى هذا ينزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لاجل الحيض امرها ان تحرم بالحج على ما في ذلك من الاختلاف (وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج) على الصحيح الذي تظاهرت عليه الروايات (فأما من أهل بعرة ففعل) لما وصل مكة وأتى بأعمالها وهي الطواف والسعي والحلق أو التقصير وهذا مجمع عليه في حق من لم يسق معه هديا اما من احرم به مرة وساق معه الهدى فقال مالك والشافعي وجعاعة هو كذلك وقال أبو حنيفة وأحمد وجعاعة لا يحل من عمرته حتى يخرجه يوم النحر (وأما من أهل بحج) مفردا (أو جمع الحج والعمرة) قارنا (فلم يحلوا) بفتح الياء وضمها وكسر الحاء يقال حل المحرم وأحل بمعنى واحد (حتى كان يوم النحر) فحلوا وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعني والبخاري ايضا عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن طريق ابن وهب خمسة عن مالك به (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن) عمته (عائشة أم المؤمنين) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج (وكذا رواه ابن عمر وجابر في الصحيحين وابن عباس في مسلم وروى انه كان قارنا عمر في البخاري وانس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم والبراء في أبي داود وعلى في النسائي وسراقة وأبو طلحة عند أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي اوفى عند البراء وسعيد بن المسيب في البخاري وجمع بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم كان أولا مفردا ثم احرم بالعمرة بعد ذلك وادخلها على الحج فعمدة رواية الافراد اول الاحرام وعمدة رواية القرآن آخره وأما من روى انه كان متمما كان عمر وعائشة وأبي موسى وابن عباس في الصحيحين وعمران في مسلم فأراد التمتع اللغوي وهو الاتساع وقد اتسع

بالاكتفاء بفعل واحد وبهذا الجمع تنتظم الاحاديث ويأتي زيادة في ذلك ولهذا الاختلاف اختلف الاثمة بعد اجتماعهم على جواز الالوجه الثلاثة في أيها أفضل فقال مالك والشافعي في الصحيح المعروف من مذهبه وأبو ثور وغيرهم الافراد أفضل وقال أحمد وجعاعة التمتع أفضل وقال أبو حنيفة والتوري القرآن أفضل ورجح الافراد بانه صح عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهو لا لهم مزية في حجة الوداع على غيرهم فأما جابر فهو أحسن الصحابة سيما في حديث حجة الوداع فانه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى آخرها فهو أضبط لها من غيره وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان أخذنا بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانكر على من رجع قول أنس على قوله وقال كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس وانى كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يحسني لعابها اسمع يلبى بالحج وأما عائشة فقربها من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم معروف وكذلك اطلاقها على باطن أمره وظاهره وفعلة في خلوته وعلايته مع كثرة فقهها وعظيم فطنتها وأما ابن عباس فجعله من العلم والفقه في الدين والفهم الشاقب معروف مع كثرة بحثه وتحفظه احواله صلى الله عليه وسلم التي لم يحفظها غيره وأخذها ياها من كبار الصحابة وبان الخلفاء الراشدين واطروا على الافراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان واختلف عن علي فلم يكن أفضل وعلموا انه صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يواظبوا عليه مع أنهم الاثمة المتكدي بهم في عصرهم وبعدهم فكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم وأما الخلاف عن علي وغيره فأنما فعلوه لبيان الجواز وفي الصحيحين وغيرهما ما يوضح ذلك وقد روى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال اذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر باحدهما وترك الآخر ذلك ان الحق فيما عملاه وبانه لم يمتثل عن أحد منهم كراهة الافراد وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع حتى فعله على لبيان الجواز وبان الافراد لا يجب فيه دم باجتماع خلاف التمتع والقرآن ففيه ما الدم ليجر ان النقص بلا شك لان الصيام يقوم مقامه ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية وأجابوا عن أحاديث القرآن والتمتع بانها مؤولة بانه أمرهما فنسب اليه لذلك نحو بني الامير المدينة وعن قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بانه ليس فيها الا الامر باتمامها ولا يلزم منه قرنهما بالفعل فهو كقوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وبسط الجدال بطول الحديث رواه مسلم عن اسماعيل بن أبي اويس ويحيى بن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي وابن ماجه عن أبي مصعب والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وابن ماجه ايضا عن هشام بن عمار ستمهم عن مالك به (مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال) مالك (وكان يتبعني في حجر عروة بن الزبير) ولذا اشتهر بتسم عروة (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن) خاتمه (عائشة أم المؤمنين) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج واستمر عليه الى ان تحلل منه يعني ولم يعتمر تلك السنة كما قيل وهو مقتضى من رجح انه كان مفردا كما في الفتح واعاد الامام هذا الحديث مختصرا كانه لانه سمعه من أبي الاسود بالوجهين وأخرجه النسائي عن قتيبة وابن ماجه عن أبي مصعب عن مالك به مختصرا فان قيل كيف اختلف الصحابة في صفة حجه صلى الله عليه وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة قال عياض أجاب الطحاوي وابن جرير ثم ابن عبد الله محمد بن أبي صفر ثم المهلب اخوه وابن المرباط وابن القصار وابن عبد البر وغيرهم بما ملخصه ان النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها اذ لو أمر بواحد لظن ان غيره لا يجزى فاضيف الجميع اليه وأخبر كل واحد بما أمر به وأباح له ونسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم



أما لمرده وأما التأويل عليه وأما إجماعه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذنا لافضل فأحرم مفردا بالحج  
وبه تظاهر الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فنعناها أمره وأما الروايات بأنه كان قارناً  
فليس اخباراً عن ابتداء إجماعه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقبلة إلى عمرة  
لخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدى فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه هدى في آخر أحوالهم قارنين  
بمعنى أنهم ادخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج لأنها  
كانت منكراً عندهم في أشهره ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم  
فصار صلى الله عليه وسلم قارناً في آخر أمره وانفق الجهور على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض  
الناس عنه وقال لا يدخل أحرام على أحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة واختلف في إدخال العمرة على  
الحج فيجوز أصحاب الرأي وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي  
صلى الله عليه وسلم ضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج ومن قال كان متمتعاً أي تمتع بفعل العمرة  
في أشهر الحج وفعلها مع الحج لأن التمتع يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفقت ولا يبعد ما ورد  
عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا من الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً فالأفراد  
أخبار عن فعلهم أولاً والقران أخبار عن أحرام الذين معهم هدى بالعمرة تأنيلاً والتمتع أنفسهم الحج إلى  
العمرة ثم أهلاهم بالحج بعد التحلل منها كما فعل كل من لم يكن معه هدى وقول بعض علمائنا أنه  
صلى الله عليه وسلم أحرم أحراماً مطلقاً منتظراً ما يؤمر به من أفراد أو قران أو تمتع ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة  
معه في وادي العقيق بقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة لا يصح لأن رواية جابر وغيره  
صريحة بخلافه مع صحته وقال الخطابي قد انعم الشافعي في كتاب اختلاف الحديث واجاد فقال ما لم يخصه  
معلوم في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر كلفاعل الحديث رحم صلى الله عليه وسلم ما عزا وقطع  
سارق رداء صفوان وأما أمر بذلك ومثله كثير وكان الصحابة منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ  
عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه فيجاز أن تضاف كلها إليه صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها  
وأن فيها ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول لبيك بحجة فحكى أنه أفرد وخفي عليه قوله وعمرة فلم يحك  
إلا ما سمع وسمع أنس وغيره الزيادة ولا ينكره وأما ما يحصل التناقض لو كان الزائد نافيًا لقول  
صاحبه فاما إذا أثبت وزاد عليه فلا تناقض ويحتمل أن الراوي سمعه يقول لغيره على وجه التعليم فيقول  
له قل لبيك بحج وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة تظاهر ليس فيها تناقض والجمع بينها  
سهل كما ذكرنا انتهى وقيل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسحوا حجهم  
فيجملوه عمرة وفسح معهم ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة سوق الهدى فاستمر معتمراً حتى أدخل  
الحج عليها حتى تحلل منها جميعاً وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وأخراً وهو محتمل (مالك أنه سمع أهل  
العلم يقولون من أهل) أحرم (بحج مفرد ثم بدله أن يهل بعده بعمرة) يردفها عليه (فليس له ذلك)  
لضعفها وقوته (قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة لأن أعمال العمرة داخله  
في أعمال الحج فلا فائدة في إردافها عليه بخلاف عكسه فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت

\*(القران في الحج)\*

مصدر قرن وهو الإلهال بالحج والعمرة معا وهذا لا خلاف في جواره أو الإلهال بالعمرة ثم يدخل  
عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه)  
محمد بن علي بن الحسين وفيه انقطاع لأن محمد لم يدرك المقداد ولا علياً لكنه في الصحيحين وغيرهما  
من طرق بنحوه (أن المقداد بن الأسود) الصحابي الشهير البدرى (دخل على علي بن أبي طالب

بالسقاء) بضم السين واسكان القاف مقصور قرية جامعة بطريق مكة وفي البخاري من  
سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان (وهو بنج) بفتح التثنية وسكون النون وفتح الجيم  
وعين مهملة من بنج كنع بضم أوله وكسر الجيم من أنج أي يسقى (بكراته) جمع بكرة بالفتح والضم  
ولها الناقة أو الفتى منها أو التي إلى أن يجزع أو ابن الخاض إلى أن ينثي أو ابن اللبون أو الذي لم يزل  
(دقيقاً وخبثاً) بفتح المجهمة والموحدة ورق ينقص بالخباط ويخفف ويطن ويخط بدقيق  
أو غيره ويؤخف بالماء ويسقى للابل ويقال فجع البعير إذا سقيته المديد وهو أن يسقيه الماء بالبرز  
أو السمسم أو الدقيق واسم المديد التجوع (فتال) المقداد علي (هذا عثمان بن عفان) أمير  
المؤمنين (ينهى عن أن يقرن) بفتح أوله وكسر نائه أي الإنسان مبنى للفاعل أو بضم أوله وفتح  
الراء مبنى للفعل والنائب قوله (بين الحج والعمرة) فخرج علي بن أبي طالب وعلي بن عبد الله بن أبي  
والخباط) لاستحبابه لأنه كبر عليه نبيه عن أمر أباه المصطفى (فأأنسى أثر الدقيق والخباط على  
ذراعيه) فأطلق اليدين أولاً على ما شمل الذراعين (حتى دخل على عثمان بن عفان فقال أنت  
تنهى عن أن يقرن) بالنسبة للفعل والفاعل أي الإنسان (بين الحج والعمرة) ولمسلم عن سعيد بن  
المسيب فقال علي ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان دعنا عنك  
فقال أنى لا يستطيع أن ادعك (فقال عثمان ذلك رأيي فخرج علي مغضباً) لأن معارضة النص بال رأي  
شديدة عندهم (وهو يقول لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معا) وللنساء والاسماعيلي فقال عثمان  
تراني أنهى الناس وأنت تفعله قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد وللنساء  
أيضا ما يشعر بأن عثمان رجح عن النهي ولفظه فلي علي وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال علي  
لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع قال بلى وله من وجه آخر عن علي سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يلبى بهما جميعاً ولمسلم عن عبد الله بن شقيق قال قال عثمان بلى ولكن كنا خائفين قال المحافظ  
هي رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من ابن شقيق فلم يقل  
ذلك والتمتع والقران إنما كانا في حجة الوداع ولا خوف فيها وفي الصحيحين عن ابن مسعود كنا آمن  
ما يكون وقال القرطبي قوله خائفين أي من أن يكون من أفراد أكثر أجراً ممن تمتع وهو جوع حسن على  
بعده انتهى وفي البخاري عن مروان بن الحكم شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهى عن المتعة وإن يجمع بينهما  
فلما رأى ذلك علي أهل بهما لبيك بحجة وعمرة قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد  
ففيه أنه نهى عن القران والتمتع معا أو عطف مساو على ما مر من السلف كانوا يطلقون على القران تمعاً  
لأن القارن يمتنع بترك السفر مرتين وفي قصة عثمان وعلي من الفوائد اشاعة العالم ما عنده من العلم  
واظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين واليهان  
بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه جواز القران والتمتع وإنما نهى  
عنه ما يعمل بالافضل كما وقع لعمر لا كمن خشى على أن يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز  
ذلك فكل منهما مجتهد مأجور وفيه ان المجتهد لا يلزم مجتهد آخر بتقليده لعدم انكار عثمان مع أنه الامام  
حينئذ على رضي الله عنهما (قال مالك الأمر عندنا أن من قرن الحج والعمرة) أحرم بهما معا  
أو أوقفه بطوافها (لم يأخذ من شعره شيئاً ويحلل) بكسر اللام (من شئ) لأنه محرم (حتى يخرجه) إذا  
أن كان معه ويحلل يعني يوم النحر) برحى جرة العقبه (مالك عن محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل أبي الأسود  
ينهم عروة (عن سليمان بن يسار) أحد الفقهاء التابعي (أن رسول الله) أرسله سليمان وقد مر أن أبا  
الأسود وصله عن عروة عن عائشة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام حجة الوداع خرج إلى الحج



في تسعين ألفا ويقال مائة ألف وأربعة عشر ألفا ويقال أكثر من ذلك حكاه البيهقي وهذا في عدة الذين خرجوا معه وأما الذين حجوا معه فأكثر المقيمين بمكة والذين اتوا من اليمن مع علي وأبي موسى وفي حديث أن الله وعد هذا البيت أن يحججه في كل سنة ستمائة ألف إنسان فإن نقصوا كلهم بالله باللائكة قال المحافظ في تسديد القوس هذا الحديث ذكره الغزالي ولم يخرج عنه شيخنا العراقي (فن أصحابه من أهل الحج) مفردوهم أكثرهم (ومنهم من جمع الحج والعمرة) قرن بينهما (ومنهم من أهل بعمرة) فقط (فأما من أهل الحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل) حتى كان يوم النحر (وأما من كان أهل بعمرة فحلوا) لما فاءوا وسعوا وحلقوا أو قصروا من لم يسق هديا باجاعة ومن ساقه عند مالك والشافعي وجاعة قياسا على من لم يسقه ولأنه يحل من نسكه فوجب أن يحل له كل شيء وقال أبو حنيفة وأحمد وجاعة لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر لما في مسلم عن عائشة مرفوعا من أحرم بعمرة ولم يهد فليتحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ومن أهل بجمع فليتم حجه وهو ظاهر فيما قالوه وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في الموطأ والصحاحين عن عائشة مرفوعة من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا فهذه مفسرة للحديث وفي تلك رواية أخرى من أهل بجمع مع العمرة ثم لا يحل حتى ينحر هديه وهذا التأويل متعين وجعابين الروايتين لاتحاد القصة والرواية (مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول من أهل بعمرة ثم بداله أن يهدى فليحل بها) جائز (له ما لم يطف بالبيت و) يسمى (بين الصفا والمروة) فإن طاف وصلى ركعتيه فليس له الإرداف ولا ينقذ وأولى أن يسعى لها ولا قضاء عليه ولا دم لأنه كالدوم لأنه يصح الإهلال بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها لكن يحرم عليه الحلق حتى يفرغ من الحج وعليه الهدى فلو حلق وجب عليه هدى وفدية (وقد صنع ذلك ابن عمر حين قال) كما رواه الإمام بعد ذلك عن نافع عنه أنه قال حين خرج إلى مكة معتمرا في القننة (أن صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من التحلل حين حصرنا بالحديث زائدة في الرواية الآتية فأهل بعمرة من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة عام الحديبية ثم نظر عبد الله في أمره فقال ما أمرهما إلا واحد (ثم التفت إلى أصحابه فقال) يخبر الله بما أدى إليه نظره (ما أمرهما إلا واحد) بالرفع أي في حكم المحصر فإذا جاز التحلل في الأمرة مع أنها غير محدودة بوقت فهو في الحج أجوز وفيه العمل بالقياس (أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة) فأدخل الحج عليها قبل أن يعمل شيئا من عملها وهو جائز باتفاق وإنما أشهد بذلك ولم يكتف بالنية لأنه أراد الإعلام لمن يريد الاقتداء به (قال) ابن عمر محتجا على إدخال الحج على العمرة (وقد أهل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بعضهم كافي حديث عائشة (عام حجة الوداع بالعمرة ثم قال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة) التي أهل بها أي يدخلها عليها (ثم لا يحل) من كل شيء حرم على المحرم (حتى يحل منها جميعا) يوم النحر بتمام طواف الأفاضة

\*( قطع التلبية ) \*

(مالك عن محمد بن أبي بكر) بن عوف الثقفي) الحجازي الثقة وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد (أنه سأل أنس بن مالك وهو أغاديان) جملة اسمية حاله أي ذاهبان غدوة (من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر طول الطريق (في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر قلت لأنس غداة عرفة ما تقول في التلبية في هذا اليوم (قال كان يهل المهل منى) أي يرفع صوته بالتلبية (فلا ينكر عليه) بضم أوله

على البناء المجهول وفي رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدنا صاحبه وفي مسلم عن ابن عمر غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات منى المكي ومنه الكبير (ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) بالبناء للفاعل فيهما أي النبي صلى الله عليه وسلم وفي نسخة البناء للفعول كذا قال بعض الشراح واقصر المحافظ على الثاني قال الشيخ ولي الدين ظاهر كلام الخطابي أن العلماء اجتمعوا على ترك العمل بهذا الحديث وأن السنة في الغدوة من منى إلى عرفات التلبية فقط وحكي المنذري أن بعض العلماء أخذ بنظره لأنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها فقط لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير وذلك لا يدل على استحبابه فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حينئذ أفضل لما دأبه صلى الله عليه وسلم عليها وقال غيره يحتمل أن تكبیره هذا كان ذكرا يتخلل التلبية من غير ترك لها وفيه بعد وهذا الحديث رواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي العيد عن أبي نعيم الفضل بن دكين ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه موسى بن عقبة عن محمد بن عبد الله بن يوسف عن طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه كذا مع رسول الله في غداة عرفة فمنا المكبر ومنا المهمل فأمّا نحن فنكبر قال قلت والله ليجب أنكم كيف لم تقولوا له ماذا رأيت رسول الله يصنع وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره صلى الله عليه وسلم لهم فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل منهما والذي كان يصنعه هو التلبية (مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب) جده الأعلى وفيه انقطاع لأن محمدا لم يدرك عليا (كان يلي في الحج حتى إذا زاغت زالت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال مالك وذلك) أي فعل علي (الأمر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة النبوية وقاله ابن عمر وعائشة وجماعة وقال الجمهور يلي حتى رمى جرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلي حتى بلغ الجحرة ثم اختافوا فقال أصحاب الراي وسفيان الثوري والشافعي يقطعونها مع أول حصة لظهور قوله حتى بلغ الجحرة وقال أحمد واسحاق يلي إلى فراغ رميها والرواية أبي داود حديث الفضل لي حتى رمى جرة العقبة ولأن خزيمة عن الفضل أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصة ثم قطع التلبية مع آخر حصة قال ابن خزيمة حديث صحيح مفسر لما بهم في الرواية الأخرى وأن المراد بقوله حتى رمى الجحرة أي أتم رميها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عمته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا رجعت إلى الموقف) بعرفة بعد الزوال ففي فعلها وفعل على ذلك وهما بالمكانة من النبي صلى الله عليه وسلم أقوى دليل على ترك العمل بحديث الفضل وإن كان صحيحا قال أبو عبد الملك والمعنى في ذلك والله أعلم أن التلبية اجابة فهو يجب إلى الإحذ في انتفاء المناسك ثم بعد ذلك التكبير والتهيل على ما بين عليه السلام (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى المحرم) ويستمر على ذلك (حتى يطوف بالبيت و) يسمى (بين الصفا والمروة ثم) بعد السعي (يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة فاذا غدا) أي ذهب (ترك التلبية) هذا في الحج (وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل المحرم) وبه قال مالك في المحرم من الميقات كائنا في (مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلي وهو يطوف بالبيت) لعدم مشروعيته في الطواف ولذا كرهها ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة ما رأيت أحدا يقتدى به يلي حول البيت الأعظم من السائب وأجازه الشافعي سرا وأحمد وسكان ربيعة يلي إذا طاف وقال إسماعيل القاضي لا يزال الرجل مليا حتى يبلغ الغابة لئلا يكون إليها استجابته وهي الوقوف بعرفة قاله أبو عمر



(مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال المدني ثقة علامة (عن أمه) مرجانة مولاة عائشة تكنى أم علقمة مقبولة الرواية عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة بكرة) بفتح النون وكسر الميم موضع قيل من عرفات وقيل بقربها خارج عنها (ثم تحولت إلى الأراك) موضع بعرفة من ناحية الشام (قالت وكانت عائشة تنزل) تلي (ما كانت في منزلها) الموضع الذي نزلت فيه (و) يهل (من كان معها فإذا ركب فتوجهت إلى الموقف) بعرفة (تركت الأهل) التلبية (قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة) كما فعلت مع النبي صلى الله عليه وسلم (ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الحجفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فإذا رأت الهلال اهلت به مرة) فتأتي مكة فتعمل العمرة ثم تعود إلى المدينة لقوله تعالى الحج أشهر معلومات فيستحب تخليص أشهرها كلها للحج وخروجها للحجفة لفضل الأحرام من الميقات والأحرام من التمتع إنما هو رخصة والميقات أفضل قاله أبو عبد الملك (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري (أن عمر بن عبد العزيز) الإمام العادل (غدا يوم عرفة من منى فسمع التكبير عاليا فبعث المحرس) بفتحين جمع حارس أي الأعوان (يصيحون) صرخون (في الناس أيها الناس أنها التلبية) فلا تبدلوا بالتكبير وفيه إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم أنما ينكر على من كبر يومئذ لبيان الجواز من كبر يومئذ لبيان الجواز

\*(أهل أهل مكة ومن بها من غيرهم)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال يا أهل مكة ما شأن الناس يا تون شعنا) مغربين متلدين لعدم التعاهد بالدهن ونحوه لأجل أحرامهم (وأنتم مذنونون) عبارة عن عدم أحرامهم كأنه قيل إذا كان بعد الدار أشعث لأجل القدوم على الدار فأولى أهلها كما قال (أهلوا إذا رأيت الهلال) أي هلال ذي الحجة وهذا مما لا يوافق عليه عمر ابنه عبد الله فكان يهل يوم التروية واحتج بأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحته وبكل من القولين قال جماعة من السلف والأئمة وهما روايتان عن مالك والخلاف في الأفضل إذ يجوز كل باجاء كما مر (مالك عن هشام بن عروة أن عبد الله ابن الزبير) بن العوام (أقام بمكة تسع سنين) وهو خليفة (يهل بالحج) لهلال ذي الحجة (ليحصل له من الشمت ما يساوي من أحرم من الميقات) (و) شقيقه (عروة بن الزبير معه يهل ذلك) وبه قال أكثر الصحابة العلماء (قال مالك وأما يهل أهل مكة وغيرهم بالحج إذا كانوا بها) فإذا كانوا بغيرها وأرادوا الحج أحرموا من الميقات الذي يمرون به إن كان والأفن المحل الذين هم فيه (و) إنما يهل (من كان مقيما بمكة من غير أهلها من جوف مكة) متعاقب يهل أي من أي مكان منها ويندب المسجد (لا يخرج من الحرم) للحل لأنه سيخرج له الوقوف بعرفة فقد جمع بين الحل والحرم في أحرامه (ومن أهل من مكة بالحج فليؤخر الطواف بالبيت) أي طواف الحج الفرض وهو طواف الأفاضة (والسعي بين الصفا والمروة) ليوقعه عقب الأراف (حتى يرجع من منى) يوم النحر (وكذلك صنع عبد الله بن عمر وسئل مالك عن أهل بالحج من أهل المدينة أو غيرهم) من المقيمين بمكة (من مكة لهلال ذي الحجة كيف يصنع بالطواف قال أما الطواف الواجب) وهو طواف الأفاضة (فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة) أي يأتي به عقبه بلا فصل (وليطف ما بداله) من الطواف النفل (وليصل ركعتين كلما طاف سبعا) بضم السين (وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أهلوا بالحج) من مكة (فأنفروا الطواف) الواجب (بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى) بيان لما أفاده اسم الإشارة (وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة) لا يارضيه ما مر عنه مسندا أنه كان يهل يوم التروية أي ثامن الحج وأحتج له بالقياس على الفعل النبوي لجهل على أنه كان يفعل

يفعل الأمرين جميعا بينهما والصحيح أن كان لا تفيد الاستمرار في الفتح أن ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك انتهى وروى عبد الرزاق عن نافع أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة ومرة أخرى حين راح إلى منى وروى أيضا عن مجاهد قلت لابن عمر أهلت فينا أهلا لا مختلفا قال أما أول عام فأخذت مأخذا هل بلدي ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراما وأخرج حراما وليس كذلك كسنا تفعل قلت فبأي شيء تأخذ قال تحرم يوم التروية (ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى) فيطوف ويسعى (وسئل مالك عن رجل من أهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره قال بل يخرج إلى الحل فيحرم منه) لأن شرط الأحرام الجمع بين الحل والحرام ولأن العمرة زيارة البيت وأنما يزار الحرم من خارج الحرم كما يزار زور في بيته من غير بيته قاله أبو عمر

\*(ما لا يوجب الأحرام من تقليد الهدى)\*

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد) بن عمرو بن خزم الأنصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية (أنها أخبرته) أي عبد الله (أن زياد بن أبي سفيان) بن حرب قال المحافظ كان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت له زياد على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه وابنته وأمر زيادا على العراقيين بالبصرة والكوفة جمعهم ماله ومات في خلافة سنة ثلاث وخمسين ووقع في مسلم عن يحيى عن مالك أن ابن زياد وهو وهم نبه عليه الفساق ومن تبعه قال النووي وجميع من تكلم على مسلم والصواب ما في البخاري وهو الموجد عند رواه الموطأ أن زيادا (كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن عباس) بفتح الهمة ويروي بكسرها (قال من أهدى هديا) أي بعته إلى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الأحرام (حتى ينحر) بالنساء للفعل (الهدى) بالرفع نائب الفاعل (وقد بعثت بهدي فاكتفى إلى بامرله أو مري صاحب الهدى) أي الذي معه الهدى بما يصنع وكأنته كتب إليها ما بلغه أنكارها عليه روى سعيد بن منصور عن عائشة وقيل لها أن زيادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه فقالت عائشة أوله كعبة يطوف بها (قالت عمرة) بالسند المذكور (قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت فلا تدهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي) بفتح الدال وشدة الياء وفي رواية بالافراد على إرادة الجنس وفيه رفع مجاز أن تكون أراد أن يفتل بامرها (ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده) الشريفة (ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي) بفتح الهمة وكسر الموحدة الخفيفة تريد أباها أبا بكر الصديق فأفادت أن وقت البعث كان سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس قال ابن التين أرادت عائشة بذلك علمها بجميع التمتع ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاثين طائفة أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ فأرادت إزالة هذا اللبس واكتلت ذلك بقولها (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له) وفي رواية لمسلم فاصبح فينا حللا يأتى ما يأتى المحلل من أهله (حتى ينحر الهدى) بالنساء للفعل أي وانقضى أمره ولم يحرم وبعد ذلك أولى لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلان ينتفى عند انتفاؤها أولى وحاصل اعتراضها على ابن عباس أنه قاس التولية في أمر الهدى على المباشرة له فبينت أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وقد وافق ابن عباس ابن عمر عند ابن المنذر وابن أبي شيبة وقيس بن سعد بن عباد بن سعيد بن منصور وعمر وعلي عند ابن أبي شيبة



بأسناد منقطع والنفى وعطاء ابن سيرين وآخرون لما رواه الطحاوي وغيره عن عبد الملك بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد قبضه من حبيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت بسبني التي بشت بها ان تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فليست قبضي ونسيت فلم أكن لا نخرج من قبضي من رأسي وأسنادوه فيف فلاحجة فيه وقد جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ذلك فقال اول من كشف الدعاء عن الناس وابن لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عمرة عنها وقال لما بلغ الناس قواها أخذوا به وتركوا قهري ابن عباس رواه البيهقي وفي الحديث من القوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وان كان له من يكفيه اذا كان معيهم به ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنص وان الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم التأسى به حتى تثبت الخصوصية واخرجه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الوكالة عن اسماعيل ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهديه ويقب هل يحرم عليه شيء فاعبرتني انها سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من اهل ولي) والى ذلك صار فقهاء الامصار وذهب سديد بن الحبيب الى انه لا يجنب شيئا مما يجنبه المحرم الا انما جعله لجمع رواه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح وذهب جماعة من فقهاء القنوي الى ان من اراد التمسك بغير تقليد الهدى محرم حكاه ابن المنذر عن الثوري وأجد واسحاق قال وقال اصحاب الرأي من ساق الهدى وأتم البيت ثم قلده وجب عليه الاحرام وقال الجمهور لا يصير بتقليد الهدى محرم ما يوجب عليه شيء ونقل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عليهم فالطحاوي اعلم بهم منه ولعل الخطابي ظن التسوية بين المسلمين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي) تيم قريش (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير) بضم الهاء وفتح الدال المهملة (انه رأى رجلا) هو ابن عباس (مجردا بالعراق) أي البصرة (فقال الناس عنه فقالوا انه أمر بهديه ان يقلد فلذلك تجرد قال ربيعة فاقبت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب الكعبة) اقسام على ذلك اعتمادا على حديث عائشة المذكور وهي خالته اذ لا يجوز ان يقسم انه بدعة الا وقد علم ان السنة خلافه وابن عباس اعتمد القياس وهو لا يمتد في مقابلة السنة ورواه ابن ابي شيبة عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن ربيعة انه رأى ابن عباس وهو امير على البصرة في زمان علي مجردا على منبر البصرة فذكره فعرف اسم المهم وتعين خصوص المحل من العراق في رواية مالك (وسئل مالك عن نخرج بهدي لنفسه فاشعره وقلده بذى الحليفة) ميقات المدينة (ولم يحرم هو حتى جاء الحنفية) ميقات الشام ومصر ونحوهما (قال لا أحب ذلك ولم يصب من فعله) أي أخطأ لأنه ان كان ميقاته المدينة فيحرم عليه تدنيه حلا وان كان ميقاته الحنفية فتدافعات نفسه النصيلة (و) أخطأ أيضا من حيث انه (لا ينبغي له ان يقلد الهدى ولا يشعره الا عند الالهلال) اتباعا لسنة (الارجل لا يريد الحج فيبعث به ويقب في اهل) كفعله صلى الله عليه وسلم (وسئل مالك هل يخرج بالهدى غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك) أي يجوز للكن لا يتجاوز به الميقات الا وهو محرم الا ان لا يريد دخول مكة (وسئل) ايضا (عما اختلف فيه الناس من الاحرام) أي التجرد (لتقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العمرة) كابن عباس وموافقيه فقال الامر عندنا بالمدينة الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين ان رسول صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم اقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى يخرج بهديه بالبناء للقول والفاعل أي نحره أبو بكر فان السنة هي الحجة عند الاختلاف خصوصا وقد جعلها عمل المدينة

(ما تفعل الخاض في الحج)\*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الخاض) او انفسا (التي تنزل) تحرم (بالحج والعمرة انها) بكسر الهمزة (تنزل بحجها او عمرتها اذا ارادت واكن لا تطوف بالبيت) لان الطهارة شرط في صحتها (ولا بين الصفا والمروة) أي ولا تسمى فهو من باب علقمتا بنسا وما باردا او اتقديروا لا تطوف مجازا (وهي تشهد) تحضر (الناسك كلها) عرفة وغيرها (مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة) لان السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فاذا امتنع الطواف امتنع السعي لاجله لان الطهارة شرط في السعي اذ لا تسترط عند الكفاة الا ما حكاها ابن المنذر عن الحسن البصري والمحدثين تيمية رواية عن أحمد وحكي ابن المنذر عن عطاء قواين في من بدأ بالسعي قبل الطواف قال بعض اهل الحديث لمحدث أسامة بن شريك ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال سميت قبل ان أطوف قال طف ولا حرج وقال الجمهور لا يجزيه وأولو حديث أسامة على من سعي بعد طواف القدوم وقبل طواف الافاضة (ولا تقرب المسجد حتى تطهر) بسكون الطاء وضم الهاء وفتح التاء والطاء المشددة وشدا الهاء أيضا على حذف احدي التامين أي حتى يتطهر دمها وتغتسل وقول ابن عمر هذا سياتي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال لها افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري

(العمرة في اشهر الحج)\*

(مالك انه بلغه) واخرجه البراز عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام المدينة) بالتحقيق اوضح من التشديد في ذي القعدة سنة ست حيث صده المشركون بالحديبية ففخر الهدى بها وحق هو واصحابه ورجع الى المدينة وفي عدهم لها عمرة دليل على انها عمرة تامة (وعام القضية) وتسمى عمرة القضية والقضاء لانه صلى الله عليه وسلم قاضي قريش فيها على ان يأتي مكة من العام المقبل ويقب ثلاثا لانها وقعت قضاء عن العمرة التي صدعنها اذ لو كانت كذلك لكانت عمرة واحدة وهذا مذهب المالكية والشافعية والجمهور انه لا يجب القضاء على من صدع البيت وقال الحنفية هي قضاء عنها وتسمية العمرة بالسلف اياها بعمرة القضاء ظاهري خلافه (وعام الجعرانة) بكسر الجيم وسكون المهملة وخفة الراء عند الاصمعي وصوبه الخطابي وبكسر العين وشدا الراء بين الطائف ومكة حين قسم غنائم حنين في ذي القعدة (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل وصله أبو داود ومن طريق داود بن عبد الرحمن وسعيد بن منصور بأسناد قوي من طريق الدراوردي كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمر الا ثلاثا) لا يخالف هذا المحصر ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر اربعاً وفيه ما عن انس اعتمر اربعاً بعمرة المدينة حيث ردوه ومن العام القابل وعمرة الجعرانة وعمرة مع حجة ولا جدواي داود عن عائشة اعتمر أربع عمر لا نهالم تعد التي في حجة لانها لم تكن في ذي القعدة بل في ذي الحجة (احداهن في شوال) هذا ما غابرة ولها ولقول انس في ذي القعدة وجمع الحافظ بان ذلك وقع في آخر شوال واول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه بأسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة لم يعمر النبي صلى الله عليه وسلم الا في ذي القعدة ولهذا الرزاق عن الزهري اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وهذه عمرة الجعرانة (واثنين في ذي القعدة) عمرة المدينة وعمرة القضية وما قول البراء عند البخاري اعتمر صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة قبل ان يحج مرتين فكانه لم يعد التي في حجة لم يكونها في ذي الحجة وحديثه مقيد بذي القعدة ولم يعد التي صدعنها وان وقعت في القعدة او بعدها ولم يعد عمرة الجعرانة لحفاها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش السكبي







ويؤيده رواية مسلم عن جابر قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما شاء الله من الحج والعمرة كما أمر الله وقال النووي المختار الثاني وهو التزوية ترغيبا ثم انقضاء الاجماع على جواز التمتع بلا كراهة وبقي الخلاف في الافضل وفي الصحيحين واللفظان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب الله يعني متعة الحج وامرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم تنزل آية تلغها ولم ينه عنها صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل برأيه ما شاء وفي سلم يعني عمر ووقع ذلك من عثمان ايضا كما مر وما وية مع سعد بن ابى وقاص قصة في ذلك عندك يسر على استطهار عباد وغيره ان المتعة التي نهى عنها عمر وعثمان هي فسخ الحج الى لا العمرة التي يحج بعدها وأما ما رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب ان رجلا من الصحابة أفسده عنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه نهى عن العمرة فحج فأسناده ضعيف وطلع كما بينه الحفاظ وحديث الباب رواه الترمذي وقال صحيح والنسائي عن قتبية بن سعيد ما لك به (مالك عن صدقة بن يسار) الجزري نزول مكة مات سنة اثنتين ومائة (ع) في ذي الحجة عمرانه قال والله لان اعتمر قبل الحج في شهره (واهدى احب الى أم ان اعتمر بعدا) يعني قول ابن عباس في جواز التمتع ورد على أبيه وعثمان في كراهته وفي الزبية عن ما يعني قول ابن عمر ان عمر هذا وافراد الحج من المقات احب الى ضرورة كان أو غير ضرورة قيل كانه سجد الى الحج من بلده التمتع افضل عنده من الافراد وكذا تأوله أبو عبيد وقيل اراد ما لك من العبرة تبعا ولا يكون لي أنى أو لا بما عني الله تعالى بقوله واذن في الناس بالحج ياتوك رجال يقولون من اعتمر في اشهر الحج الحج تبعا (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولا (عبد الله بن) ثم اقام بمكة حتى يدركه الحج في شوال أو ذي القعدة أو في ذي الحجة قبل الحج) لا بعده في هدى لفقده أو فقد منه (فصيام فهو متمتع ان حج وعليه ما استيسر) تيسر (من الهدى فاني أو الى بلده على الخلاف) قال مالك ثلاثة أيام في الحج) أي أيامه ولو أيام منى (وسبعة اذ اراد منى) حج في عامه لم يكن متمعا قال مالك وذلك اذا اقام حتى الحج ثم حج من عامه فلو لم يحج منى تيسر لا انقطاع بغيرها (ثم قدم معتمرا في اشهر الحج في رجل من أهل مكة انقطع الى غيرها وسلك من ساكني مكة وما في حكمها حينئذ وان كان الحج ثم اقام بمكة حتى انشأ الحج منها انه متمتع) حاضري المسجد الحرام (يجب عليه الهدى أو الصيام اصله منها لان الله تعالى يقول ذلك ان لم يحجها) (وسئل مالك عن رجل من غير أهل مكة ان لم يجد هديا وأنه لا يكون مثل أهل مكة الاقامة بمكة حتى ينشئ الحج المتمتع هو متمتع) (ذلك انه دخل مكة بمكة بعمرة في اشهر الحج) هو مثل أهل مكة وان اراد الاقامة بها (و) بيان (ذلك انه دخل فعليه الهدى أو بدله ان لم يجد هديا أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة) وقت الفعل (وان هذا مكة وليس هو من أهلها وانما) (هل يقيم أو يرجع بعد الحج) (ليس هو من أهل مكة) الرجل يريد الاقامة ولا بد منه فوجب عليه الهدى أو الصيام وهذا استدلال في غاية الظهور حين الاقمار قد دخل الانصاري (انه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في شوال أو ذي القعدة) (مالك عن يحيى بن) (أو في ذي الحجة ثم اقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع ان حج) لان لم يحج (و) بفتح القاف وسكونها (من الهدى) شاة فاعلا (من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع) عليه (ما استيسر) (من الهدى) شاة فاعلا (من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع) كما قال تعالى رجعت قال ابن عباس الى امصاركم ونحوه قول ابن عمر الى أهله رواهما البخاري وهذا قول ورور عن الشافعي معناه الرجوع الى مكة وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ومعنى

الرجوع التوجه من مكة فيصومه في الطريق ان شاء وبه قال اسحاق بن راهويه

\*(ما لا يجب فيه التمتع)\*

أي دمه أو صومه (قال مالك من اعتمر في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة) أي في أوائلها بدليل قوله (ثم رجع الى أهله ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدى) أو بدله (انما الهدى على من اعتمر في أشهر الحج ثم اقام حتى الحج ثم حج) وبهذا قال الجمهور لان شرط التمتع الجمع بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وان تقدم العمرة وأن لا يكون مكافئ اختل شرط من الثلاثة لم يكن متمعا وقال الحسن البصري يكون متمعا اذا اعتمر في أشهر الحج ثم عاد لبلده ثم حج منها بناء على ان التمتع ايقاع العمرة في أشهر الحج فقط (وكل من انقطع الى مكة من أهل الآفاق وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج ثم انشأ الحج منها فليس بمتمتع وليس عليه هدى ولا صيام) ايضاح لما قبله (وهو بمنزلة أهل مكة اذا كان من ساكنيها) لانه يصدق عليه قوله حاضري المسجد الحرام (سئل مالك عن رجل من أهل مكة خرج الى الرباط) بنجر (أو الى سفر من الاسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الاقامة بها) - واه (كان له أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها بعمرة في أشهر الحج ثم انشأ الحج) من عامه (وكانت عمرته التي دخل بها من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم أو دونه) من بقية المواقيت (أتمتع من كان على تلك الحالة) أم لا (فقال مالك ليس عليه ما على المتمتع من الهدى أو الصيام) ان لم يجده (و) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) العزيز (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وهذا من حاضريه غاب عنه لمحاجه ثم رجع

\*(جامع ما جاء في العمرة)\*

هي لغة الزبارة قال الشاعر

تهل بالغرق قدر كعبانها \* كما يهل الزاكب المعتمر

وقيل هي القصد قال آخر \* اقدم ابن معمر حين اعتمر أي قصد وشرعا قصد البيت على كيفية خاصة قيل انها مشتقة من عمارة المسجد الحرام (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن) ابن الحارث بن هشام قال ابن عبد البر تفرد سمي بهذا الحديث واحتاج الناس اليه فيه وهو ثقة ثبت حجة فرواه عنه مالك والسيبان وغيرهما حتى ان سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح ثم أسنده من طريقه قال الحفاظ فكان سمي لا يسمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح (عن أبي صالح) ذكر ان (السمان عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة) يحتمل كما قال الباسي وتبعه ابن التين ان الى بمعنى مع كقوله تعالى من أنصاري الى الله أي مع العمرة (كفارة لما بينهما) قال ابن عبد البر من الذنوب الصغائر دون الكبائر وذهب بعض علماء عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وكأنه يعني الباسي فانه قال ما من الفاظ العموم فتقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما رتب بينهما الا ما خصه الدليل واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكبائر يكفرها اذا تكفروا العمرة واجب بان تكفير العمرة مقيد بغيرها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر البعد فتعبر من هذه المحيثة وظاهر الحديث ان العمرة الاولى هي المكفرة لانها التي وقع الخبر عنها انها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي المكفرة لما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر وقال الابي الاظهر انه خرج مخرج بحث على العمرة والاكتفاء منها لانه اذا حل على غير ذلك يشك بما اذا اعتمر مرة واحدة اذ يلزم عليه ان لا فائدة لها



لان فادتها وهو التكفير مشروط بفعالها اذ ان يقال لم تقتصر فائدة العبادة في تكفير السيئات بل يكون فيها وفي ثبوت الحسنات ورفع الدرجات كما ورد في بعض الاحاديث من فعل كذا كتب له كذا كذا حسنة وحجت عنه كذا كذا سيئة ورفع له كذا كذا درجة فتكون فادتها اذ لم تكرر ثبوت الحسنات ورفع الدرجات وقال شيخنا ابو عبد الله يعني ابن عرفة اذ لم تكرر كذا بعض ما وقع بعدها لانه والله اعلم بقدر ذلك البعض (والحج المبرور) قال ابن عبد البر قيل هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رقت ولا فسوق ويكون بمال حلال وقال الباجي هو الذي اوقعه صاحبه على البروقيل هو المقبول وعلامته ان يرجع خبرا مما كان ولا يداود المعاصي وقيل الذي لا يخجله شيء من الاثم ورجحه النووي وقال القرطبي الاقوال المذكورة في تفسيره متقاربة وهي انه الحج الذي وقبت احكامه ووقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الاكمل ولا جدد والمحاكم عن جابر قالوا يا رسول الله ما البر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام قال المحافظ وفي اسناده ضعف ولو صح لكان هو المتعين دون غيره وقال الابي الاظهر انه الذي لا معصية بعده لقوله في الحديث الاخر من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق اذ المعنى حج ثم لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا عطفه بالفاء المشبهة بالتعقيب واذا فسر بذلك كان الحديثان بمعنى واحد وتفسير الحديث بالحديث اولى ويصكون الرجوع بالاذن كناية عن دخول الجنة مع السابقين (ليس له جزاء الا الجنة) أي لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد ان يدخل الجنة وروى الترمذي وغيره عن أبي مسعود مرفوعا انه واين الحج والعمرة فان متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر حيث الحديث والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب الا الجنة قال ابن بريزة قال لعلاء شرط الحج المبرور طيب النفقة فيه قيل مالك رجل سرق ما لا يفرج به ايضار الزنا قال اي والله الذي لا اله الا هو وسئل عن حج بمال حرام قال حجه مجزى باثم بسبب جنائته وبالحقيقة لا يرقى الى العالم المطهر الا المطهر فالقبول اخص من الاجزاء لانه عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن ترتب الثواب على الفعل فلذا قال يجزى وهو اتم وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاًهما عن مالك بن نابه وتابعه جماعة في الصحيحين وغيرهما عن سمي (مالك عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن) مولاه (يقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا جميع رواية الموطأ وهو مرسل ظاهر الكن صرح ان ابا بكر سمعه من تلك المرأة فصارت بذلك مسنداً فقد رواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يقال لها أم معقل هكذا سماها الزهري وهو المشهور المعروف وتابعه على ذلك جماعة وفي بعض طرقه اسميتها أم سنان الانصارية ورجح المحافظ انها قصتان وقعتا لمرأتين لتغاير قسمتيهما ولان أم معقل أسدية وأم سنان انصارية وفي أبي داود عن أم معقل ان حبشها الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان بعد رجوعه من حجة الوداع وانه قال لها ما منعك ان تخرجي معاني وجهنا هذا (فقالت اني قد كنت تجهزت للحج فاعترض لي) أي عاقني عائق مني وعند أبي داود فاصابتنا هذه القرحة المحسبة أو المجذري فهلك فيها أبو معقل وأصابني فيها مرضي هذا حتى صبحت منها وكان لنا جمل هو الذي تريد ان نخرج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله قال فها خرجت عليه فان الحج من سبيل الله وفي رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله اني أردت الحج ففضل جلي أوقات بعيري ويجمع بأنه ضل ثم وجد فحصلت لهم القرحة أو ضل بعد حصولها ثم وجد فذكرت له الوجهين واقتصر بعض الرواة على أحدهما (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان فان عمرة فيه كحجة) وفي لفظ تعدل حجة واعتمر هو في شوال لانه لم يتيسر له الا عتمار في رمضان صلى الله عليه وسلم وفيه ان أعمال البر قد تفضل

بعضها بعضا في أوقات وان الشهور بعضها أفضل من بعض والعمل في بعضها أفضل من بعض وان شهر رمضان مما يتضاعف فيه عمل البر وذلك دليل على عظيم فضله وان الحج أفضل من العمرة لما فيه من زيادة المشقة والعمل وورقة لا مطلق قصة مثل هذه اخرجها ابن السكن وابن منده في الصحابة والدولاني في الكشي من طريق طلق بن حبيب ان ابا طلق حدثه ان امرأته أم طلق قالت له وكان له جمل يغزو عليه وناقته يحج عليها اعطى جملك ايج عليه قال ان جملتي جدي في سبيل الله فقالت ان الحج من سبيل الله قالت فأعطني الناقة ووجنت على الجمل قال لا أوترك على نفسي قالت فأعطني من نفقتك قال ما عندى فضل عني وعن عياشي ما اخرج به وما تركه لكم قالت انك لو اعطيتني اخلفها الله فلما ايت عليها قالت اذا القيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقره مني السلام واخبره بالذي قلت لك فأتته واقرته منها السلام واخبرته بما قالت فقال صدقت أم طلق لو اعطيتها الجمل لكان في سبيل الله ولو اعطيتها الناقة لكانت وصكت في سبيل الله ولو اعطيتها من نفقتك لآخلفها الله قال فانها تسألك ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان وسنده جيد قال المحافظ وزعم ابن عبد البر ان أم معقل هي أم طلق لها كنيستان وفيه نظر لان أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واما طلق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صغار التابعين فدل على تغاير المرأتين ويدل عليه تغاير السياقين أيضا وفي البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجة قال لا م سنان الانصارية ما منعك من الحج قالت كان لنا اخنوخان فركب أبو فلان تغني زوجها وابنه عملي أحدهما والاخر يسقى ارضنا قال فاذا كان رمضان اعتمر في فيه فان عمرة في رمضان تعدل حجة معي وعند ابن حبان قالت أم سليم خرج أبو طلحة وابنه وتركاني والظاهر ان ابن انس مجاز لانه ربيبه لان ابا طلحة لم يكن له ابن كبير وبالمجمل فهي وقائع متعددة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال افضلوا) فرقوا (بين حجتكم وعمركم) بان تحرموا بكل منهما وحده (فان ذلك اتم حج أحدكم واتم لعمركم ان يعتمر في غير اشهر الحج) فكره عمر التمتع لئلا يترفع الحاج وكان من رأيه عدم الترفع للحاج بكل طريق وهذا رواه جابر ايضا عن عمر عند مسلم ومروزي ما فيه (مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان كان اذا اعتمر رجا لم يحطط عن راحته حتى يرجع) الى المدينة لانه كان ينهي عن المتعة كما مر ولانه صلى الله عليه وسلم انما اخص للهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا أي قضاء حاجته فرأى عثمان انه مستغن عن الرخصة فجعل الاوبة الى دار مقامه لقيامه بأموال العامة والخاصة (قال مالك العمرة سنة) مؤكدة أكد من التور وهذا المشهور في المذهب وبه قال أبو حنيفة في المشهور عنه (ولانهم احدا من المسلمين اخص في تركها) جل على السنة لان تركها لا يرخص فيه بل ثمة سنة يقتل عليها وجهه بعضهم على الوجوب وبه قال ابن حبيب وابن الجهم وهو المشهور عن أحمد والشافعي واحتجوا بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ليعظموا على الحج الواجب وبان الاتمام اذا وجب وجب الابتداء وبان معنى اتموا اقيموا كما كان معنى اقيموا اتوا في قوله تعالى فاذا اطمأنتم فاقموا الصلاة وتعب الاول بانه لا يلزم من الاقتران بالحج وجوب العمرة فهو استدلال بضعف دلالة الاقتران والثاني بان غير الواجب يلزم اتمامه بالدخول فيه والثالث بانه لا يلزم من كون اقيموا معنى اتموا ان يكون اتموا بمعنى اقيموا لان اللغة لا تثبت بالعكس مع انه اختلف في معنى اتموا هل هو كمالها بعد الشروع فيها وترك قطعها وهو ظاهر بدليل قوله فمن تمتع الآية أو اتمامها ان يحرم لكل واحد على انفراد في سفرين وقيل غير هذا وقرأ الشعبي والعمرة لله برفع العمرة ففصل بهذا القراءة عطف العمرة على الحج فارتفع الاشكال وصار من ادلة السنة والتزم من طريق الحجاج بن ارطاة عن محمد



ابن المنكدر عن جابر قال أتى اعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة  
أواجبة هي فقال لا وإن تعمرك خير لك قال الترمذي حسن صحيح قال الكمال ابن الهمام في فتح القدير  
لا ينزل عن درجة الحسن وإن كان الحجاج بن ارطاه قال الدارقطني لا يحتج به فقد تابعه ابن جريج عن  
ابن المنكدر عن جابر وأخرجه الطبراني في الصغير والدارقطني بطريق آخر عن جابر فيه يحيى بن ايوب  
وضعه وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعا الحج جهاد والعمر تطوع ولابن أبي شيبة عن ابن مسعود  
الحج فريضة والعمر تطوع انتهى ملخصا واحتدوا أيضا بحديث بنى الاسلام على خمس فذكر الحج  
دون العمرة وزادها في رواية للدارقطني شاذة ضعيفة وحديث ابن عدي عن جابر مرفوعا الحج  
والعمرة فريضة لا يثبت فيه ابن لهيعة والحاكم عن ابن عباس الحج والعمرة فريضة وانسأده  
ضعيف مع انه موقوف وانما ثبت عنه في البخاري تعليقا وأخرجه الشافعي وسعيد بن منصور والله  
انها القرينة في كتاب الله واتموا الحج والعمرة لله فحين انما استنباط له من الآية واجتهاد وهو محل  
التزاع فلا حجة فيه لان دلالة الاقتران ضعيفة عند أهل الاصول (قال مالك ولا يرى لاحد ان يعتمر  
في السنة مرارا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فذكره المرة الثانية فذكر لا نه صلى الله عليه وسلم  
اعتقار بعا كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير نعم ان شرع في المكروه لزمه انماها لانه  
من قسم الجائز واجاز الحج وروى كثير من المالكية التكرار بلا كراهة للحديث السابق العمرة الى العمرة  
كفارة لما بينهما حتى بالغ ابن عبد البر فقال لا اعلم لمن كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لمثلها  
واتقوا على جوارها في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكرر يوم عرفة  
والنحر وايام التشريق (قال مالك في المعتمر يقع بأهله) يجامعها (ان عليه في ذلك الهدى وعمرة اخرى)  
قضاء عن التي افسد (ينبغي بها) عاجلا (بعدها التي افسد) ها بالوقاع (ويحرم) في عمرة القضاء  
(من حيث احرم بعمرته التي افسد الا ان يكون احرم) في التي افسد (من مكان ابعده من ميقاته) كعمرى  
احرم من ذي الحليفة بعمرته فافسدها (فليس عليه ان يحرم) في قضائها (الامن ميقاته) كالحجفة  
(قال مالك ومن دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء)  
ناسيا (ثم وقع بأهله) معتقدا تمام عمرته (ثم ذكر) ذلك (قال يغتسل أو يتوضأ ثم يعود فيطوف  
بالبيت) ابطالان الطواف الاول بعدم الطهارة (وبين الصفا والمروة) لان حجة السعي بتدم الطواف  
وقد عدم بعدم شرطه وهذا اتمام للعمرة الفاسدة بالوقاع (ويعتمر عمرة اخرى) قضاء عنها سريعا (ويهدى)  
للفساد (وعلى المرأة اذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك) اذا النساء شقائق الرجال (قال مالك)  
فاما العمرة من التنعيم فانه (وان كان فيه فضل لا يتعين) (من شاء ان يخرج من الحرم) الى أى موضع  
من الحرم (فان ذلك يحجزى عنه ان شاء الله) للتبرك اذ شرط الاحرام ان يجمع فيه بين الحرم والحرام  
(واكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما هو بعده من التنعيم)  
كالحجرة والحديبية لا حرامه صلى الله عليه وسلم منها ما بالعمرة

(نكاح المحرم)\*

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار) هكذا رواه مالك مرسلًا وتابعه سليمان  
ابن بلال عن ربيعة ووصله مطر الوراق عن ربيعة عن سليمان عن أبي رافع أخرجه النسائي والترمذي  
وقال حسن ولا نعلم احدا استنده غير مطر وقال ابن عبد البر هذا غلط من مطر لان سليمان بن يسار ولد  
سنة اربع وثلاثين وقيل سبع وعشرين ومات أبورا فبع بالمدينة بعد عثمان بقليل وقتل عثمان في الحجة  
سنة خمس وثلاثين فلا يمكن ان يجمع سليمان من أبي رافع انتهى وهو يمكن على القول الثاني

في ولادته لانه ادرك نحو ثمان سنين من حياة أبي رافع فلا يستغرب سماعه منه (ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع) اسمه على اشهر الاقوال العشرة اسلم (مولاه) صلى الله عليه وسلم  
(ورجلان الانصار) هو اوس بن خولى كما في رواية ابن سعد (فزوجاه ميمونة بنت الحارث) الهلالية  
أما امرأة تزوجها من دخل بيت وظاهر قوله فزوجاه انه وكله ما في قبول النكاح له لكن روى أحمد  
والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي  
صلى الله عليه وسلم فظاهره انه قبل النكاح بنفسه وبه رواية ابن سعد عن سعيد بن المسيب انه  
صلى الله عليه وسلم قدم وهو محرم فلما حل تزوجها فعمل قوله فزوجاه على معنى خطبها فقط مجازا  
(ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج) الى عمرة القضية وفي مسلم وأبي داود والترمذي  
وابن ماجه عن ميمونة تزوجني صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف زاد البرقاني وبني حلالا  
فأفادت هذه الزيادة وقوع المقد وهو حلال وأخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان عن أبي رافع قال  
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبنيها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما وأخرج  
ابن سعد عن ميمون بن مهران قال دخلت على صديقة بنت شيبة وهي محجوزة كبيرة فالتفتا تزوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم فقالت لا والله لقد تزوجها وانما حلالان وأخرج  
يونس بن بكير في زيادات المغازي وغيره عن يزيد بن الاصم تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة  
وهو حلال وبنيها بسرف في قبة لها وماتت بعد ذلك فيها قال ابن عبد البر الرواية بان تزوجها وهو  
حلال متواترة عن ميمونة نفسها وعن أبي رافع وعن سليمان بن يسار مولاهما وعن يزيد بن الاصم  
وهو ابن النبي وما علم احدا من الصحابة روى انه نكحها وهو محرم الا ابن عباس ورواية من ذكر معارضة  
لروايته والقلب الى رواية الجماعة اميل لان الواحد اقرب الى الغلط انتهى وفي البخاري وغيره عن  
سعيد بن المسيب وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم وان كانت خالته مات تزوجها صلى الله عليه وسلم  
الا بعد ما حل (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن نبيه) بضم النون مصغر (ابن وهب) بن عثمان  
العبدري (ان بني عبد الدار) بن قصي أي واحد منهم المديني من صفار التابعين ومات قبل نافع الراوى  
عنه سنة ست وعشرين ومائة (ان عمر بن عبيد الله) بضم العينين ابن عمر بن عثمان بن عمرو بن كعب  
ابن سعد بن تميم بن مرة القرشي التيمي وجدده عمر صحابي وهو ابن عم أبي قحافة والد الصديق روى عمر  
عن ابان وابن عمر وجابر وعنه عطاء بن أبي رباح وعبد الله بن عون وذكره ابن حبان في الثقات  
وكان احدا وجوه قريش واشرافها جوادا عمدا شجاعا مات بدمشق سنة اثنين وثمانين (ارسل)  
نيه الراوى المذكور كما في رواية لاسلم (الى ابان) بفتح الهمزة والموحدة (ابن عثمان) بن عفان الاموي  
المديني الثقة مات سنة خمس ومائة (وابان يومئذ امير الحاج) من جهة عبد الملك (وهما محرمان اني  
قد اردت ان انكح) بضم فسكون ازوج ابني (طلحة بن عمر) التمرشي التيمي وقال بعضهم الانصارى  
والاول الصحيح ففي مسلم من رواية ايوب عن نافع عن نبيه بعثني عمر بن عبيد الله وكان بخطب بنت شيبة  
على ابنه (بنت شيبة) اسمها امه الحميد كما ذكره الزبير بن بكار وغيره (ابن جبير) بن عثمان بن أبي  
طلحة العبدري وفي رواية ايوب عند مسلم بنت شيبة بن عثمان قال النورى وزعم أبو داود انه الصواب  
وان ما لكانهم فيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الصواب فانما بنت شيبة بن جبير بن عثمان المحجي  
كما حكاها الدارقطني عن رواية الاكثرين قال القاضي عياض ولعل من قال شيبة بن عثمان  
نسبه الى جده فلا يكون خطا بل الروايتان صحيحتان احدهما حقيقة والاخرى مجاز (واردت  
ان تحضر) فيه ندب الاستئذان بحضور العتد (فانكر ذلك عليه ابان) فقال لا اراه عراقيا جافيا



كافي رواية لمسلم وله في أخرى إعراباً أي جاهلاً بالسنة كالأعراب ومعنى رواية القاف أخذاً بذهب  
 أهل العراق تاركاً للسنة (وقال سمعت عثمان بن عفان) يعني أباه وفي تصريحه سمعت رد علي من قال  
 أنه لم يسمع أباه فثبت مقدم (يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح) بفتح أوله أي لا يقعد  
 لنفسه (المحرم) بحج أو عمة أو بهما (ولا ينكح) بضم أوله أي لا يقعد لغيره بولاية ولا وكالة وهو بالجزم  
 فيه ما على النهي كما ذكر الخطابي أنه الرواية الصحيحة (ولا ينكح) فيمنع من الخطبة أيضاً كما هو ظاهر  
 الحديث وبه قال الجمهور كافي المفهم وحمل الشافعية النهي في الخطبة على التنزيه وقال الساجي يحتمل  
 أن يريد به السفارة في النكاح ويحتمل أن يريد الخطبة حالة النكاح فاما السفارة فيه فمنوعة فإن  
 سفر وعقد سواء أو سفر لنفسه وعقد بعد التحلل أساء ولم يفسخ ولم أرفقه نصاً انتهى وفيه حرمة العقد وبه  
 قال الجمهور من الصحابة فمن بعدهم فلو عقد لم يفسخ ويفسخ أبدأ بطلقة عند مالك للاختلاف فيه فيقال  
 الاختلاف بالطلاق احتياطاً للفرج وقال الشافعي بلا طلاق وقال أبو حنيفة والكوفيون يفسخ  
 نكاحه وانكاحه واجابوا عن هذا الحديث بأنه ليس فيه ما يمنع من نكاح المحرم بل هو أخبار عن حاله وأنه  
 لا شغل له بنسكه لا يتسع زمانه لعقد النكاح ولا يتفرغ له وبأن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد فقوله  
 لا ينكح أي لا يوطأ وتنبه بان الرواية الصحيحة بالجزم على النهي لا على حكاية الحال وحمله عليها  
 لا يكون أخباراً عن أمر شرعي بل عن قضية يشترك في معرفتها الخاص والعام وحمل كلام الشارع  
 على الشرعيات التي لا تعلم إلا من جهة أولى وأيضاً فإن إبان راوي الحديث فهم أن المراد النهي وإنكر  
 على عمر بن عبد الله وأقام عليه الحجة بالحديث وحمل النكاح على الوطء لا فائدة فيه إذ هو أمر مقرر عليه  
 كل أحد وإضافته وخلاف فهم راويه ولو صح في الجملة الأولى لم يصح في الثانية فإن قوله ولا ينكح نهي  
 عن التزويج بلا شك وإذا منع من العقد لغيره فالولي لنفسه ولا حجة لهم في قول ابن عباس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن لأن ابن المسيب وغيره  
 وهم وفي ذلك فإنه انفرد به وخالفته ميمونة وأبو رافع فروا بأنه نكحها وهو حلال وهو أولى بالقبول  
 لأن ميمونة هي الزوجة وأبو رافع هو السفير بينهما فهم أعرف بالواقعة من ابن عباس لأنه ليس له من  
 النعاق بالقصة ما لهما ولصغره حينئذ عنهما إذ لم يكن في سنهم ولا يقرب منه فإن لم يكن وهما فهو قابل  
 للتأويل بأن معنى وهو محرم في المحرم لأن ابن عباس عربي فصيح يتكلم بكلام العرب وهم يقولون أحرم  
 ونجد واتهم إذا دخل المحرم ونجداً ونهامة أوفى الشهر الحرام كقوله \*

قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا \* أي في الشهر الحرام فإنه لم يكن محرماً بحج ولا بعمة أو هو على  
 مذهبه أن من قلده هديه صار محرماً بالتقليد لعل ابن عباس علم بنكاحه بعد أن قلده هديه صلى الله  
 عليه وسلم أو أن عقداً لأحرام من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما هو المعتقد عند المالكية والشافعية  
 وعلى تقدير الأغراض عن هذا كله فقد تعارض هو وحديث ميمونة وأبو رافع فسقط الاحتجاج  
 بالخبرين ووجب الرجوع إلى حديث عثمان لأنه لا معارض له ذكره ابن عبد البر وغيره ويرجح أن الخبرين  
 عند أهل الأصول ترجيح القول إذا تعارض هو والفعل لقوة القول لدلالته بنفسه على الفعل فأنما يدل  
 بواسطة القول واتعدى القول إلى الغير والفعل يحتمل قصره عليه وقد أخرج حديث عثمان هذا مسلم  
 في النكاح عن يحيى وأبو داود في الحج عن القعني كلاهما عن مالك به ورواه أيضاً عن النسي والترمذي  
 وابن ماجه وابن حبان كلهم من طريق مالك به وتابعه معمر الوراق ويعلى بن حكيم وأيوب السخيتاني  
 كلهم عن نافع عندهم وغيره وتابع نافع عليه أيوب بن موسى وسعيد بن أبي هلال عن نبيه في مسلم  
 (مالك عن داود بن الحصين) بضم المهملة وفتح الصاد الأموي مولاهم المدني (أن أباه عطفان) بفتح

المجتمعة والمهمله والقائه (ابن ماري) بفتح المهملة وقيل ابن مالك (المرى) بالراء المدني قيل اسمه سعد  
 ثمة تابعي (أخبره أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه) لفساده فيه دلالة  
 على العمل بالحديث على ظاهره (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح  
 على نفسه ولا على غيره) موافقة للحديث إذ لفظه عام (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله  
 وسليمان بن يسار) والثلاثة من الفقهاء (سئلوا عن نكاح المحرم فتأولوا لا ينكح) بفتح أوله (المحرم  
 ولا ينكح) بضمه والغرض من هذا كله بعد الحديث المرفوع أن العمل اتصل به والقوى فلا يمكن  
 دعوى نهجه (قال مالك في الرجل المحرم أنه يراجع امرأته إن شاء إذا كانت في عدة منه) لأن الرجعة  
 ليست بنكاح فلم تدخل في الحديث فاما أن خرجت من عدتها فلا يعدها لأنه نكاح فدخل فيه  
 قال أبو عمر لا خلاف في ذلك بين أئمة الفتوى بالمصار لأن المراجعة لا تحتاج إلى ولي ولا صداق قال  
 الساجي وعن أحمد منعه من الرجعة

\*(حجامة المحرم)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري (عن سليمان بن يسار) مرسل وصلة البخاري ومسلم  
 من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن الأعرج عن عبد الله بن بريدة (أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم) أي في حجة الوداع كما جزم به البخاري وغيره والمجمله حاله (فوق  
 رأسه) وفي رواية الصحيحين وسط رأسه وقيل بالطرف لأنها لا تحتص بالرأس ولا بالقفا بل تكون  
 في سائر البدن لفة سميت بذلك لما فيها من المص قال في المحكم المحم المص والحجامة المصاض زادت في رواية  
 علقمة البخاري من شقيقة كانت به وهي نوع من الصداق يعرض في مقدم الرأس وإلى أحد جانبيه  
 والنسائي من وثقه كان به بفتح الواو وسكون المثلثة والهمز وقد يتركض العظم بلا كسر فيحتمل  
 أنه كان به الأثران (وهو يومئذ بلحي) بفتح اللام وسكون المهملة وتحتين أولاً هـ مامة متوحة (جل)  
 بفتح الجيم والميم (مكان بطريق مكة) وهو إلى المدينة أقرب وقيل عقبة وقيل ماء ولا ي داود والنسائي  
 والحاكم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم على ظهره اتدم من وجع كان به ولفظ  
 الحاكم على ظهره اتدمين وقال صحيح على شرطهما وهذا بين تعددهما منه في الأحرام ثم يحتمل أنهما  
 في أحرام واحد وإن الثاني في عمة والأول في حجة الوداع وفيه الحجامة في الرأس وغيره لا عذره وهو أجاجع  
 ولو أدت إلى قلع الشعر لكان يقتدى إذا قلع لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فحذو  
 الآية وفيه مشروعية التداء واستعمال الطب والتداوى بالحجامة وفي الحديث أن أنفع ما تداءون به  
 الحجامة والسطح البحري وفيه أيضاً أن كان الشفاء في شيء ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو كي بنار وانهي  
 أمي عن الكي (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم إلا) أن يضطر إليه  
 أي الاحتجام (عما) أي أمر (لا بد له منه) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحتجم إلا للضرورة فإن احتجم لغير  
 ضرورة حرمته أن لا يقطع الشعر فإن كان في موضع لا شعر فيه فاجازها الجمهور ولا فدية وأوجبها الحسن  
 البصري وكرهها ابن عمر وبه (قال مالك لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة) أي يكره لأنها قد تؤدي لضعفه  
 كما كره صوم يوم عرفة للحجاج مع أن الصوم أخف من الحجامة فبطل استدلال المجيز بأنه لم يقم دليل  
 على تحريم إخراج الدم في الأحرام لأننا نقل بالحجامة بل بالكراهة لعله أخرى علمت

\*(ما يجوز للمحرم أكله من الصيد)\*

(مالك عن أبي النضر) بفتح النون واسكان الصاد المجتمعة سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله



التي تيم قريش (عن نافع) بن عباس بموحدة ومهملة واختناكية ومججمة أي محمد الا قرع المدي  
الثقة (مولي أبي قتادة الانصاري) حقيقة كاذ كره الناس والجل وغيرهما وقال ابن حبان وغيره  
قبل له ذلك لزومه له انما هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية (عن أبي قتادة) الحارث بن ربي  
الانصاري السلي (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي الصحيحين من رواية عبد الله بن أبي  
قتادة عن أبيه انطلقا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم (حتى اذا كانوا  
ببعض طريق مكة) وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمرو بن الحارث عن أبي النضر  
بسند كنف مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح قال عمرو بن كيسان ومكة والمدينة ولفظ صالح من  
المدينة على ثلاثة أميال ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيدان ذلك بعسفان وفيه نظر  
والصحيح بالقاح وفي القاف والحاء المهملة المحففة (تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم)  
وفي البخاري من طريق عمرو بن الحارث وهم محرمون وانما رجل حل على فرسي وكنت رقاء على الجبال  
فبينما أنا على ذلك اذ رأيت الناس متشوقين فذهبت أنظر (فرأى جارا وحشيا فاستوى على فرسه)  
في رواية عمرو وكنت نسيت سوطي وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة ثم ركبته فسط مني سوطي فله  
أطلق النسيان على السوط او عكسه تجوزا (فسأل أصحابه أن ينالوه سوطه فأبوا عليه)  
في رواية عمرو قالوا لا نعينك عليه (فألهم رمحه فأبوا فآخذه ثم شد على الحمار فقتله) في رواية عبد الله  
ابن أبي قتادة قلت ناولوني السوط قالوا والله لا نعينك عليه بشئ فترأت قناتله ثم ركبته فادركت  
الحمار من خلفه وهو وراء مكة فطعنته برمحى فعترت به وفي رواية عمرو فأتيت بهم فقلت لهم قوموا فاحتلوا  
قالوا لا نغسه فحملته حتى جئت بهم به (فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم)  
من الاكل وفيه جواز الاجتهاد في الفروع والاختلاف فيها اذا استند كل الى دليل في ظنه وفي رواية  
ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم وفي اخرى فقلنا انا نأكل لحم صيد ونحن محرمون (فلما أدركا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن ذلك) أي ذكره في القصة على ما هي عليه وان أصحابه لم يمينوه  
بمنالوه سوط ولا رمح ولا غيرهما وفي رواية عمرو وأبي بعضهم فقلت لهم انا استوقف لكم النبي صلى الله  
عليه وسلم فادركته فحدثته الحديث وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة فقلنا نأكل كل لحم صيد ونحن محرمون  
فجعلنا ما بقي من لحمها فقال صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد امره وأشار اليه بشئ وفي اخرى  
او أعانه قالوا لا (فقال) فكلوا ما بقي من لحمها (انما هي طعمة) بضم الطاء وسكون الهمزة أي طعام  
(أطعمكموها الله) عز وجل وفيه جواز كل المحرم لحم الصيد اذا لم يكن منه دلالة او أعانه عليه او إشارة  
اليه فان صاده او صيدا لاجله باذنه أم بغير اذنه حرم عند الجمهور الحديث جابر مرفوعا صيد البر لكم حلال  
ما لم تصيدوه او يصاد لكم رواه أبو داود والترمذي والنسائي والى هذا ذهب الجمهور ومالك والشافعي وأحمد  
وقال ابو حنيفة وطائفة يجوزون كل ما صيد لاجله لظاهر حديث أبي قتادة انه صاده لاجلهم وتعب  
بانه يحتاج الى نقل انه صاده لاجلهم والجمع بينه وبين حديث جابر بما ذهب اليه الجمهور اولى من طرح  
حديث جابر فان قيل كيف لم يحرم أبو قتادة مع مجاوزته المقات وذلك لا يجوز أجاب عياض بان  
المواقف لم تكن وقت بعد وقيل لانه صلى الله عليه وسلم ثبت أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة  
الساحل كافي الصحيحين وقيل انه خرج معهم ولم ينوحوا ولا عمرة قال عياض وهذا بعيد وقيل انه  
لم يخرج معه صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه اهلها اليه ليعلم أن بعض العرب يقصدون الاغارة  
على المدينة ورد بقوله في الحديث انه كان مع رسول الله حتى اذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع  
أصحابه له وأنزله البخاري في المجاهد عن عبد الله بن يونس وفي كتاب الصيدين انما عجل

ومسلم عن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو داود عن القعني والترمذي عن قتيبة بن الحنفية عن مالك بن وهيب  
وطريق كثيرة في الصحيحين وغيرهما قال ابن عبد البر لا يختلف علماء الحديث في ثبوته وصحته (مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه ان) اباه (الزبير بن العوام) الحواري (كان يتزود صيف الطباء وهو محرم  
قال مالك والصفيف) بصاده مهملة وقام بينهما تحتية برثة أمير (القديد) قال القاسموس الصفيف  
كأمير ماصف في الشمس ليحف وعلى الجمر لينشوي (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر (ان عطاء  
ابن يسار أخبره عن أبي قتادة في الجمار الوحشي) بفتح فسكون ما كان من دواب البر ويجمع على  
وحوش ويقال جوار وحش بالاضافة والتنوين (مثل حديث أبي النضر) السابق (الا ان في حديث  
زيد بن أسلم) زيادة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شئ) وفي الصحيحين من  
طريق عبد الله بن أبي قتادة قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها وللبخاري  
في الهبة قناتله الهضد فأكلها حتى تعرفها وفي رواية قدر فنهاله الذراع فأكل منه وجع بانه أكل من  
الامرئ ولا جد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة فقال كملوا وأطعموني ووقع عند الدارقطني وابن  
خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطدته لك فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل  
منه حين أخبرته اني اصطدته له قال الدارقطني قال أبو بكر يعني النيسابوري قوله اصطدته لك وقوله  
لم يأكل منه لا أعلم أحدا ذكره بهذه الزيادة غير معمر بن راشد وقال غيره هذه لفظة غريبة لم يكتبها  
الا من هذا الوجه وقال ابن خزيمة وغيره تفرد به هذه الزيادة معمر بن راشد في شرح المذهب باحتمال انه  
جاء لابي قتادة في تلك السفرة قضيتان جمعا بين الروايتين وحديث زيد رواه البخاري في المجاهد والصيد  
عن عبد الله بن يوسف واسماعيل ومسلم والترمذي هنا عن قتيبة بن الثلاثة عن مالك بن وهيب عن أبي  
النضر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه قال أخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي) القرشي  
(عن عيسى بن طلحة بن عبد الله) بضم الهمزة التيمي أبو محمد المدي ثقة فاضل مات سنة مائة والثلاثة من  
التابعين (عن معمر) بضم الهمزة (ابن سلمة) بن منجاب بن طلحة بن جدي بن ضمرة (الضمرى) نسبة ابن  
اسحاق قال أبو عمر انه من كبار الصحابة لا يختلفون في صحبته (عن الهزلي) بفتح الموحدة واسكان الهاء  
وبالزاي زيد بن كعب السلي العصباني هكذا رواه مالك لم يختلف عليه في اسناده وتابعه عليه  
أبو داود وسعيد الوهاب الثقفى وجاد بن سلمة وغيرهم عن يحيى ورواه جاد بن زيد وهشيم وزيد بن  
هارون وعلي بن مسهر عن يحيى بن سعيد فلم يقولوا عن الهزلي قال موسى بن هارون الصحيح ان  
الحديث من مسند معمر بن سلمة ليس بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد وذلك بين في رواية  
يزيد بن الهاد وعبد ربه بن سعيد عن محمد بن ابراهيم قال ولم يأت ذلك من مالك لان جماعة روه عن يحيى  
كأرواه مالك وانما جاء ذلك من يحيى كان أحيانا يقول عن الهزلي وأحيانا لا يقوله وأظن  
المشخة الاولى كان ذلك جائزا عندهم وليس هو رواية عن فلان وانما هو عن قصة فلان هذا كلام موسى  
ابن هارون نقله في التهيد والدارقطني في المال قال في الاصابة وبه كره عليه رواية عباد بن العوام  
ويونس بن راشد عن يحيى بن سعيد فانه قال فيها ان الهزلي حدثه ويمكن ان يجاب بانهم ما غير قوله  
عن الهزلي الى قوله ان الهزلي ظنا انهما سواء لكون الراوى غير مدلس فيستوى في حقه  
الصيغتان انتهى ولا يظهر جوابه مع قوله حديثه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو  
محرم حتى اذا كان بالروحاء) بفتح الراء واسكان الواو وحاء مهملة والمد موضع بين مكة والمدينة (اذا جاز  
وحشي عقير) أي معقور (فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) فقيل يا رسول الله هذا جوار عقير  
كأن رواية (فقال دعوه فانه يوشك ان يأتي صاحبه فيجاء الهزلي وهو صاحبه الى النبي صلى الله عليه



وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر الصديق (نقحه بين الرفاق) بكسر الراء مصدر كالمراقة قاله في المشارق وقال الجوهري جمع رقة بضم الراء وكسرها تقوم المترافعون في السفر قال أبو عمر فيه جواز مبة المشاع وان الصائد اذا ثبت الصيد برحمه أو نبه فقد ملكه لانه سماه صاحبه وان صيد الحلال يجوز للمحرم أكله اذا لم يصد له ورد لقول أبي حنيفة وأصحابه في اشتراطهم التراخي في الطلب لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل للبهزي هل تراخيت في الطلب وأباح أكله لأصحابه المحرمين (ثم مضى حتى اذا كان بالأنابة) بضم الهمزة ومثله فألف فحتمية فيها موضع أوثر (بين الروثة) بضم الراء وفتح الواو واسكان التحتية وفتح المثناة والهاء موضع (والعرج) بفتح المهملة واسكان الراء وبالجيم موضع بين المحرمين (اذا ظني حاقف) بضم الهمزة فألف فقاف فغاء أي واقف مخن رأسه بين يديه إلى رجليه وقيل الحاقف الذي تجأ إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل وقال أبو عبيد حاقف يعني قد انحنى وتثنى في نومه (في ظل فيه سهم) زاد في رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد بسنده عن ابن عبد البر فيقول يا رسول الله هذا ظني حاقف في ظل فيه سهم فقال لا تعرض له حتى يمر آخر الناس (فزع) أي قال (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا) لم يسم (ان يقف عنده لا يريه) بفتح الياء وكسر الراء فحتمية فوحدة قال أبو عمر أي لا يحسه ولا يحركه ولا يهيج (أحد من الناس حتى يجاوزه) لانه لا يجوز للمحرم ان ينفر الصيد ولا يعين عليه كادل عليه هذا الحديث وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة انه أقبل من البحرين) بلفظ تنبيه بحر موضع بين البصرة وعمان (حتى اذا كان بالريضة) بفتح الراء والموحدة والمججمة قرب المدينة (وجدر كبا من أهل العراق محرمين فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الريزة فأمرهم بأكله قال) أبو هريرة (ثم اني شككت فيما أمرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال عمر ماذا أمرتهم به فقال) فيه التفات والاصل فقلت (أمرتهم بأكله فقال عمر بن الخطاب لو أمرتهم بغير ذلك) أي منع أكله (لعلكم يتوعدوه) بهذا اللفظ وفي الثانية لا وجه لك (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله انه سمع أبا هريرة يحدث عن عبد الله بن عمر انه) أي أبا هريرة (مر به قوم محرمون بالريضة) بفتح الراء ولا يخالف قوله في السابقة حتى اذا كان بالريضة وجدر كبا لانه يحمل على انه وجدهم مازين به لما استقر بالريضة فالقصة واحدة (فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسا أحله) جمع حلال من أهل الريزة (بأكله) فأتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك (لشكي في فتواي) فقال بـم أفيتهم (به) قال فقلت أفيتهم بأكله قال فقال لو أفيتهم بغير ذلك لا وجه لك (بالضرب أو التزريع ففي هذا أن حل ما لم يصد المحرم ولا يصد له بل صاده الحلال لنفسه كان أمرا مترا عندهم لا يجوز الاجتهاد في الافتاء بخلافه والا فالجهد لا لوم عليه فيما اداه اجتهاده فضلا عن الإجماع بضرب أو غيره (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار) أي ملجأ العلماء المجري التابعي المشهور (أقبل من الشام في ركب حتى اذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد) صاده حلال (فأتاهم كعب بأكله قال فلما قدموا على عمر بن الخطاب) بالمدينة (ذكروا ذلك له فقال من أفتاكم بهذا قالوا كعب قال فاني قد أمرته عليكم حتى ترجعوا) من نسلككم لعله فتقصدوا فيما عرض لكم (ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل) بكسر الراء وسكون الجيم قطيع (من جراد فأفتاهم كعب ان يأخذوه فياكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك فقال ما جعلك على ان تفتيهم بهذا) أكل الجراد وهم محرمون (قال هو من صيد البحر) وقد قال تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة (قال وما يدريك بملك) قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده ان) أي ما (هي الاثرة حوت) قال الهروي وغيره أي

عطسته وفي الصحاح وغيره النثرة البهاشم كالعطسة لنا (بثرة) بضم التاء وكسرها من يائي قبل وضرب أي يرميه متفرقا (في كل عام مرتين) وبذلك ورد حديث مرفوع عن عبد ابن ماجه عن أنس ان الجراد نثرة الحوت من البحر وفي أبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا الجراد من صيد البحر وفي رواية أنما هو من صيد البحر لكتها أحاديث ضعفها أبو داود والترمذي وغيرهما فلا حجة فيها لمن أجاز للمحرم صيده ولذا قال الاكثر كمالك والشافعي انه من صيد البر فيحرم التعرض له وفيه قيمة وقد جاء ما يدل على رجوع كعب عن هذا فروى الشافعي بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمار أقبلنا مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في اناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى اذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي فمرت به رجل جراد فأخذ جرادتين فقتلهما وكان قد نسي احرامه ثم ذكره فالتقاهما فلما قدما المدينة على عمر قص عليه كعب قصة الجرادتين فقال ما جعلت على نفسك قال درهمين قال بخ درهمان خير من مائة جرادة نعم لوعم الجراد المسالك ولم يجذبدا من وطئه فلا ضمان وليتخفظ منه وقد توقف ابن عبد البر في انه من نثرة حوت بأن المشاهدة تدفعه وقد روى الساجي عن كعب قال خرج أوله من منخر حوت فأقاد أن أول خلقه من ذلك لا تعلم صحته ولم يكذبه عمر ولا صدقه لانه خشى انه علم ذلك من التوراة والسنة فيما حدثوا به ان لا يصدقوا ولا يكذبوا ولا يكذبوا في حتى جاؤا به أو يصدقوا في باطل اختلته أو تألهم وحرفوه عن مواضعه (وسئل مالك عما يوجد من محرم الصيد على الطريق هل يتساعه) يشتره (المحرم فقال اما ما كان من ذلك يعترض) يقصد (به الحاج ومن أجلهم صيد فاني أكرهه) تحريما (وأنتى عنه) تحريما وكأنه أتى به إشارة الى ان مراده بالكرهية التحريم (فأما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين) يحج أو عمرة (فوجد محرم فتابعاه فلا بأس به) أي يجوز له شراؤه (قال مالك فممن أحرم وعنده صيد صاده أو ابتاعه فليس عليه ان يرسله) اذا كان في بيته (ولا بأس ان يجعله عند أهله) أي يقيه عندهم وليس المراد انه يبعث به بعد احرامه وهو معه الى أهله قال ابن عبد البر كذا الجي وطائفة وزاد ابن وهب وطائفة في الموطأ قال مالك من أحرم وعنده شيء من الصيد قد استأنس ودجن فليس عليه ان يرسله ولا شيء عليه ان تركه في أهله قال ابن وهب وسألت مالكا عن الحلال يصيد الصيد أو يشتره ثم يحرم وهو معه في قفص فقال يرسله بعد ان يحرم ولا يحسكه بعد احرامه فتحصيل قول مالك ان كان عنده الصيد حين احرامه أرسله من يده وان كان في أهله فلا شيء عليه وقاله أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والشافعي في أحده قوايه والآخريس عليه إرساله كان في يده أو أهله (قال مالك في صيد الحيتان) وغيرهما من صيد البحر (في البحر والانهار والبرك وما أشبه ذلك) كالغدير (انه حلال للمحرم ان يصطاده) بنص القرآن قال ابن عبد البر البحر كل ماء مجتمع من ملح أو عذب قال تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج فكل ما كان أغلب عيشه في الماء من صيد البحر

(\*) (مالا يحل للمحرم أكله من الصيد) \*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها (ابن مسعود) الهذلي أحد الفقهاء (عن عبد الله بن عباس) الخبر الترجمان (عن الضعيف جشامة) بفتح الجيم والمثناة الثقيلة فألف فيم ابن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن بن عمر الليثي حليف قريش أمه اخت أبي سفيان بن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ويقال هو أخو حنبل ابن جشامة وكان الصغب ينزل ودان مات في خلافة عثمان على الأصح ويقال في آخر خلافة عمر ويقال الصديق وهو غلط فقد روى ابن السككن بإسناد صالح عن راشد بن سعد قال لما ففتحت



اضحى نادى مناد الا ان الدجال قد خرج فقال الصعب بن جثامة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج الدجال حتى يذهل الناس عن ذكره وفتحها في خلافة عمرو روى ابن اسحاق عن عروة قال لما ركب أهل العراق في الوليد بن عقبة أي يشكونه لعثمان كانوا خمسة منهم الصعب بن جثامة وله احاديث وآخى صلى الله عليه وسلم بينه وبين عوف بن مالك ثم لم يختلف على مالك في اسناد هذا الحديث وانه من مسند الصعب ووقع في موطن ابن وهب عن ابن عباس ان الصعب فجعله من مسند ابن عباس وكذا أخرجه مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال المحفوظ والمحمول في حديث مالك الأول يعني انه من مسند الصعب بن جثامة (انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جارا وحشيا) لا خلاف عن مالك أيضا في هذا وتابعه معمر بن جريح وعبد الرحمن بن الحارث وصالح بن كيسان والليث وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة وبنس وعبد بن عمرو بن علقمة كلهم قالوا جارا وحشيا كما قال مالك وخالفه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال اهدى له من ثمج جارا وحشا رواه مسلم وله عن الحكم بن سعيد بن جبير عن ابن عباس رجل جارا وحشا وله عن شعبة عن الحكم بن عجز جارا وحشا بقطر دما وفي أخرى له شق جارا وحشا فهذه الروايات صريحة في انه عقير وانه انما اهدى بعضه لا كله ولا معارضة بين رجل ويجز وشق لانه يحمل على انه اهدى رجلا معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة فمنهم من رجح رواية مالك وموافقيه قال الشافعي في الام حديث مالك ان الصعب اهدى جارا أثبت من حديث من روى انه اهدى ثمج جارا وقال الترمذي روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب ثمج جارا وحشا وهو غير محفوظ وقال البيهقي كان ابن عيينة يضطرب فيه فرواية العدد الذين لم يشكوا فيه اولى وقد قال ابن جريح قلت لابن شهاب الحمار عقير قال لا ادري ومنهم من جمع بحمل رواية اهدى جارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع عكسه اذا اطلاق الرجل على كل الحيوان غير معهود اذا لا يطلق على زيد اصبع ونحوه اذ شرط اطلاق اسم البعض على الكل التلازم كالرقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والنظر وقال القرطبي يحتمل ان الصعب احضر الحمار مذبحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فن قال اهدى جارا اراد بتمامه مذبحا لا حيا ومن قال ثمج جارا اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل انه احضره له حيا فبارده عليه ذكاه واتاه بعضه منه فلما منه انه انما رده لمعنى يختص بحملته فاعله بانه تناهاه ان حكم الجزاء حكم الكل انتهى وهذا الجمع قريب وفيه ابقاء اللفظ على المتبادر منه الذي ترجم عليه البخاري اذا اهدى للمحرم جارا وحشيا حيا لم يقبل مع انه لم يقبل في الحديث حيا فكانه فهمه من قوله جارا وفي التهيد قال اسماعيل سمعت سليمان بن حرب يتأول الحديث على انه صيد من اجله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله فردده بقطر دما كانه صيد في ذلك الوقت ولو لا ذلك لجازا كله قال اسماعيل وانما تأول رواية ثمج جارا لاحتمالها للتأويل فاما رواية جارا وحشا فلا تحتاج لتأويل لان المحرم لا يجوز له مسك صيد حيا ولا يذكه وعلى هذا التأويل تتفق الاحاديث (وهو بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمجمل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا يسمى بذلك لقب السبيل به لا لاساقبه من الابواء اذ لو كان كذلك لقبل الابواء او هو متلويب منه (أبو دنان) بفتح الواو وشدة الدال المهملة فالف فتون موضع قرب الجحفة او قرية جامعة اقرب الى الجحفة من الابواء بينهما ثمانية اميال والشك من الراوى وجرم ابن اسحاق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان وجرم معمر وعبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمرو بالابواء (فردده رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ردا للحمار على الصعب واتفقت الروايات

كاهل على رده الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن عن عمرو بن أمية ان الصعب اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز جارا وحشا وهو بالجحفة فأكل منه وكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا فله ردا محققا وقبل اللحم قال المحفوظ وفيه نظر فان كانت الطرق كلها محمولة فله رده حيا كونه صيدا لا حيا وزد اللحم تارة لذلك وقبل تارة أخرى حيث علم انه لم يصد لا حيا وقد قال الشافعي ان كان الصعب اهدى جارا حيا فليس للحرم ان يذبح جارا وحشيا حيا وان كان اهدى لحما فيحتمل ان يكون علم انه صيده ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من اجله فتركه على وجه التنزه ويحتمل ان يحمل القبول للمذكور في حديث عمرو بن أمية على حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك في الجحفة وفي غيرها من الروايات بالابواء (أبو دنان) (فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي) من الكراهة لما حصل له من الكسر برد هديته (قال) تطيبا لقلبه (انا) بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء (لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وقال محققو النخاسة انه غلط والصواب ضم الدال كما نحر المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها تخفاء الهاء فكان ما قبلها ولي الواو لا يكون ما قبل الواو الا مضموما هذا في المذكور اما المؤنث مثل ردها ففتح الدال مراعاة للالف ذكره عياض وغيره وجوز الكسر وهو ضعيف اضغف من الفتح وان اوهم تسلب فصاحة الفتح وقد غلطوه لانه ذكره في الفصح ولم ينه على ضمه (عليك) اهله من العلل (الا انا) بفتح الهمزة أي لا جلد انا (حرم) بضم الحاء والراء جمع حرام والمحرم المحرم أي محرمون وتمسك بظاهره من حرم ثم الصيد على المحرم مطلقا صاده المحرم أو صاده حل له أول يقصده به وقال به علي وابن عمرو ابن عباس لانه صلى الله عليه وسلم علم علل رده بانه محرم ولم يقل بانك صديقه لنا وهو ظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادمت حراما وذهب الجمهور والائمة الثلاثة الى ان ما صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم يجوز اكله للمحرم بخلاف ما قصده وقال أبو حنيفة يجوز ما صيده بلا عانة منه واحتج الجمهور بحديث أبي قتادة السابق وحديث جابر مرفوعا صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم الرواية يصاد بالالف على لغة كثر وله الميائيسك وجعلوا حديث الصعب على انه قصدهم باصطياده لانه كان عالما بانه صلى الله عليه وسلم يمر به فصاده لا حيا والآية الكريمة على الاصطيد وعلى ثمج ما صيد للمحرم للاحاديث المذكورة الميمنة للامامة من الآية وتعامله صلى الله عليه وسلم للصعب بانه محرم لا يمنع كونه صيده ولا بين الشرط الذي يحرم الصيد على الانسان اذا صيده وهو الاحرام وقبل جارا بهزى وقرقه على الرفاق لانه كان يتكسب بالصيد فيحمله على عادته في انه لم يصد لا حيا صلى الله عليه وسلم وفي معناه حديث أبي قتادة ودعوى نسخة لانه كان عام الحديث بحديث الصعب لانه كان في حجة الوداع انما يصار اليها اذا تذر الجمع وكيف والحديث المتأخر لا دلالة فيه على الحرمة العامة صريحا ولا ظاهرا حتى يعارض الاول فينسخه هذا على رواية انه اهدى لحما على انه اهداه حيا فواضح فلا جاع على انه يحرم على المحرم قبول صيد وهب له وشراؤه واضطجاده واستحداث ملكه بوجه من الوجوه واصل الاجماع الآية وحديث الصعب بناء على انه حتى وفيه كراهية رده هدية الصديق لما يقع في قلبه فانه صلى الله عليه وسلم طيب نفسه بذكر عذر الرذوفيه ردها لا يجوز للهدى الانتفاع به واخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم من طريق مالك أيضا (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (عن عبد الله بن عامر بن ربيعة) العدوي مولا هم الغنزي ولد على اهدى النبوي وابوه صحابي شهير (قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج) بفتح العين المهملة وسكون



الزنا والجحيم (وهو محرم في يوم صائب قد غطي وجهه بقطيفة) كساه له نخل (أرجوان) بجم الهمة  
والجحيم بينهم ما راسا كنه ثم واو مفتوحة فالن فتون صوف اجرو ذلك لانه يرى حبل تغطية الوجه للمحرم  
كجمع من العناية وغيرهم كما مر (ثم اتى بالحكم صيد فقال لاحبابه كلوا فقالوا اولانا كل أنت فقال  
اني لست كهيتكم) كصفتكم (انما صيد من اجلي) وانا محرم وقد اختلف قول مالك فيما صيد المحرم  
بعينه هل لغير من صيد من اجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين والمشهور من مذهبه عند  
أصحابه انه لا وكل ما صيد للمحرم معين أو غير معين ولم يأخذوا بقول عثمان هذا قاله أبو عمر (مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت له يا ابن اختي اسماء ذات النطاقين  
(انما هي) أي مدة الاحرام (عشر ليل فان تخرج) بفتح القوفية والخاء المعجمة واللام المشددة وجيم أي  
تخرج ويروي بالحاء المهملة أي تدخل (في نفسك شيء) شككت فيه (فدعه) مخافة ان يكون اثما  
أو خطأ (تعني) عائشة (اكل لحم الصيد) بقوله المذكور قال أبو عمر انما خاطبت به زمان احرم قبل يوم  
التروية ان يكف عن لحم الصيد جلة ما صاده خلال لنفسه أو غيره فيدع ما يريه الى ما لا يريه  
ويترك ما شك فيه وحاله في صدره (قال مالك في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد فيصنع له ذلك  
الصيد فيأكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله) لا بقدر اكله لان الجزاء  
لا يتبعه وقيل بقدر اكله وقيل لاجزاء لان الله انما جعله على قاتل الصيد وهذا المية تله (وسئل مالك  
عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرم اصيد الصيد فيأكله ام يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة  
(و) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في اكل الصيد ولا في اخذه على حال من الاحوال)  
بل اطلق المنع فقال لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقال وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرم (وقد اخص  
في الميتة على حال الضرورة) بنحو قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه (قال مالك  
واما ما قتل المحرم) نفسه (أو ذبح من الصيد فلا يحل اكله لمحال ولا يحرم لانه ليس بذك) أي مذكي  
بل ميتة سواء (كان خطأ أو عمدًا فأكله لا يحل) لا حد (وقد سمعت ذلك من غير واحد) من العلماء  
اشارة الى انه لم ينفرد بذلك لا تقليد لهم وزيادة اشبه عن مالك عن كنت اقتدي به واتعلم منه فراه  
انهم من شيوخه اذا جهتد لا يقلد غيره (والذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة) أي جزاء  
(واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه) فلا تعدد الجزاء وبهذا قال الجمهور خلافا لقول عطاء وطائفة ان  
ذبحه المحرم ثم أكله فكفارته ان لا خلاف ان من زنى مرارا قبل الحد انما عليه حد واحد وكذا المحرم  
يقتل الصيد في المحرم فيجوز مع عليه حرمة الاحرام وحرمة المحرم انما عليه جزاء واحد عند الجمهور قاله  
أبو عمر

(امر الصيد في المحرم)\*

(قال مالك كل شيء صيد في المحرم) من الصيد وان كان الصائد حلالا (أو ارسل عليه كلب) ونحوه  
(في المحرم) من الحبل فان حجه الكلب من المحرم (فقتل ذلك الصيد في الحبل فانه لا يحل اكله) لا حد  
(وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فاما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحبل فيطلبه حتى يصيده في المحرم  
فانه لا يؤكل) أيضا كالأول (و) لكن (ليس عليه في ذلك جزاء) لان دخول الكلب المحرم ليس  
من فعله ولا مقدوره (الا ان يكون ارسله عليه وهو قريب من المحرم فان ارسله قريبا من المحرم فعليه  
جزاؤه) لان القرب صير دخوله كأنه من فعله

(الحكم في الصيد)\*

(قال مالك قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) أي محرمون اختلف  
المفسرون فقيل معناه وقد احرمت باحد النسكين وقيل دخلتم في الحرم وقيل هما مرادان لانه يقال  
لمن دخل الحرم احرم لان الاحرام الدخول في حرمة الشيء ومنه احرم بالصلاة والتجديد واتهم واصبح وامسى  
اذا دخل نجدا واتهمه وفي الصباح والمساء والثالث اعتمد الفقهاء ولعله تعالى ذكر القتل دون الذبح  
للتعميم واري بالصيد ما يؤكل لحمه وما لا الاستثنائات عند مالك وقيل المراد ما يؤكل لانه الغالب فيه  
عرفا (ومن قتله منكم متعمدا) ذا كراعا بالاحرم (فجزاءه مثل ما قتل من النعم) برفع جزاء  
بلا توين وخفض مثل على ان جزاء مصدر مضاف لمفعوله تخفيفا والاصل فعلية ان يحزى المقتول من  
الصيد مثله من النعم فحذف الاول لدلالة الكلام عليه واضيف المصدر الى الثاني أو ان مثل مقحمة  
كتولهم مثلك لا يحل أي انت وهذه قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وابن عمر وقرأ الباقون فجزاء  
بالرفع منون على الابتداء والخبر محذوف تقديره فعليه جزاء أو خبر مبدأ محذوف أي فالواجب جزاء  
أو فاعل بفعل محذوف أي فيلزمه أو يجب عليه ومثل بالرفع صفة لجزاء أي فعليه جزاء موصوف بأنه  
مثل أي مماثل ما قتله وذهب الجمهور سلفا وخلفا الى ان العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه  
قال قرآن دل على وجوب الجزاء على العامد وعلى اثمه بقوله لا ذوق وبأل امره وجاءت السنة من احكام  
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ كإدله عليه الكتاب في العمد وأيضا  
فقتل الصيد اتلاف والاتلاف مضمون في العمد والنسيان لكن المتعمد أثم والمخطئ غير ملوم وهذه المماثلة  
باعتبار الخلقة والهيئة عند مالك والشافعي والقيمة عند أبي حنيفة (يحكم به) بالجزاء (ذو عدل منكم)  
أي من المسلمين فان الانواع تتشابه في النعمة بدنة والقبيل بدنة لها سنامان وجار الوحش بقرة الى  
آخر ما بين في الفروع (هديا) حال من ضمير به (بالع الكعبة) صفة هديا والاضافة لفظية أي واصلا  
اليها بان يذبح ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مساكين) بدل منه أو تقديره هي طعام وقرأ  
نافع وابن عامر باضافة كفارة الى طعام لانها متنوعة الى تكفير بالطعام وبالجزاء المماثل وبالصيام  
حسنت اضافتها لاحد انواعها تبيننا لذلك والاضافة تكون بادنى ملازمة ولا خلاف في جمع مساكين  
هنا لانه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد بل جماعة وانما اختلف في البقرة لان التوحيد يراد به  
عن كل يوم والمجمع يراد به عن ايام كثيرة (أو عدل ذلك صياما) أي أو ما سواه من الصيام فيصوم عن  
طعام كل مسكين يوما أو حيناً (ليذوق وبأل امره) قتله وجزاءه صيته عفا الله عما سلف أي قبل التحريم  
ومن عاد فينتقم الله منه أي في الآخرة وعليه مع ذلك الجزاء (قال مالك فالذي يصيد الصيد وهو حلال  
ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يتناعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله) بقوله لا تقتلوا الصيد  
وانتم حرم فانه شامل لما اذا صاده وهو حلال أو ابتاعه وهو محرم (فعليه جزاءه) بما بين في الآية  
(والامر عندنا ان من اصاب الصيد وهو محرم حكمه عليه) بالجزاء (قال مالك) بيان الكيفية المحكم  
(احسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيجوز لكم عليه ان يقوم الصيد الذي اصاب فينظر كم تمته  
من الطعام فيطعم) بالرفع والنصب (كل) بالنصب والرفع (مسكين مدا أو بصوم مكان كل مديوما  
وينظر) بالرفع والنصب (كم عدة المساكين فان كانوا عشرة صام عشرة ايام وان كانوا عشرين مسكينا  
صام عشرين يوما عددهم ما كانوا) قلوا أو كثروا (وان كانوا اكثر من ستين مسكينا) لقول الله تعالى  
أو عدل ذلك صياما (قال مالك سمعت انه يحكم على من قتل الصيد في المحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به  
على المحرم الذي يقتل الصيد في المحرم وهو محرم) لتناول الآية له ما على ما مر

(ما يقتل المحرم من الدواب)\*



جمع دابة اسم لكل حيوان لانه يدب على وجه الارض والهاء للبا لفة ثم نقله العرف العام الى ذات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير وسمى هذا منقولاً عن لغتنا ولوعبر بالحيوان لشم الغراب والمجدأة المذكورين في الحديث لكنه نظر الى جانب الاكثر وقد تبعه على هذه الترجمة أبو داود والبخاري وغيرهما (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس) مبتدأ نكرة لتخصيصه بقوله (من الدواب) وخبره (ليس على المحرم) باحد النكسين اوفي المحرم (في قتلهم جناح) أي اثم اخرج بالرفع اسم ليس مؤنثا (الغراب) وهو يختلس ويتربط بالبعير وينزع عينيه زاذ في حديث عائشة لا يقع وهو الذي في ظهره او طنه يياض واخذ بهذا القيد قوم ورجح الاكثر الاطلاق لأن رواياته أصح (المجدأة) بكسر الحاء وفتح الدال المهملة من موزة وجعلها حداً بكسر الحاء وانقصر وانهمز كعنب وعنبه وهي أخس الطير يخطف اطعمة الناس وفي حديث عائشة والمجدأة يياض الحاء وفتح الدال وشدا ليه مقصور تصغير المجدأة (والقرب) واحدة القارب مؤنثة والانثى عقربة وعقرباء بالمد لا صرف ولها ثمانية أرجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتؤلم لا ما شديداً ورعا ماتت بالسمعتها لا في وقتل القيل والبعير باستعنتها ولا تضرب الميت ولا النائم حتى يترك شي من بدنه فتضربه وتأوى الى الخنافس وتسلمها وفي ابن ماجه عن عائشة لدغت النبي صلى الله عليه وسلم عربة وهو في الصلاة فلما فرغ قال لعن الله القرب ما تدع مصلياً ولا غيره اقتلوه في المحل والمحرم (والفأرة) بهمزة ساكنة وتسهيل وهي القويستة روى الطحاوي عن يزيد بن أبي نعيم انه سأل أبا سعيد الخدري لم سميت الفأرة القويستة قال استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد أخذت فأرة فتبيلة لتحرق عليه البيت فقام إليها وقتلها وأحل قتلها لللال والمحرم وفي أبي داود عن ابن عباس قال جاءت فأرة فاخذت تحرق الفتيلة فجاءت بها فاقتها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم على الحجرة التي كان قاعدا عليها فاقتحرت منها موضع درهم زاد الحماكم فقال صلى الله عليه وسلم فاطمئنا واسرحكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرركم قال الحماكم صحيح الاسناد وليس في الحيوان افسد من الفأرة لانه لا يبقى على حقير ولا جليل الا اهلكه واتلفه (والكلب العقور) بمعنى عاقر أي جرح وهو كل سبع وجرح يعقروا فترس كما افاده الامام بعد وفيه جواز قتل المذكور وبه قال الجمهور وحكى عن النخعي لا يجوز للمحرم قتل الفأرة قال الخطابي هذا يخالف للنص خارج عن اقوال العلماء وعن علي ومجاهد لا يقتل الغراب ولكن يرميه قال عياض لا يصح عن علي وهو يخالف للاحاديث الصحيحة لكن يوافقه ما لا يداود والترمذي وقال حسن وابن ماجه عن أبي سعيد مرفوعاً عن عابري الغراب ولا يقتله قال الخطابي يشبه ان المراد به الغراب الصغير الذي يأكل الحب وهو الذي استثناه مالك من جملة الغرابان وقال عطاء فيه القدية ولم يتابعه احد والحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه ابن جريج والبيهقي وجيز بن حازم وعبيد الله وأيوب ويحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يثب على حديث مالك ولم يقل احد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الا ابن جريج وحده وتابعه محمد بن اسحاق قاله مسلم في صحيحه (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهم من قتلهم) اوفي المحرم (فلا جناح) لا اثم (عليه القرب والفأرة والغراب) سمي به لسواده وغرايب سود وهما لفظتان بمعنى واحد والعرب يتشابه به فلذا اشتقوا القربة ولا غراب البين هو الا يقع قال صاحب المجالسة سمي بذلك لانه يأن من نوح لما وجهه الى الماء فذهب ولم يرجع وقال ابن قتيبة سمي فاسقاً للخلفه عن نوح حين أرسله لياثيه بخبر ارض فترك امره وسقط على خيفة وقيل سمي غراباً لانه نأى واعترب لما فقهه نوح ليختبر امر

الطوفان (والمجدأة) بزنة عنبه (والكلب العقور) من ائمة المبالغة أي الجراح لمقتبس كما سدر ذئب سماها كلاباً بالاشتراك في السببية ونظيره قوله في دعائه على عتبة اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فاقترسه الأسد وقيل المراد الكلب المعروف واستدل بالحديث على جواز قتل من وجب عليه قتل بقصاص او رجم بزنا او محاربة او غير ذلك في المحرم وانه يجوز اقامة سائر الحدود فيه سواء جرى موجب القتل والمجدأة في المحرم او خارجة ثم لم يصاحبه الى المحرم وبه قال مالك والشافعي وأخرون وقال أبو حنيفة وطائفة ما رتة كعبه من ذلك في المحرم بقاء عليه فيه وما فعله خارجة ثم لم يصاحبه ان كان اتلاف نفس لم يتم عليه في المحرم بل يضيق عليه ولا يكتم ولا يبيع حتى يضطر الى الخروج منه فيقام عليه خارجة وما كان من النفس بقاء عليه فيه قال عياض روى عن ابن عباس وعطاء والشبي والمحكم نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس ومادونها وجتهدوا في قوله تعالى ومن دخله كان آمناً وجتهدنا عليهم هذه الاحاديث لمشاركة فاعل الجناية لهذه الدواب في اسم الفسق بل فسقه أفسس لكونه مكافواً لان التصديق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه امان فقد خالفوا ظاهر ما فسرناه بالاية قال ومعنى الاية عندنا وندنا اكثر افسس من انه انجسار عما كان قبل الاسلام وعطف على ما قبله من الايات وقيل آمن من النار وقيل انه امدوخة بوله اقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل الاية في البيت لافي المحرم وقد اتفقوا على انه لا يقيم في المسجد ولا في البيت ويخرج منهما فيقام عليه خارجة لان المسجد ينزع عن مثل هذا وقالت طائفة يخرج ويقام عليه المحرم وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وجادوا عاد الامام الحديث لا فائدة ان له فيه شيخاً آخر رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ونبيه الخاق عن القتيبي كلاهما عن مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عن مسلم (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل وصله مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد ومسلم من طريق ابن عمر كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق) روى بالاضافة وبالتنوين كما قال غير واحد وبالنسائي جزم النووي وزعم انه قال بزيادة خمس لا بتنوينه وهم فاعادوا ذلك في الرواية الثانية عند مسلم قالت عائشة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في المحل والمحرم قال ابن دقيق العيد وبين الاضافة والتنوين فرق دقيق في المعنى لان الاضافة تقتضي الحكم على خمس من الفواسق بالقتل ورباعية التخصيص بخلاف الحكم في غيرها بطريق المفهوم وبما التنوين فيقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى وقيل من باب الحكم المترتب على ذلك وهو التل معال بما جمل وصدا وهو الفسق فيقتضي ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب وهو ضد ما اقتضاء الاول من المفهوم وهو التخصيص (يقتل في المحرم) بفتح الحاء واذا كاض بطل جماعة من المحققين أي حرم مكة وبضم الحاء والراء واقصر عليه في المشارق قال وهو جمع حرام كما قال تعالى وانتم حرم والمراد به المواضع المحرمة والفتح اظهر قاله النووي (الفأرة والقرب والغراب والمجدأة والكلب العقور) ولا من رواية سفيان بن المسيب عن عائشة الحجة واستط لمقرب واه من طريق يزيد بن جبير قال سأل رجل ابن عمر عما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني احدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والقرب والمجدأة والغراب والحجة قال وفي الصلاة اضافة هي ستة قال عياض سموا فواسق لمخروجهم عن السلامة منهم الى الاضرار والاذى فيخرجت بالاذية عن جنسها من الحيوان وقيل لمخروجها عن الحرم التي اغريها والامر بقتلها في المحل والمحرم وانه لا فدية فيها وقيل لمخروجها عن الانتفاع بها وقيل لتحريم اكلها كما قال تعالى وانه لفسق عند ذكر المحرمات وقالت عائشة من يأكل الغراب وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقاً وقال القراء سميت الفأرة بذلك



مخروجها عن حجرها واعتباها مال الناس بالفساد واصل الفسق المخرج وقال ابن قتيبة سمي بذلك الغراب بتخلقه عن فوح وفيهما نظر اذا لاسمى كل خارج ولا مختلف فاسق في عرف الاستعمال قال الايني قبيده بذلك لانه لا يسمى بذلك لغة ولكن عرف الاستعمال خصه وقال ابن العربي امر باقتل وعلل بالفسق فيتعدي المحكم الى كل ما وجدت فيه العلة ونبيه بالحجة على خمسة انواع من الفسق فنبه بالغراب على ما يحاسبه من سباع الطير وكذا بالحدأة ويزيد الغراب بحمل سفرة المسافرين ونقب جرابه وبالحجة على كل ما يلبس والعرب كذلك والحجة تلعب وتفترس والعقرب تادع ولا تفترس وبالفقار على ما يحاسبه من هوام المنزل المؤذية وبالكلب العقور على كل مفترس قال وهو من فسقهم نوجوهن عن حد الكف الى الاذية (مالك عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب امر بقتل الحيات في الحرم) اما لانه بلغه الحديث الذي فيه الحجة واما لانها اولى من العرب قال الايني وقد صرح النبي عن قتل حيات البيوت بل انذاره ومخصص لهذا العموم والانداز عند مالك في حيات بيوت المدينة اكد من حيات بيوت غيرها (قال مالك في) تفسير الكلب العقور الذي امر بقتله في الحرم ان كل ما عقر الناس جرحهم (وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد) يقع على الذكر والانثى ويجمع على اسودور بما قيل اسدة للانثى (والنهر) يفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم سبع اخبث وأجرام من الاسد (والفهد) بكسر الفاء وسكون الهاء سبع معروف والانثى فهذه (والذئب) بالهمزة وعنده يقع على الذكر والانثى وربما قيل ذئبة بالهاء (فهو الكلب العقور) وبهذا قال السفينان والشافعي وأحمد والجمهور وقال الاوزاعي وأبو حنيفة والحسن بن صالح المراد الكلب المعروف خاصة وأما الذئب ودليل الجمهور قوله في حديث أبي سعيد والسبع المأدى فكل ما كان هذا نعتا له من أسد وغر ونحوه حاله هذا المحكم وحديث الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم دعا على عتيبة بالتصغير ابن أبي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فدعا عليه الاسد فقتله (واما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع) بضم الباء لغة قيس وسكونها لغة تميم وهي أنثى وقيل يقع على الذكر والانثى وربما قيل في الانثى ضبعة (والثعلب) يقع على الانثى الذي كرو ويختص ثعلبان بضم الثاء واللام قاله ابن انباري وقال غيره يقال في الانثى ثعلبة بالهاء (والهر) ذكر القط والانثى هرة قاله الزهري وقال ابن انباري الهر يقع على الذكر والانثى وربما دخلت فيها الهاء وتصغيرها هريرة (وما أشبههن من السباع) قال الزهري يقع السبع على كل ماله ناب يعدوبه ويفترس كالذئب والفهد والهر وأما الثعلب فليس بسبع وان كان له ناب لانه لا يعدوبه ولا يفترس وكذا الضبع وعلى هذا فعدو ما في السباع تجوز علاقته المشابهة للسباع في الناب وان لم يفترس به (فلا يقتل من الحرم فان قتله فداء) وفي نسخة وداه فاعلة في قتل المدكورات في الحديث وما في معناها عند مالك رحمه الله كونهن مؤذيات فكل مؤذيجوز للمحرم وفي الحرم قتله ولا فدية وما لا فلا وعلة عند الشافعي كونهن مما لا يؤكل عنده فكل ما لا يؤكل ولا تولد من مأكول وغيره جاز قتله ولا فدية (وأما ما ضرب آذى) من الطير فان الحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة وان قتل المحرم شيئا من الطير سواءها فداءه (كرخم ونسرا لان يخاف منه ولا يندفع الا بقتله قال الشافعي لا خلاف انه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث ابتداء ومن قتلها فإيمه الفدية فان ابتداء بالضرر فلا جزاء على قاتلها على المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير وغيرها

(ما يجوز للمحرم ان يقتله)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي) القرشي (عن ربيعة بن أبي عبد الله بن الهذيل) بضم الهاء وفتح الدال (انه رأى عمر بن الخطاب يقول لبيد الله) أي يزيل عنه القراد وبقية (في طين بالسقيا) بضم السين وسكون القاف والقصر قرية جامعة بين مكة والمدينة (وهو محرم) لانه يرى حله (قال مالك وأنا أكرهه) لانها من دواب البعير كالحمل والمجنان فلا يلقيه المحرم عن البعير لان ذلك سبب هلاكه الا ان يضرب بالبعير فيلها ويطلع حفنة من طعام (مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال (عن امه) مرجانة (انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسأل عن المحرم ان يحمل جسده فقال نعم فيحككه ويشدد) زيادة في بيان الاباحة (ولوربطت يداي ولم أجد الارحلى) بالثنية أو الافراد (لمحككت) زادت على المستول عنه لكن محمل قولها ويشدد عند مالك على ما اذا كان يرى ما يحكه فان لم يره كراهه وظهوره فانما يجوز التحك برفق لانه اذا شد مع عدم الرؤية ربما أتى على شيء من الدواب ولا يشهره (مالك عن أيوب بن موسى) بن عمر بن سعيد بن العاصي الاموي المكي المتوفى سنة اثنين وثلاثين ومائة (ان عبد الله بن عمر نظر في المرأة) معروفة وجهها مرأه بكوار وغواش (لشكوى) بالثنية مصدر شكوا وفي رواية لشكوى بالقصر مصدرا أيضا أي وجع (كان بعينه وهو محرم) لضرورة الوجع لارفاهية ولا زينة ولا دفع شعث ويكره عند مالك غير ضرورة مخافة ان يرى شعشا فيصلمه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع المحرم حلة) بفتح الحاء قال في القاموس الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد وحلم البعير ككفرح كثر حمله فهو حلم (أو قردا) بزنة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان والجمع قردان بوزن غربان (عن غيره) وأما عن نفسه فيجوز لانه ليس من دواب الانسان (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك) لان تقريره سبب لا هلاكه وهو لا يجوز وهذا ما خالف ابن عمر بانه فيه (مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه) قلعه ولا شيء عليه ككلى المدونة (وسئل مالك عن الرجل يشكى اذنه) أي الوجع بها (ايقطر) ينقط (في اذنه من البان الذي لم يطيب وهو محرم فقال لا ارى بذلك بأسا) فيجوز (ولو جعله في فيه لم بأسا) اذا خلاص في اباحة ما لم يطيب (قال مالك ولا بأس ان يبط) بضم الباء يشق (المحرم خواجه) بضم المعجمة بزنة غراب بزنة الواحدة خراجه (ويقفا) بالهمزة يشق (دمله) عربي معروف مذكرجعه دما ميل (ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك لانه صلى الله عليه وسلم احتجم من أذى كان به كما مر

(الحج عن يحيى عنه)\*

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس) أكبر ولده وبه كان يكنى أبوه اشتشهد في خلافة عمر بأجنادين هكذا قال مالك وأكثر الرواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله وخالفهم ابن جريح عن ابن شهاب في الصحيحين فقال عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة فذكره فجعله من مسند الفضل وتابعه معمر قال الترمذي سألت محمدا بن يحيى البخاري عن هذا فقال أصح شيء في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل قال محمدا ويحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره ثم رواه بلا واسطة انتهى وكأنه رجع هذا لان الفضل كان رديف المصطفى حينئذ وكان عبد الله يقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث اخاه بما شاهد في تلك الحالة لكن عند أحمد والترمذي ان العباس كان حاضرا فلما منع ابن عبد الله كان معه فجعله تارة عن اخيه وتارة حدث به عن مشاهدته فقال كان الفضل (رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد البخاري من رواية شعيب عن الزهري



على عجز رحلته وفيه جواز الاراداف وهو من التواضع ولا خلاف فيه اذا اطاعه الدابة والرجل  
المجمل جميل به الارتداف والافتقار منه تحير وتكبر قال ابو عمر (فجاءته امرأة) قال الحافظ لم تسم (من  
خشم) بفتح الخاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح المهملة غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة  
لا العلمية ووزن الفعل قبيلة مشهورة سميت باسم جد لها واسمها اقل بن امار قال ابن الكلبي عن ابيه  
انما سمي خشم بجمل يال له خشم ويقال انه لما تحالف ولد اقل على اخوته فخر وابتغى ثم تحتموا  
بدمه اى تظنوا به بالقتل (تستقته فيجعل الفضل ينظر اليها وتظن) المرأة (اليه) ركان جبالا قال  
القرطبي هذا النظر هو يقتضى الطباع فانها مجبولة على النظر الى الصورة المحسنة ولذا قال في بعض  
طرق الحديث وكان الفضل ابيض وسيا (فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر وجه الفضل  
الى الشق الاخر) الذى ليس فيه المرأة من ماله عن مقتضى الطبع ورد الى مقتضى الشرع وقال ابن  
عبد البر وتبعه عياض فيه ما يلزم الائمة من تغيير ما يخشى فتنة ومنه ما ينكر في الدين وقال النووي  
فيه حرمة النظر الى الاجنية وتغيير المنكر باليدل قدر عليه قال الاى الاظهر ان صرفه وجه الفضل  
ليس للوقوع في المحرم كما عبطه كلام عياض والنورى وانما هو خوف الوقوع كما عبطه كلام  
القرطبي انتهى وقال الولي البرقي ان اراد النووى تحريم النظر عند خوف الفتنة فهو محمل وفاق من  
العلماء وان اراد الاعم من خوفها وامنه ففي حالة منها خلاف مشهور للعلماء وهما وجهان ولا يصح  
الاستدلال بالحديث على التحريم في هذه الحالة لان الامر محتمل لكل منهما بل انما هو المصطفى خشي  
عليهما الفتنة وبه حجة جابر في حديثه للطويل عند الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق  
الفضل فقال له السباس لويت عنق ابن عمك فقال رايت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما قال  
النورى نفسه فهذا يدل على ان وضع يده على الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفي مسلم عن جابر وضع  
يده على وجه الفضل فكانه صرف وجهه بلى تنقه ووضع يده عليه مائة في تنقه وهذا اولى من قول  
الولى فعل كلا منهما متى وقت فلوى عنه تارة ووضع يده على وجهه تارة وبين استنقاهما بقوله (فقال  
يا رسول الله ان فرض الله في الحج ادركت ابي) لم رسم ايضا (شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة)  
صفة بدصفة ارم من الاحوال المتداخلة او شيخا بديل يكون موصوفا اى وجب عليه الحج بان لم وهو  
شيخ كبير وحصل له المال في هذه الحالة والاول اوجه قاله الطيبي (اما حج) اى اصح ان يوب عنه فاج  
(عنه قال نعم) اى جسي عنه وبه استدلال من قال كالتاسي يجب الاستنابة على العاجز عن الحج  
الفرض قال عياض ولا حجة فيه لان قواها ان فرض الله الى آخره لا يوجب دخول ايها في هذا الفرض  
وانما الناهر من الحديث انها اخبرت ان فرض الحج بالاستطاعة نزل وابوها غير مستطيع فسألت هل  
يباح لها ان تنح عنه ويكون له في ذلك اجر ولا يخالفه قوله في رواية فمجي عنه لانه امر ندب وارشاد  
ورخصة لها ان تفعل لما رأى من حرصها على تحصيل الخير لانيها وقال ابو عمر حديث التثنية خاص  
بها لا يجوز ان يتعدى الى غيره لانه تعالى من استطاع اليه سبيلا وكان ابو عامر لا يستطيع فلم يكن  
عليه الحج فكانت ابنته مخصوصة بذلك الجواب ومن قال بذلك مالك واصحابه قال المازري للآية  
لان الناهر في الاستطاعة انها البدنية اذ لو كانت المالية لقال اجباج البيت والحج فرع بين اصلين  
احدهما عمل بدون صرف كالصلاة والصوم فلا استنابة فيه والثاني مال صرف كالصدقة وقال عياض  
الاستطاعة عند مالك هي القدرة ولو على رجائه درن مثقة فادحة وقال الاكثرى الزاد والرحلة  
وجاء فيه حديث لكن ضعفه اهل الحديث وتأويله عندنا انه احد انواع الاستطاعة لا كلها ولعمري  
انه بين ان صح فارتكبت الاستطاعة هي لسبب فقد تضمن الزاد والرحلة من الطريق وصحة الجسم

(وذلك في حجة الوداع) وفي رواية شعيب عن الزهري يوم الترويض وأحمد ما يدل على ان السؤال  
وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وهذا الحديث رواه البخارى وابوداود عن القعني والبخارى ايضا  
عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى والنساي من طريق ابن القاسم الاربعه عن مالك بن ونايه  
عبد العزيز بن أبي سلمة وشعيب والاوزاعي عند البخارى وابن عيينة وصالح بن كيسان وابوب السخيتاني  
ويحيى بن أبي اسحاق عند النساي سبعين عن الزهري به

(ما جاء فيمن احصر بعدو)\*

أى منع يقال حصره العدو واحصره اذا حصره ومنعه عن المضى مثل صدده واصدده (مالك من حبس  
بعدو فحال بينه وبين البيت فانه يحل من كل شئ) من ممنوعات الاحرام (ويخبره يديه ويخلق رأسه  
حيث حبس) أى في أى موضع فلا يلزمه اذا احصر في الحل ان يبيت بهديه الى المحرم (وليس عليه  
قضاء) لما احصر عنه (مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحديبية  
لما صددهم المشركون) ففكروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شئ) من ممنوع النسك (قبل  
ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى) أى بلا طواف ولا وصول هدى الى البيت (ثم لم يعلم ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه) المتقدمين في صحبته الملائمين له (ولا من كان معه)  
من الخارجين للحديبية معه المتأخرين في صحبته عن اولئك (ان يقضوا شيئا ولا) امرهم ان (يعودوا شئ)  
يفعلونه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج) أى اراد ان يخرج (الى مكة معتمرا  
في الفتنة) حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كفى الصحيحين من وجه آخر وذكر اصحاب الاخبار انه  
لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين واما ما فاجع اهل الحل  
والعقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير وملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق  
وبايع اهل الشام ومصر مروان بن الحكم فلم يزل الامر كذلك حتى مات مروان وولى ابنه عبد الملك فخرج  
الناس الحج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشا امر عليه الحجاج فقاتل اهل مكة وحاصره حتى  
غلبهم وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين وقال ابن عمر ذلك جوابا لقول ولديه عبد الله  
وسالم لا يضر ان لا تنح العام انما يخاف ان يحال ينسك وبين البيت كفى الصحيحين من وجه آخر عن  
نافع وفي رواية اخرى فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (ان صدقت) بضم الصاد مبنى للفعول  
أى منعت (عن البيت صنعنا) انا ومن معي (كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من التحلل  
حيث منعه من دخول مكة بالحديبية وفي رواية تأخير تلاوة الآية الى هنا قال عياض توقع الحصر  
ولم يتحققه اذ لم يتحقق له رخصة الحصر لانه غرر باحرامه وتعبه الاى بانه لا يلزم من تحققه  
ان لا يترخص بجوارانه فتحت واشترط على ما في حديث ضباعة (فاهل) ابن عمر (بعرة) زادت في رواية  
جويرية من ذى الحليفة وفي رواية ابوب نافع فاهل بالعمره من الدار اى المنزل الذى نزل به ذى  
الحليفة او المراد داره بالمدينة فيكون اهل بالعمره من داخل بيته ثم اظهرها بعد ان استقر بذى الحليفة  
(من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالعمره عام الحديبية) سنة ست ليحصل له الموافقة  
(ثم ان عبد الله نظر في امره فقال ما امرهما) أى الحج والعمره (الا واحد) في حكم الحصر فاذا جاز التحلل  
في العمره مع انها غير محدودة بوقت فهو في الحج اجوز وفيه العمل بالقياس (ثم التفت الى اصحابه)  
فاخبرهم بما اداه اليه نظره (فقال ما امرهما الا واحد) بالرفع وفي رواية البيت عن نافع ثم خرج حتى اذا  
كان بظاهر البيداء قال ما شأن الحج والعمره الا واحد (اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمره) وعبر  
بأنه لم يكف بالنية ليحرم من اقتدى به انه انتقل نظره للقران لاستوائهما في حكم الحصر



(ثم نفذ) بالذال المعجمة مضي ولم يصد (حتى جاء البيت فطاف طوافاً واحداً) لقراءته بعد الوقوف بعرفة وبه قال الأئمة الثلاثة والمجهور وقال أبو حنيفة والكوفيون على القارئ طوافان وسعيان وأولوا قوله طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي لا تحو ولا يخفى ما فيه ويرده قوله (ورأى ذلك مجزياً) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز كافياً (عنه) اذ على هذا الحمل يضيع اذ كل من طاف طوافين لا يقال أنه مجزى ويمنع التأويل على بعده قوله في رواية الليث ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الا قول وقد روى سعيد بن منصور عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاهما طواف واحد وسعى واحد فهذا صريح في المراد (واهدى) بفتح الهمزة فعل ماض من الاهداء زاد القيني شاة وفي رواية الليث هدياً اشتراه بتقديده وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله مجزياً بالنصب مفعول رأى ووقع في البخاري ورأى أن ذلك مجزى بزيادة النصب على أنها نصب المجزأين أو خبر كان بخذوفاً وبعض روايته مجزئاً بالرفع والهمز خبر أن قال المحافظ والذي عندي أن النصب خطأ من الكاتب فإن أحباب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب وتعقب بأن حكايته اتفاقهم على ذلك دعوى بلا دليل وبقتديراً اتفاقهم عليه لا يستلزم أن النصب خطأ مع أن له وجهاً في العربية انتهى ولعل ذلك كله في رواية غير يحيى ومن وافقه فليس فيها أن فنصب مجزئاً متعين وهذا الحديث رواه البخاري هنا عن اسماعيل بن قتيبة وقيل بقليل عن عبد الله بن يوسف مختصراً بدون قوله ثم إن عبد الله نظر إلى آخره وفي المغازي عن قتيبة مختصراً كذلك ومسلم عن يحيى بن تاما الثلاثة عن مالك وتابعه أيوب والليث في الصحيحين وجوب ربه بن اسماء عند البخاري وعبد الله عندهم مسلم كلهم عن نافع بنخوة (قال مالك فهذا الأمر عندنا فيمن أحصر بعدد) يفعل (كما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) أي كفعله من التحلل ونحر هديه ولا قضاء لأن الله تعالى قال فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولم يذكر قضاء وقد تخلف جماعة في عمره القضية ممن كان معه صلى الله عليه وسلم في المدينة بلا ضرورة في نفس ولا مال ولم يأمرهم المصطفى بعدم التخلف ولا بالقضاء (فأما من أحصر بغير عدد) كمرض (فانه لا يحل دون البيت) وبهذا قال الشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة خلافاً لابي حنيفة ككثير من الصحابة وغيرهم في أنه عام في كل حابس من عدو ومرض وغيرهما حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدخوله محصر رواه ابن خزم والطحاوي لنا أن الآية وردت في حكم أحصاره صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية إذا أمتهم فلم أن مشروعية الإحلال في العدو كان لتحصيل الأمن منه والإحلال لا يجوز من المرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو وارداً في المرض فلا يلحق به دلالة ولا قياساً لأن مشروعية التحلل قبل إتمام الأفعال بعد الشروع في الأحرام على خلاف القياس فلا يقاس عليه

(ما جاء فيمن أحصر بغير عدد)\*

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر أنه قال المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ولا يجوز له التحلل (فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها) لأجل المرض (أو الداء) الطبيب (صنع ذلك) المذكور (وافتهدى) ولا ثم عليه للعذر (مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه) من عمره أو غيرها (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول المحرم لا يحل له إلا البيت) ما لم يحصر بعد وقال ابن عبد البر معناه المحرم بمرض مرضاً لا يقدر أن يصل إلى البيت فيبقى على حاله فإن احتاج إلى لبس أو دواء فعل وافتهدى فإذا برئ أي البيت وطاف وسعى فهو

كقول ابن عمر سواء (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) كيسان (النخعياني) بفتح السين واسكان المعجمة وفتح القوية البصرية الثقة المحبة من كبار العباد (عن رجل من أهل البصرة) بثلاث الموحدة البلد المشهورة (كان قديماً له) أي الرجل قال أبو عمر هو أبو قلابه عبد الله بن زيد المجزئ شيخ أيوب ومعلمه كبروا جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه (قال خرجت إلى مكة) معقراً (حتى إذا كنت ببعض الطريق) زاد جماعة وقعت عن راحتي (كسرت فخذي فارتدت إلى مكة) وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس (الفقهاء من الصحابة والتابعين استقيمهم في التحلل) فلم يرخص لي أحد (أن أحل) وفي رواية حماد فارتدت إلى ابن عمر وابن عباس فقالا لا العمرة ليس لها وقت كوقت الحج يكون على أحرامه حتى يصل إلى البيت (فاقت على ذلك الماء) الذي كسرت فخذه عنده (سبعة أشهر حتى أحلت بعمرة) بهذان صح (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة) أي ويسعى نحو وزجن المحواجب والعيون أو استعمل الطواف بالمعنى اللغوي وهو المشي (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن سعيد بن جارية) بضم الحاء المهملة وفتح الزاي فالف فوحدة فهاء (الخزومي صرح ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه) عن العلماء (فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه وبقتدي) للتداوى (فإذا أصبح أعتقه ففعل من أحرامه) بفعل العمرة (ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر) تيسر (من الهدى قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا) بالمدينة (فمن أحصر بغير عدد) أنه لا يحل إلا بعد العمرة وقال به جملة من فقهاء مكة وابن عمر وعائشة وابن عباس وابن الزبير فابن المعدل عن هذا وأورد ذلك تقوية بقوله (وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب) خالد بن زيد البصري (الأنصاري) أحد كبار الصحابة الفقهاء كما يأتي موصولاً عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا أيوب فذكره (وهما بن الأسود) الصحابي كما يأتي موصولاً أيضاً عن نافع عن سليمان بن يسار أن هباراً (حين فاتهما الحج وأتيا يوم النحران يحلان بعمرة ثم يرجعا حلالاً) من كل شيء حرما عليهما (ثم يجزمان عاماً قابلاً) بالنصب على الظرفية والصفة (ويهديان فن لم يجد قسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله) وفي البخاري عن سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً فيهدى أو يصوم أن لم يجد هدياً وقول الصحابي السنة كذا الحكم الرفع فهو نص في محل النزاع (قال مالك وكل من حبس عن الحج بعد ما يحرم ما بمرض أو غيره) أو بخطأ من العدو وخفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر (يحل بفعل عمرة وعليه دم) ورسل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر) لبعض أعضائه (أو بطن متحرق) أي أسهال بطن منعه (أو امرأة تطلق) أخذها الخاض وهو وجع الولادة (قال من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الإفاق إذا هم أحصروا) فلا فرق بين المكين وغيرهم (قال مالك في رجل قدم معتمراً في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر) بضم فكسر مبنى للجھول (أو أصابه امر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف) بعرفة (قال مالك أرى أن يقيم حتى إذا برأ) بفتح الباء والراء من باب نفع وبكسر الراء أيضاً من باب تعب وفي لغة بضم الراء من باب قرب صح من مرضه (خرج إلى المحل) ليأتي به مرة (ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت وبين) وفي نسخة ويسعى بين (الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى) جبر ذلك (قال مالك فممن أهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) أخبار من السائل عن فعله الذي وقع منه جهلاً فلا ينافي أن المحرم



من مكة انما يطوف ويسعى بعد الوقوف بعرفة (ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف) بعرفة (قال مالك) اعاده ليفصل بين السؤال والجواب (اذافته الحج) بكونه لم يأت منه في الصورة المذكورة الا بالاحرام وطوافه وسعيه لا يعتد بهما لانه قبل الوقوف (فان استطاع خرج الى المحل فدخل بعمره فطاق بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) وعلى اعادته ما ادفعوا توهم السائل انه فعلهما فيجزيه عن طواف وسعي العمرة التي لزمته وان لم تجزه عن حجه بقوله (لان الطواف الاول لم يكن نوا للعمرة) التي ياتي بها الاحلال (فلذلك يعمل بهذا) أي ياتي بالطواف والسعي (وعليه حج قابل والهدي) قال الجوهري قبل واقبل بمعنى يقال عام قابل أي مقبل (فان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاق بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطاف بالبيت طوافا آخر وسعى بين الصفا والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان نوا للحج) الذي فاته وحاصله ان لا فرق فيمن فاته الحج بين من بمكة وغيره في انه انما يحل بفعل عمرة الا ان من بها يخرج الى المحل لياتي به مرة بخلاف من اتي محرما من المحل (وعليه حج عام) قابل والهدي

(ما جاء في بناء الكعبة)\*

اختلف في اول من بناها فحكى الحب الطبري ان الله رضى عنها اولاء لا يبناء احد وللارزقي عن علي بن الحسين ان الملائكة بنتها قبل آدم ولبعد الرزاق عن عطاء اول من بنى البيت آدم وعن وهب بن منبه اول من بناه شيث بن آدم وقيل اول من بناه ابراهيم وخزم به ابن كثير زاعما انه اول من بناه مطلقا اذ لم يثبت عن معصوم انه كان منيا قبله ويقال عليه ولم يثبت عن معصوم انه اول من بناه وقدرى البيهقي في الدلائل عن عمر بن النضر صلى الله عليه وسلم قصة بناء آدم لها ورواه الارزقي وابو الشيخ وابن عساكر موقفا على ابن عباس وحكمه الرفع اذ لا يقال رأيا وانما خرج الشافعي عن محمد بن كعب القرظي قال حج آدم فلقية الملائكة فقالوا بركبك يا آدم ولا بن ابي حاتم عن ابن عمر ان البيت رفع في الطوفان فكان الانبياء بعد ذلك يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى بواه الله لابراهيم فبناها على اساس آدم وجعل طوله في السماء سبعة اذرع وبذراعهم وذراع في الارض ثلاثين ذراعا وبذراعهم وادخل الحجر في البيت ولم يجعل له ستفا وجعل له بابا وحفر له بئرا عند بابه يلقى فيها ما يهدي للبيت فهذه الاخبار وان كانت مفتردا تها ضعيفة لكن يقوى بعضها بعضا وروى ابن ابي شيبة وابن راهويه وابن جرير وابن ابي حاتم والبيهقي عن علي بن ابي ابراهيم لبت ما شاء الله ان يلبث ثم انهدم فبنته العمالة ثم انهدم فبنته جهم ثم بناه قصى بن كلاب نقله الزبير بن بكار وخزم به الماوردي ثم قرئ فبعلوا ارتفاعها ثمانية عشر ذراعا وفي رواية عشرين وثلث راويها جابر الكسري ونقصوا من طولها ومن عرضها اذراعا ادخلوها في الحجر لضيق النقرة بهم ثم لما حوصروا من الزبير من جهة يزيد بن معاوية تضعفت من الرمي بالمنجنين فهذه هي خلافة بنيها على قواعد ابراهيم فاعاد طولها على ما هو عليه الان وادخل من الحجر تلك الاذرع وجعل لها بابا آخر فلما قتل ابن الزبير شاور الحاج عبد الملك بن مروان في تقض بناء ابن الزبير فكتب اليه اما ما زاده في طولها فاقره واما ما زاده في الحجر فرده الى بنائه وسد الباب الذي فتحه ففعل كما في مسلم عن عطاء وذكر الفاكهي ان عبد الملك ندم على اذنه للحجاج في هدمها ولبن الحاج وبنى بناء الحاج الى الان وتقل ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره ان الرشيد واباه المهدي اوجده المنصور اراد ان يعيد الكعبة على ما قبله ابن الزبير فبناها على ما كان وقال اخشى ان يصير لمعة للولك فترك وهذا بعينه خشية جدهم الاعلى عبد الله بن عباس فانه اشار على ابن الزبير لما اراد هدمها وتعيد بنائها بان يرسم ما وهي منها ولا يتعرض لها بن زيادة ولا نقص وقال لا آمن من يحيى بعدك في غير الذي صنعت

انخرجه الفاكهي ولم يتفق لاحد من الخلفاء ولا غيرهم تغيير شي مما صنعه الحاج الى الان الا في الميزاب والباب وعقبته وكذا وقع ترميم الجدار والسقف وسلم السطح غير مرة وجد فيها الرخام قال ابن جرير اول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك فتحصل من الاثار المذكورة انها بنيت عشر مرات وذكر بعضهم ان عبد المطلب بناها بعد قصى وقبل بناء قريش قال الفاسي ولم اذكر ذلك لغيره واخشى ان يكون وهما قال واستمر بناء الحاج الى يومنا هذا وسبق على ذلك الى ان تخربها الحشمة وتقلعها حجر احمر كما في الحديث وقد قال العلماء ان هذا البناء لا يغير انتهى وقال الحافظ مما تعجب منه انه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الا فيما صنعه الحاج اما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية واما في السلم الذي جدد له السطح والعتبة وما عدا ذلك فانما هو زيادة محضة كالرخام او التحسين كالسبب والميزاب وكذا ما رواه الفاكهي برجال ثقات عن الحسن بن بكر بن حبيب السهمي عن ابيه هو من كبار التابعين قال جاورت بمكة فعبأت بعين مهمة وموحدة اسطوانة من اساطين البيت فانخرجت وحيي بانى لي سدخلوها مكانها فطالت عن الموضوع وادركهم الليل والكعبة لا تفتح لئلا يفتروا كوها ليعودوا من غد فيصالحوها فحياوا من غد فاصابوها اقوم من قدح بكسر القاف أي سهم (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق) التيمي المدني اخا القاسم من ثقات التابعين قتل بوقعة الحجرة سنة ثلاث وستين (انخرجه) هو (عبد الله بن عمر) قال الحافظ بنصب عبد على المغوية وظاهره ان سالما كان حاضرا لذلك فتكون من روايته عن عبد الله بن محمد وبذلك صرح ابو اويس عن ابن شهاب لكنه سمع عبد الرحمن فوهم انخرجه اجدوا غريب ابراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انخرجه الدارقطني في غريب مالك والحافظ الاول ورواه معمر عن الزهري عن سالم لكنه اختصره وانخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد بن ابي بكر عن عائشة فتابع سالم فيه (عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال) زاد في رواية لعائشة (الم ترى) مجزوم بحذف النون أي ألم ترى (ان قومك) أي قريشا (حين بنوا الكعبة) قبل المبعث بخمس سنين كما رواه عبد الرزاق والطبراني والمحاكم من حديث ابي الطفيل قال كانت الكعبة في المجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر و كانت قد رما فتحتها العناق وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدا ولا وكانت ذات ركنين كهية هذه الحلقة فاقبلت سفينة من الروم حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت فخرجت قريش لياخذوا خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها نجارا فقدموا به وبالحشب لينوا به البيت فكلما ارادوا هدمه بدت لهم حية فاتحه فاها فبعث الله طيرا اعظم من النسر فغرز بحاله فيها فاقتاها نحو من جياذ فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي فرفعوها في السماء عشرين ذراعا فبينما النبي صلى الله عليه وسلم يحل الحجارة من جياذ وعليه غرة فضاعت عليه فذهب يدها على عاتقه فبدت عورته من صغرها فنودي يا محمد خذ عورتك فلم ير عريانا بعد ذلك وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الحرم اجرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من حجرها في ثياب الكعبة فاحترقت فسلورت قريش في هدمها وهابوها فقال الوليد ان الله لا يهلك من يريد الاصلاح ثم هدم فلما رآه سالم تابعا لعهود قال عبد الرزاق واخبرنا ابن جرير قال قال مجاهد وكان ذلك قبل البعثة بخمس عشرة سنة وكذا رواه ابن عبد البر عن محمد بن جبير بن مطعم وبه جزم موسى بن عقبة قال الحافظ والاول اشهر وبه جزم ابن اسحاق ويمكن الجمع بينهما بان يكون الحجر يرقى تقدم وقته على الشروع في البناء وذكر ابن اسحاق ان السيل كان يصب الكعبة فتساقط من بنائها وكانت رخصا فوق القامة فارادت قريش رفعها وتسقيفها وذلك ان نفر اسرقوا كنزها وجعل بانه لا مانع من ان سبب البناء الامور الثلاثة



والطبراني عن أبي الطفيل وابن عيينة في جامعهم عن عبيد بن عمران اسم النجار الذي يشاه القريش  
 بأقوم بوحدة قفاف مضمومة فواو ساكنة فيم وعند ابن راهويه عن علي قفا أرادوا رفع الحجر  
 إلا سودا ختموا فيه فقالوا ليحكم بيننا أول من يخرج من هذه السكة فكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 أول من خرج فحكم أن يجعلوه في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل وللطيا السى قالوا ليحكم أول من يدخل  
 من باب بني شيبه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أول من دخل منه فأخبروه فأمر بئوب فوضع الحجر  
 في وسطه وأمر كل فخذ أن يأخذوا بطائفة من الثوب فرفعوه ثم أخذوه فوضعه بيده صلى الله عليه وسلم  
 (أقصر راعن قواعد إبراهيم) جمع قاعدة وهي الأساس وفي الصحيحين عن عائشة سألت النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن المجدرا من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال أن قومك قصرت بهم  
 النفقة قلت فما شأن بابهم مرتفعاً قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويخرجوا من شاءوا في رواية مسلم  
 فكان الرجل إذا أراد أن يدخلها يدعو به يرتقي حتى إذا كان يدخلها دفعوه فسقطه أي قصرت بهم  
 النفقة الطيبة التي أخرجوها لبنائهم كما جزم به الأزرقي وغيره ويوضحه ما لابن اسحاق عن عبد الله بن  
 صفوان أن أباه وبني عبيد بن عمران بن مخزوم قال لقريش لا تدخلوا من كسبكم الا طيباً  
 ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع رباً ولا مظلة أحد من الناس وعند موسى بن عقبة أن الوليد بن المغيرة  
 قال لا تجعلوا فيها ما لا أخذ غصباً ولا قطعت فيه رحم ولا انتهكت فيه حرمة وفي رواية لا تدخلوا في بيت  
 ربكم الا طيباً او الكرم وتجنبوا الخبيث فإن الله طيب لا يقبل الا طيباً فلما جاء جميعاً قال ذلك وروى  
 ابن عيينة في جامعهم أن عمر أرسل إلى شيخ من بني زهرة فسأله عن بناء الكعبة فقال أن قريشاً تقربت  
 لبناء الكعبة أي بالنفقة الطيبة فنجرت فتر كوابض البيت في الحجر فقال عمر صدقت قالت فقلت  
 يا رسول الله أفلا تتردها على قواعد إبراهيم أي أسسه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان)  
 بكسر الحاء وسكون الهمزة فيفتح المثلثة فالف فنون مبتدأ حذف خبره وجوبا أي موجود يعني  
 قرب عهد (قومك بالكفر افعلت) أي لرددتها على قواعد إبراهيم وفي رواية للشيخين لولا أن قومك  
 حديث عهد بجاهلية لا مرت بالبيت فهدم فادخلت فيه ما أخرج منه والزقة بالارض وجعلت له بابين  
 باباً شرقياً وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم وفيه تركناه وصاب خوف وقوع مفسدة أشد واستئلاف  
 الناس إلى الإيمان واجتناب ولى الأمر ما يتسارع الناس إلى انكاره وما يحشون منه تولد الضرر عليهم  
 في دين اودنيا وتألف قلوبهم على الا يترك فيه امر واجب كساعتهم على ترك الزكاة وشبه ذلك وفيه تقديم  
 الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة وانما إذا تعارض ابدي برفع المفسدة وحديث الرجل مع  
 اهله في الامور العامة وفيه سد الذرائع وفي رواية للشيخين أخاف أن تنكسر قلوبهم ان ادخل المجدر  
 في البيت وان الصق باباً إلى الارض وفي رواية تنقر بالقاعدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض العلماء  
 ان النفرة التي تحسبها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوه إلى الانفراد بالفردونهم وفيه ان المفسدة اذا أمن  
 وقوعها عاد استجباب المصلحة وفي مسلم عن ابن الزبير سمعت عائشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لولا أن قومك عهدهم بكفر وليس عندي من النفقة ما يقربني على بنائهم لكنك ادخلت فيه  
 من الحجر خمسة أذرع وجعلت له باباً يدخل الناس منه وباباً يخرجون منه قال أي عبد الله بن الزبير  
 فانا أجد ما نفق ولست أخاف الناس فزاد فيه خمسة أذرع من الحجر حتى ابدي اساطير الناس اليه فبنى  
 عليه وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعاً فزاده عشرة أذرع وجعل لها بابين باباً يدخل منه والاخر  
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره ان ابن الزبير  
 قد وضع البناء على أس نظراً إليه المذول من أهل مكة فكتب عبد الملك ان السنان تليح ابن الزبير في شيء

أما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردته إلى بنائه وسد الباب الذي فتحه فنقضه واعاده  
 إلى بنائه وسلم أيضاً أن الحارث بن عبد الله وقد على عبد الملك فقال ما أظن أباحيب سمع من عائشة  
 ما كان يزعم أنه سمعه منها قال الحارث بلى أنا سمعته منها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان قومك أقصروا من بيتان البيت ولولا حدثان عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منه فان بد القومك  
 من بعدى ان ينوه فهلم لا ريك ما تركوا منه فأراه قريشاً من سبعة أذرع فنكت عبد الملك ساعة  
 بعاصه ثم قال وددت أني تركته وما تحجل (قال) عبد الله بن محمد (فقال عبد الله بن عمر لئن كانت  
 عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عياض ليس هذا شكاً في روايتها فانها من  
 الحفظ والضبط بحيث لا يسترب فيما نقله ولكن كثيراً من كلام العرب ما يأتي بصورة الشك مراد به  
 اليقين والتقرير ومنه وان أدري لعله فتنة لكم وقوله تعالى قل ان ضللت فأنما أضل الآية (ما أرى)  
 بضم الهمزة أي أظن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين) افتعال من السلام والمراد هنا  
 مسهما بالقبلة واليد (الذين يليان الحجر) بكسر المهملة أي يقربان من الحجر وهو معروف على صفة  
 نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً وزاد معمر في روايته عن ابن شهاب ولا طاف الناس من وراء  
 الحجر (الا أن البيت) الكعبة (ليقيم) ما نقص منه وهما الركبتان اللذان كانا في الاصل (على قواعد  
 إبراهيم) فالوجود الآن في جهة الحجر نقص المجدرا الذي بنته قريش فلذا لم يستلمه النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم قال أبو عبد الله الأبي هذا من فقه ابن عمرو من تمليل العدم بالعدم على عدم الاستلام بعدم انهما  
 من البيت قال غيره وفي هذا الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم أعلم عائشة بذلك  
 فكان الذي تولى بعضها وبنائها ابن اختها عبد الله بن الزبير ولم ينقل عنه انه قال ذلك لغيرها من  
 الرجال ولتساوئ بؤيده قوله لها فان بد القومك ان ينوه فهلم لا ريك ما تركوا منه الخ وأخرجه  
 البخاري هنا عن القعني وفي احاديث الانبياء عن عبد الله بن يوسف وفي التفسير عن اسماعيل ومسلم عن  
 يحيى الاربعة عن مالك به وله متابعات وطرق كثيرة زيادات في الصحيحين وغيرهما (مالك عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت ما أيا لي أصليت في الحجر أم في البيت) لانها سألت النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن المجدرا من الحجر أم في البيت هو قال نعم كفي الصحيحين قال المحافظ وظاهره ان الحجر  
 كله من البيت وبه كان يفتي ابن عباس كما رواه عبد الرزاق ولترهذي والنسائي وأبي داود وابن عوانة  
 بطريق عن عائشة قالت كنت أحب أن أصلي في البيت فأخذ صلى الله عليه وسلم بيدي وأدخلني الحجر فقال  
 صلى فيه فأنما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأنجروه من البيت ولا حد  
 عنها أنها أرسلت إلى شيبه الحجي ليفتح لها البيت بالليل فقال ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام ليل  
 وهذه الروايات كلها مطلقة وجاءت روايات أصح منها مقيدة منها لمسلم عن عائشة في الحديث السابق  
 حتى أتيد فيه من الحجر وله أيضاً أراه قريشاً من سبعة أذرع وله أيضاً وزدت فيها من الحجر ستة أذرع  
 والبخاري ان جوير بن حازم خروسته أذرع أو نحوها وفي جامع ابن عيينة عن مجاهد ان ابن الزبير زاد  
 فيها ستة أذرع مما يلي الحجر وفي رواية ستة أذرع وشئ وهكذا ذكر الشافعي عن عدد لقيهم من علماء قريش  
 كافي المعرفة للبيهقي وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الست ودون السبعة وأما رواية عطاء  
 عن عائشة مرفوعة عند مسلم لكنها دخل فيها من الحجر خمسة أذرع فهي شاذة والروايات السابقة أرجح  
 لما فيها من الزيادة عن الثقات المحفاظ ثم ظهر لي ان رواية عطاء وجهاً وهو انه أريد بها معدا الفرجة  
 التي بين الركن والحجر فيجتمعت من الروايات الاخرى فان الذي عد الفرجة أربعة أذرع وشئ ولهذا وقع  
 عند الفاسكي أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولا تدخلت فيها من الحجر أربعة



أذرع فيحمل هذا على الغاء الكسور ورواية عطاء على جبره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك وهذا الجمع أولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات البعيدة لاجل الاضطراب كما جئنا إليه ابن الصلاح وتبعه النووي لأن شرط الاضطراب أن تتسارى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ولم يتعذر هنا فيتعين حل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائخ مجازاً ويؤيده أن الأحاديث المطلقة متوارة على سبب واحد وهو أن قريشاً قصر وعنه بناء إبراهيم وإن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وإن الحجاج أعاده على بناء قريش ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت انتهى (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما حجر) بالتخفيف بنى للجوهول أي منع (الحجر فطاف الناس من ورائه إلا إرادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله) وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر حكاه ابن عبد البر ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة من بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملاً مستمراً وذلك لا يقتضي أن جميع الحجر من البيت لأنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت فاعل إيجاب الطواف من ورائه احتياطاً وأما العمل فلا حاجة فيه على الوجوب فاعله صلى الله عليه وسلم ومن بعده فعملوا استحساناً بالراحة من تسور الحجر لاسيما الرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن على المرأة التكشف فلهذا أرادوا حسم هذه المادة وأما ما نقله المهلب عن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنياً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعاً للشك وإن الصلاة قبل ذلك كانت حول البيت ففيه نظر وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما في البخاري لم يكن حول البيت حائطاً كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً جدره قصير فبناه ابن الزبير انتهى وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر فدخل الوهم على قائله من هنا ولم يزل الحجر موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به كثير من الأحاديث الصحيحة نعم في الحكم بفساد طواف من طاف داخل الحجر وخلى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظراً وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كما مام الحارثي ومن المالكية كما في الحسن النخعي وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفيد طواف من طاف دونه وقول المهلب الغناء لا يسمى بيتاً إنما البيت البنيان لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فأنه قد دخل البيت لا يحنث بدخوله مكان ذلك البيت ليس بواضح فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل اتفاقاً فلهذا ليس أن تطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانعدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بقوات المجوز عنه فحرمه البقعة ثابتة ولو فقد الجدار وأما المبنى فحقه بالعرف ويؤيده لو أنهدم مسجد فنقلت حجارته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة تلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد فدل على أن البقعة أصل الجدار بخلاف العكس أشار إلى ذلك الزين بن المنير كما في فتح الباري

(الرمل في الطواف)\*

أما في بعضه وبقائه مشروعية عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل وهو فتح الرماح الميم الأسراع في المشي مع تقارب الخطأ قال ابن دريد هو شبيه بالهرولة وأصله أن يحرك المشي من كفيه في مشيته (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) فقيه صدوق امام مات سنة ثمان وأربعين ومائة (عن أبيه) محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الثقة الفاضل من سادات آل البيت (عن جابر بن عبد الله) الصحابي ابن الصحابي رضى الله عنهما (أنه قال رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم رمل) يفتحن في طواف القدوم كافي حديث ابن عمر (من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثاً طواف) وهي الأول ففي الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فانه يسعي ثلاثة أطواف بالبيت ثم يمشي أربعة ثم يسعي سبعتين ثم يطوف بين الصفا والمروة وفي رواية لهما كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خملاً ثلاثاً ومشي أربعاً وكان يسعي بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك فالرمل سنة في الثلاثة الأولى فلو تركه فيها ولو عمدا لم يرمل فيما بقي كترك السورة في الأولى لا يقرأها في الأخيرتين لأن هيئة الطواف في الأربع الأخيرة السكينة فلا تغير ولا فرق في سنة الرمل بين ماش وراكب أو محمول لمرض أو صبي ولا دم بتركه عند الجمهور وظاهر هذا الحديث استيعاب الرمل في جميع الطوفة وفي الصحيحين عن ابن عباس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقالوا المشركون أنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا إبقاء عليهم وهذا صريح في عدم الاستيعاب في مرض جابر وأجيب بأنه متأخر لكونه في حجة الوداع في سنة عشر فهو ناسخ لحديث ابن عباس في عمرة القضية سنة سبع وكان في المسلمين ضعف في البدن فمروا لظهور القوة واحة أجوا إلى ذلك فيما عدا بين الركنتين اللتين لأن المشركين كانوا جواسق الحجر فلا يرونهم وإنما لما حج صلى الله عليه وسلم سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر فوجب الأخذ به لأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الباب رواه مسلم عن القعني ويحيى عن مالك به ومن طريق ابن وهب عن مالك وابن جريح بلفظ أن رسول صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر (قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم ببلدنا) وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين وتابعهم ومن بعدهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن عباس ففي مسلم وغيره عن أبي الطفيل قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشي أربعة أسنئة هو فان قومك يزعمون أنها سنة قال صدقوا وكذبوا قلت ما قولك صدقوا وكذبوا قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال المشركون إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه فأمرهم أن يرملوا ثلاثاً ويمشوا أربعاً أي صدقوا في أن المصطفى فعله وكذبوا في أنه سنة مقصودة لأنه لم يجعله سنة طولية على تكرار السنين وإنما أمر به تلك السنة لظهور القوة للكفار وقد زال ذلك المعنى هذا معنى كلامه وكان عمر بن الخطاب لمحظ هذا المعنى ثم رجع عنه ففي الصحيحين أنه قال ما لنا ولالرملة إنما كراية المشركين وقد أخذكم الله ثم قال شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحب أن تتركه زاد الأسعدي ثم رمل فهم بتركه لفقده سببه ثم رجع لاحتمال أنه له حكمة لم يطلع عليها فرأى الاتباع أولى وقد يكون فعله باعاً على تذكيره فيذكره نعمة الله تعالى على أعززالا سلام وأهله ثم لا يشك قوله رأينا مع أن الرواية بالعمل مذمومة لأن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال أنه عامل ولا يعمل إذا لم يره أحد وما وقع لهم إنما هو من المخادعة في الحرب لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لئلا يطمعوا فيهم وقد صرح الحارثي خدعة (مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر كان يرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ثلاثاً طواف) أي الأول (ويمشي أربعة أطواف) أي الأخيرة زاد مسلم من طريق سليم بن أخضر عن عبيد الله عن نافع وذكر أي ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وله من طريق ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال رمل صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشي أربعاً فكان نافعاً كان يحدث به على الوجهين مرفوعاً وموقوفاً وتارة يجمعهما معاً (مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان إذا طاف بالبيت يسعي) أي يسرع المشي أي



يرمل (الاشواط الثلاثة) الاول جمع شوط بفتح الشين وهو الجري مرة الى الناية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وفيه جواز تسمية الطوفة شوطا ونقل عن مجاهد والشافعي كراهته (يقول)  
 \* (اللهم لا اله الا انتا وانت تحيى بعد ما أمنا) \*

هذا بيت فيه زحاف الخزم بمحتمين وهو زيادة سبب خفيف في أوله (يخفض صوته بذلك) كي لا يشتغل الناس بسماعه عما هم فيه قال ابن عبد البر وهذا من الشعر الجارى مجرى الذكرك فهو حسن وانما الشعر كلام فحسنه حسن وقيحه قبيح وكان عروة شاعرا والشعر ديوان العرب والسنة بهم رطبة وكان المحسن يقول في مثل هذا

يا فائق الاصبح انت ربى \* وانت مولاي وانت حسبي

فأصلحت باليقين قلبي \* ونجنى من كرب يوم الكرب

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى) اخاه (عبد الله بن الزبير) أحرم بعمره من التمتع (المعروف الآن بساجدة عائشة) قال (عروة) ثم رأيت (عبد الله) يسمى (يرمل) (حول البيت الاشواط الثلاثة) الاول لاستحباب ذلك لمن أحرم من التمتع والمجمراته ونحوهما بخلاف من أحرم من مكة فلا يستحب له ذلك ولذا عقبه به فقال (مالك) عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا أحرم من مكة مفردا أو قارنا (لم يطف بالبيت) طواف الافاضة (ولابن الصفا والمروة حتى يرجع من منى) فيطوف ويسعى بعد (وكان لا يرمل) بضم الميم مضارع رمل بفتحها والاسم الرمل بالفتح ايضا كطلب يطلب طلبا اذا طاف حول البيت اذا أحرم من مكة) لانه لا يشرع على المشهور عن مالك وعنه ايضا نذبه

\*(الاستلام في الطواف)\*

افتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله لا زهرى وقيل من السلام بالكسر أى المجارة (مالك انه بلغه) مما صح في مسلم وأبي داود وغيرهما في الحديث الطويل في صفة الحجبة النبوية عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت) أى اذا وفرغ منه فالتقصاء بمعنى الاداء كقولهم تعالى فاذا قضيت مناسككم أى اديتموها والفقهاء يستعملونه في العبادة المفعولة خارج وقتها للتمييز بين الوقتين (ورفع الركعتين واراد ان يخرج الى الصفا والمروة استلم الركن الاسود قبل ان يخرج) الى الحج فيسن تقبيله ان أمكن والا فيمده ثم عود ووضعه اعلى فيه ففي مسلم وأبي داود عن ابي الطفيل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه ثم يقبله زاد أبو داود ثم خرج الى الصفا والمروة فطاف سبعا على راحلته (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال) مرسل اخرجه ابن عبد البر وموصولا من طريق ابي نعيم الفضل بن دكين قال حدثنا سفيان الثوري عن هشام عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف) (الرهرى احد العشرة) كيف صنعت يا أبا محمد) كنيته (في استلام الركن) كذا الجي وأبي مصعب وغيرهما لم يروا الاسود وكناروا ابن عيينة وغيره عن هشام وزاد ابن القاسم وابن وهب والقعنبي والاكثر الاسود وفي رواية الثوري في استلام الركن المجزء عن ابن وضاح ان يحيى سقط من كتابه الاسود وامره بالحاقها في كتاب يحيى وهو مما تروى فيه على روايته وهي صواب توبيع عليها الامران جائزان أى اثبات لفظ الاسود وحذفها قاله ابو عمر ملخصا (فقال عبد الرحمن استلمت) حين قدرت (وتركت) حين عجزت ففي رواية سعيد بن منصور من طريق ابي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه انه كان اذا أتى الركن فوجدهم يزدجون عليه استقبله وكبر ودعا ثم طاف فاذا وجد خلوة استلمه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبت) ففي تصويبه دلالة على انه لا ينبغي المزاجه وقد روى الفا كهي من طريق

عن ابن عباس كراهتها وقال لا تؤذى ولا تؤذى وروى الشافعي واجد وغيرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال صلى الله عليه وسلم لعمر يا أبا حفص انك رجل قوى فلا تراحم على الركن فانك تؤذى الضعيف ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه والا فكبر وامض مرسل جيد الاسناد وفي البخارى سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قلت رأيت ان زجت رأيت ان غلت قال اجعل رأيت بالين رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاهره ان ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يراحم على الركن حتى يدعى ومن طريق أخرى انه قيل له في ذلك فقال هويت الائمة اليه فإريد ان يكون فوادى معهم (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها) واخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام قال كان اذا بدأ استلم الاركان كلها واذا ختم (وكان لا يدع اليماني) لا يترك استلامه (الا ان يغلب عليه) فيكبر ويغضى وكذا اخاه عبد الله كما علقه البخارى ورواه ابن أبي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير انه رأى اياه يستلم الاركان كلها وقال انه ليس منه شيء مهجور ومرة قول ابن عمر انما ترك صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم وعلى هذا اجل ابن القصار وبقية ابن التين استلام ابن الزبير له حال انه لما عمر الكعبة اتمه على قواعد ابراهيم ويؤيده ما ذكرنا لابي الزبير لما فرغ من بنيائه وادخل فيه من الحجر ما اخرج منه ورد الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التمتع واعتمر وطاف بالبيت واستلم الاركان الاربعة فلم يزل البيت على بنيائه اذا طاف الطائف استلم الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير وعنده عن ابن اسحاق بلغني ان آدم لما حج استلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعا استلما الاركان كلها والجهمور على ما دل عليه حديث ابن عمر انه لا يستلم الا الاسود واليماني وروى استلام الكل عن جابر وانس والحسن والحسين ومساوية من الصحابة وسويد بن غفلة من التابعين وروى اجد والترمذي والحماكم عن ابي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن الاستلام فقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم الا الحجر واليماني فقال معاوية ليس شيء من البيت مهجور اراد اجد من طريق مجاهد فقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فقال معاوية صدقت وقد اجاب الامام الشافعي بأنهم ندع استلامهما هجر للبيت وكيف يهجره وهو طواف به وانما كنا تبع السنة فملاوتركا ولو كان ترك استلامهما هجرا لكان ترك استلام ما بين الاركان هجرا لها ولا قائل به ويؤخذ منه حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل احد منزله

\*(تقبيل الركن الاسود في الاستلام)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر) قال ابن عبد البر مرسل في الموطأ بالاخلاق يستند من وجوه صحاح ثابتة وزعم البراز انه رواه عن عمر مسندا أربعة عشر رجلا انتهى وهو في الصحيحين من طرق منها طريق زيد بن اسلم عن أبيه ان عمر (بن الخطاب) قال وهو طواف بالبيت للركن الاسود مخاطبا له لسمع الحاضر من (انما انت حجر) مخلوق وفي الصحيحين اما والله اني لا علم انك حجر لا تضروا تنفع (ولو لا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله) عمر لان متابعت عليه السلام مشروعة وان لم يقبل معناها وفيها نفع بالجزاء والثواب فعنه انه لا قدرة له على ضرر ولا نفع كباقي المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع فاشاع عمر هذا في الموسم ليشتهر في البلدان ويحفظه أهل الموسم المخلوق والوطن لا يغتر بعض قريبي العهد بالاسلام الذين الفوا عبادة الاجار وتغنيها ورجاء نفعها وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها



والعهد بذلك قريب فذاق عمران بعضهم براية قبله فيفتن به ويشبهه عليه وروى الحماكم عن أبي هارون  
العمدي عن أبي سعيد الخدري قال سمعت أبا جعفر طاف استقبل الحجر فقال اني اعلم انك حجر لا تضر  
ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلت ثم قبله فقال له علي بن ابي اضر  
وينفع قال نعم قال بكتاب الله واذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست  
بربكم قالوا بلى خلق الله آدم مسح على ظهره فقرهم بأنه الرب وانهم العميد وأخذهم وهم ومواقفهم  
وكتب ذلك في ريق وكان لهذا الحجر عريان ولسان فقال افتح ففتح فاه فلقمه ذلك الرق وقال اشهد  
لمن وافاك بالمواقة يوم القيامة واني أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بوني يوم القيامة  
بالحجر الاسود وله لسان ذلق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد فهو يا امير المؤمنين يضر وينفع فقال عمر اعود  
بالله ان اعيدش في قوم است فهم يا ابا حنن قال الحماكم ليس من شرط الشيخين فانهما لم يحتجا بأبي  
هارون عمارة بن جوين العمدي قال غيره ولا من شرط غيرهما فأبو هارون ضعفه الناس كلهم ونسبه  
الى الكذب جماعة من الأئمة واستنط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر جواز تقبيل من يستحق  
التمظيم من آدمي وغيره ونقل عن أحمد لا بأس بتقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبره واستنجد  
بعض أتباعه صحة ذلك عنه ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني الشافعي جواز تقبيل المصحف وقبور  
الصالحين (قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت يده على الركن  
اليماني ان يضعها على فيه) هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير وابو مصعب وجماعة  
اليماني زاد ابن وهب من غير تقبيل فحجب من ابن وضاح وقد روى موطأ ابن القاسم وابن وهب وهي بأيدي  
أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى وفيهما جميعا اليماني كيف أنكره علي بن يحيى وأمره بطرحه ولا يمكن  
لغات لا يسلم منه أحد وكأنه رأى رواية التميمي ومن تابعه على قوله الركن الاسود فأنكر اليماني على  
ان ابن وضاح لم يرو موطأ التميمي فهذا مما ترويه عليه رواية يحيى وهي صواب قاله أبو عمر

(ركعتا الطواف)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يجمع بين السبعين) حال كونه (لا يصلي بينهما) الركعتين  
(ولكنه كان يصلي بعد كل سبع) بضم السين وسكون الواو أي سبع طوافات (ركعتين)  
اتباعا للسنة (فربما صلى عند المقام) أي خلف مقام ابراهيم عملا بالاستحباب (أو عند غيره) لجوازه  
(وسئل مالك عن الطواف ان كان أخف على الرجل ان يتطوع) به (فيقرن) بالنصب (بين الاسبوعين)  
أو أكثر ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبوع (بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الاسبوع وقال  
ابن التين هو جمع سبع بضم فسكون كبرد وبرود وفي حاشية الصحاح مضبوط بفتح أوله كضرب  
وضروب (قال لا ينبغي ذلك) أي يكره (وأما السنة ان يتبع كل سبع ركعتين) قال ابن شهاب  
لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبوعا قط الا صلى ركعتين رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري فكره ذلك  
مالك وأبو حنيفة ومحمد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله وقد قال خذوا عني مناسككم وروى عبد الرزاق  
عن نافع ان ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول على كل سبع صلاة ركعتين وكان لا يقرن وقال أكثر  
الشافعية وأبو يوسف انه خلاف الأولى واجازه الجمهور بلا كراهة وعند ابن السمال باسناد ضعيف  
عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أسابيع جميعا ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات  
يسلم من كل ركعتين ولو صلى لم يكن فيه حجة لأنه ليسا بالجواز (قال مالك في الرجل يدخل  
في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية أو تسعة أطواف قال يقطع اذا علم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين)  
ولا شيء عليه فان تعمد الزيادة ولو قلت كبعض شوط بطل طوافه (ولا يعتد بالذي كان زاد) سهوا

(ولا ينبغي له ان يتي على التسعة حتى صلى سبعين جميعا لان السنة في الطواف ان يتبع كل سبع  
ركعتين) فإذا نفي خالف السنة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم (قال مالك ومن شك في طوافه  
بعد ما يركع ركعتي الطواف) انه لم يتم السبع (فليد فليتم طوافه على اليقين) ويلغى ما شك فيه الحديث  
من شك فلم يدرك الاثنا صلى أم أربعا فليد على اليقين والطواف صلاة (ثم ليدرك ركعتين لانه لا صلاة  
الطواف الا بعد اكمال السبع) بلا خلاف (ومن أصابه شيء ينقص وضوئه ودويطوف بالبيت أو يسعى  
بين الصفا والمروة أو بين ذلك فانه من أصابه ذلك) المحال انه (قد طاف بعض الطواف أو كله  
ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف والركعتين) فلا ينبغي اذا حدث) رأيا السعي بين  
الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه) فاعل يقطع (من انتقاض وضوئه) لانه ليس بشرط  
صحته (ولا يدخل السعي الا وهو طاهر بوضوء) أي يستحب له ذلك

(الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف)\*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حميد) بضم الحاء (بن عبد الرحمن بن عوف) ورواه سفيان عن  
الزهري عن عروة قال أجد أخطأ فيه سفيان قال لا ترم وقد حدثني به نوح بن يزيد عن ابراهيم بن سعد  
عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى فان صح احتمل ان لابن شهاب فيه شيخين (ان عبد  
الرحمن بن عبد) بلاضافة (القاري) بشد اليانسية الى القارة بطن من خزيمة بن مدركة محتاج في صحبته  
ويقال له رؤية وذكره الجلي في ثقات التابعين مات سنة ثمان وثمانين (أخبره انه طاف بالبيت مع عمر  
ابن الخطاب بعد صلاة الصبح) طواف الوداع (فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس) طلعت (وركب)  
بدون صلاة ركعتي الطواف لانه كان لا يرى النفل بعد الصبح مطلقا حتى تطلع الشمس (حتى أناخ) رك  
راحته بذى طوى فصلى ركعة (ن) سنة الطواف وفي رواية سفيان ثم خرج الى المدينة فلما كان بذى  
طوى وطاعت الشمس صلى ركعتين رواه ابن مازة (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم (المكي انه قال ان  
رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة الصبح ثم يدخل حجرته) بيته والجمع حجروا حجرات (فلا أدري  
ما يصنع) هل يصلي ما في حجرته أو ينتظر غروب الشمس قال ابن عبد البر خالف مالك بن عيسى  
روى ابن أبي عمير عن سفيان عن عمرو بن دينار قال رأيت ابن عباس ما ف بعد الصلاة فلا أدري أصلى أم لا  
فقال له ابو الزبير الم تره صلى قال لا قال لكني رأيته صلى لي انتهى وانما يكون خلافا ذلك كانت رؤية واحدة  
أما اذا تعددت وهو ظاهر سياهما فلا خلاف بل صدق كل من مالك وسفيان (مالك عن أبي الزبير المكي  
انه قال لقد رأيت البيت حين لم يزل بعد صلاة الصبح وبدا صلاة العصر ما يطوف به أحد) هذا الخبر عن  
مشاهدة من ثقة لاخبار عن حكم فسقط قول أبي عمر هذا خبر منكريد فنه من رأى الطواف بعدهما  
وتأخير الصلاة كمالك وموافقه ومن رآه الطواف والصلاة بعدهما ثم قال ابن عبد البر كره الثوري  
والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فان قل فلو أخر الصلاة قال الحافظ وأمل هذا عند بعض الكوفيين  
والأشاعرة وعند الحنفية ان الطواف لا يكره وانما تكره الصلاة قال ابن المنذر رخص في الصلاة بعد  
الطواف في كل وقت جهوزا للصلاة ومن بعدهم ومنهم من كره ذلك أخذا بموم النبي عن الصلاة بعد  
الصبح والعصر به قال عمرو الثوري ومالك وأبو حنيفة وطائفة وروى أحمد باسناد حسن عن أبي الزبير عن  
جابر قال كان يطوف فمسيح الركن القامحة والخمسة ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد  
العصر حتى تغرب قال وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تطلع الشمس بين قرني شيطان  
وروى الشافعي واحباب السنن وصححه ابن خزيمة والترمذي وابن حبان والحماكم عن جابر بن مطعم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعن أحد طواف



بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار وبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فهذا عام بالنسبة الى الاوقات خاص بالنسبة الى المكان وأحاديث النبي عن الصلاة بعد الصبح والعصر عامة في المكان خاصة في الاوقات ومتى كان الدليلان كذلك لم يترجح أحدهما على الآخر لا بدليل آخر وحديث الأبيكة ضعفه ابن العربي وغيره وقال ابن خزم حديث ساقط لا يشتغل به ولم يورده أحد من أئمة الحديث (قال مالك ومن طاف بالبيت بعض أسبوعه ثم أقامت صلاة الصبح أو صلاة العصر فإنه) يقطع وجوبا ويستحب كمال السوط (ويصل مع الإمام ثم يني على ما طاف) فيتمه (حتى يكمل سبعاً ثم لا يصلي) ركعتيه (حتى تطلع الشمس) وترتفع قنطرة (أو حتى تغرب) فيصليهما قبل صلاة المغرب (قال وان أخرهما حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك) قبل أن يتنقل والابتداء وظاهره أن تقديمهما قبل صلاة المغرب أفضل وقد قال ابن رشد أنه لا يظهر اتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفوتانه فضيلة أو لوقت تخفهما وفي المسئلة التالية خيرة وهي (قال مالك ولا بأس أن يطوف الرجل طوافاً واحداً بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد) لكرهه جمع أسبوعين فأكثر قبل صلاة ركعتين وهو ممنوع منهما بعد عصر وصبح ولوعلى القول بوجوبهما مراعاة للقول بالسنية ولذا قال (ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس) وتحل النافلة (كما صنع عمر بن الخطاب) فيما مر عنه مسنداً (ويؤخرهما بعد العصر حتى تغرب الشمس فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء) قبل صلاة المغرب (وان شاء أخرهما حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك) فخير في ذلك وفيما قبل ظاهره أفضلية التقديم فهو واختلاف قول وفي الاستدراك وعند جماعة من رواة الموطأ عن مالك أحب إلى أن يركعهما بعد صلاة المغرب انتهى فله ثلاثة أقوال مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه وفي الاستدراك أيضاً جواز الطواف بعد صبح وعصر وتأخير الركعتين حتى تطلع الشمس أو تغرب هو قول مالك وأصحابه وهو مذهب عمر وأبي سعيد ومعاذ بن عفر وأجماعة انتهى

(وداع البيت)\*

ويسمى طواف الصدر بفتح الدال لأنه يصدر عن البيت أي يرجع وهو مستحب عند مالك وداود وغيرهما لاشي في تركه وقال الأكثر واجب ثم اختلفوا في وجوب الدم على تاركه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يصدرن) لا ينصرفن (أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان أخر النسك الطواف بالبيت) فسماء نسكاً لكونه عبادة كما (قال مالك في قول عمر بن الخطاب فان أخر النسك الطواف بالبيت ان ذلك فيما نرى) بضم النون نظراً (والله أعلم) بما أراد (القول الله تبارك وتعالى ومن يهتكم شعائر الله) جمع شعيرة أو شعارة بالكسر وهو اعلام الحج وأفعاله (فانها) أي فان تعظيمها (من تقوى القلوب) من المعظمين وسميت البدن شعائر لا شعائر في سنها بما يعرف به انه هدى (وقال ثم يحلها) أي مكان حل فحرمها (الى البيت العتيق) أي عنده (فحل الشعائر كلها وانتضاؤاً ما الى البيت العتيق) فلذا جعله آخر النسك لأن أصل معناه العبادة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان عمر بن الخطاب رد رجلاً من منظر الظهران) بالفتح التثنية اسم واد بقرب مكة ونسب اليه قرية هناك يقال لها منظر قال أبو عمر يقولون بين منظر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلاً وهذا بعيد عن مالك وأصحابه لا يرون رده الوادع من مثله (لم يكن ودع البيت حتى ودع) لاستحباب ذلك ان لم يخف فوت استحبابه أو لان عمر يرى وجوبه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال من أفاض) طاف طواف الأفاضة (فقد قضى الله حجه فانه ان لم يكن حجه شيء فهو حقيق) بمعنى خليف ما أخذ من الحق الثابت (ان يكون آخر هذه الطواف بالبيت وان حجه شيء أو عرض له) شيء منعه عن طواف الوداع (فقد قضى الله حجه) فلا شيء عليه في عدمه (قال مالك ولأن رجلاً جهل أن يكون آخر هذه الطواف بالبيت حتى صدر) رجع (لم أره شيئاً) لانه ترك

مستحباً ولا شيء في تركه (الأن يكون قريباً فخرج) استحباباً ان لم يخش فوت رفقة فيطوف بالبيت ثم ينصرف اذا كان قد أفاض أي طاف للأفاضة

(جامع الطواف)\*

(مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي يقيم عروة (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن زينب بنت) وفي نسخة ابنة (أبي سلمة) عبد الله بن الاسد الخزرجي الصحابي وبنته صحابية ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم (عن أمها) (أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وعند البخاري من طريق يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن أبيه عن أم سلمة لم يذكر زينب وتعبه الدارقطني في كتاب التبعية بانه منقطع فقد رواه حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أمها ولم يسمعه عروة من أم سلمة ورواه الحافظ بان سماعه منها ممكن فانه أدرك من حياتهما نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد أي فيحتمل ان يكون سمعه أولاً من زينب عن أمها ثم سمعه من الأم فحدث به على الوجهين فلا يكون منقطعاً قال وقد زاد الاصمعي في طريق هشام زينب وقد رواه ابن السكن عن علي بن عبد الله بن بشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه ليس فيه زينب وهو المحفوظ من حديث هشام فاما أبو الاسود فثبت زينب (انها قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتكى) أي اتوجع وهو مفعول شكوت أي اني مريضة (فقال طوفي من وراء الناس) لان سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف ولان بقرينها يخاف تأذي الناس بدايتها وقطع صفوفهم (وانت راكبة) زادت في رواية هشام بعيرك وبين فيها انه طواف الوداع واظنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد الخروج ولم تكن أم سلمة طواف فقال اني اذا اقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك (قالت فطفت) راكبة بعيري ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي (الصبح بالناس) (الى جانب البيت) الكعبة (وهو تراب الطور) أي بسورة الطور ولذا حدثت والواقسم لانه صار علماء عليهم (وكتاب مسطور) في رق منشور وفيه جواز طواف الركب للضرورة يلحق به المحمول للمذموم بالاعذار فانه مالك وكراهه النافعي لقوله تعالى ولا تطوفوا بالبيت العتيق ومن طاف راكلاً لم يطف به انما طاف به غيره وركوبه صلى الله عليه وسلم انما كان للمذموم في أبي داود عن ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم لمكة وهو يشتكي فطاف على راحلته وفي حديث جابر عنده مسلم انه صلى الله عليه وسلم طاف راكلاً البراءة الناس وليسألوه فيحتمل أنه فعل ذلك للامرين وكذا ركوب أم سلمة للمذموم زاد هشام في روايته ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت أي من المسجد ومن مكة فدل على جواز صلاة ركعتي الطواف خارجاً من المسجد اذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك وفي رواية حسان بن ابراهيم عن هشام عند الاسماعيلي قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت فصليت وفيه رد على من قال يحتمل انها مكات طوافها قبل صلاة الصبح ثم أدركتهم فصلتها معهم وراى أنها تجزئها عن ركعتي الطواف واستدل به على ان من نسي ركعتي الطواف فضاها حيث ذكر من حل او حرم وهو قول الجمهور نعم قال مالك ان تباعد ورجع الى بلده فليهدم وتعبه ابن المنذر بان ذلك ليس أكبر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قنائها حيث ذكرها وهو مردود بان الحج وتعلقاته احكاماً تخصه لا تدخل فيها القياس واستدل به ابن بطال وغيره على جواز ادخال الدواب التي يؤكل لحمها المسجد للحاجة لان بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعب بانه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع عدم الحاجة بل ذلك دائر مع التلوين وعدمه فيحتمل يخشى التلوين منع الادخال وقد دل ان ناقة صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي مذبذبة متلعثمومة منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة ولعل بعير ام سلمة كان كذلك كذا قيل والحديث ظاهر



في الدلالة على طهارة بول البعير وبقائه عليه بقية ما كول اللحم والبول بان النافقة منقوقة لم يثبت  
انما ابتداء الحافظ احتمالاً وترجيحاً ان يعزى ام سلمة كذلك ممنوع والحديث رواه البخاري عن اسماعيل  
والقنبي والتنيسي ومسلم عن يحيى الاربعة عن مالك به (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم (المكي ان  
ابا معز الاسدي عبد الله بن سفيان اخبره انه كان جالساً مع عبد الله بن عمر فاجابته امرأة تستفتيه فقالت  
اني اقبلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت بباب (وفي نسخة عند باب) (المسجد هرق) (المسجد هرق)  
بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه وصوب الاول صديت (الدعاء) بالنصب جمع دم (فرجعت حتى ذهب ذلك  
عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند) (وفي نسخة بباب) (المسجد هرق) (الدعاء) فرجعت حتى ذهب ذلك عني  
ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرق (الدعاء) ثالث مرة (فقال عبد الله بن عمر انما ذلك) بكسر  
الكاف خطاب لاني (ركضة) ضربة قال الهروي أي دعة وحركة (من الشيطان) بان يكون دفع  
الهرق فسال منه الدم لئلا ينجس الطواف ويوسوس اليها بطلانه ويحتمل انه مجاز نسب ذلك اليه لانه  
يحببه لما يدخل على المرأة في ذلك من الالباس (فاغتسل ثم استغفر) (باسكان المهملة وفتح الفوقية  
ومثناة ساكنة وكسر الفاء أي شدي فربك) (يثوب) أي بخرقه عريضة بعد ان تحتش قننا وقننا في  
طرفي الخرق في شئ تشديه على وسطك فيمنع بذلك سيل الدماء مأخوذ من نفر الدابة بفتح الفاء الذي يجعل  
تحت ذنبها وقيل من الثفر باسكان الفاء وهو الفرج واركان أصله للسباع فاستغير لغيرها (ثم طوف)  
بالبيت قال سحنون في كتاب تفسير الغريب سألت ابن نافع اذ كان من المرأة بعد ما تلومت ايام الحيض  
ثم سكنت طول ذلك بها وما ودته اياها قال لا ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت  
وذهبت ثم رجعت ثم سألت فراه ابن عمر من الشيطان وقال غيره يحتمل انها من قدمت عن الحيض  
فلا يكون ذلك دم حيض وامرهما بالفسل احتياطاً ويحتمل أنها كالمستحاضة والحيض له غاية  
ينتهي اليها وقال ابو عمر اقتضاها ابن عمر فروي من علم انه ليس بحيض وقد رواه جماعة من رواة لموطأ  
بلفظ ان يجوز الاستفتاء الخ ودل جوابه انها من لا تحيض لقوله ركضة يريد الاستحاضة ولذا قال لها  
طوفي وانما يحل الطواف ان تحل له الصلاة واما قوله اغتسل فعلى مذهبه من ندب الاغتسال للطواف  
لانه اغتسال للحيض ولا لازم انتهى (مالك انه بلغه ان سمع من أبي وقاص) مالك الزهري (كان  
اذا دخل مكة مراداً) بفتح الهاء وكسرها يعني ضاق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بمرفة (خرج  
الى عرفة قبل ان يطوف بالبيت) طواف القدوم (و) يسمى (بين الصفا والمروة) بعده (ثم يطوف)  
للافاضة (بعد ان يرجع) ويسقط عنه طواف القدوم لان محل وجوبه لغير المراهق (قال مالك وذلك  
واسع) جائز (ان شاء الله) لتبرك (وسئل مالك هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه) وهو  
طواف القدوم لمن لم يراهق وطواف الافاضة (يتحدث مع الرجل فقال لا أحب ذلك له) لما ورد عن ابن  
عباس موقوفاً ومرفوعاً الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام فمن نطق فلا ينطق الا بخير  
انخرجه اصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان واستنبط منه العزيز بن عبد السلام ان الطواف  
افضل اعمال الحج لان الصلاة افضل من الحج فيكون ما شملت عليه افضل قال واما حديث الحج عرفة  
فلا يتعين ان التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الحافظ وفيه نظر ولو سلم  
خالف لا يقوم الحج الا به افضل مما يجبر والوقوف والصواب في ذلك سواء فلا تفضيل فالكلام وان جاز  
لأنه لا يثبت لكن ينبغي تجنبه فيما لا فائدة فيه وان يكون الطائف خاضعاً حاضر القلب ملازماً للادب ظاهراً  
وباظناً وروى الازرقي وغيره عن وهيب بن الورد قال كنت في الحج تحت الميزاب فسمعت من تحت الاستار  
الى الله أشكروا اليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تفكهم حولي في الكلام (قال مالك لا يطوف

احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر) متوض وجوباً في الطواف واستحساناً في السعي وبهذا  
قال الجمهور وخالف أبو حنيفة وبعض الكوفيين فقالوا لا يجب في الطواف ومن الحجاة عليهم قوله صلى الله  
عليه وسلم لما نشأ لما حاضت غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى بفتح التاء والطاء والهاء المشددين  
يحذف احدي التامين وأصله تطهرى ويؤيده رواية مسلم حتى تقتملى وهو ظاهر في نهى الحائض عن  
الطواف حتى يتقطع دمها وتغتسل لان النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف  
لوقفته وفي معنى الحائض المحجب والمحدث

(البدء بالصفا في السعي)\*

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (ابن علي) زين العابدين ابن الحسين (عن أبيه عن جابر  
ابن عبد الله انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد) بعد ان طاف  
وصلى ركعتيه وقرأ فيه ما قبل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد كما في الحديث الطويل عن جابر عنده مسلم  
قال ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب (وهو يريد الصفا وهو يقول) وفي مسلم فلما دنا الى الصفا  
قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله (نبأ عباد الله به) بصيغة الاخبار على الرواية المشهورة وفي رواية أبداً  
بصيغة الاخبار أيضاً (فبدأ بالصفا) قال الخطابي فيه انه اعتبر بتقديم البدو به في التلاوة فقدمه وان  
انطأه في حق الكلام ان المبدء مقدم في الحكم على ما بعده وان الساعي اذا بدأ بالمروة لم يبد بذلك انتهى  
ونحوه لابن عبد البر وهذا قال مالك والشافعي والجمهور وأصرح منه في الدلالة رواية النسائي ابدأ بالصفا  
الله به هكذا بصيغة الامر للجمع وقال عياض احتج به من قال الواو ترتب لامثاله صلى الله عليه وسلم  
ذلك واحتج به من قال لا ترتب لانها لو ترتب لم يحتج الى هذا التوجيه وانما قال ذلك تاسيلاً لا التزاماً انتهى  
أي لا الزام لان الواو ترتب وهذا قطعة من الحديث الطويل المروي بهذا الاسناد في الحجاة النبوية عنده مسلم  
وأبي داود وغيرهما والامام روى منه جملة فرقة تحت التراجم ورجع عنه بالبلاغ كما مر وبإذ كراساده  
كهذا الحديث وتاليه وهو (مالك عن جعفر بن محمد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه  
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا) وفي مسلم  
عن جابر فرقى عليه أي الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة (يكبر) أي يقول الله أكبر (ثلاثاً) من  
المرات (ويتول لا اله الا الله وحده) نصب حال أي منفرداً (لا شريك له) عقلاً وسمعاً والهمك له واحد  
لا اله الا هو الرحمن الرحيم انما هو اله واحد قل هو الله أحد في أي آخر (له الملك) بضم الميم اصناف  
المخلوقات (وله الحمد) في الاولى والاخرة زاد في رواية أبي داود عن جابر يحيى ويحيى (وهو على كل شيء  
قدير) جملة حالية أيضاً زاد في رواية مسلم لا اله الا هو وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده  
(يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو) بين ذلك كما في رواية مسلم أي بين الثلاث مرات (ويصنع على المروة مثل  
ذلك) الذي فعله على الصفا من الوقوف والذكر والدعاء فثمة مشروعية الرقي عليها وهو سنة عند الجمهور  
ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صحيح سعيه لكن فائده الفضيلة وقد استحب في المدونة ان يصعد  
اعلاهما بحيث يرى البيت كما في حديث جابر عنده مسلم وقد رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر  
انه صلى الله عليه وسلم كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبذل البيت قال ابو عمر تفرد به عبد الرزاق  
عن مالك قال ولا حد في الذكر والدعاء عند احد من العلماء وانما هو بحسب ما يتدرع به المرء ويحضره وقد  
زاد البيت في روايته هذا الحديث ذكر الله وحده ودعا بما قدر له انتهى واستدل به العزيز بن عبد  
السلام على ان المروة افضل من الصفا قال لانها تقصد بالذكر والدعاء اربع مرات بخلاف الصفا فانها تقصد  
ثلاثاً واما البداء بالصفا فلا يس بوارد لانه وسيلة قال الحافظ وفيه نظر لان الصفا تارة تدار بها ايضاً ولها



عند البدء فكل منهما مقصود بذلك وتماز الصفا بالابتداء وعلى الترتيل يتعدلان ثم مائة هذا التفضيل مع ان العبادة المتعلقة بها لا تتم الا بمعامات انتهى وجزم الشهاب الترافي تيمنا العز بان الصفا افضل قال لان السعي منه اربعاً ومن المروءة ثلاثاً وما كانت العبادة فيه أكثر فهو أفضل انتهى ويرد عليه أيضاً ما أورده الحافظ على العزانه لا ثمره لهذا التفضيل (مالك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو ويقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم) فحمل الدعاء على ظاهره من الطالب لان المراد به العبادة ووجه الربط بينه وبين قوله ان الذين يستكبرون عن عبادتي ان الدعاء اخص من العبادة فمن استكبر عنها استكبر عن الدعاء فالوعيد انما هو لمن تركه استكباراً ومن فعل ذلك كفر (وانك لا تخلف الميعاد) كما قلت (واني اسألك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى توفاني وأنا مسلم) تيمنا بالنعمتك العظيمة لا فوز بالجنة والنجاة من النار قال أبو عمر فيه التأسى بأبراهيم في قوله واجنبي وبني أن تعبد الا صنم ويوسف في قوله توفني مسلماً والحقني بالصالحين وبني ناصلي الله عليه وسلم في قوله واذا أردت واودت بالناس فتنة فاقبضني اليك غير مقتون قال ابراهيم النخعي لا يأمن القتنة والاستدراج الامقتون ولا نعمة افضل من نعمة الاسلام فيه تركوا الاعمال انتهى وأردت بتقديم الراء على الدال من الارادة وبما خبرها عن الدال من الادارة اشارة الى ان الحديث روى بالوجهين كما مر في باب الدعاء لانها شاك

(جامع السعي)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال قلت لعائشة ام المؤمنين) كما قال تعالى وأزواجه امهاتهم وهل يقال لهن أيضاً امهات المؤمنات قولان مرجحان (وانا يومئذ حديث السن) أي صغير قال ابن الاثير كناية عن الشباب وأول العمر والحديث ضد القديم وفيه تقديم عذره في السؤال وان التباسه عليه نشأ من المحدث (أرأيت قول الله) أي اخبرني عن مفهوم قوله (تبارك وتعالى ان الصفا والمروة) جلي السعي اللذين يسمى من احدهما الى الآخر والصفا في الاصل جمع صفاة وهي الصخرة والمجرى الملس والمروة في الاصل حجر ابيض براق (من شعائر الله) أي المعالم التي تدب الله اليها وامر بالقيام عليها قاله الزهري وقال الجوهري الشعائر اعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله (فن حج البيت واعتمر فلا جناح) لا اثم (عليه ان يطوف) بشدة الطاء اصله يطوف ابدلت التاء طاء لقرب مخرجه واوعدت التاء في الطاء (بهما) أي سعي بينهما (فأعلى الرجل) وصف طردى والمراد الحاج والمعتمر (شيئ) وفي رواية القعني وابن وهب والتبسي فإري على احديهما ضم الهمزة ظن وبفتحها اعتقد وفي رواية الزهري عن عروة فوالله ما على أحد جناح (ان لا يطوف بهما) اذ مفهومهما ان السعي ليس بواجب لانها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجباً لما قيل فيه ذلك لان رفع الاثم علامة الاباحة ويراد المستحب باثبات الاجر والوجوب بعقاب التارك (فقلت عائشة) رداً عليه (كلا) ردع له وزجر عن اعتقاده ذلك وفهمه من الآية وفي رواية الزهري بنس ما قلت يا ابن اختي (لو كان) الامر والشران (كما تقول) وفي رواية الزهري كما أولتها عليه (لكن كانت) الآية (فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما) أي لا جناح في ترك الطواف بهما فكانت تدل على رفع الاثم عن التارك وذلك حقيقة المباح أما لفظها بدون لافهي ساكتة عن الوجوب وعدم مصرحة بعدم الاثم عن الفاعل وحكمته مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من فعلهم ذلك في الجاهلية ان لا يستمر ذلك في الاسلام فجاء الجواب مطابقاً لسؤالهم وأما الوجوب فاستفاد من ادلة اخرى كقوله صلى الله عليه وسلم له وهو اظن به عليه في كل نسك مع قوله خذوا عني مناسككم قال المازي هذا من بديع فقه عائشة ومعرفتها باحكام اللفاظ لان الآية انما اقتضى ظاهراً رفع المخرج عن الطائف بينهما وليس نصاً في سقوط الوجوب فأخبرته ان

ذلك

ذلك محتمل ولو كان نصاً لقال ان لا يطوف وقد يكون الفعل واجباً وبعده قد انسان انه قد يمنع من ايقاعه على صفة كمن عليه الظهور فظن انه لا يشرع له صلاتها عند الغروب فسأل فقيل لا حرج عليك ان صليت فالحجاب صحيح ولا يقتضي نفى وجوب الظهور عليه ثم بينت له ان التعبير بنفي الجناح لوروده على سبب فقالت (انما انزلت هذه الآية في الانصار) بالراء كما عزاها الخطابي لا كثر الروايات وان في بعضها الانصاب بالوحدة بدل الراء قال فان كان محفوظاً فهو جمع نصب وهو ما ينصب عن الاصنام ليعبد من دون الله انتهى وقد حكى ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس انهم قرؤوا الآية ان لا يطوف واجاب ابن جرير والطحاوي بحملها على القراءة المشهورة ولا زيادة وقال غيرهما لا حجة في الشواذ اذا خالفت المشهور (كانوا يملون) أي يحجون قبل ان يسلموا (لما نة) بفتح الميم والنون المحففة فألف ثم ناء مخفوض بالفتحة للعلية والتاء نيت سميت بذلك لان النساء كانت تسمى أي تراق عندها وهي صنم كانت في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت مخزرة نصيبها عمر بن محي لهديل فكانوا يعبدونها (وكانت مناة حذو) بفتح المهملة وسكون الميم أي مقابل (قديد) بضم القاف وفتح المهملة بعدها تحية ثم مهملة قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد الكري وفي رواية سفيان عن الزهري بالمثل من قديد بضم الميم وفتح الميم وفتح اللام الاولى ثنية مشرفة على قديد (وكانوا يخرجون بالهملة والجيم أي يخرجون) ان يطوفوا بين الصفا والمروة أي يتركون ذلك خشية المخرج وهو الاثم مثل قولهم يفتحن ويتأثم أي ينفي الخنث والاثم عن نفسه والمعنى انهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بينهما ويقتصرزون على الطواف بمناة (فلما جاء الاسلام سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي رواية سفيان عن الزهري عندهم مسلم وانما كان من أهل مناة الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة وله من رواية يونس عن الزهري ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يملون لمناة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة فهذا كله موافق لرواية مالك عن هشام وقد تابعه عليها أبو اسامة عن هشام بلفظ انما انزل الله هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وخالفهما أبو داود عنه عن هشام وخالف جميع الروايات عن الزهري فقال انما كان ذلك لان الانصار كانوا يملون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما اساف ونائلة ثم يحشون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون فمتناه ان تحرجهم انما كان لئلا يفعلوا في الاسلام شيئاً فعلوه في الجاهلية لان الاسلام أبطل افعالها الا ما اذن فيه الشارع فخشوا ان ذلك مما بطله وجع الحافظ باحتمال ان الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته هذه الرواية ومنهم من لا يطوف بينهما على ما اقتضاه باقي الروايات واشترك الفريقان في الاسلام في التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعاً من افعال الجاهلية وقد اشار الى نحو هذا الجمع السهقي الا ان قوله لصنمين على شط البحر وهم فانهم ما كانوا على شطه وانما كانوا على الصفا والمروة وانما كانت مناة مايلي جهة البحر نية عليه عياض وللأسف باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف ونائلة كان المشركون اذا طافوا بحجوا بهما وسقط ايضا من روايته اهلهم اولاً لمناة فكانهم يملون لمناة يسدزون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لاجل اساف ونائلة فمن ثم تحرجوا عن الطواف بينهما في الاسلام وتؤيده حديث الصحيبين عن عاصم قلت لانس اكنتم تذكرون السعي بين الصفا والمروة قال نعم لانها كانت من شعائر الجاهلية (فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله) اعلام مناسكه جمع صغيرة وهي العلامة (فن حج البيت واعتمر فلا جناح) اثم (عليه) في (ان يطوف



بهما) زاد ابو معاوية قالت فطا فوا وزاد ابواسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة فامرني ما اتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة اخرجهم امس لم وفي رواية الزهري في الصحيحين قالت عائشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحدان ترك الطواف بينهما والمراد فرضه بالسنة لانني الفريضة لقولها ما اتم الله الحج وقد ذهب جماعة من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ان السعي ركن لا يصح الحج الا به ولا يجزئ بدم ولا غيره وقال به مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة هو واجب فان تركه عمي وجبر بالدم وصح حجه وقال به الحسن البصري وقادة وسفيان الثوري وقال انس وابن الزبير ومحمد بن سيرين انه تطوع قال الطحاوي لاجته لمن قال انه مستحب في قوله تعالى فمن تطوع خيرا لانه راجع الى اصل الحج والعمرة الى خصوص السعي لاجماع المسلمين على ان التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتبر غير مشروع وروى الطبري وابن ابي حاتم باسناد حسن عن ابن عباس قال قالت الانصار ان السعي بين الصفا والمروة من امر الجاهلية فانزل الله الآية وروى الفاكهي واسماعيل للقاضي باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف ووثن بالمروة يدعى نائلة فكان اهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام رمى بهما وقال انما كان يصنعه اهل الجاهلية من اجل انهم فامسكوا عن السعي بينهما ما فأنزل الله الآية وذكر الواحدى عن ابن عباس نحوه وزاد فيه يزعم اهل الكتاب انهما زنيا في الكعبة فسخا جبرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا وفي الحديث انه لا بأس بمساحة الصفا والكبير واستنباطه بمسحوزة من القرآن وتعبيره بلفظ ارايت ولفظ ما ارى لان عائشة لم تذكر شيئا من ذلك واخرجه البخاري في التفسير عن عبد الله بن يوسف وابوداود هناعن التميمي والنسائي من طريق ابن القاسم وابوداود ايضا من طريق ابن وهب الاربعة عن مالك به وتابعه ابواسامة وابو معاوية عن هشام بن عروة عن شعبة عن هشام بن شهاب عن عروة في الصحيحين وغيرهما نحوه (مالك عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج او عمرة) شك الراوى (ماشية وكانت امرأة تيلة) ضد خيفة كناية عن سمنها وبعثها في المشي (فجاءت حين انصرف الناس من صلاة العشاء) لتطوف وتسعى لئلا يلاها استر (فلم تقص) تم (طوافها حتى تؤدى بالاول) وفي نسخة بالاولى (من الصبح) فقصت طوافها فيما بينها) أى الاولى (وبينه) أى الانصراف من العشاء او فيما بين العشاء وبين البدء بالاولى فحاصله انها التقلها اقامت في الطواف والسعي من العشاء الى الاذان الاول للصبح (وكان عروة اذا رآهم يطوفون على الدواب ينهاهم أشد النهي فيعتلون) أى يتسكعون له بالمرض حياء منه (لاحقيقة يقال اعتل اذا تمسك بحجة ذكره عنه الفارابي) فيقول انما فيما بيننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا) لخالفه المصطفى لانه سعى ماشيا كما يأتى (قال مالك عن نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة) أى يجاوزها بعد (انه يرجع) وجوبا بحجة نسي ما يحرم على المحرم فيسعى ولا فرق في وجوب رجوعه له بين ان تكون لم تقسم لا (و) لكن (ان كان قد اصاب النساء) ففسدت (فليرجع فليس بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى عليه من تلك العمرة) التي فسدت لوجوب اتمامها (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء عن التي أفسد (والهدى) في القضاء للفساد (سئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه فيحذره فقال لا احب ذلك) لان المطلوب حينئذ الذكر والدعاء (قال مالك ومن نسي من طوافه شيئا أو شك فيه فلم يذكر) ذلك (الا هو يسعى بين الصفا والمروة فانه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن) فيبني على الاقل ان شك (وبركع ركعتي الطواف ثم يتبدي سعيه بين الصفا والمروة) ولا يعتد بسا سعى لان صحته بتقدم طواف (مالك عن جعفر بن محمد عن

ابيه عن جابر بن عبد الله) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل بين الصفا والمروة) كذا رواه ابن وضاح ولا بن يحيى باسقاط قوله والمروة وكأنه اكتفى بلفظ بين المفيدة لذلك قال ابن عبد البر كذا يحيى بن الصفا والمروة وقال غيره من رواة الموطأ اذا نزل من الصفا مشى ولا علم لرواية يحيى وجهها الا أن تحمل على ما رواه الناس لان ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على انه كان راكبا فنزل بينهما ورواية غيره من الصفا والصفا جبل لا تحتمل ذلك (مشى) المشى المعتاد (حتى اذا انصبت قدماه) قال عياض مجاز من قولهم صب الماء وانصب أى انحدرت ومنه اذا مشى كأنه ينحط في صبب أى موضع منحدر (في بطن الوادى سعى) أى مشى بقوة أى اسرع في المشى وفي رواية مسلم وغيره رمى (حتى يخرج منه) أى بطن الوادى فيمشى على العادة باقى السعي فيسرع الاسراع ببطن الوادى ولادم في تركه عند الجمهور وقد روى الشافعي واحمد والدارقطني عن صفية بنت شيبة أخبرتني نسوة من بنى عبد الدار انهن رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى وان مئزره ليدور من شدة السعي ويقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي في اسناده عبد الله بن المؤمل فيه ضعف لكن له طريق أخرى عند ابن خزيمة محتملة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأول واذا انصبت الى الاولى قويت (قال مالك في رجل جهل قد أتى السعي بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بالبيت قال ليرجع) وجوبا (فليطف بالبيت ثم ليسعى) وفي نسخة ثم يسعى (بين الصفا والمروة) وان جهل ذلك (أى استمر جهله) حتى يخرج من مكة ويستبعد فانه يرجع الى مكة فيطوف بالبيت (وبعد) يسعى بين الصفا والمروة (لان ما فعله أولا كلا فعل) وان كان اصاب الناس رجعا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى عليه من تلك العمرة) التي قدمت لوجوب اتمام المقد (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء (والهدى) في القضاء جبرا

(صيام يوم عرفة)\*

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أمية (مولى عمر) بضم العين (ابن عبد الله) بتصغير عبيد (عن عمر) بضم العين وفتح الميم مصغر عمر بن عبد الله الهلال المدني (مولى عبد الله بن عباس) وفي رواية مولى أم الفضل ولا منافاة فهذا باعته ارا الاصل والاول باعتبار ما آل اليه لانه انتقل الى ابن عباس من أمه وللازمنة له واخذ عنه ثقة مات سنة أربع ومائة (عن أم الفضل) لسبابة بضم اللام وخفة الموحدين (بنت الحارث) الهلالية أم بنى الياس الستة البجاء كنيته كايهم باسم أكبرهم (ان ناسا روا) أى اختلفوا كذا رواية (عندها يوم عرفة) وهم بها (في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعرفة فقال بعضهم هو صائم) على عادته في صيام عرفة (وقال بعضهم ليس بصائم) لكونه مسافرا فافيه اشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر فن قال صائم أخذ بما كان من عادته ومن نفاه أخذ بأنه مسافر (فأرسلت) بضم الفوقية بلفظ التكلم (اليه يقدم لبن) ولم يسم الرسول بذلك نعم في النسائي عن ابن عباس ما يدل على انه كان الرسول بذلك وفي الصحيحين عن ميمونة أم المؤمنين انها أرسلت فيحمل على التمدد بان يكون الاختان أرسلت معها أو أرسلت قدحا واحدا ونسب الى كل منهما لان ميمونة أرسلت بسؤال اختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال أو عكسه وفيه التحيل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال وفطنة المرسلة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لان ذلك كان في يوم حار بعد الظهيرة (وهو واقف على بعيره) هذا هو الصواب المذكور في الاصول الصحيحة خلاف ما في نسخ سقيمة على بعيره وان صح المعنى لكن المدار على الرواية (فشرب) زاد في حديث ميمونة والناس يتظرون وفي رواية أبي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة أى ليراه الناس ويعلمون انه مقطر لان العيان اقوى من الخبر ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه لانه الذي اختاره



صلى الله عليه وسلم لنفسه وللتقوى على عمل الحج ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع ولذا قال الجمهور يستحب فطره للحاج وان كان قويا ثم اختلفوا هل صومه مكروه وصححه المالكية او خلاف الاولى وصححه الشافعية وتعقب بأن فعله المجرى لا يدل على عدم استحباب صومه اذ قد يتركه ليسان الجواز ويكون في حقه افضل الصلحة التبليغ واجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة قال نهى صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفة واخذ بظاهرة قوم منهم يحيى بن سعيد الانصاري فقال يجب فطره للحاج والجمهور على استحبابه حتى قال عطاء كل من افطره ليتقوى به على الذكركان له مثل اجر الصائم وفي الحديث قبول الهدية من القرابة والاصهار وترك السؤال عما وجد بأيدي الفضلاء لانه صلى الله عليه وسلم شرب ولم يسأل هل هو من مالها او من مال العباس زوجها وقد يكون هذا مما اذن للنساء في التصرف فيه او علم ان العباس يسر بذلك وفيه ان الوقوف راكبا افضل واليه ذهب الجمهور لانه صلى الله عليه وسلم وقف راكبا وفي حديث جابر عند مسلم ثم ركب الى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ومن حيث النظر ان في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى ان يعلم منه وقيل هما سواء وفيه ان الوقوف على ظهر الدواب مباح اذا لم يجحف بها وذلك مستثنى من النهي عن اتخاذ ظهورها منابر او محمول على ما اذا اخفف بها الامطنا واخرجه البخاري هنا عن القعنبي وفي الصيام عن التنيسي ويحيى القطان ومسلم في الصوم عن يحيى التميمي الاربعة عن مالك بن نافع وسفيان بن عيينة في الصحيحين وعمر بن الحارث وسفيان الثوري عندهم لم يثبته عن أبي النضر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد ان) عمته (عائشة كانت تصوم يوم عرفة) وهي حجة لانها كانت لا ترى استحباب فطره (قال القاسم واقدر ايتها عشيعة عرفة يدفع الامام ثم تقف) هي (حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الارض) تخلوها بذهاهم (ثم تدعو بشرب) ما (فتفطر) عليه قال مالك انما ارادت ان تخلوها موضع من الناس ولا يرى شيئا منها غير فطرها ولم ترد بها شيئا من طلوع قمر ولا غيره قال والدفع مع الناس احب اليه يريدهم لا عذر له كعذر عائشة فالاحب ما فعلت لان الناس يقتدون بها ولا يعلمون العذر كذا قاله البوني وكذا روى عن عبد الله بن الزبير انه كان يصومه وعثمان بن ابي العاصي وابن راهويه وقال قتادة لا بأس به اذا لم يضر عن الدعاء وقال عطاء صومه في الشتاء ولا صومه في الصيف اي لئلا يضعفه مع الحر عن الدعاء وروى ابن عبد البر عن ابن عمر قال حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر ومع عمر ومع عثمان فكلهم كان لا يصومه وانا لا صومه

(ما جاء في صيام ايام منى)\*

(مالك عن ابي النضر) سالم (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين (عن سليمان بن يسار) لم يختلف على مالك في ارساله قاله ابو عمر وقد وصله النسائي وقاسم بن اصبغ من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر وعبد الله بن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى) اي ايام رمي الجمار بها وهي الثلاثة التي يتجمل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر وهي الايام المعلومات والعدوات وايام التشريق ويدل على انها ثلاثة قول العرجي

ما نلت في الاثلاث منى \* حتى يفرق بيننا النفر

(وقول عروة بن اذينة)\*

نزلوا ثلاث منى بمنزل غبطة \* وهم على غرض لعرك ما همو والاجاع على ان صيامها لا يجوز تطوعا وروى عن بعض الصحابة والتابعين جوازه ولا يصح وفي جوازها لم يجدها بخلاف قاله ابو عمر (مالك عن ابن شهاب) مرسل عند جميع الرواة عن مالك وتابعه يونس وابن ابي ذئب وعبد الله بن عمر العمري كلهم عن ابن شهاب مرسل وهو الصحيح عنه قاله ابو عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى حذافة) بضم المهملة وفتح المعجمة قاله ففاء ابن قيس بن عدي بن سعيد بضم السين ابن سهم القرشي السهمي من قدماء المهاجرين مات بمصر في خلافة عثمان (ايام منى يطوف) في الناس (يقول انما هي ايام اكل وشرب) بضم السين وفتحها روايتان بمعنى كافي التنية وحكي ابن السمعاني عن ابيه عن أبي الغنائم انه بالفتح فقط واستشهد بقوله تعالى شرب الهيم وقال ابو الهيثم انه الاصح الا قيس وهو مصدر كالاكل وعقبه ما بقوله (رد ذكر الله) لئلا يستغرق العبد في حظوظ نفسه وينسى حقوق الله قال الطبري هذا من باب التميم فانه لما اضاف الاكل والشرب الى الايام ارمهم انها لا تصلح الا لهما لان الناس اضياف الله فيها فتدرك بقوله وذكر الله لئلا يستغرقوا اوقاتهم بالذات النفسانية فينسوا نصيبهم من الروحانية ونظيره في التميم للصيانة اي الاحتباس قول الشاعر

فسقي ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع وديمة تهمي

وقد علل ذلك على رضى الله عنه بأن القوم زاروا الله وهم في ضيافته في هذه الايام وليس للضيف ان يصوم دون اذن من اضافته رواه البيهقي بسند مقبول ومن ثم قال جمع سر ذلك انه تعالى دعاه عباده الى زيارة بيته فأجابوه وقد اهدى كل على قدر وسعه وذبحوا هديهم فقبله منهم وجعل لهم ضيافته وهي ثلاثة ايام فأوسع زواره طعاما وشربا ثلاثة ايام وسنة الملوك اذا اضافوا أطعموا من على الباب كما يطعمون من في الدار والكعبة هي الدار وسائر الاقطار باب الدار فمع الله الكل بضيافته فنع صيامها وهذا الحديث صحيح وان كان مرسل فقد وصله النسائي من طريق شعيب ومهر عن الزهري ان مسعود بن الحكم قال اخبرني بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عبد الله بن حذافة وهو يسير على راحلته فذكر نحوه ورواه ايضا من طريق صالح بن ابي الاخير عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقال لا تعلم احدا قال عن سعيد غير صالح وهو كثير الخطأ ضعيف يعني ان الصواب الاول وفي مسلم عن نيشة مرفوعا ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله وفيه ايضا عن كعب بن مالك انه صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان فنادى ان لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام منى ايام اكل وشرب زاد اصحاب السنن وذكر الله فلا يصوم من احد فقد عدد صلى الله عليه وسلم المنادي لكثرة الناس (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والموحدة الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) تحريما (يوم الفطر ويوم الاضحية) فيحرم صيامهما على منقطع وناذروا قاض فرضا وتمع وغير ذلك اجاعا ولا ينعقد نذر صوم احدهما ولا يلزم قضاءه عند الجمهور وروى قال ابو حنيفة يقضى وان صامه اجزاء ومعه هذا الحديث بسنده ومثله في الصيام (مالك عن يزيد) بفتح الهمزة (ابن عبد الله بن الهادي) بالياء وحذفها الليثي المدني (عن أبي مرة) مشهور بكنيته واسمه يزيد بن مرة وقيل عبد الرحمن (مولى أم حاني) قال ابن عبد البر هكذا يقول يزيد بن الهادي اكثرهم يقولون مولى عقيل بن أبي طالب زاد في نسخة ابن وضاح اخت عقيل ابن أبي طالب وفي نسخة بنت ابي طالب وكل منها صواب ونسخة امرأة عقيل خطأ (عن عبد الله بن عمرو ابن الناعمي) القرشي السهمي احد المكثرين والعبادلة الصحابي ابن الصحابي (انه اخبره انه دخل)







حين راح الى نفي وفيه ضعف وقبل انه قد يوم الامامة وقبل مات قبل فمكة (وكان ميميا) الى الدار  
(منزله) اي ابن عمر اذا جاء واعتمر (قال) ابن دينار (وقدر ايتيه) اي ابن عمر (طعن في اية) بفتح اللام  
والموحدة (بدنه حتى خرجت المحربة من تحت كنفها) من قوة الطعنة (مالك عن يحيى بن سعيدان عن  
ابن عبد العزيز اهدى جلا في حج او عمرة) اقتداء بفعل المصطفى فلا كراهة في اهداء الذي كور خلا فان قاله  
(مالك عن ابي جعفر القساري) بالهمز المخزجي مولا هم المدني اسمه يزيد بن القناع وقيل جندب بن  
فيروز مات سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثلاثين ومائة (ان عبد الله بن عباس) بشدة التحية وشين  
مجة (ابن ابي ربيعة) واسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي (الخزومي) الهجائي  
ابن الهجائي ولد بالحبشة وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيره وابوه قديم الاسلام  
(اهدى بدنه احداها محبة) ضم الباء واسكان الحاء المجهمة وكسر الفوقية فتحية تقيله انى حتى  
قال في المشارق ابل غلاظ له اسنانا وفي النماية جمال طول الاعناق وفي رواية نجية بفتح النون  
وكسر الجيم واسكان التحيمة وموحدة مؤنث نجيب واحد النجيب قال في المشارق وهو المتخذ للسير  
والرحال وفي النهاية هو القوي من الابل الخفيف السريع (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان  
يول اذا نجت) بضم النون وكسر التاء اي وضعت (البدنة فليحمل ولدها) على غيرها (حتى ينحرمها  
فان لم يوجد له حمل حمل على امه حتى ينحرمها) مالك عن هشام بن عروة ان اباها قال اذا اضطررت  
الى بدنتك فاركبيها ركو با غير فادح) بالفاء ولدا والحاء المجهمة اي تقبل صعب عليها ولها صلى الله  
عليه وسلم اركبيها بالمعروف اذا تجئت الى ظهرها (واذا اضطررت الى لبسها فاشرب بعد ما يروى  
فصلها) ذكره مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه لانه نوع من الرجوع في الصلوة وليته صدق  
بافضل ومحل لكراهة حيث لا ضرر ولا غرم ار اضرها وفضيها بشربه رش النقص والبدل ان حصل  
نافع (فاذا نحرتهما فاحرق فضيلهما معا) وجوبا

(العمل في الهدي بن يساق)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اهدى هديا من المدينة فاده) اي لهدي بان يعلق  
في عنقه نعلين (واشعره بذى الحليفة) ميتات اهل المدينة لانه كان من اتباع الناس للصطفى  
وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يهدى واشعره بذى الحليفة (يقوله قبل ان يشعره) وذلك  
في مكان واحد هو (اي الهدي) (موجه للقبلة) في حاشي التقييد والاشعار (بقاده بنين) من النعال  
التي تلبس في الاحرام (وشعره) من الاشعار بكسر الهمزة وجولة الاعلام وشرع عاشر سنن الهدي (من  
الشق) بكسر الشين اي الجانب (الايسر) واليه ذهب مالك والى الاشعار في الجانب الايمن ذهب  
الشافعي وصاحبه الى حنيفة وعن احمد روايتان (ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به  
معه اذا دفعه واذا اذم نى غداة النحر فخره قبل ان يحاق او يقصر) لقوله تعالى ولا تحقوا رؤسكم حتى  
يبلغ الهدي محله (وكان هو ينحدره يديه) لانه افضل (يصفون) بالفاء (قيام) قوله تعالى فادكروا  
اسم الله عليمها صواف (ويوجهون الى القبلة) اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم فانه كان يستقبل بذي بيته  
القبلة فيستحب استقبالها بالاعمال التي يراها الله تعالى تبركا واتباعا لسنة قاله ابو عمر (ثم يأكل ويطعم)  
لقوله تعالى وكلاوا منها واطمأؤا واليهي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع ان  
ابن عمر كان يشعر بدنه من الشق الايسر لان تكون ضماقا فاذا لم يستطع ان يدخل بينه اشعر من  
الشق الايمن وهدايا بان كان يشعر من الايمن فارة ومن الايسر اخرى بحسب ما تم انه ولم ارفق حديثه  
ما يدل على تقدم ذلك على احرامه وفي الاستدكار من مالك لا يشعر اهدى الا عند اهللال يقوله

ثم يشعر ثم يصلي ثم يحرم قاله الحافظ (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن) ان ضرب  
(في سنن) بفتح السين المهملة (هديه وهو يشعره) قال بسم الله والله اكبر (استشالا لقوله تعالى ولا تكبروا  
الله على ما علمواكم) (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول الهدي ما قلدا واشعر ووقف به بعرفة  
فغيره ليس بهدي ان اشترى بكمه او منى ولم يخرج به الى المحل وعليه بدله فان ساقه من المحل استحب  
وقوفه بعرفة هذا قول مالك واحكامه كافي الاستدكار وفي هذا كلام ان الاشعار سنة وفاء به الاعلام  
بانها صارت هديا ليتها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلعت بغيرها تميزت او ضلت عرفت او عطيت  
عرفها المساكين بالاعلامه فاكواها مع ما في ذلك من تظيم شعار الشرع وحث الغير عليه وبذلك  
قال الجمهور من السلف والخلف وكرهه ابو حنيفة لانه مثله وقهره عنى عنها وعن تعذيب الحيوان وكان  
مشروعا قبل النهي عن ذلك وتقب بان السخ لا يصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع  
وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان قال الحنفاي وغيره الاعتلال بأنه من المثلة مردود بل هو من باب آخر  
كالكى وشق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم وكالحتان والحجامة وشقفة الانسان على  
ماله عادة فلا يوعم سر يان الجرح حتى يفضى الى الهلاك وقدر كثير تنذير المتقدمين على ابي حنيفة  
في اطلاق كراهة الاشعار حتى قال ابن حزم هذه طاعة من طوام لعالم ان تكون مثله شي فلم يرسل  
الله صلى الله عليه وسلم لم يزل لكل عاقل يتعقب حكمه قال وهذه قوله لابي حنيفة لا يعلم له فيها تقدم  
من السلف ولا موافق من فهاء عصره الامن قلده ولذا قال الخطابي لا علم احدا كرهه الا ابا حنيفة  
وخالفه صاحباه وقاله بقول الجماعة وتب بأن النخعي رافقه قال الترمذي سمعت ابا الدائب يقول كما  
عند وكيع فتعال له رجل روى عن ابراهيم النخعي ان الاشعار مثله فقال وكيع اقول لك اشعر رسول  
الله وقول قال ابراهيم ما حلتك بأن تحبس وقد انتصر الخطابي فقال لا يكره ابو حنيفة اصل  
الاشعار وانما كره ما فعل على وجه يخفف منه هلاك البدن اسرية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد  
سد الباب عن العامة لانهم لا يراعون الحدي ذلك وامام من كان عارفا له سنة في ذلك فلا وقد ثبت عن  
عائشة وابن عباس التحير في الاشعار وتركه فدل على انه ليس بذلك لانه غير مكروه لثبوت فعله عن  
النبي صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحبل بدنه) اي يكسرها ويحللها  
بكسر الجيم وخفة اللام جمع جل بضم الجيم ما يجعل على ظهر البعير (لقباطى) بالقاف جمع القبطى  
بالضم ثوب رقيق من كان يحمل بمصر نسبة الى القبط بالكسر على غير قياس فرق بين الانسان والثوب  
(والانماط) جمع غط بفتح ثوب من صوف ذلول من النوان ولا يكاد يقال للام من غط (والحمل)  
جمع حلة بضم الحاء لا يكون الا ثوبين من جنس واحد (ثم يمش بها الى الكعبة فيكروا ما يراها) قال ابو  
عمر لان كروها من القرب وكرائم الصدقات وكانت تكسى من زمن تبع يمشى ويقال انه اول من  
كساها فكان ابن عمر يحمل بها بدنه لان ما كان لله فمغظية وتجب عليه من تعظيم شئ رآه ثم يكسوها  
الكعبة فيحصل على فضيتين وعلمين من البر (مالك انه سأل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر  
يصنع بحلال) يجيم مكسورة ولا م خفيفة (بدنه حين كسبت الكعبة هذه الكسوة قال كان  
يتصدق بها) قال المهلب ليس التصديق بحلال البدن فرضا وانما يصنع ذلك ابن عمر لانه اراد  
ان لا يرجع في شئ اهداه لله ولا في شئ اضيف اليه وفي الصحيحين عن علي امرنى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان تصدق بحلال البدن التي نحررت وبجلودها وفيه استحباب التجليل والتصدق بذلك الجمل  
ولفظ امر لا يتنصى الوجوب لانه في صيغة افعل لا لفظ امر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان  
يقول في الضحايا والبدن) اي الهدايا (التي فاقوه) لا مادونه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان



لا يشق جلال بدنه ولا يجلبها حتى يغدو من منى الى عرفة) رواه البيهقي من طريق يحيى بن كبر عن مالك وقال زاد فيه غيره عن مالك الامام في موضع السنام واذا نحرها نزع جلالها عما به ان يغدو بالدم ثم تصدق بها اي ثلثة قطع ولتظهر الاشعار ثلثة استترحتها وتقل عباض ان التجليل يكون بعد الاشعار ثلثة لا يطخ بالدم وان شق الجلال من الاسنة ان قلت قيمتها فاركانت نفيسة لم تشق ويروي ابن المنذر من طريق اسامة بن زيد عن نافع ابن ابن عمر كان يجال بدنه الانماط والبرود والمجر حتى يخرج من المدينة ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها اياها حتى ينحرها ثم تصدق بها قال نافع ورجعها فهدى الى بني شيبه قال المحافظ وفي هذا كله استحباب التقاد والتجليل والاشعار وذلك يتقضى ان اظهار اتقرب بالهدى افضل من اخفائه والمقرر اخفاء الحمل الصالح غير الفرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افعال الحج مبنية على الطهارة كالحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار ولتليد كذلك فيخص ذلك من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من استتار الاشعار وغيره اظهار الحمل الصالح لان الذي يهديها يهديها كما ان يهديها مع من يهديها وشعرها ولا يقول انها الفلان فيحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وابعده من استدلال ذلك على ان الحمل اذا شرع فيه صار فرضا وانما يقال ان التقليد جعل علما لكونها هديا حتى لا يطاع صاحبها في الرجوع فيها انتهى وامل الجواب بالتخصيص اولى (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول لبنه يا بني لا يهدين احدكم لله من البدن شيئا سحى ان يهديه اكرمه فان الله اكرم الكرماء واحق من اخبره) وقد قال الله تعالى ومن يظلم شعرا لله فانها من تقوى اللوب قال جماعة من المفسرين المراد بالشعرا الهدى والانهام اشعة ومعنى تعظيمها القسم والاهتبال بأمرها والمغالاة بها قاله ابن عباس ومجاهد وغيره ما وقال آخرون الشعرا جمع شعيرة وهو كل شئ لله تعالى فيه امر اشعره وأعلم وعلى هذا فالهدى داخل في ذلك فالآية متناولة له اما على انفراده واما مع غيره

(العمل في الهدى اذا عطف أو ضل)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مرسل صورة لكنه محمول على الوصل لان عروة ثبت سماعه من ناجية بانثون والجمع الصحابي فقد أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام عن عروة قال حدثني ناجية ورواه ابو داود وابن عبد البر من طريق سفيان بن سعيد الثوري والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من رواية عبد بن سليمان وابن ماجه من رواية وكيع والطحاوي من طريق سفيان بن عيينة وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد خستهم عن هشام عن ابيه عن ناجية الاسلي وكذا رواه جعفر بن عون وروح بن الناسم وغيرهم عن هشام قال في الاصابة ولم يسم احد منهم والد ناجية لكن قال بعضهم الخزاعي وبعضهم الاسلي ولا يبعد التعدد فقد ثبت من حديث ابن عباس ان ذؤيب الخزاعي حدثه انه كان مع البدن ايضا واخرج ابن ابي شيبه عن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ناجية الخزاعي عينا في فتح مكة وقد جزم ابو الفتح لازدي وابوصالح ماؤذن بأن عروة تفرد بالرواية عن ناجية الخزاعي فهذا يدل على انه غير الاسلي انتهى لكن جزمه ما يدل على ان هذا الحديث عنه وكذا بعثه عينا في الفتح وكون ذؤيب مع البدن لا دلالة فيه على انه السائل فامل الصواب رواية من قال انه الاسلي لاسيما وهم حفاظ ثقات وقد جزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن جذب الاسلي ثم قال انه اخذني عن علي ابن عباس فطائفة روت عنه ما يدل على انه ناجية الاسلي وطائفة روت ان ذؤيب الخزاعي والد قبصة حدثه ورجعني عن علي الله عليه وسلم ايضا ما هديا فأسأله كما سأله ناجية انتهى وقال ابن اسحاق عن بعض اهل العلم عن رجال من اسلم ان ناجية

ابن جذب الاسلي صاحب هدى رسول الله عليه وسلم (قال يارسول الله كيف اصنع بما عطف بكسر الطاء اي هلك (من الهدى) قال في المشارق والنهاية وقد يعبر بالعطف عن آفة تعتبر به تمنعه عن السير ويخاف عليه الهلاك) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها) وجوبا (ثم اتى قلاذتها في دمها) قال مالك مرة امره بذلك ليعلم انه هدى فلا يستباح الاعلى الوجه الذي ينبغي وتأوله مرة على انه نهى ان يتقنع منها بشئ حتى لا تحبس قلاذتها لتقلد بها غيرها (ثم خل بينها وبين الناس يا كلونها) زاد في مسلم وغيره في حديث ابن عباس ولا تأكل منها أنت ولا اهل رقتك قال المازري قيل نهاه عن ذلك حاية ان يتساهل فينحره قبل اوانه قال القرطبي لانه لو لم يمنعهم امكن ان يبادر بنحره قبل اوانه وهو من المواضع التي وقعت في النحر وجلها مالك على سد الذرائع وهو اصل عظيم لم ينظر فيه غير مالك لدقة نظره قال عياض فاعطى من هدى التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائعه ولا رفته له نص الحديث وبه قال مالك والجمهور وقالوا لا يدل عليه لانه موضع بيان ولم يبين ذلك صلى الله عليه وسلم بخلاف الهدى الواجب اذا عطف قبل محله فبأكل منه صاحبه والاغنياء لان صاحبه يضمنه لعلقه بذمته واجازا لجمهوريه ومنعه مالك فان بلغه محله لم يأكل من جزاء وفدية ونذر مساكين واكل مما سوى ذلك على مشهور المذهب وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال من ساق بدنة تطوعا فعطيت بكسر الطاء) ففخرها ثم نخل بين الناس وبينها يا كلونها فليس عليه شئ) اي لا يدل عليه لانه فصل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في وقت البيان ولم يذكر ان عليه البذل (وان أكل منها أو امر من يأكل منها) غيا او فقيرا (غرها) بكسر الراء دفع بدلها هديا كما لا لا قدرأ كله او ما امر بها كله على أصح القولين في المذهب (مالك عن ثور) بمثله (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التحتية (عن عبد الله ابن عباس مثل ذلك) المروي عن سعيد وروى ذلك ايضا عن عمرو بن دينار وعنه جماعة فقهاء الامصار (مالك عن ابن شهاب انه قال من أهدى بدنة جزاء عن صيد لزمه (او نذرا) اوجبه على نفسه (او هدى تمتع) او قران (فاصببت في الطريق فعليه البذل) وله الاكل واطعام الغني والقريب لضمائنه بدله (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال من أهدى بدنة) مثالا (ثم ضلت او ماتت) قبل بلوغ المحل (فانها ان كانت نذرا ابدلها وان كانت تطوعا فان شاء ابدلها وان شاء تركها) اي لم يبدلها (مالك انه سمع اهل العلم يقولون لا يأكل كل صاحب الهدى من الجزاء) لاصيد (والنسل) وهو ما كان لا لقاء نفث او فاهية يمنعه مما الاحرام والمعروف عن مالك جواز اكل من وجب عليه دم لنقص في حج او عمرة مطلقا منه حتى هدى الفساد عن المشهور وانما يمنع من الاكل من الثلاثة السابقة

(هدى المحرم اذا اصاب اهله)\*

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابا هريرة) عبد الرحمن بن صخر وعمرو بن عامر (سئلوا عن رجل اصاب) جامع (اهله وهو محرم بالحج) ومثله العمرة (فقالوا ينفذان) بضم الفاء وبالذال المجمة (مضيان لوجههما حتى يقضيا) يقضا (حجهما) اي الرجل والمرأة لوجوب اتمام فاسد الحج وكذا العمرة (ثم عليهما حج قابل) عاجلا قضاء عن هذا الفاسد (والهدى) في القضاء جبر الفاعل ما (قال وقال علي بن ابي طالب واذا اهلا) احراما (بالحج من عام قابل تقرقا) وجوبا (حتى يقضيا حجهما) ثلثة اذكر اما كان منهما اول (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه سمع سعيد بن المسيب) القرشي (يقول ماترون في رجل وقع بامرأته) جامعها (وهو محرم) بحج او عمرة (فلم يقل له القوم شيئا) لانه سؤال تنبيه ليغدهم المحكم (فقال سعيد بن المسيب ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم فبعث الى المدينة يسأل عن



ذلك فقال بعض الناس يفرق بينهما) من وقوع الوقاع (الى عام قابل) وهذا خرج شديد لم ير ضه (فقال سعيد بن المسيب) ولم يقل فقلت لانهم لا يحبون نسبة شئ اليهم فكانه اجنبى (لينفذ الوجههما) لقصد هما (فليجماجهما الذى افسدها) لوجوب ذلك فاذا فرغارجا (فان ادركهما حج قابل) بان عاشا اليه (فعليهما الحج والهدى ويهلان من حيث اهلا بجماجهما الذى افسدها ويتفرقان) من اهلا لهما (حتى بضياعهما) أى يتماه (قال مالك يهديان جميعا بدنة بدنة) بالتركيز أى على كل واحد هدى (قال مالك فى رجل وقع بامرأته) أى جامعها (فى الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفة ويرمى الجمر) ليلة المزدلفة قبل التحلل (انه يجب عليه) اتمام حجه هذا الفاسد (الهدى وحج قابل) فان كانت أصابته اهله بعد رمى الجمر (وقبل طواف الافاضة) فانما عليه ان يعتمر ويهدى وليس عليه حج قابل) لان حجه الاول لم يفسد لوقوعه بعد التحلل غايته انه وقع فيه نقص جبر بالعمره والهدى (والذى يفسد الحج او العمره حتى يجب عليه فى ذلك الهدى فى الحج او العمره التقاء الختانين) ختان الرجل وخفاف المرأة فهو تائب (وان لم يكن ماء دافق) ذواندفاق من الرجل والمرأة فى رجها (قال ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة) للجسد استدعاها نزوله (وكذا بادامة نظر او ادامة فكر) فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق) بدون ادامة ولو قصد اللذة (فلا يرى عليه شيئا) أى فسادا ولكن يستحب له الهدى عند الابهرى ويرجع غيره وجوبه (ولو ان رجلا قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه فى القبلة الا الهدى) وكذا لو خرج بالقبلة مذى فانما عليه الهدى (وليس على المرأة التى يصيبها زوجها وهى محرمة مراراً فى الحج او العمره وهى له فى ذلك مطارعة) واولى مكروه (الا الهدى وحج قابل) اصابها فى الحج وان كان صابها فى العمره فانما عليه قضاء العمره التى افسدت) فوراً بعد اتمام الفاسدة (والهدى) للجبر

(هدى من فاته الحج)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني سليمان بن يسار) بتحتية ومهمله خفيفة (ان ابا ايوب) خالد بن زيد (الانصارى) خرج حاجا حتى اذا كان بالنازية) بنون فالف فزاي منقوطة فتحتية فهاء عين قرب الصغرا (من طريق مكة اضل رواحله وانه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر له ذلك فقال عمر اصنع ما يصنع المعتمر) أى تحلل من حجك هذا الذى فانك فعل عمره) ثم قد حلت فاذا ادركك الحج قابلا فاحجج واهدا ما استيسر من الهدى) شاة فأعلى (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن سليمان بن يسار) الهلالى احد الفقهاء (ان هبار بن الاسود) بن المطلب بن اسد بن عبد العزى بن قصي القرشى الاسدى اسلم بالجعرانة بعد فتح مكة مصابى شهر وللجحرارى فى التار يخ عن موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن هبار انه حدثه انه (جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينكره هديه فقال يا امير المؤمنين انخطأنا العدة كما نرى ان هذا اليوم) الذى هو يوم النحر (يوم عرفة فقال عمر اذهب الى مكة فطف أنت ومن معك) وكان هبار قد حج من الشام كما فى رواية (وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا وقصروا وارجعوا) وقد احلتم (فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا) لم يجد فصلىم ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجع) الى اهله وفى البخارى عن سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسيبك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس احدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شئ حتى يحج عامقا بلا فيهدى او يصوم ان لم يجد هديا وقول الصحابي السنة كذا الهديكم الرفع وهو قد صرح باضافتها له صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع بلاريب (قال مالك ومن قرن الحج والعمره ثم فاته الحج فعليه ان يحج قابلا ويقرن) بضم الراء من باب نصر وفى لغة بكسرها كضرب بين الحج والعمره ويهدى هديين هديا لقراءته الحج مع العمره وهذا ما فاته من الحج) فلو افسده مع الفوات وجب عليه هدى ثالث

(هدى من أصاب أهله قبل ان يقضى)\*

(مالك عن ابى الزبير) محمد بن مسلم (المكي عن عطاء بن أبى رباح) برا وموحدة خفيفة مفتوحة (عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يعنى قبل ان يقضى) أى بطواف طواف الاضة (فأمره ان ينحر بدنة) وجهه صحيح لوقوع التحلل بعد التحلل برمى الجمره (مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الديلى) بكسر فسكون (عن عكرمة) بن عبد الله البربرى (مولى ابن عباس) ثقة حجة عند رؤساء علماء الحديث كاجد وابن معين وابن راهويه ولم يثبت عنه كذب ولا بدعة كما بين ذلك فى التمهيد فى حديث لا تصوموا حتى تروا الهلال وقال انه نزل المغرب ومكث بالقبور وان مدة قيل وبها مات والعصم انه مات بالمدينة (قال ثور) لا اظنه) أى عكرمة قال (الا ان عبد الله بن عباس انه قال الذى يصيب اهله قبل ان يقضى) وقد رمى الجمره (يعتمر ويهدى) بجبر التحلل (مالك انه سمع ربيعة بن أبى عبد الرحمن يقول فى ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس) يعتمر ويهدى (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى فى ذلك) من رواية عطاء عن ابن عباس ينحر بدنة يعنى ولا عمره عليه قال الى رواية عكرمة دون رواية عطاء مع انه من أجل التابعين فى المناسك والثقة والامانة وذلك كالصريح فى ان عكرمة عنده ثقة قاله ابو عمر (وسئل مالك عن رجل نسي الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال أرى ان لم يكن أصاب النساء) أى جامع ولو واحدة فالجمع ليس بمقصود (فليرجع) وجوبا حلالا لا الامن نساء وصيد وكره الطيب (فليقض ثم ليحج) ايهد) ويحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فيحزبه عن طواف الافاضة المنسى كما قاله ولا مانع نفسه فى المدونة ولا دم عليه لان تطوعات الحج تجزى عن واجباته (ولا ينبغي ان يشتري هديه امن مكة وينحر بها) لانه لا يد فيه من الجمع بين المحل والحرم ولكن ان لم يكن ساقه معه من حيث اعتمر فليشتري بمكة ثم ليخرج الى المحل فليسقه منه الى مكة ثم ينحر بها) ليجمع فيه بين المحل والحرم كما هو سنة الهدى

(ما استيسر من الهدى)\*

(مالك عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه ان على بن أبى طالب كان يقول) فى تفسير قوله تعالى (ما استيسر) تيسر (من الهدى شاة) تدبج (مالك انه باغاه ان عبد الله بن عباس كان يقول) فى تفسير (ما استيسر من الهدى شاة) فوافق عليا على تفسيره (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى فى ذلك لان الله تبارك وتعالى قال فى كتابه يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) أى محرمون ودخل الحرم ولعله ذكر القتل دون الذبح للتجيم فشمع ما يؤكل لحمه وما لا الا الفواسق وما لم يحق بها (ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم) ولفظه يشمل الشاة وجاءت السنة من أحكام النسي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء فى الخطأ كادل عليه الكتاب فى العمد لان قتل الصيد اتلاف ولا تلافى مضمون فى العمد والنسيان لكن المتعمد آثم والمخطئ غير ملوم (يحكم به) بالجزاء (ذوا عدل) رجلان صالحان فان الا انواع تتشابه فى النعامة بدنة والقيلى بذات سنمين وفى جوار الوحش وبقره قرة (منكم) من المسلمين (هديا) حال من ضميره (بالبع الكعبة) صفة هديا والاضافة لفظية أى واصلا اليه بأن يذبح فيه ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مساكين) بدل منه أو تقديره هى طعام وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر كفارة بلا تنوين وطعام بالمحقق على الاضافة لان الكفارة لما تنوعت الى تكفير بالطعام وتكفير بالجزء المائل وتكفير بالصيام حسنت اضافة الى احد انواعها تبيننا لذلك والاضافة تكون بأدنى ملاسة (أو عدل ذلك صياما) أى أو ما سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين يوما (وخما يحكم به فى الهدى شاة) لان النعم اسم للابل والبقر والغنم (وقد سماها الله هديا)



بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (مالك انه سمع به من اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامراته في بدنة واحدة لا يحركل منها بدنة بدنة) بالتكرير وبه قال مالك واجاز لاكثر الاشتراك في الهدى الحديث في داود والذاري وابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذبح عن اعتمر من نسائه بقرة يذبحن ويأتى لذلك مزيد قريبا (وسئل مالك عن من ذبح معه بهدي ينحره في حج وهو) أي المبعوث معه (هل بعمره هل ينحره اذا حل) من العمرة (أم يؤخره حتى ينحره في الحج ويحمله هو من عمرته) قبل نحره (فقال بل يؤخره حتى ينحره في الحج) لقوله تعالى ثم محله الى البيت العتيق وقال هدي بالغ الكعبة أي يوم النحر وسائر أيام منى (ويحل هو من عمرته) قبل نحره لأنه ليس له فلا ارتباط له بعمرته (قال مالك والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد ويجب عليه هدى في غير ذلك) كقتل وقران (فان هديه لا يكون الا بكعة كما قال تعالى هدي بالغ الكعبة) ويستحب المروة وليس المراد نفس الكعبة للاجماع على انه لا يجوز ذبح ولا ينحر فيها ولا في المسجد (فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه ان فعله) لأنه لا يقع في الصيام لاهل مكة ولا لاهل الحرم وعلى هذا اتفق العلماء واختلفوا في الصدقة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن معقوب بن خالد الخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر النخعي عن أبي الهيثم بن الجواد بن الجواد) انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على حسين بن علي بن أبي طالب (وهو رضى بالقباء) بضم السين المهملة واسكان القاف وتحتية والقصر (فاقام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا خاف القوات) الحج (خرج وبعث الى علي بن أبي طالب واسماء بنت عبد المطلب) بضم العين النحائية زوجة علي يومئذ (وهي بالمدينة فقد ما عليه ثم ان حسينا اشار الى رأسه) بشكوه وجهه (فأمر علي برأسه فحلق ثم نكس عنه بالسنة افخر عنه بغيره) كما قال تعالى اوبه اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان) امير المؤمنين (في سفره ذلك الى مكة) ولا يخرج أبوه على

\*(جامع الهدى)\*

(مالك عن صدقة بن يسار) بفتح التحتية والمهملة الخفيفة الجزري (المكي) نزيل مكة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (ان رجلا من اهل اليمن جاء الى عبد الله بن عمر وقد صفر رأسه) بفتح المعجمة والقاف الخفيفة (فقال يا ابا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (اني قدمت بعمره منفردة فقال عبد الله بن عمر لو كنت معك أو سألتني لأمرتك ان تقرن) بضم الراء وكسر هاءى لا علمك يا باحة ذلك وان القران مثل التمتع (فقال اليما في قد كان ذلك) الذي اخبرتك من التمتع قال ابو عبد الملك معناه قد فاتني الذي تقول لاني طفت وسعت للعمره فاذا على الحلاق والتقصير (فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطار) أي ارتفع (من) شعر (رأسك) أي قصر (وأهد) للتمتع (فقال امرأة من اهل الدراق ما هديه) بفتح فسكون فتحتية خفيفة وبكسر الدال وشدة التحتية قال ابو عمر هو اولي لأنه مما يهدى لله تعالى (يا ابا عبد الرحمن فقال هديه فقال له ما هديه) بالتحليل والتخفيف في ما ايضا واحدة الهدى ما يهدى الى الحرم من النعم بالتحليل والتخفيف ايضا وقيل المتعل جع الخفيف اجل الهدى ولا وثانيا رجاؤه يأخذ بالافضل فلما اضطر للكلام صرح (فقال عبد الله بن عمر لولم اجد الا ان اذبح شاة لكان احب الى من ان اصوم) وهذا لا يخالف قوله او لا ما استيسر من الهدى بدنة او بقرة اما لانه رجع عنه او لانه قيد بعدم الوجود فمن وجد البقرة او البدنة فهو افضل له قال ابو عمر هذا اصح من رواية من روي عن ابن عمر الصيام احب الى من الشاة لانه معروف من مذهب ابن عمر تفضيل اراق الدما في الحج على سائر الاعمال (مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول المرة المحرمة) بفتح او عمة (اذا حلت) من احرامها (لم تقسط) تسرح شعرها (حتى تأخذ من قرون رأسها) للتحلل بذلك (وان كان لها هدى لم تأخذ من شعر رأسها شيئا حتى تنحر هديها)

لنقله

بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (مالك انه سمع به من اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامراته في بدنة واحدة لا يحركل منها بدنة بدنة) بالتكرير وبه قال مالك واجاز لاكثر الاشتراك في الهدى الحديث في داود والذاري وابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذبح عن اعتمر من نسائه بقرة يذبحن ويأتى لذلك مزيد قريبا (وسئل مالك عن من ذبح معه بهدي ينحره في حج وهو) أي المبعوث معه (هل بعمره هل ينحره اذا حل) من العمرة (أم يؤخره حتى ينحره في الحج ويحمله هو من عمرته) قبل نحره (فقال بل يؤخره حتى ينحره في الحج) لقوله تعالى ثم محله الى البيت العتيق وقال هدي بالغ الكعبة أي يوم النحر وسائر أيام منى (ويحل هو من عمرته) قبل نحره لأنه ليس له فلا ارتباط له بعمرته (قال مالك والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد ويجب عليه هدى في غير ذلك) كقتل وقران (فان هديه لا يكون الا بكعة كما قال تعالى هدي بالغ الكعبة) ويستحب المروة وليس المراد نفس الكعبة للاجماع على انه لا يجوز ذبح ولا ينحر فيها ولا في المسجد (فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه ان فعله) لأنه لا يقع في الصيام لاهل مكة ولا لاهل الحرم وعلى هذا اتفق العلماء واختلفوا في الصدقة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن معقوب بن خالد الخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر النخعي عن أبي الهيثم بن الجواد بن الجواد) انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على حسين بن علي بن أبي طالب (وهو رضى بالقباء) بضم السين المهملة واسكان القاف وتحتية والقصر (فاقام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا خاف القوات) الحج (خرج وبعث الى علي بن أبي طالب واسماء بنت عبد المطلب) بضم العين النحائية زوجة علي يومئذ (وهي بالمدينة فقد ما عليه ثم ان حسينا اشار الى رأسه) بشكوه وجهه (فأمر علي برأسه فحلق ثم نكس عنه بالسنة افخر عنه بغيره) كما قال تعالى اوبه اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان) امير المؤمنين (في سفره ذلك الى مكة) ولا يخرج أبوه على

\*(لوقوف بعرفة والمنزلة)\*

(مالك انه بلغه) وأخرجه ابن موطأ قال اخبرني محمد بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر مرسل بلطف الموطأ ووصله عبد الرزاق لفظه عن محمد بن المنكدر عن ابي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كل ما وقف) أي ان الوقف باى جزء منها آت بسنة ابراهيم متبع اطريقته وان بعد موقفه عن مرقى اراد به رفع توهم تين الموقف الذي اختاره هو للوقوف (وارتقوا عن بطن عربة) بضم البين وفتح راء ونون وفي لغة بعضهم موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العليين الكبيرين جهة عرفة والعليين الكبيرين جهة منى (والمراد لغة) المكان المعروف سميت بذلك لانه يتقرب فيها من زلف اذا تقرب وقيل لمحى لانه في زلف من الليل أي ساعات والمزادة كلها من الحرم (كاهما موقف) وفي حديث جابر قد وقفوا او مزدلفة كلها موقف (وارتقوا عن بطن محسر) بكسر السين مشددة بين منى وعرفة سمي بذلك لان فيل ابره مكل فيه وأعيان فحسرا حياهه بفعله وارتقوه في المحسرات واصافته للبيان كشجر رارك بقرية رواية عبد الرزاق المذكورة - فب هذا وفنى كلها منحر وفساح مكة كلها منحر ففي أى محل وقف اجزا وان كان الافضل ان يقف عند الصخرات التي وقف عندها صلى الله عليه وسلم قال النووي وأما ما شتهر عند الرواة من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم انه لا يصح الوقوف الا فيه فقط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من ارض عرفات وان الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند الصخرات فان يحضر عنه فليقرب منه بحسب الامكان وهذا



الحديث قد جاء أيضاً موصولاً عن جابر عند مسلم وغيره مرفوعاً بلفظ: قف ههنا وعرفات كلها موقف ووقف ههنا وجمع كلها موقف وروى الطبراني والديلمي برجال ثقات عن ابن عباس مرفوعاً عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة ومزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر ومضى كلها منحراً (مالك عن هشام بن عروة عن) عمه (عبد الله بن الزبير) أنه كان يقول عدوا ان عرفة كلها موقف (الابن عروة) بالنون ككونها في الحرم (وان المزدلفة كلها موقف الابن محسر) عتب المرفوع بالموقف إشارة إلى استمرار العمل به فلا يقطق اليه احتمال النسخ (قال مالك قال الله تبارك وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) بالفتح في الثلاثة على ان لا تتبرئة والوجه وورعاً على انها فتحة بناء وقيل اعراب وقرئ بالرفع على الغاء لا وما بعدها مبتدأ أسوة لا ابتداء بالانكسار تدم النفي عليها وفي الحج خبر المبتدأ الثالث وحذف خبر الأولين له لانه عليه السلام (قال فالرفث اصابة النساء والله اعلم) بدليل أنه (قال الله تبارك وتعالى احل لكم ليلة العيسام الرفث الى نساءكم) أي جماعهن بلا شك فيحمل عليها الرفث في آية الحج وقيل انه الفحش في الكلام وقيل التصريح بذكر الجماع قال الازهرى هي كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة ونحوه ابن عباس بما خوطب به النساء قال عياض يعني من ذكر الجماع وما يوصل اليه لا كل كلام قال ابو عمر روى ابن وهب عن ابن عمر الرفث اتيان النساء والتكلم بذلك والرجال والنساء فيه سواء (قال والفسوق الذبح للانصاب) جمع نصب بضمين حجارة تنصب وتعيد (والله اعلم قال الله تبارك وتعالى اوفسقا اهل لغير الله به) فسمى ذلك فسقا فدل على انه المراد في الحج وروى ابن وهب عن ابن عمر الفسوق المعاصي في الحرم ولذا قيل المراد ما هو اعلم من ذلك وهو الترك لا مراعاة المعصية وان الخروج عن طريق الحق والفجور قال الساجي انما خص مالك الفسوق بما ذكر لان الحج شرع فيه الذبح فنقص بالانهي عن ذلك وان كان قد نهى عن المعاصي جملة ولا يمنع حل الآية على العموم في الحج وغيره لكنه يتأكد في الحج (قال والجدال في الحج ان قریشا كانت تقف عند المشعر الحرام) بفتح الميم وبه جاء القرآن وقيل بكسرهما وقال بعضهم انه اكثر في كلام العرب وذكر القعنبي وغيره انه لم يقرأ بها احد وذكر الهذلي ان ابا السمال قرأ بالكسر جبل (بالمزدلفة بنزع) بفتح القاف وفتح الزاي وبالحاء المهملة وقيل المشعر الحرام كل المزدلفة وقيل هو ما بين المزدلفة ومازى عرفات سمي بذلك لانه معل للعبادة وموضع لها قال الازهرى الشعائر المعالم التي تذب الله اليها وأمر بالقيام عليها (وكانت العرب وغيرهم يتفون بعرفة) على اصل شرع ابراهيم وأما قریش فقال سفيان كان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانت قریش لا تحبوا الحرم وتقول نحن اهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله تعالى ثم افئذوا من حيث افاض الناس رواه المجدي والاسماعيلي وفي الصحاح وغيرهما عن عائشة كانت قریش ومن دان بدينها يتفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الخمس وكان سائر العرب يتفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله نبيه ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله تعالى ثم افئذوا من حيث افاض الناس وروى ابن خزيمة وابن راهويه وابن اسحاق عن جبير بن مطعم قال كانت قریش انما تدفع من المزدلفة وتقول نحن الخمس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا الموقف بعرفة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصيح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا وتوفيقياً من الله له وفي الصحاح عن جبير رأيت النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة فقات هذا والله من الخمس خاشعاً ههنا والخمس بضم الحاء المهملة وبالميم الساكنة وسين مهملة هم قریش ومن اخذ ما اخذها من القبائل من الخمس وهو التشدد (فكانوا يتجادلون) يتخاصمون

(يقول هو لا تخن اصوب) لاننا نخرج من الحرم (ويقول هو) عن ابن اسود (لانا تسعنا الشرائع القديمة ولم يتدع) فقال الله تعالى ولكل امة جعلنا منسكاً بفتح السين وكسر هاء شريعة (هم ناسكوه) عاملون به (فلا ينازعنك في الامور ادع الى ربك) الى دينه (انك لعلى هدى) دين (مستقيم فهذا الجدل فيما نرى) نظراً (والله اعلم) بما اراد (وقد سمعت ذلك من اهل العلم) والى هذا أشار صلى الله عليه وسلم بقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه رواه الشيخان ولم يذكر الجدل لارتفاعه بين العرب وقریش بالاسلام ووقف الكل بعرفة

(وقف الرجل وهو غير طاهر ووقفه على دابته)\*

(سئل مالك عن يقف الرجل بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار) يوم النحر وغيره (او يرمى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر) أي غير متوض (فقال) معطياً الحكم بدليله من القياس (كل أمر تصنعه المحائض من أمر الحج فالرجل يصنعه وهو غير طاهر ثم لا يكون عليه شيء في ذلك) لانه صلى الله عليه وسلم قال للمحائض اصنعى ما يصنع المحايض غير ان لا تطوف بالبيت فأباح لها الفعل ولم يجعل عليه شيئاً فمكذلك الرجل (و) لكن (العقل) أي المستحب (ان يكون الرجل في ذلك) المذكور في السؤال (كله طاهراً) متوضياً فقله كذلك صلى الله عليه وسلم (ولا ينبغي له ان يتعد ذلك) أي عدم الطهارة في تلك الاماكن (وسئل مالك عن الوقوف بعرفة للراكب أينزل أم يقف راكباً) أي أيهما افضل (فقال بل يقف راكباً) لانه صلى الله عليه وسلم ركب حتى أتى الموقف فاستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس كفى مسلم وغيره (الا ان يكون به او بدابته علة فقله أعذر بالعدر) أي بسببه قال القاضي عياض فيه ان الوقوف على ظهور الدواب ارفع واغراض راكبهما جائز ما لم يكن ذلك مجتهداً بالذات او لغير غرض صحيح وان النهي في ذلك في الأغلب والاكثر ولم يتخذ ذلك عادة للتحدث عليها كما كانت تفعلها الجاهلية وأما من كان راكباً عليها فأخذ الحديث مع جماعة ولم يطل ذلك كثير حتى يضربها فلا يدخل في النهي ومن فعل ذلك فاصدق فرض صحيح كفعّل النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ كلامه والخوف على الدابة ان تركها او على نفسه فيركبها بالحرزها ويحجز نفسه بذلك فلا يخرج عليه

(وقف من فاته الحج بعرفة)\*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من) أي بعض (ليلة المزدلفة) وهي ليلة العيد (قبل ان يطالع الفجر فقد فاته الحج) ولو وقف قبل ذلك من زوال على ظاهره (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل ان يطالع الفجر فقد أدرك الحج) وقد جاء هذا بنحوه من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً وزاد فيه وليحل بعرفة وعليه الحج قابلاً وروى اصحاب السنن باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن عمر الدبلي قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة وأنا ناس من اهل نجد فسألوه عن الحج فقال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة من أدركها قبل ان يطالع الفجر من ليلة جمع قد تم حجه (مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه انه قال من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج) فله التحلل قبل عمرة (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطالع الفجر فقد أدرك الحج) ففي نحو كلامه أيضاً انه لا يكفي الوقوف نهاراً واليه ذهب مالك رحمه الله وان الوقوف الركن انما هو لو وقف بالليل وذهب الاكثر الى انه اذا وقف أي جزء من زوال يوم عرفة الى طلوع فجر التحفة أدرك الحج واختاره جمع من اصحابنا وفي الترمذي صحيحاً مرفوعاً عن شهداء من هذه الاصحاح وقف معنا حتى ندفع ووقف قبل



ذلك بعرفة ليلا وانهارا فقد تم حجه وتضى نقته قال ابو الحسن النخعي ليس يشبه ان يكون الفرض من الغروب الى طلوع الفجر وما قبله من الزوال الى الغروب تطوعا وكف النبي صلى الله عليه وسلم اتمته الوقوف من الزوال الى المغرب مع كثرة ما فيه من المشقة فيما لم يفرض عليهم ثم يكون حظه من الفرض لما دخل بغروب الشمس الانصراف لا ما سواه فان الاحاديث جاءت انه لما غربت الشمس دفع ولم يقف ويكون الفرض انشي حتى يخرج من المل والوقوف عبادة وثق بها على صفة ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بالاساليب لهم معالم دينهم وقد علموا انه فرض عليهم الوقوف بعرفة وأتوا لامثال ما فرض عليهم وهو المبر للامة فلو كان في تطوع والفرض من الغروب ايته لانه ليس بفهم من مجرد فعله انه كان في تطوع بل المفهوم انهم كانوا في امثال ما مرو به وأتوا اليه (قال مالك في العبد يفتق في الموقف بعرفة فان ذلك لا يجزى عنه من) اي بدل (حجة الاسلام) لان احرامه في وقت عدم وجوبه عليه فهو نفل يجب عليه اتمامه (الا ان يكون لم يحرم فيحرم بعد ان يعتق ثم يفت بعرفة من تلك الديلة قبل ان يطالع الفجر فان فعل ذلك اجزأ عنه) حجة الاسلام اذا رواها (وان لم يحرم حتى يطالع الفجر كان بمنزلة من فات الحج اذا يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ايلة المزدلفة) فيتحلل بفعل عمرة (ويكون على العبد) المذكور الذي عتق (حجة الاسلام ضيفا) اي يفعلها

(تقديم النساء والصدقات)\*

(مالك عن نافع عن سالم وعبد الله) بفتح العين وفي نسخة عبيد الله بضم العين وله ولدان بتكبير العبد وتغييره (ابن عبد الله بن عمران ابا معاوية بن عبد الله بن عمر كرا بدم هله) نسائه (وصيدانه من المزدلفة الى منى) خوف التأذى بالجملة ولزحام (حتى يصلوا الصبح عني) ويرموا قبل ان يأتي الساس) وفي الصحيحين من رواية ابن شهاب عن سالم كان ابن عمر يقدم ضففة امله فيفون عند المشعر المحرام بالمزدلفة ليل يذكرون الله ما بدوا يوم ثم يذفون قبل ان يقف الامام وقبل ان يدفع الى منى فنهزم من يقدم منى صلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الحجرة وكان ابن عمر يقول ارخص في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح ان مولاه) لم تسم لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عن عبد الله بن مولى بالتدكير وعليه وهو عبد الله بكافي الصحيحين (الاسماء بنت أبي بكر) ذات النطاقين (اخبرته قالت جشامع اسماء بنت أبي بكر) الصديق (منى) بالصرف (بغلس) بفتح تين ظلمة آخر الليل (قالت فقلت لها اني قد جشمتني بغلس) يعني قد منعتني الوقوف المشروع (فقات دكا نصنع) وفي رواية تفعل (ذلك مع من هو خير منك) بكسر الكاف خطاب المؤثر بهذا الحكم لرفع على قول ثم هو صحيح وان كان فيه ابهام المولادة رواه الشيخان عن عبد الله بن كيسان مولى اسماء ثم انزلت ايلة جمع سندا المزدلفة فصلا ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قالت لا فصلا ساعة ثم قالت هل غاب القمر قالت نعم قالت فارتحلوا فارتحلوا ومضينا حتى رمت الحجرة ثم رجعت فصلا الصبح في منزلها فقلت لها ما اراد الا قد غلسنا فمالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للظعن ولا منافاة بين كون السائل هنا ذكر او في رواية اني لجملة على انهم جميعا سالا هاني عام وعامين وفيه انه لا يجب المبيت بالمزدلفة اذ لو وجب لم يقط بالعدرك وقوف عرفة وانما هو مستحب وهذا مذاهب مالك وان كان اصل النزول بها واجبا بقدر حظ الرحل فان لم ينزل فالدم على الاشهر واجبا ابو حنيفة المبيت وعن الشافعي القولان (مالك انه بلغه ان طلحة بن عبيد الله) بضم العين احد العشرة (كان يقدم نسائه وضليانه من المزدلفة الى منى) عملا بالرخصة (مالك انه سمع بعض اهل العلم يكره رمي الحجرة) للهفة (حتى يطالع الفجر من يوم النحر ومن رمى فقد حل له النحر) وهو في اللة كالدخ في الحلق (مالك عن

هشام بن عروة عن) زوجته (فاطمة بنت) عمه (المزدر) بن الزبير (اخبرته انها كانت ترى) جدتها (اسماء بنت أبي كبر) بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يصحباها) اي بهما اما (الصبح يصلي لهم الصبح حين يطالع الفجر ثم تركب فتدبر الى منى ولا تقف) عملا بالرخصة

(السير في المذمة)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال سئل) بالبناء للفقول (اسامة بن زيد) الحب ابن الحب (وانا جالس معه) وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل اسامة وانا شاهد اوقال سألت اسامة ابن زيد (كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حين دفع) زاد يحيى الليثي وغيره من عرفة كذا في الفتح واهله في رواية ابن رضاح عن يحيى والافرواية ابنه ليس فيها ذلك كما كثر رواية الموطأ وان كان المعنى عليها اي انصرف منها الى المزدلفة سمي دفعا لارحامهم اذا انصرفوا فادفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان يسير العنق) بفتح المهملة والنون يسير بين الابطاء والاسراع قال في المشارق وهو سير سهل في سرعة وقال القزاز يسير سريع وقيل الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العنق المخطو الفصح وانصب على المصدر المؤكدة من لفظ القمل وفي التهذيب معروف للدواب ويستعمل مجازا في غيرها قال

يا جاري يا طويلا العنق \* اخرجني بالصدود عن عنق

(فاذا وجد فجوة) بفتح الهمزة وسكون الجيم فواو مفتوحة اي مكانا متسعا كذا رواه ابن التماس وابن وهب والقاضي والتبسي وطائفة ورواه يحيى وابو مصعب ويحيى بن بكير وسعيد بن عفير وجماعة فرجة بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن عبد البر وغيره وهو بمعنى فجوة (نص) بفتح النون والصاد المهملة الثقيلة اي اسرع قال ابو عبيد النص تحريك الدابة حتى تستخرج به اقصى ما عندها واصله غاية الشيء قال نصبت الشيء رفة قال الشاعر

ونص الحديث الى اهله \* فان الوثيقة في نصه

اي ارفع الهم ونسبه ثم استعمل في ضرب سريع من السير (قال مالك قال هشام بن عروة والنص فوق العنق) اي ارفع منه في السرعة وكذا ابن جيمع بن عبد الرحمن عند مسلم وانس بن عياض عند أبي عوانة كلاهما جاعن هشام ان التفسير من كلامه وأدرجه يحيى الفطان عند البخاري وسفيان عند الزساي وعبد الرحيم بن سليمان وركيع عند ابن خزيمة وعند اسحاق بن راهويه ان التفسير من وكيع وعند ابن خزيمة انه من سفيان وهما انما اخذاه عن هشام فرجع التفسير اليه وقد رواه كثر رواية الموطأ فلم يذكروا التفسير وكذا رواه ابو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام قال ابن عبد البر ليس في هذا الحديث اكثر من معرفة كيفية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة وهو مما يلزم أئمة الحنابلة من دونهم فعلة لاجل الاستحسان للصلاة لان المغرب لا تصل الا مع الشاء بالمزدلفة اي فيجمع بين المصلحين الوقار والسكينة عند الزحمة وبين الاسراع عند عدمها لاجل الصلاة وقال ابن خزيمة فيه دليل على ان حديث ابن عباس عن اسامة قال فارتأيت ناقته رافعة يديها حتى أتى جسام محمول على حال الزحام دون غيره يشيرا الى ما رواه هو وابو داود عن ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم ارفعه حين افاض من عرفة وقال يا أيها الناس عليكم السكينة فان البر ليس بالايحياق قال فارتأيت ناقته رافعة يديها حتى أتى جسام رواه البخاري عن ابن عباس ليس فيه اسامة وانخرجه مسلم عن ابن عباس عن اسامة في اثناء حديث قال فما زال يسير على منيته حتى أتى جسام وهذا يشعر بان ابن عباس انما اخذ عن اسامة ورجح في الحديث ايضا ان السلف كانوا



يُحَرِّصُونَ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ كَيْفِيَةِ أَحْوَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَمْعِ حَرَكَاتِهِ وَكُنُوتِهِ لِتَقْدِوَاهُ  
فِي ذَلِكَ وَأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنِ الْقَنْبِيِّ وَالْمُسَادِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَسَّامِ  
الثَّلَاثَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَارِ عَنْ عَبْدِ الْبُخَارِيِّ وَجَادِ بْنِ زَيْدٍ وَعَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ  
ابْنَ غَيْرٍ وَجَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُسْلِمٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي كَيْسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَادِ بْنِ  
سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي الطَّيَالِسِيِّ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ خُزَيْمَةَ وَأَنْسَ بْنِ عِمَاضٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ لَعَشْرَةَ عَنْ  
هَشَامِ بْنِ (مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَحْرُكُ رَأْسَهُ فِي بَطْنِ مِحْسَرٍ) لِقَطْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ قَدَرِ  
رَمِيَةِ مِحْجَرٍ عَمَّا بَالَسَنَةِ

\* (ما جاء في النجف في الحج) \*

(مالك انه بلغه) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعني) هذا المكان الذي نحررت فيه (النحر) الافضل (وكل منى منحر) يجوز التحرف فيه زاد في حديث جابر فانحروا في رحاكم وهو أربابا حة لا يحبب ولا يندب قال ابن التين منحر النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجرة الاولى التي تلى المسجد قال المحافظ وكأنه أخذه من رواه الفاكهي من طريق ابن جريج عن طاوس قال كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يعني عن يسار المصلي قال وقال غير طاوس من أشياء خاضعة له وزاد أمر ينسأه ان ينزلن حيث الدار يعني وأمر الانصار ان ينزلوا بالشعب وراة الدار قلت والشعب عند الحجرة المذكورة قال ابن التين فللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله هذا النحر وكل منى منحر (وقال في العمرة هذا النحر) الافضل (يعني المروة) بيان لاسم الإشارة (وكل فجاج مكة) بكسر الفاء وجميع جمع فجع بفتح الفاء وهو الطريق الواسع بين الجبلين (وطرفها منحر) يجوز التحرف فيها قال أبو عبد الملك يريد كل ما قرب بيوت مكة من فجاجها وطرفها منحر وما تباعد من البيوت فليس بمنحر (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (قال اخبرني عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية (انها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة سنة عشر من الهجرة (لخمس ليلتين من ذي القعدة) بفتح القاف وكسر ماسمي بذلك لانهم كانوا يقعدون فيه عن القتال ومثل هذا التواريخ في حديث ابن عباس عند البخاري واحتج به ابن حزم على ان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس قال لان أول ذي الحجة كان يوم الخميس بلا شك لان الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف وظاهر قوله يقتضي ان خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عديوم الخروج وقد ثبت في الصحيح من حديث أنس انه صلى الظهر بالمدينة أربعا فبان انه لم يكن يوم الجمعة فبين انه يوم الخميس بالقائه يوم الخروج وتلقاه ابن القيم أن المتعين ان يكون يوم السبت بناء على عديوم الخروج أو على ترك عديوم ويكون ذوالقعدة تسعة وعشرين يوما أيده المحافظ بما رواه ابن سعد والحاكم في الاكليل ان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة وفيه رد على منع اطلاق القول في التارخ لا يكون الشهر ناقصا فلا يصح الكلام فيقول مشلان بين باداة الشرط ووجه الجواز ان الاطلاق يكون على الغالب (ولا نرى) بضم النون أى نظن (الا انه المحج) لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج وفي البخاري رواية أبي الاسود عن عروة عنهما ملان بالحج وسلم من طريق القاسم عنها لاند كرا لا الحج وله من هذا الوجه لينابا بالحج فظاهرها ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا ولا يحرمين بالحج لكن في رواية عروة السابقة في الموطأ خاف من أهل بعمرة ومنان من أهل بعمرة ومنان من أهل بالحج فيعمل الاول على انها ذكرت ما كانوا يعمدون منه من ترك الاعتمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا هو ثم بن لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام وجواز العمرة

في أشهر الحج تقدم مزيد لذلك (فلما دونوا) قربنا (من مكة) بسرف كما جاء عن عائشة أو بعد طوافهم  
بالبكة منهم كافي رواية جابر ويحتمل ذكره الأمر بذلك مرتين في الموضوعين وإن العزيمة كانت آخر أحسن  
أمرهم فيفتح الحج إلى مكة (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي بكر مع هدى إذا طاف بالبكة  
وسعى بين الصفا والمروة وأن يحل) بفتح أله وكسر ثائه أي يصبر حلالا بأن يتبع وهذا نسخ الحج إلى العمرة  
والأكثر على أنه خاص بالصداقة تلك السنة خاصة أو منه (قالت عائشة قد دخل) بضم الدال وكسر  
الحاء معني للجهول (علينا يوم نخرج) بالنصب ظرفا أي في يوم النحر (لحم برفقات ما هذا أقتالوا نحر)  
وللجاري ومسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
أزواجه) فمدلالة على جواز ذبح لقروا تفق عليه الله إلا أن الذبح يستحب عندهم لقوله تعالى إن  
الله يأمركم أن تذبحوا القرى وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها وأخذ من الاستفهام عن اللحم أنه لم  
يستأذنهم في ذلك إذ لو كان يعلمهم تحج إلى الاستفهام لكن لا يدفع ذلك احتمال أنه استأذنهم ولما رأت  
اللحم احتمال عند ما أنه الذي وقع فيه الاستئذان وأنه غير مستفهم عنه لذلك قال ابن بطال أخذ  
بظاهر جماعة فأجروا الاشتراك في الهدى ولا حاجة فيه لاحتمال أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية  
يونس عن الزهري عن حمزة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة  
فقال إسماعيل القاضي تفرد يونس بذلك وقد خالفه غيره قال المحافظ ورواية يونس أخرجهما النسائي  
وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معه عند النسائي ونقطة أصرح من لفظ يونس قال ما ذبح  
عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة وللنسائي أيضا من طرق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أعمق من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن صحبة الحاكم وهو  
شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن التماس عن أبيه عن عائشة قالت  
ذبح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة بقرة ثم أخرجه النسائي أيضا فهو شاهد بخالف لما انتهى  
ولاشذوذ فان عمار الدهني بضم الدال لمهم له وسكون الهاء ونون ثقة صدوق روى له مسلم وأصحاب  
السنن فزيادته مقبولة فانه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست بخالفة لغيره فان قولهم ما ذبح  
إلا بقرة المراد بها نفس بقرة أي لا بعير ولا غنم فلا ينافي في الرواية الصريحة أنه عن كل واحدة بقرة في  
شرط الشذوذ أن يتعذر الجمع وقد أمكن فلا تأييد فيها الرواية يونس التي حكم عليها القاضي  
بشذوذها لأنه انفرد بقوله واحدة وحديث أبي هريرة لا شاهد فيه فضلا عن قوته إذ قوله ذبح مرة بينهن  
لا صراحة فيه أنه لم يذبح رواها وان كان ظاهرا ذلك فتعارضه الرواية الصريحة في العدد وقد رواه  
البضاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن التماس بلفظ ذبح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالقرى أخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن  
لكن بلفظ أهدي بدل ذبحي قال المحافظ وظاهر أن التصرف من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر  
النحر فحمله بعضهم على الاضحية لكن رواية أبي هريرة صريحة في أنه كان عن أعمق من نسائه فقويت  
رواية من رواه بلفظ أهدي وتبين أنه هدى للتمتع فلا حاجة فيه على مالك في قوله لا ضحايا على أهل مني  
فيل وفيه دلالة على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه وتعقب باحتمال  
الاستئذان كما روي في جواز الأكل من الهدى (قال يحيى بن سعيد وهذا الحديث) الذي أخبرني  
به عمرة (للقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (فقال أتلك) عمرة (والله بالحديث على وجهه) أي  
ساقه لك سياقاً تاماً لم يختصر منه شيئاً وكانه يشير إلى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما تقدمت  
الإشارة إليها ورواه البضاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن القسبي والترمذي والنسائي



وابن ماجه من طريق ابن القاسم ثلاثهم عن مالك بن ماله بن سليمان بن بلال في الصحيحين وعبد الوهاب  
الثقفي وسفيان عن مسلم ويحيى القطان ويحيى بن أبي زائدة عند أصحاب السنن جهم عن يحيى بن سعيد  
(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن) أخته (حفصة أم المؤمنين) أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما شأن) أي أمر وحال (الناس - حلوا) هكذا يحيى اللبني والزيادي وأبو بكر والقهني وأبي مصعب  
وغيرهم وزاد التنيسي واسماعيل بن أبي أويس وابن وهب بجملة والمعنى واحد عند أهل العلم قاله ابن عبد البر  
أي أن أحوالهم بجملة كان سببا لسهولة حلهم (ولم تحلل) بفتح أوله وكسر ثالثة (أنت من عمرتك فقال  
أني لبدت رأسي) بفتح اللام والموحدة القليلة من التليد وهو جعل شيء فيه من نحو صمغ ليجمع الشعير ولا  
يدخل فيه قل (وقادت هدي) علفت شيتا في عقه ليعلم (فلا أحل) بفتح الهاء وكسر الحاء والرفع  
من أحوالي (حتى أخرج) الهدى وأخرج به أبو حنيفة وأحمد ومن وافقه على أن من ساق الهدى لا يحل  
من العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه لأنه جعل عليه بقائه على أحواله كونه أهدى وكذا في حديث جابر  
في الصحيحين وأخبرهم أنه لا يحل حتى يخرج الهدى ولا يحدث بذلك متظافرة وأجاب بعض المالكية  
والشافعية بأن السبب في عدم تحلله من العمرة كونه أدخلها على الحج وهو مشكل عليه لأنه يقول أنه صلى  
الله عليه وسلم أفرد الحج وقال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث أنه اتصال لأنه ان قال  
به أشكل عليه بتعليقه بعدم التحلل بسوق الهدى لأن التحلل يمنع على من كان قارنا عنده وجنح الاصلي  
وغيره إلى توهم مالك في قوله ولم تحلل أنت من عمرتك وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة وغيره وتنبه ابن  
عبد البر على تدير تسليم أفرادها بانها زيادة حافظ فيجب قبولها على أنه لم يفرد قد تابعه أيوب وعبيد الله  
ابن عمر وهما مع مالك حفاظ أصحاب نافع انتهى ورواية عبيد الله عن مسلم وأخرجه البخاري عن موسى  
ابن عتبة ومسلم عن ابن جريج والبيهقي عن شعيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن نافع بن داود وفي رواية عبيد الله  
عند الشيخين فلا أحل حتى أحل من الحج ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة  
ولا من الحج حتى يخرج فلا حجة فيه أن قال أنه صلى الله عليه وسلم كان متمسكا لأن قول حفصة ولم تحلل من  
عمرتك وقوله حتى أحل من الحج ظاهر في أنه كان قارنا وأجاب الإمام الشافعي بأن معنى قولها من عمرتك  
من أحوالك الذي ابتدأ به معهم بنية واحدة بدليل قوله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى  
والمعنى ما سقت الهدى أي فاطمقت اسم العمرة على الأحرار بنية الحج الواحدة تجوز وأقبل معناه ولم تحلل من حجك  
بعمرة كما أمرت أصحابك ومن تأتى بمعنى الباء كقولته تأتى يحفظونه من أمر الله أي بأمره والتدبر ولم تحلل  
أنت بعمرة من أحوالك وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فسح حجه بعمرة كما فسح حجه بعمرة كما فسح حجه بعمرة  
من عمرتك وقيل المراد بالعمرة هنا الحج لأنهما يشتركان في كونهما مقصداً وأخرج به المذنب وأيده  
بأنه روى حلوا ولم تحلل أنت من حجك وهذا نحو جواب الشافعي وضعت هذه التاويلات بما في الصحيح  
عن عمر مرفوعا وقيل عمرة في حجة وعن أنس ثم أهل بجملة وعمرة ومسلم عن عمران بن حصين جمع بين حجة  
وعمرة ولا ينافي داود والنسائي عن البراء مرفوعا في سقت الهدى وقرنت للنسائي من حديث علي بن  
إبراهيم عن سراقته أنه صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع وله عن طلحة ولدارقطني عن أبي سعيد  
وأبي قتادة والبراء عن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة وأجاب البيهقي عن هذه  
الاجابات وغيرها بنصرة لمن قال كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قتادة عن أنس  
أنه سمعهم يصرخون بها جميعا أثبت من رواية من روى عنه أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج  
والعمرة ثم تنبه بان قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك فالاختلاف فيه على أنس نفسه  
قال فاعلمه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلم غيره فكيف يسل بالقرآن فظن أنه أهمل عن نفسه

وأجاب عن حديث حفصة بما تقدم عن الشافعي وهن حديث عمران بن جماعة روه بلفظ صل  
في هذا الوادي وقال عمرة في حجة وهو لا أكثر عددا من روه وقيل فقال ذلك ليكون أذنا في القرآن لا أمرا  
لنبي صلى الله عليه وسلم في حال نفسه وعن حديث عمران بأن المراد أذنه لأصحابه في القرآن  
بدليل روايته الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم تمتع فأن مراده بكل ذلك أذنه وعن حديث البراء أنه  
ساقه في قصة علي وقدرها أنس يعني في الصحيحين وجابر في مسلم وليس فيها لفظ وقرنت وأجاب  
عن باقيها بما حاصله أنه أذن في ذلك لأنه فعله في نفسه وقال الخطابي اختلفت الرواية فيما كان صلى  
الله عليه وسلم به محرما والراجح أنه أفرد الحج وان كلاً أضاف إليه ما أمر به اتساعاً وهذا هو المشهور عند  
المالكية والشافعية ومروله يزيد وقال النووي الصواب أنه كان قارنا ويؤيده أنه لم يعتمر في تلك السنة  
بعد الحج ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد الذي لم يعتمر في سنته ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل  
من القرآن وتعبه المحافظ بأن الخلاف ثابت قديماً وحديثاً أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال إن أتم  
الحجك ولعمركم أن تنشئوا الكل منهم أسفرا وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وأما حديثاً فقد صرح  
القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولم يعتمر في تلك السنة انتهى وهو مذهب مالك وهذا  
الحديث روه البخاري عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني ومسلم  
أيضاً من رواية خالد بن مخلد كلهم عن مالك بن ماله بن سليمان بن بلال عن عمر في الصحيحين وموسى بن عتبة  
في البخاري وابن جريج في مسلم عن نافع

(العمل في النحر)\*

(مالك عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقور (عن أبيه علي بن أبي طالب) قال أبو عمر كذا يحيى  
والقعني عن علي ورواه ابن بكير وسعيد بن عفير وابن القاسم وابن نافع وأبو مصعب والشافعي عن مالك  
فقالوا عن جابر وهو الصحيح وإنما جاء عن علي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وأرسله ابن وهب  
لم يقل عن جابر ولا عن علي والمتن صحيح ثابت عن جابر وعلى انتهى وعلى رواية يحيى وموافقه فيه انقطاع  
لأن محمد لم يدرك علياً (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر) بيده الكريمة (بعض هديه)  
وكان مائة بدنة كما في الصحيحين عن علي (ونحر غيره بعضه) هو علي في أبي داود عن علي لما نحر صلى الله  
عليه وسلم بيده نحر ثلاثين بيده وأمر في فحرت سائرهما وفي مسلم وغيره عن جابر ثم انصرف صلى الله عليه  
وسلم إلى المنجر ففخر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً ففخر ما غبر وهذا أصح وفي أبي داود عن غرفة بن  
الحارث السكدي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بالبدن فقال ادعوا لي أبا الحسن فدعى  
له علي فقال خذ بأسفل الحربة وأخذ صلى الله عليه وسلم بأعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب بغلته  
وأردف علياً وجمع الولي العراقي باحتمال أنه صلى الله عليه وسلم انفرد بنحر ثلاثين بدنة وهي التي ذكرت  
في حديث علي واشترك هو وعلي في نحر ثلاث وثلاثين وهي المذكورة في حديث غرفة بن مجة  
وقيل مهملة وقول جابر بن نحر ثلاثاً وستين مراده كل ماله دخل في نحره ما منفرديه أو مع مشاركة علي وجمع  
المحافظ بين حديثي علي وجابر بأنه صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين ثم أمر علياً أن ينحر ففخر سبعمائة وثلاثين ثم  
نحر صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وثلاثين قال فان ساغ هذا والافاق في الصحيح أصح أي مع مشاركة علي لثلاثين  
مع حديث غرفة وان لم يعرج المحافظ عليه وذكر بعضهم أن حكمه نحر ثلاثاً وستين بيده أنه قصد بها  
سنة عمره وهي ثلاث وستون على كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال وانظروا أنه صلى الله عليه وسلم  
نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً  
البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة انتهى وأما قول أنس في الصحيحين وغيرهما نحر النبي صلى



الله عليه وسلم بيده سبع بدن فاعلمها التي اطلع هو عليها (مالك عن نافع عن ابن عبد الله قال من نذر بدنة فانه يقلدها تعين) يجعلها في عنقه اعلامة (ويشعرها) في سنامها (ثم ينحرها عند البيت او بمنى يوم النحر ليس لها محل دون ذلك) لانه لما نذر بدنة علم انها هدى (ومن نذر خروما من الابل او البقر فلينحرها حيث شاء) اي في اي مكان لانه اراد اطعام الحمة مساكين موضعه او ما نوى من المواضع (مالك عن هشام بن عروة ان اياه كان ينحر بدنه قيساما) حال سوغ وقوعها من النكرة مع تأخرها عنها تخصيص النكرة بالاضافة وفي الصحيحين عن زياد بن جبير راي ابن عمر اتي على رجل قد نأخ بدنته ينحرها قال ابعتها قيساما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع لقوله سنة وقال ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قال قيسام رواه سعيد بن منصور وغيره وصواف بالتشديد جمع صافة اي مصطفة في قيامها وفي المستدرک عن ابن عباس صواف اي قيساما على ثلاثة قوائم معقولة وفي قراءة ابن مسعود صواف بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهي التي رفعت احدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب وقال ابو عمر اظن اختيار العلماء نحر البدن قيساما لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها والوجوب لغة السقوط الى الارض (قال مالك لا يجوز لاحد ان يخلق رأسه حتى ينحره هديه) انتهى الآية الشريفة عن ذلك (ولا ينبغي) لا يجوز (لاحد ان ينحر قبل الفجر يوم النحر وانما العمل كله يوم النحر الذبح وليس الثياب والقضاء التفث) ازالة الاوساخ والشعث كطول الظفر (والحلاق) بكسر الحاء مصدر حلق (لا يكون شيء من ذلك قبل يوم النحر) لانه فعل له قبل وقته كن صلى قبل دخول الوقت

\*(الحلاق)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) في حجة الوداع كما هو ظاهر سياق الامام لهذا الحديث في الحج وبه صرح البخاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال - حلق صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وناس من اصحابه وقصر بعضهم فقال (اللهم ارحم المحلقين قالوا) اي الصحابة قال المحافظ ولم اقف في شيء من طرقه على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (واقصرين يا رسول الله) اي قل وارحم المتقصرين (قال الله -م ارحم المحلقين قالوا) قل (واقصرين يا رسول الله) فالعطف على محذوف وهو يعنى العطف التلخيصي كقوله تعالى قال اني جاءك للناس اماما قال ومن ذريتي (قال والمقصرين) قال المحافظ فيه اعطاء لمطوف حكم المعطوف عليه ولو تداخل بينهما السكوت بلا عذر ثم هو كذا في معظم الروايات عن مالك الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة وانفرد يحيى بن بكير دون رواية الموطأ باعادة ذلك ثلاث مرات به عليه ابن عبد البر في التقصي واغفله في التمهيد بل قال فيه انهم لم يحتفلوا على مالك في ذلك وقد راجعت اصل سماعي من هو طائفي بن بكير فوجدته كما قال في التقصي وفي رواية الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر وعلقها البخاري ارحم المحلقين مرة او مرتين قالوا والمقصرين قال والمقصرين والشك فيه من الليث والافأ اكثرهم موافق لرواية مالك ولمسلم وعلقه البخاري من رواية عبيد الله بن عبيد الله بن نافع قال في الرابعة والمقصرين واسلم من وجه آخر عن عبيد الله بن عبيد الله بن نافع قال في الرابعة ان قوله والمقصرين عطف على مقدر اي وارحم المحلقين وانما قاله بعد دعائه لهم ثلاث مرات فيكون دعاءه للمقصرين في الرابعة ورواه ابو عوانة من طريق الثوري عن عبيد الله بن عبيد الله بن نافع قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بأن من قال الرابعة فعلى ما شرحناه ومن قال الثالثة اراد ان المقصرين عطف على الدعوة الثالثة أو اراد بالثالثة مسئلة السائين وكان صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث ولو لم يدع لهم ثالث مسئلة ما سألوه ولا جدد

من طريق ايوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر للمحلقين قالوا والمقصرين حتى قالها ثلاثا واربعاً ثم قال والمقصرين ورواية من جزم مقدمة على من شك وقد اختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه ذلك فقال ابن عبد البر لم يذكر احد من رواة نافع عن ابن عمر ان ذلك كان يوم المدينة وهو تقصير وحذف وانما جرى ذلك يوم المدينة حين صد عن البيت وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابي سعيد وابن عباس وابي هريرة وحديث بن جناد وغيرهم ثم اخرج حديث ابي سعيد بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لاهل المدينة للمحلقين ثلاثا والمقصرين مرة وحديث ابن عباس بلفظ حلق رجال يوم المدينة وقصر آخرون فقال صلى الله عليه وسلم رحم الله المحلقين الحديث وحديث ابي هريرة ولم يسبق لفظه بل قال وذكر معناه وتجوز في ذلك فليس في حديثه تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لانه شهد بها ولم يشهد الحديث ولم يسبق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ولم اقف على تعيين الحديث في شيء من الطرق عنه بل صرح موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بأنه في حجة الوداع رواه البخاري في المغازي وعنده من رواية جويرية بن أسماء ومسلم من رواية الليث كلاهما عن نافع عن ابن عمر ما يشعرون بأن ذلك وقع في حجة الوداع واليه يوجب صنيع البخاري ومالك واما حديث حبشي بن جناد فرواه ابن ابي شيبة ولم يبين المكان ورواه أحد عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع فذكر هذا الحديث وهذا يشعر بأنه كان فيها واما قول ابن عبد البر وغيرهم فقد ورد تعيين الحديث عن جابر عند الطبراني والمسور بن مخرمة عند ابن اسحاق وكذا جزم امام الحرمين بأنه في الحديث وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابي مريم السلولي عند احمد وابن ابي شيبة واما المحققين عند مسلم وقارب التقى عند احمد وابن ابي شيبة وام عماره عند الحارث والاحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع اكثر عددا واصح اسنادا ولذا قال النووي انه الصحيح المشهور ولا يبعد انه وقع في الموضوعين وقال عياض كان في الموضوعين وقال ابن دقيق العيد انه الاقرب قلت بل هو المتيقن لتضافر الروايات بذلك في الموضوعين الا ان السبب فيهما مختلف فالذي في الحديث سببه توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم ممنوعين من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في انفسهم على ذلك فخالفهم صلى الله عليه وسلم وصالح قريشا على ان يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالاحلال توقفوا فاشتارت أم سلمة ان يحل هو ففعل فحلق بعض وقصر بعض فكان من بادى الحلق اسرع الى امثال الامر من قصر وصرح بهذا السبب في حديث عند ابن ماجه وغيره انهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم بالترحم قال لانهم لم يشكوا واما سبب تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع قال ابن الاثير في النهاية كان اكثر من حج معه صلى الله عليه وسلم لم يسبق الهدى فلما أمرهم ان يفسخوا الحج الى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رؤسهم شق عليهم فلما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في انفسهم اخف من الحلق ففعله أكثرهم فرجع النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلق لانه ابين في امتثال امر وقبه نظروا وتبعه عليه غير واحد لان المتع يستحب له ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج اذا قرب ما بين النسكين وقد كان كذلك هنا والاولى قول الخطابي وغيره ان عادة العرب حب توفير الشعور والتزين بها والحلق فيهم قليل وبعار او من الشهرة ومن زى الا عاجم فلذا كرهوا الحلق واقتصر واعلى التقصير وفي حديث الباب من الفوائد ان التقصير يحجز عن الحلق وهو مجمع عليه الا رواية عن الحسن البصري تعين الحلق اول حجة وثبت عنه خلافة وفيه ان الحلق افضل لانه باع في العبادة وأبين للخضوع والدلة وأدل على صدق النية والمقصر يسبق على نفسه شيئا مما يتزين به بخلاف الحالق فيشعر بأنه ترك ذلك لله واشارة الى التجرد ولذا استحب الصالحاء القضاء والشور عند التوبة وتلليل النوى وغيره بأن المتصديق على نفسه الشعر



الذي هو زينة والحاج ما موربتر مكها بل هو أشعث أغبر فيه نظر لان الحلق انما يقع بعد انقضاء زمن الامر بالة شفافانه يحل له كل شئ الا النساء في الحج خاصة وفيه مشروعية حلق جميع الرأس لانه الذي يقتضيه قوله المحققين وقال بوجوبه مالك واحد واستحبه الكوفيون والشافعي ويجزى البعض عندهم فعند الحنفية الربع الا بآب يوسف فتسال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب حلق ثلاث شعرات والتقصير كالحلق يأخذ الرجل من جميع شعره من قرب أصله استحبابا فان أخذ من أطرافه أجزا كما في المدونة وان لم يزد على قدر ما تأخذه المرأة وهو قدر الغلة والمشروع في حق النساء التقصير باجماع وفي أبي داود عن ابن عباس مرفوعا ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وللمذمى عن علي بن أبي طالب المرأة رأسها وفيه أيضا الدعاء لمن فعل ما شرع له وتكرار لمن فعل الرأج من الامرين الخير فيهما والتنية بالسكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل المجاوزان كان مرجوحا ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وله متابعات في الصحيحين وغيرهما (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمر فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة) أو استعمله في حقيقة اللغو لانه الشرعية السهي (ويؤخر الحلق حتى يصح) اذا خرج عليه في تأخيره اذا شغل عنه مانع واظنه لم يجد في الليل من يحلقه قاله أبو عمر (قال عبد الرحمن ولكنه) أي طاه القاسم (لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال ورعا دخل المسجد فأوتر فيه) صلى الوتر (ولا يقرب البيت) أي لا يطوف ثلاثا يكون للعمرة طوافا (قال مالك التفث حلق الشعر ولبس مصدر) (التياب وما يتبع ذلك) من قص الاظفار وازالة الاوساخ ونحو ذلك (قال يحيى سئل مالك عن رجل نسي الحلق بمعنى في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع) أي جائز (والحلق بمعنى أحب الى) أفضل للاتباع (قال مالك الام الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة (ان أحاد لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى ينحدره بان كان معه ولا يحلق) بفتح فكسر (من شئ حرم عليه حتى يحل بمعنى يوم النحر) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) أي حيث يحل ذبحه

(التقصير)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من تحيته شيئا حتى يصح) طلبا لمزيد الشعث المطلوب في الحج لكن (قال مالك ليس ذلك على الناس) لما فيه من المشقة القوية (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حج أو عمرة أخذ من تحيته وشاربه أطولهما التركة الا أخذ منهما من اول شوال لانه من تمام التحلل) (مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن فروخ (ان رجلا) لم يسم (اقى القاسم بن محمد فقال انى افضت) طفت طواف الافاضة (وافضت معى أهلى ثم عدلت الى شعب فذهبت لادنومن أهلى) اجماعها (فقاتلتني لم أقصر من شعري بعد) بضم الدال أي الى الآن (فأخذت من شعرها باسناني ثم وقعت بها) جامعتها (فضحك القاسم) تعجبا (وقال مرها فلما أخذ من شعرها بالجلمين) فتح الجيم واللام وبالياء بالفتح ثنية الجلم بفتح التاء المقراض يقال فيه الجلم والجلمان كما يقال المقراض والمقراضان والقلم والقلمان ويجوز ان يجعل الجلمان والقلمان اسما واحدا على فعلا كالسرطان والديران وتجعل انون حرف اعراب ويجوز ان يقيما على بابهما في اعراب المثني فيقال شريت الجلمين والقلمين قاله المصباح قال أبو عمر وانما قال ذلك لان التقصير بالاسنان ليس هو من الشأن ولم يفعل الرجل حراما لان الوطء بعد الافاضة حلال لكنه اساء بوطئه اقبل ان تقصره لهما التمهير لا غير ولم ير القاسم الدم لقوله صلى الله عليه وسلم اقبل ولا حرج وانكر (قال

مالك استحب في مثل هذا) أي تقديم الافاضة على الحلق (ان يهرق دما) ولا يجب (وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فله ريق دما) رواه الامام فيما يأتي عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لقي رجلا من أهله) هو ابن أخيه عبد الرحمن الاصغر ابن عمر ابن الخطاب وهو الذي (يقال له الجبر) بحيم وموحدة ثقيلة معقودة بوزن محمد لقب بذلك واسمه أيضا عبد الرحمن قيل لان اياه مات وهو جمل فلما ولد سمته حفصة باسم أبيه وقالت لعل الله يحبره وقيل سقط فتكسر فحبر فقيل له الجبر (قد أفاض ولم يحلق ولم يهرج جهل ذلك فأمره) عمه عبد الله ان يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع الى البيت فيغض) أي انى بالترتيب المطلوب باتفاق (مالك انه بلغه ان سالم بن عبد الله كان اذا أراد ان يحرم دعا بالجلمين) بفتح الجيم فقص شاربه وأخذ من تحيته قبل ان يركب وقبل ان يهل) بالنسبة (محرم) لئلا يطول ذلك بالأحرام

(التلبيد)\*

هو ان يحل المحرم في رأسه صمغا أو غيره ليتلبد شعره أي يلتصق ببعضه ببعض فلا يتخلله الغبار ولا يصبه الشعث ولا القمل وانما يلبد الشعر من طول مكته وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في حديث حفصة وفي أبي داود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس رأسه بالعليل بفتح العين والسين المهملة من معروف وهو في معنى الصمغ في الصاق بعض الشعر ببعض ورواه بعضهم بالغسل بكسر الغين المعجمة واسكان المهملة وهو ما يغسل به من خطمي وغيره وهو ما يلبد به الشعر أيضا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال من صفر) بالضاد المعجمة والفاء رأسه أي جملة صفا تتركل صغيرة على حدة ثلاث طاقات فأفوقها (فليحلق) وجوبا فان قصر لم يحزه وعليه الحلق (ولا تشبهوا) الضفر (بالتلبيد) لانه أشد منه فيجوز التقصير عند عمر لمن لبس دون من صفر قال ابن عبد البر روى تشبها بضم التاء وفتحها وهو الصحيح أي لا تشبهوا ومعنى الضم لا تشبهوا علينا فتفعلوا ما لا يشبه التلبيد الذي سنة فاعله الحلق وجاء مثل قول عمر هذا عنده صلى الله عليه وسلم من وجه حسن (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بالكسر والقح (ان عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه) لوى شعره وادخل أطرافه في أصوله (أو صفر) رأسه (أو لبس) رأسه (فقد وجب عليه الحلق) ولا يجوز له التقصير والى هذا ذهب الجمهور ومنهم من مالكا والثوري وأحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد كالحنيفة لا يمين الان نذره أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره واذا لم يكن له شعر فبما موسى على رأسه واستدل الخطابي لتعين الحلق لمن لبس حديث الله -م- ارحمهم المحققين ولا حجة فيه لانه قال والمنصرين

(الاسلاة في البيت وقصر الصلاة وبجمل الخطبة بعرفة)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة عام ففتح مكة كما في البخاري في الجهاد عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من اعلى مكة وله في المغازي عن فليح عن نافع وهو مردى اسامة على القسواء ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى اتاخا في المسجد وفي رواية فليح عند البيت وقال لعثمان اثنتا بالمفتاح فماده بالمفتاح ففتح له البيت فدخل ولمسلم وعبدان راق عن أيوب عن نافع ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب الى امه فأبى ان تعطيه فقال والله لتعطينه أولا خرجن هذا السيف من صلبى فلما رأت ذلك أعطته فجاءه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الباب وظهر من رواية فليح ان فاعل فتح هو عثمان المذكور لكن روى الفاكه من طريق ضعيفة عن ابن عمر قال كان بنو أبي طلحة يزعجون انه لا يستطيع احد فتح الكعبة غيرهم فأخذ صلى الله عليه وسلم المفتاح ففتحها بيده ودخل (هو واسامة بن زيد) بن



حارثة الكلبي المحب بن الحب الخلق كل منهما للامارة بالنص النبوي المختص أبوه بأن الله لم يصح  
في كتابه باسم أحد من الصحابة سوى زيد البدرى (وبلال بن رباح) بفتح الراء والموحدة الخفيفة أحد  
السابقين الأولين (وعثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزيز بن عبد الدار بن عصى بن كلاب  
القرشي (الحجبي) بفتح المهملة والحجيم نسبة إلى حجابة الكعبة ولذا يقال لأهل بيته الحجية وعرفون  
الآن بالشيد بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا ولده له أيضا محبة  
وزيادة زاد مسلم من طريق آخر ولم يدخلها معهم أحد والنسائي عن ابن عوف عن نافع زيادة الفضل بن  
عباس ولا جد عن ابن عباس حدثني أخى الفضل وكان معه حين دخلها (فأغلقها) الحجبي (عليه) صلى  
الله عليه وسلم ولمسلم عن ابن عوف عن نافع فاجاف عليهم الباب ولهم من رواية الموطأ فأغلقها بضمير  
التثنية لعثمان وبلال وفي رواية فأغلقوا عليهم الباب وجمع بينهما بأن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من  
وظفته ولبلال بالأساعدة في ذلك ورواية الجمع يدخل فيها إلا مربي ذلك والراضي به زاد أبو عوانة من داخل  
(ومكث) بفتح الكاف وضمها (فيها) زاد يونس بن عمار وطولها وبلغ زمانا بدل نهارا وفي رواية جويرية  
عن نافع فأطال ولمسلم عن ابن عوف عن نافع فكث فيها ساعة ولانسانى فوجدت شيئا فذهبت ثم جئت سرى بها  
الباب طويلا وعن أيوب عن نافع فكث فيها ساعة ولانسانى فوجدت شيئا فذهبت ثم جئت سرى بها  
فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم خارجا منها (قال عبد الله فسألت بلالا) ولمسلم من وجه آخر بلالا  
أو عثمان بن طلحة بالشك والمخفوط أنه سأل بلالا كرواهما في رويته يعني عن عبد الرحمن بن العلاء عن  
ابن عمر أنه سأل بلالا واسامة بن زيد ولا جد والطبراني أنه سأل واسامة ولمسلم والطبراني فقلت ابن مسلي  
فقال لو كان مكان مخفوطا جمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال ثم أراد زيادة الاستنبات فسأل عثمان  
واسامة ويؤيده قوله في رواية لمسلم ونسبت ان أسألهم كم صلى بالجمع وهذا أولى من جزم عياض بوجه رواية  
مسلم بالشك وكان لم يقف على بقية الروايات (حين خرج) وفي رواية ثم خرج فابتدأ الناس الدخول  
فسبقهم وفي أخرى وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم وفي أخرى كنت أول الناس وجمع على  
أثره وأخرى فرقت الدرجة فدخلت البيت وفي رواية مجاهد عن ابن عمر وأجد بلالا قائما بين البابين  
فسأله (ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الكعبة وللصحيحين عن سالم عن أبيه فسأله  
هل صلى فيه قال نعم وفي رواية فسأله أين صلى فظهر أنه سأل أولا هل صلى أم لا ثم سأل عن موضع  
صلاته (فقال جعل عمودا) بالافراد (عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه) هكذا رواه يحيى  
الاندلسي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنه - ما وبشر بن عمرو قال ابن  
القاسم والقنبي وابو مصعب ومحمد بن الحسن واسماعيل والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما  
جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره بتثنية الأول وافراده الثاني عكس الرواية الأولى والجمع باحتمال  
تعدد الواقعة بعيد لا تخاد مخرج الحديث ورجح البيهقي الرواية الثانية وبأني توجيهها ما معا ولا اشكال  
في الروايتين مع قوله (وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة) اما على رواية عبد الله بن يوسف والجمهور بافراد  
عمود فيها شكل مع قوله وكان البيت الخ لأنه يشعر بأن ما عن يمينه ويساره اثنان وجمع بأنه حيث  
أشار إلى ما كان عليه البيت في زمنه صلى الله عليه وسلم وحيث افرده أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد  
إليه قوله وكان البيت يومئذ لأنه يشعر بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال الكرماني لفظ عمود جنس يحتمل  
الواحد والاثنين فهو مجمل بينته رواية التثنية ويحتمل ان الأعمدة لم تكن على سمت واحد بل اثنان على  
سمت والثالث على غير سمتهما وشعر به رواية البخاري عن جويرية عن نافع عن ابن عمر صلى بين العمودين  
المقدمين قال المحافظ ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر بلفظ بين السارين اللتين على يسار الداخل

وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر على اليمين لكنه  
بعد أو على غير سمت العمودين فيصح رواية جعل عن يمينه وعمودين ورواية جعل عمودين عن يمينه قال  
الكراماني تبع الغيرة ويجوز ان هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى إلى جنب الاوسط فن قال جعل عمودين عن  
يمينه وعمودين عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره وفيه بهدوا بعد منه قول من  
قال انقل في الصلاة من مكان إلى مكان ولا تبطل الصلاة بذلك اقلته وفيه اختلاف رابع قال عثمان  
ابن عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره ويمكن توجيهه بان يكون هناك أربعة أعمدة  
اثنان مجتمعان واثنان مفترقان فوقف عند المجتمعين لكن بكرهه قوله وكان البيت يومئذ على  
ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الدارقطني ليتابع عثمان ابن عمر على ذلك (ثم صلى)  
ركعتين كما رواه الشيخان عن مجاهد عن ابن عمر وأجد وغيره عن عثمان قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة من  
رواة الموطأ وزاد ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلاثة أذرع ولا بن مهدي وابن وهب  
وابن عفير ثلاثة أذرع لم يقلوا نحو انتهى والبخاري عن فليح عن نافع عن ابن عمر بين ذينك العمودين  
للتقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العمودين من السطر المتقدم وجعل باب البيت  
خلف ظهره وقال في آخره وعند المكان الذي صلى فيه مرة جراه قال المحافظ وكل هذا اخبار عما كان  
عليه البيت قبل ان يهدم وبني زمن ابن الزبير فاما الآن في البخاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن  
ابن عمر أنه كان اذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حتى يدخل ويجعل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون  
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصل يتوخى المكان الذي أخبره بلال أنه  
صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع عند أبي داود من طريق ابن مهدي  
والدارقطني من طريقه وطريق ابن وهب وغيرهما عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ وصلى وبينه وبين  
القبلة ثلاثة أذرع وكذا رواه أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع  
لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو ما من ثلاثة أذرع وهذا موافق لرواية موسى  
ابن عقبة وعند الأزرقي والفاكهسي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة فعلى هذا ينبغي لمن أراد اتساعه  
ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فانه يقع قدماء في مكان قدمه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة  
أذرع سواء وقع ركبته أو يدها أو وجهه ان كان أقل من ثلاثة واما قدر الصلاة ففي الصحيحين من  
رواية يحيى القطان عن سيف بن سليمان المكي عن مجاهد عن ابن عمر فسألت بلالا أصلى النبي صلى  
الله عليه وسلم قال نعم ركعتين بين السارين اللتين عن يسارك اذا دخلت ثم خرج فصلى في وجه الكعبة  
ركعتين واستشكاه الاسماعيلي وغيره بان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره أنه قال ونسبت  
ان أسأله كم صلى فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسب  
هو ان يسأله عنها واجيب باحتمال ان ابن عمر اعتمد في قوله ركعتين على القدر المحقق له لان بلالا  
أثبت له أنه صلى ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم تسفل بالنهار باقل من ركعتين فتحقق فعلهما  
لما استقرئ من عادته فعلى هذا قوله ركعتين من ابن عمر لبلال وروى عمر بن شبة عن عبد العزيز  
ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر فاستقبلني بلال فقلت ما صنع رسول الله ههنا فاشار بيده ان صلى  
ركعتين بالسبابة والوسطى فعلى هذا قوله نسبت ان أسأله كم صلى محمول على أنه لم يسأله لفظا ولم يهجه  
لفظا وانما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بلفظه او يحتمل على أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين



ام لا وجمع بعضهم بان ابن عمر نسي ان يسأل بلال لانه لم يسمع فيه فساله فيه نظر لان راوى قول ابن عمر  
ونسبت هو نافع مولا ويصدق مع طول ملازمته له الى موته ان يستقر على حكاية النسيان ولا يتعرض  
لحكاية الذكرا صلا وتقل عباس ان قوله ركعتين غلط من يحيى الظان لقول ابن عمر نسي ان يسأل  
كم صلى وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد مردود والمغلط له هو الغلط فانه ذكر الركعتين  
قبل وبعد فلم يسمع من موضع الى موضع ولم يفردي يحيى القطان بذلك بل تابعه ابو نعيم عند البخاري  
والنسائي وابو عاصم عند ابن خزيمة وعمر بن علي هذا لا سيما على وعبد الله بن عمر عند احمد ولم يفرديه  
بما حد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن ابي مليكة هذا احمد والنسائي وعمر بن دينار عند احمد ايضا  
باختصار ولم يفرديه ابن عمر فقد جاء من حديث عثمان بن طلحة عند احمد والطبراني باسناد قوي والي  
هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى  
ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني باسناد صحيح ومن حديث شعبة بن عثمان قال لقد  
صلى ركعتين عند المود أخرجه الطبراني باسناد جيد هذا وفي مسلم عن ابن عباس أخبرني أسامة انه  
صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج صلى في قبل البيت  
وقال هذه القبلة وأخرجه البخاري عن ابن عباس لما دخل البيت كبر في نواحيه ولم يصل ولم يقل  
أخبرني أسامة وابن عباس لم يكن معه وإنما أسنده قديمة تارة لأسامة كما في مسلم وتارة لأخيه الفضل  
كما رواه احمد مع انه لم يأت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة فيجتمعا ان الفضل ناقاه عن أسامة  
وقد روى احمد وغيره عن ابن عمر عن أسامة ثبات صلاته فيها فاعتاضت الرواية عن أسامة وترجمت  
رواية بلال لانه ثبت وأسامه نائي ولانه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وجمع  
النووي وغيره بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فمضى أسامة  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعوا فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والمصطفى في ناحية ثم صلى فقرأ بلال  
لقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجبه بعض  
الاعمدة فنفاها عما لا يظنه وقال الحب الطبري يحتمل ان أسامة غاب بعد دخوله لحاجة فلم يشهد  
صلاته انتهى ويشهد له ما رواه ابو داود والطبراني باسناد جيد عن أسامة قال دخلت على النبي صلى الله  
عليه وسلم في الكعبة فقرأى صوراء عابدا لوم من ماء فأتته به فجعل يحجوها وروى قول قاتل الله قوما يصورون  
ما لا يخلقون قال القرطبي فدلله استحب النبي لسبعة عوده قال ويمكن جعل الاثبات على التطوع والنفي  
على الفرض وجمع غيره بجعل الصلاة المثبتة على اللغو والنفية على الشرعية ورد بان كونهما ركعتين  
صريح في الشرعية وقال المهلب يحتمل انه دخل البيت مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقد  
يقويه ما رواه عمر بن شبة بسند صحيح عن جادين ابي حمزة قلت لابن عباس كيف صلى في الكعبة قال  
كما صلى على الجنازة تسج وتسكبر ولا تركم ولا تسجد ثم عند اركان البيت سجد وكبر وتضرع واستغفر  
ولا تركم ولا تسجد وقال ابن حبان الاشبه بندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فلما دخل الكعبة  
في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ونفي ابن عباس الالة فيها في حجة الوداع لانه نفاها  
واسنده الى أسامة وابن عمر ثبتهما واسنده الى بلال والي أسامة ايضا فطل التعارض وهذا جمع  
حسن لكن تعقبه النووي بانه لا خلاف انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة يوم الفتح لافي حجة  
الوداع ويشهد له ما رواه الأزرقي عن سفيان عن غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم لما دخل  
الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها واذا كان كذلك فلا يمنع انه دخلها عام الفتح مرتين  
والمراد بالوحدة في خبر ابن عيينة وحدة السفر لا الدخول وللاقطي من طريق ضعيفة ما يشهد له هذا

الجمع لكن روى ابو اودر الترمذي وصححه وهو ابن خزيمة والحاكم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم  
خرج من عندها وهو قري بالين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف ان اكون شقت على  
أمي وظاهره ان ذلك في حجة الوداع لان عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته وبه جزم البيهقي ويحتمل  
انه قال لها ذلك بالمدينة بعد رجوعه من الفتح فليس في السياق ما يمنع ذلك وفي حديث الباب استحباب  
الصلاة في الأمانة وهو ظاهر في النقل وبه قال مالك لانه الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم ومنع الفرض  
داخلها للامر باستقبالها خاص منه النقل بالسنة فلا يقاس عليه الفرض وقد بعض الاصحاب النقل  
بغير الراتب وما يطلب فيه الجماعة والحق المحجوب به الفرض اذا لافرق بينهما في الاستقبال للمقيم وعن ابن  
عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا وناله يلزم استدبار بعضها وقد أمر باستقبالها فيحصل على  
استقبال جميعها وقال به بعض المالكية والناهارية وابن جرير وقال المازري مشهور المذهب منع صلاة  
الفرض داخلها ووجوب الاعادة وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وان الاشهر  
ان يعيد في الوقت وعن ابن حبيب بن عبد الله داود عن اصبح ان كان متمرا قال الحافظ ونقل النووي  
في زوائد الروضة ان صلاة الفرض داخل الكعبة ان لم يرج جماعة افضل منها خارجها مشكل لان  
الصلاة خارجها متفق على صحتها بخلاف داخلها فكيف يكون المختف في صحته افضل من المتفق عليه  
وفيه رواية الصحابي عن الصحابي وسؤال المفضل والاكتفاء به مع وجود الافضل والحجة بخبر الواحد  
ولا يقال هو اضا خبر واحد فكيف يحجج للشيء بنفسه لانا نقول هو فرد ينضم الى نظائره فوجب العلم  
بذلك واختصاص السابق بالقصة الفاضلة والسؤال عن العلم والمحرص فيه وفضل ابن عمر لمحرصه على  
تتبع آثاره صلى الله عليه وسلم ليعمل بها وان الفاضل من الصحابة فذلك ان يغيب عن المصطفى في بعض  
المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لان العمرين وغيرهما من هو افضل  
من بلال ومن معه لم يشاركهم في ذلك وجواز الصلاة بين السواري لكن روى الحاكم باسناد صحيح عن  
انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بين السواري فدل فعله على ان النهي للكرامة وفيه  
مشروعية الابواب والغلق للساجد وان السرة انما تشرع حيث يخشى المرور اصلاته بين العمودين ولم يصل  
الى احدهما لكن اظاهرا انه ترك ذلك اكتفاء بقربه من الجدار كما مران بين مصلاته والمجد وثخول ثلاثة اذرع  
وفيه استحباب دخول الكعبة وهو متفق عليه وقد روى البيهقي وابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس  
مرفوعا من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مغفوا له قال البيهقي تفرد به عبد الله بن اؤمل  
وفيه ضعف ووثقه بن سعد ومجمله حيث لم يؤد احدا بدخوله أو يتأذى هو بخوضه وفيه غير ذلك وأخرجه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع عن نافع في الصحابي  
وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) الزمري (عمر سالم بن عبد الله انه قال كتب عبد الملك بن مروان)  
الاموي (الى الحاج بن يوسف) الثقفي لئلا المبر المختلف في كفره ولي امرة العراق عشرين سنة ومات  
سنة خمس وتسعين (ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج) في أسامه ولان النبي كتب اليه  
ان يأتيه في الحج وكان ذلك حين أُر له الى قتال سر الزبير وجهه وليا على مكة وامير اعلى الحاج كما في  
البخاري عن عقيل عن ابن شهاب اخبرني سالم ان الحاج عام نزل بابر الزمري عن ابن عمر كيف يصنع  
في الموقف يوم عرفة (قال) (سالم) فلما كان (مجر) عرفة جاءه سيد الله بن عمر حين زالت الشمس  
وانامه (أي ابن عمر) الجملة حاله (فصاح به) ناداه (عند ذلك) ضم اليه قاله الحسن بن واكرمان  
وغيرهما وتعقب بانه انما هو الذي يحج بالحجة وله باب يدخل منه اليه غاية غايته للملوك الا كابر  
(ان هذا) أي الحاج ان السباح (فخرج اليه الحاج وعيه) كسر لميم واسكن للام ملاءة



يلتصق بها قال المحفوظ أي أراك كبير (معه مرة) مصبوغة بالصفر (قال مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية  
ابن عمر (فقال الراعي) بالنصب أي يحل أودع أو على الأغراء (أن كنت تريد السنة) وفي رواية ابن  
وهب أن كنت تريد أن تصيب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عنده في المسند لأن المراد سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلقت ما لم تصف إلى صاحبها كنية العرين قال المحفوظ وهي مسألة  
خلاف عند أهل الحديث والاصول وجهورهم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري ومسلم وقوية  
قول سالم لابن شهاب إذا قال له أفضل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يتبعون الاسته  
(وقال هذه الساعة) وقت الهجرة (قال نعم) هو وقت الرواح إلى الموقف لحديث ابن عمر أيضا غدار رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حين صلى إلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل غرة وهو منزل الامام  
الذي ينزل به عرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجرا فيجمع بين  
الظهر والمغرب ثم خطب الناس ثم راح فوقف انجرحه امدوا بواود وظاهره انه توجه من منى حين صلى  
الصبح بها لكن في مسلم عن جابر أن توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس وانظرة  
فصبرت له قبة بكرة فنزل بها حتى زغت الشمس امر بالقصواء فرحلت فأتى بطن الوادي (قال فانظري)  
بفتح الهمزة وكسرا لظاه المجهدة أي تخري ويري ألف وصل وضم الطاء أي انتظري (حتى أفيض على  
ماء) أي اغتسل (ثم انجرح) بالنصب عطا على أفيض (فنزل عبد الله) عن مركوبه وانتظر (حتى خرج  
الحجاج) من مغتله فغلبه الغسل لوقوف عرفة لانتظار ابن عمر له والعلماء يستحبونه قاله ابن بطال ويحتمل  
أن ابن عمر إنما انتظره لمجمله على أن اغتسله عن ضرورة (فساريتي وبين أبي) عبد الله (فقلت له) أي  
الحجاج (أن كنت تريد أن تصيب) توافق (السنة) النبوية (اليوم) فاقصر الخطبة (برصل الهمزة) ضم  
الصاد وقطعه أو كسر الصاد وقد انجرح مسلم في الجمعة أثناء حديث لهما بالامام فصار الخطبة قال ابن التين  
اطلق اصحابنا العراقيون أن الامام لا يخطب يوم عرفة وقال المدنيون والمصريون بخطبه وهو قول الجمهور  
ومعنى قول العراقيين أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة وكانهم أخذوه من قول  
مالك كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة فعمل له فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة فقال نعم تلك  
للتعليم (يجعل الصلاة) كذا رواه الجمهور كيجي وابن القاسم وابن وهب ورواه القسبي وابن يوسف  
واشبه ويجعل لوقوف قال ابن عبد البر وهو غلط لأن أكثر الروايات عن مالك قالوا الصلاة قال لكن  
لها وجه لأن يجعل الوقوف يستلزم يجعل الصلاة قال المحفوظا ظهرا من الاختلاف فيه من مالك  
وكأنه ذكر باللائم لأن لفرض يجعل الصلاة حيثما يجعل الوقوف (قال) سالم (فجعل) الحج  
(ينظر إلى عبد الله بن عمر كيما يسمع ذلك) الذي قال له (منه) ففيه الفهم بالاشارة والظن قوله  
(فلما رأى ذلك) نظره إليه (عبد الله قال صدق) سالم وفيه أن قامه الحاج إلى الخلفاء وان الأمير يهل في  
الدين بقول العلماء ويسير إلى رأيهم ومداخله العلماء السلاطين وأنه لا تقصص عليهم في ذلك وهو  
التميز بحضرة معلمه عند السلطان وغيره وابتداء العالم بالقوى قبل أن يسأل عنه قاله المذهب وتبعه  
ابن المنبر أن عمر إنما ابتدأ بذلك لمصلحة عبد الملك له في ذلك فان الظاهر أنه كتب إليه كما كتب  
إلى الحجاج وفيه طلب العلوة ونوف الحجاج إلى ما أخبر به سالم من ابن عمر ولم ينكره عليه وتعلم لاجل  
المنفعة للناس واحتمال المفيدة الحقيقية للحصول المصلحة الكثيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر  
إلى الحجاج وتعلمه وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به وصحة الصلاة خلف الفاسق وإن التوجه  
إلى مسجد عرفة حين الزوال للجمع بين الظهرين في أول وقت الظهر سنة ولا يضر تأخير بدو ما يستغل  
به المرء من تعلقات الصلاة كالغسل ونحوه قال الجماوي وفيه حجة لمن أجاز للصغير المحرم رده الزين ابن

المنبر أن الحجاج أي كن يتقى اشكر الاعظم من سفل الدماء وغيره حتى تبقى المصفر وانما لم ينه ابن عمر لعله  
أنه لا يفهم فيه النبي ولعل أن الناس لا يقتدون بالحجاج ونظر فيه المحافظ أن الحجة إنما هي بعد انكار ابن  
عمر فنه يتبع ذلك في اعتقاد الجواز وقال المذهب فيه تأمير لادون على الأفضل وتبعه ابن المنبر بأن  
صاحب الامر في ذلك عبد الملك وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحجاج وإنما أطاع ابن عمر بذلك فرار من  
الفتنة وانجرح البخاري عن عبد الله بن يوسف والقسبي والنسائي من طريق أشهب الثلاثة عن مالك به

(الصلاة في يوم التروية والجمعة عرفة)

التروية ثامن الحج بفتح القوية وسكن من الراية وكسرا الواو وخفة التختية لأنهم كانوا يروون فيه بالهم  
ويترقبون من الماء لأن تلك الأماكن لا يمكن فيها آبار لا يعمون وأما الآن فكثير جدا واستغنى عن حمل  
الماء وقد روى القسبي عن مجاهد قال قال عبد الله بن عمر يا مجاهد إذا رأيت الماء بطريق مكة ورايت  
البناء فلو حاسبتهم فخذ ذلك وفي رواية قاعة لم أن الامر قد أطلق وقيل سميت تروية لأن آدم أي فيه  
حواء واجتمع بها أولان إبراهيم رأى إيلته ذبح ابنه فأصبح يتروى أولان جبريل أرى إبراهيم فيه المناسك  
أولان الامام علم الناس فيه المناسك وهي شاذة اذ لو كان من الاول لقليل يوم الرؤية أو الثاني لأنيل يوم  
التروية بشد الواو والثالث لقليل الرؤيا والرابع لقليل الرواية وقوله والجمعة أي ترك صلاتها إذا وقعت  
أيام منى وعرفة (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني  
خمسة) بجمعة يذهب وقت الغدوة (إذا طلعت الشمس إلى عرفة) اتباعا لما رواه هو وغيره من فعل لني  
صلى الله عليه وسلم فروى أحمد عن ابن عمر أنه كان يجب إذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم التروية  
وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يعني وفي الصحيحين عن أنس صلى النبي صلى الله عليه  
وسلم الظهر والعصر يوم التروية يعني وفي مسلم عن جابر فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى وركب صلى الله  
عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر وفي أبي داود وترمذي وأحمد والحاكم عن ابن  
عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني ولا جده صلى النبي صلى الله  
عليه وسلم يعني خمس صلوات ولا بن خزيمة والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الامام  
الظهر وما بعدهما الفجر يعني ثم يغدون إلى عرفة وقد استحب ذلك الأئمة الأربعة وغيرهم وأما قول أنس  
عند الشيخين فعل كما يفعل أمراؤك فاشارة إلى متابعة أولى الامر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وأن ذلك  
ليس واجب وان الامراء ذالك لما كانوا يلبون على صلاة الظهر ذلك اليوم كما كان منين (قال مالك  
والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الامام لا يجهر بالقراءة في الظهر يوم عرفة) لأن الظاهر سرية وأنه  
يخطب بالناس يوم عرفة بجمعة مرة واحدة فيها ما يقرأ به ذلك وفي حديث جابر في مسلم وغيره حتى  
إذا زغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فركب حتى أتى بطن الوادي خطب الناس فقال إن دماءكم  
الحديث ففيه أنه يستحب للامام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور وهو قول المدنيين  
والغلبة من المالكية وهو المشهور في المذهب خلافا للعراقيين ومرواؤله نقرل النووي خالف فيها  
المالكية فيه نظرا لما هو قول العراقيين منهم والصحيح خلافه وانفق الشافعية أيضا على استحبابها  
خلافا لما يرويه عياض والقرطبي وفي حديث جابر الدكوة حجة للمالكية وغيرهم أن خطبة عرفة فردة  
أذ ليس فيه أنه خطب خطبتين وما روى في بعض طرقه أنه خطب خطبتين فيه فاقاله البيهقي وغيره  
ثم لا يرد أنه لم يبين في خبر جابر شيئا من المناسك في هذه الخطبة فينبغي في قول الفقهاء أنه يعلم في خطب  
الحج ما يجتنبون إليه إلى الخطبة الأخرى لأنه صلى الله عليه وسلم أكتفى بفعله للمناسك عن بيانه بالقول  
لأنه أوضح واعتنى بما أهمه في الخطبة التي قالها وخطبها منه ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يستنون



بشاهة تهاوتها فاستحب لهم البيان بالقول (وان الصلاة يوم عرفة انما هي ظهور وان وافقت الجمعة فأنما هي ظهور ولا كنها قصر من اجل السفر) لاجتماع على ان حجة صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة وفي مسلم وغيره في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انما هو يوم الجمعة في بعض ايام التشريق التي بعد يوم النحر (انه لا يجمع) بالتحليل لا يصلي الجمعة (في شيء من تلك الايام) لانه خلاف السنة ولانه لاجتماع على مسافر

(صلاة زلفة)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالزلفة جميعا) أي جمع بينهما مع تأخير كادل على ذلك روايات اخر منها التي تليها وقوله في رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب باقامة اقامة جمع بينهما وان كان ليس في هذا اللفظ من حيث هو ما يدل على انه جمع بينهما لان مدلول جميعا تأكيد كونه صلاة بالزلفة نأما جمعهما أو كل واحدة في وقتها فلا دليل فيه على ذلك وان كان الوقوف انه جمع بينهما للروايات الاخرى لانه انما يقرأ من عرفة بعد الغروب فلا يمكن ان وصل الى الزلفة قبل دخول وقت العشاء بحيث يصلي كل واحدة في وقتها وفيه الجمع بالعشاء بالزلفة جمع تأخير وهو في عليه وان حجه مسلم عن يحيى وابوداود عن القعني والنسائي من طريق ابن مهدي الثلاثة عن مالك به وتابعه ابن أبي ذئب في البخاري وغيره عن الزهري نحوه (مالك عن موسى بن عتبة) بضم الهمزة وسكون القاف المذني (عن كريب) بضم الكاف وفتح الراء وسكون التحتية وموحدة (مولي ابن عباس) المذني المتوفى سنة ثمان وتسعين (عن اسامة بن زيد) قال ابو عمر كذا رواه الحفاظ الاثبات عن مالك الاشهب وابن الماجشون فقالا عن كريب عن ابن عباس عن اسامة والصحيح اسقاط ابن عباس من اسناده انه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة أي رجوع من وقوف عرفة عرفات لان عرفة اسم لا يوم عرفات بل لفظ الجمع اسم للوضع وحينئذ فيكون المصنف اليه محذوف والكن على مذهب من يقول ان عرفة اسم للكان ايضا لا حاجة الى التقدير (حتى اذا كان بالشعب) بكسر المعجمة واسكان المهملة واللام له هو والمراد الذي دون الزلفة كما في رواية محمد بن أبي حرملة عن موسى بن عتبة في الصحيحين (نزل في مال) ولمسلم من طريق محمد بن عتبة عن كريب لما أتى الشعب الذي ينزله الامراء وله من طريق ابراهيم بن عتبة عن كريب الشعب الذي يبلغ الناس فيه للمغرب والفاكهة عن عطاء الشعب الذي يصلي فيه الخفاء الا ان المغرب والمراد بالعشاء والامراء بنو أمية كانوا يصلون فيه المغرب قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة وقيل انكره عكرمة قتال اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتخذونه صلى الله عليه وسلم ولا بن المنذر عن جابر لا صلاة الا بجمع وسنده صحيح وقيل عن الكوفيين وابن القاسم وجوب الاعادة والجمهور على الاجزاء وقيل ابو يوسف واجد (وتوضأ) بماء زمزم كما رواه عبد الله بن أحمد في زوائره من انه باسناد حسن عن علي بن ربيعة روى عن من منع استعمله لغیر الشرب (فلم يسبح الوضوء) أي خففه ففي رواية محمد بن أبي حرملة فتوضأ وضوءا خفيفا وقيل معناه تومأ مرة مرة أو خفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عادته أو المراد اللغوي واستعمل وقال بن عبد البر ان استنحي به واطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لانه من الوضوء وهي النظافة ومعنى الاسباغ الاكمال أي لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة قال وقد قيل انه توضأ وضوءا خفيفا لكن الاصول تدفعه لانه لا يشرع الوضوء للصلاة واحدة مرتين وليس ذلك في رواية مالك وقيل معناه لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بر أقصر على بعضها وهو ضعيف وحكي ابن بطال ان عيسى بن دينار

سبق ابا عمر الى ما اختاره قال الحافظ وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عتبة أخوه موسى عنده مسلم مثل لفظه وابراهيم بن عتبة أخوه جافي مسلم أيضا بلفظ فتوضأ وضوءا ليس بالبالغ وفي البخاري عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة بلفظ فعملت أصب عليه ويتوضأ ولم يكن عادته صلى الله عليه وسلم ان يباشر ذلك منه احد حال الاستنجاء واما اعتلال ابن عبد البر بان الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال انه توضأ ثانيا عن حدث طار وليس شرط تجديده الا ان صلى به فرضا ولفظ لا يمتنع عليه بل اجازة جملة وان كان الاصح خلافه وانما توضأ أولا ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقله الماء وقال الخطابي انما ترك اسباغه حتى نزل الشعب ليكون مستحبا للطهارة في طريقه وتحوز فيه لانه لم يرد ان يصلي به فلما نزل وارادها أسبغها (فقلت له الصلاة) بالنصب على الاغراء أو تقدير ان تذكر او تريد قال الحافظ وتؤيده رواية اتصلي (يا رسول الله) ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلا (قال الصلاة) بالرفع على الابتداء خبره (أمامك) بفتح الهمزة والنصب على الظرفية أي موضع هذه الصلاة قدامك وهو الزلفة فهو من ذكر الحال واردة المحل والتقدير وقت الصلاة قدامك ففيه حذف مضاف اذا الصلاة نفسها لا توجد قبل الجهاد واذا وجدت لا تكون امامه او معني امامك لا تقولك وستذكرها وفيه تذكير السابغ ما تركه متبوعه ليفعله او يستدركه او يسبغ له وجهه صوابه (فركب) ناقة القصواء (فلما جاء الزلفة نزل فتوضأ) بماء زمزم (فاسبغ الوضوء) فيه تجديد الوضوء دون فصل بصلاة قال الخطابي وفيه نظر لاحتمال انه أحدث (ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب) بالناس قبل حط الرحال كما في رواية (ثم أفاض كل انسان) منها (بعينه في منزله) رفقا بالدواب وللأمن من تشويشهم بها (ثم اقيمت العشاء فصلاها) بالناس وبين مسلم عن ابراهيم بن عتبة عن كريب انهم لم يزيدوا بين الصلوتين على الاذاعة ولفظه فأقام المغرب ثم أفاض الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا وفيه اشعار بان خفف القراءة في الصلوتين وانه لا بأس بالاهل اليسير بين الصلوتين اللتين يجمع بينهما ولا يتطعن ذلك الجمع وجمع التاخير بمزدلفة وهو اجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والساكية بسبب الفسك واغرب الخطابي فقال لا يجوز ان يصلي الحاج المغرب اذا أفاض من عرفة حتى يبلغ الزلفة ولو أجزأته في غيرها لما انجزها النبي صلى الله عليه وسلم عن وقتها الموقت لها في سائر الايام (ولم يصل بينهما شيئا) أي لم يتنفل بينهما لانه يحل بالجمع لان الجمع بينهما كصلاة واحدة فوجب الولاء ركعات الصلاة ولو لا اشتراط الولاء لما ترك صلى الله عليه وسلم الرواتب وظاهر الحديث انه لم يؤذن لهما لانه اقصر على الاقامة وبه قال الشافعي في الجديد والثوري واجد في رواية وفي البخاري والنسائي عن ابن مسعود انه أتى الزلفة فأمر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب ثم أمر فاذن وأقام ثم صلى العشاء ركعتين فذكر الحديث وقال في آخره رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فيه مشروعية الاذان والاقامة لهما وبه أخذ مالك واختاره البخاري قال ابن عبد البر ولا أعلم في ذلك حديثا مرفوعا وقال ابن حزم لو ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لقاتبه وتعقب ذلك الحافظ العراقي في شرح الترمذي بان قول ابن مسعود رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ان اراد به جميع ما ذكره في الحديث فهو مرفوع وان اراد به كونه العشاء في هذا الوقت فيكون ذكر الاذان والاقامة من موقوف عليه وهو الظاهر وروي ابن عبد البر ان أحمد بن خالد كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقفا عليه ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع قال ابن عبد البر وأنا اعجب من الكوفيين حيث أخذوا برواية أهل المدينة وهو ان يجمع بينهما باذان



واقامة واحدة وتركوا قول ابن مسعود مع انهم لا يدلون به احدا و اجاب المحافظ بان مالكا اعتمد  
صديقه عن عرفي ذلك وان كان لم يروه في الموطا فقد رواه الطحاوي باسناد صحيح عنه ثم اوله بانه محمول على ان  
اصحابه تفرقوا عنه فاذا نزلهم ليجمعوا ويجمع بهم ولا يخفى في تكافئه ولو تأتى له ذلك في حق عمر لكونه  
الامام الذي يقيم للناس حجهم لم يتأت له في حق ابن مسعود لانه انما كان معه ناس من اصحابه لا يحتاج  
في جمعهم الى من يؤذنهم واختاره الطحاوي حديث جابر في مسلم انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما  
بأذان واحد واقامة اثنين وهذا قول الشافعي في القديم وابن الماجشون ورواية عن احمد وجاء عن ابن عمر كل  
واحدة من هذه الصفات الثلاثة أخرجه الطحاوي وغيره وكنه أنه رأى من الامر الخيرية وعنه صفة  
رابعة لا اقامة لهما مرة واحدة رواه مسلم وابوداود والنسائي وخامسة الاذان والاقامة مرة واحدة رواه  
النسائي وسادسة ترك الاذان والاقامة فيهما رواه ابن خزم انتهى لمخصا فله درمالك ما ادق نظره  
لما اختلفت الروايات عن ابن عمر لم يأخذ به واخذ بما جاء عن عمرو بن مسعود لا اعتضاده كما قال ابن  
عبد البر من جهة النظر فان النبي صلى الله عليه وسلم من في الصلواتين بصفة والمزلة ان الوقت لهما جميعا  
وقت واحد واذا كان كذلك وكانت كل واحدة تصلي في وقتها لم تكن واحدة اولى بالاذان والاقامة  
من الاخرى لانه ليس واحدة منهما فائتة تقضى وانما هي صلاة تصلي في وقتها وكل صلاة صليت في وقتها  
فصلتها ان يؤذن لها وتقام في الجماعة وهذا بين انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في الوضوء وابوداود  
عن القعني والبخاري ايضا هناعن عبد الله بن يوسف وهو مسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه يحيى بن  
سعيد الانصاري عن موسى في الصحيحين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عدي) بالذال  
(ابن ثابت الانصاري) الكوفي اتوفي سنة ست عشرة ومائة وفيه رواية تابعي عن تابعي يحيى عن  
عدي (ان عبد الله بن يزيد) بياه قبل الزاوي ابن زيد بلا يا ابن حصين الانصاري (الحطمي) بفتح  
المجعة وسكون المهملة نسبة الى بني عظمه بطن من الانصار صحابي صغير زاد في رواية الليث عنده مسلم  
وكان امير اعلى الكوفة على عهد ابن الزبير (اخبره ان اباباوب) خالد بن زيد (الانصاري اخبره انه صلى  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزلة جميعا) أي جمع بينهما اجمع  
تاخير زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ايلي كلاهما عن عدي بهذا الاسناد باقامة واحدة  
والجمع في ضعيف لكن تقوى بمتابعة محمد ففيه رد على قول ابن خزم ليس في حديث ابى ايوب ذكر اذان  
ولا اقامة كذا قال المحافظ واظهار ان نفي ابن خزم بالنظر الى الصحة وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي  
عن القعني عن مالك به وتابعه سليمان بن بلال عند الشيخين والليث بن سعد عندهما عن يحيى  
ابن سعيد (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزلة جميعا) اقتداء بالنسبي  
صلى الله عليه وسلم وعقب المرفوع بالموقوف اشارة الى بقاء العمل به وانه لا يطرقة احتمال التسخ في  
رواية جويرية عن نافع كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء جميعا غير انه يمر بالشعب الذي اخذ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فينتفض ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجمع رواه البخاري وهو بالقاء  
وضاء معجمة من الانتفاض كناية عن قضاء الحاجة فقد اتبعه حتى في قضاء الحاجة بالشعب لانه كان  
شديدا الاتباع

(صلاة منى)\*

(قال مالك في أهل مكة انهم يصلون منى اذا حجوا ركعتين ركعتين) بالتركير للجمع في كل رابعة (حتى  
ينصرفوا الى مكة) لان أهل مكة حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وقصروا معه منى ولم يقل لهم انصرفوا  
على انه قصر للنسك اذ ليس بين منى ومكة مسافة قصر وما رواه الترمذي عن عمران بن حصين شهدت مع

النبي صلى الله عليه وسلم الفتح فكان يصلي ركعتين ويقول يا اهل مكة اتقوا فانا قوم سفر فضعيف ولو صح  
فلا دلالة فيه على انه ترك اعلامهم يعني استغناء بما تقدم بمكة لان القصص في الفتح وقصة منى في حجة الوداع  
فكان لابد من البيان بعد العهد (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل وهو في الصحيحين وغيرهما  
من حديث ابن مسعود وابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) صلى الصلاة الرباعية بمنى زاد  
في رواية لمسلم عن ابن عمر وعرفة (ركعتين) قصرا (وان ابا بكر صلاها بمنى ركعتين) في خلافة  
وان عمر بن الخطاب صلاها بمنى ركعتين وان عثمان صلاها بمنى ركعتين) وفائدة ذكر الخلفاء مع قيام  
الحجة بالفعل النبوي وحده ان هذا الحكم لم ينسخ اذ لو نسخ ما فعله الخلفاء هذه (شطر) أي نصف  
(امارته) بكسر الهمزة أي خلافة وفي مسلم عن ابن عمر وعثمان ثمان سنين اوست سنين بالشك وتبين  
من رواية الموطا ان الصحيح ست لان خلافة كانت ثقتي عشرة سنة (ثم اتها بعد) بالنسبة على الضم  
لان التصرف بالتمام جائز ان للسافر فرأى عثمان ترجيح طرف الاتمام لان فيه زيادة مشقة وفي الصحيح  
عن ابن شهاب قلت لعروة ما بال عائشة تتم قال تأولت كما تأول عثمان وهذا فيه رد على من زعم ان  
عثمان انما اتهم لانه تأمل بمكة أولا لانه امير المؤمنين فكل موضع له دارا وامرزه على الاقامة بمكة أولا لانه  
استجدله ارضاء بمنى أولا لانه كان سبق الناس الى مكة لان جميع ذلك متصف في حق عائشة واكثره  
لادليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ويرد الاول انه صلى الله عليه وسلم كان يسافر بزوجه وقصر  
واشأن في انه صلى الله عليه وسلم كان اولى بذلك والثالث ان الاقامة بمكة على المهاجر حرام والرابع  
والخامس لم يتلافى في الظن في ذلك والاول وان نقل واخرجه احمد والبيهقي عن عثمان وانه لما  
صلى بمنى أربع ركعات انكر عليه الناس فتألم في تأملات بمكة لما قدمت واتي سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول من تأمل ببلد فانه يصلي صلاة مقيم فهذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من  
لا يحتج به ويرده قول عروة ان عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا جائز ان تأمل عائشة اصلا فدل على وهما  
ذلك الخبر ثم ظهر لي انه يمكن ان مراد عروة التشبيه بعثمان في الاتمام بتأويل لا اتحادا وباللهما ويقويه  
ان الاسباب اختلفت في تأول عثمان وتكاثر بخلاف تأويل عائشة والمتول ان سبب اتمام عثمان انه  
كان يرى القصر محتضا بمن كان شاخصا سائرا وامام ان اقام في مكان اثناء سفره فله حكم المقيم فيتم  
لما رواه احمد باسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين  
بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا لقد عبت امر ابن عمك لانه كان  
قد اتم الصلاة قال وكان عثمان حيث اتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر أربعاء والعصر والعشاء أربعاء  
اربعا ثم اذا خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ من الحج واقام بمنى اتم الصلاة وقال ابن بطال الصحيح  
ان عثمان وعائشة رأيا ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه اخذ بالاسرعة على امته فاخذوا انفسهم بها  
بالسدة ورجع جماعة من آخرهم القرطبي لكن ما قبله اولى لتصريح الراوي بالسبب وروى الطحاوي  
وغيره عن الزهري قال انما صلى عثمان أربعاء لان الاعراب كثروا في ذلك العام فأحب ان يعلمهم ان  
الصلاة اربع وروى البيهقي عن عثمان انه اتم بمنى ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وصاحبه ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء والمعجمة فخفت ان يستنوا وله عن ابن جريج ان اعرابا  
ناداه بمنى يا امير المؤمنين ما زالت اصلهم ما منذرايتكم عام اول ركعتين ولا مانع ان يكون هذا اصل سبب  
الاتمام ولا يمرض الوجه الاول الذي اخترته بل يقويه من حيث ان حالة الاقامة في اثناء السفر قريب  
الى قياس الاقامة المطلقة علم بخلاف السائر وهذا ما أدى اليه اجتهاد عثمان قاله المحافظ واستدل مالك  
بهذا الحديث على ان الحاج يتصرفون الصلاة بمنى وعرفة ولو كانوا من اهل مكة وبمكة ولو كانوا من اهل



مضى وعرفة وانما يتبع ان يقصر اهل مكة بها أو اهل منى بها وعرفة بها القصر مع النبي صلى الله عليه وسلم قال عياض ولان في تكرار مشاعر الحج ونسائكهم مقدار المسافة التي يجوز فيها قصر الصلاة عند الجميع وقال الاكثر انما يجوز القصر غير اهل مكة ومنى وعرفة لانهم مقيمون وفي سفر قصير وقال بعض المالكية لو لم يجز القصر لاهل مكة بمنى اقبال لهم النبي صلى الله عليه وسلم اتموا وايس بين منى ومكة مسافة قصر فدل على ان القصر للنسك واجب بأن الترمذي روى عن عمران بن حصين شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة يصلي ركعتين ويقول يا اهل مكة تموا فاناقوم سفر فكانه تركنا اعلامهم بذلك بمنى استثناء بما تقدم بمكة قال الحافظ وهذا ضعيف لان الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ولو صح فالقصة في الفتح وقصة منى في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد قال ولا يخفى ان اصل البحث منى على تسليم ان المسافة بين مكة ومنى لا قصر فيها وهي من محال الخلاف انتهى على انه قديدعى ان حديث عمران لو صح من أدلتنا اذ قوله ذلك لاهل مكة فيها دون قوله لهم انما يجوز معه بمنى وعرفة دليل على انهم يقصرون في ذلك كما فهمه اسلم وابن المسيب كما ذكره بقوله (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب لما قدم بمكة صلى بهم) اما ما لانه الخليفة ولا يزم لرجل في سلطانه (ركعتين ثم انصرف) من الصلاة بالسلام (فقال يا اهل مكة اتموا صلاتكم فاناقوم سفر) ففتح فسكون جمع سافر كركب وراكب (ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمنى) بالاسر (ولم يلغنا انه قال لهم شيئا) أى لاهل مكة لم يخرجهم منها للحج فدل على ان سنتهم حينئذ القصر (مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلى للناس) أى بهم اما ما (بمكة ركعتين فلما انصرف) سلم من الصلاة (قال يا اهل مكة اتموا صلاتكم فاناقوم سفر ثم صلى عمر الرابعة ركعتين بمنى ولم يلغنا انه قال لهم شيئا) فدل ذلك على ان اهل مكة يقصرون بمنى اذا حجوا اذ لو لمهم الاتمام لبدنه لهم كما بينه في مكة وزعم انه تركه اكتفاء بالبيان بمكة ممنوع وسنده ان الاصل عدم الاكتفاء في بيان الاحكام لاسيما مع اختلاف المحل وتقدم في القصر طريق ثالث لاثر عمر وهو مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه ان عمر كان اذا قدم مكة صلى بهم فذكره (سئل مالك عن اهل مكة كيف صلاتهم بعرفة) الرابعة (ركعتان) هي (ام اربع وكيف بأمر الحاج ان كان من اهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات) اتاما (او ركعتين) قصرا (وكيف صلاة اهل مكة في اقامتهم) ايام الرمي (فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومنى ما قاموا) مدة اقامتهم (بهما ركعتين ركعتين) بكل رباعية (يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة) عملا بالسنة (قال وأمر الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة قصر الصلاة بعرفة وايام منى) لان سبب التصريح بالنسك فلا فرق بين بعيد وقريب (وان كان احدا منكم بمنى مقيما فان ذلك) الاحد يتم الصلاة بمنى وان كان احدا منكم بعرفة مقيما وان لم يكن من اصل اهلها فاما اذا رعى الإقامة (فان ذلك يتم الصلاة بها ايضا) لانها في اوطانها كما اهل مكة اذا احرزوا بالحج بمكة يتقون قبل الخروج الى منى وعرفة فالصابط ان اهل كل مكان يتقون فيه ويقصرون فيما عداه قال ابن المنير السرفي القصر في هذه المواضع المتتالية اظهر الله تعالى لفضله على عباده حتى اعتدلهم بالحركة القريبة اعتداده بالسفر البعيد فجعل الوافدين من عرفة الى مكة كأنهم سافروا اليها ثلاثة اسفار سفر الى المزدلفة ولهذا يقصر اهل عرفة بالمزدلفة وسفر الى منى ولهذا يقصر اهل المزدلفة بمنى وسفر الى مكة ولهذا يقصر اهل مكة ففى على قربها من عرفة ممدودة بثلاث مسافات كل مسافة منها سفر طويل وسر ذلك والله أعلم انهم كلهم وقد الله وان البعيد كالقريب في اسباع الفضل انتهى

\* (صلاة المقيم عكة ومنى) \*

(قال مالك من قدم مكة لهلال ذي الحجة فأهل بالحج فإنه يتم الصلاة بحكة حتى يخرج من مكة إلى منى فيقصر) بالنصب (وذلك أنه قد اجتمع) عزم وعزم (على إقامه أكثر من أربع) ليال يا يامها

**\* (تكبير أيام التشريق) \***

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه بلغه ان عمر بن الخطاب نزع القدم من يوم التحر حين ارتفع النهار شيئا قليلا فكبر فكبّر الناس بتكبيره) اتباعا له لانه الامام (ثم خرج الثانية من يومه ذلك بعد ارتفاع النهار فكبر فكبّر الناس بتكبيره ثم خرج الثالثة (حتى راغت) برأى وغين معجزة زالت الشمس فكبر فكبر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت) الكعبة (فيعلم ان عمر قد خرج حرمي) الحجرة وروى الطحاوي واحمد وابن أبي شبة عن مجاهد عن أبي هريرة عن عبد الله خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخاف ترك الصلاة حتى رمى حجوة العقبة الا ان يخطبها بتكبير أو تهليل (قال مالك الا مر عندنا ان التكبير في ايام التشريق ذبر الصلوات) أي عظمها بضمين وتسكين الباء تخفيف واصله خلاف القبل من كل شيء (وأول ذلك تكبير الامام والناس معه بمر صلاة الظهر من يوم التحر وأرد ذلك تكبير الامام والناس معه بمر صلاة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير) احتج بالعلل لانه لم يرو في ذلك حديث قال المحقق رحمه الله تعالى اختلف العلماء فيه فمنهم من قصره على اعقاب الصلوات ومنهم من خصه بالمكتوبات دون النوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالمؤداة دون المقتضية وبالقيم دون المسافرين وبما كن المصدرون القرية واختلف ايضا في ابتدائه وانتهائه فقيل من صبح يوم عرفه وقيل من ظهره وقيل من عصره وقيل من صبح يوم التحر وقيل من ظهره وفي الانتهاء الى ظهور يوم التحر وعصره أو ظهر ثانيه أو صبح آخر ايام التشريق أو ظهره وعصره ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واضح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود من صبح يوم عرفه الى آخر ايام مني اخرجهما ابن المنذر وغيرهما ماصفة التكبير فأصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا لله أكبر الله أكبر كبيراً وزاد الشافعي والله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويراد لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وقيل يكبر ثنتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وبه قال أحمد واستحق وقد احدث في هذا الزمان زيادة لا اصل لها انتهى (قال مالك) والتكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء خلافا لمن خصه بالرجال وفي البخاري كان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد (من كان في جماعة أو وحده يعني أو بالا اتفاق كلها واجب) مندوب متأكد (وانما يأتيتم) يتسدى (الناس في ذلك بامام الحجاج وبالناس يعني) في رمي الجمار والتكبير (لانهم اذا رجعوا واقتضى الاحرام اتقوا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فأما من لم يكن حاجا) من أهل الاتفاق كلهم ومن فاته الحج واقام بمكة أيام منى قاله ابو عمر (فانه لا يأتيتم بهم الا في تكبير ايام التشريق) وحكمته كما قال الخطيب ان المجاهدة كانوا يذبحون فيها الطواغيتهم فشرع فيها التكبير إشارة الى تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل (قال مالك الايام المعدودات ايام التشريق) كما جاء عن ابن عباس وزادوا الايام المعلومات ايام العشرة وعبد بن حميد وروى ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال الايام المعلومات التي قبل التروية ويوم التروية ويومعرفة والمعدودات ايام التشريق واسناده صحيح وظاهر ادخال يوم العيد في ايام التشريق وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن عباس المعلومات يوم الحجر وثلاثة ايام بعده ورجحه الطحاوي لقوله تعالى وينذركموا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من رحمة الانعام فانه مشعر بأن المراد ايام التحر وتقرب بأن هذا لا يمنع تسمية ايام عشر معلومات ولا ايام التشريق معدودات بل تسمية ايام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في ايام



معدودات الآية. وقد قيل انما سميت معدودات لانها اذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا الى حكم حر  
العدد ثم مقتضى كلام اهل اللغة والفقه ان ايام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم في انها ثلاثة  
او يومان لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها وقد حكى ابو عبيد قولين  
احدهما لانهم كانوا يشربون فيها الخمر الاضاحى اى يقددونها ويبرزونها للشمس ثانياً لانها كلها  
ايام تشريق لصلاة يوم النحر فصارت تسمى اليوم النحر وهذا العجب القوي الى وقيل سميت بذلك لان العيد  
انما يصلى بعد ان تشرق الشمس وعن ابن الاعرابي لان الهدايا والضحايا لا تقرب حتى تشرق الشمس  
وكان من اخرج يوم العيد منها شهرته بلفظ يخصه وهو يوم العيد والافه في الحقيقة تبع له في التسمية  
كاتبين من كلامهم ومنه قول على لاجعة ولا تشريق الا في مصر بجامع رواه ابو عبيد باسناد صحيح موقوف  
ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد ومنه حديث الشعبي مرسل من ذبح قبل التشريق فليعد اى قبل صلاة  
العيد رواه ابو عبيد برجال ثقات وقال ابو حنيفة التشريق التحكيمة دبر الصلاة اى لا تكبير الا على اهل  
المصارع قال ابو عبيد وهذا لم نجد احدا يعرفه ولا واقفه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى وهذا كله يدل  
على ان يوم العيد من ايام التشريق

(صلاة المهرس والمحبس)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم انما خ) بنون ومجبة اى برك راحته  
(بالبطحاء) بالمدين صدر من الحج كما في رواية موسى بن عقبة عن نافع في الصحيحين (التي بذي الحليفة)  
احترزا عن البطحاء التي بين مكة ومكة (فصل بها) وليس هذا من مناسك الحج وانما يؤخذ منه اما كن  
نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأسي به فيها اذا لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمه وايضا لطلب فضل ذلك  
الموضع لما في الصحيحين عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى في معرسة بذي الحليفة  
فقيل له انك ببطحاء مباركة (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك) تأسي بالمصطفى وكان ابن عمر  
شديداً تأسي به وفي الصحيحين عن موسى بن عقبة وقد اناخ بناسا بالمناخ من المسجد الذي كان ابن  
عمر يتبع به يتجرى مهرس النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسفل من المسجد الذي بطن الوادي بينه  
وبين القبلة وسط من ذلك وروى مسلم حديث الباب عن يحيى عن مالك به (قال مالك لا ينبغي لاحد  
ان يجاوز المهرس) بضم الميم وفتح العين والراء الثقيلة وباسكان العين وفتح الراء خفيفة موضع النزول (اذا  
قفل) بقاف ففاه مفتوحين رجوع من الحج (حتى يصلى فيه) تأسي (وان مرتبه في غير وقت صلاة فليقيم)  
به (حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بداله) يعني اى شيء يسره (لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عرس به) بشد الراء نزل به ليستريح صلى به كما مر في الحديث قال ابو زيد التعرير نزول المسافر  
اى وقت كان من ليل او نهار للاستراحة وخصه غيره بنزوله آخر الليل (وان عبد الله بن عمر اناخ به)  
برك راحته تأسي بوقيل مراده صلى الله عليه وسلم بالنزول بذي الحليفة في رجوعه والتمام به حتى يصبح لثلاث  
يغيا الناس اهلهم كما نهي عن ذلك في غير هذا الحديث حتى يلقفهم الخبر فقتط الشئمة وتستعد الغيبة  
ويصلح النساء من شأنهن لثلاثع عن اوائف على ما يكره فيقده ذلك في الالفه حكاه عياض (مالك عن  
نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلى الظهر والعصر والعشاء والمغرب والعشاء) اذا رجع من منى (بالمحبس)  
بضم الميم وفتح الحاء والصاد المهملة الثقيلة وموحدة قال ابن عبد البر وبعه عياض اسم لمكان متسع بين  
مكة ومكة وهو اقرب الى منى ويقال له الا بطح والبطحاء وخيف بني كانه والخيف والى منى يضاف ودائله  
قول الشافعي وهو عالم بمكة وأحرازها ومنى وأخطارها

يا زكاف بالمحبس من منى \* واختلف بتأطير خيفها والناض

قال الابي وانما يصح الاحتجاج به اذا جعل من منى في موضع الصفة للمحبس اما اذا علق برا كافلا حجة فيه  
ونظيره قول عمر بن ابي ربيعة

تطرت اليها بالمحبس من منى \* وفي نظري لولا التخرج عادم

(وابن منى ما قول مجنون بني عامر)

وداع دعا اذ نحن بالخيف من منى \* فهاج لوعات الفواد وما يدري

دعا باسم ليلى غير ما فكنا \* اطار بيلي طائر كان في صدرى

وظاهر قول مالك في المدونة اذا دخلوا من منى نزولاً بالبطح مكة وصلوا الظهر والثلاثة بعد ما وجدوا  
مكة أول الليل انه ليس من منى (ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت) اتباعا للقول النبوي كما  
رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى التحصيص سنة قال نافع  
ينزلون الا بطح وله من طريق خنيس بن جويرية عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى التحصيص سنة قال نافع  
وقد حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفاء بعده وفي الصحيحين عن عائشة نزول الا بطح ليس  
بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان اسمع لخروجهم اذ اخرج اى اسهل لتوجهه الى  
المدينة ليستوعب في ذلك البطح والمتعذرون يكون مبيتهم وقيامهم في البحر ورحيلهم باجمعهم الى المدينة  
وفيهما عن ابن عباس ليس التحصيص بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمسلم وأبي  
داود وغيرهما عن ابي رافع وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم قال لما مر في منى صلى الله عليه وسلم ان  
انزل الا بطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قنينة فجاء فنزل انتهى لكن لما نزل كان النزول به  
مستحبا اتباعا له لتقريره على ذلك وقد فعله المخلفاء بعده واليه ذهب مالك والشافعي والجمهور فما حاصل  
ان من نفى كونه سنة كعائشة وابن عباس ارادانه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن اثبته  
كان عمرا اذ دخوله في عموم التأسي بافعاله لا الازام بذلك

(البيتوتة بمكة ليالى منى)

ينصب ليالى على الظرفية اى يمنع من ذلك لوجوب المبيت بمعنى ليس ليالى الخبر الا في اخص اراء الابل  
لان التعبير بالرحضة يقتضي ان مقابلها عزيمة وان الاذن انما وقع للمدة المذكورة فان لم توجد لم يحصل اذن  
وبالوجوب قال الجمهور وروى في قول الشافعي ورواية عن احمد وهو مذهب الحنفية انه سنة ووجوب الدم بتركه  
ينبئ على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت الا بمكة (مالك عن نافع انه قال زعموا ان عمر بن الخطاب  
كان يبعث رجلا لا يدخلون الناس من وراء العقبة) الى منى لان العقبة ليست من منى بل هي حرم منى من  
جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الانصار عندها على الهجرة (مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يبيت احدا من الحاج ليالى منى من وراء العقبة) فان بات جل ليلة قالدم  
(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في البيتوتة بمكة ليالى منى لا يبيت احدا الا بغيره) لوجوب المبيت  
بها للحاج ولو لضرورة كخوف على متاعه او مرض وقد روى ابن نافع عن مالك من حبسه مرض فبات  
بمكة عليه هدى الرعاية الحديث الا في اهل السقاية الحديث الصحيح رخص النبي صلى الله عليه وسلم  
للعباس ان يبيت بمكة ايام منى من اجل سقايته

(رحى الجمار)

جمع جرة وهي اسم لجمع الحمى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمرو بنو فلان اذا اجتمعوا وقيل  
ان العرب تسمى الحمى الصغار جارا فسميت بذلك تسمية للشئ بلازمه وقيل لان آدم اوبراهيم لما عرض



له ابلين فحصبه جمر بين يديه اى اسرع ذكره في الفتح وقال الشهاب القرافي الجمار اسم للمصى  
للالكان والجمرة اسم للعمامة وانما سمي الموضع جمرة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحمص فيه والاولى منها  
هى التى الى مسجد الخيف اقرب ومن بابها الكبير اليها الف ذراع واثنا ذراع واربع وخمسون ذراعا  
وسدس ذراع ومنها الى الجمرة الوسطى اثنا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا ومن الوسطى الى جمرة العقبة  
اثنا ذراع وثمانية اذرع كل ذلك بذراع الحديد (مالك انه بلغه) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن سليمان  
ابن ربيعة (ان عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين الاوليين) احداهما الاولى التى تلى مسجد منى  
والثانية الوسطى (وقفا طويلا حتى يمل القاسم) بفتح الميم اتباعا لما صح عنه صلى الله عليه وسلم في البخارى  
وغيره انه اطال الوقوف عندهما (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الاوليين  
وقفا طويلا مقدار ما يقرأ سورة البقرة كما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن عطاء عن ابن عمر (يكبر الله)  
زاد سالم على اثر كل حصاة اى من السبع ففيه مشروعة التكبير عند كل حصاة واجمعوا على ان  
من تركه لاشئ عليه الا الثورى فقال يطعم وان جبره دم فأحب الى (وسمحه ويحمده ويدعو الله)  
بخضوع قلب وخشوع جوارح (ولا يقف عند جمرة العقبة) للدعاء زاد في البخارى من رواية سالم عنه  
ويقول هكذا رأت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكبر عند رمى  
الجمرة كما رمى بحصاة) اتباعا لقل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال خذ واعنى مناسككم  
(مالك انه سمع بعض أهل العلم يقول الحمص التى يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف) بالخاء والذال المعجنتين  
اصله الرمى بطرفى الابهام والسبابة ثم اطلق هنا على الحمص الصغار مجازا واختلاف فى انه قدر الفولة  
او النواة او دون الانملة عرضا وطولا ولا يجزى الصغير جدا كقصة وحصة كاله دم وانما (قال مالك  
واكبر من ذلك قليلا يحب الى) مع ان فى مسلم وابى داود وغيرهما فى حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم  
رمى الجمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة بمثل حصى الخذف فرمى من بطن الوادى لثلاثين حصاة  
الرمى منه اوانه لم يبلغه الحديث والاول اظهر وفى ابى داود وابن ماجه مرفوعا واذا رميت الجمرة فارموا  
بمثل حصى الخذف وفيه دلالة على اختصاص الرمى بما سمي جمرا لانه رمى بالجمر وقال خذ واعنى  
مناسككم وقال فارموا بمثل حصى الخذف فيجوز المرمر والبرام والكذان وسائر انواع الجمرة وبه قال  
مالك والشافعي واجمدا ولا يجزى اللاتى وماليس يجزى من طبقات الارض كنورة وزرنج واثم ونحوها  
وعند ابى حنيفة يجزى بزرنج ونحوه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس)  
اى عليه او عناءه من ظهر له غروبها (من اوسط ايام التشريق) وهو ثانيها (وهو عني فلا يفرق حتى يرمى  
الجمار من الغد) لانه لا يصدق عليه انه تجمل فى يومين (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان  
الناس كانوا اذا رموا الجمار شواذاهين وراجمين) مراده بالاس الصحابة وقد روى ابن ابي شيبة  
باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشى الى جمار مقبلا ومدبرا وروى ابو داود عن ابن عمر انه كان يأتى  
الجمار فى الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا وخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل  
ذلك (واول من ركب معاوية بن ابي سفيان) لعذره بالسمن ولا بن ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان  
لا يركب الا من ضرورة (مالك انه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين كان القاسم) اباك (رمى جمرة  
العقبة فقال من حيث تيسر) من بطن الوادى يعنى انه لم يمين محلها لرمى وليس المراد من فوقها  
او تحتها او بظهرها لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم رماها من بطن الوادى وفى الصحيحين عن عبد  
الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بنى ابن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادى فقالت يا ابا عبد الرحمن ان  
انا سائر منها من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه

وسلم وعند ابن ابي شيبة وخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلو اذا رمى الجمر ويضع يده على التي ترمى  
من بطن الوادى هى جمرة العقبة لانه عند الوادى بخلاف الجمرتين الاخيرتين وتختار جمرة العقبة عندهما  
بأربعة اشياء اختصها بيوم النحر وان لا يوقف عندها وترى ضحى ومن أسفلها ندبا (سئل مالك  
هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم) يرمى عنهما ان لم يمكن جله حافان امكن جلا ورما  
بأنفسهما كما قاله الامام فى المدونة وتجرى المريض حين يرمى (بالبناء للجهول عنه) وقت روى الثابت  
(فيكبر وهو فى منزله وبه روى) بضم الياء وفتح الهاء وكسر الراء (دما) وجوبا (فان صح المريض فى ايام  
التشرى يرمى الذى روى) بضم الراء (عنه واهدى) وجوبا فيهما (قال مالك لا يرى على الذى يرمى الجمار  
او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير متوض اعادة) لانه ليس شرط صحة فيهما (ولكن لا يتعد ذلك)  
لتفويته الفضيلة على نفسه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمى الجمار فى الايام الثلاثة)  
بعد يوم النحر لغير المتجمل واليومين لتجمل (حتى تزول الشمس) فيستحب رميها عقبه قبل صلاة الظهر  
فان رماها قبل الزوال اعاد رميها بعده عند الجمهور والاثمة الاربع

\*(الرخصة فى رمى الجمار)\*

(مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) فنسبه الى جده (عن ابيه ان ابا البداح) بفتح  
الموحدة والذال المهملة المشددة فأنف فحاء مهملة (ابن عاصم بن عدى) بن الجند بفتح الجيم ابن العجلان  
ابن حارثة بن ضبيعة القضاعى البلوى العجلاني الانصارى مولاهم ولا خلف فانه من بلى بن الحنف  
ابن قضاة وهم خلفاء بنى عمرو بن عوف من الانصار قال احمد بن خالد رواه يحيى فقال عن ابى البداح  
عاصم ولم يتابع عليه واصواب ابن عاصم كما قال جميع الرواة عن مالك قال ابن عبد البر والذى عندنا  
فى رواية يحيى انه كما رواه غيره سواء ولا يوقف على اسمه وكنيته اسمه وقال الوادى ابا البداح لقب غلب  
عليه وكنيته ابو عمرو انتهى وكذا قال على بن المدين وابن حبان كنيته ابو عمرو وقيل كنيته ابو بكر وقيل  
ابو عمرو وقال ابن عدى مات سنة سبع عشرة ومائة فيماد كره جماعة وقال الواقدي مات سنة عشر  
وله اربع وثمانون سنة فعلى هذا يكون ولد سنة ست وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر  
سنة وهذا يدفع عن ان له حجة ويدفع قول ابن منده أدرك النبي صلى الله عليه وسلم (أخبره عن ابيه)  
عاصم شهد أحدا ولم يشهد بدرا لانه صلى الله عليه وسلم استملحه على قباء أو على أهل العالية وضرب له  
بسهمة فكان كن شهدا يقال رده من الروحاء ولطبراني عن ابن اسحاق انه عاش خمسة عشر ومائة  
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص رعا الا بل) بكسر الراء والمد جمع راع (فى البيتوتة)  
مصدر بات (خارجين عن منى يرمون يوم النحر) جمرة العقبة (ثم يرمون القدوم من بعد الغد ليومين)  
ظاهره انهم يرمون لهما فى يوم النحر وليس بمراد كما بينه الامام بعد (ثم يرمون يوم النحر) بفتح النون  
واسكان الفاء الانصراف من منى وهذا الحديث رواه ابو داود عن القعنبي والنسائى والترمذى وقال  
حسن صحيح وابن ماجه من طرق عن مالك به وتاب عنه سفيان بن عيينة عند أصحاب السنن لكنه قال  
عن ابى البداح بن عدى قال البيهقي وكذا قال روح بن القاسم عن عبد الله بن ابي بكر فكانهما  
نسبا ابا البداح الى جده لكن اختلف فيه على سفيان فعد ابى داود عن مسدد والترمذى عن محمد بن  
يحيى بن ابى عمر عن سفيان عن عبد الله ومحمد بن ابى بكر عن ابيهما عن ابى البداح ورواه النسائى عن  
الحسين بن حريث ومحمد بن المنى عن سفيان عن عبد الله وحده ورواه ابن ماجه عن ابى بكر بن ابي شيبة  
عن سفيان عن عبد الله بن ابى بكر عن عبد الملك بن ابى بكر عن ابى البداح ولهذا قال الترمذى رواية  
مالك اصح وأما روى ان تصحىحه أقوله ابن عاصم وقول سفيان بن عدى والرد على الترمذى بان النسبة



الى الجند سائغ ان ابن عبد المطلب فليس بشي اذ قد لا يخفى على الترمذي وكونه لم يذكر الاختلاف لا يدل على انه لم يره (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه يذكر انه ارخص للرعاة ان يرموا بالليل) ما فاتهم رمية نهارا (يقول في الزمان الاول) اي زمن الصحابة وبهم التدوة وهذا قال محمد بن الموزو هو كما قال بعضهم وفاق للذهب لانه اذا ارخص لهم في تأخير اليوم الثاني فريهم بالليل اولي (قال مالك تفهيم الحديث) اي حديث عاصم بن عدي (الذي ارخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل) والحق بهارعا غير ما لان العلة الاشتغال بالرعي (في) تأخير رعي الجمار فيما نرى (بضم النون نظن) والله اعلم بما اراد رسوله (انهم يرمون يوم النحر) جرة العتبة ثم ينصرفون لرعيهم (فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر) وهو ثمانية اوتوا يوم الثالث (ورموا من الغد وذلك يوم الفجر الاول) لمن تعجل في يومه (فيرمون لليوم الذي مضى) ثاني النحر (ثم يرمون ليومهم ذلك) الحاضر ثالث النحر وانما كان تفريه ذلك وان كان خلاف ظاهره انهم يرمون لليومين في يوم النحر (لانه لا يقضى احد شيئا حتى يجب عليه فاذا وجب عليه رهضى كان القضاء بعد ذلك) لانه عبارة عن فعل ما فات وقته ويدل لفهم الامام رواية سفيان لمحدث الباب عن ابي داود بلقيان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان يرموا ويوموا ويذوقوا يوما (فان بدا لهم النحر فقد فرغوا) لانهم قد فعلوا في يومين (وناقوا) يعني (الى الغد ورموا مع الناس يوم النحر الا نحر) بكسر الخاء (ونفروا) انصرفوا واهل السقاية قائما يرخص لهم في ترك البيات يعني لا في ترك رمي اليوم الاول من ايام الرمي فيبيتون بمكة ويرمون الجمار نهارا ويعدون مكة كما في الطراز المذهب لما في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر قال استاذن العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليلي مني من اجل ستايته فاذن له وفي رواية رخص صلى الله عليه وسلم للعباس ان يبيت بمكة ايام مني من اجل سقايته فذهب بعضهم الى اختصاص ذلك بالعباس وهو جود وقيل يدخل معه آله وقيل فريقه وهم بنو هاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية فله ذلك ثم قيل يختص المحكم بسقاية العباس حتى لو عمل سقاية لغيره لم يرخص لصاحبه في البيت لاجلها ومنهم من عممه وعوا الصحيح في الموضوعين والعلة في ذلك اعداد الماء لشاربين وهل يختص ذلك بالماء او بالحق به ما في معناه من الاكل وغيره محل احتمال والجهور على اختصاص ذلك بأهل السقاية والرعاة والحق الشاذية بذلك من له مال يخاف ضياعه او امر يخاف فريته او مريض يتساهله وقال المالكية يجب الدم في المذكور اتسوى الرعاة واهل السقاية فمن ترك البيت يعني غيرهم وجب عليه دم عن كل ليلة وقال الشافعي عن كل ليلة اطعام مكيين وعنه ايضا التصديق بدهم وعن الثلاثة وهو رواية عن احمد والشافعية وعن الحنفية لاشي عليه (مالك عن ابي بكر بن نافع) مولى ابن عمر البصري الذي صدوق قال اسمع عمر (عن ابيه) نافع الشير شخ مالك روى عنه هنا بواسطة ابنه (ان ابنه) لم يسمي ولا ابو (لصفية بنت ابي عبيد) بضم العين ابن مسعود الثقفي زوج ابن عمر قيل انها ادراكه الدار طفي وقال الجعفي تابية ثقة (نفس) بضم النون وفتحها مع كسر الالف فيهما فتنان واطم أشهر اى ولدت واما بنتي حاضرت فبضم النون فقط عند جماعة وعن الاصمعي الوجهان (بازدلفة) فتختلف في وصفية عمتها (حتى اتسافني بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمران ترمي الجمره حين اتسافن لم ير عليهما شيئا) هديا لغيرهما تلك بالولادة والعمة معا وتها تكرر استحباب مالك لمن عرض له مثل ما عرض لصفية ان يهدي لانه لم يرم في الوقت المطلوب (قال يحيى سئل مالك عن نسي جرة من الجمار في بعض ايام مني حتى يمسي قال ليرم اي ساعة ذكر من ليل او نهار كما يصلي الصلاة اذا نسيها ثم ذكرها ليل او نهار فان كان ذلك بعد ما صدر) رجع من مني (وهو بمكة او بعد ما يخرج منها فعليه الهدى) واجب

(الافاضة)\*

(مالك عن نافع وعبد الله بن دينار) وكل منهما مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة) اتباعا له صلى الله عليه وسلم كما مر (وعلمهم امر الحج) قال لهم فيما قال اذا جئتم منى فمن رمى الجمره فقد حل له ما حرم على الحاج الا النساء والطيب لا يمس احدنساء ولا طيبا لانه من دواعي الجماع (حتى يطوف بالبيت) طواف الافاضة وهذا مذهب ابن عمر في الطيب وكرهه مالك فقط وقال يحرم الصيد قال ابن عبد البر لعله تعالى لا يقتلوا الصيد وانتم حرم ومن لم يحل له النساء فهو حرام وقال عطاء وطائفة الا النساء والصيد وقال الشافعي وغيره الا النساء خاصة (مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب قال من رمى الجمره ثم حلق او قصر ونحر هديا ن كان معه فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت) اعاده لزيادة ثم حلق النحر ولم يدخل ذلك فيما قبله لانه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأديته ما سمعوه لاسيما مالك

(دخول الحائض مائة)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين) انها قالت خرجنا مع اشرار المسلمين (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم عام حجة الوداع (سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها وقال لمي لا يج بعد عامي هذا ولا يج بعد الهجرة غيرها) فاهلنا بهجرة) أي ادخلناها على الحج بعد ان اهلنا به ابتداء وهو اخبار عن حالها وحال من كان مثلها في الاهل بالبعرة لانه فعل جميع الناس فلا يشافي قولها المتقدم فنامن اهل بعرة ومنامن اهل بيج وعمره ومنامن اهل بالبحر وقد اختلفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلفا كثيرا (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمن معه بعد احرامهم بالحج وقربهم من مكة بسرف كافي رواية عائشة اوبعد طوافهم بالبيت كافي رواية جابر ويحتمل كما قال عياض وغيره انه قاله مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر المأثرهم بفتح الحج الى العمرة (مر كان معه هدي) باسكان الدال وخفة الياء وبكسر هاء رشدها الياء ولاولى أفصح واشهر اسم لما يهدي الى الحرم من الانعام وسوق الهدى سنة لم يدا الحج او للعمرة (الميل بالبحر مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل) بالحاء فيهما (انها) أي الحج والعمرة (جميعا) وفيه دلالة على ان السبب في بقاء من ساق الهدى على احرامه انه ادخل الحج على العمرة لا مجرد سوق الهدى كما قوله ابو حنيفة واحد وجماعة متبعين برواية عقيل عن الزهري في الصحيحين فقال صلى الله عليه وسلم من احرم بعرة ولم يهد فليحل ومن احرم بعرة وأهدى فليحل حتى ينحر هديه ومن احرم بيج فليست حجته وهي ظاهرة في الدلالة لمذهبهم وقال مالك والشافعي وجماعة يحل بتمام العمرة قياسا على الاجماع على من لم يسبق هديا ولانه يحل من نسكه فوجب ان يحل له كل شي وأجابوا عن هذه الرواية بان فيها حذفاً بينته رواية مالك هذه وقديره ومن احرم بعرة وأهدى فلم يل بالحج وحيث لا يحل حتى ينحر هديه وهذا التأويل متعين لان فيه جمابين الروايتين لان القصة واحدة والخروج واحد وعائشة (قالت فقد تمت مكة وانا حائض) جملة اسمية وقعت حالا وكان ابتداء حاضها بسرف كما مر عنها وذلك يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة (فلم اطف بالبيت) لان الظهارة شرط فيه ولانه في المسجد ولا تدخله الحائض (ولا بين الصفا والمروة) لان شرطه ان يعقب الطواف قال الطيبي عطف على المنى قبله على تقدير ولم أسبق فحذفتم ابتداء ما باردا ويحوز ان يقدروا لم اطف على طريق الجواز لما في الحديث وطاف بالصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدير دون الانحباب لثلاثين استعمال اللفظ الواحد



حقيقة ومجازا في حالة واحدة انتهى أي لان حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لانها الطواف بالبيت  
 واجب أيضا بانه سمي السعي طوافا على حقيقة الغوية فالطواف لغة المشي (فشكوت ذلك الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) لما دخل عليها وهي تبكي فقال ما بك كيك فقلت لا اصلي كما في رواية عنها  
 في الصحيح كنت بذلك عن المحيض وهي من لطيف الكتابات وفي مسلم عن جابر ان دخوله عليها وشكواها  
 كان يوم التروية (فتعال انقضى) بضم ا قاف وكسر الصاد المججمة (راسك) أي حلى ضفر شعره  
 (وامتشط) أي سرحه بالمشط (واهل بالحج ودعى) اتركى (العمرة) ظاهره انه امرها ان تجعل عمرتها  
 حجا ولذا قالت يرجع الناس بحج وعمرة وارجع بحج فاعمرها من التمتع واستشكل اذا العمرة لا ترفع  
 كالحج وقال مالك ليس العمل على هذا الحديث قديما ولا حديثا قال ابن عبد البر يريد ليس العمل عليه  
 في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة فانه وقع للتحابة واختلف في جوازها من بعدهم واجاب  
 جماعة منهم الشافعي باحتمال ان معنى دعى عمرتك اتركى التحال منها وأدخل عليها الحج فتصير قارنة  
 ويؤيده قوله في رواية مسلم وأمسكى عن العمرة أي عن اعمالها وانما قالت وارجع بحج لا اعتقادها ان افراد  
 العمرة بالاجل افضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين وسلم أيضا فقال لها صلى الله عليه وسلم طوافك  
 يسلك لحج وعمرتك فهذا صريح في أنها قارنة وتقف بان قوله انقضى راسك وامتشطى ظاهره في ابطال  
 العمرة لان المحرم لا يفعل مثل ذلك لتأديته الى تنف الشعر واجيب بجوازها للمحرم حيث لا يؤدي الى تنف  
 الشعر مع الكراهة بغير عذر او كان ذلك لا ذي برأسها فاباح لها ذلك كما اباح لكتب بن عجرة الخلاق  
 لا ذي برأسه او نقض رأسها لاجل الفصل لتهل بالحج ولا سيما ان كانت تلبدت فحتاج الى نقض الضفر  
 ولعل المراد بالامتناسات تسريح شعرها باصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضرعه كما كان واعادت  
 الشكوى بعد رمي جرة العقبة فاباح لها الامتناسات حينئذ قال المازري وهو متعسف بعيد من لفظ  
 الحديث او كان مذهبا ان المعتمر اذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج اذا رمى الجمرة قال الخطابي وهذا  
 لا يعلم وجهه (قالت) عائشة (فعلت) يسكون اللام ما ذكر من التمتع والامتناسات والاهلال بالحج وترك  
 العمرة وبظاهرها استدلال الحنفية على ان المرأة اذا احرمت بالعمرة متمتع فحاضت قبل ان تطوف ترك  
 العمرة وتهل بالحج مفردا كما صنعت عائشة فانها تركتها وحجت مفردة وقوية ما لا جد عن عطاء عنها  
 وأرجح بحجة ليس معها عمرة ورد بان في رواية عطاء عنها ضيفا وفي مسلم في حديث جابر ان عائشة أهلت  
 بعمرة حتى اذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج حتى اذا طهرت طافت  
 بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجت وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجد في نفسي اني لم اطف  
 بالبيت حتى حججت قال فاعمرها من التمتع فهذا صريح في انها كانت قارنة وانما اعمرها من التمتع تطيبا  
 لئلا يكون لها نطف بالبيت لما دخلت معتمرة وفي رواية لمسلم وكان صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا  
 اذا هويت الشيء تابها عليه (فلما قضينا الحج) اتمناه أي وطهرت وفي مسلم عن مجاهد عنها انها طهرت  
 بعرفة وعن القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حين قدمنا مني وله عنه ايضا خرجت في حجة حتى  
 نزلنا مني فتطهرت ثم طفنا بالبيت فانققت الروايات كلها على انها طافت طواف الافاضة يوم النحر ورجع  
 بن رواية مجاهد والقاسم بانها ما رأت الطهر الا بعد ان نزلت مني وقول ابن خزم حاضت يوم السبت لثلاث  
 خلون من ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشره انما اخذه من روايات مسلم المذكورة (ارسلني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مع) أخى (عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق الى التمتع) بفتح القوقية وسكون النون  
 وكسر المهملة مكان خارج مكة على اربعة أميال منها الى جهة المدينة كما نقله الفاكهي وقال المحب  
 الطبري ابعدهم من ادنى المحل الى مكة بقليل وليس بطرف المحل بل بينهما نحو ميل ومن أطلق عليه طرف

المحل فهو محذور قال المحافظ واراد بالنسبة الى بقية الجهات وروى الفاكهي عن عبيد بن عمير انما سمي  
 التمتع لان الجبل الذي عن يمين الداحل يقال له ناعم والذي على اليسار يقال له منعم والوادي نهران أي  
 بفتح النون وروى الازرقي عن ابن جريح رايته عطاءه يصف الموضع الذي احرمت منه عائشة فان اراد الى  
 الموضع الذي وراء مكة وهو المسجد الحرام ونقل الفاكهي عن ابن جريح وغيره ان ثم مسجد بن بزعم اهل  
 مكة ان الحرب الادنى من الحرم وهو الذي احرمت منه عائشة وقيل هو المسجد الا بعد عن الاكمة الحجر  
 ورجحه المحب الطبري وقال الفاكهي لا علم ذلك الا اني سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياخه ان الاول هو  
 الصحيح عندهم (فاعمرت فقال) صلى الله عليه وسلم (هذا) الاعمار وفي رواية هذه أي العمرة (مكان)  
 بالرفع خبر وبالنصب على الظرفية وعامله المحذوف وهو الخبر أي كائنه ومجمله مكان (عمرتك) قال  
 عياض والرفع اوجه عندي اذ لم يرد به الظرف انما اراد عوض عمرتك فمن قال كانت قارنة قال مكان  
 عمرتك التي اردت ان تأتي بها مفردة وحيتث قد تكون عمرتها من التمتع تطوعا لا عن فرض لكنه  
 اراد تطيب نفسها بذلك ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التي فسخت الحج اليها ولم تتمكني من  
 الايمان بها للمحيض وقال السهلي الوجه النصيب على الظرف لان العمرة ليست بمكان للعمرة انوى لكن  
 ان جعلت مكان بمعنى عوض او بدل مجازا أي هذه بدل عمرتك جازا لرفع حينئذ (فطاف الذين اهلوا  
 بالعمرة) وحدها (بالبيت و) سوا او طوافين (الصفا والمروة ثم حلوا) منها بالخلق او التقصير (ثم طافوا  
 طواف آخر) للافاضة ووقع لبعض روة البخاري طوافا واحدا والصواب الاول قاله عياض (بعد ان رجعوا  
 من منى بحجهم) يوم النحر (واما الذين كانوا اهلوا بالحج) مفردا (اوجعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا  
 واحدا) لان القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لان افعال العمرة تسدرج في افعال الحج  
 والى هذا ذهب مالك والشافعي واحدا والجمهور وقال الحنفية لا بد للقارن من طوافين وسعين لان القارن  
 هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق الا بالانسان بافعال كل منهما والطواف والسعي مقصودان فيهما  
 فلا يتدخلان اذ لا تدخل في العبادات وحكي عن العرين وعلي وابنه الحسن وابن مسعود ولا يصح ذلك  
 عن واحد منهم وحديث علي وابن عمر انهما جاعبا بين حجة وعمرة معا وطافا لهما طوافين وسعا لهما سعين  
 وقال كل منهما ما كذا راي رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع وابن مسعود وعمران بن حصين  
 نحوه رواها كلها الدارقطني لا يصح الاحتجاج بها لما في أساسيد كل منهما من الضعف وفي أساسيد حديث  
 ابن عمر الحسن بن عمار وهو متروك والمروى عنه في الموطأ والصحيد والسنن من طرق كثيرة الا كثرة  
 بطواف واحد وقال البيهقي ان ثبت انه طاف طوافين حل على طواف الافاضة وقال ابن خزم  
 لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احدهم انهما في ذلك شيء أصلا وقد روى سعيد بن منصور  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعي  
 واحد وعمله الطماوي بان الدراودي اخطأ في رفعه والصواب انه موقوف لان ايوب واليث وموسى بن  
 عقبة وغير واحد رووه عن نافع عن ابن عمر موقوفا وتعب بان الدراودي صدوق وليس ما رواه بخالف  
 لرواية غيره فلا مانع من ان الحديث عند نافع على الوجهين وحديث عائشة ظاهره في الدلالة على الوحدة  
 (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك) الذي رويته عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن أبيه عنها قال المحافظ ليس مراد الحديث قوله بمثل ذلك لانقضاء انتهى قال ابن عبد البر هكذا رواه  
 يحيى بن يونس الاساديين ولم يروه احدا من رواة الموطأ ولا غيرهم عن مالك كذلك انما هو عند جميعهم  
 مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ويمكن انه عند مالك بالاستاديين فذكرهما ما احدث به يحيى  
 انتهى وفي قوله يمكن الخ نظر لان من شرط قبول زيادة الثقة ان لا يكون من لم يرد بها وثق منه كما قاله



ابن عبد البر نفسه وغيره وقد أخرجه البخاري في واصله عن القاسم بن عبد الله بن يوسف واسماعيل  
ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القاسم بن القاسم والنسائي عن طريق ابن القاسم وأحمد بن محمد بن  
عمر بن أبي شهاب عن مالك عن ابن شهاب بن قيس بن أبي شهاب عن أسعد بن عبد الجبار ومعه من رآه عند مسلم  
كلامهما عن ابن شهاب بن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت قدمت مكة  
في حجة الوداع وأنا حائض فلم أصف بالبيت لأنه صلاة ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على سبق  
الطواف وإن صح بلا طهارة (فتكون ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أفعلى ما يفعل  
الحاج) من الوقوف بعرفة وغير ذلك (غير أن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري)  
يسكون الطاه وضم الماء كذا فيما وقفت عليه من الأصول قاله بعض الشراح وقال الحافظ بفتح ثاء  
والطاه المهملة والماء المشددين على حذف إحدى التامين وأصله تطهري ويؤيد رواية مسلم حتى  
تتسلي والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف ولو قلته وفي معناها المحجب والمحدث وهو قول  
الجمهور وقال المحاكم ومعه وروسلمايان لا بأس بالطواف على غير طهارة روى ابن أبي شيبة وفي هذا  
تعقب على قول النووي انفراد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف واختلاف أصحابه  
في وجوبها وجبره بالدم إن فعله فلم يتغير بذلك كما ترى فلهذا أراد انفراد عن الأئمة الثلاثة لكن عند  
اجدان الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم وللأئمة الكيفية قول بواقفه انتهى وقال الولي في الحديث دليل  
على امتناع الطواف على الحائض وهو مجمع عليه لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط  
الطهارة في حجة الطواف فقال الجمهور ومالك والشافعي واجد باشتراطها فالعلة في بطلانه عدم الطهارة  
وقال أبو حنيفة وداود ليست شرطا فالعلة كونها ممنوعة من البيت في المسجد بل ومن دخوله على رأي  
انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بنه (قال مالك في المرأة التي تسهل) تحرم  
(بالعرة) من الميقات (ثم تدخل مكة موافقة للحج) أي مظلة عليه ومشفرة يقال أوفى على ثنية كذا  
أي شاربها وأظل عليها ولا يلزم منه أن يكون دخل فيها (وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت)  
لقد شرطه وهو الطهارة (انها) بكسر الهمزة (إذا خشيته القوات) الحج بانتظار الظهر وأفضل العرة  
بعده (أهت بالحج وأهدت وكانت) أي صارت قارنة (مثل من قرن الحج والعمرة) ابتداء (وأجزأها  
طواف واحد) لأنه الذي على القارن كدات عليه الأحاديث (والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت  
بالبيت وصلت) ركعتي الطواف ثم حاضت (فانها تسعي بين الصفا والمروة) إذ ليست الطهارة  
شرطا فيه باتفاق إلا ما روى عن الحسن البصري ورواية عن أحمد لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح  
عن الحسن مثل ما قال مالك إذا طافت ثم حاضت قبل السعي فلتسع فلهذا يفرق بين الحائض والمحدث  
(وتقف بعرفة والمزدلفة وترمي الجمار غير أنها لا تفيض حتى تطهر من حيضتها) كما قال في الحديث أفعلى  
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت

\*(افاضة الحائض)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن صغية بنت حيي) بضم الحاء  
المهملة وتكسر وفتح التيمية الأولى ابن الخطيب بالفتح واسكان الهمزة الاسرائيلية من سبط لاوي  
ابن يعقوب ثم من سبط هارون بن عمران أم المؤمنين تزوجها بعد خيمر وقيل كان اسمها زينب فلما صارت  
من الصفا سميت صغية وماتت في رمضان سنة خمس مائة وثنتين وخمسين وقيل سنة ست وثلاثين وغلط  
قائله بأن علي بن الحسين لم يكن ولد وقد ثبت سماعه منها في الصحيحين ودفت بالقيع ولها نحو ستين  
لقولها ما بلغت سبع عشرة سنة يوم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (حاضت) بعد أن أفاضت

يوم النحر كافي البخاري عن أبي سلمة عن عائشة (قد كرت) يسكون الزاه ومن التامسني لفساعل أي  
قالت عائشة قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي سلمة فقالت يا رسول الله  
إنها حائض ونحوه في رواية عمرة (فقال أحاسنتنا) به مرة الاستغفار أي ما نعتنا (هي) من السفر  
في الوقت الذي أردناه طننا منه أنه صلى الله عليه وسلم أنها لم تطف للأفاضة وهو لا يتركها وسافر  
ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتصل الحبل الثاني  
(فقبل أنها قد أفاضت) أي طافت طواف الأفاضة والقبائل نسأوه كافي الطريق الثانية ومنهن  
صفة كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة أنه قال لصفية أنك لمحاسنتنا ما كنت طفت يوم النحر  
قالت بلى وفي رواية أبي سلمة عن عائشة أن نضنا يوم النحر فحاضت صغية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم  
منها ما يريد الرجل من أهله فقلت أنها حائض الحديث وهو مشكل لأنه إن كان علم أنها طافت طواف  
الأفاضة فكيف يقول أحاسنتنا هي وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحال الثاني واجيب بأنه  
صلى الله عليه وسلم إنما أراد ذلك منها بعد أن استأذنه نسأوه في طواف الأفاضة فاذن لمن قبني على أنها  
قد حلت فلما قبل أنها حائض جوز وقوعه لها قبل ذلك حتى منعها فاستفهم فاعلم بطوافها (فقال فلا)  
حبس علينا (إذا) بالتونين أي إذا أفاضت لأنها فعلت ما وجب عليها وحديث أحمد والنسائي وأبي داود  
عن الحارث بن عبد الله بن أوس التميمي قال أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر  
ثم تحيض قال ليسكن آخر عهدا بالبيت فقال الحارث كذلك أفتاني ولقد أوى داود كذلك حدثني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ في حق الحائض بحديث عائشة  
وحديث أم سلمة الآتي قال ابن المنذر عامة الفقهاء بالأصاير ليس على الحائض التي أفاضت طواف  
وداع وعن عمرو بن زهير بن ثابت أنها لم تقام أطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها الطواف الأفاضة  
أذلو حاضت قبله لم تسقط وثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عمر فخالفناه أشبهت حديث عائشة  
وروى ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد قال كان الصحابة يرون أن إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت  
الاعرفاته قال يكون آخر عهدا بالبيت وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال طافت امرأة  
بالبيت يوم النحر ثم حاضت فامر عمر بحبسها بمكة بعد أن سافر بالناس حتى تطهر وتطوف وحديث عائشة  
أحق بالقبول وقد رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بنه (مالك عن عبد الله بن أبي بكر)  
ابن محمد بن عمرو (بن خزم) الانصاري قال أجد حديثه شفاء (عن أبيه) أبي بكر بن الوليد القضاة والامرة  
والموسم زمن عمر بن عبد العزيز (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية (عن عائشة  
أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صغية بنت حيي قد حاضت) أي  
في أيام منى ليلة النحر من منى كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أهلها تحبسنا) تمنعنا عن الخروج من مكة إلى المدينة حتى تطهر وتطوف قال الكرماني أهل من الدس  
للتبرجي بل للاستغفار والظن وما شاكله أي كالتوهم (الم تكتن طافت معكن بالبيت) طواف الأفاضة  
وفي رواية مسلم الم تكتن أفاضت (قلن بلى) طافت معن وفي رواية التيمسني قالوا بلى أي النساء ومن معهن  
من الحارم (قال فانخرجن) كذا لا أكثر وهو المناسب للسياق وفي رواية قال فانخرجي خطابا لصفية لأنها  
كانت حاضرة كافي مسلم أول عائشة لأنها المخبرة له أي قال لعائشة انخرجي فانها توافقت أو قال لعائشة  
قولي لها انخرجي وهذا الحديث رواه مسلم هنا عن يحيى والبخاري في الحيف عن عبد الله بن يوسف  
كلامهما عن مالك بنه (مالك عن أبي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور هذه الكنية وهي لقب  
كنيته في الأصل أبو عبد الرحمن (عبد بن عبد الرحمن) بن حارثة الانصاري (عن) أمه (عمرة بنت



عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين كانت اذا حجت ومعها نسائها متخاف ان يحضن قبل طواف الافاضة  
(قدمتهن يوم النحر فافضن) واستنبطت ذلك من استنباطه صلى الله عليه وسلم عن طواف صغية يوم  
النحر (فان حضن بعد ذلك لم تنتظرن) لانهن فعن الواجب (تتفرجن وهن خيض) بالتخيل جمع  
حائض (اذا كن قد افضن) طعن طواف الافاضة عقب المرفوع بالموقوف للاشارة الى ان العمل به  
وانه لا يطرقة احتمال النسخ بل هو ناسخ لما اوهم خلافه كما مر ولذا رجع اليها ابن عمر كما رجح زيد لمحدث  
ام سليم كما يأتي (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذكر صغية بنت حني) بضم الحاء وفتح الياء الاولى وشدة التانية وامل المراد بالذ كر اذادة الوقاع  
كما في البخاري عن ابي سلمة عن عائشة وحاضت صغية فاراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد  
الرجل من اهله (فقبل له) وفي رواية ابي سلمة فقلت (انها قد حاضت) فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اهلها حاضتنا) ما نعتنا من السفر (فقالوا) اي النسوة ومن معهن من المحارم بعد استنباطه عن  
طوافها كما مر في رواية عمرة (يا رسول الله انها قد طافت) طواف الافاضة يوم النحر (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا) حبس علينا (اذا) بالتثنية لانها فعلت الفرض وهذا الحديث رواه ابو داود  
عن القعني عن مالك به وفي الصحيحين عن الاسود عن عائشة حاضت صغية ليلة النفر فالت ما اراني  
الا حاضتكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عقرى حلقى اطافت يوم النحر قبل نعم قال فانقرى وفي مسلم عن  
عائشة لما اراد صلى الله عليه وسلم ان ينفر اذا صغية على باب خباثتها كتيبة خينة فقال عقرى حلقى  
لما استنأتم قال لها اكننت افضت يوم النحر قالت نعم قال فانقرى وفي رواية فلا بأس انقرى واخرى اخرجي  
واخرى فلتنفر وكلها بيان لرواية فلا اذا ومعها نسائها متخاربة والمزاد بها كلها الرحيل الى المدينة  
وفي احاديث الباب ان طواف الافاضة ركن وان الطهارة شرط في صحتها وان طواف الوداع لا يجب  
وان امير الحاج يلزمه تأخير الرحيل لاجل الحائض وقيد مالك بيومين فقط وكرام صغية بالاحتباس  
كما احتبس بالنسائس على عقد عائشة واما قوله دقري حلقى بالفتح فيهما ثم السكون والقصر بالتثنية  
في الرواية ويجوز لغة التثنية وصوبه ابو عبيد لان معناه الدعاء بالعقر والحلق كصقيا ورعيامن المصادر  
التي يدعى بها وعلى الاول هو نعت لادعاء ومعناها عقرها الله أي جرحها او جعلها عاقرا لا تلد وعقر  
قومها ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة واما ما روي في حلقها وحق قومها اي اهلها وحكى  
انها كلمة تولى اليهود للحائض فلا دلالة فيه على وضعية صغية عنده لان ذلك اصل هاتين الكلمتين  
ثم اتسع العرب في قولهما بغير ارادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وترت يدك ونحوهما وقول القرطبي  
وغيره شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذه الصغية وبين قوله لعائشة لما حاضت في الحج هذا شيء كتبه  
الله على بنات آدم لما فيه من الميل لها والحنو عليها بخلاف صغية تعقبه المحافظ بانه ليس فيه دليل  
على اتضاع قدر صغية عنده لكن اختلاف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي  
أسفا على ما فاتها من النسك فسلما بذلك وصغية اراد منها ما يريد الرجل من اهله فأبدت المانع  
فناسب كلامها ما خاطبها به في تلك الحالة (قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر  
ذلك) الحديث جملة حاله ومقولها هو (فلم يقدم الناس نسائهم ان كان ذلك لا ينبغي ولو كان الذي  
يقولون) من وجوب طواف الوداع (لا يصح يعني اكثر من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد افاضت)  
ولا بن وضاح قد افضن أي لو كان طواف الوداع واجبا لاصح يعني هذا العدد ينتظرن الطهر حتى يطفن  
للو داع لئلا يكتن لم يكن ذلك قد دل انه ليس بواجب وكذا يدل عليه ان المبكى ليس عليه وداع وكذا من حج  
من غيرها ولم يرد النحر اذ لو كان من امر الحج لكان على المبكى وغيرها (مالك عن عبد الله بن ابي بكر

عن ابيه) ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ان ابا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف اسمه كنية اوعبد الله  
او اسمها عيل (اخبرنا ام سليم) بضم السين (بنت ملحان) بكسر الميم واسكان اللام ابن خالد الانصارية  
والدة انس بن مالك يقال اسمها سميلة او سميلة او سميلة او سميلة اراينة من الصحابات الفاضلات  
(استنقت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قد (حاضت او ولدت) شك الراوى (بعد ما افاضت  
يوم النحر) عن طواف الوداع (فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ان تخرج (فخرجت) الى المدينة  
بلا طواف وداع وهذا الحديث ان سلم ان فيه انقطاعا لان ابا سلمة لم يسمع ام سليم فله شواهد فأخرج  
الطحايسى في مسنده حديثا هشام هو الدستوى عن قتادة عن عكرمة قال اخلف ابن عباس وزيد  
ابن ثابت في المرأة اذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر فقال زيد ~~يكون~~ آخر عهدا بالبيت وقال  
ابن عباس تنفران شاة فمالت الانصار لا يتابعك يابن عباس وانت تخالف زيد فقال سلوا صاحبكم  
ام سليم فقالت حضت بعدما طفت بالبيت فأمرني صلى الله عليه وسلم ان أنفروني مسلم والنسائي  
والاسماعيلي عن طاوس كنت مع ابن عباس فقال له زيد بن ثابت تفتي أن تصدرا الحائض قبل  
ان يكون آخر عهدا بالبيت فقال إنما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك  
فرجع اليه فقال ما أراك الا قد صدقت ولفظ النسائي فسألها ثم رجع وهو يضحك فقال الحديث كما حدثتني  
والاسماعيلي فقال ابن عباس سل ام سليم وصواحبها هل أمرهن صلى الله عليه وسلم بذلك قال المحافظ  
وقد عرف برواية عكرمة ان الانصارية هي ام سليم واما صواحبها فلم أقف على تعيينهن انتهى وفي هذا كله  
تعقب على قول ابي عمر لا أعرفه عن ام سليم الا من هذا الوجه ومن حديث هشام عن قتادة عن عكرمة  
ان ام سليم فذكره بمعناه وهما منقطمان والمحفوظ في هذا حديث ابي سلمة عن عائشة بقصة صغية انتهى  
ويكون حديثه عن عائشة بذلك محفوظا لا يمنع انه روى حديث ام سليم وارسله كيف ولم ينفرد به  
بل وافقه عكرمة وطاوس في مسلم وغيره عن ابن عباس فكيف لا يعرف ابن عبد البر ما في مسلم والنسائي  
وهما في يده وقلبه ان هذا الجب (قال مالك والمرأة تحيض) قبل الافاضة (بمعنى) تقيم حتى تطوف  
بالبيت لا بد) لافراق ولا محالة (لها من ذلك) لان النبي صلى الله عليه وسلم قال احاضتاهي  
(وان كانت قد افاضت فحاضت بعد الافاضة فلتنصرف الى بلدها) ان شئت بدون طواف وداع (فانه  
قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض) لصغية وغيرها وفي البخاري عن  
طاوس رخص بالنساء للتحج ول وفي النسائي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر اذا  
افاضت قال اي طاوس وسمعت ابن عمر يقول انها لا تنفر ثم سمعته يقول بعد ان النبي صلى الله عليه  
وسلم رخص لهن وهذا من مراسيل الصحابة وكذا ما رواه النسائي والترمذي وصححه هو والحاكم عن  
ابن عمر قال من حج فليكن آخر عهده بالبيت الا الحيض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فان ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فالنسائي عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس ان ابن عمر  
كان يقول قريبا من سنتين الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت ثم قال بعد ان رخص  
للنساء وله وللطحايسى عن الزهري عن طاوس انه سمع ابن عمر يسأل عن النساء اذا حضن قبل النفر  
وقد افضن يوم النحر فقال ان عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة لهن وذلك  
قبل موت ابن عمر بعام ولان ابي شيبة ان ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة ايام حتى تطوف طواف  
الوداع قال الشافعي كان ابن عمر سمع الامر بالوداع ولم يسمع الرخصة ثم بلغته فعمل بها (قال وان حاضت  
المرأة) او ولدت (بمعنى) قبل ان تفيض فان كرها يحبس عليها اكثر مما يحبس النساء الدم وهو نصف شهر  
في الحيض واستشكله ابن المواربان فيه تعرضا للفساد كقطع الطريق واجابه عياض بان محل ذلك



مع امن الطريق كما ان يحمله ان يكون مع المرأة محرم وروى البزار وغيره عن جابر والتقي في فوائد عن أبي هريرة كلاهما مرفوعا اميران وليسا باميرين المرأة تنج مع القوم فحيض قبل ان تطوف بالبيت طواف الزيارة فليس لاحصائها ان ينفر واحتي يستأمروها والرجل يتبع الجنازة فيصل على عليها فليس له ان يرجع حتى يستأمر أهلها لكن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا

(فدية من اصاب من الطير والوحش)\*

(مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي (ان عمر بن الخطاب قضى في الضيع) بضم الباء لغة قيس وسكونها لغة تميم وهي انثى وقبل يقع على لذكرو الانثى ورجما قيل في الانثى ضبة بالهاء والذ كرضعان والمجمع ضباعين ويجمع مضموم الباء على ضباع وساكنها على أضبع (بكش) لتقاربهما في القدر (وفي انزال بعض) للتقارب (وفي الارنب عناق) بفتح العين والنون انثى المعز قبل كال حول (وفي البربوع) يقول دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه واذناه أطول منها ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع البرابيع والسامة تقول جربوع بالحيم (بجفرة) بجمع مفتوحة وفاء ساكنة الانثى من ولد الضأن وقيل منه ومن المعز جيه او قيل من المعز فقط قال مالك ليس العمل عندنا على قوله في الارنب والبربوع لانه لا يجزى من الهدي في الجزاء الا ما يجزى في الضحايا التي من اعزضاء ومن الضأن المجذع فصاعدا قال ابن حبيب في الارنب والبربوع عن زمسة (مالك عن عبد الملك بن قريش) بضم القاف وفتح الراء واسكان التحتية ثم راء بلا نقط العبدى البصرى ولم يصب من زعم انه الاصمعي وان مالكا غلط فيه بذكره براء اخره لان ابا الاصمعي قريب بموحدة آخره فقد بين صواب ذلك يحيى بن بكير وايضا فالاصمعي لم يدرك ابن سيرين وقال ابو عمر طرح ابن وضاح سمع وقال عن ابن قريش انه يقول ابن معين وهم مالك فيه انما هو عبد العزيز وقال يحيى بن بكير لم يسم مالك في اسمه ولا في اسم أبيه وانما هو عبد الملك آخر عبد العزيز ابن ابي قريش (عن محمد بن سيرين ان رجلا) قال الاصمعي هو قبيصة بن جابر الازدي انتهى وقد رواه المحاكم في المستدرک عنه (جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني اجرت انا وصاحب لي) لم يسم (فرسين نستبق) نرعى (الى ثغرة) بضم الميم واسكان المجمة على (ثنية) طريق في الجبل (فأصبنا ظيما ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال) ففتح اللام فعل أمر من تعال تعال ليا ارتفع واصله ان الرجل العالي كان ينادي السافل ثم استعمل بمعنى هلم مطلقا سواء كان موضع المدعوا على او اسفل او مساويا فهو في الاصل معنى خاص ثم استعمل بمعنى عام (حتى أحكم أنا وأنت) زاد المحاكم فقال عمر ترى شاة تكفيه قال نعم (قال فحكما عليه بعض) نثى امرا اذا أنى عليها حول قال الجوهري والعنز لانثى من الظباء والاوعال (فولى الرجل وهو يقول هذا امير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في ظبي) استقلالا (حتى دعا) طلب (رجلا يحكم معه) وفي رواية المحاكم فقال ان امير المؤمنين لم يحسن ان يقتيل حتى سأل الرجل (فسمع عمر قول الرجل فدعاه فساله هل تقرأ سورة المائدة قال لا قال فهل تعرف هذا الرجل الذى حكم معي فقال لا فقال عمر لو اخبرتني انك تقرأ سورة المائدة لاولجك ثلث ضربا) اذ لو قرأتها علمت انه لا بد من اثنين في الصيد وفي المستدرک عن قبيصة فعلا بالذرة ضربا ثم أقبل الى ليضربني فقلت اني لم أقل شيئا انما قاله هو فتركني ويجب تأويله بان المراد اراد ان يعنوه فأتخذ الذرة بيده مریدا ضربه ثم تمهل حتى استغفمه عن المائدة بدليل رواية الموطأ بالقصة واحدة (ثم قال ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه يحكم به) أى بالمثل رجلان (دواعل منكم) لهما فطنة يميزان بها اشبه الاشياء به (هديا) حال من جزاء (بالغ الكعبة) أى يبلغ به الحرم فيذبح به ويتصدق به على مساكينه ونصب نعتا لما قبله وان أضيف لان اضافته لفظة لا تفيد تعريفا (وهذا عبد الرحمن بن عوف) احد العشرة

فقامه في العدالة معلوم زاد في رواية المحاكم ثم قال عمر أردت ان تقتل الجزاء وتمدى في الفتيا ثم قال ان في الانسان عشرة اخلاق تسعة حسنة وواحدة سيئة فيفسدها ذلك السيئة ثم قال اياك وعثرات اللسان (مالك عن هشام بن عروة ان اباها كان يقول في البقرة من الوحش بقرة) لانها انما تلهو وقد حكم ابن عباس وابو عبيدة في بقرة الوحش وجاز به بقرة (وفي الشاة) الصغيرة (من الظباء شاة) تماثلها (مالك عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في حمام كذا اذا قتل شاة) لانه يشبهها في اللعب وبه حكم عمر وابن عباس وغيرهما وذلك محرمة مكهة واستثناس الحمام فيها فلولم يكن على قتله الا عدله من طعام او صيام لغرم مكهة لكثر قتله فيها (وقال مالك في الرجل من أهل مكة يحرم بالحج العرة وفي بيته فراح من حمام مكة فيغلق) بفتح اللام وكسر هاء لغة قليلة (عليها فتموت فقال أرى بان يذبح ذلك عن كل فرخ بشاة) لانه تسب في موتها بالغلق (قال مالك لم أرل أسعج ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة) لانها تقاربها في القدر والصورة (قال مالك أرى ان في بيضة النعامة عشرة من البدنة كياكون في جنسين الحرة غرة) بضم الميم وشذرا (عبد او وليدة) أى أمة بيان لغرة (وقية الغرة خمسون دينارا وذلك عشر دية أمة) لانها جسمائة (وكل شيء من النور) جمع نسر طائر معروف (والعقبان) بموحدة جمع عقاب طائر معروف ويجمع أيضا على أعقاب (او البراة) جمع بازى كفضاة وقاضى ضرب من الصبور (وازارخم) جمع رجة كقصب وقصبة سمي بذلك لضعفه عن الاصطيد (فانه صيد يؤذى كياؤذى الصيد اذا قتلته المحرم) وفي الحرم (وكل شيء يذبح في صغاره مثل ما يذبح في كاره وانما مثل) بفتح تين صفة أى قياس (ذلك مثل دية المحرم الصغير والكبير فهما بمنزلة واحدة سواء) وكذلك المريض مثل الصحيح والقيح مثل الجبل والانثى مثل الذكر

(فدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم)\*

(مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني اصبحت جرادة ان جمع جرادة والجراد يقع على الذر والانثى سمي بذلك لانه يجرد الارض أى ياكل ما عليها (بسوطى) وأنا محرم فقتل له عمر أطعم قبضة) بفتح القاف والضم لغة أى حفنة (من طعام) وهو مذهب مالك في المدونة وغيرها ان في الجراد قيمة وفي الواحدة قبضة أى حفنة (مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر اكتب) بن ماتع لم يعرف بكعب الاخبار (تعال حتى نحكم) فقال كعب درهم فقال عمر اكتب انك لتجد الدرهم حتى تعطى منها درهمين (لثمة خير من جرادة) من امثال العرب المشهورة يعنى فانما فيها قبضة من طعام والى احتياجه محكومة ذهب ابن الموار قال فان اخرج بغير حكومة أعاد وظاهر المدونة كما قال ابن رشد ان الجراد لا حكومة فيه وهذا يدل على رجوع كعب عن قوله انه نذرة حوت يجوز للمحرم اكله

(فدية من حلق قبل ان ينحر)\*

(مالك عن عبد الكريم بن مالك الجزري) بفتح الجيم والزاى ابي سعيد مولى بنى أمية الحراني وثقه الاثمة وقال ابن معين ثقة ثبت وحكى عنه ان حديثه عن عطاء ردى قال ابن معين عن ذلك حديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم يقبلها ولا يتوضأ قال واذا روى الثقات عنه فاحاديثه مستقيمة وانكر يحيى التيطان حديثه عن عطاء في لحم البغل لكن احتج به السنة وكفى برأية مالك عنه توثيقا قال أحمد ويحيى لانبالي ان نسال عن من روى عنه مالك وروى عنه أيضا شعبة والسفيانان وقال انه ثقة ويقال انه رأى أنس بن مالك مات سنة سبع وعشرين ومائة بجران (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) كذا يحيى وابي مذهب



وابن بكير والقعني ومطرف والشافعي ومغن وسعيد بن غفير وعبد الله بن يوسف ومصعب ومحمد بن المبارك  
الصورى ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن  
وهو الصواب ومن اسقط مجاهداً قد اخطأ فان عبد الكريم لم يلق ابن ابي ليلى ولا رآه وزعم الشافعي ان  
مالك هو الذى وهم فى اسقاط مجاهد وذكر الطحاوى ان القعني رواه عن مالك باسبائه وكذا رواه  
عنه مكى بن ابراهيم قاله ابن عبد البر (عن كعب بن عجرة) بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء  
ابن أمية البلوى حليف الانصار شهد المحمدية ونزلت فيه قصة القدية وسكن الكوفة ومات بالمدينة  
سنة احدى وخمسين (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً) بالمحديية (فأذاه القمل فى رأسه)  
وفى البخارى عنه وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمحديية ورأسى يتهاقت قلاوى رواية والقمل  
يتناثر على وجهه ولا جد وقع القمل فى رأسى ولمحتى حتى حاجبى وشاربى فقال صلى الله عليه وسلم  
اتد اصابتك بلاء ولا طبرانى ان هذا الذى قلت شديد يا رسول الله (فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يحلق رأسه) اى يزيل شعره اعم من ان يكون عوسى او مقصص او نورة (وقال صم ثلاثة ايام) بيان لقوله  
تعالى ففدية من صيام كابين قوله او صدقة بقوله (أو اطعم ستة مساكين) المراد بهم ما يشغل الفقراء  
(مدن مدين) بالتركيز لا فادة عموم التثنية (لكل انسان) منهم وفى رواية الصحيحين لكل مسكين  
بصف صاع والصاع اربعة امداد عند الاثمة الثلاثة والمجهور فهو موافق لرواية الصحيحين أيضاً وتصدق  
تفرق بين ستة فانه بثنتين وتسكن الراء أيضاً مكى يسع ستة عشر طلاً ولا جد نصف صاع طعام  
وفى رواية نصف صاع خنطة وسلم والطبرانى نصف صاع تمر ولاى داود نصف صاع زبيب وفى اسناده  
ابن اسحاق وليس بحجة فى الاحكام اذا خالف والمحفوظ كما قال الحافظ رواية التمر لانه لم يختلف فيها  
على راويها قال وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق بين التمر والخنطة وان الواجب ثلاثة اصع لكل  
مسكين نصف صاع (او انك) أى تقرب (بشاة) تذبحها (أى ذلك فعلت أجزأ عنك) صرح بذلك بعد  
التعبير بأو المفيدة للتخيير زيادة فى البيان (مالك عن حميد بن قيس) المكي الاعرج التارى وثقه ابن  
معين وابن سعد وابوزرعة وابو حاتم الرازيان وابوداود والنسائ وغيرهم كأحمد فى رواية ابى طالب وقال  
فى رواية ابنه ليس بالقوى لكن احتج به الستة وكفى برواية مالك عنه (عن مجاهد أبى الحجاج) كنية  
مجاهد بن جبر ففتح الجيم وسكون الموحدة المخزومي مولاهم المكي ثقة امام فى التفسير وفى العلم مات سنة  
احدى او اثنين او ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون سنة واليهى ابن الحجاج وهو خطا اذ لم يقل احد  
ان اسم أبيه الحجاج فالصواب ابى بأداة الكنية (عن) عبد الرحمن (بن ابي ليلى) الانصارى المدنى  
ثم الكوفى ثقة من كبار التابعين اختلف فى سمائه من عمرات بومة الحجاج سنة ثلاث وثمانين قيل أنه  
غرق (عن كعب بن عجرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (له وهو محرم به بالمحديية والقمل يتناثر  
على وجهه) (له لك أذاك هو امك) بشد الميم جمع هامة بشدها وهى الدابة والمراد بها هنا القمل كفى كثير  
من الروايات لانها تطلق على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالحشرات والقمل (نقلت نعم يا رسول الله)  
اذنى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق) بكسر اللام (رأسك) أزل شعره (وصم ثلاثة ايام  
أو اطعم ستة مساكين) مدين مدين لكل انسان كفى فى الرواية السابقة (او انك بشاة) أى تقرب بها  
وهذا دم تخيير استفيد من التعبير بأو المكورة قال ابن عباس ما كان فى القرآن او فصاحبه بالخيار  
ومر فى السابق أى ذلك فعلت أجزأ عنك ولاى داود من وجه آخر انه صلى الله عليه وسلم قال له ان شئت  
فانك نسك ونسك وان شئت فصم ثلاثة ايام وان شئت فاطعم ثلاثة اصع من تمر ستة مساكين وفى رواية  
للشيخين وانك ما تيسر ولهما أيضاً التجديشة قلت لا قبلت هذه الآية ففدية من صيام او صدقة وانك

قال فصم ثلاثة ايام أو اطعم ستة مساكين فنزلت فى خاصة وهى اكم عامة واستشكل بان الفاء تدل على  
التقريب والاية وردت للتخيير واجب بان التخيير انما هو عند وجود الشاة اما عند عدمها فالالتخيير بين  
أمرين لا بين الثلاثة وقال النووى ليس المراد ان الصوم لا يجزئ الا اتمام الهدى بل هو محمول على أنه  
سأل عن النسك فان وجده اخبره انه مخير بين الثلاث وان عدمه فهو مخير بين اثنين والمحدث رواه  
البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك به (مالك عن عطاء بن عبد الله الخزازنى) كان فاضلاً عالماً  
بآلة آن عاملاً روى عنه جماعة من الاثمة زاد خاله البخارى فى كتاب الضعفاء رده ابن عبد البر كما تقدم  
وقال قد وثقه ابن معين ومالك عنه مرفوعاً بثلاثة احاديث هذا ثانياً (انه قال حدثني شيخ بسوق اليرموك)  
بضم الموحدة وفتح الراء جمع برمة وهى القدر من الحجر (بالكوفة) قال ابن عبد البر يقولون ان هذا الشيخ  
عبد الرحمن بن ابي ليلى وهذا بعد دلالة أشهر فى التابعين من ان يقول فيه عطاء شيخ وأظن قائل ذلك  
لم يعرف انه كوفي وانه الذى يروى الحديث عن كعب بن عطاء هو وقد روى هذا الحديث عبد الله  
ابن معقل عن كعب وقد يكون هو الشيخ الذى ذكره عطاء فهو كوفي لا يمدان بل عطاء وهو أشبه  
عندى انتهى ورواية ابن معقل وهو بالمهملة وكسر القاف فى الصحيحين (عن كعب بن عجرة) انه  
قال جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم (زاد فى رواية لم يزل من المحديية) وأنا النخعت تحت قدر لا حجابى  
وفى رواية قد روى وفى رواية تحت برمة فى مدين ان القدر برمة ولا تنافى بين اضافته له تارة ولا صحابه  
أخرى كما هو ظاهر (وقد امتلأ رأسى ولمحتى قلا) زاد أحمد حتى حاجبى وشاربى (فأخذ يجيئنى ثم قال  
احلق هذا الشعر) وفى رواية لم يزل قد دعا الحلاق فحلق رأسه (وصم ثلاثة ايام أو اطعم ستة مساكين)  
مدن مدين لكل انسان (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم) بقوله لى التجديشة قلت لا (انه  
ليس عندى ما أنسك به) فلم تأمرنى به فلا يخالف الروايات الكثرية انه خير من الثلاثة لان ذلك  
عند وجود الشاة فلما أخبره انها ليست عنده خيره بين الصيام والاطعام وفى رواية لاى داود فعلت  
رأسى ونسكت وله والطبرانى وغيرهم من طرق تدور على نافع قال فحلق فأمره صلى الله عليه وسلم  
ان يهدى بقرة وقد اختلف على نافع فى الوساطة الذى بينه وبين كعب وعارضه ما هو أصح منه ان الذى  
أمر به كعب وقع له انما هو شاة بل قال الحافظ العرقى لفظ بقرة منك شاة ثم لا يعارض هذا ما فى  
الصحيحين انه سأله التجديشة قال لا لاحتمال انه وجدها به دماً أخبره انه لا يجدها فأنسك بها واما ما  
أخرج ابن عبد البر انه قال فحلق وصمت فاما انها رواية شاذة أو انه فعل الصوم أيضاً باجتهاده وفى  
هذه الاحاديث ان السنة مبدئية لمجل القرآن لا تطلق القدية فيه وتقيدها بالسنة وحرمه خلق الرأس  
عن الحرم والخصصة فى حلقها اذا أذاه القمل أو غيره من الاوجاع وجوب القدية على العامد بلا  
عذر فان اجابها على العذر ومن التبدية بالادنى على الاعلى وانها على التخيير عدا وسهوا أو اعذر  
وقال أبو حنيفة والشافعي لا يتخير العامد بدليل يمين الدم (قال مالك فى فدية الاذى ان امرئ فيه  
ان احدا لا يقتدى حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها  
وانه يضع فديته حيثما شاء) بزيادة ما (النسك أو الصيام أو الصدقة بمكة أو بغيرها من البلاد)  
زيادة ايضاح لقوله حيث شاء بخلاف جزاء الصديق لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة والاطلاق فى آية  
فدية من صيام أو صدقة أو نسك ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم مجملها فى احاديث كعب لم يقيده  
بمكة فدل ذلك على الاطلاق (قال مالك لا يصلح للحرم) أى يحرم عليه من الصلاح ضد الفساد وهو  
حرام (ان ينتف من شعره شئ ولا يحلقه) بزيه عوسى أو مقصص أو نورة ولا يقصره حتى يحل الا ان يصيبه  
أذى فى رأسه (كتمل وصداع) فعليه فدية كما ذكره الله تعالى بقوله فمن كان منكم مريضاً أو به أذى



من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وفي الصحيحين عن كعب بن عجرة في منزلة الآية خاصة وهي لكم عامة وفي لفظ فأنزل الله في خاصة ثم كانت للأمة عامة وفي هذا دلالة لأصح قول مالك أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (ولا يصلح له أن يقلم أظفاره) لأنه إزالة أذى أو تركه (ولا يقتل قلبه) واحدة وأولى ما زاد (ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض) قيد (ولا من جلده) جسده (ولا من ثوبه) فإن طرحها المحرم من جلده أو من ثوبه فليطعم حفنة من طعام (أي ملء يده واحدة كما قاله في المدونة) وإن كانت لغة ملء بالدين (قال مالك من نفع شعرا من أنفه أو من أبطاء أو أظلي) بشد الطاء افعل (جسده بنورة) بضم النون حجر الكاس ثم غلبت على انحلاط تضاعف إليه من زرع وغيره يستعمل لازالة الشعر (أو يحلق عن شجرة رأسه لضرورة أو يتداق قفاه لموضع المحاجم وهو محرم ناسيا أو جاهلا أن فعل شيئا من ذلك فليدفعه الفدية في ذلك كله ولا ينبغي له أن يحلق موضع المحاجم ومن جهل) وفي نسخة نسي (فحلق رأسه قبل أن يرمى الجمره فتدلى) لأنه ألقى الثقل قبل التحال وقد أمر كعب بالفدية في الحلق قبل محله لضرورته فكيف بالجاهل الناسي

(ما يفعل من نسي من نسكه شيئا)\*

(مالك عن أبي نعيم) كيسان (السخنياني عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) وبهذا قال مالك وجماعة (قال أبو داود قال ترك أو نسي) يعني أنه إنما قال أحدهما فأولاهما لا للتبويب (قال مالك ما كان من ذلك) الدم (هديا فلا يكون إلا بكعبة) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة (وما كان من ذلك نسك كاهن أو يكره حيث أحب صاحب النسك) لأنه لم يسمه هديا

(جامع الفدية)\*

قال مالك فحين أراد أن يلبس شيئا من الثياب التي لا ينبغي أن يلبسها وهو محرم أو بقصر شعره أو بمس طيبه من غير ضرورة لبس أو ضرورة الفدية عليه قال لا ينبغي لاحدان بفعل ذلك) إذا يجوز لاحدان يأتي الذنب ويكفر (وإنما اخص فيه للضرورة على أن من فعل ذلك الفدية) إلا أن ذلك العذر لا يأتى وغيره ثم (وسئل مالك عن الفدية من الصيام أو الصدقة أو النسك أضافه بالخيار في ذلك) ولو عامدا بالضرورة (وما النسك وكل الطعام وبأى مذهب) بالمذنب أو أم مذهبهم (وكم الصيام وهل يؤخر شيئا من ذلك أم يفعله في فوره ذلك قال مالك كل شيء في كتاب الله في الكفارات كذا أو كذا) أو (فصاحبه مخير في ذلك أي شيء أحب أن يفعل ذلك فعل) وقد جاء هذا عن ابن عباس قال ما كان في القرآن بأوفصاحبه بالخيار وقد خیر النبي صلى الله عليه وسلم كعب في الفدية رواه سفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه ورواه ابن جرير عن عطاء وعكرمة (قال وأما النسك فتشاة) لقوله صلى الله عليه وسلم لكعب أو نسك بشاة والمراد أنها تكفي في النسك فاعلى منها أولى في الكفاية من بقرا أو إبل بدليل قوله في الرواية الأخرى أو نسك بما تيسر (وأما الصيام فثلاثة أيام وأما الطعام فيصوم ستة مساكين لكل مسكين مدان) مبتدأ وخبر وفي نسخة مدين مفعول يطعم كما ورد ذلك في الحديث المارقه وبيان لمجل الآية بالمدا لا أول مد النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخاري حديثا منذ بن الوليد الجارودي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا مالك عن نافع قال كان ابن عمر يطعم زكاة رمضان بمد النبي صلى الله عليه وسلم المد الأول وفي كفاية الهين بمد النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو قتيبة قال لنا مالك مدنا أعظم من مدكم ولا ترى الفضل إلا في مد النبي صلى الله عليه وسلم وقال لنا مالك

لوجاء

لوجاء أمر ففرض مدنا أصغر من مد النبي صلى الله عليه وسلم بأي شيء كنتم تعطون قلت كان يعطى بمد النبي صلى الله عليه وسلم قال أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث من البخاري وهو غريب ما رواه عن مالك إلا أبو قتيبة وهو مسلم بفتح المهملة واسكان اللام ولا عنه إلا المنذر وقوله أفلا ترى الخ معناه أنه إذا تعارضت الأمداد الثلاثة الأولى والحادث وهو الهشام وهو زائد عليه واشتال المفروض وقوعه وإن لم يقع وهو دون الأول كان الرجوع إلى الأول أولى لأنه الذي تحققت مشروعيته لنقل أهل المدينة أنه قربا بمد قرن وجيلا بمد جيل وقد رجع أبو يوسف بمثل هذا إلى قول مالك (قال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول إذا رمى المحرم شيئا فأصاب شيئا من الصيد لم يردده) المحرم الرامي (فقدله إن) بالكسر مع قول القول (عليه أن يفديه وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا فيصيب صيدا لم يردده) الرامي (فقدله إن) عليه أن يفديه وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا لأنه اتلاف والاتلاف مضمون في المد والخطأ السكن العام مد أنهم بخلاف الخطأ واليه ذهب الجمهور سلفا وخلفا كما دل عليه القرآن في المد وأنه آثم بقوله لذوق وبال أمره وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في الخطأ أيضا (قال مالك في القوم يصيدون الصيد جميعا وهم محرمون بحج أو عمرة) أو في الحرم (وهم حلال قال أرى أن على كل إنسان منهم جزاؤه إن) بالأسر استضاف (حكم عليهم بالهدى فبلى كل إنسان منهم هدى وإن حكم عليهم بالصيام كان على كل إنسان منهم الصيام) بدل ذلك أو طعام فبلى كل منهم طعام وكان تركه ككفارة (ومثل ذلك القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق رقبة على كل إنسان منهم أو صيام شهرين متتابعين على كل إنسان منهم) لعله أراد أن ذلك مثل قتل الخطأ فيكون استدلال بالقياس (قال مالك من رمى صيدا أو صاده بعد رميه الجمره وحلق رأسه غير أنه لم يفيض) لم يطفط طواف الأفاضة (أن عليه جزاء ذلك الصيد لأن الله تبارك وتعالى قال وإذا حلقتم رأسه غير أنه لم يفيض) ليحل المحل الأكبر (فقد بقي عليه) من الممنوع (مس الطيب والنساء) الأول كراهة والثاني تحريم كما لا يدان شرطا في إباحته في الآية الاحلال (قال مالك ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء) لأجزاء ولا غيره سوى الحرمه فيتوب إلى الله لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبة فتح مكة لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بهادما ولا يضربها شجرة في روايات أخر ليس في شيء منها ذكر جزاء ولا غيره والكفارات لا يقياس عليها (ولم يلقنسان احدا حكم عليه فيه شيء وليس ما صنع) لارة كتاب الحرمه فعليه التوبة (قال مالك في الذي يجهل أو ينسى صيام ثلاثة أيام في الحج أو يعرض فيه أفلا يصومها حتى يقدم) بفتح الدال (بلده قال ليهذان وجد هديا والأفليم ثلاثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك) لأن الصيام بكل مكان سواء

(جامع الحج)\*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم وللذهبي من طريق يحيى القطان عن مالك حديثي الزهري (عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله القرشي التيمي المدني أبي محمد ثقة فاضل مات سنة مائة وأبوه طلحة أحد العشرة وفي رواية ابن جرير عند مسلم وصالح بن كيسان عند البخاري كلاهما عن ابن شهاب قال حدثني عيسى بن طلحة (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين (ابن العاصي) بالياء وحذفها والاثبات أصح وفي رواية ابن جرير حديثي عبد الله والبخاري عنه أن عبد الله حدثه وكذا في رواية صالح بن عبد الله حدثه (أنه قال وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم) على ناقته كما في رواية صالح بن البخاري ويونس عند مسلم بلفظ علي راحته ومعه عند أحمد والنسائي كلهم عن ابن شهاب فرواه يحيى القطان



عن مالك جلس في حجة الوداع فقام رجل محمول على أنه ركب ناقته وجلس عليها (لناس من بني) زاد  
التنيسي واليسابوري وغيرهما في حجة الوداع وفي رواية وقف عند الجحرة وأخرى فخطب يوم النحر قال  
عباس بن جعفر بعضهم بأنه وقف واحد ومعنى خطب أي علم الناس لأنهم من خطب الحج المشروعة قال  
ويحتمل أن ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجحرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر  
بعد صلاة الظهر وذلك في وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من  
مناسكهم وصوب النوى هذا الثاني قال المحافظ فان قيل لافرق بين الاحتمالين فإنه ليس في شيء  
من طريق حديث ابن عمرو وابن عباس بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار قلنا نعم لم يقع التصريح  
بذلك لكن في رواية ابن عباس أن بعض السائلين قال رويت بعد ما أميت فدل على أن النصبة كانت  
بعد الزوال لا طلاق المساء على ما بعده فكان السائل يعلم أن السنة روى الجحرة فحكي فلما أخرها إلى الزوال  
سأل عنه على أن حديث ابن عمرو يخرج واحد لا يعرف إلا من طريق الزهري ولا خلاف فيه بين  
اصحابه غاية أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخرون واجتمع من مرويهم ومروي ابن عباس أن ذلك كان يوم  
النحر بعد الزوال وهو على راحته يخطب عند الجحرة فإذا تقرر ذلك تبين أنها الخطبة المشروعة التي لم يقب  
المناسك فليس قوله خطب مجازا عن مجرد أنه لم يلزم بل هي حقيقة ولا يلزم من وقوعه عند الجحرة أن يكون  
حينئذ رماها في البخاري وغيره عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجحرات فذكر  
خطبته فلم يزل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى انتهى وقال الأبي ترجم البخاري الفتيا على الدابة  
عند الجحرة فهو يدل على أنها لم تكن خطبة (والناس يسألونه) وفي رواية فيمهلوا يسألونه وأخرى  
فطفق ناس يسألونه (فجاءه رجل) قال المحافظ لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد  
من سأل في هذه القصة وكانوا جماعة لكن في حديث اسماء بنت شريك عند الطحاوي وغيره كان  
الأعراب يسألونه فكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم (فقال له يا رسول الله أشعر) بضم العين  
أي أقطن يقال شمرت بالشئ شعورا إذا فطنت له وقيل الشعور العلم ولم يفهم في رواية مالك بفتح الشعور  
ويشتهر بنون عند مسلم بالفتح لم أشعر أن الرمي قبل الحلق (فحلفت) شعرا سي (يسأل ان النحر) وفي رواية  
قبل أن أذبح والفاء سببية جعل الحلق مسببا عن عدم الشعور كأنه بعد تركه قصيره (فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم النحر) وفي رواية ذبح (ولا حرج) قال عباس بن ليس أربابا لأعادة وتماها بأباحتها ففعل لأنه  
سأل عن أمر فرغ منه فالفى ففعل ذلك متى شئت ونفي الحرج بين في رفع القدية عن العامد والساهي  
وفي رفع الأثم عن الساهي وأما العامد فالأصل أن تارك السنة عمدا لا يأثم إلا أن يتهاون فيما ثم لا يتهاون  
للاترك (ثم جاء آخر فقال يا رسول الله لم أشعر) فطن أو أعلم زاد بنون أن الرمي قبل النحر (فخبرت)  
الجدى (قبل أن أرمي) الجحرة (قال أرم ولا حرج) أي لا ضيق عليك في ذلك زاد في رواية ابن جريج  
في الصحيحين وأشباه ذلك وفي رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم وقال آخر أفاضت إلى البيت  
قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج وفي رواية معمر بن عمار عند أحمد بن حنبل قال الرمي فحصل ما في حديث عبد  
الله بن عمرو السائل عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي والحلق قبل الرمي والأفاضة قبل  
الرمي والأوليان في حديث ابن عباس أيضا في الصحيحين وللدارقطني من حديثه أيضا السؤال عن الحلق  
قبل الرمي وكذا في حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي عند أحمد بن حنبل عن الأفاضة  
قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والأفاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر عند ابن  
حبان وغيره السؤال عن الأفاضة قبل الذبح وفي حديث اسماء بنت شريك السؤال عن السعي قبل  
الطواف وهو محمول على من سعى بمطواف التمدوم ثم طواف طواف الأفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى

قبل الطواف أي الركن فهذا ما تجد من مجموع الأحاديث وبقي عدة صور لم يذكرها الرواة أما  
اختصارا وأما لأنها لم تقع وباعت بالتقسيم أربعين صورة منها صورة الترتيب المتفق عليها وهي  
رمي جرة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الأفاضة وفي الصحيحين عن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى الجحرة فرماها ثم أتى منزله يعني فنحرو وقال للحالق جزوا لبي داود  
رمي ثم نحر ثم حلق راجع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب إلا أن ابن الجهم استثنى القارن فقال  
لا يحلق حتى يطوف كأنه لاحظ أنه في عمل الجحرة والعمره يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي  
وأجمع العلماء على الأجزاء في التقديم والتأخير إلا أنهم اختلفوا في الدم فأوجبوه مالك في تقديم الأفاضة  
على الرمي لأنه لم يقع في روايته حديث الباب ولا يلزم بزيادة غيره لأنه أثبت الناس في ابن شهاب وأوجب  
الفدية في تقديم الحلق على الرمي لوقوعه قبل شيء من التحلل وذهب أبو حنيفة إلى أن الترتيب واجب  
وعليه الدم في كل المخالفة وتأول لا حرج على نفي الأثم لأنه فعل على الجهل لا القصد فاسقط المخرج  
وعندهم الدم العلم بدليل قول السائل لم أشعر وذهب الجمهور والشافعي وأحمد في رواية إلى الجواز وعدم  
وجوب الدم في شيء لعدم قوله (قال) عبد الله بن عمرو (فأستحل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد  
في رواية يومئذ (عن شيء قد علم ولا أخر إلا قال أفعل ولا حرج) عليه فإنه ظاهر في نفي الأثم والفدية والدم  
لأن اسم الضيق يشمل ذلك قال الطحاوي يمكن يحتمل أنه لا أثم في ذلك الفعل لمن كان ناسيا أو جاهلا  
أي كالسائلين قال وأما من تعد المخالفة فيجب عليه الفدية وتعقب بأن وجوبها يحتاج إلى دليل  
ولو وجبت لبيته صلى الله عليه وسلم حينئذ وقت الحاجة فلا يجوز تأخيره قال الطبري ولم يسقط النبي  
صلى الله عليه وسلم المخرج إلا وقد أجزأ الفعل الأول لم يجز لا مبرأ لأعادة لأن الجهل والنسيان لا يضاعفان  
الحكم اللازم في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فلا يأثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الأعادة قال  
والعجب من يحمله قوله ولا حرج على نفي الأثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان  
الترتيب واجبا يجب تركه دم فليكن في الجميع والأفاضة تخصيص بعض دون بعض مع نعيم الشارع  
الجميع بنفي المخرج كذا قال وجوابه أن مالكا يخص من العموم تقديم الحلق على الرمي فأوجب فيه  
الفدية لعله أخرى وهي إلقاء الثفت قبل فعل شيء من التحلل وقد أوجب الله ورسوله الفدية على المريض  
أو من برأسه أذى إذا حلق قبل محل الحلق مع جواز ذلك له لضرورته فكيف بالجاهل والناسي  
وخص منه أيضا تقديم الأفاضة على الرمي ثلاثا يكون وسيلة إلى النساء والصبر قبل الرمي ولأنه خلاف  
الواقع منه صلى الله عليه وسلم وقد قال خذوا عني مناسككم ولم يثبت عنده زيادة ذلك في حديث الباب  
فلا يلزمه زيادة غيره وهو أثبت الناس في ابن شهاب ومحمد بن أبي حفصة زيادة الثقة ما لم يكن من لم يردّها أو وثق  
منه وابن أبي حفصة الذي روى ذلك عن ابن شهاب وإن كان صدوقا وروى له الشيخان لكنه يخطئ  
بل ضعفه النسائي واختلف قول ابن معين في تضعيفه وكان يحيى بن سعيد يتكلم فيه وقال أحمد في رواية  
أن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه وإن كان عالما فلا لقوله لم أشعر وأوجب أن الترتيب لو وجب لماسقط  
بالسهو كالترتيب بين السعي والطواف إذ لو سعى قبله وجبت إعادة السعي لكن قال ابن دقيق العيد  
ما قاله أحمد قوي لأن الدليل دل على وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله خذوا عني  
مناسككم وهذه الأحاديث المرخصة قد قرنت بقول السائل لم أشعر فيخص المحكم بهذه الحالة  
وتبقى حالة العهد على أصل وجوب الاتباع في الحج وأيضا الحكم إذا ترتب على وصف يمكن أنه معتبر لم يجز  
طرحه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه وقد علق به الحكم فلا يمكن طرحه بالحلق  
العبدية إذ لا يساويه والتمسك بقوله فاستل الخ لاشاره بأن الترتيب مطلقا غير مراعى جوابه أن هذا



الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حالة السائل والمطلق لا يدل على احد  
المخاصين فلا يبقى فيه حجة في حالة الامد انتهى وفيه وجوب اتباع افعاله صلى الله عليه وسلم لان الذين  
خالقوه لما علموا سألوا عن حكم ذلك وجواز سؤال العالم واقفا وراكبا ولا يعارضه ما روى عن مالك من  
كرهه ذكر العلم والحديث في الطريق لان الوقوف يعني لا يبد من الطرق لانه موقف عبادة وذكر وقت  
حاجة الى التعل لم خوف القوات اما بالزمان أو المكان وأخرجه البخاري في العلم عن اسماعيل وهناك عن  
عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك وتاب به جماعة عن ابن شهاب به في الصحيحين وغيرهما  
(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل) يتأف ثم  
فأبزنه رجع ومعناه (من غزوا ورجع أو عمرة بكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح المعجمة والراء ثم فاء  
أى مكان عال (من الارض) ولمسلم من رواية عبيد الله عن نافع اذا أوفى على نية أو فدفد كبرأى  
ارتفع على نية بمثلثة فنون فتحية هي العقبة وفدفد بفتح الفاء عن يمد كل دال مهملة لاشهرانه المكان  
المرتفع وقيل الارض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غلظ الاودية ذات الحصى  
(ثلاث تكبيرات) قال الطيبي وجه التكبير على الاماكن العالية هو نذب الذكرك عند تجدد الاحوال  
والثقلات وكان صلى الله عليه وسلم يراعى ذلك في الزمان والمكان وقال الحافظ الزين العراقي  
مناسبتة ان الاستعلاء محبوب للنفس وفيه ظهور ورغبة فيذبح للتباس به ان يذ كرهه ان الله أكبر  
من كل شئ ويكرر ذلك ويستظهره المزيدي (ثم يقول لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية بلا أو على البدلية  
من الضمير المستتر في الخبر المقدر أو من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها (وحده) حال أى منفرد  
(لا شريك له) عقلا لا شجاعة ولا ولا الحكم اله واحد في آيات أخرى وهو ثابت كيد لوحده لان المتصف بها  
لا شريك له (له الملك) ضم الميم السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات (وله الحمد) زاد في رواية للطبراني  
يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير (وهو على كل شئ قدير) قال الحافظ يحتمل انه كان يأتي بهذا  
الذي كرهه التكبير على المكان المرتفع ويحتمل انه يكمل الذي كرهه طلقا ثم يأتي بالتسبيح اذا مضى قال  
القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل اشارة الى انه المنفرد بما يجاد جميع الموجودات وانه المعبود في جميع  
الاماكن (آيون) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى نحن آيون جمع آيب بوزن راجع ومعناه أى راجعون  
الى الله وليس المراد الاخبار بمحض الرجوع فانه تحصل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي  
تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالاصناف المذكورة (تائبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو  
مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التقصير في العبادة وقوله صلى الله عليه وسلم لم توضع  
أو تعاملا لآفته أو المراد آفته وقد تستعمل التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد ان لا يع منه  
ذنب (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كلها رفع بتقدير نحن وقوله لربنا متعلق بساجدون أو بسائر  
الصفات على طريق التناسع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه بقوله وعده كما الله  
معنا من كثرة وقوله تعالى وعده الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض الآية  
وهذا في سفر الغزو ومناسبتة للجه والعمره قوله لتدخان المسجد الحرام ان شاء الله آمين (ونصر عبده)  
محمد صلى الله عليه وسلم (وهزم الأحزاب وحده) من غير فعل احدهم الا دمين ولا سبب من  
جهتهم وهذا معنى الحقيقة فان العبد وقوله خالق لربه والكل منه واليه ولو شاء ان يبد الكفار لاقبال  
لفعل وفيه التفويض الى الله تعالى قيل الأحزاب هنا كفار قريش ومن وافقهم الذين تحزبوا أى  
تجمعوا في غزوة الخندق ونزل فيهم سورة الأحزاب وقيل المراد أعم من ذلك أى الأحزاب الكفار في جميع  
الايام والمواطن قال الزووى والمشهور الاول قيل فيه نظر لانه يتوقف على ان هذا الذي كرهه شرع من

بعد الخندق وأجيب بأن غزواته صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة والمطابق منها لذلك  
غزوة الخندق لظاهر قوله تعالى ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وكفى الله المؤمنين القتال  
وقوله قبل ذلك اذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم رجلا وحجودا لم تروها الآية وأصل الحزب القطعة المجمعة  
من الناس فاللام اما جنسية أى كل من تحزب من الكفار واما عهدية والمراد من تقدم وهو الاقرب  
قال القرطبي ويحتمل ان يكون هذا الخبر معنى الدعاء أى اللهم اهزم الأحزاب والاول أظهر ثم ظاهر  
الحديث اختصاص ذلك بالغزو والحج والعمرة والمجهر وعلى انه يشرع قول ذلك في كل سفر طاعة كصلة  
رحم وطاب علم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة وانما اقتصر المحلى على الثلاث لانحصار سفره صلى  
الله عليه وسلم فيها وقيل يتعدى أيضا الى السفر المباح لان المسافر فيه لا ثواب له فلا يمنع عليه فعل  
ما يحصل له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لان مرتكبها الحوج الى تحصيل الثواب من غيره  
وتعقب بأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا معصية من الاكثار من ذكر الله وانما  
الزاع في خصوص هذا الذي كره في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم الى الاختصاص لكونها عبادات  
مخصوصة شرع لها ذلك كخصوص فتحته به كالد كالمأثور عقب الاذان وعقب الصلاة انتهى وفيه  
جواز الجمع في الدعاء والكلام بلا تكلف وانما ينهى عن المتكلف لانه يشغل عن الاخلاص ويقدر  
في التوبة ورواه البخاري هناك عن عبد الله بن يوسف وفي الدعوات عن اسماعيل ومسلم من طريق معن  
الثلاثة عن مالك به وتاب به عبيد الله وأيوب والضحاك عن نافع عن عبد الله بن عيسى (مالك عن ابراهيم بن عقبة)  
بالتأف ابن أبي عياش الاسدي مولا له المدي وثقه أحمد وابن معين والنسائي وروى عنه أيضا السفيانان  
وحاج بن زيد وابن المبارك وآخرون وقال ابن عبد البر ثقة حجة اسن من أخيه موسى ومحمد اسن منه وسمع  
ابراهيم من أم خالد بنت خالد بن سميدوهي من المبايعات وزعم ابن معين انهم موالها لم يتابع عليه  
والصواب انهم موالى آل الزبير كما قال مالك والبخاري وغيرهما له في الموطأ مرفوعا هذا الحديث الواحد  
(عن كريب مولى عبد الله بن عباس) مرسل عنده أكثر رواة الموطأ ورواه الشافعي وابن وهب  
ومحمد بن خالد وأبو عصب وعبد الله بن يوسف فزادوا (عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مر بأمرأة) ولمسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا  
من أنت قال رسول الله فرغت اليه امرأة صبي (وهي في محقتها) بكسر الميم كما جزم به الجوهري وغيره  
وحكى في المشارق الكسروا الفتح بلا ترجيح شبه المودج الا انه لا قوة عليها (نقل لها هذا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأخذت بضبعي صبي) بفتح الضاد المعجمة واسكان الموحدة وفتح العين مثني وهما  
باطن الساعد (كان معها) ولابي داود وفزع امرأة فأخذت بضبعي صبي فأخرجته من محقتها وهو  
بكسر الزاى أى ذعرت خوفاً ان يفوتها المصطفى وتعدر عليها سؤاله ويحتمل ان المراد بانفزع هذا الاستغاثة  
والاستغاثة أى استغاثت به أو بادرت أو قصدته صلى الله عليه وسلم (فقال لها هذا رسول الله قال نعم)  
له حج وزادها على السؤال (ولك أجر) ترغيبا لها قال عياض والجرها فيما تكافه من أمره في ذلك وتعليمه  
وتجنيبه ما يجنب المحرم وقال عمر وكثيرون ان الصبي يساب وتكتب حسنة له دون السيئات واختلف  
هل هو مخاطب على وجه الندب أو انما مخاطب لولى بحمله على أدب الشريعة للترين وهذا هو الصحيح  
وعلى هذا فلا يبعد ان الله سبحانه يدخر لى ثواب ما عمل قال النووي والصبي الذي يحرم عنه  
لولى الصبي عند نائه الولي الذي له النظر في ماله من أب أو جد أو وصي أو تقدم قاض أو ناظر ولا يصح  
احرام الام عنه الا ان تكون وصية أو مقدمة من التاخي وقيل صح احرامها واهرام العصبه وان لم يكن  
لهم نظر في المال لله الا بى وأقره وهو مقتضى مذهب مالك رحمه الله قال الشيخ مولى الدين لا يصح



الاستدلال بهذا الحديث على صحة الاحرام عنه مطلقا لاحتمال ان هذا الصبي كان ميمرا فأحرم هو  
عن نفسه وعلى تقدير انه لم يميز فاعل له ولما أحرم عنه وعلى تقدير انها التي أحرمت فاعلها واية مال وفيه  
المبادرة الى استفتاء العلماء والاخذ عنهم قبل فواتهم وجواز ركوب الحقة والمحمل وان كان الافضل الركوب  
على القتب في حق من أطاقه لكن الظاهر ان المحمل في حق المرأة أولى لانه استر لها وفيه مشروعية الحج  
بالصغار وبه قال الاثمة قال ابن عبد البر عليه جهور العلماء في كل قرن وقالت طائفة لا يحج بهم وهو قول  
لا يستعمل به ولا يرجع عليه وقال عياض لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان وانما منعه طائفة  
من أهل البدع لا يثبت اليهم بل هو مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واجماع الامة  
وفيه انعقاد حج الصبي وصحته ووقوعه فلا وانه مشاب عليه فيجب ما يجتنبه الكبير مما يجتنبه الاحرام  
ويلزمه من الفدية والهدى ما يلزمه وبه قال الاثمة الثلاثة والجمهور وقال أبو حنيفة لا ينقصد وانما  
يجنب من ذلك ويفعل للقرين ليفعله اذا بلغ قال المازري وغيره والحديث حجة للجمهور وتأوله الحنفية  
على انه انما يفعل به ذلك للقرين واحتمال ان الصبي كان بالغالا يصح اذا لا فائدة لقوله المذايح على  
انه في بعض طرق الحديث صرح بأنه صغير ويدل عليه رفعه ساله اذا لرفع الكبير ويدل له ايضا  
فأخذت بضبي صبي وهي في حقة وفي رواية فأخرجته من حقتها قال عياض وأجمعوا على انه لا يجوز به  
اذا بلغ عن حجة الفرض الا فرقة شذت فقالت يجوز به ولم يافت العلماء الى قولها وحكي ابن عبد البر عن  
داود في المملوك اذا حج قبل عتقه يجوز به عن حجة الاسلام دون الصبي وفرق بخطاب المملوك عنده  
به والصبي غير مخاطب وجهور العلماء على ان العبد لا يخاطب بالحج وانه لا يجوز به عن الفرض كالصبي  
وهذا الحديث رواه النسائي من طريق محمد بن خالد وابن وهب والطحاوي وغيره من طريق الشافعي وابن  
عبد البر عن طريق ابن أبي مصعب الاربعة عن مالك به متصلا وتامه سفيان بن عيينة عنده مسلم وأبي داود  
والنسائي وغيرهم ولم يختلف عليه في اتصاله وعبد العزيز بن أبي سلمة واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة كلاهما  
عند البيهقي موصولا وأخوه موسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق رواهما ابن عبد البر متصلا وسفيان  
الثوري مرسل في رواية ابن مهدي عنه عنده مسلم وهو موصولا في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه عند  
النسائي فاختلف عليه في وصله وارساله كما اختلف على مالك في ذلك والظاهر ان كلا من مالك وشيخه  
ابراهيم حدث به على الوجهين فان الرراة عن كل منهما بالوصل والارسال حفاظ ثقات ويقوى ذلك  
انه اختلف على ابن القاسم فرواه سحنون عنه عن مالك مرسل ورأه يوسف بن عمرو والحارث بن مسكين  
عنه عن مالك متصلا فكانه سمعه من مالك بالوجهين وقد أخرجه مسلم بالوجهين من طريق السفيانيين  
وكان البخاري ترك تخرجه في صحيحه لهذا الاختلاف لكن قال ابن عبد البر من وصل هذا الحديث  
واسنده فقله أولى وأصح والحديث صحيح سند ثابت الاتصال لا يضره قصير من قصيره لان الذين  
اسندوه حفاظ ثقات انتهى وسبقه الى ذلك الامام أحمد فصح وصله (مالك عن ابراهيم بن أبي عبلة)  
بفتح المهملة وسكون الموحدة واسمه شريك المصنف ابن ية طان العقيلي ثم الشامي يكنى ابا اسماعيل  
ثقة تابعي سمع انسا واما مة واثلة سكن الشام وبها مات سنة اثنين أو احدى وخمسين ومائة لمالك  
عنه مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن طلحة بن عبيد الله) بضم العين (ابن كزيب) بفتح الكاف  
وكسر الراء واسكان التحية وزاي منقوطة الخزازي وثقه أحمد والنسائي يكنى ابا الطريف وهو تابعي  
مات بالشام سنة ثمان عشرة ومائة ورواه من ظنه احد العشرة لانه تبي واسم جده عثمان وهذا خزازي  
وجده كزيب فحدثه مرسل وزعم ابن المذاهب ان الغرائب التي لا يوجد لها اسناد ولا تعلم احدا اسنده  
من قصوره الشديد فقد وصله الحجازي كفي المستدرک عن أبي الدرداء (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ماروي) بالبناء للجهول (الشیطان يوما) أي في يوم (هو فيه أصغر) أي اذل (ولا ادحر) باسكان  
الذال وفتح الحاء وبالراء مهملة اي بعد عن الخير قال تعالى مدحورا أي بعدا من رحمة الله  
(ولا احقر) اذل وأهون عند نفسه لانه عند الناس حترابدا (ولا اغبط) أشد غظا محيطا بكبده  
وهو أشد الحنق (منه في يوم عرفة وما ذاك الا اراى من تنزل الرحة) أي الملائكة الملائكة الملائكة  
على الواقفين بعرفة وهو له الله لا يجب ذلك وليس المراد انه يرى الرحمة نفسها ولعله رأى الملائكة  
تبسط أجنتها بالدعاء للحاج ويحتمل انه سمع الملائكة تقول غفر لهؤلاء ونحو ذلك فعلم انهم نزلوا بالرحمة  
وزيوت الملائكة للغيظ لا للاحرام قاله أبو عبد الملك البوني (وتجاءوا لله عن الذنوب العظيم) البكاثر التي  
زينها لهم الله وكان يؤذونهم لكانهم بها واثمة لهم منها الى الكفر لانها كما قيل يريد فيخذلوا في العذاب  
الايام مثله (الا ما رى يوم بدر) اول غزوة وقع فيها القتال وكانت في ثمانية المحجرة (قيل وما رى يوم  
بدر يا رسول الله قال اما) يا تخلف (انه قد رأى جبريل يزع) بفتح الياء والراء المنقوطة وعين مهملة  
أي يصف (الملائكة) للقتال ويمنعهم ان يخرج بعضهم عن بعض في الصف قال الشاعر  
ولا يزع النفس اللوح عن الهوى \* من الناس الا وافر العقل كامله  
وقيل معناه يكرههم قال ابن حبيب وليس كذلك اذ لو رأى ذلك لاحبه ولكنه رأى يعيهم للقتل والمعنى  
يهمي وازعاه ومنه قوله تعالى وحشر لسايمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزنون أي يحبس  
اولهم على آخرهم وفيه فضل الحج وشهود عرفة وسعة فضل الله على المذنبين وفي مسلم والنسائي وابن ماجه  
عن عائشة مرفوعا ما من يوم أكثر ان يفتح الله فيه عبيدا من النار من يوم عرفة وانه ليدنو بهم  
ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء ولا جد وصحبه ابن حبان والحاكم عن أبي هريرة رفته ان الله  
يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم انظروا الى عبادي جاؤني شعثا غبرا ووي ان خيعة وابن  
حبان والبخاري وابو يعلى وليبقى عن جابر رفته ما من يوم افضل عدا الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى  
الى سماء الدنيا فيباهي بأهل الارض أهل السماء فيقول انظروا الى عبادي جاؤني شعثا غبرا حين  
جاؤا من كل فج عميق يرجون رحمتي ولم يروا عة بي فلم يؤمأ أكثر عتق من النار من يوم عرفة زاد  
البيهقي تقول الملائكة ان فلانا فيهم وهو مرفق فيقول الله عز وجل قد ربه له (مالك عن زباد بن أبي  
زياد) ميسرة المدني الثقة العابد (هو بن عبد الله بن عياش) بتحسية ومجعة (ابن أبي ربيعة) القشبي  
الجزري الصحيح ابن البخاري (عن طلحة بن عبيد الله بن كزيب) الخزازي فكاهة مفتوحة أما بضم  
ففي عبد شمس من قريش قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله ولا احفظ بهذا الاسناد سندنا  
من وجه صحيح به واحاديث الفضائل لا يحتاج الى محتج به وقد جاء سندنا من حديث علي وابن عمرو  
ثم اخرج حديث علي من طريق ابن أبي شيبة وجاء ايضا عن أبي هريرة أخرجه البيهقي وهو حديث ابن عمرو  
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء) مبتدأ خبره (دعاء يوم عرفة) قال البخاري أي  
اعظمه ثوابا واقربه اجابة ويحتمل ان يريد به اليوم ويحتمل ان يريد بالحج خاصة (وافضل ما قلت أنا  
والنبيون من قبلي) ولفظ حديث علي أكثر دعائى ودعاء الانبياء في بعرفة (انه الله وحده  
لا شريك له) زاد في حديث أبي هريرة له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير وكذا  
في حديث علي لكن ليس فيه يحيي ويميت قال ابن عبد البر يريد انه أكثر ثوابا ويحتمل ان يدا فضل  
مادعاه والاول اظهر لانه أورد في تفضيل الاذكار بعضها على بعض والنبيون يدعون بأفضل الدعاء  
كل رفته تفضيل الدعاء بعضها على بعض والايام بعضها على بعض وان ذلك أفضل لذكرها كلها  
الاسلام رافقوني واليه ذهب جماعة وقال آخرون أفضله الحمد لله رب العالمين لان فيه معنى الشكر وفيه



من الاخلاص ما في لاله الا الله وافتتح الله كلامه به وختم به وهو آخره وروي اهل الجنة وروى كل فرقة  
 عما قالت احاديث كثيرة وساق جملة منها في التهذيب وقد قدم الامام هذا الحديث بسنده ومثله في الدعاء  
 وقدمت ثمة انه وقع في تجريد الخناخار لزين بن معاوية الاندلسي زيادة في اول هذا الحديث هي افضل  
 الايام يوم عرفة وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وافضل الدعاء الخ قال  
 الخناخار حديث لا يعرف حاله لانه لم يذكر حكاية ولا من ترجمه بل ادرجه في حديث الموطأ وهذا ولدت  
 هذه الزيادة في شيء من الموطآت فان كان له اصل احتمل ان يريد بالسبعين التحديد او المبالغة في الكثرة  
 وعلى كل حال من ماتت المزية انتهى وفي الهدى لابن القيم ما استفاد من السنة العوام ان وقفة  
 الجمعة تبدل لثنتين وسبعين حجة فيسأطل لا اصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد  
 من الصحابة التاب بن انتهى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب  
 الزهري له في الموطأ مرفوعا مائة واحد وثلاثون حديثا منها (عن أنس بن مالك) الانصاري خمسة  
 احاديث هذا ثانيا (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح) في رمضان سنة ثمان (وعلى  
 رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة ورفع الفاء ثم راعى قال صاحب المحكم ما يوجب من فضل  
 درع الحديد على الرأس مثل القاسوة وقال في التهذيب ما غطى الرأس من السلاح كالقبضة وشبهها  
 من الحديد كان أو غيره وقد زاد بشر بن عمر عن مالك من حديث ولا أعلم احدا ذكره غيره ولعله أراد في الموطأ  
 والا قد رواه خارجة عن مالك كذلك أخرجه الدارقطني ومسلم وأحمد وأصحاب السنن عن جابر  
 دخل صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام ورواه ابن عبد البر عن طريق مالك  
 عن أبي الزبير عن جابر وقال انه غريب عن مالك ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لا مكان ان المغفر  
 فوق العمامة انتهى اي وهي تحته وقاية رأسه من صلب الحديد قال غيره أو كانت العمامة السوداء معلقة  
 فوق المغفر إشارة للسود وثبت دينه وأنه لا يغير وجمع عياض باحتمال ان يكون اول دخوله كان  
 على رأسه المغفر ثم ازاله وليس العمامة بذلك فيمكن كل من أنس وجابر ما رآه ويؤيده ان في حديث  
 عمرو بن حريث انه صلى الله عليه وسلم لم يخطب الناس وعليه عمامة سوداء ورواه مسلم وكانت الخطبة عند  
 باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول فزعم المحاكم في الاكليل تمارض الحديثين متعة لانه انما يتحقق  
 التمارض اذا لم يكن الجمع وقد أمكن هذا ثلاث وجوه حسنة (فما نزع) أي المغفر (جاء رجل) قال  
 الخناخار لم يسم وكان مراده في رواية والا فقد جزم الفاسكهاني في شرح العمدة والكرواني بانه أبو برة وكذا  
 ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث (وقال له يا رسول الله ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة والطاء  
 المهملة ولا م اسماء عبد العزى فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله وم قال اسمه هلال التيس  
 عليه يا خله يعني بذلك وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح وقال لا تؤمنهم في حل ولا حر (متعلق باستار  
 الكعبة) وذلك كما ذكر الواقدي انه خرج الى الخندمة ليقاتل على راس ويده فناه فلما رأى خيل الله  
 والقتال دخله رعب حتى ما يستملك من الرعدة فرجع حتى انتهى الى الكعبة فنزل عن فرسه وطرح  
 سلاحه ودخل تحت أستارها فأخذ رجل من بني كعب سلاحه وفرسه فاستوى عليه وأخبر النبي صلى  
 الله عليه وسلم بذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقنوه) زاد الوليد بن مسلم عن مالك فقتل  
 أخرجه ابن عائد وصححه ابن جابر وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن السائب بن يزيد قال رأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يخرج من تحت أستار الكعبة ابن خطل ففترت عنه صبر ابن زينة ومقام  
 ابراهيم وقال لا يقتل قرشي بعد هذا صبر ارجاله ثقات الان في أبي معشر مالا واختلاف هل قاتله سعيد بن  
 حريث أو عمر بن الخطاب أو سعيد بن زيد أو أبو برة يفتح الموحدة واسكان الزايم ثم زاي

منقولة منقوطة الاسلي وهو أصح ما جاء في تبيين قائله ورجحه الواقدي وخبره بسلاذري وغير  
 وتحمل بقية الروايات المخالفة له على انهم ابتدروا قائله فكان المباشر منهم أبو برة وخبره ان شام في  
 تهذيب السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برة اشتركا في قتله قال ابن اسحاق وغيره وانما أمر بقتل ابن  
 خطل لانه أسلم فبعضه صلى الله عليه وسلم مصدقا وبعث معه رجلا من الانصار وكان معه مولى مسلم يخدمه  
 فنزل منزلا فأمر المولى ان يذبح ويسم ويصنع له طعاما وانما فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فقتله ثم ارتد ولمحق بمكة  
 واتخذ قنيتين تغنيان له بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم (قال مالك) جوابا عن كون المغفر على رأسه  
 (ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ) أي يوم فتح مكة (محرم) اذ لم يروا أحدا نه تحلل يومئذ  
 من احرامه وظاهره الحزم بذلك ولا ينافيه قوله (والله أعلم) لانها للتبرك والتقوية ووقع في البخاري  
 عن يحيى بن قزعة عن مالك ولم يكن فيما نرى والله أعلم يومئذ محرما وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن  
 مالك جرماء عند الدارقطني باسقاط فيما نرى والله أعلم يومئذ محرما وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن  
 مالك جرماء عند الدارقطني باسقاط فيما نرى والله أعلم يومئذ محرما وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن  
 احرام كافي مسلم وغيره ودخلها بلا احرام من الخصائص النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك  
 لغيره قال ابو عمر لا أعلم من تابعه على ذلك الا الحسن البصري وروى عن الشافعي والمشهور عنه انها  
 لا تدخل الا باحرام فان دخلها أساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك وجاعة وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه  
 حجة أو عمرة وفيه ان المحرم لا يحبر من وجب عليه لقتل وقال أبو حنيفة لا يجوز تأويل الحديث على انه  
 كان في الساعة التي أوج له القتل بها وأوجب بانه انما يجب له ساعة الدخول حتى استولى عليه او قتل  
 ابن خطل بعد ذلك وتعب بأن الساعة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر كافي مسند أحمد وقتل  
 ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لقوله فلما نزع المغفر ذلك عند استقراره بمكة فلا يستقيم هذا الجواب  
 وهذا الحديث رواه البخاري عن ابن شهاب عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن اسمعيل وفي المغازي عن يحيى بن  
 قزعة بفتح القاف والزاي والعين المهملة وفي اللباس عن أبي الوليد شام بن عبد الملك ومسلم عن القعني  
 ويحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد السبعة عن مالك به قال ابن عبد البر حديث انفرد به مالك لا يحفظ عن  
 غيره ولم يروا أحد عن الزهري سواه من طريق صحيح وقد روى عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ولا يكاد  
 يصح وروى أيضا من غير هذا الوجه ولا ثبت العلماء بالآلة اسنادا غير اسناد مالك وقد رواه عنه جماعة  
 من الاثمة يطول ذكرهم من اجلهم ابن جريج وكذلك قال الصلاح وغيره ان مالك كان قد ربه وقد تعقبه  
 المحافظ الزين العراقي في نكته بانه ورد من عدة طرق عن ابن شهاب من رواية ابن أخي الزهري عند الزائر  
 وابي أويس عند ابن سعد وابن عدي ومعه ذكره ابن عدي في الكامل والا وزاعى ذكره المزني قال  
 وروى ابن مسدي في معجم شيوخه ان أبا بكر بن العربي قال لابي جعفر بن الرخى حين ذكر انه لا يعرف  
 الا من حديث مالك عن الزهري قد ربه من ثلاث عشر طريقا غير طريق مالك فقال والله افدنا هذه  
 الفوائد فوعدهم ولم يخرج لهم شيئا قال المحافظ في نكته قد استبعد أهل أشيلة قول ابن العربي حتى قال  
 قائلهم

يا أهل حص ومن بها أو صيكم \* بالبر والتقوى وصية مشفق  
 فتذرعن العربي اسماء الدجى \* وخذوا الرواية عن امام متق  
 ان الفتى ذرب اللسان مهذب \* ان لم يجد خيرا صعبا يخلق

وعني بأهل حص أهل أشيلة قال وقد تبعت طرقه فوجدته كما قال ابن العربي بل أزيد فربما  
 من طريق الاربعة الذين ذكرهم شيخنا يعني العراقي ورواية معمر في معجم أبي بكر بن القري ورواية لا وزاعى  
 في فوائد مقام ومن رواية عقيل بن خالد في معجم أبي الحسين بن جبير وبنس بن يزيد في الارشاد للجلي







لهؤلاء (مالك انه سأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج) وهو ان يشترط ان يتحل حيث اصابه مانع (فقال او يصنع ذلك احدى وانكر ذلك) والى عدم جواز دفعه ذهب مالك وابو حنيفة والاكثر وكان ابن عمر يكره الاشتراط في الحج ويقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وباصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاماً فلا يفدي أو يصوم ان لم يجد هدياً رواه الشيخان والترمذي وغيرهم وذهب الشافعي وأحمد وطائفة الى جواز دفعه لحديث الصحابين وغيرهما عن عائشة دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطالب فقالت يا رسول الله اني اريد الحج واناشاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وفي الصحيح عن ابن عباس ان ضباعة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقبلة وانى اريد الحج فها تأمرني قال أهلي بالحج واشترطي ان محلي حيث تحبيني قال فأدركت وأجاب الاولون بأنها قضيت عين خاصة بضباعة اذ لا عموم فيها وتأوله آخرون على ان المراد التحلل بعمره وكذلك جاء مفسراً من رواية ابن المسيب انه صلى الله عليه وسلم أمر ضباعة ان تشتري اللهم الحج أردت فان تبسروا ولا فجرة وعن عروة ان عائشة قالت له هل تشتري اذا حججت قال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حبسني حبس فهو وعمره رواه الشافعي والبيهقي (سئل مالك هل يحبس الرجل لذابته من الحرم فقال لا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصعد شجرة ولا يتحلل خلاه والخلا ما يبس من النبات وقال صلى الله عليه وسلم الا الاذن وقديس عليه السنن الحاجة العامة اليه فان احتش فلا جزاء وقال الشافعي عليه القيمة ويجوز ان يرعى الابل في الحرم لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولو منع منه امتنع السفر في الحرم والمقام فيه لتعذر الاحتراز عنه قاله الباكي

(حج المرأة بفريضة محرم)\*

(قال مالك في الضرورة) فتح الصاد المهملة وضم الزا واسكان الواو وفتح الراء (من الله اعلم لم يخرج قط) تفسير للضرورة لصرفها النفقة وامساكها ويسمى من لم يتزوج ضرورة ايضاً لانه صر الماء في ظهروه وتبتل على مذهب الرهبانية ومنه قول النابغة

لوانها عرضت لاشمط راهب \* عبد الله ضرورة متلبد

وبكل من هذين فسر حديث أبي داود مرفوعاً لا ضرورة في الاسلام وبسالت وهو ان قتل في الحرم يقتل ولا يتبسل منه ان يقول اني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم خلافاً لما كان أهل الجاهلية يقولون لولى الدم هو ضرورة فلانهم (انها ان لم يكن لها ذومحرم يخرج منه أو كان لها فلم يتطع ان يخرج منها) لما منع قام به وكذا ان لم يرض (انها لا تترك فريضة الله عليها في الحج) بقوله والله على الناس حج البيت فدخل فيه النساء (واخرج في جماعة النساء) المأمونة للفرض اما التطوع فلا يخرج الامع محرم فليس المحرم أو الزوج شرطاً في وجوب حج الفرض عليها عنده وعند الشافعي اما التطوع فلا يخرج الامع أحدهما أو عليه وعلى السفر المباح حل حديث الموطأ الا في أو آخر كتاب الجماعة عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها راد في رواية في الصحابين أو زوج وبأنى ان شاء الله بسط الكلام عليه بدون الله ثمة ويدل على حله على ذلك الاجماع على ان المرأة اذا أسلمت بدار الحرب يلزمها الخروج الى بلاد الاسلام وان لم يكن معها ذومحرم فكذلك تحج الفريضة قياساً على الهجرة التي خص بها الحديث بالاجماع وكره مالك ان يخرج بها ابن زوجها وان كان ذا محرم منها قال الباكي وجهه ما ثبت للربايب من العداوة وقلة المراعاة والاشفاق والمحرم على طيب الذكرك قال وهذا في حال الانفراد والعدد اليسير اما القوافل

العظيمة والطرق العامرة المأمونة فهي مثل البلاد والا من يحصل لها دون نساء وذى محرم وروى ذلك عن الاوزاعي انتهى ولم يذكر كراهية هذا القيد عملاً باطلاق الحديث وهو اراج

(صيام المتع)\*

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة) أي بسبب فراغه منها بمحظورات الاحرام (الى الحج) أي الاحرام به بأن يكون أحرم بها في أشهره (لمن لم يجد هدياً) كقال تعالى فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم (ما بين أن يحل بالحج الى يوم عرفة) لانه اذا أهل بالحج لزمه الهدى فان لم يجد جازله الصوم وقيل الاهل بالحج لم يلزمه شيء فلم يجزله الصوم قبل الوجوب كما لا يجوز له نحر هدى المتع حينئذ (فان لم يصم صيام أيام متي) الثلاثة التي تلي يوم النحر يحتمل انها تريد ان الصيام قبل يوم النحر ابرأ للذمة وذلك ما موريه أو ترا وقت أداء أو أيام متي وقت قضاء وان صيام ما قبل يوم النحر مباح لكل مريد الصوم وصيام أيام متي ممنوعة الا للضرورة لمن لم يصم قبل ذلك ليكون صومه في حج امثالاً لقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وبعد متي لا يكون الصوم في الحج وقد قال بعض اصحاب الشافعي انها قضاء وظاهر المذهب انها أداء وان كان الصوم قبلها أفضل كاداء الصلاة أول الوقت قاله الباكي (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر انه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة رضي الله عنها) ومزان تأني الضر والناله لا يصومهما الا للتمتع ورأيه يصومه من بذره وقرق الباكي بأنه لا يتحقق بالحج لانه قد يتحل قبله ولا يجوز التحلل في اليومين قبله ونظيره ابن زرقون بأن الحج لا يمنع الصوم ومعظمه يوم عرفة ويجوز صومه لكل أحد وانما منع من صيام أيام التشريق لانها عيد ومحدث انها أيام أكل وشرب ثم عقب الحج بالحج بالنسبة ان في كل سفر في طاعة وفي كل مشقة ونواب عظيم فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

(كتاب الجهاد)\*

يكسر الجيم أصله المشقة يقال جهدت جهاداً بلغت المشقة وشرباً بذل الجهد في قتال الكفار ويطلق على مجاهدة النفس بتعلم أمور الدين ثم العمل بها ثم على تعاطيها وعلى مجاهدة الشيطان بدفع ما يأتي به من الشهوات وما يزينه من الشهوات وعلى مجاهدة الفساق باليد ثم اللسان ثم القلب وأما مجاهدة الكفار فباليد والمال واللسان والقلب وشرع بعد الهجرة اتفاقاً وللعلماء قولان مشهوران هل كان فرض عين أو كفاية وقال الماوردي كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح على كل من أسلم الى المدينة لنصر الاسلام وقال السهيلي كان عيناً على الانصار دون غيرهم ويؤيده ما يمتهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على ان يؤدوه وينصروه فخرج من قولهما انه كان عيناً على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم بل في حق الانصار اذا طرق المدينة طارق وفي حق المهاجرين اذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداءً ويؤيده ما وقع في قصة بدر وقد كان عيناً في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من عينه ولو لم يخرج وأما رده ففرض كفاية على المشهور الا ان تدعوا الحاجة اليه كان يدهم العدو ويهين الامام وتتأدى الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجهور لان الجزية تبدل عنه وانما يجب في السنة مرة اتفاقاً فبدلها كذلك وقيل يجب كلما أمكن وهو قوي قال بعضهم والتحقيق ان جهاد الكفار يتعين على كل مسلم إما يديه وإما يأسانه وإما بجاهه وإما بقلبه



(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مثل المجاهد في سبيل الله (زاد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً والله أعلم) من يجاهد في سبيله أي بمقتضيه أن كانت خالصة لأعلاء كلمته فذلك المجاهد في سبيله وإن كان في نيته حب المال والدنيا وكتب الكتاب الذي كره فتدأشرك مع سبيل الله الدنيا (كذا الصائم) نهاره (القائم) ليله للصلاة (الدائم) الذي لا يقتر (ضم التاء لا يضعف ولا ينكسر) (من صلاة ولا صيام) تطوعاً من كان كذلك فأجره مستمر كذلك المجاهد لا تضع ساعة من ساعاته بلا ثواب (حتى يرجع) من جهاده قال تعالى ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب إلا يتين ومثله بالصائم القائم لأنه محمل لنفسه عن الأكل والشرب والنوم والذات والمجاهد محمل لما على محاربة العدو وحاس له على من يقاؤه قال البوفي يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً صلياً لا يقتر لئلا ولا نهاراً ويحتمل أنه أراد التكثير ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة كذا الصائم القائم القائم بآيات الله زاد النسي من هذا الوجه الخاشع الراكع الساجد قال الباكي أحال ثواب الجهاد على الصائم القائم وإن كنا لا نعرف مقدار ما قرر الشرع من كثرته وعرف من عظمته قال عياض هذا تقويم عظيم للجهاد لأن الصيام وغيره مما ذكر من الفضائل قد عدلها كلها لمجاهد حتى صارت جميع حالات المجاهد وصرفاته المباحة تعدل أجر المواظب على الصلاة وغيرها وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي أحسن من الله لمن شاء انتهى ثم لا معارضة بين هذا وبين الخبر المأثور إلا أنه كبحير أعمالكم إلى أن قال ذكر الله إيمان المراد الذي كماله وهو ما اجتمع فيه ذكر اللسان والتب بالمشكر واستحضار عظمة الرب وهذا لا يعدل شيئاً وفضل المجاهد وغيره إنما هو بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد أو باعتبار أحوال الخاطبين كما مر مع مزيد حسن في باب ذكر الله من أواخر الصلاة وقال ابن دقيق العبد اقتباس يتقضى أن المجاهد أفضل الأعمال التي هي وسائل لأن المجاهد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإيجاد الكفر ودحضه ففضله بحسب فضل ذلك انتهى وأما حديث ابن عباس مرفوعاً ما العمل في أيام انضال منها في هذه الأيام يعني أيام عشر ذي الحجة قالوا ولا المجاهد في سبيل الله قال ولا المجاهد فيحتمل أن يخص به عموم حديث الباب وأما بخصوص عن خرج قاصداً لمخاطبة نفسه وماله فأصيب (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله) ولمسلم من رواية أبي زرعة عن أبي هريرة تفهم الله وللبخاري أنشد الله وكلمة بمعنى واحد ومحصله تحقيق الوعد المذكور في قوله تعالى أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وذلك التحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى وعبر صلى الله عليه وسلم عن تفضله تعالى بالثواب لفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة المخاطبين فيما تطمئن به نفوسهم (من جاهد في سبيله) الكفار عند الإطلاق شرعاً وإن كانت جميع أعمال البر في سبيله (لا يخرجهم من بيته إلا المجاهد في سبيله) ولا يجد والناس رجال ثقات عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه قال إيمان عبد من عبادي خرج مجاهداً في سبيلي ابتغاء مرضاتي ضمن أن ربه أن أرحمه بما أصاب من أجر أو غنية الحديث وأخرجه الترمذي وصححه من حديث عبادة يقول الله المجاهد في سبيلي هو على ضامن أن ربه رجعته بأجر أو غنية الحديث (وتصدق كلماته) قال النووي أي كلمة الشهادتين وقبل تصديق كلام الله تعالى في الأخبار بما للمجاهدين من عظيم الثواب قال والمعنى لا يخرجهم إلا التحصن بالإيمان والأخلاص لله تعالى (أن يدخله) أن استشهد (الجنة) بلا حساب ولا عذاب ولا مأثم وأخذة بذنب تكون الشهادة كفره لذنوبه

كما في الحديث الصحيح أو المراد يدخله الجنة ساعة موته كما ورد أن أرواح الشهداء تسرح في الجنة وقال تعالى أحياء عند ربهم يرزقون قاله الباكي وتبعه عياض وغيره دفعه لا يراد من قال ظاهر الحديث القدوة بين الشهيد والراجع سالماً لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو برده) بالنصب عطفاً على بدخوله وفي رواية الأوسى أو يرجعه بفتح أوله والنصب (إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر) خالصاً لم يغن شيئاً (أو غنية) مع أجره وكأنه سكت عنه لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذي بلا غنية والحامل على التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غن لا أجر له وليس بمرد لأن القواعد تنص أن الغنية أفضل منه وأتم أجره عند وجودها فالحديث صريح في عدم المحرمان لا في نفى الجمع وقال الكرماني معناه أن المجاهد إيماناً يستشهد أولاً والثاني لا ينكف من أجر أو غنية مع إمكان اجتماعهما فالقضية مانعة خلوها لجمع واجب أيضاً أن أوعى الواوونه جزم ابن عبد البر والقرطبي ورجحه التوربشتي وقد وقع بالواو ويحيى بن بكير في الموطأ لكن في رواية ابن بكير عن مالك مقال ولم يختلف رواية في أنها بأو وكذا المسلم عن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد بالواو لكن رواه جعفر القربابي وجماعة عن يحيى بأو وللنسي من طريق سعيد بن المسيب ومن طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة وأبي داود باسناد صحيح عن أبي امامة بالواو قال المحافظ فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين أن أوعى الواو كما هو مذهب نحاة الكوفيين لكن فيه إشكال صعب لاقتضائه من حيث المعنى وقوع الضمان بمجموع الأمرين أشكل من رجوع وقد لا يتفق ذلك فإن كثيراً من الغزاة يرجع بلا غنية فافترسه مدعى أنها بمعنى الواو أن كل غازي جمع له بين الأجر والغنية معاً انتهى وهذا الإشكال لابن دقيق العيد وأجاب الدماميني بأنه إنما يراد إذا كان القائل أنه التقسيم قد مر المراد بذكره هو من قوله فلا أجر إن فاتته الغنية الخ وإما أن سكت عنه فلا يتجه الإشكال إذ يحتمل أن التقدير أن يرجعه سالماً مع أجر وحده أو غنية وأجر كما مر ولتقسيم هذا الاعتبار صحيح والإشكال ساقط مع أنه لو سلم أن القائل بأنها التقسيم صرح بأن المراد أنه لا أجر إن فاتته الغنية وإن حصلت فلا يرد الإشكال أيضاً لا محتمل أن تنكير أجر لتعظيمه ويراد به الأجر الكامل فيكون معنى قوله إن فاتته الغنية الأجر الكامل وإن حصلت فلا يحصل له هذا الأجر المخصوص وهو الكامل فلا يلزم انتفاء مطلق الأجر عنه انتهى وقد روى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعاً ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيدون الغنية إلا تجعلوا ثلثي أجورهم من الأثرة ويبقى لهم الثلث فإن لم يصيبوا غنية تم لهم أجورهم قال المحافظ وهذا يؤيد التأويل الأول وإن الذي يغنم يرجع بأجره لكنه انقص من أجرهم لم يغنم فتكون الغنية في مقابلة جزء من أجزاء النزو فإذا قبل أجر الغنائم بما حصل له من الدنيا وقمته به بأجرهم لم يغنم مع اشتراكهما في التعب والمشقة كان أجرهم غنم دون أجرهم لم يغنم وهذا موافق لقول خباب في الحديث الصحيح فبما من مات ولم يأكل من أجره شيئاً واستشكل نقص ثواب المجاهد أخذ الغنية بمخالفته لما دل عليه أكثر الأحاديث واشتهر من تمدح النبي صلى الله عليه وسلم بحمل الغنية وجعلها من فضائل أمته فلم تقتض الأجر ما وقع التحديج بها وإضافاً لذلك يستلزم أن أجراً هل بدراً نقص من أجر أهل الأندلس أن هل بدراً أفضل باتفاق ذكر هذا الاستشكال ابن عبد البر وحكاة عياض وذكر أن بعضهم أجاب بضعف حديث ابن عمر ولأنه من رواية حميد بن عماري وليس بمشهور وهذا مردود لأنه لا حاجة به مسلم وثقة النسي وابن يونس وغيرهما ولا يعرف فيه تجريح لا خدوه منهم من جعل نص الأجر على غنية أخذت على غير وجهها وظهور فساد هذا الوجه يعني عن رده أذلو كان كذلك لم يبق لهم ثلث أجر ولا أقل منه ومنهم من جعله على



من قصد الغنية في ابتداء جهاده وحمل تمامه على من قصد المجاهد محض وفيه نظر لان الحديث صرح  
 بأن هذا القسم راجع الى من أخلص لقوله لا يخرج الا المجاهد الخ وقال عياض الوجه عندى اجراء  
 الحديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما ولم يجب عن الاشكال المتعلق بأهل بدر وقال ابن  
 دقيق العيد لا تعارض بين الحديثين بل الحكم فيما جاز على القياس لان الاجور متفاوت بحسب زيادة  
 المشقة لان لها دخلا في الاجور وانما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم يعني فلو تفتت الاجر لما كان السلف  
 الصالح يثابرون عليها فيمكن ان يجاب بأن أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لان  
 أخذها أول ما شرع كان عوناً على الدين وقوة لضعفاء المسلمين وهي مصلحة عظيمة يتقرب لها تقص الاجر  
 من حيث هو واما الجواب عن استحسالك ذلك بحال اهل بدر فالذي ينبغي ان التقابل بين كمال الاجر  
 ونقصه لمن يغزو بنفسه اذا لم يغتم أو يغزو فيغتم فغايته ان حال اهل بدر مثلاً عند عدم الغنية افضل منه  
 عند وجودها ولا ينبغي ذلك ان حالهم هم افضل من حال غيرهم من جهة أخرى ولم يرد فيهم نص انهم لم يغتموا  
 كان أجرهم بحاله من غير زيادة ولا يلزم من كونهم مغفورا لهم وانهم افضل المجاهدين ان لا يكون وراءهم  
 مرتبة أخرى واما الاعتراض بحال الغنائم فلا يرد الا يلزم من الحيل وفاء الاجر لكل غاز والمباح في الاصل  
 لا يستلزم الثواب بنفسه لكن ثبت ان أخذ الغنية وسلبها من الكفار يحصل الثواب ومع ذلك فصحة  
 ثبوت الفضل في أخذها ووجه التمدح به لا يلزم منه ان كل غاز يحصل له من أجر غزائه نظير من لم يغتم  
 شيئاً البتة قلت والذي مثل بأهل بدر أراد التحويل والا فلا امر على ما تقرر آخره بأنه لا يلزم من كونهم  
 مع أخذ الغنية انقص اجرا عما لو لم يحصل لهم غنية ان يكونوا في حال أخذها مفضولين بالنسبة الى من  
 بعدهم كمن شهد أحد الكونهم لم يغتموا شيئاً بل أجر البدرى في الاصل اضعاف أجر من بعده مثلاً ذلك  
 لو فرض ان أجر البدرى بلا غنية ستمائة واجر الاحدى مثلاً بلا غنية مائة فاذا نسبنا ذلك باعتبار حديث  
 ابن عمر وكان للبدرى لاخذ الغنية مائتان وهي ثلث الستمائة فيكون أكثر اجراً من الاحدى وانما امتاز  
 اهل بدر بذلك لانها اول غزوة شهدتها النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الكفار وكانت مبدأ اشتجار  
 الاسلام وقوة أهله فكان لمن شهدها مثل أجر من شهد المفازى التي بعدها جيعا فصارت لا يوازيها شيء  
 في الفضل واختار ابن عبد البر ان المراد بنقص أجر من غنم ان الذي لا يغتم يزداد أجره كجزءه على ما فاتته  
 من الغنية كما يؤثر من أصيب بحاله فكان الاجر ناقص عن المضاعفة بسبب الغنية عد ذلك كالتقص  
 من أصل الاجر ولا يخفى مباينة هذا التأويل لحديث عبد الله بن عمرو ذكر بعضهم فيه حكمة لطيفة بالغة  
 وذلك ان الله أعد للمجاهدين ثلاث كرامات دينويتان واخروية فالدينويتان السلامة والغنية والاخروية  
 دخول الجنة فاذا رجع سألنا عما فقد حصل له ثلثا ما أعد الله وبقي له الثلث وان رجع بلا غنية عوضه  
 الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاتته فكان معنى الحديث ان يقال للمجاهد اذا فاته شيء من أجر الدنيا  
 عوضته عنه ثواباً واما الثواب المختص بالمجاهد فيحصل للفريقين معا وغاية ما فيه غير النعمتين الدينويتين  
 الجنة وانما هي بفضل الله وفيه استعمال التمثيل في الاحكام وان الاعمال الصالحة لا تستلزم الثواب  
 لا عيانتها وانما يحصل بالنية الخالصة اجمالا وتفصيلا انتهى واخرجه البخارى في المحسن عن اسماعيل  
 وفي التوحيد عنه وعن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك به وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد  
 عن حماد بن عيسى (مالك عن زيد بن أسلم) العذوى مولا هم المدني (عن أبي صالح) ذكروان (السهمان) بائع السهم  
 (عن أبي هريرة) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل (زاد القمبي لثلاثة (رجل أجر) أى ثواب  
 (رجل ستر) بكسر فسكون أى سائر ثوبه ولحماله (وعلى رجل وزر) أى ثمن وجهه المحصر في الثلاثة  
 ان الذي يقتنيها إما ركوب أو تجارة وكل منهما امانان يقرن به ففعل طاعة وهو الاول أو معصية وهو

الاخير اولاً ولا وهو الثاني (فأما الذي هو له اجر فرجل ربطها في سبيل الله) أى اعد لها للجهاد (فأطال  
 لها) الخيل الذي ربطها فيه حتى تشرح للارعى (في مرج) بفتح الميم واسكان الراء وجم موضع كلا ولا أكثر  
 ما يطلق في الموضع المظمتن (اوروضة) بالشك من الراوى وأكثر ما يطلق الروضة في الموضع المرتفع  
 (فأصاب) أى اكلت وشربت ومشت (في طيلها) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتية فلام حبلها  
 الذي تربطه ويطول لها ترعى ويقال له طول بالواو المفتوحة أيضاً ولم يأت به رواية هنا كما زعم بعضهم  
 انما ورد في حديث أبي هريرة موقفاً عند البخارى ان فرس المجاهد ليست في طوله فيكتب له حسنات  
 (ذلك من المرج) الارض الواسعة ذات كلارعى فيه سمي به لانها تخرج فيه أى تشرح وتحي وتذهب  
 كيف شاءت (او الروضة) بالشك من الراوى كسابقه (كان) مأصابتها وفي نسخة كانت بالثاء ثبت  
 نظر المعنى ما (له حسنات) يوم القيامة يجدها موفورة (ولوانها قطعت طيلها ذلك فاستنت) بفتح القوقية  
 وشذ النون جرت بنشاط (شرفاً أو شرفين) بفتح المعجمة والراء والقاف مشوطاً وشوطين سمي به لان  
 العالى يشرف على ما يتوجه اليه والشرف العالى من الارض قبعت عن الموضع الذي ربطها فيه  
 ورعت في غيره (كانت آثارها) بالمد والمثناة في الارض بحوافرها عند خطواته (وأرواها) بمثلثة جمع روث  
 أى ثوابها لانها بعينها توزن (حسنات له) أى لصاحبها يوم القيامة (ولوانها مرت بنهر) بفتح الهاء  
 وسكونها (فشربت منه) بغير قصد صاحبها (و) الحال انه (لم يردان يسقى) بحذف المفعول وللقمبي  
 ان يسقى (به) أى من ذلك النهر (كان ذلك) أى شربها وارادته ان يسقى بغيره (له حسنات) يوم  
 القيامة وفيه ان الانسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة اذا قصد اجراً وان لم يقصد ذلك  
 بعينها وقال ابن المنير قيل انما اجر لان ذلك وقت لا يلتفت بشربها فيه فيغتم صاحبها بذلك فيؤجر وقيل  
 ان المراد حيث تشرب من ماء الغير بغير اذنه فيغتم صاحبها فيؤجر وكل ذلك عدول عن القصد (فهى له  
 أجر) في الوجهين (و) القسم الثاني الذي هو له ستر (رجل ربطها تغنياً) بفتح القوقية والمعجمة وكسر النون  
 الثقيلة وتحتية أى استغناء عن الناس يقال تغيت بمارزقى الله تعالى وتغانت تغانياً واستغنت  
 استغناء كلهما معنى والمعنى انه يطلب بئنا جهاداً وبما حصل من اجرتها من بركتها ونحو ذلك تغنياً عن سؤال  
 الناس (وتغنياً) عن سؤالهم وفي رواية سهيل عن أبيه عند مسلم واما الذي هو له ستر فالرجل يتخذها  
 تغنياً عما يكره وما يتجمل (ولم ينس حق الله في رقابها) بلا حساب اليها والقيام بفعلها والشفقة عليها  
 في ركوبها ونحو رقابها بالذكر لانها تستمر كثير في الحقوق اللازمة كقوله تعالى فتحرر برقية (ولا)  
 في (ظهورها) باطراق فعلها والحمل عليها في سبيل الله أولاً يحملها ما لا تطيقه ونحو ذلك هذا قول من  
 لم يوجب الزكاة في الخيل وهم الجمهور وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول جادواى حنيفة وخالفه صاحباه  
 قال ابو عمر لا اعلم احداً سبقه الى ذلك ولا جهة له في الحديث اطروق الاحتمال (فهى لذلك ستر) ستر من  
 المسكنة (و) الثالث الذي هو له وزر (رجل ربطها فخراً) بالنصب للتعليل أى لاجل الفخر أى تعظيماً  
 (ورباه) أى اظهار الطاعة والباطن بخلافه وفي رواية سهيل واما الذي هو عليه وزر فالذي يتخذها أشراً  
 وبطراً ورأى الناس (ونواء) بكسر النون والمدى مناواة وعداوة (لاهل الاسلام) قال الخليل ناوأته  
 الرجل ناهضته بالعداوة وحكى عياض ففتح النون وكسرها ويرى نواء بالمد مصدر انتهى والظاهر ان الواو  
 ثبت فعنه بعدا وقال البوني يروى نوى بفتح النون وكسرها ويرى نواء بالمد مصدر انتهى والظاهر ان الواو  
 فيه وفيما قبله معنى اولان هذه الاشياء قد تنفرد في الاشخاص وكل واحد منهم ما مذموم على حدته وفيه  
 بيان فضل الخيل وانها اذا تكون في نواصب الخير والبركة اذا اتخذت في طاعة أو مباح والا فمذمومة  
 كما قال (فهى على ذلك وزر) أى اثم وقد فهم بعض النسخ من الحديث المحصر في الثالثة فقال اتخذ الخيل



يخرج عن ان يكون مطلوباً أو مباحاً وممنوعاً فدخل في المطلوب الواجب والمندوب وفي المنوع المكروه  
والمحرم بحسب اختلاف المصنف واعتراض بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يتجمل  
فيه ذلك قد بطله ولم ينس حق الله فيها فيلحق بالمندوب والسرفية أنه صلى الله عليه وسلم غالباً إنما  
يعتني بدكر ما فيه من أومنع المباح الصريح فيسكت عنه لما علم أن سكوتاً عنه عفو ويمكن أن يقال  
القسم الثاني هو الأصل مباح إلا أنه ربما ارتقى إلى الذنب بالقصد بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه  
مطلوب (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر) بضمين هل لها حكم الخيل أو عن زكاتها وبه  
جزم الخطابي قال المحافظ لم أقف على تسمية السائل صريحاً ويحتمل أنه مصحفة بناجية عم الفرزدق  
أثوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فسميته يقول من يحمل مثقال ذرة خيراً به إلى آخر السورة  
فقلت ما بالي أن لا اسمع غيرها حسبي رواه أحمد والنسائي وصححه المحاكم وجرم في المقدمة بهذا الاحتمال  
(فقال لم ينزل) بالبناء لأنهم (على فيها شيء) منصوص وفي رواية ما أنزل الله على فيها (الاهذه الآية  
الجاءة) لكل الخيرات والمسررات (الفظة) بالقاء وشدة المجمة سماها جامعة لشمولها الأنواع من طاعة  
ومعصية وفائدة لا تقرأها في معناها قال أبو عبد الملك يحتمل أنه أراد لم يتكرر مثلهما في القرآن بلفظها ويحتمل  
أنها نزلت وحدها والفاذر المنفرد انتهى وقال ابن التين المراد أن الآية دللت على أن من عمل في اقتناء  
الحجر طاعة رأى ثواب ذلك وإن عمل بمعصية رأى عقابها وقال ابن عبد البر يعني أنها منفردة في عموم  
الخبر والشروا الآية أعم منها لأنها تعم كل خير وشرف أما الخبر فلا خلاف أن المؤمن يراه في قيامه وشباب  
عليه وأما الشرف ففتح المشقة قال وفيه أن ما قاله في الخيل كان يوحى أوله في الحجر لم ينزل على شيء  
الأنح وهذا بضم قول من قال أنه كان لا يتكلم إلا بوحى وتلا ما ينطق عن الهوى أن هو لا يوحى  
يوحى واحتج بحديث أوتيت الكتاب ومثله معه وقول عبد الله بن عمرو بآرسل الله أكتب كل ما سمع  
منك قال نعم قال في الرضى والغضب قال نعم فاني لا أقول إلا حقاً (فحمل مثقال ذرة) أي غلة صغيرة  
وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء (خبراً به ومن يحمل مثقال ذرة شراً به) قال ابن بطال فيه  
تأليم الاستنباط والقياس لأنه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهي الحجر بما ذكره من يحمل  
مثقال ذرة من خير أو شر وهذا نفس القياس الذي ينكره من لا فهم عنده وتعبه ابن المنير أنه ليس  
من القياس في شيء وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصحته خلافاً لمن أنكره ووقف وفيه صحة لا إثبات  
العمل بظواهر العموم وانها ملزمة حتى يدل دليل التخصيص وإشارة إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص  
والعام الظاهر وان الظاهر دون المنصوص في الدلالة وهو حجة أيضاً في عموم التكرار الواقعة في سياق الشرط  
نحو من عمل صالحاً فلنفسه وقد اتفق العلماء على عموم آية من يحمل التائبون بالعموم ومن لم يقل به قال  
ابن مسعود هذه أحكم آية في القرآن وأصدق وقال كعب الإخباري لا تزل الله على محمد آيتين أحصتا  
ما في التوراة من يحمل مثقال ذرة خيراً به ومن يحمل مثقال ذرة شراً به الحديث أخرجه البخاري في المساقاة  
عن عبد الله بن يوسف وفي المجاهد وعلامات النبوة عن القعني وفي التفسير وفي الاعتماد عن اسماعيل  
الثلاثة عن مالك به ورواه مسلم في الزكاة مطولاً من طرق عن زيد بن أسلم (مالك عن عبد الله بن عبد  
الرحمن بن عمر) بن حزم (الانصاري) أبي طوالة بضم المهملة المدني قاضيها العربي عبد العزيز مات سنة  
اربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك (عن عطاء بن يسار أنه قال) مرسل وماله لترمذي وحسنه من  
طريق بكير بن الأشج والنسائي وابن حبان من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن كلاهما عن عطاء بن يسار  
عن ابن عباس قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا يخبركم بخير الناس منزلاً قال الباغي أي  
أكثرهم ثواباً وأرفهم درجة قال عياض وهذا عام مخصوص بتقديره من خير الناس والأفلاء الذين

جاءوا الناس على الشرائع والسنن وقادروهم إلى الخير أفضل وكذا الصديقون كما جاء به الأحاديث ويؤيده  
أن في رواية للنسائي أن من خير الناس رجلاً عمل في سبيل الله على ظهر فرسه من التي للتبعض (رجل  
أخذ) اسم فاعل (بستان) بكسر العين بحام (فرسه) مجاهد في سبيل الله (لبدله نفسه وماله لله تعالى  
قال الباغي يريد أنه يواظب على ذلك ووصف بأنه أخذ بعنانه بمعنى أنه لا يخلو غلباً من ذلك راكاً  
أو قائداً إذا معظم أمره فوصف بذلك جميع أحواله وإن لم يكن أخذاً بعنانه في كثير منها وفي الصحيحين  
عن أبي سعيد قيل يا رسول الله أي الناس أفضل فقال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال المحافظ  
كان المراد بالمؤمن القائم بما تقين عليه القيام به وحصل هذه الفضيلة لا من اقتصر على الجهاد وأهمل  
الواجبات الغيبية وحده فظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تعالى ولما فيه من النفع  
المتعدى (الأنخيركم بخير الناس منزلاً) وفي رواية منزلة (بعده رجل معتزل في غنيمته) بضم المعجمة مصغراً  
إشارة إلى قائلها (يقم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعبد الله لا يشركه شيئاً) زاد في الطريق الموصولة ويعتزل  
شرباً للناس وفي حديث أبي سعيد قيل ثم من قال مؤمن في شعب من الشجرات يبقى الله ويدع الناس  
من شره وإنما كان تلو المجاهد في الفضل لأن مخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام فقد لا يفي هذا  
بهذا ففيه فضل العزلة لما فيها من السلامة من غيبة وأغو وغيره ما لكان قال الجمهور يحمل ذلك عند  
وقوع الفتنة حديث الترمذي مرفوعاً المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجراً  
من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس  
زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ورجل  
في شعب من هذه الشجرات يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير رواه مسلم وغيره والتزمذي  
وحسنه والمحاكم وصححه عن أبي هريرة أن رجلاً من شعب فيه عين عذبة فأعجبه فقال لو اعترلت ثم  
استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تغفل فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاة  
في بيته سبعين عاماً قال ابن عبد البر إنما وردت الأحاديث بكثرة الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون  
خالياً من الناس فكل موضع بعيد عنهم داخل في هذا المعنى (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري قال  
أخبرني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت (الانصاري) ويقال له عبد الله من الثقات (عن أبيه)  
الوليد يكنى أبا عباد ولد في العهد النبوي وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين من الهجرة (عن جده)  
عباد بن الصامت بن قيس الانصاري المخزومي أبي الوليد المدني البصري أحد الثقات قال سعيد بن عفير  
كان طوله عشرة أشرار مات بالمرلة سنة أربع وثلاثين وله ثنتان وسبعون سنة وقيل عاش إلى خلافة  
معاوية (قال ابن عسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليلة القعدة وضعت بايع معنى عاهد فعدي بعلى  
في قوله (على السمع) له باجابه أقواله (والطاعة) له بفعل ما يول قال الباغي السمع هنا يرجع إلى معنى  
الطاعة (في اليسر واليسر) أي يسر المال وعسره (والنشاط) بفتح الميم والمجتمعة بينهما فون ساكنة  
آخره طاء مهملة مصدر ميمي من النشاط (والكره) بفتح أوله ونالته مصدر ميمي أيضاً في وقت النشاط إلى  
امتنال أو أمره ووقت الكراهية كذلك وقال ابن التين الظاهر أن المراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج  
ليطابق قوله النشاط ويؤيده رواية أحمد من طريق اسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة في النشاط  
والكسل وقال الطبري أي عهداً بالتزام السمع والطاعة في حالتي الشدة والرخاء والضراء والسراء وإنما  
عبّر بالمفاعلة للبالغة والأيدان بأنه التزم لهما أيضاً بالأجر والثواب والشفاعة يوم الحساب على القيام  
بما التزموا زاد في رواية مسلم وعلى أثره علي بن (وان لا تنزع الأمر إلى الملك ولا مارة) أهله قال الباغي  
يحتمل أن هذا شرط على الانصار ومن ليس من قريش أن لا ينزعوا أهله وهم قريش ويحتمل أنه مما



أخذ على جميع الناس ان لا يمازوا من ولاه الله الاممهم وان كان فهم من صلح لذلك الامم انما صار  
غيره قال السيوطي الثاني هو الصحيح ويؤيد ما في مسند احمد زيادة وان رايت ان لك في الامم حقا وعند  
ابن حبان زيادة وان اكلوا مالك وضربوا ظهرك وفي البخاري زيادة لان تروا صكفا بواحا الى ظاهرا  
ما دبا انتهى وقال ابن عبد البر اختلاف في اهل اهل العدل والاحسان والفضل والدين فلا يمازعون  
لانهم اهل الله اما اهل الفسق والجور والظلم فليسوا باهل الا ترى قوله تعالى لا يتال عهدى الظالمين والى  
منارعة الظالم المجائر ذمت طوائف من المعتزلة وعامة المخوارج اما اهل السنة فقلوا الاختيار ان يكون  
الامام فاضلا عدلا محسنا فان لم يكن فاصبر على طاعة المجائر اولى من الخروج عليه فيه من استبدال  
الامم بالخوف ومروق الدماوشن الفسارات والفساد وذلك اعظم من الصبر على جورهم وفسقهم والاصول  
تشهد والعقل والدين ان اولى المكره من اولاهما بالترك (وان نقول) باللام (أو نقوم) بالميم شك من يحيى  
ابن سعيد ومالك وفيه دليل على الاتيان بالالفاظ ومراعاتها قاله ابن عبد البر (بالحق حينما كان  
لا يخاف في الله) أي في نصرة دينه (لومة لاثم) من الناس واللومة المرة من اللوم قال الزمخشري وفيها  
وفي التنكير ما لفتان كأنه قال لا يخاف شيئا قط من لوم احد من اللوم ولومة مصدر مضاف لفعله  
في المعنى وفيه تغيير المنكر على كل من قدر عليه وانه اذا لم يلحقه في تغييره الا اللوم الذي لا يتعدى الى الاذى  
وجب ان يغيره بيده فان لم يقدر فليسانه فان لم يقدر فليقلبه وكما وجبت مجاهدة الكفار حتى يظهر دين  
الله كما قال وجاهدوا في الله حق جهاده كذلك يجب مجاهدة كل من عاند الحق حتى يظهر على من  
قدر عليه قال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث عن مالك بهذا الاسناد جهوزا وانه وهو الصحيح  
وما خالفه عن مالك فليس بشيء واختلاف فيه على يحيى بن سعيد فذكره مبسوطا ضربت عنه لان الشيعين  
لم يلتفتا اليه واعتقدوا رواية مالك ومن واقعه فانخرجه البخاري في كتاب الاحكام عن اسماعيل عن مالك به  
ومسلم في البخاري من طريق عبد الله بن ادريس عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن عباد بن الوليد  
ابن عباد عن ابيه عن جده به (مالك عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة) عامر (بن الجراح) أحد  
العشرة (الى عمر بن الخطاب يذكركه جموعا من الروم وما يتخوف) بالبناء للفاعل والمفعول (منهم فكتب  
اليه عمر بن الخطاب اما بعد فانه مهمما ينزل جدي مؤمن من منزل) بضم المم وفتح الزاي مصدر واسم  
مكان وفتح الميم وكسر الزاي مكان نزول (شدة يجعل الله بعده فرجا وانه لن يلبس عيسى بن) وللجاء  
في المستدرك عن الحسن قال نوح النبي صلى الله عليه وسلم يوما مسرورا فرحا يضحك ويقول لن يلبس عيسى  
يسرين فان مع العيسر يسر ان مع العيسر يسر اسناده صحيح مرسل وقد رواه ابن مردويه عن جابر مرفوعا  
قال الباجي قيل ان وجه ذلك انه لا عرف الاسراف حتى استقر اراق المجنس فكان العسر الاول هو الثاني ولا  
نكر اليسر كان الاول فيه غير الثاني قال وقد قال البخاري عقب هذه الآية قوله هل تربصون بنا  
الا احدى الحسينين وهذا يقتضي ان اليسرين عنده الطفر بالمراد والاجر فالعسر لا يلبس هذين اليسرين  
لانه لا بد ان يحصل لأمر من احدهما قال وهذا سدى وجه ظاهر (وان الله تعالى يقول في كتابه يا أيها  
الذين آمنوا اصبروا) على الطاعات والمسابب وعن المعاصي (وصابروا) الكفار فلا يكونوا أشد  
صبرا منكم (وزابوا) اقيموا على الجهاد (واتقوا الله) في جميع أحوالكم (عليكم تفلحون) تفوزون  
بالجنة وتنجون من النار

(النهى عن ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقرآن  
بالمصنف أى وهذا القبط رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك (الى ارض العدو) الكفار فانتهى انما هو

عن السفر بالمصنف لا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل نفسه لا يمكن ان يفربه وهذا مراد البخاري  
بقوله قد سافر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهم يملكون القرآن واعتزضه الاسماعيلي بأنه لم يقل  
احدا من يحسن القرآن لا يفرض العدو في دارهم قال الحافظ هذا اعتراض من لم يفهم مراد البخاري  
وادعى المذهب ان مراده تقوية القول بالفرقة بين الجيش الكثير فيجوز والطائفة القليلة فيمنع (قال مالك  
وانما ذلك) أي النهى (مخافة ان يناله العدو) فيؤدى الى استهائه قال ابن عبد البر كذا قال يحيى  
الاندلسي وابن بكير واكثر الرواة عن مالك ورواه ابن وهب عنه فقال خشية ان يناله العدو فعمله من  
المرفوع وكذا قال عبد الله بن عمر وأيوب عن نافع نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو مخافة ان  
يناله العدو قال الحافظ اشار الى تغرد ابن وهب برفعهما عن مالك وليس كذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن  
مهيدي عن مالك عند ابن ماجه بل فقط مخافة ان يناله العدو ولم يجعله قول مالك وقد رفعها ابن اسحق  
أيضا عند احمد والبيهقي وأيوب عند مسلم فصح ان التعليل مرفوع وليس بدرج ولعل مالك كان يحزم  
برفعه ثم صار يشك فيه فجعله من تفسير نفسه قال ابن عبد البر أجمع الفتاوى ان لا يسافر بالمصنف في  
البراب والمسكر المخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف فنع مالك أيضا مطلقا فصل أبو خنيفة  
وأدار الشافعي الكراهة مع المخوف وجودا وعدما واستدل به على منع بيع المصنف من الكافر لعله  
المذكورة فيه وهو التمكن من استهائه ولا خلاف في تحريم ذلك انما اختلف هل يصح لو وقع ويؤمر  
بإزاله ملكه عنه أم لا واستدل به على منع تعليم الكافر القرآن وبه قال مالك مطلقا وأجاز أبو خنيفة  
مطلقا وعن الشافعي القولان وفصل بعض المالكية بين القليل لاجل مصلحة قيام الحجة عليهم فأجازوه  
وبين الكثير فنهوه ويؤيده كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل بعض آيات وتقل النوى الاتفاق  
على جواز الكتابة اليهم مثله زاد بعضهم منع بيع كتب فقه فيها آثار قال السبكي بل الا حسن ان يقال  
كتب علم وان لم يكن فيها آثار تعظيما للعلم الشرعي قال ولده التاج وينبغي منع ما يتعلق بالشرعي ككتب  
التحوي والفتاوى وهذا الحديث رواه البخاري وابوداود عن القعني ومسلم عن يحيى كليهما عن مالك به  
غير ان البخاري ومسلم لم يذكر التعليل للاختلاف في رفعه وذكره ابوداود فقط اراه مخافة الخ

(النهى عن قتل النساء والولدان في الغزو) \*

(مالك عن ابن شهاب عن ابن لكعب بن مالك) الانصاري (قال) مالك (حدثنا) أي ابن شهاب  
(قال) عن (عبد الرحمن بن كعب) الانصاري أي الخطاب المدني ثقة من كبار التابعين ويقال ولد في عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم ومات في خلافة سليمان قال ابن عبد البر كذا يحيى وابن القاسم وابن بكير وبشر  
ابن عمر وغيرهم وقال القعني حدثنا قال عبد الله بن كعب أو عبد الرحمن بالشك وقال ابن وهب عن  
ابن لكعب ولم يقل عبد الله ولا عبد الرحمن ولا حسب شيئا من ذلك واتفق رواية الموطأ على ارساله ولا أعلم  
أحدا أسنده عن مالك الا الوليد بن مسلم فقال عن أبيه (انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجنة) (الذي قتلوا ابن أبي الحقيق) بضم الحاء المهملة وقافين مصغروا وهو أوراقي اليهودي قال البخاري  
اسمه عبد الله ويقال سلام وبأثاني جزم ابن اسحاق وأفاذا الحافظ انه اسمه الاصلي وان الذي سماه عبد  
الله هو عبد الله بن أنيس كما أخرجه المحاكم في الاكليل من حديثه موطأ قال البخاري كان أوراقي  
يخبر ويقال في حصن له بأرض الحجاز ويحتمل ان حصنه كان قريبا من خيبر في طرف أرض الحجاز وعند  
موسى بن عقبة فطرقوا باب أبي رافع بخيبر فقتلوه في بيته وأخرج البخاري عن البراء بن عازب بعث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي رافع اليهودي رجلا من الانصار وأمر عليهم عبد الله ابن عتيك  
وكان أوراقي يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعين عليه وذكر ان عائشة عن غروقة انه كان ممن أعان



عظماؤهم وغيرهم من مشركي العرب بالمال الكثير على النبي صلى الله عليه وسلم وعند ابن عباس كان  
 حين حرب الأحزاب يوم الخندق فبعث إليه عبد الله بن عتيك و معه أربعة عبيد الله بن أنيس وأبنا قتادة  
 وموسى بن سنان والأسود بن خراشي ويقال فيه خراشي بن الأسود وبنوهم (عن قتل النساء والولدان)  
 فذهبوا إلى خيبر فكلموا فلما هدأت الأصوات جاؤا حتى قاموا على بابهم وقد قتلوا ابن عتيك لأنه كان  
 يربط باليهودية فاستفتح فقالت له امرأة أبي رافع من أنت قال جئت أبا رافع يهذبه وفي رواية فقالت من  
 أنت قالوا أنا ناس نلقن الميرة قالت ذاكم صاحبكم فادخلوا عليه فلما دخلنا أغلقنا عليها وعليها حجرة مخوفة  
 أن نحمل بيننا وبينه (قال ابن كعب) فكان رجل منهم أي الحصة الذين ذهبوا لقتله (يقول برحق)  
 بفتح الموحدة والراء الثقيلة والمهملة أي أظهرت (بنو امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح) وعند ابن سعد فلما  
 رأت السلاح أرادت أن تصيح فأشار إليها ابن عتيك بالسيف فسكتت وعند ابن اسحق فصاحت امرأته  
 فنوّهت بنا فمكن أنهم لما دخلوا صاحت صباحا لم يسمع ثم أرادت رفع صوتها ومداومة الصباح لتسمع  
 الجيران فرفعوا عليها السلاح فسكتت (فأرفع السيف عليها) لا قتلها (ثم أذكر نهي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فأكف) عن قتلها (ولو لا ذلك) أي نهي (استرحنا منها) وفي رواية ابن اسحق ولما صاحت  
 بنو أمية جعل الرجل منابر رفع عليها سيفه ثم يذكر نهي صلى الله عليه وسلم فيكف يده ولو لا ذلك أفرغنا  
 منها ليل فعلوه بأسيا فهم والذي يشرقه عبد الله بن عتيك كافي البخاري والقصة مدبوطة في السير  
 (مالك عن نافع) قال ابن عبد البر أرسله أكثر رواة الموطأ ووصله جماعة كعبد الرحمن بن مهدي وابن  
 بكير وأبي مصعب وعبد الله بن يوسف ومعن بن عيسى فقالوا مالك عن نافع (عن ابن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أي في بعض مغازيه) أي غزوة فتح مكة كافي الأوسط الطبراني عن ابن عمر (امرأة)  
 لم تسم (وقوله فأكبر ذلك) في رواية الطبراني فقار ما كانت هذه تقاتل (ونهي عن قتل النساء)  
 لضعفهن عن القتال (والبيان) لتصورهم عن فعل الكفر ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم  
 إما بالرق أو بالقدافين يجوز أن يقادى به وقد تفق الجميع كأنقل ابن بطل وغيره على منع القصد إلى  
 قتل النساء والصبيان وحكي الحارثي قولاً يجوز أن يقتلها على ظاهر حديث الصعب وزعم أنه ناسخ لأحاديث  
 النهي وهو غريب وقد أشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي روى الأئمة الستة عن  
 الصعب بن جثامة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب  
 من نسايتهم وذرايرهم قال هم منهم وفي ابن حبان عن الصعب أنه السائل والأولى الجمع بين الحديثين بأن  
 معنى قوله هم منهم أي في الحكم في تلك الحالة المسئول عنها وهي ما إذا لم يمكن الوصول إلى قتل الرجال  
 إلا بذلك وقد خيف على المسلمين فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم لم يمنع ذلك وليس المراد بأباحة قتلهم  
 بطريق انتقص إليهم مع القدرة على تركه جبايتهم ما بدون دعوى نسخ هذا وقد تابع مالك الليث بن سعد  
 وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر به في الصحيحين وغيرهما وهو يؤيد رواية من وصله عن  
 مالك وكانه حدث به بالوجهين (مالك عن يحيى بن سعيدان أبا بكر لصديق بعث جيوشا إلى الشام فخرج  
 الصديق (يحيى مع يزيد بن أبي سفيان) فخرج من حرب الأموي صحابي مشهور أمرة عمر على دمشق حتى  
 مات بها سنة تسع عشرة بطاعون (وكان) يزيد (أمير ربيع من تلك الأرباع) التي أمرها الصديق إلى  
 الشام وأمره الباقي أبو عبيدة ربيع وعمر بن العاصي ربيع وشرحبيل بن حسنة ربيع (فرعوا أن يزيد  
 قال لا يكر إيمان تركب وأما أنزل) حتى تنساوي في السير (وقال أبو بكر ما انت بنار وما أنا براكب  
 أني أحسب خطاي هذه في سبيل الله) لكونهم أمشيا في طاعة وقد اقتدى لصديق في ذلك بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن فخرج يحيى في ظل راحلة معاذ وركب لأمه صلى الله

عليه وسلم له بذلك فبشي معه ميلا كما عند أجدوا بني وبن عبد كز (ثم قال له أنك ستجد قوما زعموا  
 أنهم حبسوا) وقفوا (أنفسهم لله) وهم الرهبان (فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله) لكونهم  
 لا يقاتلون ولا يخاطبون الناس لا تعظيما لقلوبهم بل هم أبعد عن الله لأنهم يحسبون أنهم على شيء وما هم  
 (وسجد قوما فمحصوا) بفتح الفاء والمهملة وضم الصاد مهملة (عن أوساط رؤسهم من الشعر) قال ابن  
 حبيب يعني الشماسة وهم رؤساء النصارى جمع شماس (فأضرب ما فمحصوا عنه بالسيف) أي أقتلهم  
 (وأنى موصيك بعشر لا تقتل امرأة ولا صبيا) للنهي عن قتلها (ولا كبيراهما) لا قتال عنده  
 (ولا تقطن شجرة ثمرها) ربي للمسلمين (ولا تخزن عمارا) كذلك (ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لما كلة)  
 بفتح الكاف وضمها أي اكل (ولا تخرقن نحلا) بالحاء المهملة حيوان العسل (ولا تفرقه) قال  
 الأبهري رجاء أن يطير فيلحق بأرض المسلمين فينتفعون بها (ولا تقتل) للنهي عنه في القرآن (ولا تحبن)  
 بضم الموحدة تصمف عند اللقاء (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز) خامس أوسادس الخلفاء  
 الراشدين (كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا) وصله أحمد وسلم وأصحاب السنن من طريق  
 سفيان الثوري عن عاتقة بن مرثد عن سليمان بن بريدة (عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 إذا بعث سرية) فبيلة بمعنى فاعلة قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه سميت بذلك لأنها تكون  
 خلاصة العسكر وخيارهم من النبي النقيس وقيل لأنها تخفي ذهابها ففسر في خفية وهذا يقتضي أنها  
 أخذت من السر ولا يصح لاختلاف المادة لأن لام السرراء وهذه ياء قاله ابن الأثير وأحب بأن اختلافها  
 إنما يمنع الاشتقاق الصغير وهو رد فرج إلى أصل المناسبة بين ما في المعنى والحروف الأصلية وبحوزاته أريد  
 بالاختلاف مجرد الدلتان نسبة والاشتراك في أكثر الحروف قال ابن السكيت السرية من خمسة إلى ثمانية  
 وقال الخليل نحو أربع مائة وفي النهاية يبلغ أقصاها أربع مائة وفي رواية كان إذا أمر أمير على جيش  
 أو سرية وأوصاه في خاصته بقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم (يقول لهم اغزوا باسم الله) أي بدؤوا  
 بذكر الله (في سبيل الله) أي اخلصوا أياكم (تقاتلون من كفر بالله) كأنه بيان لسبيل الله جواب  
 عن سؤال اقتضاء كانه قيل ما هو فذكر العاطف (لا تغلوا) أي لا تخوفوا في الغم قال ابن قتيبة  
 سمى بذلك لأن أخذه يغله في متاعه أي يخفيه ونقل النووي الإجماع على أنه من الجائر (ولا تغدروا)  
 بكسر الدال ثلاثي أي لا تتركوا الوفاء (ولا تغلوا) بالتشديد للبالغة والتكثير أي لا تقطعوا القتلى  
 (ولا تغلوا وليدا) أي حيا وبقول صلى الله عليه وسلم لمن يؤمره (وقل ذلك لجيوشك وسراياك) وقوله  
 (إن شاء الله) لتبرك (ولسلام عليك) وفيه فوائد جمع عليها وهي تحريم الغدر والغلول وقتل الصبيان  
 إذا لم يقاتلوا وكرهه المثلثة واستحباب وصية الإمام امرأة وجيوشه بالقوى والرفق وتعريف ما يحتاجون  
 في غزاهم وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يستحب قاله النووي

\*(ما جاء في الوفاء بالامان)\*

(مالك عن رجل من أهل الكوفة) يقال هو سفيان الثوري ولا يعد ذلك فقد روى مالك عن يحيى بن  
 مضر الأندلسي عن الثوري قال الطبع لمنزود الموز قاله ابن عبد البر (ان عمر بن الخطاب كتب إلى  
 عامل) أي أمير (جيش) لم يسم (كان بعثه أنه باعني أن رجلا لا منكم يطبلون العلي) الرجل النخم من كبار  
 العجم وبعض العرب يلقب على الكافر مطلقا والجمع علوج علاج مثل حمل وجول وأعمال (حتى  
 إذا استند) صعد (في الجبل را متنع قال رجل مطرس) هي كلمة فارسية (يقول) أي معناه (لا تخف)  
 كذا يحيى مطرس بالهمزة المهملة ولغيره مترس قال الحافظ بفتح الميم وتشديد القوقه وأسكان الراء المهملة  
 وقد تحققت التاء وبه جزم بعض من لقيناه - من العجم وقيل بأسكان التاء وفتح الراء ووقع في الموطأ



رواية يحيى الاندلسي مطرس بالطاء بدل الشاء قال ابن قرقول هسي كلمة العجمية والظاهر ان الراوي  
فهم المثناة فصارت تشبه الباء كما يقع من كثير من الاندلسيين وفي البخاري قال عمر اذا قال مترس  
فقد آمنه ان الله يعلم الالمنة كلها الى اللغات واما انما ثمان وسبعون لغة مستشرة في ولد سام  
ومثلهما في ولد حام والبقية في ولد يافث (فاذا أدركه قتله واني والذي نفسي بيده) ان شاء ابقاها وان شاء  
انحذا (لا أعلم مكان واحد فعل ذلك الا ضربت عنقه قال يحيى سمعت مالكا يقول امس هذا الحديث)  
اي حديث عمر الموقوف عليه (بالجمع عليه وليس عليه العمل) اي قوله الا ضربت عنقه لانه لا يقتل  
من فعل ذلك وان كان حراما قال ابو عبد الملك يحتمل ان قسم عمر تغليظا لثلا يفعل ذلك احد وكذلك  
تفعل الائمة تخوف باغلظ شي يكون ويحتمل انه رأى ان قاتله لا خذسله بعد ان آمنه يكون محاربا  
فيجب عليه القتل بالحاربة لانه يقتل المسلم بالكافر حديث لا يقتل مسلم بكافر (وسئل مالك عن الاشارة  
بالايمان اي بمنزلة الكلام فقال نعم) فيحرم قضاة كما يحرم بالصرح (واني أرى ان يتقدم) بالبناء  
للفعل (الى الجيوش ان لا يقتلوا احدا اشاروا اليه بالايمان لان الاشارة عندى بمنزلة الكلام ولانه  
بلغني ان عبد الله بن عباس قال ما ختر) بفتح الحاء المعجمة والمثناة الغوية وراى قال الازهرى المحتر  
اقبح القدر (قوم بالعهد الاساط عليهم العدو) جزاء ما اجترحوه من نقض العهد المأثور بالوفاء به وهذا  
ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس بخمس ما نقض قوم العهد الاساط عليهم  
عدوهم وما حاكموا بغير ما نزل الله الا قساويم الفقير ولا ظهرت فيهم الفاحشة الا قساويم الموت  
ولا ملطفوا الميالك الامهوا النبات واخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة الا حبس عنهم القطر رواه ابن ماجه  
والطبراني وله شاهد عن ابن عمر مرفوعا نحوه عند ابن اسحق

**\* (العمل في من اعطى شيئاً في سبيل الله) \***

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت وادي القرى) بضم القاف وفتح الراء مقصوره وضع قرب المدينة لانه رأس الغزاة فنه يدخل الى وادي الشام (فشأنك به) يعني انه ما كرهه وانما قال ذلك خيفة ان يرجع المعطي فتتلف العطية ولم يبلغ صاحبه مراده فيها فاذا بلغ الوادي كان أغلب احواله ان لا يرجع حتى يغزو (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعطى) بالبناء للمفعول (الرجل الشيء في الغزو فيبلغ به رأس غزاته فهو له) ملكا وفيه حل ذلك للغزاي وان غنيا فليس كالمصدق (سئل مالك عن رجل اوجب على نفسه الغز فجهز حتى اذا اراد ان يخرج منه ما ابواه واحده ما فقال لا يكابرهما) أي لا يغالبهما ويمازيهما ولا ين رضاح لا أرى ان يكابرهما (والكن يؤخر ذلك الى عام آخر) وفي الصحيح جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال أحمي والدك قال نعم قال ففهم ما فجاهاه أي خصهما بجهاد النفس في رضاها ما وبرهما فمعر عن الشيء بضده لفهم المعنى لان ظاهره ايصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لهما وليس بمراد قطعاً وانما المراد القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال وفي مسلم قال ارجع الى والديك فأحسن محبتهم اوفى أبي داود ارجع فأضحكهما كما أبكيتهما وعنده ايضا ارجع فاستأذنها فان اذناك فجاهاه والا فبرهما قال الجمهور يحرم الجهاد اذا منع الابوان أو احدهما بشرط ان يكونا مسلمين لان برهما افرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين الجهاد فلاذر ففي ابن حبان جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم ما قال الجهاد قال فان لي والدين فقال أترك والديك خيراً فقال والذي بعثك بالحق لا جاهاه ولا تركتهما قال فانت اعلم فهذا محمول على جهاد فرض العين توفيقاً بين الاحاديث (فأما

الجمهار فاقارى ان رفته حتى يخرج به فان غشي ان يفند باعه وادسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه  
للغزو في السام الاخر ( فان كان وسرا يجد مثل جهازه ) يفتح الجيم وكسرها ( اذا خرج فليصنع بجهازه  
ما شاء ) اقدرته على تحصله

\* (جامع النقل في الغزو) \*

التغل بفتحين على المشهور وقد تسكن الفاء واحدا لانفال زيادة يرادها الفازي على نصيبه من الغنمة  
ومنه نقل الصلاة وهو ما عدا القرينة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعث سرية) في شعبان سنة ثمان قبل فتح مكة قاله ابن سعد وذكر غيره انها كانت في جادى  
وقيل في رمضان من السنة وكان اميرها ابو قتادة وكانوا خمسة عشر رجلا (فيها عبد الله بن عمر قبل)  
بسكر القاف وفتح الموحدة اى جهة (نجد) لاجل محاربهم وامره ان يشن عليهم الغارة  
فسار الليل وكن النهار فجمع على حاضر منهم عظيم فأحاط بهم وقتل منهم رجال فقتل من اشرف منهم  
(فتغوا بالا كثيرة) وفي رواية لمسلم فاصبنا بالا وغنما وذكرا هل السير انها ما شابه مير والفاشة  
(فكان سهما منهم) بضم السين وسكون الهاء جمع سهم اى نصيب كل واحد (اثني عشر بعيرا) وتوهم  
بعضهم ان ذلك جميع الانصاء قال النووي وهو غلط (او واحد عشر بعيرا) قال ابن عبد البر اتفق رواة  
الموطأ على روايته بالشك الا الوليد بن مسلم فرواه عن شعيب ومالك جميعا فقال اثني عشر فلم يشك وكانه  
جمل رواية مالك على رواية شعيب وهو منه غلط وكذا أخرجه ابو داود عن القعني عن مالك والليث  
بغير شك فكانه ايضا جمل رواية مالك على رواية الليث والقعني انما رواه في الموطأ على الشك فلا أدري  
امن القعني جاء هذا حين خاط حديث الليث بحديث مالك ام من ابي داود وقال سائر اصحاب نافع  
اثني عشر بعيرا بلا شك لم يقع الشك فيه الا من قبل مالك (ونقلوا) بضم النون مبنى للقول اى اعطى كل  
واحد منهم زيادة على السهم المستحق له (بعير بعيرا) واختلف الرواة في تقسم والتمثيل هل كانا مائة  
من امير ذلك الجيش او من النبي صلى الله عليه وسلم واحدهما من احدهما فلا بد من احدهما فلا بد من احدهما  
اسحاق عن نافع عن ابن عمر فخرجت فيها فأصبحت نهما كثيرا واعطانا اميرنا بعيرا لكل انسان ثم قدمنا  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقسم بيننا غنمتنا فأصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس واخرجه  
ابو داود ايضا من طريق شعيب بن ابي حمزة عن نافع عن ابن عمر قال بعشنا صلى الله عليه وسلم في جيش  
قبل نجد وانبعث سرية من الجيش فكان سهما من الجيش اثني عشر بعيرا وقل اهل السرية بعير بعيرا  
فكانت سهما منهم ثلاثة عشر بعيرا واخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته ان ذلك الجيش  
كان اربعة آلاف اى الذى خرجت منه السرية الخمسة عشر كما عند ابن سعد وغيره قال وظاهر رواية  
الليث عن نافع عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم اقر ذلك وأجازه  
لانه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده ايضا ونقل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعير بعيرا وهذا يحصل على التقرير فجميع الروايات قال النووي  
معناه ان امير السرية نقلهم فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم فجازت نسبة لكل منهم قال في الاستذكار  
في رواية مالك ان التغل من الخمس لامن رأس الغنمة وكذلك رواه عبيد الله وابوب عن نافع وفي رواية  
ابن اسحاق عنه انه من رأس الغنمة لكنه ليس كقولنا في نافع وفي الحديث ان الجيش اذا انفردت منه  
قطعة فغنت شيئا كانت الغنمة للجميع قال ابن عبد البر لا تختلف الفقهاء في ذلك اذا خرج الجيش جميعه  
ثم انفردت منه قطعة انتهت وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الاسلام فانه لا يشارك الجيش الخارج  
الى بلاد العدو بل قال ابن دقيق العيد في الحديث دلالة على ان المنقطع من الجيش عن الجيش الذى فيه



الامام - فرد بما يقفه - ونما قالوا بخيار كذا الجيش لهم اذا كانوا قريباً منهم يلحقهم عونه وغوثه لاحتاجوا  
 وهذا القيد في مذهب مالك وفيه مشروعية التفتيل ومعهما تخصيص من له اثر في الحرب بشئ  
 من المال وكره مالك ان يكون من امير الجيش كان يحرض على القتال ويعد بان ينقل الربع الى الثلث  
 قبل القسم لان القتال حينئذ يكون للدينيا فلا يجوز مثل - ذا ونحوه - عمرو بن شعيب بالنبي صلى الله  
 عليه وسلم دون من بعده ففيه رد على مدعى الاجماع على مشروعية واختلاف العلماء هل هو من اصل  
 الغنيمة او من الخمس او من خمس الخمس او من اربعة الخمس قال الخطابي والذي يقرب من حديث الباب  
 انه من الخمس لانه اضاف الاثني عشر الى سهمانهم فكانه اشار الى انه ثبت لهم استحقاقه من الاجناس  
 الاربعة الموزعة عليهم فيبقى النفل من الخمس ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى  
 وابوداود عن القعني كاهن عن مالك بن نافع في الصحيحين وغيرهما (مالك عن يحيى  
 ابن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس) يعني الصحابة (في الغزوات القديمة وغنائمهم)  
 وكان فيها ابل وغنم (يدلون) بكسر الدال من باب ضرب (البعير بعشر شياه) أي يجعلونها بمبادلة  
 أي مماثلة له وقائمة مقامه واصل ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين عن رافع بن  
 خديج كاهن النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة بتهامة فأخذنا ابلًا وغنماً فعدل عشر من الغنم  
 ببعير (قال مالك في الاجير في الغزو) نحو حراسة (انه ان كان شهيد) حضر (القتال وكان مع الناس  
 عند القتال وكان حرافه سهمه وان لم يفعل ذلك) أي لم شهد القتال وكان رقيقاً (فلا سهم له وأرى)  
 اعتقد (ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار) لا الغائب ولا الرقيق

\* (مالا يحب فيه الجنس

(قال مالك فيمن وجد بضم فكسر (من العدو على ساحل) أى شاطئ (البحر بأرض المسلمين  
فزعوا) أى العدو الذين وجدوا (انهم تجاروان البحرية لهم) بقاء وطاء معجمة ألقاهم  
فى الساحل (ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك إلا ان مراكبهم تكسرت واعطشوا فافترلوا بغير إذن  
المسلمين أرى ان ذلك للإمام يرى فيه مزايه ولا أرى لمن أخذهم فيهم خسا) لانهم لم يوجبوا عليهم  
يخجل ولا ركاب

• (ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس) •

(قال مالك لا ارى بذلك بأساً يا كل المسلمون اذا دخلوا ارض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله ان تقع المقاسم) لما في الصحيح عن ابن عمر كانصيب في مغازينا العسل والهنب زاد ابو نعيم والقوا كه والاسه اعلى والهن فئا كله ولا ترفعه والى هذا ذهب الجمهور والى انه يجوز ان كل القوت وما يصلح به وكل طعام يعتادا كله عموما والمعنى فيه ان الطعام يعزى دار الحرب فأبغى للضرورة وان لم تكن الضرورة ناجزة وفي الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن مغفل قال كان محاصرين قصر خيبر فرمى انسان يجرب فيه شحم فنزوت لاخذه فالتفت فاذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحييت منه زاد مسلم فاذا را رسول الله صلى الله عليه وسلم متبهما زاد الطيالسي فقال مولاي وروي ابن رهب ان صاحب المغنم كعب ابن عمر اخذ منه الجراب فقال صلى الله عليه وسلم خل بينه وبين جرابه وكأنه عرف شدة حاجته اليه فوقع له الاسه ثماره (قال مالك وانا ارى الابل والبق والغنم غزاة الطعام يا كل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كايأى كلون من الطعام) يجامع ان كلأما كؤل فيجوز ذبحه الا كل بشرط الحاجة كايأى (ولان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس الماسم ويسم بينهم اضر ذلك بالجوش)

وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار (فلاوى أساميا كل من ذلك كء على وجه المعروف) دون سرف  
(والحاجة اليه) فلا يجوز بلا حاجة (ولا ارى ان يدنو احد من ذلك شيئا يرجع به الى اهله) لان المباح  
الضرورة لا يستعداها وقال الزمري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى  
يأخذ ما لم ينه الامام وقال ابن المذور ودت الاحاديث الصحيحة بالتشديد في الغلول واتفق علماء لامصار  
على جواز كل الطعام وجاء الحديث بذلك فليتصر عليه وفي معناه لعلف واتفقوا على جواز ركوب دوابهم  
وليس ثيابهم واستعمال سلاحهم حال الحرب وردها راتقضاءها وشرط الارزاعى فيه اذن الامام وعليه  
ان يرده كلما فرغت حاجته ولا يستعمله في غير الحرب ولا ينتظر برده انتضاءها لانه لا يعرضه للهلاك وبجته  
حديث ابى داود باسناد حسن عن رويغ بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ  
دابة من الغنم يركبها حتى اذا أعجفها ردها الى المساقم وذكر في الثوب كذلك (وسئل مالك عن الرجل  
يصيب الطعام في ارض العدو فباع كل منه وبيز فيفضل منه شيء اى يخلع) أى يجوز (له ان يحدسه) يمنه  
(فيا كاه في الله او) ان يبعه قبل ان يقدم بلاده فينتفع به ثم قال مالك ان باعه وهو في الغزو ما يارى  
ان يجعل ثمنه في غنائم المسلمين) لانه انما يساح له الاكل للحاجة والبيع زائد عما يفتنع (وان بلغه  
بلده فلا يارى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان يسيرا فانها) لا يلتصق اليه لان كان كثيرا

(ما يرد قبل ان يقع الاسم مما اصاب العنق)

مالك انه بلغه) وصله البخاري من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (ان عبدا لعبد الله بن عمر ابق) اى هرب فلحق بالروم يوم اليرموك كما رآه عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عنه (وان فرسالة عار) بين وراء مخفقة مهملة بين يمين ما الف اى انطلق هاربا على وجهه قال البخاري مشفق من العير وهو حمار الوحش اى هرب قال ابن التين اراد انه قتل فعلمه في النصار وقال الخليل يسال عار الفرس والكلب عيارا اى افلت وزهب وقال الطبري يسال ذلك للفرس اذا فعله مرة بعد مرة ومنه قيل للبطال من الرجال لذي لا يثبت على طريقة عيار ومنه سهم عائر اذا لم يدرك من اى اتي (فأصابهم المشرق كون ثم غنمهما المسلمون فردا على عبد الله بن عمر وذلك قبل ان تصيبهما المقاسم) وفي البخاري عن عبيد الله عن نافع وار فرسالة عار فلحق بالروم فظهر عليه خالد فرده وله وللاسماعيلي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان على فرس يوم اتي المسلمون طيبا واسدا واقتحم القرس بابن عمر جفا فصرعه وسقط عبد الله فمار الفرس فأخذه العدو وأبى المسلمون يومئذ خالد بن الوليد بعثه ابوبكر فلما غزم العدو دخل فرسه عليه فصريح بأن قصة الفرس كانت في زمن ابي بكر وفي البخاري وابي داود من طريق عبد الله بن عمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق عبد له فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه خالد ابى الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فصريح بأن قصة الفرس في الزمن النبوي وقصة العبد بعده ووافق ابن غير اسماعيل ابن زكريا عن عبيد الله عند الاسماعيلي وصححه الداودي وانه كان في غزوة مؤتة وكذا صوبه ابن عبد البر (قال مالك فيما يصيب العدو من امول المسلمين انه ان ادرك قبل ان يقع فيه المقاسم فهو رد على اهله) لو وقع رد فرس ابن عمر وعبد له قبل ان يقسم في زمن ابي بكر والخباية متوافرون من غيرنا كما رويهم (واما ما وقعت فيه المقاسم فلا يرد على احد) وبه قال عمر وسمان والليث واحمد وآخرون وقيل عن الفقهاء السبعة وبه جاء حديث مرفوع عن ابن عباس ان رجلا وجد بعير له اصابه المشرق كون فقال صلى الله عليه وسلم ان اصبته قبل ان يقسم فهو لك وان اصبته بعد ما قسم اخذته بالغنمة



رواه الدارقطني بأسناد ضعيف لكنه يروي باثر ابن عمر وعن أبي حنيفة كقول مالك في الآتي  
فقال هو والثوري صاحبه أحق به مطلقا (وسئل مالك عن رجل حازا لشركون غلامه ثم غنمه المسلمون  
قال مالك صاحبه أولى) أحق به (بغير ثمن ولا قيمة ولا غرم) ما لم تصبه المقاسم فإن وقعت فيه (المقاسم  
فإن أرى أن يكون الغلام لسيدته بالثمن إن شاء) لأن دار الحرب لها شبهة الملك وقال الشافعي وجماعة  
لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئا من مال المسلمين وأصاحبه أخذوه قبل الغنمة وبعدها وعن علي والزهرى  
وعمر بن دينار والحسن لا يرد أصلا ويحتص به الفاسقون (قال مالك في أم ولد رجل من المسلمين حازها  
المشركون ثم غنمها المسلمون فقصت في المقاسم ثم عرفها سيدها بعد القسم أنها لا تترك) بعد جريان  
الحرية قيمها بامومة الولد (وأرى أن يقتديها الإمام بسيدها) من الفقه (فإن لم يفعل فعلى سيدها) وجوبا  
كإدله عليه لفظ علي (أن يقتديها ولا يدها) بالرفع والنصب (ولا أرى للذي صار له أن يسترقها  
ولا يستحل فرجها) لجريان الحرية فيها (ونما هي بمنزلة المحرة) إذا حازها المحريون ثم ظهر عليهم  
لا تترك ولا يحل فرجها وعمل كونه بمنزلة قولها (لأن سيدها يكلف أن يقتديها إذا جرح) (فإن  
إنسانا) فهذا بمنزلة ذلك (وحيث أنه ليس له أن يسلم أم ولده تترك ويستحل فرجها) فالقاء للتفريق  
على ما قبله (وسئل مالك عن الرجل يخرج إلى العدو في المفاداة) لما أسروه من المسلمين (أو التجارة يشتري  
المحرر أو العبد أو يوهب له) ما الحكم (فقال أما المحرقان اشتراه به) بأمره أو بغير أمره (دين) خبران  
وفي نسخة بالنصب بتقدير يكون دينيا (عليه ولا يسترق) لوجوب فدائه على نفسه وحرمة مقامه  
مع قدرته على الفداء فوجب رجوعه عليه لأنه اشتراه بما كان يلزمه وهو مقدم على جماعة المسلمين  
في فداء نفسه إذا قدر عليه قاله أبو عمر (وإن كان وهب له فهو حر ليس عليه شيء إلا أن يكون الرجل أعطى  
فيه شيئا مكافأة) بالهبة على الهبة (فهو دين على المحرر بمنزلة ما اشتري به) لأن هبة الثواب كالبيع  
(وأما العبدان سيده الأول مخير فيه إن شاء أن يأخذه ويدفع إلى الذي اشتراه منه فذلك له وإن أحب  
أن يسلمه أسلمه) لمن اشتراه (وإن كان وهب له فسيده الأول أحق به ولا شيء عليه إلا أن يكون الرجل أعطى  
فيه شيئا مكافأة فيكون ما أعطى فيه غراما) ضم فكون مصدر غرم أي يؤدى (على سيده إن أحب  
أن يقتديه) وإن أحب تركه له وسواء اشتراه بأذن سيده أم بغير إذنه فليزمه ما اشتراه به إلا أن يكون أكثر  
من قيمته مما لا يتغلب عليه فيخير

\*(ما جاء في السابق في النفل)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عمر) ضم العيين كما رواه الأكرول يحيى وقوم عمر وفتح  
العيين وللشافعي عن ابن كثير ولم يسمه وهما أخوار وعمر بالضم أجل وأشهر وهو الذي في الموطأ وليس  
لهمرو بالفتح إلا عند من صحفه قاله ابن عبد البر (ابن كثير) بثلاثة (ابن الفخ) بالفاء والمجاء للمهملة المدنى  
مولى أبي أيوب الأنصاري وثقه النسائي وغيره وهو تابعي صغير وذكره ابن حبان في اتباع السابعة  
(عن أبي محمد) نافع بن عباس بموحدة ومهملة أو مختلطة ومجمعة معروف باسمه وكنيته المدنى الأقرع  
الثقة (مولى أبي قتادة) حقيقة كجزم النسائي والبخلي وغيرهما وخزم ابن حبان وغيره أنه قيل  
له ذلك للزومه وكان مولى عقيلة الغفارية (عن أبي قتادة) الحارث أو النجاشي أو عمرو (ابن أبي بكر  
الراء) وسكون الموحدة فهملة الأنصاري السلي ففتح المدنى شهد أحدا أو ما بعدها ولم يصح  
شهوده بدرا ومات سنة أربع وخمسين على الأصح الأشهر (أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عام حنين) بمهملة ووزن وأدينه وبين مكة ثلاثمائة سال في سنة ثمان عقب فتح مكة (فلما  
التقينا) مع المشركين (كانت المسلمين جولة) بفتح الجيم وسكون الواو أي حركة فيها اختلاط وتقدم

وتأخر وعبر بذلك ترازا عن لفظ هزيمة ولم تكن هذه الجولة في الجيوش كلها بل ثبت النبي صلى الله عليه  
وسلم وطائفة معه أكثر ما قيل فيهم مائة وقد نقلوا الإجماع على أنه لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم  
الأنهزام لم يروقط أنه انهزم في موطن بل الأحاديث الصحيحة بأقدامه وثباته في جميع المواطن لا سيما  
يوم حنين فإنه جعل يركض بقلته نحو الكفار ويقول

أنا النبي لا كذب \* أنا ابن عبد المطلب

ثم نزل عن الغلة واستنهز ثم قبض قبضة من تراب ثم استقبل به وهوهم فقال شامت الوجوه فما  
خلق الله منهم إنسانا إلا ملا عليه ترابا بذلك القصة فلو انهزم من ثم تراجع إليه من ولي من المسلمين  
(قال) أبو قتادة (فرايت رجلا من المشركين قد عدل رجلا من المسلمين) أي ظهر عليه وأشرف على قتله  
وصرعه وجلس عليه ليقبله قال الحافظ لم أقف على اسمهما (قال فاستدبرت له) من الاستدارة وبروى  
فاستدبرت من الاستدبار (حتى أتته من ورائه فضرته بالسيف) وفي رواية الليث عن يحيى بن سعيد  
عند البخاري نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلا من المشركين وآخر يحتسله من ورائه لئلا يلقه  
فأسرعت إلى الذي يحتسله فرفع يده ليضربني فأضرب يده نقطة ثم أخذني فضمني قال الحافظ  
يحتسله بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة وكسر الفوقية أي يريد أخذه على غرة وعرف منه أن ضمير ضربه  
لهذا الثاني الذي يريد أن يحتل المسلم (على جبل عاتقه) بفتح المهملة وسكون الموحدة عرق أو عصب  
عند موضع الرداء من العنق بين العنق والمنكب وعرف أن قوله في رواية الليث فأضرب يده نقطة  
أن المراد باليد الذراع والعنق زاد التنبيس فقطعت الدرع أي التي كان لا يسهل وأخلصت  
الضربة إلى يده فقطعتها (فأقبل علي فضمني ضمة وجدت من هارج الموت) أي شدة كشدته ويحتل  
قاربت الموت وفيه أشعار بأن هذا المشرك كان شديد القوة جدا (ثم أدركه الموت فأرسلني) أي  
أطلقني (قال فلقيت عمر) فيه حذف بينه رواية الليث ففحل ودفعته ثم قتله وانهزم المسلمون وانهزمت  
معهم فاذا بعمر (بن الخطاب) قاتل ما بال الناس (قدولوا) فقال امرأته (أي حكم الله وما قضى به والمراد  
ما حل الناس بعد التولي فقال لمرأته غالب والمأقبة للثنين) ثم إن الناس رجعوا (تراجعوا إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم حين قال للعباس ناد يا معشر الأنصار يا أصحاب البصرة يا أصحاب سورة البقرة  
فلما سمعوا نداءه أقبلوا كأنهم الابل وفي رواية البقرة إذا حنت على أولادها تقولون يا أبا بكر يا أبا بكر  
فراجعوا فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يصدقوا الحجة فاقبلوا مع الكفار فقال الآن حيي الوطيس  
وانزل الله سبحانه على رسوله وعلى المؤمنين وانزل جنودا وقتل كثير من المشركين وانهزم  
من كل ناحية وأفاه الله على رسوله أم والمهم ونساءهم وأبناءهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من قتل قتيلا) أوقع القتل على المتول باعتبار ما آل إليه (من ملبوس وغيره عن الجهور وعن أحمد  
فله سلبه) بفتح المهملة واللام (وعن الشافعي يختص بأداة الحرب وأتق الجهور على أنه لا يقبل قول مدعيه بلاينة  
لا تدن) (عن الشافعي يختص بأداة الحرب وأتق الجهور على أنه لا يقبل قول مدعيه بلاينة  
تشهد له أنه قتله فله يوم قوله له عليه بيته وعن الأوزاعي يقبل بلاينة لأنه صلى الله عليه وسلم أعطاه  
لأبي قتادة بلاينة وفيه نظر في معاري الواقدي أن أوس بن خولى شهد له وعلى تقدير أن لا يصح فيحمل  
على أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه القاتل طريق من الطرق ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء  
أن البيعة هنا شاهد واحد يكفي به (قال) أبو قتادة (فقتل ثم قلت من يشهد لي) بقتل ذلك الرجل  
(ثم جلست ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل قتيلا له عليه بيته فله سلبه) قال فقتل ثم  
قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال (صلى الله عليه وسلم) (ذلك) القول المرة (الثالثة) فقتل فقال



رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا باقتادة) تقوم وتقع (قال فاقصصت عليه القصة) وفي حديث  
انس عند احمد قال ابو قتادة اني ضربت رجلا على جبل الماتق وعليه درع فاجعلت عنه (فقال رجل  
من القوم) وفي رواية الليث من جلسائه قال الحافظ الم حافظ على اسمه وذكر الواقدي ان اسمه اسود  
ابن خزاعي وفيه نظر لان في الرواية الصحيحة ان الذي اخذ السلب قرشي (صدق يا رسول الله) ابو  
قتادة (وسلب ذلك القليل عندي فأرضه) بهمة قطع وكسر الهاء (منه يا رسول الله فقال ابو بكر  
الصديق لا هاء الله) بالالفين بهمة قطع على المشهور في الرواية وروى أيضا بلام بعد الهاء من غير  
الظهار شيء من الالفين ويجوز اظهار الف واحدة بلا همزة نحو التقت حانت البطان وحذف الالف  
وثبت همزة القطع وفيه الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ولم يسمع الا مع الله فلا يقال لاها  
الرجن كما سمع لا والرجن وقال ابو حاتم السجستاني العرب تقول لاها الله بالهمزة القياس تركه وقال  
الداردي روى برفع الله اي يا بني الله وقال غيره ان ثبت الرفع راية فهما للتنبيه والله مبتدأ ولا يمد خبره  
ولا ينفى تكافؤه وقد نقل الاثمة الاتفاق على الجوز فلا يلتفت الى غيره وهو قسم أي لا والله (انما) بكسر  
الالف ثم ذال معجمة منونة كافي جميع الروايات المعتمدة والاصول المحققة من الصحيحين وغيرهما  
وقال الخطابي مكذاب رويته المحدثون وانما هو في كلام العرب لاها الله ذاوهاها بمنزلة الواو والمعنى لا والله  
يكون ذاو نقل عياض في المشارق عن اسماعيل القاضي عن المازني قول الرواة لاها الله اذا خطأ  
والصواب لاها الله ذا أي ذايعني وقسمي وقال ابو زيد ليس في كلامهم اذا واما هو ذاوهي صلة في الكلام  
أي لا والله هذا ما قسم به وتوارد كثير من تكلم على هذا الحديث ان لفظ اذا خطأ وانما عودا وقال ابو البقاء  
يمكن توجيه الرواية بأن التقدير لا والله لا يعطى اذا ويكون لا يمد الخ تا كيد اللحن المذكور وموضحا  
للسبب فيه وقال الطيبي الرواية صحيحة والمعنى صحيح كقولك ان قال لك أقول كذا والله اذا أقول  
فالتقدير والله اذا لا يمد الخ ويحتمل ان تكون اذا زائدة كما قال ابو البقاء في قول الحماسي  
اذا القام بنصري معشر خشن في جواب قوله

لو كنت من مازن لم تستج ابلي \* بنو الاقطعة من ذهل بن شيبان

وقال القرطبي في المفهم الرواية صواب فالهاء عوض عن واو القسم لان العرب تقول في القسم الله لا فلان  
بعد الهمزة قصر هاء فكانهم عوضوا من الهمزة هاء فتسألوا الله ان يقارب مخرجهما ولذا قالوا بالمد  
والقصر وتحقق ان الذي مذهب الهاء كانه نطق به همزة بديل من احدهما ألفا استتقلا  
حرف جر ثم تليق بعل الله والذي قصر كانه نطق به همزة واحدة كما تقول الله راما اذا هسي بلاشك  
اذا حلف قالوا نعم قال فلا اذا فلو قال لا والله وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالترقفل ايتقص الرطب  
فتركه فقد وضع تقدير الكلام ومناسبة من غير حاجة الى ان يكون كل وجه لا يمكن ان يجمع للقسم  
ولا سيما من جعل الهاء للتنبيه والاشارة وفعل بينهما بالقسم به وليس هذا قياسا فيطرد ولا يصح  
فيجعل عليه كلام القصص ولا مرويا برواية ثابتة وما وجد للمدري والعمدري في مسلم انه لاها الله ذا  
فاصلاح من اختر بكلام الحاجة والحق احق ان يتبع وقال ابو جعفر النخعي عن ابي بكر بن ادركاء استرسل جماعة  
من القدماء الى ان اتهموا الاثبات بالتحريف فقالوا الصواب ذابا باسم الاشارة وباجابهم قوم يقولون  
التشكيك على الروايات النابتة ويملكون لها تأويلات وجوابهم ان هاء الله لا يستلزم اسم  
الاشارة كما قال ابن مالك واما جعل لا بعد جواب فأرضه فهو سبب الغلط ولا يصح وانما هو جواب  
شرط مقدردل عليه قوله صدق فأرضه فكان انما بكر قال اذا صدق في انه صاحب السلب اذا لا يمد

فيطيل حقه فالجزء صحيح لان صدقه سبب ان لا يفصل ذلك وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى وهو  
توجيه حسن والذي قبله اقدم ويؤيده كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الاحاديث كحديث عائشة  
في قصة برة لما ذكر ان أهلها يشترطون الولاة قالت فقلت لا والله اذا وفي قصة جليبيب بالجيم  
وهو حديث مصغر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الانصار الى أبيها فقال حتى  
استأمر امها قال فتم اذا ذهب الى امراته فقالت لاها الله اذا وقد منعنا هاهنا فلانا صحبة ابن حبان  
عن انس واخرج احمد في الزهد عن مالك بن دينار انه قال للحسن بالباسه بلو است مثل عباءة في هذه  
قال لاها الله اذا الا بس مثل عباءة في هذه وفي تهذيب الكمال في ترجمة ابن أبي عتيق انه دخل على  
عائشة في مرضها فقال كيف أصبحت جعلني الله فداك قالت أصبحت ذاهبة قال فلا اذا وكان فيه دعابة  
ووقع ايضا في كثير من الاحاديث في سياق الاثبات بقسم وبغير قسم كحديث عائشة في قصة صفية  
لما قال صلى الله عليه وسلم احببتاهي فقيل انها طافت فقال فلا اذا وحديث عمرو بن العاصي في سؤاله  
عن احب الناس فقال عائشة قال لم اعن النساء قال فأبوها اذا وحديث ابن عباس في قصة الاعرابي  
الذي اصابته الحصى قال بل هي حصى تفور على شيخ كبير تريره التبور قال فتم اذا وروى الفاكي عن سفيان  
القيت لبطة بن الفرزدق فقلت اسمعت هذا الحديث من أبيك قال إيها الله اذا سمعت ابي يقول وروى  
عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لطلحة اريت لو اني فرغت من صلاتي فلم ارض كما لها افلا  
اعود لها قال بل هاء الله اذا انتهى ما اقتطفه من فتح الباري فقد اطال النفس في ذلك جزاء الله خيرا  
ثم اراد بيان السبب في ذلك (لا يمد) بالتحية وكسر الميم أي لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم (الى اسد)  
بفتح الميم اي الى رجل كانه اسدي في الشجاعة (من اسد الله) بضم الهمزة والسين (يقابل عن الله  
ورسوله) أي صدوره قتاله عن رضى الله ورسوله أي بسببهما كقوله تعالى وما فاته عن امرى وألمنى  
وتماثل ذبا عن دين الله إعلاء لكلمة الله ناصر الاولياء الله أو يقاتل لنصر دين الله وشريعة رسوله لتكون  
كلمة الله هي العليا (فيطيل سلبه) أي سلب قبيله الذي قتله بغير طيب نفسه وضافه اليه باعتبار  
انه ملكه قال الحافظ ضبط للاكثر بالتحية في مجرور يعطى وضبطه النوى بالنون فيهما انتهى  
وعبارة النوى ضبطها هو بالياء والنون وكلها مظهرا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق)  
ابوبكر (بأعطه) بهمة قطع أمر الذي اعترف بان السلب عنده (اياء) أي السلب وفي هذه مقابلة  
جميلة لابي قتادة حيث سمع الصديق من أسد الله وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم (فأعطانيه  
فبعث الدرع) بكسر الدال وراء وعين مهملة ذكر الواقدي ان الذي اشتراه منه حاطب بن ابي بلتمه  
بسبع اواق فضة (فاشترت به مخرفا) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء اي بستانا سمي به لانه يخترق  
منه الثمر اي يجتني واما بكسر الميم فهو اسم الالة التي يخترق بها قاله الحافظ وظاهر قوله ويجوز  
ان الرواية بالاول فقط ولا كذلك قال النوى مخرف بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويانه  
بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويانه بفتح الميم وكسر الراء كما مسجد أي البستان وقيل  
السكة من النخل يكون صفتين يخترق من أيها شاء أي يجتني وقال ابن وهب هي الجنة الصغيرة  
وقال غيره هي نخلات يسيرة انتهى وفي رواية الليث خرافا بكسر أمله وعوا ثمر الذي يخترق أي  
يجتني واطلقه على البستان مجازا فكانه قال بستان خراف ذكر الواقدي ان البستان المذكور كان  
يقال له الودين (في بني سلمة) بكسر اللام بطن من الانصار وهم قوم أبي قتادة (فانه لا اول مال تألذه)  
بفوقه فالف لانه اي اقبلته واصلته وأثله كل شيء اصله (في الاسلام) وفي رواية ابن اسحق اول مال  
اعتقته أي جعلته عقدة والاصل فيه من العقدة لان من ملك شيئا عقد عليه قال الحافظ ابو عبد الله



الحمدى الاندلسى سمعت بعض أهل العلم يقول عند ذكر هذا الحديث لو لم يكن من فضيلة الصديق  
الاهدافانه لشاقب عليه وشدة صرامته وقوة انصافه وحمه توفيقه وصدق تقيقه بادرا الى القول الحق  
فجزوا فتي وأمضى وأخبر في الشريعة عنه صلى الله عليه وسلم بحضرته وبين يديه بما صدقه فيه وأجراه  
على قوله وهذا من خصائصه الكبرى الى ما لا يحصى من فضائله الاخرى انتهى وقع في حديث انس ان  
الذي قال ذلك عمر أخرجه أحمد من طريق جاد بن سلة عن اسحاق بن ابي طلحة عن انس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ  
أسلابهم وقال أبو قتادة اني ضربت رجلا على جبل العاتق وعليه درع فأبجعت عنه فقام رجل فقال  
أخذتها فأرضه منها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل شيئا الا اعطاه وسكت فسكت  
فقال عمر والله لا يفيئها الله على اسد من أسده ويعطيكها فقال صلى الله عليه وسلم صدق عمر قال  
الحافظ وهذا الاسناد قد أخرجه به مسلم وأبو داود وبعض هذا الحديث ولكن الرازي قال ذلك  
أبو بكر كما رواه أبو قتادة وهو صاحب القصة فهو واقن لما وقع فيها من غيره ويحتمل الجمع بأن يكون  
عمر أيضا قال ذلك تنويه لقول أبي بكر واستدل به على ان السلب يستحقه القاتل من كل مقتول بشرط ان  
يكون من المتقاتلة عند الجمهور وقال أبو ثور وابن المنذر ولو كان امرأة وهذا الحديث أخرجه البخارى  
هنا وفي البيع عن التميمي وفي المغازي عن التميمي وسلم من طريق ابن وهب ثلاثهم عن مالك به  
وتابعه الليث بن سعد في الصحيحين وهشيم عند مسلم كلاهما عن يحيى بن سعيد (مالك عن ابن شهاب  
عن القاسم بن محمد بن الصديق (انه قال سمعت رجلا) لم يسم (يسأل عبد الله بن عباس عن الانفصال  
فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال) التاسم (ثم عاد) الرجل (لمسئله) كانه  
لم يرض الجواب (فقال ابن عباس ذلك أيضا ثم قال الرجل الانفصال الذي قال الله في كتابه) يسألونك  
عن الانفصال (ماهى) لان جوابك مجمل وقد روى أبو داود والنساي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس  
ان المشيخة يوم بدر ثمة واتحت الرايات وأما الشبان فصاروا الى القتل والغنائم فقالت المشيخة للشبان  
أشركونا معكم فانا كالكريم ردوا ولو كان منكم شيء للجأتم اليها فاجتمعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت  
يسألونك عن الانفصال الآية تقسم صلى الله عليه وسلم الغنائم بينهم على السواء ولا ينجز جريزهم بمجاهداتهم  
سألوه صلى الله عليه وسلم عن الخمس بعد الاربعة الا الخمس فنزلت الآية فهذا ابن عباس نفسه روى ان  
المراد بالانفصال في الآية الغنائم ولكنه لم يفسح للرجل بذلك لانه رآه متعنتا (قال القاسم فلم يزل يسأله  
حتى كاد) قارب (ان يخرج) بضم الياء واسكان المهملة وكسر الراء وفتح الجيم أى يضيق عليه وسقطت أن  
في رواية وهو فصيح (ثم قال ابن عباس ان تدرون من مثل هذا) أى صفته (مثل صديق) بصاد مهملة  
فوحدة فتحية فحين معجزة بوزن عظيم ابن عسل بكسر الهمزة وسكان السين المهملة وادال بالتصغير  
ويقال ابن سهل التميمي المختل على له ادراكه ومثله به لانه رآه متعنتا غيره صغ للعلم فأشار الى انه حقيق  
ان يصنع به مثل صديق (الذي ضربه عمر بن الخطاب) أخرجه اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا ابن  
أبي اويس ثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه سأل رجلا قدم من  
النسائم عن الناس فقال ان فيها رجلا يسأل عن مثابه القرآن يقال له صديق يريد قدوم المدينة فقال عمر  
لئن لم تأتني به لا فعل بك فيعمل الرجل يختلف الى الثانية يسأل عن صديق حتى طلع بعير وقر لهج بأن يقول  
من يلبس الفقه بفقهاء اليه فأتزع الرجل خطا من يده حتى أتى به عمر فضر به ضربا شديدا ثم حبسه  
ثم ضربه أيضا فقال صديق ان كنت تريد قتلى فأجهز على وان كنت تريد شفاى فقد شفتى شفاك الله  
فأرسله عمر وروى الدارمي عن سليمان بن يسار ونافع قال قدم المدينة رجل فجعل يسأل عن مثابه

القرآن فأرسل اليه عمرو وأعد له عراجين النخل فقال من انت قال أنا عبد الله صديق قال وأنا عبد الله عمر  
فضربه حتى دمي رأسه فقال حسبك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنت اجدته في رأسي ثم نفاه الى  
البصرة ورواه الخطيب وابن عساكر عن انس والسائب بن يزيد وأبي عثمان النهدي وزادوا عن الثالث  
وصكت ابنه عمر لا تجالسوه فلو جاءه ونحن مائة نفر قنا وروى اسماعيل القاضي عن محمد بن  
سيرين قال كتب عمر الى ابي موسى لا تجالس صديقا وأحرمه عطاءه وأخرج ابن الانباري وغيره بسند  
صحيح عن السائب بن يزيد قال جاء صديق التميمي الى عمر فسأله عن الذاريات الحديث وفيه فأمر عمر  
فضرب مائة سوط فلما برأ دعاه فضربه مائة أخرى ثم حمله على قتب وكتب الى أبي موسى حرم على الناس  
مجالسته فلم يزل كذلك حتى أتى اياه موسى فحلف له انه لا يتحدث في نفسه شيئا فكتب الى عمر انه صلى  
حاله فكتب اليه نخل بينه وبين الناس فلم يزل صديق وضعا في قومه بعد ان كان سيدا فيهم قال العسكري  
اتهم عمر برأى الخوارج وذكر ابن دريد انه كان أحق وأنه وفده على معاوية قال أبو عمر كان صديق  
من الخوارج في مذاههم قال وانما أتى مالك بحديث ابن عباس بعد حديث أبي قتادة تفسير السلب  
لان سلب قتيله كان درعا وزاد ابن عباس من قوله الفرس وفي رواية غير مالك والرمح وذلك كله آلات  
المقاتل لا ذهب وفضة لانهم جالسوا من آلاته (سئل مالك عن قتل قتيلا من العدو أي يكون له سلبه بغير  
اذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد غير اذن الامام) أي أمير الجيش (ولا يكون ذلك من الامام الاعلى  
وجه الاجتهاد) منه بما يراه مصلحة وواقعه على ذلك أبو حنيفة وطائفة وعن مالك أيضا يخبر الامام بين ان  
يعطيه السلب أو يخمسه واختاره اسماعيل القاضي وعن مكحول والثوري والشافعي يخمس مطلقا لعموم  
قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فأتوا الله بخمسه ولم يستثن شيئا وذهب الجمهور الى ان القاتل يستحق السلب  
سواء قال أمير الجيش من قتل قتيلا فله سلبه أولا وأجابه ابن عوف الآية بأنه مخصوص بحديث من قتل  
قتيلا الخ وتعب بقوله (وليلفتني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه  
الا يوم حنين) وهي آخره غاربه التي وقع فيها قتال وغنيمة وأجيب بأن ذلك حفظ عنه صلى الله عليه وسلم  
يوم بدر كما في الصحيحين انه قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح وعند البيهقي ان حاطب بن ابي  
بلتعمة قتل رجلا يوم أحد فسلم له النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وحديث جابر ان عقيل بن أبي طالب قتل  
يوم مؤتة رجلا فنقله النبي صلى الله عليه وسلم سلبه ثم كان ذلك مقرر عند الصحابة كما في مسلم عن عوف  
ابن مالك وانه كارهه على خالد بن الوليد أخذ السلب من القاتل وروى الحاكم والبيهقي باسناد صحيح عن  
سعد بن أبي وقاص ان عبد الله بن جحش قال له يوم أحد تعال بنا ندعوق قتال سعد اللهم ارزقني رجلا شديدا  
بأسه فأقالت له ويقا تلتى ثم ارزقني عليه الظفر حتى اقبله وأخذ سلبه الحديث وفي مغازي ابن اسحاق ان عمر  
قال لي لما قتل عمرو بن عبدود هلا استلبت درعه فانه ليس لأمر به خيره منها فقال انه اتعاني بسواته  
ولا جد باسناد قوي عن عبد الله بن الزبير قال كانت صفية في حصن حسان يوم الخندق فذكر الحديث  
في قصة قتلها اليهودى وقولها لحسان أنزل فاسلبه فقال مالي بسلبه من حاجة كذا في فتح الباري  
وايس في هذا كله انه قال من قتل قتيلا فله سلبه قبل يوم حنين وعطاءه السلب في هذه المواطن لانه  
للامام مجتهد فيه بما شاء وانما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعد انقضاء القتال كما هو  
صريح حديث أبي قتادة ولذا قال مالك في المدونة يكره ان يقول الامام ذلك قبل انقضاء القتال  
لثلاث نيات المجاهدين واختلف في ان الكراهة على بابها أو على التحريم واذا قاله قبله أو في اثباته  
استحققه مقاتل وعن الحنفية لا كراهة في ذلك



(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب انه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس) قال المحافظ ظاهرها اتفاق الصحابة على ذلك قال ابن عبد البر ان اراد الامام تفصيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لان رأس الغنمة وان انفردت قطعة فأراد ان ينقلها ما غنمته دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى وهذا الشرط قال به الجمهور وقال الشافعي لا يتحدد بل هو راجع الى رأى الامام من المصلحة ويدل عليه قوله تعالى قل انقل الله والرسول ففوض اليه امرها اهـ (قال مالك وذلك أحسن ما سمعت الى في ذلك) من الخلاف (سئل مالك عن النفل هل يكون في أول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام وليس عندنا) بالمدينة (في ذلك أمر معروف موقوف) بيان معروف (الاجتهاد السلطان) من له سلطنة الامام أو أمير الجيش (ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد بلغني انه نفل في بعضها يوم حنين) وذلك يقتضي انه لا فرق بين أول مغنم وغيره (وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول مغنم وفيما بعده) وقال الاوزاعي لا ينفل من أول الغنمة ولا ينفل ذهباً ولا فضة وخالفه الجمهور

(القسم للخيال في الغزو)\*

(مالك قال بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللرجل سهم قال مالك ولم أزل أسمع ذلك) وقد رواه نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للفرس سهمين واصاحبه سهماً فسر نافع فقال اذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة اسهم فان لم يكن له فرس فله سهم آخرجه البخاري وغيره ولا يداود من وجه آخر عن ابن عمر اسهم الرجل ولفرسه ثلاثة اسهم سهمان له وسهمين لفرسه والى هذا ذهب الاثمة الثلاثة وفقهاء الامصار وقال أبو حنيفة للفرس سهم واحد واصاحبه سهم فللفرس سهمان فقط واحتجوا له بما في بعض طرق حديث ابن عمر عند الدارقطني بلفظ اسهم للفارس سهمين وتعقب بأنه وهم من راويه كما قال أبو بكر النيسابوري لانه جاء من وجوه عديدة عند اجدوا بن أبي شبة وغيره ما بلفظ اسهم للفرس أولاً وهم ومعناه اسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حاجة فيه واحتج له ايضا بما أخرجه أبو داود عن مجمع بن جارية بيمين وتحية في حديث طويل في قصة خيبر قال فأعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً وفي اسناده ضعف ولو ثبت حمل على ما تقدم لا يحمّل الامر بين الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الاول أثبت ومع راويه زيادة علم وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولراجل انسان سهماً فكان للفارس ثلاثة اسهم وللناسى عن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم صرف له أربعة اسهم سهمين لفرسه وسهمان له وسهما لفرسته قال محمد بن سمون انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهي شبة ضعيفة لان السهام كلها للراجل قال المحافظ لو لم يثبت الحديث لكانت الشبهة قوية لان المقاضاة بين الراجل والفارس فلو لا الفرس ما زاد الفارس سهمين عن الراجل فن جعل للفارس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الراجل وتعقب هذا أيضاً بان الاصل عدم المساواة بين البهيمة والانسان فلما خرج عن هذا الاصل بالساواة فلتكن المقاضاة كذلك وقد فصل الحنفية الدابة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا اذا قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف اداها فان قتل عبداً مسلماً يؤد فيه الادون عشرة آلاف درهم والحنفي ان لا اعتماد في ذلك على الخبر ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمرو بن موسى لكن الثابت عن عمرو بن كالج ورواستدل لهم من حيث المعنى بان الفرس يحتاج الى مؤنة لتحذمتها وعلفها وبأنه يحصل بها من الغناء في الحرب ما لا يخفى (سئل مالك عن رجل يحضر بافراس كثيرة فهل يقسم لها كلها قال

لم أسمع بذلك ولا أرى ان يقسم الا لفرس واحد الذي يتناول عليه) وبهذا قال الجمهور وقال الليث وأبو يوسف وأحمد واسحاق بن عمار لا أكثر من حديث أبي عمرة قال اسهم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم افرس أربعة اسهم ولي سهماً فأخذت خمسة اسهم رواه الدارقطني باسناد ضعيف قال القرطبي ولم يقل أحد انه يسهم لأكثر من فرسين الا ما روى عن سليمان بن موسى يسهم لكل فرس سهمان بالغنا ما بلغت (قال مالك لا يرى البراذين) جمع برذون بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح المعجمة والمراد بالجفأة الخفاقة من الخيل وأكثر ما تجلب من بلاد الروم ولها جلد على السيف والشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية (والهجين) بضم الهاء والجيم جمع هجين كبرد وبريد وهو واحد أبويه عربي وقيل الهجين الذي أبوه عربي وأما الذي أمه عربية فيسمى المقرف وعن أحمد الهجين البرذون ويحتمل انه أراد في الحكم (الامن الخيل لان الله تعالى قال في كتابه) خلق (الخيول والبغال والحمير لتركبوا) وجه الاحتجاج ان الله تعالى من يركوب الخيل وقد اسهم لها النبي صلى الله عليه وسلم واسم الخيل يقع على البرذون والهجين بخلاف البغال والحمير فكان الآية استوعبت ما ركب من هذا الجنس لما يقتضيه الامتنان فلما لم ينص على البرذون والهجين فيما دل على دخوله ما في الخيل قاله ابن بطال (وقال عز وجل وأعدوا لهم) اقتطعهم (ما استطعتم من قوة) قال صلى الله عليه وسلم هي الرمي (ومن رباط الخيل) مصدر بمعنى حبسها في سبيل الله (ترهبون) تخوفون (به عذر الله وعذكم) الكفار فعموم الخيل شامل للبراذين والهجين (فانا أرى البراذين والهجين من الخيل اذا أجازها الوالي) على الجيش (وقد قال سعيد بن المسيب وسئل) والسائل له عبد الله بن دينار كرم في الزكاة (عن البراذين هل فيها صدقة) وفي نسخة من صدقة بزيادة من (فقال وهل في الخيل من صدقة) أي زكاة فبطلها من الخيل والى هذا ذهب الجمهور ولا يداود في المراسيل وسعيد بن منصور عن مكحول ان النبي صلى الله عليه وسلم هجن الهجين يوم خيبر وعرب العرب فجعل للعربي سهمين وللهمجين سهماً وهذا منقطع وروى الشافعي في الام وسعيد بن منصور عن علي بن الاقر قال اغارت الخيل فأدركت العرب وتأخرت البراذين فقام المنذر الوادعي فقال لا اجد من لا أدرك كما لم يدرك فبلغ ذلك عمر فقال هبت الوادعي أمه لقد أدركت به امضوها على ما قال فكان أول من اسهم للبراذين دون سهام العرب وفي ذلك يقول شاعرهم ومنا الذي قد سن في الخيل سنة \* وكانت سواء قبل ذلك سهامها

(ما جاء في الغلول)\*

بضم المعجمة واللام أي الخيانة في المغنم سمي بذلك لان آخذة يغله أي يخفيه في متاعه واجمعوا على انه من الكائنات وفي قوله تعالى ومن يغفل يأبى بما غل يوم القيامة وعبد عظيم (مالك عن عبد الرحمن بن سعيد) ابن قيس الانصاري الثقة المأمون أخو يحيى بن سعيد روى عنه جماعة من الاثمة ومات سنة تسع وثلاثين وقيل سنة إحدى وأربعين ومائة له في الموطأ مرفوعاً ثلاثة احاديث هذا ثانيها (عن عمرو) بفتح الدال (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان في عشرة ومائة قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله ووصله النساى قال المحافظ باسناد حسن من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه النساى أيضاً باسناد حسن من حديث عبادة ابن الصامت (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر) رجع (من حنين وهو يريد الجمرات)



بكسر الجيم وسكون العين وخفة الراء وبكسر العين وشدة الراء والاولى اوضح (سأله الناس) وزاد في الطريق الموصولة فقالوا اقسام علينا فيثنا (حتى دنت به ناقته من شجرة) أي سمرة بفتح المهملة وضم الميم من شجر البادية ذات شوك ففي الصحيح عن جبير بن مطعم انه بينما هو يسير مع النبي صلى الله عليه وسلم مقفله من حنين فملقت الناس الاعراب يسألونه حتى اضطروه الى سمرة (فتشكت بردائه) أي علق شوكها به (حتى نزعت عن ظهره) وفي حديث جبير فخطفت رداءه وهو مجازا والمراد خطفته الاعراب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد الناس يأثم الناس (ردوا على رداءي) وفي حديث جبير فوقف وقال اعطوني رداءي يعني خلصوه من الشجرة واعطوه لي وان كانوا خطفه فارد بالاختصاص (التخافون ان لا اقسام بينكم ما افاء) رد (الله عليكم) من الغنمة واصل النبي الرذوال رجوع ومنه سمي الظل به الرذوال في الرجوعه من جانب الى جانب فكان أموال الكفار سميت فيثا لانها كانت في الاصل للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طارعا عليه (والذي نفسي بيده) ان شاء ابقاها وان شاء اخذها وهو قسم كان يقسم به كثيرا (لوفاء) بالهمز ولا يجوز الابدال (الله عليكم مثل سمرة) بفتح المهملة وضم الميم شجرة (تهامة) جمع سمرة باتناء شجرة طويلة متفرقة الرأس قليلة انظر صغيرة الورق والشوك صلبة الخشب قاله ابن التين وقال الداودي هي العضاء بكسر المهملة وفتح المعجمة الخفيفة آخره ماء وصلوا ووقفوا شجر الشوك كطلع وعوسج وسدر وقال الخطابي ورق السمرة أثبت وظلها أكثف ويقال هي شجرة الطلح وللنساء لو ان لكم بعد شجر تهامة وفي حديث جبير لو كان لي عدد هذه العضاء (نعم) بفتحتين والنصب على التمييز (لقسمة عليكم) وفي رواية بينكم (ثم لا تجدوني) بنون واحدة وفي رواية تجدوني بنونين (بخيلا ولا جبانا ولا كذابا) أي اذا جردوني لا تجدوني لا تبخل ولا اذا جبن ولا اذا كذب فالمراد في الوصف من أصله لانني المبالغة التي دل عليها الثلاثة لان كذابا من صيغ المبالغة وجبانا صفة مشبهة وبخيلا محتمل الامر من قال ابن المنير وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين هذه الصفات لطيفة لانها متلازمة وكذا اضدادها الصدق والكرم والشجاعة وأصل المعنى هنا الشجاعة فان الشجاع واثق من نفسه بالخلف من كسب سمرة فبالضرورة لا يبخل واذا سهل عليه العطاء لا يكذب بالخلف في الوعد لان الخلف انما ينشأ من البخل وقوله لو كان لي عدد هذه العضاء تنبيه بطريق الاولى لانه اذا سمع بحال نفسه فلان يسمي بغير غشائهم عليهم أولى واستعمال ثم هنالك محال لما قلناه وان كان الكرم يتقدم العطاء لكن علم الناس بكرم الكرم انما يكون بعد العطاء وليس المراد به الدلالة على تراخي العلم بالكرم عن العطاء وانما التراخي هنا العلوية الوصف كانه قال وأعلى من العطاء بما لا يتعارف ان يكون العطاء عن كرم قد يكون عطاء بلا كرم كعطاء البخل ونحو ذلك انتهى وفيه ذم الخصال المذكورة وان الامام لا يصلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفاعة الاعراب وجوار وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة لخوف ظن أهل الجمل به بخلاف ذلك ولا يكون من الفخر المذموم ورضي السائل بالحق للوعدا بتحقيق من الوعد التخيير وان الخيال لا ملام في قسم الغنمة ان شاء بعد فراق الحرب وان شاء بعد ذلك (فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ناقته (قام في الناس فقال أدوا الخياط) بكسر المعجمة وتحتية بزنة محاف أي الخيط بدليل رواية الخياط واحد الخياط المعروفة وان احتل الخياط الابرة لكن يدفعه قوله (والخيط) بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الياء فانه الابرة بلا خلاف وهذا خرج على التقليل ليكون ما فوقه أولى بالدخول في معناه (فان الغلول عار) شيء يلزم منه شين أو سة في الدنيا (ونار) بوزن التامة (وشنار) بفتح الشين المعجمة والوزن الخفيفة فألف فراء أجمع العيب بالعار (على أحله يوم القيامة) قال ابن عبد البر الشنار لفظة جامعة لمعنى النار والعار

والعار ومعناها الشين والنار يريد أن الغلول شين وعار ومنقصة في الدنيا وعذاب ونار في الآخرة (قال ثم تناول من الارض وبرة) بفتح الموحدة والراء مشعرة (من بغير وشيئا) شك الراوى وللنساء ثم مال الى راحته فأخذ منها وبرة فوضعهما بين إصبعيه (ثم قال والذي نفسي بيده مالي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه) البرة (الاحسن) فانه لي عمل فيه برائي (والجنس مردود عليكم) باجتهادى لان الاربعة الاخماس مقسومة على المقاتيل الشريف والمشروف والرفيع والضيع والغني والفقير بالسواء لا مدخل فيها للاجتهاد بالاتفاق المتلقى عن المصطفى لكن اختلف في سهم الفارس كما تقدم زاد النساء فقام رجل ومعه كبة شعر فقال يا رسول الله اخذت هذه لاصليح ببردعة فقال أقاما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك فقال اما اذا بلغت ما أرى فلا أرب لي فيها ونبذها وروى عبد الرزاق أن عقيل بن أبي طالب دخل على امرأته فاطمة بنت شيبه يوم حنين وسيفه ماطع دما فقال دونكي هذه البرة تخطين بها نياكي فدفعها اليها فسمع المنادي يقول من أخذ شيئا فليرده حتى الخيط والخيط فرجع عقيل فأخذها فألقاها في الغنائم (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة (ان زيد بن خالد) قال ابن عبد البر كذا يحيى وهو غلط سقط منه شيخ محمد وهو في رواية غيره الانهم اختلفوا فقال القعني وابن القاسم وأبو صعب ومنه بن عيسى وسعيد بن عفير عن محمد بن يحيى ابن حبان عن أبي عمرة وقال ابن وهب ومصعب الزبيري عن ابن أبي عمرة واسمه عبد الرحمن وفي التقريب أبو عمرة الانصاري عن زيد بن خالد صوابه عن ابن أبي عمرة واسمه عبد الرحمن الانصاري البخاري يقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي حاتم ليست له حجة انتهى وأبو عمرة صحابي شهيد بدرى اسمه بشير وقيل اسامة وقيل لمعة مات في خلافة علي فعلم ان الصواب رواية ابن وهب ومصعب عن محمد بن يحيى عن ابن أبي عمرة ان زيد بن خالد (المجهى) بضم الجيم وفتح الهاء المدي الصواب المشهور مات بالكوفة سنة ثمان وستين أو سبعين وله خمس وثمانون سنة (قال توفي رجل) لم يسم (يوم خيبر) بخاء معجمة وآخره راء عند جميع الرواة الا يحيى فقال يوم حنين وهو يوم منه والصحيح خيبر ويدل عليه قوله من خزيمود ولم يكن بخين يوم قاله ابن عبد البر وكذا قال الباغي يدل عليه قوله من خزيمود ولم يكن يوم حنين يوم يؤخذ خزيمود (وانهم ذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم) اي صلى (فرغم زيد) أي قال حقا كقوله صلى الله عليه وسلم لم يزعم جبريل ويطاق أيضا على الكذب ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا على قول لم يوثق به كقوله كذا زعموا خير أهل الجن وما هنا من الاول (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال صلوا على صاحبكم لان الامام لا يصل على ذي كبيرة (فتغيرت وجوه الناس لذلك) أي عدم صلاته عليه ولم يملوا ذنبه (فرغم زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ان صاحبكم قد غل في سبيل الله) خان في الغنمة (قال زيد) ففتحها متاعه فوجدنا خزائنا من خز (جمع خزنة بزنة قصب وقصة ما ينظم) يهود ما يساوين وفي رواية ما تساوى (درهمين) ففي هذا تعظيم أمر الغلول وانه لا فرق بين كثيره وقليله وهذا الحديث رواه الترمذي والنسائي من طريق مالك وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة السكاني) قال في الاكمال سئل أبو زرعة الرازي عن اسم أبي بردة فقال لا أعرفه (انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى الناس في قبائلهم) جمع قبيلة الجماعة المجتمعون من قوم شتى (يدعولهم وانه ترك قبيلة من القبائل) بغير دعاء (قال وان القبيلة وجدوا في بردعة) بدال مهملة ومجعة حلس يجعل تحت الرحل هذا أصله لغة وفي عرف زماننا هي الحمار بمنزلة السرج للفرس كما في المصباح وقال الباغي هي الفراش المبطن (رجل منهم عقد) بكسر العين واسكان التان فلاة (خرج) بفتح الجيم وسكون الزاي خزيمه يساوى وسواد الواحدة خزعة مثل



تموت مرة (غلو لا) خيانة (فاناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر عليهم كما كبر على الميت) قال الباقي  
يحتمل ان ذلك زجرهم اشارة الى ان حكمهم حكم لوفى الذين لا يسمعون المرائع ولا يمتثلون الاوامر  
ولا يمتثلون لنواهي ويحتمل انه اشارة الى انهم بمنزلة الموقى الذين انقطع عملهم وانهم لا يقضى لهم بتوبة  
انتهى والاول اظهر وبه خرم أبو عمر وقال لا أعلم هذا الحديث روى سند ابوجه من الوجوه (مالك  
عن ثور) بمثله (ابن زيد الديلي) بكسر الهمزة واسكان التحتية المدنى (عن أبي الغيث) بمجته فقتية  
فثلاثة (سالم) المدنى وهو بكثيثة اشهر من اسمه وقد سمي هنا فلا التفات ان قال لا يوقف على اسمه  
صحيحانم لا يعرف اسم أبيه (مولي) عبد الله (بن مطيع) بن الاسود اقرشى العدوى المدنى له رؤية  
وأمره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين (عن أبي هريرة) قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خيبر بمجته آخره راء كما رواه ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب الذى لمجاعة رواة  
الموطأ وغلط عبد الله بن يحيى فقال حينئذ بنه عليه ابن عبد البر وحكى الدارقطنى عن مرسى بن هارون  
ان ثور بن زيد ومهم فى قوله خرجنا لان ابا هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر وانما قدم  
بعد خروجهم وقدم عليهم خيبر بعد ان فتحته يعنى كما رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن أبي  
هريرة قال قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم بخيبر وقد استخلف سباع بن عرفة الحديث وفيه  
فزوجنا شيئا حتى أتينا خيبر وقد افتتحها النبي صلى الله عليه وسلم فكلم المسلمين فأشركونا  
في سهامهم وقدرناه محمد بن اسحاق عن ثور بن زيد بلفظ انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى وادى القرى فابل ثورا ومهم لما حدث به غير ابن اسحاق وزعم ان روايته أرجح لاتسمع فابن يقع سماعه  
من سماع مالك حتى يقدم عليه وقد تابع ما لك عبد العزيز الدراوردى فى مسلم والبيهقى من وجه آخر عن  
أبي هريرة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر الى وادى القرى فاعل هذا أصل الحديث  
ولا يشك أحدان ابا هريرة حضر قسمة الغنائم (فلم نغنم ذهابا ولا ورقا) وفى رواية ولا فضة (الا الاموال  
التياب والمتاع) كذا يحيى وحده وللشافعى وابن وهب وابن القاسم وغيرهم الا الاموال والتياب  
والتعاضد بحرف العطف قال المحافظ وهو المحفوظ وقال القسنى الا التياب والمتاع والاموال وربى هذا  
الحديث أبو اسحاق الفزاري عن مالك قال حدثني ثور بن زيد الديلي قال حدثني سالم مولى ابن مطيع  
انه سمع ابا هريرة يقول افتتحنا خيبر فلم نغنم ذهابا ولا فضة انما غنمنا الابل والبقر والمتاع والحوائط  
أخرجته البخارى فى المغازى وهى سالمة من الاعتراض بحمل قوله افتتحنا أى المسلمون وله نظائر قال ابن  
عبد البر فيروز أبو اسحاق مع جملته اسناده بسماع بعضهم من بعض وقضى بأنها خيبر لا حين ورفع  
الاشكال قال وفى الحديث ان بعض العرب وهى دوس لاتسمى العين مالا وانما الاموال عندهم التياب  
والتعاضد والعروض وعند غيرهم المال الصامت من الذهب والورق وقال المحافظ مقتضاه ان التياب والمتاع  
لا يسمى مالا وقد نقل ثعلب عن ابن الاعرابى عن الفضل الضبي قال المال عند العرب الصامت والناطق  
فالصامت الذهب والفضة والجوهر والناطق البعير والابل والشاء فاذا قلت عن حضري كثر ماله فالمراد  
الصامت وان قلت عن بدوى فالمراد الناطق انتهى وقد أطلق أبو قتادة على البستان مالا كما مر من قوله  
فابتعت به محرفا فانه لا مال تأتله فالذى يظهر ان المال ماله قيمة لكن قد يغلب على قوم تخصيصه  
بشيء كما حكاه الفضل فتحمل الاموال على المواشى والحوائط التى ذكرت فى الحديث ولا يراد بها النقود  
لانه نفاها ولا ثم لا تخالف بين قول أبي هريرة فكلم المسلمين فأشركونا فى سهامهم وبين قول أبي موسى  
الاشعري ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غيرنا يعنى الاشعريين لان مراده من غير استرضاء احد من الغنائم  
واما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطهم الا عن طيب خواطر المسلمين (قال فأهدى رفاعه بن زيد) أحد

بني الضباب كذا فى رواية أبي اسحاق عن مالك بكسر الصاد المعجمة وموحدين الاولى خفيفة بينهما  
ألف بلفظ جمع الضب وعند مسلم وهب له رجل من جذام يدعى رفاعه بن زيد من بني الضبيب بضم المعجمة  
بصيغة التصغير وفى رواية محمد بن اسحاق رفاعه بن زيد الجذامى ثم الضبى بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها  
نون وقيل بفتح المعجمة وكسر الموحدة نسبة الى بطن من جذام قال الواقدي كان رفاعه وفد على النبي صلى  
الله عليه وسلم فى ناس من قومه قبل خروجه الى خيبر فاسلموا وعقد له على قومه (غلاما) عبدا (أسود  
يقال له مدغم) بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملة صحابى رضى الله عنه (فوجه) بفتح الواو  
وقال الكرماني بالبناء للجھول (رسول الله) وفى رواية الفزاري ثم انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الى وادى القرى بضم القاف وفتح الراء صورة موضع بقرب المدينة (حتى اذا كنا بوادى القرى  
بينما) بالميم بلافاء (مدغم يحط رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد فى رواية البيهقى وقد استقبلتنا  
يهود بارمى ولم تكن على تعبئة (اذ جاءه) أى مدعما (سهم عائر) بعين مهملة فألف فهمزة فراء بزنة  
الفاعل أى لا يدري من رعى به وقيل هو الحائذ عن قصده (فأصابه فقتله فقال الناس هنيئنا له الجنة)  
وفى رواية الفزاري الشهادة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا) ردع لهم عن هذا القول (والذى  
نفسى بيده ان الشملة) كسأ شمل به ويلتف فيه وقيل انما تسمى شملة اذا كان لها مذهب (التي أخذ) ها  
وفى رواية أصابها (يوم خيبر) بمجته أوله وراء بلا نقط آخره على الصواب (من الغنائم لم تصبها المقاسم  
للتشمل) بزنة تقبل عند ابن وضاح ولا بن يحيى تشعل بالبناء للجھول (عليه نارا) قال المحافظ يحتمل  
ان يكون ذلك حقيقة بأن تصير الشملة نفسها نارا فيعذب بها ويحتمل ان المراد انها سبب لذاب النار  
وكذا يقال فى الشرأ الا فى وفى الصحيح عن عبد الله بن عمرو قال كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل يقال له كركرة فقال صلى الله عليه وسلم هو فى النار فى عبادة غلها وكلام عياض يشعربا اتحاد قصته  
مع قصة مدغم والذي يظهر من عدة أوجه تغايرهما فان قصة مدغم كانت بوادى القرى ومات بسهم  
وغل شملة والذي أهده رفاعه بخلاف كركرة فأهده هوزة بن علي وكان نوبيا أسوديمسك دابته صلى الله  
عليه وسلم فى القتال فاعتقه أى وغل عبادة ولم يمت بسهم بل ذكر البلاذري انه مات فى قتال أهل الردة  
بعده صلى الله عليه وسلم فاقترقا نعم روى مسلم عن عمر لما كان يوم خيبر قالوا فلان شهيد فقال صلى الله  
عليه وسلم كلا انى رأيت فى النار فى بردة غلها أو عبادة فهذا يمكن تفسيره بكررة بفتح الكافين وبكسرهما  
قاله عياض وقال النووى انما اختلف فى كاهه الاولى أما الثانية فمكسورة اتفاقا وقوله هو فى النار أى  
يعذب على معصيته ان لم يعف الله تعالى عنه (قال فلما سمع الناس ذلك جاء رجل) قال المحافظ لم أقف  
على اسمه (بشرأك) بكسر الشين المعجمة وخفة الراء سير النعل على ظهر القدم (أوشراكين) شك الراوى  
(الى رسول صلى الله عليه وسلم) زاد فى رواية الفزاري فقال هذا شئ كنت أصبته فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شرأك أوشرا كان من نار) تعذب بها أو سبب لذاب النار والشك من الراوى وفيه تعظيم  
الغلول وان قل وأخرجه البخارى فى الايمان والندور عن اسماعيل ومسلم من طريق ابن وهب عن مالك به  
وتابعه عبد العزيز الدراوردى عن ثور بن زيد عن محمد بن اسحاق عن ابن عباس عن عبد الله بن محمد عن  
معاوية بن عمرو عن أبي اسحاق ابراهيم بن محمد الفزاري عن مالك بنحوه بينه وبين مالك ثلاثة (مالك  
عن يحيى بن سعيدانه بلغه) وقدرناه أبو عمر متصلا (عن عبد الله بن عباس انه قال لم موقوفا وحكمه  
الرفع لانه لا يقال رأيا وقدرناه ابن ماجه وغيره بنحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون  
الجملة الاولى وهى (ما ظهر الغلول) الخيانة فى الغنمة (فى قوم قط الا القى فى قلوبهم الرعب) بالضم الخوف  
معاملة بالنقيض فان المال يقوى القلب فلما أخذوه بغير حل خافوا قال أبو عمر من عدوهم فحبسوا



عن لقائهم فظهر العدو عليهم ثم لا يحتمل ان ذلك فبين غل دون من لم يغل ولم يرض به والاظهر انه عام مع القدرة على التغيير ولم يفعلوا ولم تنكره قلوبهم قال تعالى فلولوا كان من القرون من قبلكم اولو ببقية ينهون عن الفساد في الارض وقال تعالى انجينا الذين ينهون عن السوء واخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس (ولا فشا) ظهور وانتشر (الزنا في قوم قط) ولم ينكر على فاعله (الا كتر فيهم الموت) كما وقع في قصة بني اسرائيل (ولا نقص قوم المسكال والميزان الا قطع عنهم الرزق) أي البركة فيه اوضح عليهم لا أصل الرزق فلا تنافي بين هذا ونحوه كحديث ان العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه وبين أحاديث ان الرزق لا تزیده الطاعة ولا تنقصه المعصية (ولا حكم قوم غير الحق) عن عمدا وجهل (الا فشا فيهم الدم) ولا ين ماجه مرفوعا ولا حاكم ما بغير ما أنزل الله الا فشا فيهم الفقرة ولا منافاة بينهما (ولا اختر) بفتح الخاء المعجمة والمثناة الفوقية وراء بلا تخط غدر (قوم بالعهد الا سلط عليهم العدو) جزع لما اجترحوه من نقص العهد المأمور بالوفاء به

(الشهادة في سبيل الله)\*

(مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده) ملكه وقدرته قاله عياض (لوددت) بلام مفتوحة في جواب القسم وفي رواية بغير لام وكسر الدال الاولى وسكون الثانية (اني أقاتل) بصيغة المفاعلة (في سبيل الله فأقتل ثم أحيى) بضم الهمزة مبنى للفعول فيهما (فأقتل ثم أحيى فاقتل) وفي رواية ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء قال الطيبي ثم وان دلت على تراخي الرمان لكن المجل على تراخي الرتبة هو الوجه لان التمني حصول درجات بعد لقتل والاحياء لم يحصل قبل ومن ثم كررها النيل مرتبة بعد مرتبة الى ان ينتهي الى الفردوس الاعلى (فكان أبو هريرة يقول ثلاثا شهد الله) انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك وفائدة التأكيدها تطمئن نفس سامعه اليه ولا يشك فيما حدث به وهذا من كلام الراوي ويأتي من رواية أبي صالح عن أبي هريرة زيادة في أول الحديث واستشكل هذا التمني منه صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه لا يقتل وأجاب ابن التين باحتمال انه قبل نزول قوله تعالى والله يعصمك من الناس ورد بأن نزولها كان في أوائل ما قدم الى المدينة وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من رواية ابن المسيب عنه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع والذي يظهر في الجواب ان تمنى الفضل والخير لا يستلزم الوقوع فقد قال صلى الله عليه وسلم وددت لو أن موسى صبر وله نظائر فكانه صلى الله عليه وسلم أراد المبالغة في بيان فضل المجاهد وتحرير المسلمين عليه قال ابن التين وهذا أشبه وفي الحديث استحباب طلب القتل في سبيل الله وجواز قوله وددت حصول كذا من الخير وان علم انه لا يحصل لان فيه اظهار محبة الخير والرغبة فيه والاجر يقع على قدر النية وتتم ما يمنع عادة وفيه أن المجاهد على الكفاية اذ لو كان على الاعيان ما تخلف عنه أحد قال الحافظ وفيه نظر لان الخطاب انما يتوجه على القادر اما العاجز فعذر وقد قال تعالى غير اولي الضرر وأدلة كونه فرض كفاية يؤخذ من غير هذا الحديث وأخرجه البخاري في التمني عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وأخرجه مسلم وغيره وطرقه كثيرة عن أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتخلك الله الى رجلين) قال الباسي هو كناية عن التلقي بالثواب والانعام والاكرام أو المراد تخلك ملائكته وخزنة جنته أو جملة عرشه وذلك ان مثل هذا غير معهود انتهى والنسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ان الله يحب من رجلين قال الخطابي الضحك الذي يعترى البشر عندما استحقهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب

ضرب لهذا الصنيع الذي يحل محل الاعجاب عند البشر فاذا راوه اخفكهم ومعناه الاخبار عن رضى الله يفعل أحدهما وقبوله للآخر ويجازاته ما على صنيعة ما بالجنة مع اختلاف حالهما وتأول البخاري الضحك على معنى الرحمة وهو قريب وتأوله على معنى الرضى أقرب فان الضحك يدل على الرضى والتبول والكرام بوصفون عندما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء فيكون معنى يتخلك الله يحجز العطاء وقد يكون معناه يجب ملائكته ويخفكهم من صنيعة ما وهذا مجازي كثر مثله وقال ابن الجوزي كان أكثر السلف يمتنعون من تأويله ويروونه كما جاءه ينبغي ان يرأى في مثل هذا الامر اعتقاد ان لا تشبه صفات الله صفات الخلق ومعنى الامر عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التبريه قال الحافظ ويدل على ان المراد الاقبال بالرضى تعديته بالي تقول ضحك فلان الى فلان اذا توجه اليه بطلق الوجه مظهرا للرضى عنه (يقتل) بفتح أوله (أحدهما الاخر كلاهما يدخل الجنة) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة قالوا كيف يارسرل الله قال (يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل) بضم الياء بالبناء على الجاهول أي فيقتل الكافر المسلم (ثم يتوب الله على القاتل) بأن يهديه الى الاسلام (فيقاتل) الكفار (فيستشهد) قال ابن عبد البر يستفاد من الحديث ان كل من قتل في سبيل الله فهو في الجنة قال ومعناه عند هل العلم ان القاتل الاول كان كافرا قال الحافظ وهو ما استنبطه البخاري ويؤيده ان في رواية همام عندما لم يتم يتوب الله على الاخر فيديه الى الاسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وأصرح منه ما أخرجه أحمد من طريق الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قيل كيف يارسرل الله قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الاخر ثم يسلم فيغزوة فيقتل واسكن لا مانع من ان يكون مسلما ايضا لعموم قوله ثم يتوب الله على القاتل كما لو قتل مسلم مسلما عمدا بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد في سبيل الله وانما يمنع دخول مثل هذا من ذهب الى ان قاتل المسلم عمدا لا يقبل توبته كابن عباس أخذ انما هو قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدافيم وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما روى أحمد والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس ان الآية نزلت في أنوما نزل ولم ينسخها شيء حتى قبض صلى الله عليه وسلم ولا جد والنسائي عن معاوية مرفوعا كل ذنب عسى الله ان يغفره الا الرجل يموت كافرا او الرجل يقتل مؤمنا متعمدا لا يمكن ورد عن ابن عباس خلاف ذلك فانما ظاهره انه أراد بقوله الاول التشديد والتخليط وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة وصحوا توبه القاتل كغيره وقالوا المراد بالخلود المكث الطويل لتظاهر الأدلة على ان عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه سفيان عن أبي الزناد به عنده مسلم وغيره (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده) بقدرته أو في ملكه (لا يكلم) بضم الياء وسكون الكاف وفتح اللام أي يجرح (أحد) مسلم كما قيده في الصحيحين من رواية همام عن أبي هريرة (في سبيل الله عز وجل) أي المجاهد (والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة معترضة بين المستثنى منه والمستثنى مؤكدة مقررة بمعنى المعترض فيه وتخصيم شأن من يكلم في سبيل الله ونظيره قوله تعالى قالت رب اني وضعتني بعماء وضعتني بالشيء الذي وضعت وما علق به من عظام الامور ويجوز ان يكون تقيما للصيانة عن ارباء والسمعة وتبينها على الاخلاص في الغزو وان الثواب المذكور انما هو لمن اخلص لتكون كلمة الله هي العليا (الا جاء يوم القيامة وجرحه شوب) بفتح الياء واسكان المثناة وفتح المهملة فوحدة (دما) أي يجري متفجرا أي كثيرا (اللون لون الدم والريح المسك) أي كريحه اذ ليس هو مسكا حقيقة بخلاف لون الدم فلا تقدر فيه لانه دم حقيقة فليس له من احكام الدماء وصفاته الا اللون فقط قال العلماء المحكمه في بعنه كذلك



ليكون معه شاهد فضيلته ببذله نفسه في طاعة الله تعالى وعلى من ظلمه وظاهر الحديث انه لا فرق بين ان يستشهد او تبرأ جراحته قال المحافظ ويحتمل ان المراد ما مات صاحبه به قبل انذماله لا ما انذمل في الدنيا فان اثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك ان له فضلا في الجملة لكن انظروا ان الذي يحيى يوم القيامة وجرحه ينبت دما من فارق الدنيا كذلك ويؤيده ما لابن حبان عن معاذ عليه طابع الشهداء ولاصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والمحاكم عن معاذ من فوجع من جرح في سبيل الله او نكبت نكبة فانه يحيى يوم اقيامة كاذرما كانت لونه الزعفران ويحبه المسك قال وعرف بهذه الزيادة ان الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل تحصل لكل من جرح في سبيل الله وقال النووي قالوا وهذا الفضل وان كان ظاهرا انه في قتال الكفار فيدخل فيه من جرح في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق وفي اقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك وكذا قال ابن عبد البر واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد لكن توقف الولى العراقي في دخول من قاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الاخلاص بقوله والله أعلم بمن يكلم في سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد وجه الله بذلك وانما يقصد صون ماله وحفظه فهو يفعل ذلك بداعية الطبع لا بداعية الشرع ولا يلزم من كونه شهيدا ان يكون دمه يوم القيامة كريح المسك واى بذل بذل نفسه فيه الله حتى يستحق هذا الفضل وهذا الحديث رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نابه وتابعه سفيان بن عيينة عن ابي الزناد به عند مسلم وغيره (مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلى بدر رجل صلى لك سجدة واحدة يحاجني) يجادلني (به ساعدك يوم القيامة) قال ابن عبد البر اراد ان يكون قاتله مغلل في النار ولا يكون كذلك الا من لم يسجد لله سجدة ولم يجل من الخير والايمان من قال ذرة وقد استجاب الله له فجعل قتله بالمدينة يدر في روز النيران او الجحوسى ابي الاثوة عبد المغيرة بن شعبة الصحابي (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن سعيد بكسر العين) (ابن ابي سعيد المقبرى) بفتح الباء وضعتها نسبة الى انقبرة قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى وابن وهب وابن القاسم ومطرف وابن بكير وابو مصعب والجمهور ورواه عن بن عيسى والقعنبي عن مالك عن سعيد بن ابي سعيد لم يذكر يحيى بن سعيد فيمكن ان مال كما سمعه من يحيى بن سعيد ثم سمعه من سعيد وقدر رواه الليث وابن ابي ذئب عن سعيد المقبرى انتهى اى بلا واسطه يحيى بن سعيد ومن طريق الليث رواه مسلم ورواه ايضا عن طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد المقبرى فثبت الواسطة وهذا يؤيد ان ما كذا حدث به بالوجهين (عن عبد الله بن ابي قتادة) الانصارى المدنى مات سنة خمس وتسعين (عن ابيه) الصحابي فارس المصطفى (انه قال جافرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية الليث عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم قام فيهم فذكر لهم ان الجهاد في سبيل الله والايمان بالله افضل الاعمال فقام رجل (فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله) الجهاد حال كونى (صابرا محتسبا) اى مخلصا (مقبلا) على القتال وزاد (غير مدبر) ايمن كون الاقبال في جميع الاحوال اذ قد يقبل مرة ويدبر اخرى فيصدق عليه انه مقبل (اي كفى الله عنى خطاياى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) يكفر (فلما ادير الرجل ناده) دعاه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه (او امر به فنودى له) شك لا روى (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) (اخرى) كيف قلت فاعاد عليه قوله (الذكر) (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الذين) بفتح الدال فلا يكفروا الا عفو صاحبه واستيفاءه قال ابن عبد البر فيه ان الخطايا تكفر بالاعمال الصالحة مع الاحتساب والنية في العمل وان اعمال البراءة لا تكفر من الذنوب الا ما من العبد وبين ربه فاما المتعات فلا بد فيها

من القصاص قال وهذا في دين تركه وفاء ولم يوص به أو قد رعى إلا ادعاء فلم يؤدأ وأدانه في غير حق  
أوسرف ومات ولم يوفه أماناً في حق واجب لفاقة وعسر ومات ولا يترك وفاء فلا يحبس عن الجنة  
لان على السلطان فرضاً ان يؤدي عنه دينه من الصدقات أو سهم الفاعين أو الفاء وقد قيل ان تشديده  
صلى الله عليه وسلم في الدين كان قبل الفتح انتهى وقال القرطبي والنووي فيه تنبيه على جميع  
حقوق الأديمين وان الجهاد والشهادة وغيرهما من الاعمال البر لا تكفر حقوق الأديمين وانما تكفر  
حقوق الله تعالى وقال المحفوظات في هذه الشهادة لا تكفر التبعات وهي لا تمنع درجة  
الشهادة وليس للشهادة معنى الا ان يشهد من صلاته نواباً مخصوصاً ويكرمه كرامة زائدة وقد بين  
المحدث انه يكفر عنه ما عدا التبعات فان كان له عمل صالح كفرت الشهادة شيئاً من غير التبعات  
ونفعه عمله الصالح في موازنة ما عليه من التبعات ويبقى له درجة الشهادة خالصة فان لم يكن له عمل  
صالح فهو تحت المشيئة انتهى وقال ابن الزمكاني فيه تنبيه على ان حقوق الأديمين لا تكفر لكونها  
مبنية على المشاحة والتضييق ويذكر ان يقال هذا محمول على الدين الذي هو خطيئة وهو ما استدانه صاحبه  
على وجه لا يجوز له فعله بأن أخذه بحيلة أو غصبه فثبت في ذمته البذل أو أذان غير عازم على الوفاء لانه  
استثنى ذلك من الخطايا والأصل في الامة متقاة ان يكون من الجنس ويكون الدين المأذون فيه  
مكرواً عنه في هذا الاستثناء فلا يلزم المؤاخذه به لما يلفظ الله به عبده من استيهابه له وتعويض  
صاحبه من فضل الله فان قيل ما تقول فيمن مات وهو عاجز عن الوفاء ولو رجع ووفاء وفي قلت ان كان المال  
الذي لزم ذمته انما لزمها بطريق لا يجوز مسايطر مثله كغصب أو اتلاف مقصود فلا تبرأ الذممة من ذلك  
الا بوصوله الى من وجب له أو بإبراءه منه ولا تسقط التوبة وانما تنفع التوبة في اسقاط العقوبة الاخرية  
فيما يختص بحق الله تعالى لمخالفته الى ما نهى الله عنه وان كان ذلك المال لزمه بطريق سائر وهو  
عازم على الوفاء ولم يدر فلهذا ليس بصاحب ذنب حتى يتوب عنه ويرجى له الخير في العقبى مادام على هذا  
الحال انتهى وهو نفيس وقد شبهته الى معناه أبو عمر كإريته (كذلك قال لي جبريل) وفي رواية عند  
أبي عمر الا الدين فانه مأخوذ كإزعم جبريل أي قال من اطلاق الزعم على القول الحق قال ابن عبد البر  
فيه دليل على ان من الوحي ما ينزل وما لا ينزل وما هو قرآن وما ليس بقرآن وقد قيل في قوله تعالى واذا كر  
ما ينزل في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان اقرآن الآيات والحكمة السنة وكل من الله الا ما قام عليه  
الدليل فانه لا ينطق عن الهوى انتهى وفي الطبراني برجال ثقات عن ابن مسعود رفعه القتل في سبيل الله  
يكفر الذنوب كلها الا الامانة والامانة في الصلاة والامانة في الصوم والامانة في الحديث واشهد ذلك  
الودائع وهذا ما راضه حديث الباب الظاهر في انه يكفر جميع حقوق الله ومنها الصلاة والصوم الا انه  
يحمل على انه مطلق استشهاده وحديث أبي قتادة فقيد انه صابر محتسب قبل غير مدبر (مالك عن  
أبي النضر) سالم بن أبي أمية (عوى عمر بن عبيد الله) يضم العنين القرشي التيمي (انه بلغه) قال ابن عبد  
البر مرسل عند جميع الرواة لكن معناه يستقدم وجوه صحاح كثيرة (ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لشهداء أحد) أي لاجلهم وفي شأنهم لما أشرف عليهم مقتولين كإرواه ابن اسحاق عن عبد الله بن  
نعلبة وهم سبعون كما صرح به البراء بن عازب وأنس في الصحيح وأبي بن كعب وقال في حديثه أربعة  
وستون من الانصار وستة من المهاجرين رواه المحاكم وابن حبان وصححه وهو المؤيد بقوله تعالى أولما  
أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها انتقم علماء التفسير على ان المخاطب بذلك أهل أحد وأن أصابهم مثليها  
يوم يذبح قتل سبعين وأن سبعين وهذا جزم ابن اسحاق وغيره وازيادة عليهم ان ثبتت فأنما نشأت من  
الخلاف في تفصيلهم وليست زيادة حقيقة (هؤلاء أشهد عليهم) بما فعلوه من بذل أيمانهم وأرواحهم



وترك من له الاولاد اولاده كابي جابر ترك تسع بنات طيبة بذلك قلوبهم فرحين مستبشرين بوعده خالقهم حتى ان منهم من قال اني لا جدرج الجنة دون احد كانس بن النصر وسعد بن الربيع ومنهم من التي تمرات كن في يده وقاتل حتى قتل ومنهم من قال حين خرج اللهم لا تردني الى اهل كبري وبن الجوح ومنهم من خلفه النبي صلى الله عليه وسلم لكبر سنه فخرج رجاء الشهادة وهو الجان وثابت بن وقش فحذف المشهود به لعلم به وقال ابن عبد البر اى شهد لهم بالايمان الصحيح والسلامة من الذنوب الموبقات ومن التبديل والتغيير والمنافسة في الدنيا ونحو ذلك انتهى فجعل على معنى اللام وقال السهيلي اشهد من الشهادة وهي ولاية وقيادة فوصلت بحرف على لانه مشهود له وعليه وقال البيضاوي هذه الشهادة وان كانت لهم لكن لما كان صلى الله عليه وسلم كالزقيب المؤتمن على امته عدى بعلى (فقال ابو بكر الصديق السبايا رسول الله باخوانهم اسلمنا كما اسلموا واجاهدنا كما جاهدوا) فلم خص هؤلاء بشهادتك عليهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى) انتم اخوانهم الخ (ولكن لا ادري ما تجدون بعدى) فلذا خصصتهم بالشهادة المستفادة من حصر المبتدأ في الخبر بقوله هو لا شهد عليهم (فبكي ابو بكر ثم بكى) كره ان يزيد اسفه على فراق المصطفى (ثم قال انشأ كاثنون) اى موجودون (بعدك) استفهام تأسف لا حقيقى لاستحالة من ابي بكر بعد ان اخبره النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر فيه ان شهداء احد ومن مات قبله صلى الله عليه وسلم افضل من خلفهم بعده وهذا في الجملة لان منهم من اصاب الدنيا بعده واصابت منه ام الخوص والتعيين فلا سبيل اليه (مالك عن يحيى بن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وقبر يجفر) جملة حاله لميت (بالمدينة) ولان وضاح في المدينة (فاطاع) نظر (رجل في القبر فقال بئس مضجع للمؤمن) بفتح الميم والجمع موضع الضم وجمع مضجع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ما قلت) لان القبر للمؤمن روضة من رياض الجنة (فقال الرجل لم ارد هذا) اى ذم القبر (بارسول الله انما اردت القتل في سبيل الله) المجاهد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثل لقتل في سبيل الله) في الثواب والفضل ولكن للدفن بالمدينة مزيد الفضل (ما على الارض بقعة) بضم الباء في الاكثر فيجمع على بقع كغرفة وغرفة وتفتح فتجمع على بقاع مثل كلبه وكلاب اى قطعة (من الارض هي احب الى ان يكون قبري بها منها) اى المدينة قال ذلك (ثلاث مرات) للتأكيد قال الباجي هذا احد الادلة على تفضيل المدينة على مكة وكذا اثر عمر الذي يليه وقال ابن عبد البر هذا الحديث لا أحفظه مسند اول كن معناه موجود من رواية مالك وغيره اه وفيه حضوره صلى الله عليه وسلم الجنازة وحفر القبر والدفن لا وعظته والاعتبار ورقة القلب ليتأسي به فيه ويكون سنة بعده وان الكلام يحمل على ظاهره فيحمد على حسنة ويلام على ضده حتى يهلم مراد قائله فيحمل عليه دون ظاهره

\*(ما تكون فيه الشهادة)\*

(مالك عن زيد بن اسلم) فيه انقطاع وقد رواه البخاري من طريق سعيد بن ابي هلال عن زيد بن اسلم عن ابيه (ان عمر بن الخطاب قال اللهم اني اسألك) وفي البخاري ارزقني (شهادة في سبيلك) فاستجاب له فقوله ابولوة فيروز النصراني عبد المغيرة بن شعبة يوم الاربعاء لاربعة بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين فحصل له ثواب الشهادة لانه قتل ظلما (ووفاته ببلد رسولك) فتوفي بها من ضربة ابي اولوة في خاصرته ودفن عند ابي بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وهي اشرف القاع على الاطلاق بالاجماع وفي طلبه الموت بها انظارا لجمته اياها اعل من مكة وعمر من القائلين بفضلهما على مكة وروى الاسماعيلي من طريق روح بن القاسم عن زيد بن اسلم عن

امه عن حفصة بنت عمر قالت سمعت عمر بن الخطاب يقول اللهم قتلا في سبيلك ووفاته في بلد نبيك قالت فقالت واني يكون هذا قال يا نبي الله به اذا شاء ورواه ابن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن حفصة فذكر مثله وقال في آخره ان الله ياتي بامر ان شاء (مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب) منقطع وقد رواه البيهقي في السنن من طريق شعبة عن ابي اسحاق عن حسان بن فائدة عن عمر بن الخطاب (قال كرم المؤمن تقواه) اى فضله انما هو بالتقوى قال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم وفي المرفوع كرم المؤمن اى به يشرف ويكرم ظاهره باطنه قولا وفعل لا الكرم كثرة الخير والمنفعة لا ما في العرف من الاتفاق والبدل سرفا وفخرا (ودينه حسبه) اى شرفه انتسابه الى الدين لا الى الآباء وفي المرفوع وحسبه خلقه باضم اى ليس شرفه بشرف آباءه بل بحسب ان اخلاقه وقال الازهرى اراد ان الحسب يحصل للرجل بكرم اخلاقه وان لم يكن له نسب واذا كان حسيب الآباء فهو كرم له (ومررت به) بضم الميم والراء وبالهمز (خلقته) بضم الميم اى ان المروءة التي يحمدها الناس عليها ويوصفون بانهم من ذوى المروءات انما هي ممان مختصة بالاخلاق من الصبر والحلم والجود والايثار قال العلاء حاصل المروءة راجعة الى مكارم الاخلاق لكنها اذا كانت غريبة تسمى مروءة وقيل المروءة انصاف من دونك والسمو الى من فوقك والجزاء عما اوتي اليك من خيرا وشروفي المرفوع ومروءته عقله اى لان به يتميز عن الحيوانات ويعقل نفسه عن كل خلق دنيء ويكفها عن شهواتها الرديئة وطبائعها الدنية ويؤدي الى كل ذى حق حقه من الحق والخلق (والجورة) بضم الجيم واسكان الواو ضعة القلب (غرائر) بغير ميم معجمة فراء اخوة زاي مقوطة جمع غريبة اى طبائع لا تكتسب وجمع اى لان الجمع ما فوق الواحد وباعتبار الافراد (بضعها الله حيث شاء) من خلقه وقدرى ابو يعلى عن هدى بن سليمان عن محمد بن عجلان عن ابي هريرة مرفوعا بافظ الموطأ من اوله الى هنا ومعدى ضعفه جماعة وقال الشاذ كوفي كان من افضل الناس وكان يمد من الابدال وصح له الترمذي حديثا وعند الدارقطني من حديثه بهذا السند المحب المال والكرم التقوى وروى بهضه احمد والبيهقي وضعفه والمحاكم وصححه على شرط مسلم وتعقب عن ابي هريرة رفعه كرم المؤمن دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه (فالجان يقرعن ابيه وامه) لانه يجنبه لا يستطع الدفع عنهما فضلا عن غيرهما (والجورى يقاتل عما لا يؤوب) يرجع (به الى رحله) لان قتاله يمحض الهجوم والسرعة من غير نظر لنفع يعود عليه (والقتل حنف من الخوف) اى نوع من انواع الموت كما وتعرض وانحوه فلا يموت به في سبيل الله خير من موته على فراشه فيجبان لا يرتاع منه ولا يهاب هيبته تورث الجبن قال الشاعر في الجبن عار وفي الاقدام مكرمة \* والمرء بالجبن لا ينجو من القدر (والشهيد من احتسب نفسه على الله) اى رضى بالقتل في طاعة الله رجاء ثوابه تعالى

(العمل في غسل الشهادة)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم) بالبناء للفعل والمصلى عليه اى اماما صهيب رضى الله عنهما (وكان شهيدا برجه الله) بيد اى اولوة لعنه الله (مالك انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهيد في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم وانهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها لما في الصحيح عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال لشهداء احد اناس شهدوا على هؤلاء يوم القيامة وامر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا واما حديث صلواته عليهم صلواته على الميت فالمراد دعاؤه لهم كدعائه للميت جمع بين الادلة قال ابن عبد البر اختلف في صلواته عليهم ولم يختلف في انه امر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا (قال مالك وتلك السنة فيمن قتل في المقتل



فلم يدرك حتى مات قال وامام من جل منهم فماش ماشا الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلي عليه كما عمل به من  
المخاطب رضي الله عنه) جماعة من الاحاديث وفيل العجاجة فان عمر عاش بعد الجراحة وتكلم وصلى  
واوصى وجعل الخلافة شورى وقبض بعد ثلاثة ايام

( ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله ) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يحجل في العام الواحد على اربعين الف بعير يحجل الرجل  
الواحد (الى الشام على بعير) لكثرة العدو بها وانها اكثر الجهات جهادا ورباطا (ويحجل الرجلان  
الى العراق على بعير) ثقل العدو (فيجاه رجل من اهل العراق قال احلني وسجيا) بضم السين وفتح  
الحاء المهملة (فقال له عمر انك) ولان وضاح نشدك (الله اسبحم زق قال نعم) قال الباجي  
اراد لرجل التحيل على عمر ليومه ان له رفيقا سعي سحيا فسدع اليه ما يحمله رجلان فينفرد هو به  
وكان عمر يصيب المعنى فله فلا يكاد يخطئه فسبق الى ظنه ن سحيا الذي ذكره هو الزق قال  
ابو عمر زق كان في رحله وذلك معروف من ذكائه وفطنته وفي الحديث سيعكون في امني محدثون فان يكن  
فغير انتهى وفي الصحاح غيره من جملة معاني السحيم زق الحز قال ابن عبد البر كذا ترجم يحيى ولم يذكر  
سوى هذا الاثر وترجم القعني وابن بكير ما يكره من الترجمة في الشيء يجعل في سبيل الله وذكر احديث عمر  
في القرس الذي جل عليه بطريقه السابقين في كتاب الزكاة ثم ذكر اثر عمر هذا

(الترغيب في الجهاد) \*

ينبغي زيادة على ما سبق فان هذه الترجمة مرت بافظها اول كتاب الجهاد لكن احاديثهما تغايرة فلا تكرار  
وان كان يمكن جعل جميع الاحاديث تحت ترجمة واحدة (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة)  
زيد بن سهل الانصاري (عن) عمه (انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب  
الى قبا) بضم القاف والمد والصرف مذكروا القصر والتأنيث ومع الصرف (يدخل على ام حرام) بجاء  
وراءهم ملين مفتوحين (بنت ملحان) بكسر الميم واسكان اللام ومهملة فالف فنون واسمه  
مالك بن خالد بن زيد بن حرام بفتح المهملة بن الانصارية خالة انس قال ابو عمر لم اقف لها على اسم صحيح قال  
في الاصابة ويقال انها الرميصا بالراء والغيمصا بالعين المعجمة ولا يصح بل الصحيح ان ذلك وصف لاختها  
ام سليم ثبت ذلك في حديثين لانس وجابر عند النسائي (فقطعه) مما في بيتها من اطعم (وكانت  
ام حرام تحت عبادة بن الصامت) اي كانت زوجة له حينئذ في زمن النبوي هذا ظاهره والبخاري  
من وجه آخر انصرم عن انس ان عبادة تزوجها بعد وجمع ابن التين بانها كانت اذ ذلك زوجته  
ثم طلقه ام راجعها بعد ذلك والمحافظة يحتمل رواية اسحاق على انها جملة معترضة اراد وصفها به غير  
متيد بحال من الاحوال وظهر من رواية غيره انه انما تزوجها بعد وهذا أولى لا تقاوم محراب يحيى  
ابن حبان وعبد الله بن عبد الرحمن ابي طوالة الانصاري كلاهما عن انس عند البخاري على ان عبادة  
تزوجها بعد ذلك قال ثم ظاهر رواية اسحاق ان الحديث من مسند انس وكذا هو ظاهر قول ابي طوالة عن  
انس دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنت ملحان واما محمد بن يحيى فقال عن انس عن خالته  
ام حرام وهو ظاهر في انه من مسند ام حرام وهو المعتمد وكان انس لم يحضر ذلك فجملة عن خالته (فدخل  
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمته) لم يرقف على تعيين ما كل عندها يومئذ (وجلت تغلي)  
فتح القوية واسكان الفاء وكسر اللام من فلي يقل كضرب يضرب اي تقش (في) شعر (راسه) لاخراج  
لهوام واللتطيف واحتلف هل كان فيه خل ولا يؤذيه اولئك في اصله وانما نقل في ثوبه للتطيف

من نحو القبار وانما كان يدخل عليها ويحكنها من التقلية لانها ذات محرم منه لانها خالة ابيه او جده  
عبد المطلب لان امه من بني النجار وقال ابن وهب كانت احدي خالاته من الرضاة قال ابن عبد البر  
فاي ذلك مكان فهي محرم له على انه صلى الله عليه وسلم معصوم ليس كغيره ولا يقاس به سواء  
انتهى وحكي النووي الاتفاق على انها محرم وصحح الحفاظ الدهماني ان لا محرمية بينهما في جزء  
افرده لذلك وقال ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بها فلعن ذلك كان مع ولد او زوج او خادم او تابع  
والسادة يقتضي المحافظة بين المخدم واهل الخدام لاسيما اذا كن مسنات مع مائت له صلى الله عليه  
وسلم من العصمة وقيل هو من خصائصه واليه او ما بن عبد البر قال في الفتح والذي وضع لنا بالادلة القوية  
ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنية والنظر اليها المكان عصمة وان نازع في ذلك  
القاضي عياض بان الخصائص لا تثبت بالاحتمال قال وثبت العصمة مسلم لا يمكن الاصل عدم  
الخصوصية (فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما) أي في يوم وفي رواية فقال بالقاف أي نام وقت  
الليلة (ثم استيقظ وهو نائم) سرور يكون امته تبقى بعده مظهره امور الاسلام قائمة بالجهاد حتى  
في البحر والمجلى حاله (قالت) ام حرام (فقلت ما يفحك) بلقظ المضارع (قال ناس من امتي عرضوا علي)  
بشد الياء حال كونهم (غزاة في سبيل الله يركبون ثبج) بفتح المثناة والموحدة والجيم (هذا) بمعنى ذلك  
(البحر) أي وسطه او مظهره او هوله اقوال ولا مسلم يركبون ظهر البحر أي السفن التي تجرى على ظهره  
ولما كان غالب جريها انما يكون في وسطه قبل المراء وسطه والا فلا اختصاص له بالركوب زاد في رواية  
البخاري الاخضر فقيل المراد الاسود وقال الكرماني الاخضر صفة لازمة للبحر لا مخصصة اذ كل البحار  
خضر فان قيل الماء بسيط لانيون له قلت تنوهم الخضر من انعكاس الهواء وسائر مقابلاته اليه (ملوكا)  
نصب بنزع الخافض أي مثل ملوك كذا قيل والظاهر انه حال ثانية من ناس بالتقدير المذكور  
(على الاسرة) جمع سرير كسر بفتحين (او مثل الملوك على الاسرة يشك) بالمضارع (اسحاق) شيخ مالك  
في اللفظ الذي قاله انس قال ابو عمر رأى صلى الله عليه وسلم صفقتهم في الجنة كما قال تعالى على سرر  
متقابلين وقال النووي الاصح انه صفقتهم في الدنيا أي انهم يركبون مراكب الملوك لسهلة ما لهم واستقامة  
امرهم وكثرة عددهم قال الحفاظ والاتبان بالتمثيل في معظم طرق الحديث يدل على انه رأى ما يؤول اليه  
امرهم لانهم نالوا ذلك في تلك الحالة او موضع التشبيه انهم فيما هم فيه من النعيم الذي اتيوا به على جهادهم  
مثل ملوك الدنيا على اسرتهم والتشبيه بالمحسوس ابلغ في نفس السامع (قالت) ام حرام (فقلت) زاد ابن  
وضاح له (يارسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعاها) واستشكل الدعاء بالشهادة لان حاصله ان  
يدعو الله ان يمكن منه كافر يصي الله بقله فيقل عدد المسلمين وتسرع قلوب الكفار ومقتضى قواعد الفقه  
ان لا يقتني معصية الله لنفسه ولا غيره واجاب ابن المنير بان المدعوية قصد انما هو نيل الدرجة الرفيعة  
المعدة للشهداء واما قتل الكافر للمسلم فليس بمقصود لا داعي وانما هو من ضرورات الوجود لان الله اجري  
حكمه ان لا ينال تلك الدرجة الا شهيد فاعترف بحصول المصلحة العظمى من دفع الكفار واذلالهم وقهرهم  
بقصد قتلهم حصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل بعض المسلمين وجازتني الشهادة لما بذل عليه من  
وقعت له في اعلاء كلمة الله حتى بذل نفسه في تحصيل ذلك وقول ابن التين ليس في الحديث تمنى الشهادة  
انما فيه تمنى الفوز مردود بان الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الفوز (ثم وضع راسه) ثانيا (فنام)  
ثم استيقظ حال كونه (بفحك قالت فقلت) زاد ابن وضاح له (يارسول الله ما يفحك) قال ناس من امتي  
عرضوا علي غزاة في سبيل الله (يركبون البر) (ملوكا على الاسرة او) قال (مثل الملوك على الاسرة كما قال  
في الاولى) من تشبيههم بالملوك وشك اسحاق (قالت فقلت يارسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال



انت من الاوان ) الذين يركبون ثبح البحر زاد ابو عوانة من وجه آخر ولست من الاخرين والبخاري  
من وجه آخر انه قال في الاولى يغزون هذا البحر وفي الثانية يغزون قيصر فيدل على ان الثانية انما غزت  
في البر كما في الفتح لكن في رواية اخرى ان عبد البر من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن انس عن ام حرام  
قال اللهم اجعلها منهم ثم نام فاستيقظ وهو يحسك فقلت ثم تحسك فقال عرض على ناس من امتي يركبون  
ظاهر البحر لئلا يكون المروى في البخاري من الطريق المذكورة فقال مثل ذلك (قال) انس (مركبت)  
ام حرام (البحر) مع زوجها عبادة (في زمان) غزو (معاوية بن ابي سفيان) فخرين حرب في خلافة  
عثمان سنة ثمان وعشرين وكان معاوية امير الجيش من جهة عثمان على غزاة قبرس وهي اول غزوة  
كانت الى الروم هذا قول اكثر العلماء واهل السير وقال البخاري ومسلم في خلافة معاوية قال الباغي  
وعياض وهو الاظهر (فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك) أي ماتت لما رجعوا من  
الغزو غير مباشرة قتال في رواية للبخاري فخرجت مع زوجها عبادة غازيا اول ما ركب المسلمون البحر  
مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قاذلين نزلوا الشام فقربت اليها دابة لتركها فصرعتها فالت ولها ايضا  
فلما رجعت قربت لها دابة لتركها فوقعت فاندفعت عنقها ولم يرفوعا من مات في سبيل الله فهو شهيد  
وروي ابن وهب مرفوعا من صريح عن دابته في سبيل الله فالت فهو شهيد أخرجه الطبراني باسناد حسن  
ففي حديث ام حرام ان حكم الراجع من الغزو وحكم المذهب اليه في الثواب وفي الصحيح عن ام حرام ايضا  
مرفوعا ول جيش من امتي يغزون البحر قذا وجبوا قلت انما منهم قال انت منهم ثم قال اول جيش من امتي  
يغزون مدينة قيصر مغفور لهم فقلت انما منهم م قال لا قال المهلب فيه منقبة لمعادية لانه اول من غزا البحر  
ولا يذنبه يزيد لانه اول من غزا مدينة قيصر وهي القسطنطينية وتلقبه ابن المنبر وابن التين بما حصل له  
لا يلزم من دخوله في ذلك العموم ان لا يخرج بدليل خاص اذ لا خلاف ان قوله مغفور لهم مشروط بان  
يكونوا من اهل المقرة حتى لو ارتدوا بعد ذلك لم يدخل في العموم اتفاقا فدل على ان المراد مغفور لمن  
وجدت المقرة فيه منهم واحتمال ان يزيد لم يحضر مع الجيش مردود الان براد لم يشارك القتال فيمكن  
لانه كان امير اعلى ذلك الجيش اتفاقا من قبل ابيه وكان فيه ابواب فذقت عند باب مدينة قيصر  
سنة اثنين وخمسين وفيه جوارز ركوب البحر الملح وذكروا ان عمر بن الخطاب منع منه فلما مات استأذن  
معاوية عثمان فاذن له في ركوبه فلم يزل يركب الى ايام عمر بن عبد العزيز فخرج من ركوبه ثم ركب بعده الى  
الا قال ابن عبد البر وانما منع العمران ركوبه في التجارة وطلب الدنيا اما في الجهاد والحج فلا ولا باحت  
السنة ركوبه للجهاد فالحج المقرض اولى قال واكثر العلماء يميزون ركوبه في طلب المحلل اذا تدارك  
ولا خلاف بينهم في حرمة ركوبه عند ارتجاعه وكره مالك ركوب النساء البحر لما يخشى من اطلاعهن على  
عورات الرجال وعكسه اذ يعسر لا حترار من ذلك وخصه اصحابه بالسفن الصغار اما الكبار التي يمكن فيها  
الاستقرار اما كس تحصن فلا حرج وفيه مشروعية القائلة لما فيها من الاعانة على قيام الليل وعلم من اعلام  
الدعوة وهو الاخبار عاسق فوقع كما قال صلى الله عليه وسلم وفضل شهيد البحر وقد اختلف هل هو افضل  
لمحدث من لم يدركه الغزو معي الميغزي في البحر فان غزاة في البحر افضل من غزوتين في البر الحديث وهو  
ضعيف او شهيد البر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الشهداء من عقر جواد واهريق دمه وفيه غير  
ذلك وان حجة البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الاستئذان عن اسماعيل ومسلم عن يحيى الثلاثة  
عن مالك بن عيسى بن يحيى بن سعيد بن قيس الانصاري (عن ابي صالح) ذكروا (العثمان عن  
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اسق على امتي) بعدم طيب نفوسهم بالتخلف عنى  
ولا قدرة لهم على آلة السفر ولا الى ما اجهلهم عليه فالاستئذان الا في مفسر للارادة المشقة كرواية

الحيين عن سعيد بن السيب عن ابي هريرة والذي نفسي بيده لولا ان رجلا من المؤمنين لا تطيب  
انفسهم ان يتخلفوا عنى ولا اجد ما اجهلهم عليه (لا حيت ان لا يتخلف عن سرية) قطعة من الجيش  
تبعث الى العدو (تخرج في سبيل الله) المجاهد (ولكن لا اجد ما اجهلهم عليه) وفي رواية للبخاري ولكن  
لا اجد جولة ولا اجد ما اجهلهم عليه والمجولة بالفتح الابل البكار التي يحمل عليها (ولا يجدون ما يتحملون  
عليه فيجرحون) معى لجرحهم عن آلة السفر من مركوب وغيره وفي مسلم عن معام عن ابي هريرة لكن  
لا اجد سعة فاجلهم ولا يجدون سعة فيتعوفون (ويشق عليهم ان يتخلفوا بعدى) وفي رواية للبخاري  
ويشق على ان يتخلفوا عنى والطبراني ويشق على وعليهم (نودت) بكسر الدال الاولى وسكون الثانية  
تمنيت وسبق من رواية الا عرج والذي نفسي بيده لوددت (اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيا فاقتل  
ثم احيا فاقتل) بالبناء للفعول في الجميع وتنتي ذلك حوصانه على الوصول الى اعلى درجات الشاكرين  
بذل انفسه في مرضاة ربه واعلاء كلمته ورغبة في الازدياد من الثواب والتناهي به امته قال الحافظ  
حكمة ابراهيم هذه عتب تلك ارادة تسليمة الخارجين في المجاهد عن مرافقته لهم فكانه قال الوجه الذي  
تسيرون له فيه من الفضل ما اتنى لاجله ان اقتل مرات فمافاتكم من مرافقتي والقعود معى من الفضل  
يحصل لكم مثله ووفقه من فضل المجاهد فراعى خواطر الجميع وقد خرج صلى الله عليه وسلم في بعض  
الغزاه وخلق عنه المصار اليهم وكان ذلك حيث رجحت مصلحة حروجه على مراعاة حالهم وفيه بيان  
شدة شفقة صلى الله عليه وسلم على امته ورافقه بهم والحض على حسن التوبة وجواز ترك بعض المصالح  
لمصلحة راجحة او ارجح اولدفع مقدرة السعي في ازالة المصكروه عن المسلمين (مالك عن يحيى بن سعيد)  
الانصاري (قال لما كان) وجد (يوم أحد) بضم الهمزة والحاء وبالذال المهملة من ذكره صروف وقيل  
يجوز تأنيبه على توقع البقرة فيمنع وليس بقوى جبل بالمدينة على اقل من فرسخ منها لان بين اوله وبين بابها  
المروفي باب البقيع ميلان واربعه اسباع ميل تزيد سيرا (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني  
بخبير سعد بن الربيع) بن عمرو البخاري أحد نقباء الانصار شهد بدر واخي النبي صلى الله عليه وسلم بينه  
وبين عبد الرحمن بن عوف فقال اني اكثر الانصار ما لا فاسمك مالي ولتي زوجتان فابتها ما حبيت  
اطقها ثم ترووها قال عبد الرحمن بارك الله لك في اهلك ومالك (الانصاري) اني الاحياء هوام في  
الاموات فاني رأيت اثني عشر رجلا شرعى اليه كما عند ابن اسحاق (فقال رجل انما يا رسول الله)  
أتيت بخبره (فذهب الرجل) هو ابي بن كعب قاله ابن عبد البر وابن الاثير واليعمرى وقال الواقدي هو محمد  
ابن مسلمة وروي الحاكم عن زيد بن ثابت قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد اطلب سعد بن الربيع  
وقال لي ان رأيته فأقره مني السلام وقل له يقول لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك  
فدله صلى الله عليه وسلم بمثل الثلاثة متعاقبين او دفعة واحدة (يطوف) يمشي (بين القتلى) زاد  
الواقدي فنادى في القتلى يا سعد بن الربيع مرة بعد أخرى فلم يجبه حتى قال ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ارسلني اليك فأجاب بصوت ضعيف (فقال له سعد بن الربيع ما شانك فقال الرجل بعثني اليك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبه بخبرك) وعند ابن اسحاق امرني ان انظر افي الاحياء انت ام  
في الاموات (قال) أنا في الاموات (فأذهب اليه فأقرته مني السلام) زاد الواقدي وقل جزاك الله عنا  
خير ما جزى نبيي عن امته وقل له اني لا جدرج الجنة (واخبره اني قد طعنت اثنتي) ولا بن وضاح ثلثي  
(عشرة طعنة) بعد دار ما ح التي راها صلى الله عليه وسلم شرعى اليه وفي حديث زيد بن ثابت فوجده جرحا  
في القتلى وبه سبعون ضربة ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم ولا تنافي كما هو ظاهر  
(واخبره اني قد اغتبت مقاتلي) فأنا في الاموات (واخبر قومك) وعند الواقدي وانع قومك عنى



السلام وقل لهم (انه لا عذر لهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حي) زاد ابن اسحاق ثم لم أبرح حتى مات فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته خبره قال ابن عبد البر هذا الحديث لا احفظه ولا اعرفه مستندا وهو محفوظ عند أهل السير وقد ذكره ابن اسحاق عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن صعصعة المازني قال المحافظ وفي الصحيح من حديث أنس ما يشهد له منه (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل واصله الشيخان من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن أنس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب في الجهاد) يوم بدر فقال والذي نفسي بيده لا يقتلهم اليوم رجل في قتله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر الا ادخله الله الجنة كما عند ابن اسحاق (وذكر الجنة) روى مسلم عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر قومهوا الى جنة عرضها السموات والارض فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله جنة عرضها السموات والارض قال نعم قال يئخ فقال صلى الله عليه وسلم ما يحملك على قولك يئخ قال لا والله يا رسول الله الا رجاء ان أكون من أهلها قال فانك من أهلها فأتخرج تمرات فجدل يا كل منهن ثم قال لئن انا حييت حتى أكمل تمراتي إنها لحياة طويلة فرمى بالتمر ثم قاتل حتى قتل (ورجل من الانصار) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه المهملة وخفة الميم الخزرجي (يا كل تمرات في يده فقال اني محرم على الدنيا ان جلست حتى افرغ منها) أي من اكل التمرات (فرمى ما في يده) من التمر وقال خباب بن الارت ان ادخل الجنة الا ان يقتلني هؤلاء (فجعل بسيفه فقاتل) انهم (حتى قتل) زاد ابن اسحاق وهو قول

رضي الله عنه في غير زاد \* الاتسقي وعمل المعاد

والصبر في الله على الجهاد \* وكل زاد عرضة النفاق

غير التقي والبر والرشاد

وقوله خالد بن الاعلم القيلي قال موسى بن عتبة وهو قول قتيل يومئذ وقال ابن اسحاق اولهم مبعث وقال ابن سعد اولهم حارثة بن سراقة وعدة شهداء اربعة عشر رجلا ستة مهاجرين وثمانية انصار بينهم في شرح المواهب (مالك عن يحيى بن سعيد عن عذ بن جيسل انه قال) موقوفه ودرواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وحسنه ابن عبد البر من طريق خالد بن معدان عن أبي جحرية عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الغزو غزوان) غزوه على ما ينبغي وغزوه على ما لا ينبغي فاخترت الكلام واستغنى بذلك الغزاة وعدا صنفها وشرح حالهم وبيان احكامهم عن ذكر القسطنطين وشرح حال كل واحد منهم فملا قاله البيضاوي (فغزوتن في الكريمة) قال الباجي اي كرائم المال وخياره وقال غيره اي الناقة العزيزة عليه المختارة عنده وقال البوقاي الذهب والفضة سميت كريمة لانها تكرم عن السؤال وغيره وقال ابن عبد البر اي ما يكرم عليك من المال مما يقبل به الله شيخ نفسك ولقد احسن القائل وقد تخرج المحاجات يا أم مالك \* كرائم من ربهن ضنين

(وبسائر) بضم اليا والاولى (فيه الشريك) اي يؤخذ باليسر والسهولة مع الرفيق نفعا بالموافاة وكفاية للمؤبة وقال الباجي يريد موافقته في رايه بما يكون طاعة ومناجاة عليه وقوله مشاحته فيما يشاركه فيه من نقعة او عمل (ويطاع فيه ذوالامر) بأن يفعل ما أمر به اذا لم يكن معصية اذ لا طاعة فيها انما الطاعة في المعروف (ويحجب فيه الفساد بأن لا يتجاوز المشروع في حق قتل ونهب وتخريب) فذلك الغزو وغيره (اي ذو خير وثواب والمراد أن من هذا شأنه فجميع حاله من حركة وسكون ونوم ويقظة جالبة للخير والثواب أي ان كلا من ذلك له اجر ولفظ المرفوع المشار اليه فأما من غزا بتفاه وجهه لله واطاع الامام وانفق الكريمة وبأسر الشريك واجتنب الفساد في الارض فان نومه ونهيه اجره (وغزوا لا ينطق فيه الكريمة

(ولا يسائر) بضم اليا والاولى (فيه الشريك ولا يطاع فيه ذوالامر) الامام وانائه (ولا يحتجب) بالبناء للمفعول في الارضية (فيه الفساد فذلك الغزو ولا يرجع صاحبه ككفا) من كفاف الشيء وهو خياره أو من الرزق اي لا يرجع بخير أو بثواب يقبضه أو لا يعود رأس بحيث لا اجر ولا وزير بل عليه الوزير العظيم ولفظ المرفوع وأما من غزا فخرأوريا وعصى الامام وافسد في الارض فانه لن يرجع بالكفاف

\* (ما جاء في الخيل والمساقة بيننا والنقعة في الغزو) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل في نواصيها) جمع ناصية الشعر المسترسل على الجهة ويحتمل انه كنى بالنواصي عن جميع الفرس كما يقال فلان مبارك الناصية قاله الخطابي وغيره واستبعد المحافظ بحديث الصحيحين عن أنس مرفوعا البركة في نواصي الخيل وللإسماعيلي البركة تنزل في نواصي الخيل قال ويحتمل انه خص الناصية لكونها المقدم منها إشارة الى الفضل في الاقدام بها على العدو دون المؤخر لان فيه إشارة الى الادبار وقد روى مسلم عن جرير رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوي ناصية فرسه باصبعه ويقول الخيل معي وتوفي نواصيها (الخيل الى يوم القيامة) اي الى قربه أعلم به ان الجهاد قائم الى ذلك الوقت زاد الشيخان عن عروة الساري مرفوعا الا اجر والمغنم برفعهما بدل من الخير أو بهما هو الاجر وفي رواية لمسلم قالوا يا رسول الله قال الاجر والمغنم وبه يعلم انه عام اريد به الخوص أي الخيل المتخذة للغزو بأن يقاتل عليها وتربط للغزو يدل له أيضا الخيل اثنائة الحديث السابق ويحتمل ان المراد جنس الخيل اي انها صددان يكون فيها الخير فأما من ارتبطها لعل غير صالح فالوزير اطربان ذلك الامر العارض ووقع عند الاسماعيلي من رواية عبد الله بن نافع عن مالك بلفظ الخبر معقد وروى في لموطأ ولا في الصحيحين من طريقه نعم لفظ معقد وفيهما من حديث عروة البارقي وجريفي مسلم واحد وأبي هريرة في الطبراني وابي يعلى وجابر عند أحمد ومعناه ملازم لها كأنه معقد وفيها قال الطبراني ويجوز ان الخير المقرب لاجر والمغنم استعارة مكنية لان الخير ليس بشئ محسوس حتى يعقد على الناصية لكن شبهه اظهاره وملازمته بشئ محسوس معقد يجعل على مكان مرتفع فنسب الخير الى لازم المشبه به وذكر الناصية تجريد الاستعارة والحاصل انهم يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم على المحسوس مبالغة في الزوم وقال عياض في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والغزوة ما لا مزيد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير قال الخطابي وفيه إشارة الى ان المال الذي يكتب بالتخاذا الخيل من خير وجوه الاموال وأطيبها والعرب تسمى المال خيرا وقال ابن عبد البر فيه إشارة الى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شئ غير ما مثل هذا القول وفي النسائي عن أنس لم يكن شئ أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل وقال عياض اذا كان في نواصيها الخير فيبعتها ان يكون فيها شئ فيحتمل ان حديث انما الثوب في ثلاث الفرس والمرأة والدان في غير خيل الجهاد وان المعذلة هي الخصومة بالخير والبركة أو يقال الخير والشريك اجتماعهما في ذات واحدة فانه فسر الخير بالاجر والمغنم ولا يمنع ذلك ان يكون تلك الفرس يتشاهم بها ربا في ان شاء الله تعالى مزيد بسط لذلك في كتاب الجامع حيث ذكر الامام الحديث الثاني في حديث الباب رواه البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع عن جماعة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق) اجري بنفسه أو امرأواياح (بين الخيل التي قد اضمهرت) بضم الهمزة مبدية للقول ان علفت حتى سمعت وقويت ثم قل علفها بتدريج القوت وادخلت بيتا وغشيت بالجلال حتى حيت



وعرفت فاذا جف عرقها خفف لحمها وقويت على الجري (من الخيام) بفتح الخاء وسكون القاء فتعجب  
 وهذه مكان خارج المدينة ويجوز ان يصور حكي البخاري قدس الله روحه على القاء وسكن من اوله وخطاه  
 عياض وغيرها (كان امدها) بفتح الميم والميم اي غايته (ثنية الوداع) بالثنية وفتح الواو وسميت بذلك  
 لان الخارج من المدينة يمشي معه للودعون اليها قال سفيان بن عيينة الى ثنية الوداع خصة اميال  
 اوسنة وقال موسى بن عقبة بينهما سنة اميال اوسنة رواها البخاري قال الحافظ وهو اختلاف قريب  
 وسفيان هو الثوري (وسابق بين الخيل الى التي لم تغمر) بضم التاء وفتح الغاء المعجمة والميم الثنية وفي رواية  
 بسكون الضاد وفتح الميم (من الثنية) المذكورة (الى مسجد بني زريق) بضم الزاي ثم راء مقبوضة  
 وسكون التنية فقاى ابن عامر قبيلة من الانصار واذافة مسجد اليهم اضافة تمييز لا ملك قال سفيان  
 وبينهما ميل وقال ابن عتبة ميل او نحوه (وان عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها) اي بالخيول او بهذه  
 المسابقة وهذا من قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك البذل فعل كذا وفي رواية عبيد الله بن عمر  
 عن نافع قال ابن عمر وكنت فيمن اسرى وعند الاسماعيلي قال ابن عمر وكنت فيمن اسرى فوثبني فرس  
 جدار اوله لمسلم من رواية ايوب عن نافع فسبقت الناس فطفف بي الفرس مسجد بني زريق اي جازي  
 المسجد الذي هو الغاية واصل التطفيف مجاوزة الحدود فيه مشروعية السابقة وانه ليس من العيب بل  
 من الرياضة المجودة الموصلة الى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة وهي دائرة بين  
 الاستحياء والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل  
 وغيرها من الدواب مجازا وعلى الاقدام وكذلك الترامي بالسهم واستعمال الاسلحة لما في ذلك من  
 التدريب على الحرب وفيه جواز اخمار الخيل ولا يخفى اختصاص استحبابها بالخيول المعدة للغزو ومشروعية  
 الاعلام بالابتداء والانتها عند المسابقة ونسبة الفعل الى الامر به لان قوله سابق اي امر او اباح اي  
 شامل لذلك وجواز اضافة المسجد الى قوم مخصوصين وتعليه الجهور وخرافا للخصي قوله تعالى وان  
 المساجد لله ويرد عليه حديث الباب وجواز معاملته اليها ثم عند الحاجة بما يكون تديبا لها في غير الحاجة  
 كالاجاعة والاجراء وتنزيل الخاق منازلهم لانه صلى الله عليه وسلم غاب بين منزلة المضر وغير المضر  
 ولو خاطبها لا تعب ما لم تغمر وان خرج البخاري في الصلاة عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى  
 التيمم كلاهما عن مالك به وتابعه عبيد الله والليث وموسى بن عقبة وايوب كلهم عن نافع في الصحيحين  
 وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهان الخيل بأس) وان لم يقع في  
 حديث ابن عمر المذكور عند مالك والائمة الستة لانه جاء في بعض طرقه عند احمد من رواية عبد الله بن  
 العيين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن وقد اتفقوا على جواز  
 المسابقة بعوض بشرط كونه من غير المتسابقين كما قال (ذا دخل فيها محل فان سبق) بالبناء للفاعل  
 (أخذ سبق) بفتح السين اي الرهن الذي يوضع لذلك (وان سبق لم يكن عليه شيء) بشرط ان لا يخرج  
 المحلل من عنده شيئا يخرج العقد من صورة القمار وهو ان يخرج كل منهما سبقا في غلب اخذه فهذا  
 ممنوع اتفاقا واجعا على جواز المسابقة بلا عوض لكن قصر مالك والشافعي على الخف والمحار والتمل  
 الحديث لا سبق الا في نصل او خف او حافر رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه عن ابي هريرة  
 وخصه بعض العلماء بالخيول واجازة عطاء في كل شيء (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل وصله ابن عبد البر  
 من طريق عبيد الله بن عمر والقهري عن مالك عن يحيى بن اسير (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى  
 بكسر الهمزة وميمه بني للجهول) بفتح وجه فرسه برادته فسل عن ذلك فقال اني عوبت الليلة في الخيل  
 ووصاله ابو عبيدة في كتاب الخيل له من طريق يحيى بن سعيد عن شيخ من الانصار وقال في اذلة الخيل

وله من مرسل عبد الله بن دينار وقال ان جبريل بات الليلة يهاتني في اذلة الخيل اي اعتمها قال البيهقي  
 يحتمل ان ذلك وحى في المنام ويحتمل في القطة انتهى والطاهر الثاني (مالك عن حميد الطويل) الخزاعي  
 البصري (عن انس بن مالك) والبخاري عن ابي اسحاق الفزاري عن حميد قال سمعت انس يقول (ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى حير) بوزن جعفر مدينة كنيمة ذات حصون ومزارع على  
 ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابو عبيد العكري سمعت بالهم وجعل من العماليق نزلا قال  
 ابن اسحاق خرج اليها النبي صلى الله عليه وسلم في بقية المحرم سنة سبع فاقام بها طرها بضعة عشرة  
 ليلة الى ان فقها في صفر (انا هليل) لا تخالفه مرواية البخاري عن محمد بن سيرين عن انس صاحبنا خبير  
 بكرة كمل على انهم قدموها ليليا ليوادونها ثم ركبوها اليها بكرة فصحبوها بالقتال والاغارة وبشير  
 الى هذا قوله (وكان اذا اتى قوما بابل لم يغمر) بضم الياء وكسر الغين المعجمة من اغار وفي لفظ لا يغمر  
 عليهم وفي رواية التيسري لم يغمر بهم بكسر الغين ايضا من الاغارة وبعض الرواة لم يغمر بهم بفتح الغاء  
 وسكون القاف وفتح الراء وسكون الواو الموحدة وصحح الاول (حتى يصبح) أي مطلع الفجر والبخاري  
 عن اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس كان اذا غزا قوما لم يغمرنا حتى يصبح وينظر فاذا سمع اذا نأ  
 كف عنهم والاغارة قال فخر جنا الى خبير فانتهى اليهم ليليا فصبح ولم يسمع اذا نأ كعب (فخرجت  
 يهود) وفي رواية القعني والتيسري فلما أصبح خرجت يهود زادا فخرجت عن قتادة عن انس الى زروعهم وذكر  
 الواقدي انهم سمعوا بصد النبي صلى الله عليه وسلم لهم وكانوا يخرجون كل يوم مسلحين مئة مدين فلا يرون  
 احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناهوا فلم تتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك فخرجوا  
 بمساحيمهم بمهملتين مخفقا جمع مسحاة كالجوارف الا انها من حديد طالين زروعهم (ومكانهم) بوقية  
 جمع مكمل بكسر الميم القعة الكبيرة يحول فيها التراب وغيره (فلما رآوه قالوا) هذا (محمد) او جاء محمد  
 (والله) قسم (محمد والخميس) اي الجيش كما فسر به البخاري سمي خيسا لانه خسة أقسام خمسة وميسرة  
 ومقدمة وقاب وجناحان وضبطه عياض وغيره بالرفع على محمد والنصب مفعول معه (فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الله أكبر) كبر حين انجز له وعدة زاد في رواية للبخاري ثلاثا وفي أخرى فرغ يديه  
 وقال الله أكبر (خرب خبير) اي صارت خرابا قال القاضي عياض قبل تغافل بخربها بما رآه في ايديهم  
 من آلات الخراب من المساحي وغيرها وقيل اخذ من اسمها والاصح انه اعلم الله بذلك وقال السهيلي  
 يؤخذ منه ثلثة أول لانه صلى الله عليه وسلم لما رأى آله الهدم مع ان لفظ المسحاة من سحقوت اذا قشرت  
 أخذ منه ان مدينتهم ستخرب قال الحافظ ويحتمل انه قاله بطريق الوحي ويؤيده قوله (انا اذا نزلنا  
 بساحة قوم) بفنائهم وقرئتهم وحصونهم واصل الساحة القضاء بين المنازل (فساء صباح المنذر) اي  
 نفس الصباح صباح من انذر بالعذاب وفيه جواز القتل والاستشهاد بالقرآن والاقباس قاله ابن عبد البر  
 وابن رشيقي والنووي ولا أعلم خلافا في جواره في الثرى غير المحبون والخلاعة وهزل الفساق وشربه  
 الخمر واللأطه وألف في جواز ذلك قديما ابو عبيد القاسم بن سلام كتابا جمع فيه ما وقع للحجابه والتابعين  
 من ذلك بالاسانيد المتصلة اليهم ومن المتأخرين الشيخ داود الناذلي الساحلي كراسة قال فيها لا خلاف  
 بين الشافعية والمالكية في جواره وتعليه عن عياض والساحلي وقال كفي بهما حجة غير انهم كرهوه  
 في الشعر خاصة وروى الخطيب البغدادي وغيره بالاسناد عن مالك انه كان يستعمله وهذا أكبر حجة  
 على من يزعم ان مذهب مالك تحريمه والعدة في نفي الخلاف على الشيخ داود فهو اعرف بمذهبه واما  
 مذهب الشافعي فأنه مجمعون على الجواز والا حاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة والتابعين تشهد لهم  
 من نسب تحريمه لمذهب الشافعي فقد فسر وأبان عن انه أجل الجاهلين قاله البيهقي ملخصا وبقي



عليه بالوهم في قوله في عقود الجمان

قلت وأما حكمته في الشرع

وليس فيه عندنا مراحه

في الوعد ثرا دون نظم مطلقا

جواز في الزد والوعظ وفي مدح النبي ولو نظم فالتقي

وقد استجاب التكبير عند الحرب وثانيه وقد قال تعالى اذ القيتهم فأنبتوا واذكروا الله كثيرا  
وأخرجه البخاري مناعن القعني وفي المغازي عن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك به وثابه  
اسماعيل بن جعفر وأبراهيم بن الحارث في البخاري وغيره وله طرق في الصحيحين وغيرهما بزيادات  
(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف)  
الزهري (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين) أي شيتين من  
نوع واحد من أنواع المال وقبدها مفسرا مرفوعا بعينين شاتين حارين درهمين  
وزاد اسماعيل القعني عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) أي في طلب ثواب الله  
وهو أعظم من الجهاد وغيره من العبادات وقال التوربشتي يحتمل أن يريد به تكرير الانفاق مرة بعد أخرى  
قال الطبري وهذا الوجه إذا جلت التثنية على التكرير لأن القصد من الانفاق التثنية من النفس  
بانفاق كراهة الأموال والمواظبة على ذلك كما قال تعالى من الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة  
الله وتثبيتا من أنفسهم أي لينبتوا بيدل المال الذي هو شقيق الروح وبذلك أشق شيء على النفس من سائر  
العبادات الشاقة (نودي في) أن عند دخول (الجنة) وفي رواية معن نودي من أبواب الجنة (يا عبد الله  
هذا خير) أي فاضل لأعني أفضل وإن وجه آخر عن أبي هريرة عن أبي الداعي ولقظه دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب  
أي خزنة كل باب أي قل سلم ضم اللام لغة في فلان وبذلك الرأية وقيل ترخيه فاللام مقحوة قاله  
المحافظ وقال الباسجي يحتمل أن يريد هذا خيرا لده الله لك فأقبل إليه من هذا الباب أو هذا خيرا أبواب  
الجنة لأن فيه الخير والثواب الذي اعتلك (من كان من أهل الصلاة) أي من كانت أغلب أعماله  
واكثرها (دعى من باب الصلاة) قال المحافظ ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك  
العمل وقد جاء ذلك مرصحا من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى منه  
بذلك العمل أخرجه أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح (ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد)  
يحل الشاهد من الحديث (ومن كان من أهل الصدقة) الأكثرين منها (دعى من باب الصدقة) وليس  
هذا بتكرار مع قوله في صدر الحديث من أنفق زوجين لأن الانفاق ولو قل خير من الخيرات العظيمة  
وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا السعة خاص (ومن كان من أهل الصيام) الأكثرين منه  
(دعى من باب الريان) مشتق من الري فنص بذلك لما في الصوم من الصبر على ألم العطش والظما  
في له وجعله الباسجي لالحرق في أن كان الريان عذبا لا باب فلا كلام وإن كان صفة فهو من الرءاء الذي  
يروي والمعنى أن الصائم لتعطشه نفسه في الدنيا يدخل من باب الريان ليأمن من العطش ثوابا له على  
ذلك وفي التعبير بالريان إيماء إلى زيادة أمر الصوم ومبادرة التبول له واحتمال أنه يدعى إليه كل من روى من  
حوضه صلى الله عليه وسلم رده عراض أنه لا يختص بالخوض بالصائمين والباب يختص بهم قال وعلى أنه  
اسم للباب فسمي بذلك لاختصاصه له الصائمين فيه بالري قال المحافظ قد كثر أربعة أبواب من أبواب الجنة  
وهي ثمانية وفي الحج له باب بلذات الثلاثة باب التكميلين القيل لعائين عن الناس رواه أحمد

عن الحسن مرسلان لله باب في الجنة لا يدخله إلا من عفا عن مظلة والباب الأيمن الذي يدخل منه  
من لا حساب عليه ولا عذاب والثامن له باب الذكرك في الترمذي ما يوحى إليه ويحتمل أنه باب العلم  
ويحتمل أن المراد بالابواب التي يدعى منها الأبواب من داخل أبواب الجنة الأصلية لأن الأعمال الصالحة أكثر  
عددا من ثمانية انتهى ولا يرد عليه أن الذين لا حساب عليهم يتسورون كما ورد لا حتمال أن هذا الباب من  
أسفل الجنة التي يتسورون منها فأطلق عليه أنهم دخلوا منها مجازا أو أنه معذلم تكريما وإن لم يدخلوا  
منه وتسع في عدد الباب الأيمن عياضا وقد تقيه أبو عبد الله الأبي بأن المراد بالأيمن ما عن يمين الداخل  
وذلك يختلف بحسب الداخلين وانما يكون بابا إذا كان اسمها وعلمها على باب معين (فقال أبو بكر الصديق  
يا رسول الله) زاد من بابي أنت وأمي (ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة) قال المظهر  
مانافاة ومن زبدة أي ليس ضرورة على من دعى منها الذكرك من واحد لمحصل مراده وهو دخول الجنة  
مع أنه لا ضرورة عليه أن يدعى من جبهتها بل هو تكريم وعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك  
الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب فأطلق الجميع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن  
الأمن أهل خد له واحدة من هذه المحصال ودعى من بابها لا ضرر عليه لأن الغاية المطلوبة دخول الجنة  
وقال الطبري لما خص كل باب من أكثر نوعا من العبادات ومع ذلك لصديق رغب في أن يدعى من كل باب  
وقال ليس على من دعى منها ضرر بل شرف وإكرام فسأل فقال (فهل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها)  
ويختص بهذه الكرامة (قال نعم) قال له عند كل باب أن لك هنا خيرا أعده الله لك لعبادتك المختصة  
بالدخول من هذا الباب قاله الباسجي وقال المحافظ وغيره يدعى منها كلها على سبيل التخيير في الدخول من  
أي شاء إكراما له لاستحالة الدخول من الكل معا فأنما يدخل من واحد والله العمل الذي يكون أغلب  
عليه ولا ينافيه ما في مسلم عن عمر مرفوعا من توضع قال أشهد أن لا إله إلا الله الحديث وفيه ففتح له  
أبواب الجنة يدخل من أي شاء لأنها تفتح له تكريما وانما يدخل من باب العمل الغالب عليه (وأرجوان  
تكون منهم) قال العلماء الرجاء من الله ومن نبيه واقع وبه صرح في حديث ابن عباس عن أبيه جابر ولقظه  
فقال أجل وانت هو يا أبا بكر في الحديث أشعار بقوله من يدعى من تلك الأبواب كلها وإشارة إلى أن المراد  
ما يتطوع به من الأعمال المذكورة لا واجباتها الكثيرة من مجتمع له العمل بالواجبات بخلاف التطوعات  
فقل من مجتمع له العمل بجميع أنواعها ثم الانفاق في الصدقة والجهاد والعلم والحج ظاهر ما في غيرها من كل  
فيكر أن المراد بالانفاق في الصلاة فيما يتعلق بوسائرها من تحصيل آلاتها من طهارة وتطهير وتوب وبدن  
ومكان وفي الصيام بما يقويه على فعله وخلوص القصد فيه والانفاق في العفوع عن الناس بترك ما يجب له  
من حق وفي التوكل ما ينفقه على نفسه في مرضه المانع له من التصرف في طلب المعاش مع الصبر على  
المصيبة ويتفق على من أصابه مثل ذلك طلب الثواب والانفاق في الذكرك على نحو ذلك وقيل المراد  
بالانفاق في الصلاة والصيام بذل النفس والبدن فيهما فالعرب تسمى ما يبذل المرء من نفسه صدقة  
كما يقال أنفقت في طلب العلم عمرى وبذات فيه نفسي وهذا معنى حسن وابعد من قال المراد بالزوجين  
النفس والنال لأن المال في الصلاة والصيام ونحوهما ليس بظاهر إلا بالآويل المتقدم وكذا من قال  
التفقه في الصيام تقع بتطهير الصائم والانفاق عليه لأن ذلك يرجع إلى باب الصدقة وهو في الحديث أن من  
أكثر من شيء عرف به وإن أعمال البر قل أن تجتمع كلها الشخص واحد على السواء وإن الملائكة تحب  
صالحى بن آدم وتفرح بهم وإن الانفاق كلما كان أكثر كان أفضل وإن معنى الخير في الدنيا والآخرة  
مطلوب وأخرجه البخاري في الصيام من طريق معن عن مالك به وثابه شعيب في البخاري ويونس  
وصالح بن كيسان ومهر في مسلم الأربعة عن ابن شهاب



(الحرار من أسلم من أهل ذمة أرضه)

مصدر حرز كذا إذا جعله في المكان الذي يحفظ فيه استعبرنا لما لكانه الأرض بالاسلام كان اسلامه مكان حرزها وحفظها له (سئل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها) أي الجزية (أرايت) أي أخبرت (من أسلم منهم أتكون له أرضه أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله فقال مالك ذلك يختلف أما أهل الصلح فإن من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله) دون المسلمين (وأما أهل الذمة الذين أخذوا عنوة) أي بالقهر والغلبة (فمن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل الذمة قد غلبوا) بضم الغين مبنى للجهول (وصارت فينا للمسلمين) قال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم (وأما أهل الصلح فإنهم قدموا أموالهم وأنفسهم) من القتال واستمر (حتى صالحوا عليها فليس عليهم إلا ما صالحوا عليه) فلهم أرضهم إذا أسلموا وأموالهم وأعاد هذا لاجل تلميح للحكم الذي قدمه

(الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذاً في بكرض الله عنه عدة) بكسر العين وفتح الدال

مصدر وودع وودعاً وعدة في الخبر (التي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعبه) بصدين مئة وخمسين بعد كل عين مهملات الانصاري المازني (أنه بلغه) قال أبو عمرو في مختلف الرواة في قطعة ويتصل معناه من وجوه صحاح (ان عمرو) بفتح العين (ابن الجوح) بفتح الجيم وخفة الميم واسكان الواو ومهملة ابن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن سلمة الانصاري من سادات الانصار وبني سلمة وأشرفهم روى البخاري في الادب المفرد والسرارج وأبو الشيخ وأبو نعيم عن جابر قال لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيديكم يا بني سلمة قالوا المجد بن قيس على أنا فبخله فقال بيده هكذا ومزيدة واداد وأمن البخل بل سيديكم لا يبيض المجد بن عمرو بن الجوح قال وكان عمرو يومئذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج (وعبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن حرام بن ثعلبة الخزرجي العقبي البصري والد جابر الصحابي المشهور أخرج أبو يعلى وابن السكيت عن جابر رفعه جزي الله الانصار عنا خير الاسماء عبد الله بن عمرو بن حرام وسعد بن عباد ورواه النساى بلفظ لا سيما آل ابن حرام عمرو (الانصار بن السليمين) بفتح السين واللام نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام بطن من الانصار الخزرج (كانا قد حفر السيل قبرهما) ولابن وضاح عن قبرهما على قضيتين حفر معنى كشف والافحفر يتهدي بنفسه (وكان قبرهما بمابلي السيل وكان في قبر واحد) روى ابن اسحاق عن أبيه عن رجال من بني سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين اصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح اجمعوا بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا وانرج ابن أبي شيبة عن قتادة قال أتى عمرو بن الجوح النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت ان قاتان في سبيل الله حتى اقتل تراني أمشي برجلي هذه صحبة في الجنة قال نعم وكانت عرجاء فقتل يوم واحد هو وابن أخيه فمر النبي صلى الله عليه وسلم به فقال أتى أراك تمشي برجليك هذه صحبة في الجنة وأمر صلى الله عليه وسلم بمسما ومولاهما فحفظوا في قبر واحد وأخرجه أحمد بإسناد حسن قال ابن عبد البر ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه قال الحافظ وهو كما قال فاعلمه كان أسن منه قال وابن الجوح كان صديق عبد الله وزوج اخته هند بنت عمرو (وهما من اسقته يوم أخذ فحفر عنه ما لغير من مكانهما) أي ليقبلا منه لكان غيره لاجل السيل (فوجدنا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالامس) لأن الأرض لا تأكل جسم الشهيد (وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فأعطت) فحقت (بذنه عن جرحه ثم أرسلت فخرجت كما كانت) ولا تقولوا لم يقتل في سبيل الله اموات بل أحياء ولكن لا تشعرون (وكان بين الخديجيين يوم حفر عنهما ست وأربعون

سنة) وفي الصحيح عن جابر كان أبي أول قتل قتل ودفن معه آخر في قبر ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر فإذا هو كيوم وضعته فجعلته في قبر على حدة وهذا مخالف في الظاهر حديث الموطأ وهذا وجه ابن عبد البر بتعدد القصة وتطرية الحافظ بأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر واحد بعد ستة أشهر وحديث الموطأ أنهما وجداني في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فأما ابن المراءى فيكون ما في قبر واحد قرب المجاورة أو ان السيل جرف أحد التبرين حتى صاروا أحدا وقد ذكر ابن اسحاق القصة في المغازي فقال حدثني أبي عن اشياخ من الانصار قالوا لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انقجرت العين عليهم فحشوا فأنجسها ما يعني عمر وعبد الله وعلمهما بردقان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شي من نبات الأرض فأخرجناهما كأنهما دفنا بالامس وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد عن جابر (قال مالك لا بأس بان يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة) لا لغيرها لما رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي عن هشام بن عامر الانصاري قال جاءت الانصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد قالوا أصابنا قرح وجهه قال احفروا وأوسدوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر (ويجعل الأكبر) في الفضل وان كان أصغر سناً (مما يلي القبلة) لما في الصحيح عن جابر كان صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهما أكثر أخذنا لأن فاذا اشير له إلى أحدهما أقدمه في اللحد (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الذي أحد الاعلام يعرف بريعة الرأي (أنه قال) منقطع قال أبو عمرو باتفاق رواية الموطأ يتصل من وجوه صحاح عن جابر قال (قدم على أبي بكر الصديق) في خلافة (مال من البحرين) بلفظ تشبه بحبره المعروف من مال الجزية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم صالمهم عليها وأمر عليهم العلامة من الحضرمي وبعث أبا عبيدة يأتي بحزبتها كما في البخاري من حديث عمرو بن عوف فأغنى ذلك عن قول ابن بصال يحتمل ان يكون المال من الخمس أو من الفتي (فقال) على لسان النساى (من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأى) بفتح الواو واسكان المهملة مصدر روى بزيه وعبد وضمان (أوعده) بكسر العين وخفة الدال المهملة أي وعد وكان الراوى شك في اللفظ وان اتحد المقتضى وفي البخاري دين أوعده (فليأتني) أف له به (فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات) جمع حفنة وهي ما يملأ الكفين والمراد أنه حفر له حفنة وقال عدتها فوجدناها ختمائة فقال له خذ مثلها ففي البخاري عن جابر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا أي ثلاثاً فلما قبض صلى الله عليه وسلم وجاء مال البحرين أمر أبو بكر منادياً فنادى من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دين أوعده فليأتني فأتته فقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا ففعلت في ثلاثاً وفي رواية له ففعلت في حنية وقال عدتها فوجدتها ختمائة قال فخذ مثلها مرتين وفي أخرى له أيضاً فقال لي ائت فحشوت حنية فتسالى لي عدتها فوجدتها فإذا هي ختمائة فأعطاني الف وخمسمائة والمراد بالختمية الحفنة على ما قاله الهروي أنها معنى وان كان المعروف لغة ان الختمية مائة كلف واحدة قال الاسماعيلي لما كان وعده صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يختلف نزول وعده منزلة الضمان في الحقة فراقبته وبين غيره من يجوز ان يفي وان لا يفي وأشار غير واحد إلى ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطال وابن عبد البر لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بمكارم الاخلاق أدى أبو بكر وعائده عنه ولم يسأل جابر البينة على ما ادعاه لانه لم يدع شيئاً في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ادعى شيئاً في بيت المال الموكول أمره إلى اجتراح الامام فواته له أبو بكر هذا وفي رواية البخاري أيضاً عن جابر فأتيت أبا بكر فسأله فلم يعطني ثم أتيت فقلت فلم يعطني ثم أتيت



الثالثة فقلت سألتك فلم تطني فاما ان تعطيني واما ان تعطيني قال قلت تعطيني على رأي داود وامر  
البطل فامنتك من مرة الا وانا اريد ان اعطيك وانما امر ابو بكر اعطاه جابر حتى قال له ذلك  
انما امرهم منه او خشية ان يحمله ذلك على الحرص على الطلب او لا يكتر الطالبون لئلا ذلك ولم يرد به  
المنع على الاطلاق ولذا قال له ما منعتك من مرة ونحو هذا المال الا في زمن الصديق غير المال الا في  
من البحرين زمن النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيح عن عمرو بن عوف الانصاري البصري انه صلى الله  
عليه وسلم بعث ابا عبيدة بن الجراح الى البحرين باقى بجزيرتها وكان صلى الله عليه وسلم صاحب هل البحرين  
وامر عليهم الدلائل من الحضرة فقدم ابو عبيدة من البحرين بمال فسمعت الانصار قدومه فوافقت صلاة  
الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما صلى بهم انصرف فتمرضوا له فقبض حين رآهم وقال اظكم قد سمعتم  
ان ابا عبيدة قد قدم بشئ قالوا اجل يا رسول الله قال فابشروا واما لو اصابكم فوالله ما اقرأ خشى عليكم  
ولكن ان خشى عليكم ان تبسط الدنيا عليكم كما تبسط على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها  
وتهلككم كما اهلككم وفي الصحيح عن انس اتي النبي صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال انثروه  
في المسجد وكان اكثر مال اتي به الى ان قال فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثم منها درهم وفي مصنف  
ابن ابي شيبة انه كان مائة الف والله اعلم

\*(كتاب النذور والايمان)\*

جميع نذره صدر نذر بفتح الذال ينذر بضمها وكسرهما وهو لغة الوعد بخير او شر وفي الشرع التزام قربة غير  
لازمة بأصل الشرع وحديث من نذر ان يعصى الله فلا يعصيه انما هو نذر باعتبار الصورة كما قال في المحرر  
وبالله ما مع بطلان البيع ولذا قال في الحديث لا تحل نذر في معصية والايمان بفتح الهمزة جمع بين وهي  
خلاف اليسار طلقت على المحلف لانهم كانوا اذا تحلفوا أخذ كل يمين صاحبه او تحفظها المحلوف عليه  
كحفظ اليمين وسمى الية وحلفا وشرعا تحقيق ما لم يجب بذكر اسم من أسماء الله تعالى او صفة من صفاته  
هذا ان قصد بها الموجبة للكفارة والازيد رما في مقامه ليدخل المحلف بفحواطلاق او عتق  
وابتداءه بالسملة تبركا فقال

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما يجب من النذور في المشي)\*

(مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عمار بن (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها  
واسكان القوقية (عن عبد الله بن عباس ان سعد بن عباد) الانصاري الخزرجي اخذ النقاء وسيد  
الخزرج واحد الاحاد وقع في صحيح مسلم انه شهد بدرا والمعروف عند اهل المغازي انه شهد بالخروج  
فنهش فاقام مات بالشام سنة خمس عشرة وقيل غير ذلك قال المحافظ هكذا رواه مالك وبعده الليث وبكر  
ابن وائل وغيرهما عن الزهري وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن  
هذا أخرج جميع ذلك النسي وانما جاء من رواية الاوزاعي وابن عيينة كلاهما عن الزهري عن  
الوحيد بن ابن عباس لم يدرك القصة فترجم رواية من زاد عن سعد بن عباد ان يكون ابن عباس اخذ عنه ويحتمل  
انه اخذ عنه غيره وان قال عن سعد بن عباد لم يدركه الرواية وانما اراد عن قصة سعد ففقد  
الروايتان (استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان احيى) حمزة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس  
الانصاري الخزرجي اسلمت وبايعت (مات) والنبي صلى الله عليه وسلم غائب في غزوة دومة الجندل  
وكانت في شهر ربيع الاول سنة خمس وكان ابنها سعد معه فقدم النبي صلى الله عليه وسلم فبما قبرها

فهي على قبرها بعد دفنها بشهر ذكره ابن سعد فهذا الحديث مرسل صحابي لان ابن عباس كان حينئذ  
بمكة مع ابويه فيحتمل انه جله عن سعد وعن غيره (وعليه نذر) وجب كانت علقته على شئ حصل  
(ولم يقضه) لتعذره بسرعة موته او آخرته لجوارنا خيره اذ لا يلزم فيحتمل ما لم يلق على الظن القوات  
ويستحب تحمله لبراءة الذمة ويحتمل ان يريد علمه انذر لم يجب اذ اؤده خات قبلة لم يلزم قضاؤه وان فعل  
فحسن كما قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت اعتكاف يوم في المجاهلية فقال له اوف بنذر كفاؤه  
بوفائه وان لم يلزم ما نذره في كفره ولا يظهر الا في ان على انما يستعمل فيما يجب كما ان الاظهر ان نذرها  
بطلت اذ لو كان عقدا لاستفسره النبي صلى الله عليه وسلم لان المقيد منه ما يجوز وما لا يجوز قاله الباجي  
وقال ابن عبد البر قيل كان صيا ما نذرت ولا يثبت ذلك واطال في تضعيفه وقيل كان عتقا الحديث القاسم بن  
محمد بن سعد قال ان ابي حنيفة قال نذرنا ان نعطي عننا فقال صلى الله عليه وسلم نعم وقيل كان صدقة  
لا تار جات في ذلك وقيل نذرا مطلقا على ظاهر حديث ابن عباس وكفارة كفارة عن عند الاكثر  
وروي ذلك عن عائشة وابن عباس وجابر وجماعة من التابعين انتهى وفي رواية سليمان بن كثير عن  
الزهرى بسنده ان سعدا قال ان يجزى عنها ان اعتق عنها قال اعتق عن امك رواه النسي قال المحافظ  
فأفادت هذه الرواية النذر المذكور وهو العتق خات قبلة ويحتمل ان نذرها مطلق فيكون الحديث  
حجة لقول بان كزارته كفارة يمين والعتق اعلى كفارات اليمين فلذا امره ان يعتق عنها (فقال صلى  
الله عليه وسلم آفقه عنها) استحبابا لا وجوبا خلافا لظاهرية تعالما بظاهر الا مرقائين سواء كان في مال  
او بدن وروي الدارقطني في الغرائب عن جابر بن خالد عن مالك بسنده ان سعدا قال يا رسول الله اينفع  
اي امر اتمدق عنها وقد مات قال نعم قال فما تار في قال اسق الماء والمحفوظ عن مالك حديث الباب  
وروي النسي من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عباد قال قلت يا رسول الله ان احيى مات  
أفأصدق عنها قال نعم قلت أي الصدقة أفضل قال سقي الماء وللبخاري ان سعدا قال اينفعها شئ ان  
تصدق به عنها قال نعم قال فاني أشهدك ان حاططي الخراف صدقة عليها وفي رواية انها كانت تحب  
الصدقة وطريق الجمع انه تصدق عنها بذلك كاه ائق وسقي الماء والمحفوظ المسمي بالخراف بكسر الميم  
وسكون المجه وبالفاء قال الباجي الاستفتاء يكون بجميع الامة مع النبي صلى الله عليه وسلم وللعمامي  
مع السلم راما المسلمان لمجتهدان فصول احدهما لا يخرج على وجه المذاكر والمنظرة جازا اذا التزمنا  
شروط المناظرة من الانصاف وصدظاها الحق والتمسكون على الوصول اليه واما سؤله مستفتيا  
مع تساوي ما في العلم وتما كسر السائل من النظر والاستدلال فلا يجوز اتقا فان كان لاحدهما  
شعوق في العلم فهل يجوز ان دونه تقليده مع تمكنه من النظر والاستدلال الذي عليه الوجه وانه لا يجوز  
خلافا لبعض اصحاب ابي حنيفة فان خاف السالم فوات حادثة فذهب عبد الوهاب الى جواز استفتاء  
غيره ومنع منه سائر اصحابنا وقالوا لا يتركها لغيره وهذا ينسوز فيما يستفتي فيه واما ما يخصه فلا بد فيه  
مما قاله عبد الوهاب انتهى ولم يظهر لي مطابقة ترجمة الحديث ورواه البخاري في الوصايا عن عبد الله  
ابن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن واتبه شعيب بن ابي حمزة عن عبد البخاري والليث  
في الصحيحين ويونس ومرو بكر بن وائل عند مسلم كلهم عن ابن شهاب وقال ابن عبد البر ليس عن مالك  
ولا عن ابن شهاب اختلاف في سناد هذا الحديث وقد رواه هشام بن عروة عن ابن شهاب حدث به  
الذراوردي عن هشام بن عروة عن سليمان بن عمار عن هشام بن عروة عن الزهري باسناد مثله  
انتهى ورواية بريدة في مسلم (مالك عن عبد الله بن ابي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن  
عنه) قال ابن الجوزي في غرر الحديث عن عبد الله بن ابي بكر وقيل لما سمعته يحجازا وتمعنه المحافظ



بأن عمرة صحابية قديمة روى عنها جابر الجعفي فرواية عبد الله عنها مقطوعة لأنه لم يدر حكاها  
فألا ظهر أن المراد عمرة الحقيقة وهي أم عمرو وأما كثرة ما انتهى والأصل الحمل على الحقيقة وعلى مدعى  
العمرة المجازية بيان الرواية التي فيها دعواه خصوصا مع ما لم يعلما من انقطاع السند والأصل خلافه  
(أنها حدثت عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قبا) بضم القاف على ثلاثة  
أميال من المدينة (فأنت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس بابتها أنها مشى عنها) لأن الأصل  
أن الاتيان إلى قبا مرغبا فيه ولا خلاف أنه قربة لمن قرب منه ومذهب ابن عباس قضاء المشى عن  
الميت وكذا غيره روى ابن أبي شيبة عنه إذا مات وعليه نذر قضى عنه وولي له ولا يرضه ما رواه النسائي  
عنه لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد لأن النسي في حق الحي والائتبات في حق الميت  
ولم يأخذ بقوله في المشى الاثمة ولذا (قال مالك لا يمشي أحد عن أحد) قال ابن القاسم إن كرم مالك  
الاحاديث في المشى إلى قبا ولم يعرف المشى إلا إلى مكة خاصة قال ابن عبد البر يعني لا يعرف إيجاب  
المشى للحالف والناذر وأما المتطوع فقد روى مالك فيما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبا راكبا  
وما شيا وإن إتيانه مرغبا فيه (مالك عن عبد الله بن أبي حنيفة) الذي مولى الزبير بن العوام روى  
عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعن عثمان بن عفان ذكره البخاري عن ابن مهدي وروى عن سعيد  
ابن المسيب وروى عنه بكير بن عبد الله الأشج ومالك وأبو حنيفة في مسنده عنه سمعت أبا الدرداء  
فذكر الحديث في فضل من قال لا اله الا الله قال ابن الحزم هو من الرجال الذين اكتبوا في معرفتهم  
برواية مالك عنهم (قال قلت لرجل وأنا حديث السن) قال الباجي يريد أنه لم يكن فقه محدثا سنة  
(ما على الرجل أن يقول على مشى إلى بيت الله ولم يقل على نذر مشى) قال ابن حبيب عن مالك كان  
عبد الله يومئذ قد باع الحمل واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لم يجب عليه فيه شيء (فقال لي  
رجل هل لك أن أعطيك هذا الجرو) مثل الجيم قال ابن السكيت والكسر أفصح الصغير من كل شيء  
(الجرو قضاء في يده) وفي نسخة بيده شبت بصغارا ولاد الكلاب للينها ونعومتها كذا في البارع (وقول  
على مشى إلى بيت الله قال قلت نعم) قال الباجي ما كان ينبغي ذلك للرجل فربما جعله اللجاج على أمر  
لا يمكنه الوفاء به وكان ينبغي أن يعلم بالصواب فإن قبل وإلا حظه على السؤال ولعله اعتقد فيه أنه  
أن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال وإن لم يلزمه دعوته الضرورة إلى السؤال عنه (فقائه وأنا يومئذ حديث  
السن) صغر لم يتفق وان كنت بالغا (ثم مكنت حتى عقلت) تفقعت (فقبل لي أن عليك مشيا) لأنه  
لا فرق بين ذكر لفظ نذر وعنده إذا المدا على الالتزام فلم يرتفع لهؤلاء (فجئت سعيد بن المسيب فآلته  
عن ذلك) لأنه أعلم أهل وقته بعد الصحابة (فقال عليك مشى فشيئت) لأنه وإن كان من نذر اللجاج  
لكنه يلزم إذا كان قربة ولا خلاف في الأخذ بقول الفضل العلم وهل له الأخذ بقول الفضول إذا  
كملت آلات الاجتهاد فيه اختلف في ذلك وعندى يجوز الأخذ بقول أي من شأهمهم إذا اختلف  
أن بعض الصحابة أفضل من بعض وأعلم وقد كان جميع فقهاءهم يفتي وينتهي الناس إلى قوله قاله  
الباجي (قال مالك وهذا الأمر عندنا) وقاله ابن عمرو وطائفة من العلماء وروى مثله عن القاسم بن محمد  
وروى عنه أيضا أن فيه كفارة بين والمعروف عن ابن المسيب خلاف ما روى عنه ابن أبي حنيفة وأنه  
لا شيء عليه حتى يقول على نذر مشى إلى الكعبة واطنه جعل قوله على مشى أخبارا باطلا لأن الله  
لم يوجه عليه في كتاب ولا سنة حتى يقول نذرت المشى أو على نذر المشى أو على الله مشى نذرا والنذر  
شرط إيجاب المرفوع البر على نفسه وهذا خالف ما لك فيه أكثر العلماء وذلك نذر على مخاطرة والعبادات  
أما تصحح بالنيات لا بالمخاطرة وهذا لم تكن له نية فكيف يلزمه ما لم يقصده طاعة ولذا قال محمد بن عبد

الحكم من جعل على نفسه المشى إلى مكة أن لم يرد حجا ولا عمرة فلا شيء عليه كذا قاله ابن عبد البر وفي قوله  
المعروف عن سعيد خلاف ما هنا شيء لأنه أن ثبت ما قال أنه المعروف عنه فيكون رجوع عن ذلك والا  
قالا سنة أدليه صحيح مالك عن أبي حنيفة عنه لا سيما وهو صاحب القصة ولا يضر ما لك مخالفة إلا كثرة  
لأنه يحتج بدليل لو أن نذر فلا ضرر

(ما جاء فيمن نذر مشيا إلى بيت الله)\*

(مالك عن عروة بن أذينة) بضم الميمزة وفتح الذال المجمة لقب واسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو  
(الليثي) من بني ليث بن بكر بن كنانة كان شاعرا غزلا خيرا ثقة وليس له في الموطأ غير هذا الخبر ومجده  
مالك بن الحارث رواية عن علي قاله ابن عبد البر ذكره البخاري فقال مدني روى عنه مالك وعبد الله  
ابن عمر ذكره ابن جبان في الثقات (أنه قال خرجت مع جدة لي عليها مشى إلى بيت الله حتى إذا كان بعض  
الطريق عجزت) عن المشى (فأرسلت مولى لها يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه) لا سمع الجواب من  
ابن عمر بلا واسطة (فسأل عبد الله بن عمر فقال له عبد الله بن عمر مرها فتركب ثم أقمشي) إذا قدرت بعد  
ذلك (من حيث عجزت) فتمشي فراكبت) قال يحيى وسمعت مالكا يقول ونرى عليها مع ذلك) أي مشى  
ماركبت (الهدى) لتفريق المشى اللازم في سفر واحد فجعل في سفرين قياسا على المتمتع والقارن وهكذا  
روى عن ابن عباس أيضا وطائفة من السلف (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وابا سلمة بن عبد  
الرحمن) بن عوف (كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر) يمشي من حيث عجز (مالك عن يحيى  
ابن سعيد) الانصاري (أنه قال كان على مشى) قال الباجي إنه لم يندروا ما لم يمشي مثل هذا فذكروه  
(فأصابتني خاصرة) أي وجعها (فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاة بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك  
هدى) بدون إعادة المشى (فلما قدمت المدينة سألت) علماءها (فأروني أن أمشي مرة أخرى من حيث  
عجزت) ولا هدى (فشيئت) أخذت بالاحوط لاختلافهم عليه (قال يحيى سمعت مالكا يقول فالأمر  
عندنا فيمن يقول على مشى إلى بيت الله أنه إذا عجز ركب) إذا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (ثم عاد فمشى  
من حيث عجز) إذا قدر على شيء بعد (فإن كان لا يستطيع المشى) جميعه (فلمش ما قدر عليه) ولو قل  
(ثم ليركب وعليه هدى بدنه) من الابل (أو بقرة أو شاة) تجزئه (أن لم يجد الا هي) فإن وجد غيرها  
لم تجزئه وفي الواضحة تجزئه قال أبو عمر إنما أوجب العلماء في هذا الباب الهدى دون الصدقة والصوم لأن  
المشى لا يكون الا في حج أو عمرة وأفضل القربات بمكة أراقة الدماء احسانا للفقراء المحرم والموسم (وسئل  
مالك عن الرجل يقول للرجل أنا أحلك إلى بيت الله) قال الباجي يريد مكة (فقال مالك ان نوى أن يحمله  
على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه) أي ليس عليه حمله ولا إيجاجه لأنه  
لم يقصد إيجاجه وإنما قصد حمله على عنقه كما لو قال أنا أحمل هذا العمود وشبهه إذا قربة فيه ويلزمه هو  
الحج ماشا كما قال (وليمش على رجله) لأنه مضمون كلامه لأن من حمل ثقلا إنما يحمله ماشيا فيلزمه  
المشى (وأهد) يريد على وجه الاستحباب كنذر الحفاء انتهى (وإن لم يكن نوى شيئا) أي اتعاب نفسه  
(فليحج وليركب) لأنه لما لم يعدل نيته عن القربة لزمه الحج راكبا (وليجب بذلك الرجل معه) لأن لفظه  
اقتضى إيجاجه (وذلك أنه قال أنا أحلك إلى بيت الله) لك أنه موقوف على إرادة الرجل (فإن أبي أن يحج  
معه فليس عليه شيء) بسبب الرجل ولم يرد أن الحج يسقط عنه (وقد قضى ما عليه) أي فعله قال أبو عمر  
دلت السنة الثانية أنه لا شيء على من قصد المشقة لمحدث عقبة بن عامر نذرت اختي أن تمشي إلى بيت الله  
فاستقيت لها التي صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي يعني ما قدرت وتتركب ولا شيء عليها فلم يأمرها  
بهدي ولم يلزمها ما عجزت عنه وفي رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إن الله لنتي



عن نذرهم في تركه وفي رواية فيها ضعف وتوردي وفي رواية عن عمة نذرت اختي ان تمشي حافية الى بيت الله غير محفورة فقلت النبي صلى الله عليه وسلم قال مراحتك فلتحتمروا وتركك وتضم ثلثه اياي لانها حلفت كما في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يمنع بشقاء اخلك شيئا فلتحتمروا وتكفروا عن يمينها ورأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يتهاذى بين ابنيه فقال عنه فقالوا نذر ان تمشي فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وامره ان يركب فركب واذ كره ديا ولا صوما قال يحيى بن سئل مالك عن الرجل يلف بندور سماعة شيئا بالنصب حال او ينزع الخافض وفي نسخة مشي بالخفوض بدل من نذور (الى بيت الله ان لا يكلم اخاه او اباه بكذا او كذا نذر الشيء لا يقوى عليه ولو تكلف ذلك كل عام اعرف) بالبناء للمعول (انه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من ذلك قيل له هل يجزئه من ذلك نذر احد نذور سماعة فقال مالك ما اعلمه يجزئه من ذلك الا الوفاء بما جعل على نفسه) لو جوب الوفاء بالنذر (فليش ما قدر عليه من زمان وليتقرب الى الله بما استطاع من الخير الذي يقدر عليه

(العمل في المشي الى الصلاة)\*

(مالك ان احسن ما سمع) بالبناء للفاعل وفي نسخة سمعت (من اهل العلم في الرجل يلف بالمشي الى بيت الله والمرأة فيحتمل) الرجل (او تحتمل) المرأة (انه ان شئ الخائف منها في عمره فانه يمضي حتى يسعي بين الصفا والمروة فاذا سعى قد فرغ) فتميمه (وانه ان جعل على نفسه) كل منهما (شيئا في الحج فانه يمضي حتى ياتي مكة ثم يمضي حتى يفرغ من المنسك كلها ولا يزال ماشيا حتى يفيض) يطوف طواف الافاضة (قال مالك ولا يكون منى الا في حج او عمرة) لافي غيرهما قال ابن عبد البر مذهب مالك ان الحالف بالمشي الى مكة يلزمه المشي وعليه جميع صحابه الرواية واما العدول انتقلت عن ابن التماس انه افاضة ابنه عبد الصمد وكان حلف بالمشي الى مكة فحتمت بكفارة يمين وقال له اقتنك بقول الميث فان عدت لم اقلك الا بقول مالك ووافقه ابو حنيفة وذهب جميع الى ان الحالف به او بصيام او غيره من الايمان الا الصلوة والعق لا يس عليه الا كفارة يمين واجمعوا على لزوم الطلاق ان حتمت واما العتق فكذلك عند اكثر قيل كفارة يمين اقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن فملى كل حالف كفارة يمين لا الصلوة فان الاجماع خصه ولم يجمعوا في العتق

(ما لا يجوز من النذور في معصية الله)\*

(مالك عن جند بن قيس) المكي (وثور) بمثله (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التختية (انما اخبراه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) مرسل قال ابو عمر يتصل من حديث جابر وابن عباس ومن حديث قيس بن ابي حازم عن ابيه ومن حديث طاوس عن ابي اسرائيل رجل من الصحابة قال واظن ان حديث جابر هو هذا الا بجاهدا رواه عن جابر وجند بن قيس صاحب مجاهد (واحد من يزيد في الحديث على صاحبه) فجمع حديثهم دون بيان زيادة الا لا يجوز ذلك وقد فعله شيخه الزهري وغيره من الاثمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا) وفي البخاري بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذا هو برجل قائم فقال عنه قال ابو اسرائيل وعند ابن اسحاق عن جابر كان ابو اسرائيل رجلا من بني فهر فذري لقوم في الشمس حتى يصلي النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع ولم يصوم من ذلك اليوم قال الحافظ قيل اسمه قشير بن قاف وشين معجمة مصغر وقيل سيرة تختية ثم هملته مصغرا فذا قيل فيه صير قاف وصاد باسم ملك لروم وقيل قيسر باسمين الههامة بدل الصاد وقيل قيس بن عيراه في آخره وفي مهبمات الخطيب انه من قريش وقال ابن الاثير وغيره انه انصاري والاول اولى ولا يشاركه في كنيته

احد من الصحابة (فأما في الشمس فقال جابر هذا) ما حاله (فقالوا نذر ان لا يتكلم ولا يستظل من الشمس ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم ولا يستظل ولا يجلس) لانه لا قربة في عدم الثلاثة (رأيت صيامه) لانه قربة (قال مالك ولم سمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بكفارة) فليس عليه كفارة خلا لما قال عليه مع ترك المعصية كفارة يمين (وقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتم ما كان لله طاعة) وهو الصيام (ويترك ما كان لله معصية) أي ما حكمه حكمها في انه لا يلزم الوفاء به ولا الكفارة والا فالقيام وعدم الكلام والاستقلال ليست معصية لذاتها اذا صلها مباح اشار اليه ابن عبد البر وقال الباقى سمعنا معصية وان كان أصلها مباحا لانه اذا نذر كان معصية اذا لم يحل نذر ما ليس بقربة وان فعله بالنذر عصى وبغير نذر مباح وأيضا لانه اذا بلغ به حد النذور لعنت كان معصية فعل بنذر او بغيره انتهى والمحديث أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق عن ابن طاوس عن ابي اسرائيل نفسه وابن عبد البر من طريق ابن اسحاق عن ابيان بن صالح عن مجاهد عن جابر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد انه) أي يحيى (سمعه) أي القاسم (يقول أنت امرأة الى عبد الله بن عباس فقالت اني نذرت ان اتخربني فقال ابن عباس لا تخربني انك وكفري عن يمينك) بكفارة يمين وروى عن ابن عباس يفرمائه من الابل دية وروى عنه أيضا يخر كيش كما روي به ابراهيم وتلا وقد يناله بذي عظيم وروى قوله الاول عن عثمان وابن عمر وحجته حديث لا نذري معصية وكفارته كفارة يمين وهو حديث معلول وروى الاخيران عن علي قاله ابن عبد البر وقال الباقى سمعنا يمين لان كفارته كفارة اليمين عنده ولعله منها أنها أت بذلك على وجه اليمين (فقال شيخ عند ابن عباس وكيف يكون في هذا كفارة) وهو نذر معصية (فقال ابن عباس ان الله عز وجل قال والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم جعل فيه من الكفارة ما رأيت) في بقية الآية فخر برربة الخ مع انه قال وانهم ليقولون منكم من القول وزورا فكذلك يلزم المرأة الكفارة قال ابن عبد البر لا معنى للاعتبار في ذلك بكفارة الظهار لان الظهار ليس بنذر ونذر المعصية جاء فيه نص النبي صلى الله عليه وسلم قولنا في الحديث اللاحق من نذر ان يعصى وفعلا في حديث جابر يعني السابق قبل ان ابن عباس (مالك عن طلحة بن عبد الملك الايلي) بفتح الميمزة بعد ما ياء تحتية ساكنة ثقة مرضي حجة (عن القاسم ابن محمد بن الصديق عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطيع الله عز وجل كان يصلي الظهر مثلا في اول وقته او يصوم نفلا وتحوذ ذلك من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فليطعمه) بالجزم جواب الشرط والامر للوجوب فيتم لب المستحب واجبا بالنذر ويتعبد بما فيه به الناذر (ومن نذر ان يعصى الله) كشرط الجزم (فلا يعصه) محرومة وفائه بذلك النذر اذ مفهوم النذر شرعا يحجب المباح وهو انما يتحقق في الطاعات واما المعاصي فلا شئ فيها مباح حتى يجب بالنذر فلا يتحقق فيه النذر فلو نذر صوم العبد لم يجب عليه شئ ولو نذر نحر ولده فباطل واليه ذهب مالك والشافعي وفقهاء الحجاز وهذا الحديث رواه القسني ويحيى بن بكير وابو مصعب وسائر رواة الموطأ عن مالك مستندا وأخرجه البخاري عن شيخه ابي عاصم الضحاك بن مخلد وابي نعيم الفضل بن دكين والترمذي والنسائي عن قتيبة بن سعيد الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد الله عن طلحة عند الترمذي قال ابن عبد البر وما ظننه سقط عند أحد من رواة الموطأ الا عند يحيى الاندلسي فلم يسنده وانما (قال يحيى وسمعت مالكا يقول معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يعصى الله فلا يعصه ان ينذر الرجل) او المرأة (ان يمضي الى الشام او الى مصر) يمنع الصرف البلد المعروف (او الى الرتبة)



بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة قرية على نحو ثلاثة أيام من المدينة كانت عامرة في صدر الاسلام وبها قبر  
أبي ذر الغفاري وجماعة من الصحابة (أو ما أشبه ذلك مما ليس لله بطاعة ان كالم فلانا) شرط  
في قوله أن يحيى (أو ما أشبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك شيء أن هو كالمه أو حنت بما حلف عليه) غير  
الكلام (لأنه ليس لله في هذه الاشياء طاعة) وما كان كذلك لا يجوز نذره ويحرم فعله بالنذر على  
ما قال الساجي والحق بالمعصية في الحكم كما أشار إليه أبو عمر (وأنما يوفي الله بما له فيه طاعة) وجوبا  
لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه

(اللفظ في اليمين)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول لقوا اليمين قول الانسان لا والله  
لا والله) وفي رواية يحيى بن بكير وبلى والله قال الماوردي أي كل واحدة منهما إذا قالها مفردة  
لقوا فلوقا لهما معا فالاولى لغو والثانية منعقدة لأنها استدراك مقصود وفي أبي داود من طريق إبراهيم  
ابن الصائغ عن عطاء عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقوا اليمين هو كلام الرجل في بيته  
كلا والله وبلى والله وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه وفي البخاري  
من طريق يحيى القطان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت انزلت لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم  
في قول لا والله وبلى والله (قال مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن  
أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو) الذي ليس فيه كفارة وأما لا والله وبلى والله ففيهما الكفارة  
(وعقد اليمين) في قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان هو (أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه)  
مثلا (عشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ويحلف بضرب غلامه ثم لا يضربه ويخو هذا) كليا كل كذا  
ثم يأكله ولا يكلم زيدا ثم يكلمه (فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللغو كفارة) لقوله تعالى  
لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم (وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه أمر وهو يحلف على الكذب  
وهو يعلم أنه ينال رطنة أو شكرا ليرضى به أحدا أو يعتذره إلى معتذر) بفتح التاء والذال (إليه وليقطع)  
وفي نسخة أيقطع (به ما لا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة) وهي الغموس لغس صاحبها في الأثم

(ما لا يجب فيه الكفارة من الأيمان)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من قال والله لا فعلت كذا) ثم قال إن شاء الله  
ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث (لأن استثنائه وذلك لأن المشيئة وعدمها غير معلوم والوقوع  
بمخلافها محال وهذا قد رواه أبو بوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد  
استثنى رواه أبو داود وبه الترمذي بلفظ فلا حنث عليه وقال لم يرفع غير أبي بوب وقال البيهقي المحفوظ وقفه  
وتعقب بأن غيره رفعه أيضا ورجاله ثقات وقد صححه المحاكم (قال مالك أحسن ما سمعت في التثنية)  
بضم فسكون من ثبت الشيء إذا عطفته والمراد الاستثناء المذكور أي الأثر الجاهل بأن شاء الله فإن المستثنى  
عطف بعض ما ذكره لأنه عرفه الخارج بعض ما تناوله اللفظ أنها صاحبها ما لم يقطع كلامه) بل وصله  
باليمين (وما كان من ذلك نسفا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت فإذا سكت وقطع كلامه فلا تنبأ له)  
أخذا من قوله في الحديث المرفوع فقال إن شاء الله ما لقاه الموضوع للتعقيب بلا تراخ حتى انفصل  
لم يؤثر (قال مالك في الرجل يقول كفر بالله وأشرك بالله) أو هو يهودي أو نصراني ونحو ذلك لا يفعل  
كذا أو يفعل كذا (ثم يحنث أنه ليس عليه كفارة) لأنه لم يحلف فليس ما قاله يمين (وليس  
بكافر ولا مشرك حتى يكون قلبه مضمرا على الكفر والشرك) حتى كان قلبه مطمئنا بالإيمان لم يكفر  
بقول ذلك وإن أثم (وليس كفر بالله) يتوب إليه (ولا يعد إلى شيء من ذلك وبئس ما صنع) وأنما لم يكفر

محدث

محدث الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله الا الله  
ولم ينسبه صلى الله عليه وسلم إلى الكفر اذ لو كان كذلك لأمره بتمام الشهادة كما أشار إليه البخاري  
وأما حديثه عن ثابت بن النخعي أنه من حلف بغير ملة الاسلام فهو كالمه وقال وحديث ابن عمر مرفوعا  
من حلف بغير الله فقد كفر أخوجه أحمد والترمذي برجال ثقات وصححه المحاكم على شرطهما وقال  
غيره على شرط مسلم فالمراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بكفره كانه قال فهو مستحق مثل عذاب  
من اعتقد ما قال والمراد بالكفر كفر النعمة بفعله فعل الكفار اذ كانوا يحلفون بغير الله وكفر نعمته بتعظيم  
من لم يكن له تعظيمه لأن الحلف لا يصلح الا بالله فالخالف بغيره معظم له بما ليس له

(ما يجب فيه الكفارة من الأيمان)\*

(مالك عن سهيل) بضم السين (بن أبي صالح) ذكر أن قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك  
في هذا الحديث ولا اختلف فيه على سهيل أيضا (عن أبيه) أبي صالح ذكر أن السمان (عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فرأى) غيرها كما في رواية فهو مفعول  
رأى الاول والثاني قوله (خير أم أنها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير) يعني من حلف بيميننا  
حقا ثم بدله أمر ففعله أفضل من إيراد يمينه فليفعله وليكفر وظاهر الحديث إجراء التكفير قبل الحنث وعليه  
مالك والشافعي وأصحابهما والثابت في حديث عبد الرحمن بن سبرة وأبي هريرة ومنع ذلك أبو خنيفة  
وأصحابه لأن الكفارة إنما تجب بالحنث ولجب أنهم لا تجب الزكاة عندهم إلا بتمام الحول وأجازوا  
تقديمها قبله من غير أن يرووا في ذلك مثل هذه الآثار وأما من تقدم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية  
بذلك والنحو في السنة ومن خالفها فمخوج بها قاله ابن عبد البر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق ابن  
وهب والترمذي عن قتيبة بن كليص عن مالك بن نويرة عن سليمان بن بلال وعبد العزيز بن المطالب كلاهما  
عن سهيل في مسلم أيضا (قال يحيى وسمعت مالكا يقول من قال على نذر ولم يسم شيئا إن عليه كفارة  
يمين) بالله لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر إذا لم يسم كفارة اليمين رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
والنسائي عن عقب بن عامر ورواه مسلم عنه بدون قوله إذا لم يسم فعمله الإمام وغيره على النذر المطلق  
لأنه الذي لم يسم أمالقيده وهو اليمين فلا بد من الوفا به وأما جعل بعضهم له على نذر اللجاج والغضب  
فإنما يستقيم على رواية سقوط إذا لم يسم لكن المخرج متحد والحديث واحد وزيادة الثقة مقبولة (فأما  
التوكيد فهو حلف الانسان في الشيء الواحد) زاد ابن رصاح مرارا (بردد فيه الأيمان يمين بعد  
يمين كقوله والله لا أنقسه) بأسكان النون وضم القاف والصاد (من كذا وكذا يحلف بذلك مرارا)  
ثلاثا أو أكثر من ذلك فكفارة ذلك كفارة واحدة مثل كفارة اليمين) زيادة في الإيضاح (فإن حلف  
رجل مثلا فقال والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذا البيت فكان هذا  
في يمين واحدة) صفة يمين لأنها مؤنثة (فإنما عليه كفارة واحدة) إذا حنث (وأنما ذلك كقول الرجل  
لأمراه أنت الطلاق إن كسوتك هذا الثوب وأذنت لك إلى المسجد يكون ذلك نسفا متبعا في كلام  
واحد) بيان للنسفا (فإن حنث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل  
بعد ذلك حنث) لأن حنث اليمين يقطعها (أنما الحنث في ذلك حنث واحد) لا يتعدد (قال مالك  
الامر عندنا في نذر المرأة أنه جائز عليها بغير إذن زوجها ما يجب عليها ذلك ويثبت) يستمر وجوبه عليها  
(إذا كان ذلك في جسدها وكان ذلك لا يضر زوجها) فلا يحمل له منعها منه (وإن كان ذلك يضر  
زوجها فله منعها منه وكان ذلك عليها حتى تقضي) بأن يأذن لها في نفسه أو تأجيل منه فإن كان في مالها  
فزوجها منعها ما زاد على الثلث



(العمل في كفارة الأيمان)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من حلف بين يدي فوكدها) قال أبو نافع ما التوكيد قال ترداد الأيمان في الشيء الواحد (ثم حث عليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين) ولا يكتفي بالطعام عنده (ومن حلف بين يدي فلم يؤكدها) أي لم يكررها (ثم حث عليه إطعام عشرة مساكين) أريد ما يشمل الفقراء (لكل مسكين مد) بالرفع والنصب (من خنطة) ونحوها قال تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) كفارته وظاهره أنه لا يشترط تيممها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من خنطة وكان يعتق المزار) أي المحدث وفي نسخة مزارا بالتكثير (إذا وكذا اليمين) على مذهبه (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سليمان بن يسار) بتحتية ومهملة خفيفة أحد الفقهاء (أنه قال أدركت الناس) يعني العجائب (وهم إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا ما من خنطة) فج (بالمد الأصغر) أي مد النبي صلى الله عليه وسلم (ورأوا ذلك مجزأ عنهم) لأن جميع الكفارات به ما عدا الظهار كما مر (قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة أنه أن كس الرجال كساهم ثوبان) بالتكرير لكل واحد من العشرة (وأن كس النساء كساهن ثوبين ثوبين) لكل واحدة منهن (درعا) أي قميصا (ونجارا) بكسر المعجمة ما يستر الوجه بيان للتوبين (وذلك أدنى ما يجزئ كلا) من الرجال والنساء (في صلته) لكن كون ذلك أقل مما يجزئ الرجال إنما هو على وجه الكمال إذا الواجب ستر العورة

(جامع الأيمان)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) اتفقت الرواة على أنه من مستدأين عمر وحكي به بوب بن شيبة أن عبد الله بن عمر المكي الضعيف رواه عن نافع فقال عن ابن عمر عن عمر (أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب) راكبي الأبل عشرة فصاعدا وفي مستدعي بوب بن شيبة في غزاة (وهو يحلف بأبيه) وفي رواية عبد الله بن دينار عن مسلم وكانت قرش تحلف بأبائها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد القنسي ألا (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم) لأن الحلف بشيء يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عكرمة قال قال عمر حدثت قوما حديثا فقلت لا وأبي فقال رجل من خلفي لا تحلفوا بأبائكم فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن أحدكم حلف بالمسيح هلك والمسيح خير من آبائكم قال المحافظ وهذا مرسل يتقوى بشواهد ما قوله صلى الله عليه وسلم أفلم وأبيه أن صدق فقال ابن عبد البر أن هذه اللفظة منكزة غير محفوظة بردها إلا نارا للحصاح وقيل أنها مصحفة من قوله والله وهو محتمل ولا يمكن مثل هذا لا ثبت بالاحتمال لا سيما وقد ثبت ذلك من لفظ الصديق في قصة البارقي الذي سرق حتى ابتغى فقال وأبيك ما لي بك بليل سارق أنرجه الموطأ وغيره وفي مسلم مرفوعا أن رجلا سأله أي الصدقة أفضل فقال وأبيك لا تبشرك ولا حدثتك وأحسن الأجوبة ما قاله البيهقي وارتضاء النووي وغيره أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف وإن في الكلام حذف أي أفلم ورب أبيه قاله البيهقي أيضا انتهى ومثل هذا من يدي في الصلاة وجملة غيرها في محل رفع خبر إن وأن مصدرية في محل نصب عند الخليل والكسائي وأوجه قد يرفع الجراي ينهاكم عن أن تحلفوا عند سيبويه وحكم غير إلا بآه من سائر الخلق كالأب في النهي وفي الترمذي وقال حسن والمحامكم وقال صحيح عن ابن عمر أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال لا تحلف بغير الله فأنى سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم قول من حلف بغير الله فذكر كفو وأشره والتعبير بذلك مبالة في الزجر والتغليظ وهل انتهى التحريم والتزير قولان شهرهما عند المالكية والمشهور عند الشافعية أنه للتزير وعند الحنابلة للتحريم وبه قال الظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ومراده بنسفي المجوزا كراهة أعم من التحريم والتزير فانه قال في موضع آخر أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها وإنما خص الحديث بالأباء لوروده على سببه المذكور ولو لم يكن غاب حلفهم أتوله في الرواية الأخرى وكانت قرش تحلف بأبائها ويدل على التعميم قوله (من كان حائفا) أي يريد الحلف (فلتحلف بالله) لا بغيره من الأباء وغيرهم (أولصمت) بضم الميم كما ضبطه غير واحد وكأنه الرواية المشهورة والافتقار للطوفى بمعناه بكسرها وهو التماس لان قياس فعل بفتح الميم يفعل بكسرها كضرب يضرب ويفعل بضم الميم فيه دخيل كما في خصائص ابن جني انتهى أي لا يحلف إلا بالله يلزمه المصمت إذا لم يحلف بالله فهو نظير قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون أي لم تدعوهم والتحخير في حق من وجبت عليه اليمين فيحلف ليبرأ أو يترك ويغرم وظاهره أن اليمين بالله مباحة لأن أقل مراتب الأمر بالإباحة واليه ذهب الأكثر وهو الصحيح نقلا لأنه صلى الله عليه وسلم حلف كثيرا وأمره الله به قل أي وربي أنه الحق ونظرا لأنه تنظيم لله تعالى ومن شرطية في وضع رفع بالابتداء وكان واسمها وخبرها في محل الخبر وظاهره تخصيص الحلف بالله خاصة يمكن اتفق الفقهاء على أن اليمين بتقدير بالله وذاته وصفاته العلية فكان المراد بقوله بالله الذات لا خصوص لفظ الله فمن حلف بغيره لم تنفعه ريمه كان المحلوف به يستحق التعظيم كالأبائ واللائكة والكعبة أولا كالأحاديث يستحق التحقير كالشياطين والأصنام ويستغفر الله لأقدامه على ما نهى عنه ولا كفارة نعم استثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال يستغفره النبيين ويجب الكفارة بالحنث به لأنه صلى الله عليه وسلم أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به ولا حجة في ذلك إذا يلزم منه أنه قد أدين به بل ولا جواز الحلف به ولا سيما مع صحة هذا النهي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم عن ذلك والله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه كالليل والنهار ليحببها المخلوقين ويعرفهم قدرته لهظم شأنه عندهم ولذا لا تنها على خالقها أما المخلوق فلا يقسم إلا بالخالق كما قيل

ويقبح من سواك الشيء عندي \* وتعلمه فيحسن منك إذا كا

وزاد البخاري ومسلم من طريق سالم عن أبيه قال عمر فوالله ما حلفت منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا كرا ولا آثر أبعد لهزمة وكسر المثلثة أي حاكيا عن غيره أي ما حلفت بأبي عامدا ولا حاكيا عن غيره واستشكل بأن المحاكاة لا يسمي حالفا وأجيب بأن العامل محذوف أي ولا ذكرتها آثرا عن غيره أو ضمن حلفت معنى تكلمت أو منناه يرجع إلى التفاسر بالأباء فكأنه قال ما حلفت بأبي ذا كرا لما أثرهم وجديت الباب رواه البخاري عن القنسي عن مالك بن رواه مسلم وغيره (مالك أنه بلغه) معلوم أن بلاغه صحيح ولعل هذا لأنه من شيخه موسى بن عقبة فقد رواه البخاري في الأيمان من طريق الثوري وفي التوحيد من طريق ابن المبارك وابن عبد البر من طريق سليمان بن بلال الثلاثة عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول) وألفظ رواية الثوري بسنده كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم ولفظ ابن المبارك عن موسى عن سالم عن أبيه كذا كثيرا ما أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف (لا) نفي للكلام السابق على اليمين (ومقلب القلوب) بتقلب أغر ضهارا أو جازما لا بتسليم ذات القلوب قال الراغب تليق الله القلوب والأبصار صرورها عن رأي



الى رأى والتقلب اله رف ومعنى قلب الانسان قلبا لكثرة قلبه وبعبارة القلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة وقال ابن العربي أبو بكر القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكّل بهاملا كأيامها بخير وشيطانا يأمر بالشر فالعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء والقدر مسيطران على الكل والقلب يتقلب بين المخاطر المحسنة والسيئة والمحفوظ من حفظه الله تعالى وقد تمسك بهذا الحديث من اوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله تعالى فعنت ولا نزاع في اصل ذلك انما اختلف في أي صفة تنعقد بها اليقين والتحقيق اختصاصها بصفة لا يشاركها فيها غيره كقلب القلوب (مالك عن عثمان بن حفص بن عمر) بن عبد الرحمن (بن خلدة) بفتح المعجمة وسكون اللام الانصاري الزرقى كان رجلا صالحا ولي قضاء المدينة في زمن عبد الملك وروى عن معاوية وعن جده عمر وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص والزهرى وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عبد البر ثقة فقيه روى عنه مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة ولم يرو عنه غيره ما فيها علمت وروى لعقيلي فسماه عمر وبنو خلدة معروفون بالمدينة لهم احوال وشرف وبلالة في الفقه وحل العلم (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم شيخ الامام روى عنه هناد بن اسطة (انه بلغه) وعند ابن وهب في موطأه عن يونس عن الزهرى قال اخبرني مص بن السائب بن ابي لبابة ورواه اسماعيل بن علية عن الزهرى عن ابن ابي كعب ابن مالك عن أبيه وعن ابن ابي لبابة عن أبيه (ان ابا لبابة) بشير وقيل رفاعه ورواه من سماه مروان (ابن عبد المنذر) الانصاري المدني الاوسى أحد الثقات وعاش الى خلافة علي (حين تآب الله عليه) من اشارته الى بني قريظة كما جزم به ابن اسحاق وكانوا حلفاء لاوس ومن تخلفه عن غزوة تبوك فارتبط بسارية المسجد حتى نزل وأنزله واعتزوا بذنوبهم الاية كما رواه ابن مردويه وابن جرير عن ابن عباس وابن منده وابو الشيخ عن جابر بن اسناد قوي فيجمل في مدد ربه نفسه وتعدد النزول ذكر ابن اسحاق وغيره ان بني قريظة بعثوا الى النبي صلى الله عليه وسلم ارأيت لنا ابا لبابة فبعثه فقام اليه الرجال وجهش اليه النساء والصبيان يبكون فرق لهم فقالوا ان ترى أن نزل على حكم محمد قال نعم وأشار بيده الى حلقة انه الذميج قال فوالله ما زالت قدماي من مكانه ما حتى عرفت اني قد خنت الله ورسوله فندمت واسترجعت فنزلت وإن لحيتي لم تلبث من الدموع والناس ينتظرون رجوعي اليهم حتى أخذت من وراء الحصن طريقا أخرى حتى جئت المسجد وارتبطت بالاسطوانة الخشقة وقات لا أبرح حتى أموت أو يتوب الله علي مما صنعت وعاهدت الله أن لا أطأ بني قريظة أبدا ولا ارى في بلد خنت الله ورسوله فيه أبدا فلما بلغه صلى الله عليه وسلم خبره وكان قد استبطأه قال اما لو جاء في لاسه فتغفرت له واما اذا فعل ما فعل بها أنا بالذي اطلقه من مكانه حتى يتوب الله عليه وروى ابن مردويه عن أم سلمة ان توبة ابي لبابة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها قالت فسمعت من السحر يخطك فقلت يا رسول الله ثم تفعلك اخطك الله سنك قال توب على ابي لبابة قلت أفلا ابشره قال ما شئت ففعلت على باب الحجرة وذلك قبل أن يضرب الحجاب فقلت يا أبا لبابة أبشر فقد تاب الله عليك فنار الناس اليه ليعفوه فقال لا والله حتى يطلقني رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فلما خرج الى الصبح اطلقه ونزلت وأنزله واعتزوا بذنوبهم الاية وروى ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر ان ابا لبابة ارتبط بسلسلة ثقيلة بضع عشرة ليلة حتى ذهب سمعه وكاد يذهب صره فكانت ابنته تلهي للصلاة وللحاجة فاذا فرغ اعادته رذك ابن اسحاق انه ارتبط ست ليال تأتبه امرأته فتعجله للصلاة ثم تربطه فادله امرأته بتعبدت به في الست وابنته في باقي البضع عشرة فلا تخلف (قال يارسل الله الهجر) بتقدير همزة الاستفهام (دار قومي التي أصبحت فيها

الذنب واجاورك) في مسجدك أو اسكن بيت بجوارك (وأخرج من مالي صدقة الى الله والى رسوله) بصرفه في وجوه البر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحزبك من ذلك الثلث) قال ابن عبد البر كذا هذا الحديث عند يحيى وابن القاسم وابن وهب وطائفة وروته طائفة منهم عبد الله بن يوسف عن مالك انه بلغه لم يذكروا عثمان ولا ابن شهاب وليس هذا الحديث في الموطأ عند ابن بكير ولا التبعني ولا اكثر الرواة (مالك عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاصي المكي لا موى ثقة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن منصور بن عبد الرحمن) بن طلحة بن الحارث العبدري (الحجبي) بفتح الحاء والجيم نسبة الى حجابة الكعبة المكي ثقة اخطأ ابن حزم في تضعيفه (عن أمه) صفة بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري الحارثية وحدثت عن عائشة وغيرهما من الصحابة وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم وأتت الدارقطني ادراكها (عن عائشة أم المؤمنين انها سألت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة) براءه كسورة ففوقية فألف فيهم أي بابها (فكانت عائشة بكفرك ما يكفركا يمين) ولم يأخذ الامام بهذا في المدونة عنه لا يلزمه شيء لا كفارة يمين ولا غيرها (قال مالك في الذي يقول مالي في سبيل الله ثم يحنث قال يجعل ثلث مالي في سبيل الله) الجهاد وغيره (وذلك للذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر ابي لبابة) في الحديث المتقدم واليه ذهب ابن المسيب والزهرى وقال الشافعي واجد عليه كفارة يمين وقال أبو حنيفة عليه اخراج ماله كله ولا يترك الا ما يورثه وبقومه فاذا أفاد قيمته أخرجته قال ابن عبد البر انما جعله كالفاس يقسم ماله بين غرمائه ويترك ما لا بد منه حتى يستفيد فيؤدى اليهم

\*(كتاب الضحايا)\*

جمع ضحية كعطايا وعطية والاضاحي جمع اضحية بضم الهيمزة في الاكثر وكسرهما اتباعا لكسرة الحاء والاضحية جمع اضحية مثل ارجى وأرطاة اسم لما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في يوم العيد وتنايله قال عياض سميت بذلك لانها تفعل في الضحية وهو ارتفاع النهار فسميت بمن فعلها وقال غيره ضحية ذبح الاضحية وقت الضحية هذا أصله ثم كثر حتى قيل ضحية في أي وقت كان من أيام التشريف

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما ينهي عنه من الضحايا)\*

(مالك عن عمرو بن الحارث) بن يعقوب بن عبد الله مولى - هذين عبادة وقيل مولى ابنه قيس يكنى أبا أمية الانصاري مولا هم المصري ولد سنة اثنين وتسعين بعثه صالح بن أمية من المدينة الى مصر مؤذبا لبنيه وهو ثقة فقيه حافظ روى عن أبيه والزهرى وغيرهما وعنه مجاهد وهو كبير منه وبكير بن الاشج وقائدة وهما من شيوخه ومالك هذا الحديث الواحد وهو من أقرانه وابن وهب قال ما رأيت أحفظ منه ولو بقي لنا ما احتجنا الى مالك وغيرهم مات سنة ثمان وقيل تسع واربعين ومائة (عن عبيد) بضم العين (ابن فيروز) الشيباني مولا هم أبي الضحاك الكوفي نزيل الجزيرة ثقة من أواسط التابعين قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث ورواه عمرو بن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد فسقط لما ذكر سليمان ولا يعرف الحديث الا له ولم يرو عنه غيره عن عبيد ولا يعرف عبيد الا بهذا الحديث وبرواية سليمان هذا عنه ورواه عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو بن الحارث ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم رذك ابن وهب هذا الحديث عن عمرو بن الحارث والليث وابن لهيعة عن سليمان عن عبيد عن البراء ثم أسندهم هذا الوجه في التمهيد لكن قوله لا يعرف الا سليمان عن عبيد منقطع فقد رواه يزيد بن أبي حبيب والقاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية كلاهما عن عبيد كذا ذكره الزرقى في الاطراف وذكر أيضا ان سليمان رواه عن عبيد بواسطة هي القاسم مولى خالد وبنوها وصرح



سليمان في بعض طرقه عند ابن عبد البر بقوله سمعت عبيد بن فيروز (عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الانصاري الاوسي صحابي ابن صحابي نزل الكوفة استصفر يوم بدر وكان لدة ابن عمر مات سنة اثنين وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ماذا يتقى من الفخايا) قال الباقي دل هذا ان الفخايا سقات يتقى بعضها ولو لم يلم انها يتقى منها شي لئلا هل يتقى من الفخايا شي (فأشار بيده وقال اربعاً) تتقى وفي رواية وقال لا يجوز من الفخايا اربع (وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول يدي أقصر من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) من اطلاق اسم الكل على البعض في رواية ابن عبد البر عن ابن وهب عن عمرو والليث وابن لهيعة بسندهم عن البراء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار بأصبعه قال واصبعي أقصر من أصبع رسول الله وهو يشير بأصبعه يقول لا يجوز من الفخايا اربع (البراء) بالمد (ابن) أي الظاهر (ظالمها) بفتح الظاء المججمة واسكان اللام أي عرجها وهي التي لا تلحق القدم في مشيها وقال أبو حنيفة تجزى ويرد عليه الحديث ولا شك ان العرجاء تجزى وتمشي والعرج من صفات المشي وأما التي لا تمشي فلا يقال لها عرجاء فان خف العرج فلم يمنعها ان تسير بسير الغنم اجزأت كما هو مفهوم الحديث (والعوراء) بالمد تأنث أعور (البن عوراء) وهو ذهاب بصراحي عيناها فان كان بها بياض قليل على الناظر لا يمنعها الا بصاراً وكان على غير الناظر اجزأت قاله محمد بن مالك وهو مفهوم الحديث (والمرضة البين مرضها) بأي مرض كان بشرط وضوحه فهو عام عطف عليه خاص بقوله (والجفاء) بالمد مؤنث أعجف الضيقة (التي لا تنقي) بضم القوية واسكان النون وقاف أي لا تنقي لها والتي التخم وكذا جاء في بعض روايات الحديث وفي رواية قاسم بن أصبغ والكسيرة التي لا تنقي يريد التي لا تقوم ولا تنفض من الهزال وهذه العيوب الاربع تجمع عليها وما في معناه داخل فيها ولا سيما اذا كانت العلة فيها البين فاذا لم تجز العوراء والعرجاء فالعمياء والمقطوعة الرجل اخرى وفيه ان المرض والعرج الخفيفين والنقطة اليسيرة في العين والمهزولة التي ليست بنائية في الهزال تجزى في الفخايا وزعم بعض العلماء ان ما عدا العيوب الاربع لا يجوز في الفخايا والمهديا يدل الخطاب وله وجه لولا ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الاذن والعين وما يجب ان ضم الى ذلك وكذلك ما كان في معناها عند الجمهور خرج أبو بكر بن أبي شيبة عن علي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العين ولا ننصفي بمقابله ولا بمدايرة ولا شرفاء ولا خرقاء والمقابله ما قطع طرف أذنها والمدايرة ما قطع طرفا جانبي الاذن والشرفاء المشروقة الاذن والخرقاء المنقوبة الاذن وهذا حديث حسن الاسناد ليس بدون حديث البراء وزاد في رواية شعبة عن سليمان عن عبيد بن فيروز قال قلت للبراء اني لا أكره ان يكون في القبر نقص او في الاذن نقص او في السن نقص قال فما كرمته فدعه ولا تخبره على أحد قاله أبو عمر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتقى من الفخايا والبدن) أي الهدايا (التي لم تكن) روى بسكير المسين من السن لان معروف مذهب ابن عمر انه لا يخفى الا بئى له زوالا والابل والبقر وروى بفتح السين قال ابن قتيبة أي التي لم تنبت أسنانها كما تنبت أسنانها كما تقول لم يلبس ولم يسم ولم يعسل أي لم يعط ذلك قال وهذا مثل النهي عن المتعاطي الاضاحي وقال غيره معناه لم تبدل أسنانها وهذا شبه بمذهب ابن عمر لانه يقول في الاضاحي والبدن التي هي ما فوقه ولا يجوز عنده المجزع من الضأن وهذا خلاف الاثار المرفوعة وتختلف الجوه والذين هم حجة على من شذ عنهم قاله ابن عبد البر قال وقوله (والتي نقص من خلقها) أصح من رواية من روى عنه جواز الاضحية بالبرء الا انه يحتمل ان آراء ابن عمر لئلا ذلك ويحتمل أنه لما نص منها خلقه وجعله على عمومته اولى واجمعوا على جواز الجعاع في الفخايا فدل على ان التمسح المكروه هو ما يتأذى به لهجة ويتقص من ثمنها ومن شجعها (قال مالك وذلك أحب

ما سمعت الي من الخلاف

(ما يستحب من الفخايا)\*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر رضي مرة بالمدينة قال نافع فأمرني ان أشتري له كبشاً ففعلت) بالغا أي ذكر الانثى وزاد بقاء النسبة اشارة لتحقيق ذكره قال البوني ويحتمل ان يريد لا خصصا (أقرن) أي ذا قرنين (ثم اذبحه) بالنصب عطف على أشتري (يوم الاضحية في مصلى الناس) اتباعا للمصطفى ففي الصحيح عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بكبشين أحمرين فذبحهما بيده وفي الصحيح أيضاً عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يذبح ويضحي بأصلي وفيه استحباب ابرزالامام فحيته بالمصلي وفيه ما دلالة على ان تلك عادته ففيه أفضلية الضأن في الفخايا كما قال مالك ضرورة انه صلى الله عليه وسلم لا يواطى الا على ما هو الاصل وحديث البيهقي عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يضحى بالجوزور احياناً وبالكبش اذا لم يجد الجوزور ضعيف في سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال وفيه ان الذكر أفضل من الانثى لان لحمه أطيب ونذبه التحفة بالاقرب وانه أفضل من الاجم الذي لا قرن له (قال نافع ففعلت) ما أمرني به من الشراء والذبح بالمصلي (ثم حمل) الكبش المذبوح (الى عبد الله بن عمر فخلق رأسه) مقتضى فاما التعقيب ان الحلاق بعد حمل الكبش اليه فاما ان الظرفية في قوله (حين ذبح الكبش) مجازية لانها لما وقت بعده بقرب كأنها فملت حينه وإما ان الظرفية حقيقة والتجوز في التعقيب (وكان مريضاً لم يشهد العيد مع الناس) ولذا استتاب في الذبح فلا يشافي ان الأفضل الذبح بيده لمن يحسنه وقد رتبنا على الفعل النبوي (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يقول ليس حلاق الرأس بواجب على من ضحي وقد فعل ذلك عمر) فلا يعتد وجوبه بفعله لانه خلق لمرضه

(النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الانصاري (عن بشير) بضم الموحدة وفتح المججمة مصغر (ابن يسار) بفتح التحتية ونخفة المهجمة الحارثي مولى الانصار المدي الثقة القحبه من اواسط السابعين (ان ابابردة) وفي رواية معن عن أبي بردة بضم الموحدة اسمه هاني (ابن يسار) بكسر النون وتحية خفيفة الانصاري خال البراء بن عازب وقيل عمة والا أول أشهر وقيل اسمه مالك بن مسيرة والا أول أصح وقيل الحارث بن عمرو ونحط قائله وشبهه قول البراء اقيمت خالي الحارث بن عمرو ولكن يحتمل ان يكون خالا آخر له وهو الاشبه شهد أبو بردة بدرا وما بعدها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه البراء وجابر بن عبد الله وابنه عبد الرحمن بن جابر وكعب بن عمير بن عتبة بن نيار وبشير بن يسار وقيل لم يسمع منه وليس كذلك فسماعه ممكن وشهد مع علي حروبه كما هو ما وما سنة احدى وقيل اثنين وقيل خمس واربعين (ذبح فحيته قبل ان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحية) وفي الصحيحين عن البراء قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر وفي رواية يوم الاضحية بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسكنا فقد أصاب السنة ومن ذبح قبل الصلاة فمك شاة لحم فقام أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله نسكت ش في قبل ان نخرج الى الصلاة وعرفت ان اليوم يوم أكل وشرب فتجملت واكلت واطمعت أهلي وجيرانى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم وفي حديث انس في الصحيحين فقال يا رسول الله ان هذا يوم يشتهي فيه اللحم أي تجزى العادة بكثرة الذبح فيه فمتشوق له النفس التذامز به (وعم) أي قال أبو بردة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يسود بخضرة اخرى) أطلق على لا اولى اسم الضحية لانه ذبحها على أنها ضحية فله فيها ثواب وان لم تكن ضحية لكونه قد جبر جبرانه والتوسعة على أهلها ولان صورتهما صورة الضحية لانه ذبحها في يوم الاضحية (قال أبو بردة لا أحد الا جذعا) يحتمل وذال



معه مئة وخمسين وعين مهملة زائدة رواية البخاري عن البراء عن المعز وهي ما استكمل سنة ولم يدخل في الثانية وفيه كما قال البخاري ان ابا بريدة علم ان الجذع يتعلق به حكم المنع ايمالا لا يجوز اولان غيره افضل منه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم تجد الا جذعا فاذبح) يحتمل انه اوجب ذلك عليه وعلى ابن اشقر ان لا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة مع الامام اولفها ما ذلك قبله صلى الله عليه وسلم لان فيه مخالفة الامام كذا قال ابو عبد الملك وفي حديث البراء في الصحيحين فقال عندي عن ابي جندبة هي خير من شاتي لحم فهل تجزي عني قال نعم وان تجزي عن احد بعد ذلك اي غيرك لانه لا بد في تخفيف المعز من التنية ففيه تخصيص ابي بريدة باجزاء ذلك عنه لكن في الصحيحين عن عتبة بن عامر قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه فخمايا فصارت له تنية جذعة فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة قال ضح بها زاد في رواية البيهقي ولا رخصة فيه الا احده بعدك قال البيهقي ان كانت هذه اللفظة محفوظة اي ليست بشاذة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لابي بريدة قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر لان في كل منهما صيغة عموم اي وهو في الاجزاء عن غير الخطاب في كل منهما ما قام بما تقدم على الاخر اقتصي انتفاء الوقوع للثاني ويحتمل الجمع بان خصوصية الاول نسخت بنبوت الخصوصية للثاني ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحا وان تعذر الجمع بين حديثي ابي بريدة وعقبة فحديث ابي بريدة اصح مخرجا اي لا تنافي الشيعين عليه فيقدم على حديث عقبة ولا سيما وقد روياه بدون زيادة البيهقي وان كان حديث عقبة عنده من مخرج الصحيح لانه لا يلزم من اخراجه - ما رجاه ان يكون مثل تخرجهما بالفعل وفيه ان الذبح لا يجزئ قبل الصلاة وهو اجماع فقوله ومن ذبح قبل الصلاة فانما هي شاة لحم وذهب مالك والشافعي والاوزاعي انه لا يجوز بعدها وقبل ذبح الامام حديث مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الخبر بالمدينة فسبقه رجال فخر واظنوا انه قد فخر فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان فخره ان يعيد فخر آخر ولا يفخر واخى يفخر وقال لمحسن في قوله تعالى لا تقموا بين يدي الله ورسوله نزات في قوم ذبحوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا أخرجه ابن المنذر وجوز ابو حنيفة والليث والثورى الذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الامام حديث البراء مرفوعا من نك قبل الصلاة فانما هي شاة لحم وحديث من ذبح قبل الصلاة فليعد ولا حجة في هذا فليس في نهيه عن الذبح قبل الصلاة دليل على جوازه بعدها وقبل ذبح الامام هذا لو لم يكن نص فكيف والنص ثابت عن جابر بامره عليه السلام من ذبح قبله بالعادة وفيه ان له صلى الله عليه وسلم ان يخص من شاء بما شاء فجعله شهادة خزيمة بشهادة رجلين وترخيصه في التيسار لأم عطية وترك لاحد ادلاسه بنت عيسى لما مات زوجها جعفر بن ابي طالب وانكاح ذلك لرجل المرأة بما معه من القرآن فيما ذكره جماعة كابي حنيفة واجد ومالك وهو احد قولين مرجحين عند صحابه وجوز الشافعي وترخيصه في ارضاع سالم مولى ابي حذيفة وهو كبير وفي تعجيل صدقة عامين للعباس وفي الجمع بين اسمه وكنيته للولد الذي يولد له بعد وفي المكث في المسجد جنبه الى وفي فتح باب من داره في المسجد وفي فتح نخوة فيه لابي بكره كل الجوامع في رمضان من كفارة نفسه وفي لبس الحرير للزبير وعبد الرحمن بن عوف فيما قاله جماعة وفي ادم خاتم الذهب للبراء عازب وفي قبول الله له معاذا بشه الى اليمن (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عباد) بفتح العين المهملة والموحدة الثقيلة (ابن عجم) بن غزيرة الانصاري المازني المدني انسابي وقد قيل له رؤية (ان عويمر) بضم العين مصغر (ابن اشقر) بفتح الهمزة واسكان المهملة وفتح القاف آخره راه بلا نقط ابن عدي الانصاري المازني كذا نسبه ابن البرقي ونسبه ابو اجد العسكري تبع لابن ابي خزيمة اوسيا وذكره خليفة فيمن لم يتحقق نسبه من الانصار

وفي بعض طرق حديثه انه بدرى (ذبح اخيسته قبل ان يدنو) وفي رواية انه ذبح قبل الصلاة (يوم الاخي) وانه ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما صلى (فأمره ان يعود بخيصة اخرى) قال ابن عبد البر لم يختلف عن مالك في هذا الحديث وظاهر اللفظ الا تطامع لان عباد لم يدرك ذلك الوقت ولذا روى ابن معين انه مرسل لكن سماع عباد من عويمر ممكن وقد صرح به في رواية عبد العزيز الدراوردي عن يحيى بن سعيد عن عباد بن قيس ان عويمر بن اشقر أخبره انه ذبح قبل الصلاة وذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى فأمره ان يعيد خيسته وفي رواية جاد بن سلمة عن يحيى عن عباد عن عويمر انه ذبح قبل ان يصلي فأمره صلى الله عليه وسلم ان يعيد فها تان الروايتان يدلان على غلط يحيى بن معين وان قوله ذلك ظن لم يصب فيه انتهى ملخصا وكذا رواه الترمذي في الدال حديث يحيى بن موسى حدثنا ابو حمزة عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عباد بن قيس عن عويمر بن اشقر انه ذبح قبل حديث جاد بن سلمة وبشرحه بأنه أخبره علم ان قول البخاري فيه نقله الترمذي عنه في العلل لا أعرف ان عويمرا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم انما في عرفانه هذا وقد وقع في رواية ابن ماجه وابن حبان انه صلى الله عليه وسلم اذن عويمرا ان يضحي بجدع من المعز وروى ابو يولي والحاكم عن أي مريرة ان رجلا قال يا رسول الله هذا جذع من النضان مهزولة وهذا جذع من المزمسين وهو خيرهما أفأضحي به قال ضح به فان الله الخير وسنده ضعيف وأخرج ابوداود وصححه ابن حبان عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه عتودا جذعا فقال ضح به فقلت انه جذع أفأضحي به قال ضح به وفي الاوسط للطبراني عن ابن عباس والحاكم عن عائشة بسند ضعيف انه صلى الله عليه وسلم اعطى سعد بن ابي وقاص جذعا من المعز فأمره ان يضحي به ولكن لم يقل لواحد من هؤلاء لا يجزئ عن أحد بعدك فوعدت المشاركة لهم مع ابي بريدة وعقبة في مطابق الاجزاء لافي خصوص منع الغير فلا منافاة بين ذلك كله وبين حديثي ابي بريدة وعقبة لاحتمال ان يكون ذلك في ابتداء الامر مجزيا ثم تقرر النسخ بان الجذع من المعز لا يجزئ واختص ابو بريدة وعقبة بالرخصة في ذلك لكن يبقى التعارض بين حديثيها فان ساء أحد الجمعين المتقدمين فلا تعارض وان تعذرا لجمع الاول بأن في كل منهما صيغة عموم والثاني وهو احتمال نسخ خصوصية الاول بالثاني بان النسخ لا يثبت بالاحتمال رجعت الى الترجيح فحديث ابي بريدة اصح كما مر

(اذا خار محوم الاضاحي) \*

(مالك عن ابي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) الصحابي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم النخايا بعد ثلاثة ايام) من وقت اتخيتها واختلف في انه كان نهى تحريم او تنزيه وصححه المذهب لقول عائشة الخبيثة كما علق منها فتقدم الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فقال لا تأكلوا الا ثلاثة ايام قالت وليت بعزيمه ولكن ارد ان يطعم منه والله اعلم رواه البخاري (ثم قال بعد) بالبناء على الضم أي بعد النهي ثاني عام النهي (كلوا وتصدقوا) أي يستحب الجمع بينهما (وتزودوا وادخروا) بدال مهملة مشددة والامر فيه مال لا باحة وفي البخاري ومسلم عن سلمة ابن الاكوع مرفوعا من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كانوا العام المقبل قالوا يا رسول الله نقل كما فعلنا العام الماضي قال كلوا واطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فأردت ان تعينوا فيها وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به (مالك عن عبد الله بن ابي بكر) ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة عن سبعين سنة (عن عبد الله بن واقد) بالقاف ابن عبد الله بن عمر العدوي المدني التابعي مات سنة تسع عشرة ومائة (انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم النخايا بعد ثلاث) من ذبحها (قال عبد الله بن ابي بكر



فقد كبرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن (الانصارية) (فقالته صدق) عبد الله بن واقد (سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول دف) بفتح الدال المهملة وشذ الفاء أي أتى (فأس من أهل البادية) والدافعة الجماعة القادمة قاله ابن حبيب وقال الخليل قوم يسرون سيرالينا (خضرة الاضحية) أي وقت الاضحية (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا) بشذ الدال المهملة (اللاث) وتمدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك في العام المقبل وقد سألوه هل يفعلون كما فعلوا العام الماضي قال ابن النيركانهم فهموا ان انتهى ذلك العام كان على سبب خاص وهو الدافعة فاذا ورد العام على سبب خاص حاك في النفس من عمومته وخصوصه اشكال فلما كان مظنة الاختصاص عاودوا السؤال فبين لهم انه خاص بذلك السبب ويشبه ان يستدل بهذا من يقول ان العام يضعف عمومته بالسبب فلا يبقى على اصالته ولا يتهدى به الى التخصيص الا ترى انهم لو اعتقدوا بقاء العموم على اصالته لما سألوا ولو اعتقدوا المخصوص ايضا لما سألوا فدل سؤالهم على انه ذو شأنين وهذا اختيار الجويني (قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان الناس ينتفعون ببخاياهم) في الاذخار والتزود (ويجملون) بالجمع أي يذبيون (منها الودك) بفتح الهمزة وتشديد النون (ويجملون منها الاسقية) جمع سقاء (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك) الذي منعهم من الاستفاعة (أو كما قال) شك الراوي (قالوا) نهيت عن محوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافعة بالمهملة وبعد الالف فاء ثقيلة أصله لغة الجماعة التي تسير سيرالينا (التي دفعت عليكم) أي قدمت (فكلاوا وتصدقوا واذخروا) بشذ الدال وكسر الحاء للجمعة (يعني بالدافعة قوموا بما سكين قدموا المدينة) فأراد أن يعينهم ولذا قالت عائشة وابست بهزيمة ولكن أراد أن يطعم منها والله أعلم أي بما رآه فيه وهذا الحديث رواه مسلم من طريق روح بن عباد وأبو داود عن الثعني كلاهما عن مالك به (مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن) المعروف بريعة الراي (عن أبي سعيد) بفتح السين وكسر الهمزة سعد بن مالك بن سنان (لخدي) له ولاية صحبة قال ابن عبد البر لم يسمع بريعة من أبي سعيد والحديث صحيح محفوظ رواه جماعة عن أبي سعيد منهم القاسم بن محمد ومعلوم ملازمة ربيعة للقاسم حتى كان يغلب على مجلسه وقد جاء من حديث علي وبريدة وجابر وأنس وغيرهم (انه قدم) بكسر الدال (من سفر فقدم) بفتح الدال الثقيلة (اليه أهله لحما) أي وضعوه بين يديه (يقال انظروا أن يكون) هذا من محوم الاضحية فقالوا هو ومنه افعال أبو سعيد لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فقالوا أي أهله أي زوجته (انه قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدك أمر) ناقض للنهي عن اكل الاضحية بعد ثلاث وفي رواية احمد فقال له امراته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه وفي رواية البخاري فقال انخروه لا افوقه (فخرج أبو سعيد) من بيته (فسأل عن ذلك) وفي البخاري فخرجت من البيت حتى أتى أخي قتادة أي ابن النعمان وكان أخاه لاقه وكان يذري فذكرت ذلك له قال لي انه قد حدث بعدك أمر (فأخبر) بالبناء للجمهور (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن محوم الاضحية) أي عن اصساكها واذا خاربوا والا كل منها (بعد ثلاث) من الايام ابتداء من يوم الذبح أو من يوم النحر وأمرتكم بالتصدق بما بقي بعد الثلاث زاد في رواية ابن ماجه عن بريدة ليوسع ذرا الطول على من لا طول له (فكلاوا) زاد بريدة ما بهد انكم أي مذكروا ولا كل لكم (وتصدقوا واذخروا) فانه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح الا أن الاذخار هو في ثلاث والا كل متى شاء مطا قال القرطبي - ذا الحديث ونحوه من الاحاديث الدافعة لمنع لم يبلغ من استمر على النهي كعلي وعمر وابنه لانها أخبار آحاد لا متواترة وما هو كذلك يصح أن يبلغ بعض الناس دون بعض ونقل النووي عن الجمهور ان هذا من نسخ السنة بالسنة وقال ابن العربي قد

كان اكلامها ساجا ثم حرم ثم أيج قتيبه رذع على قول المستزلة لا يكون النسخ الا بالاحف لا الا بتل وای هذين كان أخف أو أثقل فقد نسخ أحدهما بالآخر (ونهيتمكم عن الانتباذ) في أوافى كالمزق والنقير (فأخذوا) في أي وعاء كان (وكل مسكر حرام) أي ما شأنه الاسكار من أي شراب كان ولا دخل للاواني وفي مسلم عن بريدة نهيتكم عن الطرور وان الطرور لا تحل شيئا ولا تحرمه وكل مسكر حرام وفيه عنه أيضا كنت نهيتكم عن الاثربة الا في طرور الا دم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا وهذا نسخ من خرج حرمة نهيه عن الانتباذ في الدنيا والمزق ونحوه ما في حديث وفد عبد القيس واختلج به بقيت الكراهة رضاء مالك ومن وانقه أولا كراهة وعليه الجمهور (ونهيتمكم عن زيارة القبور) محدثان نهيتكم الكفر وكلامكم بالحجاء وبما يكره فيها اما الآن حيث انحلت آثار الجاهلية واستحكم الاسلام وصرح أهل يمين وتقوى (فزوروها) زاد في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه باسناد صحيح فانما اترده في الدنيا وتذكر الاخرة قال البيهقي الفاء متعلق بمحذوف أي نهيتكم عن زيارتها بما عاينتموها فكأنكم فعل الجاهلية اما الآن فقد جاء الاسلام وهدمت قواعد الشرك فزوروها فانها تورث رقة القلب وتذكر الموت والبلا (ولا تقولوا هجا) بضم الهاء واسكان الجيم (يعني لا تقولوا سوءا) أي قبيحا وفحشا والمخاطب للرجال فلم يدخل فيه النساء فلا يندب لمن على المختار لكن يجوز بشرط وقال ابن عبد البر قيل كان النهي عاما للرجال والنساء ثم نسخ بالاباحة المامة أيضا لهما فقد زارت عائشة قبر أخيها عبد الرحمن وكانت ماطمة تزور قبر حمزة وقيل انما نسخ للرجال دون النساء لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل يزور القبور فالحرمه مكية بذلك دون الاباحة لجواز تخصيصها بالرجال دونهن بدليل الاصل

\*(اشركة في الضحايا وعزكم بدمج البقرة والبدنة)\*

(مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) رضي الله عنهما (انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية) بضم الحاء المهملة وتخفيف الياء على الاشهر الا كثر حتى قال نلب لا يجوز فيها غيره وقال القاسم لم يختلف من اتق بعلمه في انها مخففة وبشديد هاعند كثير من الحديث والعربين وانكر كثير من أهل اللغة التخفيف واديبه وبين مكة عشرة أميال أو خمسة عشر ميلا على طريق جدة ولذا قيل انها على مرحلة من مكة أو أقل من مرحلة (البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) على معنى انهم اشركوه في الاجركاني ووجهه ان المحصر بعد ولا يجب عليه هدي عند مالك خلافا لاشتهب وأبي حنيفة والشافعي فكان الهدي الذي نحره تطوعا فلم ير لاشترك في الهدي الواجب ولا في النحية واختلاف قول مالك في هدي التطوع فقال في الموازية والواحدة يجوز الاشتراك وجعل عليه حديث الباب واليه أشار في الموطأ بقوله الا في وانما سمعنا الحديث الخ وروى ابن القاسم عنه لا يشترك في هدي واجب ولا تطوع وهو المشهور وقد ضعف قول أشهب ومن وافقه بوجوب الهدي على المحصر بعدوا قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله أي مكة أو منى والمحصر بعد ويحلق في أي محل أحصر كما خلق صلى الله عليه وسلم بالحديبية والحديث رواه مسلم عن قتيبة ويحيى وأبو داود عن ائمة بني والترمذي عن قتيبة الثلاثة عن مالك به (مالك عن عمارة) بضم العين (ابن) عبد الله بن (يسار) فكتب بحمدته لشهرته به اني الوليد لما في ثقة فاضل مات بعد الثلاثين ومائة وأبوه هو الذي كان يقال انه الدجال (ان عطاب بن يسار) بفتح الهمزة وخفة المهملة (لجندب بن أبا بوب) خالد بن زيد الاضحية (قال كاتفى بالشاة) الواحدة من الغنم (يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يهاجي) تعالاب وتفتخر (الناس بعد) بضم الدال (فصارت) النحية (مباحة) مقابلة ومقاهرة فعدت عن السنة فاما ما عاب ذلك لمباحة ولم يجمع ان يفعل على وجه القرية الى الله تعالى وهو الذي استخبره ابن



عمران يضي عن كل من في البيت بشاة (قال مالك واحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة ان الرجل يفر عنه وعن أهل بيته البدنة) في النجاسات (ويذبح البقرة والشاة الواحدة فيملكها ويذبحها عنهم وشركهم فيها) في الأجرولوا كثر من سبعة كما زاده الامام في المدونة (فاما ان يشترى النفر) بفتح النون والفاء الجماعة من الرجال من ثلاثة الى عشرة وقيل الى تسعة ولا يقال نفر فيما زاد على عشرة (البدنة والبقرة والشاة شتركون فيها في النكاح) (والنجاسات يخرج كل انسان منهم حصه من ثمنها ويكون له حصه من ثمنها فان ذلك يكره) كراهة من معنى ان ذلك لا يجزى خفية عن واحد منهم (وانما هذه الحديث) المذكور عن جابر على ان معناه (انه لا يشترى في النكاح) ملكا (ونما يكون عن أهل البيت) الواحد يذبحه صاحبه ويشرك أهله في أجره (مالك عن ابن شهاب انه قال ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته لا بدنة واحدة وبقرة واحدة قال مالك لا أدري أيتها قال ابن شهاب) قال أبو عمر كذا الجمع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره لا جهورية فراه عن مالك عن الزهري قال أخبرني من لا اتهم عن عائشة فذكره على النكاح ورواه ميمون بن الزبيدي عن الزهري عن حمزة عن عائشة قالت ما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة ورواه ابن أخي الزهري عن عمه قال حدثني من لا اتهم عن حمزة عن عائشة فذكره

\*(الخحية عما في بطن المرأة وذكرياها الاضحية)\*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الاضحية يومان بعد يوم الاضحية) والى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد واكثر العلماء وقال الشافعي وجماعة لا ضحية يوم النحر وثلاثة أيام به مذهب مالك بن حبان في كل أيام التشرى ذبح ولا ضحية فيه لأنها الثلاثة التي أولها العيد والتي بعده خلاف فلا يصح الاحتجاج بمجل النزاع ويؤيد الأول ما رواه أبو عبيد بن جراح ثقات عن الشعبي مرسلا مرفوعا عن ذبح قبل التشرى فليعد أي قبل صلاة العيد (مالك انه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك) الذي قاله ابن عمر أخرجه ابن عبد البر من طريقين رعن على قال الأيام العدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وأفضلها أولها وقال الطحاوي مثل هذا لا يكون رأيا فدل انه توقف انتهى وذهب ابن سيرين وجديد بن عبد الرحمن وداود الطاهري الى اختصاص الضحية بيوم النحر وأوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسمي به غير اسمه قال ليس يوم النحر تناسل أوجه انه أضاف هذا اليوم الى جنس النحر لان اللام هنا جنسية فتم فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم لكن قال القرطبي التمسك بإضافة النحر الى اليوم الاول ضيف مع قوله تعالى ويذبح كرواسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام انتهى وقد أجاب الجمهور بأن المراد النحر الكامل المفضل والألف واللام كثر ما استعمل للكامل نحو ولكن البرواغما الشديد الذي يملك نفسه ولذا كان اليوم الاول أفضل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة) لانه ليس بشروع عند الجمهور وخلافه شاذ قاله أبو عمر (قال مالك الضحية سنة) مؤكدة على كل مقيم ومهاجر الا الحجاج (وليس الواجبة) أي فرض زيادة في البيان لدفع توهم ان مراده شرعت بالسنة فلا ينافي الوجوب في المراد والحجة للسنة ما رواه مسلم من طريق شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره وسلم وغيره من وجه آخر عن أم سلمة مرفوعا قد دخل العشر أي عشر ذي الحجة فأراد أحدكم ان يضحي فليمسك عن شعره ولا يشتره شيئا ففي قوله أراد دليل على انها غير واجبة وصرح بالسنة في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعا الاضحية على فريضة وعليكم سنة قال الحافظ رحمه الله

لكن في رفعه خلف نص في هذا الحديث بانها سنة ارا الوجوب من خصائصه وروى احمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم عن ابن عباس رفته مكتوب على النحر ولم يكتب على كونه واجبا فمن في أنه من خصائصه لكن استاده ضعيف وتساؤل الحاكم فحججه وأقرب ما يمكن به للوجوب الذي ذهب اليه الحنفية حديث أبي هريرة رفته من وجدسة قلم وضع فلا يقرب من صلاتنا أخرجه ابن ماجه ورجاه ثقات لكن اختلف في رفته ووقف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب وحديث علي أهل كل بيت أضحية وعنترة أخرجه أحمد والاربعة بسند قوى ولا حجة فيه لان الضحية ليست صريحة في الوجوب المدق فقد ذكرهم بها لثبوتها وليست واجبة عند من قال بوجوب الخحية ويحتمل ان معناه ان شاة أو فوهو كوله فأراد جها بينهما (ولا أحب لاحد من قوى) أي (لي ثمنها ان يتركها) ثلاثون نفسا الفصل العظيم روى سيد بن داود عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ما من صدقة إلا صدقة الرحم أعظم عند الله من اوراق الدم أخرجه ابن عبد البر وقال هو غريب من حديث مالك واخرج عن عائشة قالت يا أيها الناس فحوا وطيبوا بها أنفسا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد توجه بأضحية الى القبلة الا كان دمها وفرها وصرفها حسنة محضات في ميزانه يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم اعملوا قايلا يتجزوا كثيرا قال أبو عمر في أفضل من الصدقة لأنها سنة مؤكدة كصلاة العيد ومعلوم ان السنن أفضل من التطوع وبهذا مال مالك وأصحابه وأحمد وجماعة وعن مالك أيضا الشعبي وغيرهما الصدقة أفضل والصحيح عن مالك وأصحابه تفضيل الخحية الابننى فالصدقة بختمها أفضل لانه ليس موضع ضحية

\*(كتاب الذبايح)\* جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما جاء في التسمية على الذبيحة)\*

وهي راجعة على الذكرا كقوله لا اله الا الله والكره والذبح قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق والناسي لا يسمي فاقا كما وظاهر من الآية لان ذكر الفسق عقبة ان كان عن فعل المكلف وموافق التسمية فلا يدخل الناسي لانه غير مكلف فلا يكون فله فقة وان كان عن نفس الذبيحة التي لا يسم عليها لم يمت مصدر فهو متول من المصدر لذبيحة التروكة للتسمية عليها تسمية لا يصح تسميتها فاقا اذا فعل الذي نقل منه هذا الاسم ليس بفسق فاما ان تقول ذلك الآية على تحريم لهدل الناسي فبقي على أصل الاباحة او نقول فيها دليل من حيث مفهوم تخصيص التسمي بما هو فسق فليس بفسق ليس بحرام قاله ابن المنير في الانتصاف وقال غيره ظاهر الآية تحريم مترك التسمية ونخصت حائنة النسيان بالحديث او يحتمل الناسي ذكرا قد روي من أول الآية بالية اربما ذكر غير اسم الله عليه فقد عدل عن ظاهر اللفظ (مالك عن هشام) وفي نسخة حدثني هشام (ابن عروة عن أبيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحتلف على مالك في إرساله وتابعه الحمادان وابن عتبة ويحيى اقطان عن هشام ورواه البخاري هشام من طريق أسامة بن حفص المدني وفي التوحيد من طريق أبي خالد سليمان الاحمر وفي البيوع من طريق الصفاوي بضم المهملة بعد هاء محمد بن عبد الرحمن والاسماعيلي من طريق عبد العزيز الدراودي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان والترمذي من طريق أبي أسامة السفة عن هشام عن أبيه عن عائشة قال الدارقطني وإرساله أشبه بالصواب يعني لان رواه احفظ واضبط واجيب بان المحكم للواصل اذا راد عدد من وصل على من



أرسل واحتف بقرينة تقوى الوصل كما هذا الذعيرة معروف بالرواية عن عائشة فبها أشعار يحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله والاولى أن هشام حدث به على الوجهين برسلا وموصولا (فقبل له بأرسل الله أن ناسا من أهل البادية بأقربا الجمان) بضم اللام جمع محم ويجمع أيضا على محوم ومحام بكسر اللام (ولا ندري هل سموا الله عليهم أم لا) زاد في رواية البخاري قالت عائشة وكانوا أي السائلون حديث عهد بالكفر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله باسمكم كلوما) ليس المراد أن تسميهم على الأكل فأنما مقام التسمية التسمية على الذبح بل طلب الاتيان بالتسمية على الأكل قال الطيبي هذا من أسلوب المحكمين كأنه قيل لهم لا تمضوا بذلك ولا تسألوا عنه والذي يحكم الآن أن تذكروا اسم الله عليه قال ابن عبد البر فيه أن ما ذهبوا إليه لم يعلم هل سمي عليه أم لا يجوز أكله لا على أنه سمي إذ لا يظن بالموثق إلا المحبر وذبحته وصيده أبد المحمول على السلامة حتى أصبح فيه ترك التسمية عمدا (قال مالك وذلك في أول الإسلام) قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قال ابن عبد البر هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يعرف وجهه والحديث نفسه برده لأنه أمرهم فيه بالتسمية على الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت واقفوا على أنها ميكية وإن هذا الحديث بالمدينة وإن المراد أهل باديتها وأجمعوا على أن التسمية على الأكل إنما هي للترك لا لدخول فيها لكافة بوجه لأنها لا تدرك الميت انتهى (مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الله بن عباس) بالتحية والتسليم الميمية (ابن أبي ربيعة) عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر (الخزومي) القرشي له حبيبة وأبوه قديم الإسلام وهاجر لخيرتين (أمر غلاما أن يذبح ذبيحة فلما أراد أن يذبحها قال له سم الله فقال) له (الغلام قد سميت فسم الله سم الله ويحك قال) له (قد سميت الله) ولم يسمعه (فقال له عبد الله بن عباس والله لا أطعمها أبدا) لأنه لم يسمعه سمي ولم يصدق أخباره لأنه كان موضع لا تخفى عليه التسمية لقربه منه وعلم عناده بقوله سميت ولا يسمي فاعتقده تركها عمدا إذ لو قال سم الله بدل سميت لا كتفي بذلك

(ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة)\*

(مالك عن زيد بن أسلم عن عمار بن يسار) قال أبو عمر مرسل عند جميع الرواة ووصله أبو العباس محمد بن اسحاق السراج من طريق أيوب والبراز من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد بن عطاء عن أبي سعيد الخدري (إن رجلا من الأنصار من بني حارثة) بطن من الأوس (كان يرعى نحره) بكسر اللام وفهمنا فقه ذات ابن (له باحد) بضم الهمزة والحاء الجبل المعروف بالمدينة (فأصابها الموت) أي أسابه (فذاها بظاظ) بكسر الشين الميمية والظاظ النعام الظاهر عود محمد الطرف وفي رواية أيوب ونحوها بوند فقلت لا يدوت من حديد أو من خشب قال بل من خشب وفي رواية يعقوب بن جعفر عن زيد بن عطاء فذاها الموت فلم يجد شيئا ينحرها به فأخذ ويدا فوجأها به حتى أهرق دمه ففعل هذا فالظاظ الوند وقال ابن حبيب الظاظ العود الذي يجمع به بين عرو في الغرارتين على ظهور الدابة قاله في التمهيد (فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها) أمر اباحه وفي رواية أيوب فأق النبي صلى الله عليه وسلم فسأته فأمره أكلها (مالك عن نافع عن ابن لكعب بن مالك عن أبيه وابن عبد الرحمن كاربجه الحافظ وقيل عبد الله وبه يوم النزي في الأطراف) (عن معاذ بن سعد أو عن ابن معاذ) كذا وقع على المشكوك أن منده وأمر نعيم وابن قصون في الحياصة قاله في الإصابة (إن جارية) لم تسم (الكعب بن مالك) الأنصاري الحجازي أشهر (كانت ترعى غنما لم يسلم) بفتح الهاء وسكون اللام وعين مهملة جبل بالمدينة (فأصابها شاة منها فأركتها) قبل الموت (فذاها)

وفي رواية فذبحتها (بجحر) وفي رواية البخاري فكسرت حجرا فذبحتها به (فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي رواية البخاري فقال كعب لا هله لانا كأوا حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله أو حتى أرسل إليه من يسأله فأناه أو بعث إليه (فقال لا بأس بها فكلوها) أمر اباحه وفيه التذكية بالحجر وجواز ما ذبحته المرأة حرة وأمة كبيرة أو صغيرة طاهرة أو غير طاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم أباح ما ذبحته ولم يستفصل وهذا قول الجمهور ومالك في المدونة والشافعي ونقل ابن عبد الحكم عن مالك الكراهة وأخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وتابعه عبيد الله وجويرية بن أسماء عند البخاري والبيهقي بن سعد عند اسماعيل وعلقه البخاري الثلاثة عن نافع بن خنوخ (مالك عن ثور) بفتح المثناة (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التحتية (عن عبد الله بن عباس) قال أبو عمر يرويه ثور عن عكرمة عن ابن عباس كإرواه الدراوردي وغيره وهو محفوظ من وجوه عن ابن عباس (أنه سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال لا بأس بها) لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم رواء البيهقي وعلقه البخاري لأن سائر الأضحية لا يختص حلالها بالملأ (وتلا هذه الآية ومن يتوهم) يوادهم ويواليهم (منكم فانه منهم) من جلتهم ولعل مراده بتلاوتها أنه وإن جازا كل ذبايحهم لكن لا ينبغي للمسلم أن يتخذهم ذبايحاً لأن في ذلك موالا لهم (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى) قطع (الأوداج فكلوه) الحديث الصحيح عن رافع بن خديج أنه قال يا رسول الله ليس لنا مدي فقال ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر أما الظفر فخذى الحبشة وأما السن فعظم (مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح به إذا بضع) بفتحين قطع المحقوق والودجين (لا بأس به إذا اضطررت إليه) والأفامستحب الحديد المشهود الحديث وليحدثه

(ما يكره من الذبيحة في الذكاة)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة) بضم الميم وشذراء اسمه يزيد بفتحية قبل الزاى ويقال عبد الرحمن (مولى عقيل) بفتح العين (ابن أبي طالب) ويقال مولى أخته أم هانئ (أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت) وفي رواية عند أبي عمر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال كانت عناق كريمة فكرهت أن أذبحها فلم البث أن تردت فذبحته فركضت برجلها (فتحرك بعضها) أي رجلها (فأمره أن يأكلها) أي أباحه لأنها مذكاة (ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت) وقال إن الميتة لا تتحرك فلا يفيد ذبحها (ونهاه عن ذلك) أي أكلها قال أبو عمر لا أعلم أحدا من الصحابة وافق زيداً على ذلك وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر (وسئل مالك عن شاة تردت) سقطت من علو (فتكسرت) وفي نسخة فكسرت بلاتاء قبل الكاف (فأدركها صاحبها) فذبحها (فسال الدم منها ولم تتحرك) هل تؤكل أم لا (فقال مالك إن كان ذبحها ونفسها) أي دمها (يجوز) أي يسيل سمي الدم نفساً لأن النفس التي هي اسم بجملة الحيوان قوامها بالدم (وهي تطرف) تتحرك بصرها يقال طرف البصر كضرب تتحرك وطرف العين نظرها (فليأكلها) لدلالة ذلك على الحياة ففعل فيها الذبح

(ذكاة ما في بطن الذبيحة)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إذا نحرنا الناقة فذاها ما في بطنها) أي جنتها كأنه (في ذكاتها) لأنه جزء منها فذاها كذا ذكاة جميع أجزائها (إذا كان قد تم خلقه ونبش شعره) المدرك بالحاسة (فذاها من بطن أمه ذبح) ندبا كما يفيد السباق (حتى يخرج الدم من جوفه) فذبحه فذاها



هو لا تقاؤه من الدم لا لتوقف الحمل عليه وهذا جاء به من عروى أبو داود والحكم عن ابن عمر مرفوعا  
 ذكاة الجنين إذا اشعر ذكاة أمه ولكنه يذبح حتى ينصاب ما فيه من لدم ويعارضه حديث ابن عمر رفعه  
 ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر ولم يشعر لكن فيه مبارك بن مجاهد ضعيف وتعارض الحديثين لم يأخذ  
 بهما الشافعية فقالوا ذكاة أمه مقبلة عن ذكاته مطلقا ولا الخفيفة فقالوا لا مطلقا ومالك ألقى الثاني  
 لضعفه وأخذ بالآول لا اعتضاده بالموقف الذي رواه فقيده قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة  
 أمه رواه أبو داود وصححه الحاكم عن جابر وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم وابن حبان  
 عن أبي سعيد وجاء من رواية جمع من الصحابة وهو برفع ذكاة في الموضعين مبتدأ وخبر أي ذكاة أمه  
 ذكاة له وروى بالنصب على الظرفية كجئت طلوع الشمس أي وقت طلوعها أي ذكاته حاصلة وقت  
 ذكاة أمه قال الخطابي وغيره ورواية الرفع هي المحفوظة والمراد الجنين الذي خرج ميتا فيؤكل بذكاة أمه  
 لأنه جزء منها عند مالك والشافعي وغيرهما لما جاء في بعض طرق الحديث من قول السائل يا رسول الله  
 أنا نحر الابل ونذبح البقرة والشاة فنجذب بطنها الجنين فنلقه أو نأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته  
 ذكاة أمه فسؤاله إنما هو عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن ذبحه في ذكاة أمه لا يستقله بحكم  
 نفسه فيكون الجواب عن الميت لطابق السؤال ومن بعد التأويل قول أبي حنيفة المعنى على التشبيه  
 أي مثل ذكاته أو كذكاته فيكون المراد الحي المحرمة الميت عنده ووجه بعده ما فيه من التقدير  
 المستغنى عنه ومن ثم وافق أصحابه مالك والشافعية لأن التقدير أن يذبح ذكاة أمه ذكاة أمه ففيه  
 حذف الموصول وبعض الصلاة وهوان الفعل بعدها وهو لا يجوز وفيه تكثير الأضمار وهو خلاف الأصل  
 فرواية النصب أقام على الظرف كما مر أعني التوسع نحو واختار موسى قومه أي ذكاته في ذكاة أمه وكل  
 منهما أولى لقلة الأضمار واتفاقه مع رواية الرفع والإلتصاف كل واحد منهما إلا أن (مالك عن يزيد)  
 بتحتية قبل الزاوي (ابن عبد الله بن قسيط) يقاف ومهملتين مصغرتين أسامة (الليثي) المذني الأعرج  
 المتوفى سنة اثنين وعشرين ومائة وله تسعون سنة (عن سعيد بن المسيب) أنه كان يقول ذكاة ما في بطن  
 الذبيحة (ابن داود) رواه عنهما (في ذكاة أمه إذا كان تم خلقه) الذي خلقه الله عليه ولولا قصيد  
 أورجل قاله الباسجي (ونبت شعره) أي شعر جسده لا شعر عينيه وحاجبيه والام يؤكل

### \* (كتاب الصيد) \*

أصل الصيد مصدر ثم أطلق على الصيد كقوله تعالى أجل لكم صيد البحر ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
 والمراد في هذه الترجمة أحكام الصيد الذي هو المصدر

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (ترك أكل ما قتل المراض والحجر) \*

يكسر الميم وسكون العين المهملة فراء فألف فضاء معجمة قال النووي خشية ثقله أو عصافي طرفها حديد  
 وقد يكون بغير حذيفة هذا هو الصحيح في تفسيره وفي القاموس المراض سهم بلا ريش دقيق الطرفين  
 غليظ الوسط يصعب بعرضه دون حذوه وقال ابن دقيق العيد عصار أسها محدد وقال ابن سيده كان  
 دريد سهم طويل له أربع قذذرقاق فإذا رمى به اعترض (مالك عن نافع) أنه قال رميت طائر بن حجر  
 وأنا يا محجرف يضم الحميم والراء وسكون الراء والفاء موضع بالمدينة (فاصبتهما فأما أحدهما  
 فمات فطرجه عبد الله بن عمر وأما الآخر فذهب عبد الله بن عمر يذكيه بقدم) بالتخفيف بتره رسول  
 آله النجار مؤنثة قال ابن السكيت لا تشدد وأنشد الأزهري \* فقلت أعياني القدم لعاني \*

وجعل ابن الأنباري التشديد من خطأ العامة لكن قال الزمخشري وتسعه المطرزي القدم المصحات  
 حقيقة والتشديد لغة (فمات قبل أن يذكيه فطرجه عبد الله أيضا) لأنه من الموقوذة المنفوعة  
 القتائل (مالك أنه بلغه) وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبيد الله بن عمر (أن القاسم بن محمد  
 كان يكره ما قتل المراض والبندقية) المخذلة من طين وتيس ويرمى بها وفي البخاري قال ابن  
 عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقوذة وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن صيد المراض فقال ما أصاب بجده فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد (مالك أنه بلغه أن سعيد بن  
 المسيب كان يكره أن يقتل الأنسية) إذا توحشت كعير شرد وبقرة (عيا يقتل به الصيد من الرمي  
 وأشباهاه) أي لا يؤكل بالقر وبه قال مالك وربيعة والليث عملا بأصله وقال الثوري وأبو حنيفة  
 والشافعي إذا حجز عن البعير الشارد صار كالصيد الحديث رافع بن خديج قال نزلنا بغير قر ما رجل بهم  
 فعمد به فقال صلى الله عليه وسلم إن هذه البهائم وأبدكا وأبد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا  
 وكثروا (قال مالك ولا أرى بأسا بما أصاب المراض إذا خسق) بفتح المعجمة والمهملة وبالضاد أي نبت  
 قال ابن فارس خسق السهم الهدف إذا ثبت فيه وتعلق (وبلغ القتال أن يؤكل) لا باحته صلى الله عليه  
 وسلم ما أصاب بجده بلوغه القتال واستدل لذلك بقوله (قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا  
 إياي لونكم الله) أي يختبروه ومنه تعالى لا تأكلوا مما لم يعلم ولا يعلم ما لا يعلم وقل في قوله  
 (شيء من الصيد) ليعلم بأنه ليس من الفتن العظام (سأله) أي الصغار منه (أيديكم ورماحكم) الكبار  
 منه وكان ذلك بالمجددية وهم محرمون فكأن الوحش والطير تغشاهم وهم في رحا لهم (قال) مالك  
 (فكل شيء ناله الإنسان بيده أو رمحه أو بشيء من سلاحه فأنفذه وبأخه مقاتله) تفسيره لا نفذه (فهو  
 صيد كما قال الله) شيء من الصيد (مالك أنه سمع أهل العلم يقولون إذا أصاب الرجل الصيد فأعانه  
 عليه غيره من ماء أو كلب غير معلم) لأن كونه معلما شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكائيب  
 (لم يؤكل ذلك الصيد إلا أن يكون سهم الرامي قد قتله أو بلغ) السهم (مقاتل الصيد حتى لا يشك أحد  
 في أنه قتله وأنه لا يكون للصيد حياة بعده) فيؤكل لتحقيق الإباحة (وسمعت مالك يقول لا بأس  
 بأكل الصيد وإن غاب عنه صرعه) بنحو غار أو غيضة فلم ترمه (إذا وجدت به أثر من كلبك) الذي  
 أرسلته عليه (أو كان به سهمك ما لم يذبح فاذا مات فإنه يكره أكله) كراهة تحريم على المشهور زاد في المدونة  
 مبالغا وإن أنفذت مقاتله الجوارح أو سهمه وهو فيه بعينه قال مالك وتلك السنة وروى أبو داود  
 في مراسيله جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن رميت من الليل فأعيايتي ووجدت  
 سهمي فيه من القدم وعرفت سهمي فقال الليل خلق من خلق الله عظيم لعنه أعانك عليه شيء أنبذها  
 عنك وورد قرأ منه في بعض طرق حديث عدي بن حاتم

### \* (ما جاء في صيد الملعيات) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكلب المعلم) وهو الذي إذا جرت جروا إذا أرسل  
 أطاع والتعليم شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكائيب قال ابن حبيب والتكليب التعليم وقيل  
 التسليط (كل ما أمسك أن قتل وإن لم يقتل) لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت  
 كلبك المعلم وسميت فكل فهو منه يشمل ما إذا لم يقتل لكنه يذكي وفيه مشروعية التسمية وهي محل وفاق  
 وإنما اختلف هل هي شرط في حل الأكل فذهب الشافعي في جماعته وروى عن مالك أنها ليست شرطا



فلا يتدح ترصكها وذهب أحد إلى الوجوب فجعلها شرطاً في حديث عدي وذهب أبو خيفة ومالك والجمهور إلى أنها شرط على الذكراً القادر فيجوز من تركها ساهوا وعجزوا ويدل له أن المعلق بالوصف يتقيد عند انتقائه عند من يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويؤيد القول بالوجوب بشرطه أن الأصل تحريم الميتة وما أذن فيه منها راعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم وفي قوله إذا أرسلت اشتراط الأرسال للعل (مالك أنه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمر) كل ما أمسك عليك (وان أكل وان لم يأكل) لما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً قال له أبو نعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً ملكية فأفتني في صيدها قال كل مما أمسك عليك قال وان أكل منه قال وان أكل منه ولا يعارضه حديث عدي في الصحيحين قلت فإن أكل قال فلا تأكل فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه لمجمل النهي على الكراهة جمعاً بين الحديثين وقوا ابن الموازي حديث الأكل صحبه العمل وقال به من الصحابة علي وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وغيرهم وما صحبه العمل أولى وقال الباجي جل شيوخنا حديث عدي على ما إذا أدركه الكلب ميتاً من الجري أو الضم فأكل منه فإنه صار إلى صفة لا تعلق للامساك بها وبين هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لعدي ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكراً انتهى وأخذ بسكون الخاء مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي الصيد وذكاة خبر إن (مالك أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص) مالك الزهري (أنه سئل عن الكلب المعلم إذا قتل الصيد فقال كل وان لم يتبق) بفوقية فوحدة (الابضة) بفتح الموحدة وتكسر وتضم وضاد معجمة قطعة (واحدة) وبهذا قال مالك في المشهور عنه والشافعي في القديم وغيرهما وهو ظاهر قوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فإن الباقى بعد أكله قد أمسكه علياً فحسب على ظاهر الآية وهو نص حديث ابن عمر وعن مالك والشافعي في الجديد لا يؤكل لنص حديث عدي لكن قد أمكن الجمع بينهما فوجب المصير إليه كما رأيت (مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول في البازي) بزنة القاضى فيعرب أعراب المنقوص والجمع بزنة كقضاة وفي لغة باز بزنة باب فيعرب بالحركات الثلاث ويجمع على ابواز كابواب ويزان كيبان (والعقاب من الجوارح أنتي ويسا فده طائر من غير جنسه وقيل الثعلب قال يهجو

مأنت الا كالعقاب فأمة \* معروفة وله أب مجهول

(والصقر) من الجوارح سمي القطامي بضم القاف وفتحها وبه سمي الشاعر والآنثى صقرة بالماء قاله ابن الأنباري (وما أشبه ذلك) من كل ما يقبل التعليم (أنه إذا كان يلقه) يفهم (كما تلقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتل مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها) لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك المعلم فخرج جواباً لسؤال عدي عن الكلب (قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يتخلص) بالثقل يأخذ (الصيد من مخالب) جمع مخالب بالكسر وهو للطائر والسبع كالظفر للانسان لأن الطائر يخلب بمخالبه الجملد أي يقطعه (البازي) أو من في الكلب ثم يتربص به فيموت أنه لا يحل أكله) لأنه ميتة (قال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالب البازي أو في) أي فم (الكلب) وان لم يقدر على تحليه بها (فيتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي أو الكلب فإنه لا يحل أكله) لأنه لا يؤكل بالقتل إلا ما عجز عن تذكيته والفرس أنه قادر عليها (وكذلك الذي يرمى الصيد) بسهمه (فتباليه وهو حي فيفرط في ذبحه حتى يموت فإنه لا يحل أكله) لأنه ترك ذبحه مع إمكانه (قال مالك الأمر مجتمع عليه عندنا) بدار الهجرة (أن المسلم إذا أرسل كلب الجوسي الضاري

بالضاد المعجمة صفة لكلب أي المعود بالصيد (فصادا وقتل أنه إذا كان معلماً) جله بين بهامع الضاري (فأكل ذلك الصيد حلال لا بأس به) أي لا كراهة فيه إذ حلال بمعنى جائز قد يجامع الكراهة (وان لم يذكرك) من التذكية ولا ين وضاح يذكرك من الإدراك (المسلم) جله حالية إذا ما أدركه حيا وذكاه لا يتوهم عدم حله (وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسي) بفتح الشين السكين العريض جمعها شفرات ككتاب وشفرات كسجدات (أو يرمى بقوسه أو نبلة) سهامه مؤنثة لا واحد لها من لفظها (فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله) لأن العبرة بنفس الصائد والذابح لا بما لك الآلة (وإذا أرسل الجوسي كلب المسلم الضاري على صيده فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن) يذكرك حيا (يذكرك) أي يذكرك المسلم فيحلب له أكله (وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبلة يأخذها الجوسي فيرمى بها الصيد فيقتله ويمزله شفرة) سكين (المسلم يذبح بها الجوسي فلا يحل أكل شيء من ذلك) لأن العبرة بالفاعل لا الآلة

(ما جاء في صيد البحر)

(مالك عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة قال سألت عبد الله بن عمر عما لفظ) بالفاء والمعجمة طرح (البحر) من السمك (فتنه عن أكله قال نافع ثم أتت عبد الله فذاعا بالمعصف) طلبه والباء زائدة (فقرا) قوله تعالى (أحل لكم) أيها الناس حلالا كنتم أو محررين (صيد البحر) ما صيد بالحيلة حال حياته (وطعامه) أي البحر وهو ما قد فقه ميتا ونضب عنه الماء بلا علاج (قال نافع فأرسلني عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة) أقول له (أنه لا بأس بأكله) وقد قال أبو عمر إن الخطاب صيده ما صيد وطعامه ما قد فقه به رواه البخاري في التاريخ وعبد بن جريد وروى ابن أبي شيبة عن الصديق الطائي حلال (مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد الجباري) بالجيم نسبة إلى الجبار بلد قرب المدينة النبوية (مولي عمر بن الخطاب أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضاً وموت) موتاً (مرداً) أي السمك الذي يموت فيه من البرد كفي النهاية (فقال ليس بها بأس قال سعد ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي فقال مثل ذلك) لا بأس بها (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن) بن عوف (عن أبي هريرة وزيد بن ثابت) أنهما كانا لا يريان بما لفظ البحر بأساً (شدة لجواره) (مالك عن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أهل الجار) بالجيم بلد قرب المدينة (قدموا) المدينة (فسألوا مروان بن الحكم) الأموي أمير المدينة من قبل معاوية (عن مالك عن البصري فقال ليس بها بأس وقال أذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فأسألوهم) عن ذلك (ثم أتوني فأخبروني ماذا يقولان فأخبروا فأسألوهم فأسألا لا بأس به فأمر مروان) بن الحكم (فأخبروه) بما قالوا (فقال مروان) قد قلت لكم (أنه لا بأس به ولكن أردت أنهما يوافقاني) قال مالك لا بأس بأكل الحيتان يصيدها الجوسي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته) كما تقدم مستنداً في كتاب الوضوء (قال مالك وإذا أكل ذلك) حال كونه ميتاً فلا يضره من صاده) وقال ابن عباس كل من صيد البحر وان صاده نصراني أو يهودي أو مجوسي رواه البيهقي وقال الحسن البصري رأيت سبعين محبياً يأكلون صيد الجوسي من البحر ولا يتلجج في صدورهم شيء من ذلك

(تحريم كل ذي ناب من السباع)

ظاهره سواء كان يعض ويقتوي كاسد وغر وذب ودب وقيل وفرد أولاً كعقاب وضيق وهو (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن أبي إدريس الخولاني) اسمه عائذ الله بحمته وذال معجة ابن عبد الله ولده



يوم حزين وسمع من كبار الصحابة ومات سنة ثمانين قال سيد بن عبد العزيز كان عالم الشام بعد أبي الدرداء  
(عن أبي ثعلبة) بمثلثة (الحشني) بضم الحاء وفتح الشين المجتهد وبالنون منسوب إلى بني حشبن من  
قضاة صحابي مشهور بكنيته قيل اسمه جرم أو جرمة أو جرم أو جرم بضم الجيم والماء بينهما زاءا كنية  
أولاً ثم عجمة مكسوة بهاء زاءاً ولاش بغير زاء ولاشق بقاء أو لا شومة أو لا شوم بلا هاء أو ناسب أو ناسر  
أو غروق أو شق أو زيد أو لا سود وفي اسم أبيه أيضاً خلف فقيل عمرو وقيل قيس وقيل غير ذلك قال  
ابن الكلبي كان من يبيع تحت الشجرة وضرب له بسهمه في خبير وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
قومه فأسلوا له أحاديث وعنه ابن المسيب وجماعة وأخرج ابن عساکر عن أبي الزاهرية قال قال أبو ثعلبة  
أني لأرجو الله أن لا يمتحنني كما أراكم تمتحنون عند الموت فيمتحنون بصل في جوف الليل قبض وهو ساجد  
فراحت ابنته في النوم أن أباهما قد مات فاستيقظت فزعة فقالت ابن أبي قحيل لها في مصلاه فزادته فلم يجيبها  
فأثنت فوجدته ساجداً فحزرت فاستيقظت فزعة فقالت ابن أبي قحيل لها في مصلاه فزادته فلم يجيبها  
بكثير بعد الأربعين والمعروف الأول (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من  
السباع حرام) قال ابن الأثير الناب السن التي خلف الزبانية وهل المراد كل ذي ناب مطلقاً أو المراد  
ناب بعد وبه وبصول على غيره وبه طاد وبه وبطبعه غالباً بخلاف غير المادي كتب وضبع وبه قال  
الميت والشافعي وأصحاب مالك المدنيين من التابعين من أولئك الذين إذا المراد ناب بعد وبه كما علم بقرينة قوله  
ناب ولم يقل كل سبع تنبها على الاقتباس والتعدي والأفلا فائدة لذكر الناب إذا السباع كلها ذات أنياب  
وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها وأما الثوب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن خازم عند الترمذي  
وابن ماجه ولكن سنده ضعيف كما في القمح قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى في هذا الحديث ولم يتابعه  
أحد من رواة الموطأ عليه ولا من رواة ابن شهاب وإنما لفظهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
أكل كل ذي ناب من السباع وما جاء به يحيى هنا إنما هو لفظ الحديث التالي انتهى وقد رواه البخاري عن  
عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كليهما عن مالك بإسناده بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وقال البخاري تأبى أي ما لا يكون منس ومعه وابن عيينة  
والمجاهدون عن الزهري ومتابعة ابن عيينة عند البخاري في الطب وعند مسلم ومتابعة معمر بن رزاس عند  
مسلم والحسن بن سفيان في مسنده والمجاهدون عند مسلم وكذا تأبى عنه عمرو بن الحارث وصالح بن كيسان  
وابن أبي ذئب الثلاثة في مسلم أيضاً قال أبو عمرو ورواه أبو رزاس عن الزهري بإسناده نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الخبطة والنهبة والجشمة وعن أكل كل ذي ناب من السباع أخرجه قاسم بن أصبغ  
وكذا رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وزاد وطه المحبالي ومحوم البحر الأهلية وانفرد بذلك عن جميع  
أصحاب ابن شهاب وإنما يحفظ هذا اللفظ من حديث ابن المسيب عن أبي الدرداء بإسنادين لا أدري كيف  
مخرجه عن ابن المسيب أقول ابن شهاب لم يسمع بحديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع من علمائنا  
بالحجاز حتى قدمت الشام فحدثني به أبو إدريس وكان من فقهاء الشام والجشمة هي التي تصير بالنبل انتهى  
بحيم ومثله مفتوحة وتصير بربى إليها بالنبل حتى تموت من جثم بالكان وقف فيه قال أبو عمرو لا كان  
نهي محتملاً لعقبه الإمام بما يفسره بالحديث الناص على التحريم قال (مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم)  
القرشي مولا هم المديني المتوفي سنة ثلاثين ومائة (عن عبيدة) بفتح المهملة وكسر الموحدة (ابن سفيان)  
ابن الحارث (الحضري) المديني التابعي ثقة عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل  
كل ذي ناب من السباع حرام) فذكره بلفظ حديث أبي ثعلبة عن أبي هريرة (قال مالك وهو الأمر) المولاه  
المفترس ورواه مسلم من طريق ابن مهدي وابن وهب عن مالك به

(عندنا) بالمدينة قال الترمذي وعليه العمل عندنا كثر أهل العلم وعن به نهم لا يحرم وظاهر مذهب الموطأ  
التحريم ورواه ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك نصاً ورواه ابن عبد البر وقيل مكرهه جلالته على الكراهة  
والفطام شذبه يحيى عن رواية الموطأ في حديث أبي ثعلبة لكنهم اتفقوا على لفظ حرام في حديث أبي هريرة  
فيحتمل على المنع الصادق بالكراهة وهو المشهور في المذهب كما قال ابن العربي وغيره وظاهر المدونة لقول  
مالك فيها لا أحبا كل الضبع والتعلب والذئب والمهر الوحشي والأنسي ولا شئ من السباع والقول  
الثالث لأصحاب مالك المدنيين الفرق بين ما بعد وكالا سد والنهر فيحرم وبين ما لا بعد وكالضبع والمهر  
والثعلب والذئب فيكره نقله عنهم ابن حبيب ووجه المشهور قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً  
الآية فإنه يدل على عدم تحريم غير ما فيها لكن نفي الحرمة لا ينافي المحل عيناً بل يحتمل الكراهة أيضاً  
فاحتيج لذلك وتغيب بان الآية مكينة وحديث التحريم هذا المجردة باتفاق وبأنها خرجت مخرج الرد على  
شئ خاص وهو ما حكى الله عنهم بقوله وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا  
واجيب بأن الحديث لا دليل فيه على الحرمة لا احتمال أن أكل مصدر مضاف إلى الفاعل فيكون كقول  
تعالى وما أكل السبع وقال ابن عبد البر انتهى أن تنظر إلى ما ورد فيه فإن ورد على ما في ملكك فهو نهى  
ارشاد كالأكل من رأس الصحفة وبالشمع والاستقباء باليمين وما ورد على غير ملكك فهو نهى  
كالشغار وعن قليل ما أسكر كثيره وعن بيع جبل الحبلية واستباحة الحيوان من هذا القسم قال وحمل  
النهى على التنزيه ضعيف لا يعضده دليل صحيح انتهى وهو على اختياره ترجيح التحريم

(ما يكره من أكل الدواب)

(مالك أن أحسن ما سمع في الخيل) جماعة الأفراس لا واحد له من لفظه أو مفردة خائل سميت  
بذلك لاختيارها في المشبه ويكفي في شرفها أن الله أقسم بها في قوله تعالى والعبادات ضحايا  
(والبغال) جمع كثرة لبغل وجمع القلة ابغال والأنثى بغلة بالهاء والجمع بغلات مثل سجدة وسجديات  
(والحمير) جمع حمير ويجمع أيضاً على حمير وأجرة والأنثى إتان وجماعة بالهاء نادراً (أنها لا تؤكل)  
تحريم على مشهور المذهب والتحجج عن أبي حنيفة وقول المفهم مذهب مالك كراهة الخيل ضعيف إلا أن  
تحمل على التحريم (لأن الله تبارك وتعالى قال وخلق الخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة)  
مفعول له وقال تبارك وتعالى في الأنعام الأبل والبقر والغنم في سورة غافر الله الذي جعل لكم الأنعام  
(التركبوها ومنها تاركبون) ولكم فيها منافع وأفي بهذه الآية لأن فيها لام التعليل المفيدة للمعصية عنده  
لأنه في مقام الاستدلال ولذا عدل عن قوله في سورة النحل قبل آية الخيل والأنعام خلقها لكم فيها  
دفع منافع ومنها تاركبون (وقال تبارك وتعالى ليذكروا اسم الله) التلاوة ويذكروا اسم الله في أيام  
معلومات (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها) وأطعموا البائس الفقير وقال بعد ذلك والبدن  
جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها  
(وأطعموا القانع والمعتذر قال مالك وسمعت أن البائس هو الفقير) فجعل صفة له إجماعاً على شدة فقره  
لأنه الذي قد تباعد من ضر الفقر (وإن المعتذر هو الزائر) الذي يعتريك ويتعرض لك لتعطيه ولا يفصح  
بالسؤال (قال مالك) مينا وجه استدلاله (فذكر الله تعالى الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة وذكر  
الأنعام للركوب والأكل وبينوا وجه الدليل بما مرراً أحدها لأن التعليل تفيدان الخيل وما عطف عليها  
لم تخلق لغير ذلك لأن العلة المنصوصة تفيداً فباحة كلها بخلاف ظاهر الآية الذي هو أولى في الحجة  
من خبر لا حاد ولو صح وتابها عطف البغال والحمير على الخيل ذال على اشتراكها معهما في حكم التحريم  
فيحتاج من أفرد حكم ما عطف عليه إلى دليل وحديث أسماء في الصحيحين تحريفاً على عهد رسول الله



صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة زادت في رواية الدارقطني نحن وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد تسليم أنه صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وأنهم لم يفعلوه باجتهادهم على المربع من جوار الاجتهاد في العصر النبوي قضية عدين يتطرق اليها الاحتمال اذ هو غير لازم فيه وأما حديث جابر في الصحيحين نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحمر الالهية وخصص في التحميل فهو من أدلة التحريم لقوله رخص اذ الرخصة استباحة الممنوع لعدم قيام المانع فدل على أنه رخص لهم بسبب الخصة الشديدة التي أصابتهم بخيبر ولا يدل ذلك على الحل المطلق الذي هو محل النزاع وأما كون اكثر الروايات بلا اذن كافي مسلم ففيه تقوية لاحتمالنا لان اقطا اذن دون اباح أو حل دال على ذلك وكذا لفظ رواية أمر معناه في هذا الوقت للخصصة ولو سلمنا أنه يدل على التحريم فلا يدل على الحل لتقابل الاحتمالين ثالثا أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كان ينتفع بها في الاكل لكان الامتنان به أعظم والحكم لا يمتن بأذى النعم وهو الركوب والزينة هنا وترك أعضائها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات قبلها في قوله ومنها أن يكون رابعها لو ايج كلها الفات المنتفعة بها فيما وقع الامتنان به من الركوب والزينة وأجيب عن الاول بأنه آية العمل مكينة اتفاقا فلو فهم صلى الله عليه وسلم منها المنع لما اذن في أكلها في خيبر وهي في سابعة الهجرة وجوابه أن محل الاذن فيه للخصصة كما قال تعالى الا ما اضطررتم اليه في الممنوع منه نصا فاذنه لا ينافي فهمه منها المنع وامادعوى أن آية العمل ليست نصا في المنع وحديث أسماء صريح في الجواز فيقدم الصريح على المحتمل فجوابه أن المتبادر من الآية المنع وذلك كاف في الاستدلال على ما علم في الاصول والحديث لا صراحة فيه على اطلاع المصطفى بل يحتمل أنه باجتهادهم ولا بردان من اصول مالك قول الصحابي لان محله حيث لا معارض وامادعوى أن اللام وان كانت للتعليل لا تفيد المحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالتحميل في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا كحمل الامتعة والاستقامة والطعن وانما ذكر الركوب والزينة لانهما أغلب ما تطلب له التحميل فجوابه أن معنى المحصر فيهما دون الاكل الممتن به في غير التحميل فهو اضافي فلا ينافي الانتفاع بها فيما ذكر والدليل على أنه اضافي الاجماع والحمل ونحوه ركوب حمارا جيب عن الثاني بأن عطف البغال والحمار انما هو دلالة اقتران وهي ضعيفة وجوابه انما لم نستدل بها قط بل مع الاخبار بأنه خلقها للركوب والزينة وامتنانها بالاكل من الانعام دونها وعن الثالث أن الامتنان انما يقصد به غالب ما كان يقع انتفاعهم به فغوطبوا بما القوا وعرفوا ولم يكونوا يعرفون أصل التحميل لغزتها في بلادهم بخلاف الانعام فأكثر انتفاعهم بها كان محل الانتقال وللاكل فانتصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلو حصر في الركوب والزينة لاضروا الجواب أن هذا ممنوع وسنده انه لا دليل على أن المقصود بالامتنان غالب ما يقصد به ولا مشقة في المحصر في الركوب والزينة بل هما من أجل النعم المتن بها وأجيب عن الرابع بأنه لو لم من الاذن في أكلها ان تقضى للزوم مثله في الانعام المباح أكلها وقد وقع الامتنان بها وجوابه أن الفرق موجود لان ما وقع التصريح بالامتنان بأكله لا يقاس عليه ما وقع فيه الامتنان بأنه للركوب والزينة فاللازم ممنوع وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه كان يكره محوم التحميل ويقرأ الانعام خلقها لكم الآية ويقول هذه للاكل والتحميل والبغال والحمار ويقول هذه للركوب فهذا صحابي من أئمة اللسان ومقامه في القرآن معلوم قد سبق ما لك على الاستدلال بذلك وروى أبو داود والنسائي عن خالد بن الوليد نهى صلى الله عليه وسلم عن محوم التحميل والبغال والحمار لكن ضعفه البخاري وأحمد وابن عبد البر وغيرهم لكنه يتقوى بظاهر القرآن وذهب الجمهور والشافعي وأحمد إلى حل اكل التحميل بلا كراهية لظاهر حديث جابر وأسماء بنت أبي بكر وقد علم ما فيه (قال مالك

والقانع هو الفقير أيضا) وقيل هو السائل قال الشيخ  
 مال المراد صلحته فيغني \* مفارقة أعف من القنوع  
 يقال منه قنع قنوعا اذا سأل وقنع قناعة اذا رضي بما أعطى واصل هذا كله الفقر والمسكنة وضعف  
 الحال قاله أبو عمر فقع بزنة رضى ومعناه وقنع بفتح النون طمع رسأل وقد تطرف القائل  
 العبد حران قنع \* والحجر عبدان قنع \* فاقنع ولا تقنع فما \* شئ شين سوى الطمع  
 \* (ما جاء في جلود الميتة) \*

(مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عيسى عن ابن عبد الله بن عتبة) بفتحها (ابن عتبة) بضمها واسكان  
 الفوقية (ابن مسعود) المذلي (عن عبد الله بن عباس) قال ابن عبد البر هكذا رواه يحيى فحذف اسناده  
 وأتته وتابعه ابن وهب وابن القاسم وجماعة ورواه ابن بكير والقعني وقوم عن مالك عن ابن شهاب عن  
 عبيد الله عرسلا والصحیح وصاله وكذا رواه معمر ويونس والزيدي وعقيل كلهم عن الزهري عن عبيد الله  
 عن ابن عباس (انه قال مرزئول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة) بشاة ميتة وتخفف (كان اعطاها  
 مولاة قال الحافظ لم أعرف اسمها (الميتة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية يونس من  
 الصدقة (فقال أفلا انتفعتم بجلدها وفي رواية باهيا وهو الجلود دغ اول يدغ ولمسلم من طريق ابن عينة  
 فلا أخذتم إهابها قد يغتموه فانتفعتم به لكنها اشادة عن الزهري كما قاله ابن عبد البر وغيره (فقالوا  
 يا رسول الله انما ميتة) بكسر التحتية مشددة أو بسكونها مخففة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما حرم أكلها) بفتح الحاء وضم الزاء وبضم الحاء وكسر الراء الثقيلة روايتان وفيه تخصيص الكتاب  
 بالسنة لان قوله تعالى حرمت عليكم الميتة شامل لجميع اجزائها في كل حال فخصه بالاكل واستثنى  
 الشافية جلد الكتاب والتحزير وما تولد منهما النجاسة عين ما عذهم واخذ غيرهم بعموم الحديث فلم يستثن  
 شيئا واستدل به الزهري على الانتفاع به مطلقا دغ اول يدغ لكن صح التقييد بالدياغ من وجوه كثيرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم قصر الجواز على المأكول لورود الحديث في الشاة ويقوى ذلك  
 من حيث النظر ان الدياغ لا يزيد في التطهير على الذكاة وغيره المأكول لوزن كى لم يظهر بالذكاة  
 فكذلك الدياغ واجاب من عموم التمسك بعموم اللفظ وهو اولى من خصوص السبب وعموم الاذن بالانتفاع  
 ولان الحيوان الطاهر ينتفع به قبل الموت فكان الدياغ بعد الموت قائما مقام الحياة ومنع قوم الانتفاع  
 من الميتة شئ دغ الجلود ولم يدغ حديث عبد الله بن عليم بضم العين ولا م صغر قال اتانا كتاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهران لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه احمد والاربعة وحسنه  
 الترمذي وصححه ابن حبان قال الحافظ واعله بعضهم يكونه كتابا وليس بعلة قاذحة وبان في اسناده  
 اضطرابا ولذا تركه احمد بعد ان قال انه آخر الامرين ورده ابن حبان بان ابن عليم سمع الكتاب يقرأ  
 وسمعه مشايخ من جهينة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب واجيب بأنه يحمل على  
 الانتفاع به قبل الدغ فان لفظ إهاب منطبق عليه وبعد الدياغ يسمى اديما وسجتيانا وحديث الباب  
 تابع ما لك عليه صالح بن كيسان ويونس في الصحيحين وابن عينة في مسلم ثلاثهم عن ابن شهاب به  
 موصولا (مالك عن زيد بن اسلم عن) عبد الرحمن (بن وعلة) بفتح الواو وسكون العين المهملة وفتح  
 اللام السبائي بفتح السين المهملة وموحدة ثم همزة ياء نسبة الى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان  
 (المصري) بالميم الصدوق الثابتي الصغير روى عن ابن عمرو (عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا دغ الاهاب) بكسر الهمزة وخفة الهاء ويجمع على اهاب ككتاب وكتب المجلد  
 مطلقا قال في القاتق سمي إهابا لانه اهابه للحى ونبا الحماية على جسده كما قيل له مسك لا مسك ما وراءه







ولدت قبل وفاة جدنا صلى الله عليه وسلم وتزوجها عمر بن الخطاب وأمهرا أربعين ألفا فولدت له زيدا  
ورقية ولم يبقا ثم تزوجها بعد موت عمر بن الخطاب فماتت فتزوجها جعفر ثم مات فتزوجها  
أخوها عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج اختها ربيب (قصصت بركة ذلك فضة) بمحمد بن أبي  
صلى الله عليه وسلم كما أمرها في الحسن ويحتمل أنها قاست ذلك على أمرها في الحسن بكرها قال ابن عبد البر  
أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع العقيقة وأودنها الباجي التصديق بركة الشعر حسن وعمل بر  
وفي الصحيح مرفوعا مع الغلام عقيقة فأمر بقواعنه دما وميطوا عنه الأذى فسرره ابن الجلاب تبعه للأصمعي  
بخلق رأسه ورواه أبو داود بسند صحيح عن الحسن البصري يكنى في الطبراني ويحاط عنه الأذى ويخلق  
رأسه فمطغه عليه فالأولى جل الأذى على ما هو أعم من خلق الرأس (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
ابن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب (أنه قال) مرسل ووصله منهم فقال عن ربيعة عن  
أنس وهو خطأ والصواب ما في الموطأ قاله أبو عمر (وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر  
حسن وحسين قصصت بركته فضة) فيندب ذلك وبالذهب أيضا

(لعمري في العقيقة)\*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يسأله أحد من أهله عقيقة إلا أعطاه إياها) لأنه كان من أشد  
النجابة اتباعا للسنة فيجب نشرها (وكأن يعق) بضم العين من باب نصر (عن ولده بشاة شاة عن الذكور  
والإناث) لكل شاة اتباعا للفعل النبوي وقياسا على الأخية فإن الذكور والأنثى فيها سواء (مالك  
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن إبراهيم بن الحارث) بن خالد (اليماني) بن قريش أبي عبد الله  
المدني مات سنة عشرين ومائة على الصحيح (أنه قال سمعت أبي يستحب) وفي نسخة يقول تستحب (العقيقة  
ولو بصفر قال ابن عبد البر كلام أخرج على التقليد والمبالغة كقوله صلى الله عليه وسلم لعمرى الفرس  
ولو أعطاك بغير درهم وكذا في الأمة ثم أذارت فيبعضها ولو بظفر للإجماع على أنه لا يجوز فيها إلا ما يجوز  
في النجاسات من الأزواج الثمانية إلا من شذ عن لا يعتد بخلافه انتهى مالك أنه بلغه أنه عاق عن حسن  
وحسين أبي علي بن أبي طالب) أخرجه أبو داود من طريق أبي عبيد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً وشاة وأخرجه الترمذي عن طريق قتادة عن  
عكرمة عن ابن عباس عاق صلى الله عليه وسلم بكباشين كبشين (مالك عن هشام بن عروة أن أبا عروة  
ابن الزبير كان يعق) بضم السين (عن بنه الذكور والإناث بشاة شاة) عن كل واحد (قال مالك  
الامر عندنا في العقيقة أن من عاق فأعيا يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والإناث) قياسا على الأخية فإن  
الذكور والأنثى فيها متساويان خلافاً لمن قال يعق عن الغلام بشاتين قال ابن رشد من عمل به فإخطأ  
ولقد أصاب لما صححه الترمذي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يعق عن الغلام شاتان  
متكافيتان وعن الجارية بشاة انتهى لكن حجة مالك ومن وافقه أنه لما اختلفت الرواية فيما عاق به  
عن الحسنين ترجح تساوي الذكور والإناث بالعمل والقياس على الأخية (وليست العقيقة بأخية)  
كما لا أخية يجامع أن كلا راقه دم بغير جنابة ولأنه صلى الله عليه وسلم وكل ذلك إلى محبة الأب  
فلو وجبت ما قال ذلك (ولكنها يستحب العمل بها) اتباعا للفعل النبوي وحلالا أمره على الاستحباب لأن  
التعاقب أن الأمر إذا لم يصلح جله على الوجوب جمل على التذنب وقال الليث وأبو الزناد وداود وأبو  
(وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا) فلا ينبغي تركها وفيه رد على من زعم نسخها ومن زعم أنها  
بعدة إذ لو نسخت ما عمل بها الصحابة فمن بعدهم بالمدينة وقد قال صلى الله عليه وسلم الغلام مرتين  
بعقيقته تذهب عنه يوم السابع ويسمى ويخلق رأسه رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي عن سمرة

وصححه الترمذي والحاكم وأعله بهضهم بأنه من رواية الحسن عن سمرة وهو مدلس لكن في البخاري  
أن الحسن سمع حديث العقيقة من سمرة قال المحافظ فكانه عن هذا قال الإمام أحمد مرتين أي محتبس  
عن الشافعية لوالديه إذا مات طفلا لا يشبهه في عدم انفكاكه منهما بالزمن في بد مرتين قال الخطابي  
وهو جيد وتعقب بأن شفاعته الولد لوالده ليست بأولى من العكس وبأنه يقال لمن يشفع لغيره مرتين  
فالأولى أن المراد أن العقيقة تخليص له من الشيطان الذي طعنه حين خروجه من حبه له في أسره  
ومنع له من سعيه في مصالح أخرى (فن عاق عن ولده فأعياها بمنزلة النسك) الهدايا (والنجاسات) فتجوز  
بالغنى والابل والبقر خلافاً لقصرها على الغنم لورود الشاة في الأحاديث السابقة لكن روى الطبراني  
عن أنس مرفوعاً يعق عنه من الابل والبقر والغنم (لا يجوز فيها عوراه) بالمدينة أئمة (ولا يخفاه)  
بالمدينة الضعيفة (ولا مكسورة ولا مريضة ولا يساع من مجاشي ولا جلد لها ويكسر عظامها) جواز أن كذبها  
للجاهلية في تخرجه من ذلك وتفصيلهم إياها من المفاسل إذا فائدة في ذلك الاتباع الباطل  
ولا يلتفت إلى من يقول فأنذته التفاسل بسلامة الصبي وبقاءه إذا أصل له من كتاب ولا سنة ولا عمل  
(وبأكل أهلها من لحمها ويصدقون منها ولا يمس الصبي بشيء من دمه) أي يكره لحمها البخاري عن  
سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عقيقة فأمر بقواعنه دما  
وأميطوا عنه الأذى فسرره بعضهم بترك ما كانت الجاهلية تفعله له من تطليخ رأسه بدمها ولو فسر بما طم  
الشعر فكذلك لا إذا أمر نابه لأنظفة باجماع فلا لا تقر به بالدم النجس أولى وروى أبو داود عن  
بريدة الصحابي قال كافي الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة وأطبخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالسلام  
كان ذبح شاة ويخلق رأسه ويطبخه بزعفران وإليه أشار في الرسالة بقوله وإن خلق رأسه بخلاف بدلا من  
الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك

(كتاب الفرائض)\*

أي مسائل قسمه الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على  
غيرها والفرض لغة التقدير وشرعا نصيبه من الميراث علم الفرائض وللعلم به  
فرضي وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع

(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

(ميراث الصلب)\*

(مالك الأمر المجمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث أن ميراث  
الولد من والدهم أو والدتهم أنه إذا توفي الأب أو الأم وترك ولداً رجلاً ونساءً فلهذا كمثل خطا لاثنتين  
أفضله واختصاصه بلزوم ما لا يلزم الأنثى من الجهاد وغيره أي للذكر منهم أي من أولادكم فحذف الرجوع  
إليه لأنه مفهوم كقولهم السمن منوان بغيرهم وبداً كرميراث الأولاد لأن تعلق الإنسان بولده  
أشد التعلقات وبداً أبسط الذكر ولم يقل للاثنتين مثل خطا الذكر والأنثى نصف خطا الذكر كلفضله  
كما ضعف خطه لذلك ولا ينهم كانوا يورثون الذكر كورثون الأنثى وهو السبب لورود الآية فقل كفي  
الذكر كورثون ضوئهم نصيب الأنثى فلا يتبادر في ذهنهم حتى يحرم من ميراثها من  
القربة بمثل ما يدلون به والمراد به حال الاجتماع أي إذا اجتمع ذكر وأنثى كان له سهمان كما أن لهما  
سهمين وأما في حال الانفراد فالأب يأخذ المال كله والاثنتان يأخذان الثلثين والدليل عليه أنه أتبعه  
حكم الانفراد بقوله (فإن كن نساء) خلاصاً عن بني بنات ليس معهن ابن (فوق اثنتين) خبرتان لكن



أوصفه لئلا يأتى نساء زنت على اثنتين (فلهن ثلثا مترك) الميت واذا الاثنتان لانه للاختين بقوله تعالى فلهما الثلث مما ترك فالثلثان أولى ولان الميت تستحق الثلث مع الذ كرفع الانثى أولى وفوق قيل صلة وقيل لدفع توهم زيادة النصيب بزيادة العمد لهما فهم استحقاق الثلثين الثلثين من جعل الثلث للواحدة مع الذكر (واركانت واحدة) منفردة (فلها النصف) وعلم منه ان المال كله للذكر اذا انفرد لانه جعل له مثل ظاهرا وقد جعل للانثى النصف اذا انفردت فلذلك المنفرد نصف النصف وهو الكل (فان شرهم) بفتح المعجمة وبالراء المحففة المكسورة (أحد بغيرضة مسماة) كقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وكالزوج والزوجة (وكان فيهم ذ كبدى) بضم الموحدة وكسر الدال بهـ دهاهـ مزة (بغيرضة من شرهم) ثم كان ما بقى بهـ ذلك بينهم على قدر موارثهم) لاذ كر مثل حظ الانثيين (ومنزلة ولد لابتاء المذكر اذا لم يكن ولد كنزلة الولد سواء ذكرهم كذ كورهم واناثهم كاثانهم يرثون كما يرثون) من دونهم في الطائفة (كما يحجبون) أى الاولاد من دونهم وفرع على ذلك قوله (فان اجتمع الولد للصلب وولد الابن وكان فى الولد لاصاب ذكر فانه لاميراث لاحد من ولد الابن) لقوله صلى الله عليه وسلم اتحقوا القرانض بأهلها فابقي فهو لاولى رجل ذكر رواه البخارى وأصحاب السنن الثلاثة عن ابن عباس وأولى من الولي يسكون اللام وهو القرب أى لا قرب اقارب الميت اذا كان الاقرب ذكرا (فان لم يكن فى الولد لاصاب ذكر وكانت ابنتين فأكثر من ذلك من ابنت لاصاب فانه لاميراث ابنت الابن مهن الا أن يكون مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلة من فى القرب من الميت أو هو (أطرف) بالطاء والراء والفاء أبعد (منهن فانه يرد على من هو بمنزلة من هو فوقه من بنات الابنة فضلا) مفعول يرد (ان فضل) كبنات وزوجة فيقسمونه بينهم لاذ كر مثل حظ الانثيين أى بينهما (وار لم يفضل شئ) كبنات وأبوين (فلا شئ لهم) لاستغراق الفروض وان لم يكن لولد لاصاب الابنة واحدة فلها النصف) بنص القرآن (ولابنة ابنة واحدة كانت أو أكثر من ذلك من بنات الابن من هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس) تكملة للثني لما رواه البخارى والاربعة سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال الميت النصف وللأخت النصف واذا ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأبو بكر يقول أبى موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقى فللاخت فأخبر أبو موسى بقول ابن مسعود فقال لا تسألونى مادام هذا الخبر فيكم ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود وفى جواب أبى موسى اشعار بأنه يرجع عما قاله ولا باجتهاده (فان كان مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلة من هو فوقه ولا سدس ولكن ان فضل بعد فرض أهل الفرض فضل كان ذلك الفضل لذلك المذكور ولو من هو بمنزلة من هو من المتوفى (ومن فوقه من بنات الابنة لاذ كر مثل حظ الانثيين وليس لمن هو أطرف منهم شئ وان لم يفضل شئ) من أهل الفرائض (فلا شئ لهم وذلك) أى دليله كاه (ان الله تبارك وتعالى قال فى كتابه يوصيكم) بأمركم (الله فى اولادكم) بما ذكر (لذ كر) منهم (مثل حظ) نصيب (لانيثيين) اذا اجتمعوا معه فله نصف المال ولهما النصف فان كان معه واحدة فلها الثلث وله الثلثان واذا انفردا فالثلثان وفيه دلالة كما اشار له الامام على دخول اولاد الابن فى لفظ اولاد لاجتماع على ارثهم دون اولاد البنت (فان كن) أى الاولاد (نساء) فقد (فوق اثنتين فلهن ثلثا مترك) الميت (وان كانت واحدة) بالنصب والرفع (ولها النصف) ولذا كر للبنتين فى الآية فقال ابن عباس لهما النصف لانه تعالى شرط فى عصا ابنتين اثنتين وقال غيره لهما الثلثان وقيل بالسنة وميل بالقياس على الاخوة للام لان الاثنتين فصاعدا منهم سواء فكذاك البنات وقيل

على الاخوة للاب لانه تعالى جعل للواحدة منهن النصف والثنتين الثلثين كما في آخر السورة وقال  
الاكثرون بل بالقرآن لانه جعل للثنت مع الذكر الثلث فمع الانثى اكد فلم يحتاج الى ذكره واحتج الى ذكر  
ما فوق الاثنتين وقيل المعنى فان كن نساء اثنتين فها فوقهما كقولهام راكب الناقة طليحان أى الناقة  
وراكبها قال ابن القيس وفي الآية رد على من يقول بالرد لانه جعل للواحدة النصف ولما فوق الثلثين  
فلم تجز الزيادة على مانص عليه انتهى أخرجه الأئمة الستة عن جابر بن عبد الله قال عادني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في بني سلمة ماشيين فوجدني صلى الله عليه وسلم لا اعتل شيئاً فدعاهما فوضأ  
ثم رش عليّ فأفقت فقلت ما تأمرني أن أصنع في مالي فنزلت بوجهكم الله في أولادكم لذلك كمثل حفظ  
الاثنين وأخرج احمد وصحاح السنن وصححه المحاكم عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع فباعت  
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتلى أبوهما معك في أحد وإن عهما أخذ مالهما ولا ينكح ان الأولاهما مال  
قتل يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل الى عهما فقال أعط ابنتي سعد المئين وامهما الثمن  
وما بقي فهو لك قال المحافظ هذا ظاهر في تقدم نزولها وبه احتج من قال انها لم تنزل في قصة جابر إنما نزلت  
في قصة بنتي سعد بن الربيع وليس ذلك بلازم اذ لا مانع ان تنزل في الامرين معا ويحتمل أن يكون نزول  
أولاهما في قصة البنيتين وآخرها هو قوله وان كان رجل يورث كلالة في قصة جابر يكون مراده بقوله فنزلت  
بوجهكم الله في أولادكم أي ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية انتهى (قال مالك والاطرف هو الابدع)

• (ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها) •

(قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذ لم يترك ولدا ولا ولدا بن منه او من غيره النصف فان تركت ولدا او ولدا بن) وان نزل (ذكر اكان او انثى فلزوجهما الربع) ودخول ولدا لابن بالاجماع اولان لفظ ولديش له بناء على افعال اللفظ في حقيقة ومجاز (من بعد) تنفيذ (وصية توصى بها) المرأة (او) قضاء (دين) عليها وتقديم الوصية على الدين وان كانت مؤخره عنه للاهتمام بها او ميراث المرأة من زوجها ذال يترك ولدا ولا ولدا بن) وان نزل (لربع فان ترك ولدا او ولدا بن ذكر اكان او انثى فلا امراته الثمن من بعد وصية يوصى بها او دين وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولاكم نصف ما ترك ازواجكم) اى زوجاتكم (ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد) منكم او من غيركم ولو انثى (فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولهن) اذ الزوجات تعددن اولاً (لربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد) منهن او من غيرهن ولو انثى (فالهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها او دين) ودخل ولدا لابن وان نزل فيه ما اشعر لالفاظ او بالاجماع وفيه مشروعية الوصية واستدل بتدعيمها في الذكر من قال بتدعيمها على الدين في التركة واجاب من اخبرها بانها قدمت ثلاثتها ونها واستدل بعدها من اجاز الوصية بما قل وكثر ولو استغرق المال ومن اجازها للوارث والكافر حريسا كان او ذميا ومن قال ان الدين يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث ومن قال دين الحج وزكاة مقدم على الميراث لهم قوله دين كذا في الاكل في استنباط التأويل

**\* (مراثی الاب والام من ولدهما) \***

(قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا) المدينة النبوية (ان ميراث الاب من ابنته او ابنته) فيه تعصيل ومو (انه ان ترك المتوفى ولدا او ولد ابن) وان سفل حالة كون كل منهما (ذكر افانه يفرض للاب السدس فريضة) والباقي لاولد الذكور ابنته وان نزل وان كان الولد نثي فللاب السدس فريضة والفت النصف والباقي للاب تعصيما



(وان لم يترك المتوفى ولدا ولا ولدا ابنا ذكر فانه يبدأ من شرك الاب من اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس خافوقه كان للاب وان لم يفضل عنهم السدس خافوقه فرض للاب السدس فريضة) يعال له بها وذلك في المنبرية زوجة وابوان وابنتان فللزوجة الثلث ثلاثة والبنات الثلثان ستة عشر وللأم السدس اربعة فيعال فيها بمثل ثمنها فتمسعا وعشرين وينقص كل واحد تسع ماله لان الاب لا ينقص عن السدس (وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنها وابنتها فترك المتوفى ولدا او ولدا ابنا ذكر كان او انثى او ترك من الاخوة اثنين فصاعدا ذكر كانوا او انثى من ام واب) اي اشقاء (او من اب) فقط (او من ام) فقط (فالسدس لها) فريضة (وان لم يترك المتوفى ولدا ولا ولدا ابنا ولا اثنين من الاخوة فان للام الثلث كما لا الا في فريضة فقط) يعال لهما الفتران لان الام عرفت باعطائها الثلث لفظا لا حقيقة (واحدى الفريضة ان يتوفى رجل ويترك امرأته وابويه فلا ميراثه الربع ولاته الثلث مما بقى وهو ربع من رأس المال) والنصف للاب (والاخرى ثمانية الفريضة ان تتوفى امرأة وتترك زوجها وابويه فيكون زوجها والنصف ولها الثلث مما بقى وهو السدس من رأس المال) والثلث للاب (و) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا بويه) أي الميت (لكل واحد منهما السدس) بدل من ابويه باعادة السامل وفائدة هذا البدل افادة انهما لا يشتركان فيه اذ لو قيل لا بويه السدس لكان ظاهره اشتراكهما فيه ولو قيل لكل واحد من ابويه السدس لذهبت فائدة التأكيد وهو التفصيل بعد الاجمال ولو قيل لا بويه السدس لانهم قسمه السدسين عليهم على السوية وعلى خلافها (مما ترك ان كان له ولد) ذكر او انثى او ابن اب بالشعول والاجماع (فان لم يكن له ولد وورثه ابواه) ابويه واهله فغلب الذكر (فلاته الثلث) مما ترك واخذ بظاهره فان عباس فقال تأخذه كاملا في مسألة زوج وابوين وزوجة وابوين فيزيد ميراثها على الاب انخرج الدارمي وابن أبي شيبة عن عكرمة قال ارسل ابن عباس الى يزيد بن ثابت اتجدي كتاب الله تعالى ثلث ما بقى فقال انما انت رجل تقول برأيك وأنا رجل أقول برأيي لكن رأيي الجهم ورأيها لو أخذت الثلث الحقيقي فيهما لآذى الى مخالفة القواعد ان الاب أقوى في الارث من الأم بدليل ان له نصف حظها اذا انفردا فلو أخذت في زوج وابوين الثلث الحقيقي فينقلب الحكم الى ان للانثى مثل حظ الذكرين ولا نظير لذلك في اجتماع ذكر وانثى يدلان بجهة واحدة فخص عموم الآية بالقواعد لانها من القواطع (فان كان له اخوة) ذكر او انثى اشقاء اولاد اولاد (فلامه السدس) مما ترك (فقت السنة ان الاخوة انسان فصاعدا) وبه قال الجمهور وقال ابن عباس لا يحجبها الا ثلاثة روى البيهقي عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال ان الاخوين لا يرثان الام عن الثلث قال الله تبارك وتعالى فان كان له اخوة فالأخوان ليسا باسنان قومك اخوة فقال عثمان لا استطيع ان اغيير ما كان قبلي ومضى في الامصار وتوارث به الناس واحتج بالآية أيضا من قال لا يحجبها الاخوات لان لفظ الاخوة خاص بالذكور كالبنين والجمهور على خلاف ذلك أيضا

(ميراث الاخوة للام)

(قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الابن ذكر كانا كانوا أو انثى) مفعول يرثون (ولا يرثون مع الاب ولا مع المجدد ابى الاب شيئا وانهم يرثون فيما سوى ذلك) المذكور من الستة (يفرض للواحد منهما السدس ذكر كان او انثى فان كانا اثنين فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك) ثلاثة فصاعدا (فهم شركاء في الثلث يقسمونه بينهم بالسواء) المذكور مثل حظ (نصيب) (الانثى وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) العزيز

(وان كان) الميت (رجل يورث) منه صفة رجل (كلاله) خبر كان أي وان كان رجل موروث منه كلاله او يورث خبر كان وكلاله حال من خبر يورث أي لا ولده ولا والد له في معنى الكلاله وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعياء (وامرأة) عطف على رجل (وله أخ واخت) أي من أم كفا قرابة سعد بن أبي وقاص أوجه سعيد بن منصور وغيره (فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) لانهم ورثوا قرابة الام وهي لا ترث اكثر من الثلث (فكان المذكور الانثى في هذا بمنزلة واحدة) لان النص على الشركة صريح في التسوية ولا سيما وقد بين المراد في غيرهم

(ميراث الاخوة للاب والام)

(قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان الاخوة للاب والام) أي الاشقاء (لا يرثون مع الولد المذكور شيئا ولا مع ولد الابن المذكور شيئا ولا مع الاب ذنبا) بكسر الدال واسكان النون بعدها تحية أي قريبا احترازا من المجدد ابى الاب (شيئا) وهم يرثون مع البنات وبسات الابناء ما لم يترك المتوفى جديا اباب ما فضل من المال) مفعول يرثون (يكونون فيه عصبه يبدأ من كان له أصل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل) زيادة على الفريضة (كان للاخوة للاب والام) أي الاشقاء (يقسمونه بينهم على كتاب الله عز وجل ذكرنا كانوا او انثى) كماله (مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم) لانهم عصبه يسقطون باستغراق ذوى الفروض السهام (قال وان لم يترك المتوفى ابيا ولا جديا اباب ولا ابنا ولا ولدا ابنا ذكر كان او انثى فانه يفرض للاخت الواحدة للاب والام النصف فان كانتا اثنتين خافوق ذلك من الاخوات للاب والام فرض لهما الثلثان فان كان معهما أخ ذكر فلا فريضة لاحد من الاخوات واحدة كانت او اكثر من ذلك ويبدأ من شركهم) في الميراث (بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فافضل بعد ذلك من شيء كان بين الاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم) أي الاشقاء (فيها شيء) لاستغراق اصحاب الفروض للسهام (فاشتركو مع بنى الام فيها) لان الام تجتمعهم (وتلك الفريضة) الملقبة بالجمارية والمشاركة وغير ذلك (هي امرأة توفيت وترك زوجها وامها واخوتها لامها واخوتها لابنها وامها فكان زوجها النصف) اذ لا ولي يحجب عنه (ولامها السدس ولاخوتها لاما الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك) الاشقاء فيشترك بنو الاب والام في هذه الفريضة مع بنى الام في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الانثى من أجل أنهم كانوا اخوة الشخص (المتوفى) وهو المرأة (لامه وامها ورثوا بالام) فزادهم الاب الاقربا (وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث) صفة الخبر (كلاله) أي لا ولده ولا ولد (وامرأة) تورث كلاله (وله) أي للورث كلاله (أخ واخت) أي من أم وقرابة ابن مسعود وغيره (فلكل واحد منهما السدس) مما ترك (فان كانوا اكثر من ذلك) أي من واحد (فهم شركاء في الثلث) يستوي فيه ذكرهم وانثاهم (فان ذلك شركوا) أي الاشقاء (في هذه الفريضة) مع الاخوة للام (لانهم كلهم اخوة المتوفى لاه) فلذا اشتركوا في الثلث

(ميراث الاخوة للاب)

(قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان ميراث الاخوة للاب اذا لم يكن معهم احد من بنى الاب والام) أي الاشقاء (كمثلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم وانثاهم كانتاهم الا انهم لا يشركون مع بنى الام في الفريضة التي شركهم فيها بنو الاب والام) وهي السابقة فوق هذه الترجمة (لانهم) أي الاخوة



للأب (نرجوا من ولادة الأم) أي أنها لم تلدهم الأم (التي جمعت أرثك) أي الأشقاء إذا لم يختلف  
فلم يجمعوا في الولادة فبطلون (قال مالك) ووضعا لما حكى عليه الإجماع (فإن اجتمع الأخوة للأب  
والأم والأخوة للأب فكان في بني الأب والأم ذكر فلاميراث لأحد من بني الأب) تقديم الاشتاء عليهم  
لأدلائهم بجهتين (وان لم يكن بنو الأب والأم إلا امرأة واحدة أو أكثر من ذلك من الإناث) اثنتان  
فصاعدا (لأذكر معهن فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف ويفرض للأخوات للأب  
الدم ثلثة الثلثين فإن كان مع الأخوات للأب ذكر فلا فريضة لهم ويبدأ بأهل الفرائض المسماة  
فيه بطلون فرائضهم) فإن كانت شقيقة واحدة أعطيت النصف واثنتان فأكثر الثلثين (فإن فضل بعد  
ذلك فضل كان بين الأخوة للأب للأذكر مثل حظ الانثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم) كافي المشتركة  
السابقة (فإن كان الأخوة للأب والأم امرأتين أو أكثر من ذلك من الإناث فرض لهن الثلثان) كما قال  
تعالى وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (ولاميراث معهن للأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ  
لأب فإن كان معهن أخ لأب بدي بن من شركهم بفريضة مسماة فاعطوا فرائضهم فإن فضل بعد ذلك فضل  
كان بين الأخوة للأب للأذكر مثل حظ الانثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم) لأنهم عصبية يسقطون  
باستغراق الفروض (ولبنى الأم مع بني الأب والأم ومع بني الأب الواحد الدس وللانثيين فصاعدا  
الثلث للذكر ومنهم مثل حظ الانثيين فيه بمنزلة واحدة سواء) لوراثةهم بالأم

\* (میراث الجدة) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه بلغه ان معاوية بن ابي سفيان) حضر حرب اذ هو (كتب الى زيد بن ثابت) الانصاري الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم افرضكم زيد (يسأله عن المجد فكتب اليه زيد بن ثابت انك كتبت الى تسألني عن المجد والله أعلم وذلك ما لم يكن يقضى فيه الا الامراء) يعني الخلفاء (وقد حضرت الخليفة قبلك) يعني عمرو عثمان (وطبائنه النصف مع الاخ الواحد والثلاث مع الاثنين فان كثرت الاخوة لم يقصوه من الثلث) وروى البيهقي باسناد صحيح ان عمر قضى ان المجد يقاسم الاخوة للاب والاخوة للام ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فان كثرت الاخوة اعطى للمجد الثلث وفي فونيد أبي جعفر الرازي بسند صحيح عن عبيدة بن عمرو قال حفظت عن عمر في المجد مائة قضية مختلفة واستبعد بعضهم وتأوله الرازي صاحب المسند على اختلاف حال من يرث مع المجد كان يكون له اخ واحد او اكثر او اخت واحدة او اكثر ورزى بن عمار واهل بيته بن هارون عن عبيدة بن عمرو قال اني لا حفظ عن عمر في المجد مائة قضية كلها يقضى بعضها بعضا (مالك عن ابن شهاب عن قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة واسكان التحتية وصادهم ملة مفتوحة فهاء (ابن ذؤيب) بذا ل معجمة مصفرا الخزاعي المدني نزيل دمشق من اولاد الصحابة وله رؤية مات سنة بضع وعثمانين) ابن عمر بن الخطاب فرض للمجد الذي يفرض له الناس اليوم) من مقاسمة الاخ الواحد بالنصف والاثنين بالثلث فان زادوا فله الثلث (مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للمجد مع الاخوة الثلث) ولعبد الرزاق عن ابراهيم التيمي قال كان زيد يشرك المجد مع الاخوة الى الثلث فاذا باغ الثلث اعطاه وللأخوة ما بقي (قال مالك والامر بالمجتمع عليه عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدان ان المجد أبا الاب لا يرث مع الاب ذنبا شيئا) لادلائه به (وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة) كالاب ومع بنت ابنتي ابن وان سفل فصاعدا السدس فرضا وبالساق تعصيا وفي الصحيح عن ابن عباس وابن الزبير ان الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً من هذه الامة خلعاً لا اتخذته وانكن خلعاً الاسلام أفضل فانه أنزله أبا (وهو فيما سوى ذلك ما لم يترك المتوفي

أما لو اختلاليه بيدا بأحد ان شركه بفرضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس  
 لها فوفقه فرض الجدة السدس (فريضة) لانه لا يقصر عنه (قال مالك والمجدة والاخوة للاب والام  
 اذا شركهم أحد بفرضة مسماة يدأجن شركهم من أهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي  
 ذلك للجد والاخوة من شيء فانه يتظرأى ذلك أفضل لمخط المجدة اعطيه) المجدوبين الا فضل بقوله (الثالث  
 مما بقي له والاخوة او يكون بمنزلة رجل من الاخوة فيما يحصل له ولهم بقا سهمهم بمثل حصه أحدهم  
 او السدس من رأس المال كله أى ذلك كان أفضل لمخط المجدة اعطيه المجدة وكان ما بقي بعد ذلك للاخوة  
 للاب للجد كرمثل حظ الاثنين الا في فريضة واحدة) تسمى الا كدرية وبالقرأء (تكون  
 قسمتهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأمتها واختها لأمها وأبيها) أى  
 شقيقتها ومثلها الاخت للاب (وحدتها للزوج النصف والام الثلث وللجد السدس والاخت للاب  
 والام النصف) فأصلها من ستة وعالت الى تسعة (ثم يجمع سدس الجد ونصف الاخت) الشقيقة والى  
 للاب (فتقسم اثلاثا للجد كرمثل حظ الاثنين فيكون للجد ثلثا وللأخت ثلثه) والاربعة لا تنقسم  
 على ثلاثة ولا توافق فتضرب المسئلة بعولها تسعة في ثلاثة فللزوج ثلاثة بدسمة والام اثنان  
 في ثلاثة بدسمة وللجد ثمانية وللأخت أربعة (وميراث الاخوة للاب مع الجدة اذا لم يكن معهم اخوة للاب  
 وأم كبيرات الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم وأنشاهم كأنشاهم فاذا اجتمع الاخوة للاب والام  
 والاخوة للاب فان الاخوة للاب والام - ادون المجديا خوتهم لا بهم فمعهونه بهم كثرة الميراث بعددهم)  
 ثم يحجبونهم وعبر بالمعالة لانهم يعذرونه على المجد وهو يقطع عددهم وبعد الشائق خاصة فحصل منه عدد  
 لكن للشقيق دون من للاب قال ابن عبد البر تغردز يد من بين الصحابة في معاذته الجدة بالاخوة للاب  
 مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء الثمانيين بقوله في الفرائض في ذلك لان الاخوة من الاب  
 لا يرثون مع الاشقاء فلامعنى لادخالهم معهم لانه حيف على المجدي المتأسفة قال وقد سأل ابن عباس  
 زيدا عن ذلك فقال انما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأى انتهى (ولا يعادون بالاخوة للام لانه  
 لو لم يكن مع المجد غيرهم لم يرثوا معه شيئا وكان المال كله للمجد فما حصل للاخوة من بعد حظ المجد فانه يكون  
 للاخوة من الاب والام دون الاخوة للاب ولا يكون للاخوة للاب معهم شيء الا ان يكون الاخوة للاب  
 والام امرأة واحدة فان كانت امرأة واحدة فانها تعاد المجديا خوتها لا يها ما كانوا فما حصل لها ولهم  
 من شيء كان لها دونهم ما يدينها وبين ان تسعة كمثل فريضةها وفريضةها النصف من رأس المال كله  
 فان كان فيما يحار لها ولاخوتها لا يها فضل عن نصف رأس المال كله) الذى اختصت به (فهو لاخوتها  
 لا يها للجد كرمثل حظ الاثنين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم) لانهم عصية

• (میراث الحجرة) •

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزمري (عن عثمان بن اسحاق بن خشة) مجتهدين بينهما راه مقتوحات القرشي العامري المدني وثقة ابن معين في رواية وقال ابن عبد البر لا اعرف عثمان هذا باكثر من رواية ابن شهاب عنه هذا الحديث وحسبك برواية ابن شهاب عنه (عن قبيصة بن ذؤيب) الخزازي يكنى ابا اسحاق ويقال ابا سعيد ولد يوم الفتح وقيل يوم حنين وأنى به النبي صلى الله عليه وسلم لما ولد فدعاه وقيل ولد اول سنة الهجرة وتعبوه وذكره ابن شاهين في الصحابة وقال ابن قانع له رؤية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن عثمان وبلال وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم وروى عنه ابن اسحاق والزمري ومكحول وغيرهم وعده ابو الزناد في فقهاء المدينة ومات سنة ست وثمانين وقيل قبلها وقيل سنة ثمان وثمانين قال ابن عبد البر روى معمر بن عيسى واسامة بن زيد وابن عيينة وجماعة هذا



الحديث عن ابن شهاب عن قبيصة لم يدخلوا بينهما أحدا والحق ما قاله مالك وقد تابعه عليه أبو الواس  
 انتهى وكذا قال الترمذي والنسائي الصواب حديث مالك (أنه قال جاءت المجدة) أم الأم (إلى  
 أبي بكر الصديق تسأله ميراثها) من ولد بنتها (فقال لها أبو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك  
 في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجى حتى أسأل الناس) عن ذلك (فقال الناس)  
 بعد ما صلى الظهر كما في رواية عبد الرزاق عن معمر (فقال المغيرة بن شعبه) بن مسعود الثقفي أسلم قبل  
 المدينة وولى إمارة البصرة ثم الكوفة ومات سنة خمس على الصحيح (حضرت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر كل معك غيرك) مر يد زيادة الثبوت والاستظهار مع  
 الامكان ونحو الحديث لعدم قبول خبر الواحد (فقسام محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد  
 من العصابة وكان من الفضلاء مات بعد الاربعين (فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذه) بذال معجزة لها  
 أبو بكر الصديق ثم جاءت المجدة الاخرى (أم لآب كبروا ابن وهب) إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها  
 فقال مالك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي قضى به) من النبي صلى الله عليه وسلم  
 ونخبطه (الافيرك) أي أم الأم (وما أنا برأى في الفرائض شيئا) حتى أقيس (ولكنه ذلك السدس فان  
 اجتمعتم فهو بينكم) بالسوية (وأيتكم اختلفت به) أي انفردت (فهو لها) وفيه ان الصديق لم يكن له  
 قاض قاله أبو عمر ولا خلاف فيه وذهب العراقيون ان اول من استقضى عمر فبعث شريحا إلى الكوفة  
 قاضيا وبعث كعب بن سور إلى البصرة قاضيا وقال مالك اول من استقضى معاوية وهذا الحديث رواه  
 أصحاب السنن من طريق مالك وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري  
 (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال اتت المجدة ثمان) أم لآب وأم الأم (إلى أبي بكر الصديق  
 فأراد ان يجعل السدس للتي من قبل الأم) لانها التي أعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم (فقال له  
 رجل من الانصار) هو عبد الرحمن بن سهل أخو بني حارثة كما في سنن البيهقي (أما) بالفتح وخفة الميم  
 (انك تترك التي لومات وهو حي كان إياها يرث) لانه ابن ابنها وتعطى من لومات وهو حي لم يرثها  
 لانه ابن بنتها وفي رواية البيهقي فقال عبد الله بن خليفة رسول الله قد أعطيت التي لو أنها ماتت لم يرثها  
 (فجعل أبو بكر لسدس بينهما) وكأنه لم يبلغ عمر فقال ما كان القضاء لا لغيرك زاد في رواية البيهقي  
 وقد روى هذا عنه صلى الله عليه وسلم باسناد مرسل ثم روى من طريق اسحاق بن يحيى بن الوليد بن  
 عباد بن الصامت عن عباد بن من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى للمجدين من الميراث  
 بينهما ما السدس سواء قال واسحاق عن عباد مرسل أي منقطع (مالك عن عبد ربه بن سعيد) أخى  
 يحيى (ان أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض الا للمجدين) أم الأم وأم لآب (قال  
 مالك والامر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلادنا ان المجدة أم الأم  
 لا ترث مع الأم ذنبا شيئا) لادلائها بما انفجرت بها (وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان  
 المجدة أم لآب لا ترث مع الأم) لانها تسقطها (ولامع لآب شيئا) لانها أدلت به (وهي فيما سوى ذلك  
 يفرض لها السدس فريضة) اذا انفردت (فاذا اجتمعت المجدة ثمان أم لآب وأم الأم وليس للمتوفى دونهما  
 أب ولا أم فاني سمعت ان أم الأم اذا كانت أقدمهما) أقرهما للمتوفى (لها السدس دون أم لآب) أي  
 الأم التي من جهته وهي أم أمه (فان كانت أم لآب أقدمهما) أقرهما والمتوفى الباقي التي من جهة الأم  
 كأم أم الأم (أو كانت في القعد) بضم القاف (من المتوفى بمنزلة سواء فان السدس بينهما نصفين قال  
 مالك ولا ميراث لاحد من المجدين الا للمجدين) أم الأم وأم لآب وان عليا فاحداهما من ليس بينهما  
 وبين الميت ذكر أصلا والثانية من بينهما وبينه ذكر هو لآب فقط وأم لآب وأم أمه وان عات ترثه

واما أم جدته لا ترث فلا ترث تعاقا واما أم جدته لاييه فلا ترث عند مالك واحتج بقوله (لانه بلغني)  
 في الحديث الذي اسنده قريبا وهذا مما يعطيك انه يطلق البلاغ على الصحيح (ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ورث المجدة ثم سأل أبو بكر) في خلافته (عن ذلك حتى أتاه النبي) بفتح الموحدة (عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث المجدة) أم الأم كما رواه ابن وهب (وأنفذها ثم أتت المجدة  
 الاخرى) أم لآب (إلى عمر بن الخطاب فقال لها ما أنا برأى في الفرائض شيئا فان اجتمعتم فهو بينكم  
 ايتكم اختلفت) انفردت (به فهو لها قال مالك ثم لم يزل من أحد اورث غير جدتين منذ كان الاسلام إلى  
 اليوم) قال العلماء له لم يصح عنده ولم يبلغه تويث زيد وعلي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم  
 لأم المجدة لآب

\*(ميراث الكلاله)\*

قال أبو بكر الصديق هي من لم يرثها أب ولا ابن خرحه بن أبي شدة وعليه جمهور العلماء من الحساب  
 والتابعين ومن بعدهم قال أبو مسرة عمرو بن شريك لثاني الكبر ما رأيتم لا توطأ وأعلى ذلك  
 رواه عبد الرزاق باسناد صحيح قال أبو عبيد ومضى من مدر من تكلله النسب أي تعطف النسب عليه وزاد  
 غيره كأنه أخذ طرفه من جهة الولد والولد واس له فيها مدر هو قول البصريين قالوا وهو مأخوذ من  
 الاكليل كان الورثة احاطوا به وليس له أب ولا ابن وقيل هر من كل يكمل يقال كملت النسب اذا جمعت  
 وطال انتسابها وقيل الكلاله من سوى الولد ولدا له وقيل من سوى الوالد وقيل من الأخوة وقيل من  
 الأم وقال الأزهرى سمي الذي لا والد له ولا ولد كلاله وسمى لوارث كلاله رسمى الارث كلاله وعن عطاء  
 هي المال وقيل الفريضة وقيل الوثة والمال وقيل بنوالم فحومهم وقيل العصابة وان بدوا وقيل غير  
 ذلك ولكثرة الاختلاف فيها خرج عن عمرانه قال لم يرث الكلاله شيئا (مالك عن زيد بن أسلم ان  
 عمر بن الخطاب) مرسل عند يحيى والاكثر رصدا في سنن ابن القاسم عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه  
 عن عمرانه (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلاله) لانها وردت بلفظها مرتين في القرآن  
 واختفت الورثة في أول النساء لاختلافهم في آخره اشقاء ولآب (فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يكفئك من ذلك الآية التي أنزلت في الصنف في سورة النساء) كذا يحيى وعند ائمة في آخر سورة  
 النساء قال الواحدى انزل الله في الكلاله آيتين احدهما في الشقاء وهي في أول النساء والاخرى  
 في الصنف وهي التي في آخرها وفي مسلم عن عمر ما رجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجته  
 في الكلاله وما أعاظ لي في شيء ما أعاظ لي فيه حتى طعن بأصبعه في صدرى وقال يا عمر لا تكفئك  
 آية الصنف التي في آخر سورة النساء وروى الحاكم عن أبي هريرة ان رجلا قال يا رسول الله ما الكلاله  
 قال أما سمعت الآية التي نزلت في الصنف يستقونك قل الله يعطيكم في الكلاله وفيه فضل عمر عنده  
 صلى الله عليه وسلم وانه ممن يستنبط المعاني من القرآن لانه رد ذلك إلى نظره واستنباطه بقوله  
 يكفئك الخ اذ لو كان عنده لا يدري ذلك للزمه ايضاحه له فطعن بعض المجتهدين على عمر بهذه القصة  
 مما بان به جهلهم (قال مالك والامر عندنا المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل  
 العلم ببلادنا ان الكلاله على وجهين فأما الآية التي أنزلت في أول النساء في الشتاء من قوله يوصيكم الله  
 في أولادكم (إلى قوله تبارك وتعالى وان كان رجل منكم) صفة والخبر (كلاله) أويوث خبر  
 وكلاله حال من ضميره (أو امرأة) تورث كلاله (وله أخ أو أخت) من أم كما مر به ابن مسعود وابن أبي  
 وقاض (فكل واحد منهما السدس) مما ترك (فان كانوا ثمة من قضا عدا) فهو شكا  
 في الثالث يستوى فيه ذكرهم ونسأهم (فهذه الكلاله التي لا يرث فيها الأخوة لأم حتى يكون)



يولد (ولد ولا والد) الميت (وأما الآية التي في آخر سورة النساء) وهي الصيغة (قال الله تبارك وتعالى يستفتونك) أي يستخبرونك في الكلاله والاستفتاء طلب الفتوى يقال استفتيت الرجل في المسألة فافتاني فتوى وفنياً وهما اسمان وضعا موضع الاقتاء ويقال أفتيت فلانا في رؤيا رأها قال تعالى يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بترات سمان ومعنى الاقتاء اظهار المشكل (قل الله يفتيك في الكلاله) متعلق بفتيك على أعمال الثاني وهو اختيار البصريين ولولا عمل الأول لا ضمير في الثاني وله نظائر في القرآن كقوله هاتوا قرؤا كتابه وفي مراسيل أبي داود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال رجل يارسول الله ما الكلاله قال من لم يترك ولدا ولا والدا فوريته كلاله (اب أمرو) مرفوع بفعل يفسره (هلك) مات (ليس له ولد) رفع على الصفة أي هلك امرؤ غير ذي ولد أي ابن وان وقع ولد على الابن لا يابن يسقط الاخت ولا تسقطها الميت (وله أخت) شقيقة أو لاب (فلهما نصف ما ترك) الميت والفاء جواب إن (وهو يرثها) جملة استثنائية لا محل لها من الاعراب دالة على جواب الشرط وليست جوابا خلافاً للوكوفيين وأبي زيد والضميران عائذان على لفظ امرؤ وأخت دون معناه ما هو من باب قوله

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم \* ونحن نعلمنا قديده فهو سارب

والهالك لا يرث فالعني وامرؤ آخر غير الهالك يرث أخواته أخرى (ان لم يكن لها ولد) ذكر فان كان فلا شيء للاخ وان كان ابني فلا شيء مفضل عن فرض البنات وهذا في الاخ للابوين والاب فان كان لام ففرضه السدس كما في أول السورة (فان كانتا) أي الاختان (اثنتين) أي فصاعداً لانها تنزلت في جابرو وقد كان له اخوات (فلهما) أولهن (الثلاثان ما ترك) الميت (وان كانا) أي الورثة بالاختوة (اخوة) واخوات فغلب المذكر (رجالا ونساء) ذكر وراوانا (فلذلك) منهم (مثل حظ الاثنتين) حذف منهم دلالة المعنى عليه (بين الله لكم) شرائع دينكم (ان تضلوا) مفعول لاجله بتقدير مضاف أي كراهة ان تضلوا في حكمها كذا قدر المبرد وقال الكسائي وغيره لا محذوفة بعد أن والتقدير لا تضلوا قالوا وحذف لا ساغ ذائع (والله بكل شيء عليم) يعلم الأشياء بكنها قبل كونها وبعد ومنه الميراث وفي الصحيح عن البراء آخر آية نزلت خاتمة النساء قل الله يفتيكم في الكلاله أي من الفرائض (قال مالك فهذه الكلاله التي تكون فيها الاخوة عصبة اذا لم يكن ولد) ذكر (فيرثون مع الجد في الكلاله) فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وذلك أي بسان اوليته (انه يرث مع ذكر ولد المتوفى السدس) باتفاق كالأب (والاخوة لا يرثون مع ذكر ولد المتوفى شيئاً) بل يستقطونهم (وكيف لا يكون) الجد (كأحدهم) أي الاخوة (وهو يأخذ السدس مع ولد المتوفى فكيف لا يأخذ الثلث مع الاخوة) الاشقاء والأب (وبنوا لام يأخذون معهم الثلث فالجد هو الذي يجب الاخوة للام ومنه مكانه) بالرفع فاعل أي وجوده (الميراث) مفعول (فهو اولى) أي أحق (بالذي كان لهم) لو لم يكن الجد (لأنهم سقطوا من أجله ولو لم يكن الجد لم يأخذ ذلك الثلث أخذه بنوا لام فانما أخذ ما لم يكن يرجع الى الاخوة للأب) لو لم يكن جد (وكان الاخوة للام هم اولى) أحق (بذلك الثلث من الاخوة للأب وكان الجد هو اولى به من الاخوة للام) والفظ اولى في هذه الالفاظ ليست للتفضيل لانه حق لهم لا يشاركون فيه ولكنه عبر بذلك لانه اوردته في مقام الاستدلال

\*(ما جاء في العدة)\*

(مالك عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) باله جملة والزاي الانصاري النجاشي المدني قاضيهما (عن عبد الرحمن بن حنظله الزرقى) بضم الزاي وفتح الراء وبالقياف بطن من الانصار (انه اخبره عن مولى لقريش كان قديماً قال له ابن مرسى) بكسر الميم واسكان الراء وسين مهملة

فتحية آخره (انه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال) محاجبه ومولاه (بارفاه) بفتح التحتية واسكان الراء وبالفاء آخره ألف مخضرم أدرك المجاهلية وجمع عمر في خلافة أبي بكر تقدم في الصلاة (علم) أحضر (ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العدة فنسأل) بالنصب في جواب الامر (عنها ونستخبر) بموحدة من الاستخبار (فيها) الناس (فأقضى به برفاً) وكأنه بعد ما أتاه بغير ما كان رآه من سؤال الناس فصمم على محوه (قد عابتور) بفتح الفوقية انا يشبه الطشت (او قدح) بالشتك والمراد طلب ما يدر منهما (فيه ماء فحما ذلك الكتاب) ثم قال (لورضيك الله وارضته أقرئك) اثبتك في كتابه كما أقر النساء الوارثات فيه (لورضيك الله أقرئك) أعاده لنا كيدوقيل أقرئك حتى أسأل واستخبر (مالك عن محمد بن أبي بكر بن حزم) نسبته لمجده لشهرته (انه سمع أباه كثيراً يقول كان عمر بن الخطاب يقول عجباً للعمة تورت) أي يرثها أبناء أخيها (ولا ترث) منهم شيئاً

\*(ميراث ولاية العصة)\*

(مالك الامرا مجتمع عليه عند الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ان الاخ للاب والام اولى بالميراث من الاخ للاب) لانه يدلى بجهتين (والاخ للاب اولى بالميراث من بني الاخ للاب والام) لانه أقرب للميت (وبنوا الاخ للاب والام اولى من بني الاخ للاب) لادلائهم بالجهتين مع استواء الدرجة (وبنوا الاخ للاب اولى من بني ابن الاخ للاب والام) لانهم أقرب (وبنوا الاخ اولى من العم اخی الاب للاب والام) لقربهم والعم اخو الاب للاب والام اولى من العم اخی الاب للاب (لادلائه بالجهتين) (والعم اخو الاب للاب اولى من بني العم اخی الاب للاب والام) لانه أقرب (وابن العم للاب اولى من عم الاب اخی أبي الاب للاب والام) أي الشقيق أقرب الاول فصاعداً لانه تديم الشقيق انما هو مع التساوي فان كان الذي للاب أقرب قام كما اشار اليه حيث (قال مالك وكل شيء سئل) بفتح التاء للخطاب (عنه من ميراث العصة فانه على نحو هذا) أي مثله (أنسب المتوفى ومن ينزاع في ولايته من عصبته فان وجدت احداً منهم يلقى المتوفى الى أب لا يلقاه احداً منهم الى أب دونه فاجعل ميراثه الذي يلقاه الى الاب الادنى دون من يلقاه الى فوق ذلك) وأفاده هذا ايضا ان اولى في كلامه كلها بمعنى انه يستحقه دون غيره لا المشاركة (فان وجدت كلهم يلقونه الى أب واحد يحجمهم جميعاً فانظر أقدمهم أقربهم (في النسب فان كان) الاقدم (ابن أب فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف) أي الابعد (وان كان ابن اب وام) مبالغة فلا شيء للاب بعد الشقيق مع الاقرب الذي لاب (فان وجدتهم مستويين يتسبون من عدد الاباء الى عدد واحد حتى يلقوا نسب المتوفى جميعاً وكانوا كلهم جميعاً بنى اب ابني اب معاً) فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد البعضهم اخا والد المتوفى للاب والام وكان من سواء منهم انما هو اخو ابني المتوفى لانيه فقط فان الميراث لبني اخي المتوفى لانيه وامه) لانه يدلى بالجهتين (دون بني الاخ للاب) لادلائه بجهته واحدة (وذلك ان الله تبارك وتعالى قال واولوا الارحام ذوو القربات) بعضهم اولى ببعض في كتاب الله (الوالمحفوظ) (ان الله بكل شيء عليم) ومنه حكمة الميراث والآية وان كان سابقاً في انهم اولى في الارث من التوارث بالايमान والمجدة المذكور في الآية التي قبلها لكن الامام استدلل بعوم لفظها على ما ذكره ايضا (قال مالك والجدة ابوالاب اولى من بني الاخ للاب والام واولى من العم اخی الاب للاب والام بالميراث) فيقدم عليهم فيمنعهم الميراث (وابن الاخ للاب والام اولى من الجد بولاء المولى) فيقدم على الجد

\*(من لا ميراث له)\*



(مالك الامر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه) تا كيد لسا بقه (والذي ادركت عليه اهل العلم ببلادنا ان ابن الاخ للام والجدة بالام والعم اخا للاب للام والجدة ام ابى الام وابنة الاخ للاب والام والعمة والخالة لا يرثون بارحاهم شيئا) ولو لم يكن وارث غيرهم بل يكون لبيت المال (وانه لا يرث امرأة هي ابعدها من المتوفى ممن سعى في هذا الكتاب) يعني الاربعة المذكورة (برجها شيئا وانها لا يرث احد من النساء شيئا الا حيث سمى) في الكتاب والسنة (وانما ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه ميراث الام من ولدها) السدس والثالث (وميراث البنات من ابين) ومثلهن بنات الابن (وميراث الزوجة من زوجها) الربع والثمن (وميراث الاخوات للاب والام وميراث الاخوات للاب) في قوله وله اخت فلها نصف ما ترك الاية (وميراث الاخوات للام) في آية لستاه وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ واخت فليكل واحد منهما السدس الاية فهو لاء الخمس نسوة الوارثات بنص الكتاب بادخال بنات الابن في البنات حيث لا بنات (وورثت الجدة بالذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها) انه اعطاها السدس (و) السابعة (المراثة ترث من اعتقت هي نفسها) بالرفع تا كيد (لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه فاخوانكم في الدين ومواليكم) ومن جملة الموالى الانثى المعتقة

(ميراث اهل المال)\*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن علي بن حسين بن علي) بن ابي طالب الهاشمي زين العابدين ثقة ثبت عابد فقيه فاضل قال الزهري ما رأيت قرشيا افضل منه مات سنة ثلاث وتسعين وقيل غير ذلك (عن عمر بن عثمان بن عفان) الاموي كذا قال مالك عمر بن عمر بن شهاب يقولون عمرو بفتح العين ولا بن القاسم عمرو بفتح العين وايحيى بن بكير عن مالك بالشك عمر بن عثمان او عمرو بن عثمان والثابت عن مالك عمر بنهما كذا رواه يحيى والاكثر ذكر ابن مهدي ان مالكا قال له ترائي لا عرف عمر من عمرو وهذه دار عمرو وهذه دار عمرو ولا خلاف ان عثمان له ابنان عمر وعمرو وانما الخلاف في هذا الحديث فاصحاب ابن شهاب يقولون عمرو الاما الكاف قال عمر وراجعه الشافعي ويحيى القبطان فقال هو عمرو وأبي ان يرجع وقال كان لعثمان ابن اسمه عمر وهذه داره ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا واتقاناً لكن الغلط لا يلم منه احد والمجاعة اولى ان يسلم لها وأبي المحدثون أن يكون الامرو بالواو قال ابن المديني قيل لابن عيينة مالك يقول عمر فقال لقد سمعته من الزهري كذا كذا مرة وتفقده منه فما قال الا عمرو وقال احمد بن زهير خالف مالك الناس قاله ابن عبد البر وكذا حكمه لم وغيره على مالك بالوهم فيه وروى ابو الفضل السلمي عن معن بن عيسى قال مالك الناس يقولون انك تخطي في اسمي الرجال تقول عبد الله الصنابجي وانما هو ابو عبد الله وتقول عمر بن عثمان وانما هو عمرو وتقول عمر بن الحكم وانما هو معاوية فقال مالك هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي ونحن نخطي ومن يسلم من الخط او قد جعل ابن الصلاح ذلك مثالا للسكر وتعبه العراقي بأنه لا يلزم من تفرده مالك من بين الثقات باسم هذا الراوي مع ان كلامه ما ثقة نكارة المتن ولا شذوذه بل المتن على كل حال صحيح غايته ان يكون السند منكرا او شاذ الخفاقة الثقات لمالك في ذلك والنكارة تقع في كل من السند والتمت (عن أسامة بن زيد) الحب ابن الحب رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر) ولا الكافر المسلم هكذا بقية الحديث عند جميع اصحاب ابن شهاب فاخصره مالك كانه قصد الى النكته التي للقول فيها مدخل فقطع ذلك بما رواه من صحيح الاثر فيه وذلك ان معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب وطائفة ذهبوا الى ان المسلم يرث الكافر لا عكسه كما نكح نسائه

ولا ينكحون نسائنا وانما ان الكافر لا يرث المسلم فلا دخل للقول فيه للاجماع عليه قاله ابن عبد البر ومعلوم ان القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار وقد احتج له ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يعلو ولا يعلى واجيب بان معناه تفضيل الاسلام وليس فيه تعرض للارث فلا يترك النص الصريح لذلك قال ابن عبد البر والذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار ان المسلم لا يرث الكافر وكان الكافر لا يرث المسلم عملا بهذا الحديث فان الحجة فيما تنازع فيه المسلمون كتاب الله فان لم يبين فيه ذلك فالسنة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يرث المسلم الكافر بنقل الائمة المحفوظ الثقات فكل من خالفه محجوج به (مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب) الملقب بزبير العابدين المدفون بالمدينة عنده الحسن وجدة فاطمة وما يدكر من مشهده بمصر لم يصح (انه اخبره انما ورث ابا طالب) عبد مناف او اسمه وككنيته واحد وشذ من قال اسمه عمران بل هو قول باطل (عقيل) بفتح العين وكسر الالف الصحابي تأخر اسلامه الى الفتح وقيل أسلم بعد الحديبية وماجر في اول سنة ثمان (وطالب) الذي يكنى به ومات كافرا قبل بدر لانهما كانا كافرين وقت موت أبي طالب (ولم يرثه علي) ولا جعفر لانهما كانا مسلمين كما جاء التعليل بذلك في بعض طرق الحديث عند البخاري (قال) علي بن حسين (فلذلك) اي لان المسلم لا يرث الكافر (تركنا نصيبنا) اي حصص جدهم علي من أبيه أبي طالب (من الشعب) بكسر فاء سكان كان منزل بني هاشم غير مساكنهم كان لهاشم ثم صار لابنه عبد المطاب فقسمة عبد المطاب بن بنيه حين ضعف بصره وصار للنبي صلى الله عليه وسلم حظ أبيه كذا قال صاحب المطالع وغيره مع ان عبد الله مات في حياة أبيه فاعلم اعمام المصطفى جعلوا له حظ أبيه لو كان حيا فيكون ابتداء عطية من اعمامه او ان عبد المطاب قومه في حياة عبد الله فلما مات صار للنبي صلى الله عليه وسلم حظ أبيه وهذا على تسليم انهم كانوا يوافقون شرعنا والا فلا شك قال المحافظ وهذا يدل على تقدم هذا الحكم من أوائل الاسلام لموت أبي طالب قبل الهجرة ويحتمل أن الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب وكان وضع يده على ما خلفه أبو النبي صلى الله عليه وسلم لانه شقيقه وكان صلى الله عليه وسلم عنده بعد موت جده فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة ولم يسلم طالب وتأخر اسلام عقيل استولى على ما خلفه أبو طالب ومات طالب قبل بدر وتأخر عقيل فلما تقرر حكم الاسلام بترك توريث المسلم من الكافر استقر ذلك بيد عقيل وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها واقر صلى الله عليه وسلم عقيل على ما يخصه هو تفضلا عليه واستماله وتألفا او تحميما لتصرفات الجاهلية كما تحب انكحهم وحكي الفاكهى ان الدار لم ترل بيد اولاد عقيل حتى باعوها للمحمد بن يوسف اخي الحاج بمائة ألف دينار (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن محمد بن الاشعث) بن قيس الكندي الكوفي ثقة من كبار التابعين ورواه من ذكره في الصحابة مات سنة سبع وستين (اخبره ان عمه له يهودية او نصرانية توفيت وان محمد بن الاشعث ذكر ذلك لهما من الخطاب وقال له من يرثها قال عمر يرثها اهل دينها) وكذا رواه ابن جرير عن عمرو بن ميمون عن العوس بن قيس عن عمر بن الخطاب ما رواه اشوري عن حماد عن ابراهيم ان عمر قال اهل الشرك نرثهم ولا يرثونا قاله ابن عبد البر فلعل عمر رجع عن هذا الى ما قبله (ثم اتى عثمان) في خلافته (فأله عن ذلك فقال له عثمان ترائي نسيت ما قال لك عمر بن الخطاب يرثها اهل دينها) وفائدة ذكر هذا ونحوه بعد المرفوع الاشارة لبقاء العمل به فلا يطرده احتمال نسخ وتابع مالك في رواية هذا الاثرين جرير وابن عيينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد بن كافي التميمي (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن اسماعيل بن أبي حكيم) ان قرشي مولا لهم المدني شيخ مالك روى عنه هنا بواسطة (ان نصرانية اعتقه عمر بن عبد العزيز قال اسماعيل قال امرني عمر بن عبد



العزيز أن يجعل ماله في بيت المال ) لأن المسلم لا يرث الكافر ( مالك عن الثقة عذره أنه سمع سعيد بن المسيب يقول أبي ) أي امتنع ( عمر بن الخطاب أن يورث أحد من الأعاجم إلا إذا ولد في العرب ) بمجرد دعوى القرابة وأقرار بعضهم لبعض فاقا إذا عرف ذلك وثبت بعدول مسلمين فذلك كالولادة في أرض الإسلام يتوارثون بذلك قاله ابن القاسم عن مالك ( قال مالك وإن جاءت امرأة حامل من أرض العدو فوضعت في أرض العرب فهو ولدها ميراثها إن ماتت وترثه إن مات ميراثها في كتاب الله ) السدس والثالث ( والأمر المجمع عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أنه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاه ) أي عتق فإن كان رقيقا أخذ ماله بالملك لا الارث ( ولا رحم ) عملا بهجوم لا يرث المسلم الكافر ( ولا يجب أحد من ميراثه ) لأن من لا يرث لا يجب وارثا كما ( قال مالك ) وكذلك كل من لا يرث إذا لم يكن دونه وارث فإنه لا يجب أحد من ميراثه ( إذا لمعنى يجب من لا يرث )

( من جهل أمره بالقتل أو غير ذلك ) \*

( مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أنه لم يتوارث من قتل يوم المحل ) يوم الخميس عاشر جمادى الأولى وقيل خامس عشرة سنة ست وثلاثين اضيف الى المحل الذي ركبته عائشة في سيرها الى البصرة واسمها عسكراش تراه لما يلي بن امية التميمي بماتى درهم على الصحيح وقيل بأربعة مائة ونحوها مع طلحة والزبير في ثلاثة آلاف منهم ألف من أهل المدينة ومكة تدعو الناس الى طلب قتله عثمان لأن كثير منهم انضموا الى عسكره على من غير رضاه منه لكنه خشي الفتنة لكثرتهم وتغلبهم فخرج على اليهم فرأسلوه في ذلك فأبى أن يدفع اليهم الا بعد قيام دعوى من ولى الدين بثبوت ذلك على من باشره بنفسه وكان بينهم مقتلة عظيمة من ارتفاع الشمس الى العصر قتل فيها من اصحاب المحل ثمانية آلاف وقيل سبعة عشر الفا ومن اصحاب على فحول الف وقطع على خطام المحل نحو من ثمانين كفا معظمهم من بني ضبة كلما قطعت يدرجل أخذ الخطام آخر وفي ذلك يقول قائلهم

نحن بني ضبة اصحاب المحل \* تنازع الموت اذا الموت نزل \* والموت احلى عندنا من العسل

وكانوا قد لبسوه الادراع الى ان عقر قافله زموفا مر على بحمل اليهودج من بين القتل فاحتمله محمد بن الصديق وعمر بن ياسر وجهز على عائشة وأخرج اخاهما محمد امهها وشيعها على بنفسه امه الا وشرح بيده معها يوما ( ويوم صفين ) بكسر الصاد المهملة والقاء الشديدة موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الواقعة العظيمة بين علي ومعاوية غرة صفر سنة سبع وثلاثين فن شتموا حتى الناس السفرفي صفر وذلك ان عليا بايعه أهل المحل والعقد بعد قتل عثمان وامتنع معاوية في أهل الشام فكذب اليه على مع جرير الجلي بالدخول في الطاعة فأبى فخرج اليه على في أهل العراق في سبعين الفا فيهم سبعون بدر يا وسبعائة من أهل بيعة الرضوان واربعمائة من سائر المهاجرين والانصار وخرج معاوية في أهل الشام في خمسة وثمانين الفا ليس فيهم من الانصار الا النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد والقي الجعنان بصفين ودامت الحرب مائة يوم وعشرة ايام فقتل من أهل الشام سبعون الفا ومن أهل العراق عشرون الفا وقيل خمسة واربعون الفا من أهل الشام وخمسة وعشرون الفا من أهل العراق وآل الامر في معاوية ومن معه الى طلب التحكيم ثم رجع على الى العراق فخرجت عليه المحرورية فقتلهم بالنهر وان ومات بعد ذلك فبايع ابنه الحسن اربعون الفا على الموت وخرج بالعساكر لقتال أهل الشام وخرج اليه معاوية فخرج بينهم الصلح كما قال صلى الله عليه وسلم إن ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين ( ولوم الحر ) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة أرض ذات حجارة سود كأنها الحرق بالنار بظاهر المدينة كانت به الواقعة بين اهلها وبين عسكر يزيد بن معاوية وهو سبع وعشرون الف فارس وخمسة عشر الف

راجل سنة ثلاث وستين بسبب خلع أهل المدينة يزيد وولوا على قريش عبد الله بن مطيع وعلى الانصار عبد الله بن حنظلة وأخرجوا عامل يزيد عثمان بن محمد بن أبي سفيان من بين اظهروهم فأباح مسلم بن عقبة أمير جيش يزيد المدينة ثلاثة ايام يقتلون ويأخذون النهب ووقعوا على النساء حتى قيل جلت في تلك الايام ألف امرأة من غير زوج واقتض فيها ألف عذراء وبلغت القتلى من وجوه الناس سبعائة من قريش والانصار ومن الموالي وغيرهم من نساء وصبيان وعبيد عشرة آلاف وقيل قتل من القراء سبعائة ثم أخذ عقبة عليهم البيعة ليزيد على انهم عبيده ان شاء عتق وان شاء قتل وفي البخاري عن سعيد بن المسيب ان هذه الواقعة لم تبق من اصحاب المدينة احد انهم ساروا الى قتال ابن الزبير بمكة فمات بقديد واستخاف على الجيش حصين بن غيرة يزيد اليه بذلك فقتل مكة وحاصرها ورمى الكعبة بالمجنون فجاء الخبر بعوت يزيد فرحل بالجيش الى الشام ( ثم كان يوم قديد ) بضم القاف مضمر موضع قرب مكة ( فلم يورث احد من صاحبه شيئا الا من علم انه قتل قبل صاحبه ) اذا لارث بالشك ( قال مالك ) وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه ولا شك عند احد من أهل العلم ببلدنا ) المدينة ( وكذلك العمل في كل متوارثين هلكا بغرق أو قتل أو غير ذلك من الموت ) كعدم ( اذا لم يعلم أيهما مات قبل صاحبه لم يرث احد منهما من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقي من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء ) الموجودين بعده ( وقال مالك لا ينبغي ) لا يصح ( ان يرث احد احدا بالشك ولا يرث احد احدا الا باليقين من العلم والشهادة وذلك ان الرجل يهلك هو ومولاه الذي اعقبه ابوه فيقول بنو الرجل العربي ) أي الذي اعتق ( قد ورثه ابونا فليس ذلك لهم ان يرثوه ) بدل من اسم الإشارة وتكثرت وصفه بوله ( بغير علم ولا شهادة انه مات قبله ) بل بمجرد قولهم ( وانما يرثه اولي الناس به من الاحياء ) أي اقربهم اليه ( ومن ذلك ايضا الاخوان للاب والامم يموتان ولا حدهما ولد والاخر لا ولده ولهما أخ لا يهما فلا يعلم أيهما مات قبل الا تخفيرا من الذي لا ولده لاخيه لا ييه وليس ابني اخيه لا ييه وامه شيء ) لتقدم الاخ على ابن الاخ ( ومن ذلك ايضا ان تهلك العمة وابن اخيها وابنة الاخ وعما فلا يعلم أيهما مات قبل فان لم يعلم أيهما مات قبل لم يرث العلم من ابنة اخيه شيئا ) في الصورة الاولى ( ولا يرث ابن الاخ من عنته شيئا ) في الثانية

( ميراث ولد الملائنة وولد الزنا ) \*

الملائنة بفتح العين المهملة ويحوز كسرهما وهي التي وقع اللعان بينهما وبين زوجها ( مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملائنة وولد الزنا انه اذا مات ورثته امه حقها ) بالانصب بدل من ضمير ورثته ( في كتاب الله عز وجل ) السدس والثالث ( واخوته لأمه حقوقهم ) السدس للواحد والثالث للآخرين فصاعدا ( وترث البقية موالى أمه ان كانت مولاة ) أي معتقة ( وان كانت عربية ) أي حرة أصلية ( ورثت حقها وورث اخوتها لأمه حقوقهم ) وكان ما بقي للمسلمين ) أي بيت المال ( قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا ) وهو قول جمهور العلماء واكثر فقهاء الامصار وعند أبي داود من مرسل مكحول ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها وعند اصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم عن وائلة رفته تحوز المرأة ثلاثة موارث عتقها واطعها وولدها الذي لا عنت فيه وفي اسناده عمرو بن روبه بضم الراء وسكون الواو فوجدت مختلف فيه وثقة احمد وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر وبأبي في اللعان من حديث سهل بن سعد ثم جرت السنة في ميراثهم



انها ترثه ويرث منها ما فرض الله تعالى وقد احتج البخاري لذلك بحديث مالك الا في اللعان عن  
نافع عن ابن عمر ان رجلا لا عن امراته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق  
النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة والله تعالى اعلم بالصواب  
ونسأله العون على التمام خالص الوجهه بجاء حبيب محمد صلى الله عليه وسلم  
فرغ من تسويده جامعه المحقر محمد الزرقاني في ضحوة يوم الخميس  
ثاني عشر ذي الحجة سنة احدى عشرة بعد مائة  
وألف ختم بخير آمين

هذا آخر الجزء الثاني من أجزاء المؤلف واول الثالث بعد البسملة كتاب النكاح

بمجد الله كل طبع هذا بالمطبعة الكستلية بمصر المحمية في شهر المولد الشريف من سنة ١٢٨٠  
وقد اعتنى بتجميعه الفقير نصر ابو الوفاء المهوريني الا اني اطلعت بعد الطبع على غلط في مواضع قليلة  
بحسب ان انبى على صوابها في صفحة ٧٩ آخر سطر منها على وقت الوجوب بل يقتضي اضافة هذه  
الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب ص ٨٠ من ابن رواد الا كتابها ٢٧  
لانها طهارة وليسوا ٢٠ في عبده صدقة الا صدقة ٢٢ يخرج عنه ٢٦ لقوله فيه ٢٩ يلزم عليه  
لتد اخل ٣٠ من وجبت وعلى من وجبت ص ٢٠٣ من ٢٧ عن اهل من اهل مكة  
ص ٣١٧ من ٣٠ وسلم قال لشهدا بدر ص ٣٣١ من ١٩ او من التي  
ثم انه سبق بالمماشى اول كتاب الزكاة انه اول الثلث الثاني وان المصنف يعني الشارح بطله  
ثلاثة أجزاء وقد اتبعنا في ذلك ما هو مكتوب على هامش نسخة السادة المغاربة المذعي  
ناسخها مقابلة على نسخة المؤلف مع ان المؤلف نفسه صرح بقيل كتاب  
المحدود بتمام الجزء الثالث في التاريخ المذكور هناك وان اول الرابع  
كتاب المحدود فعل الناسخ المذكور لم يطلع على ما قاله  
الشارح هناك لكونه جعل الثالث والرابع  
متصلين في مجلد واحد والله  
سبحانه وتعالى

أعلم

